

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | H. Hüsnü

Yeni Kayıt No |

Eski Kayıt No | 401

(فهرسة الجزء الاول من التصريح)

صفحة	موضوع	صفحة
١٩	الكلام ومائة الف منه	١٢٩
٢٤	فصل في تميز الاسم عن الفعل بخمس علامات	١٣٤
٤٦	فصل في جعل الفعل بأربع علامات	١٣٥
٥٠	فصل في تعريف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع	١٣٦
٥١	فصل في الفعل جنس تحت ثلاثة أنواع	١٣٨
٥٤	باب شرح المعرب والمبني	١٤٢
٦٢	فصل في الفعل ضربان مبني وهو الاصل والخ	١٤٨
٦٨	فصل في أنواع البناء أربعة	١٤٩
٧٠	فصل في الاعراب أثر ظاهر أو مقدر الخ	١٥٢
٧٢	(الباب الاول) باب الاسماء الستة	١٥٣
٧٥	فصل في الافصح في الهمز النقص	١٥٤
٧٧	(الباب الثاني) المثني	١٦٧
٨١	(الباب الثالث) باب جمع المذكر السالم	١٧٠
٨٥	فصل في جعلوا على هذا الجمع أربعة أنواع	١٧٧
٩٢	فصل في فون المثني وما قبله	١٧٩
٩٣	(الباب الرابع) الجمع بالث ونا	١٨٢
٩٩	(الباب الخامس) ما لا ينصرف	١٨٣
١٠٠	(الباب السادس) الامثلة الخمسة	١٩٠
١٠٢	الباب السابع الفعل المضارع المعتل الآخر	١٩٨
١٠٥	فصل في تقدير الحركات الثلاث الخ	٢٠٠
١٠٧	باب النكرة والمعرفة	٢٠٣
١١٣	فصل في المضمر	٢١١
١٢٤	فصل في القاعدة انه متى تأتى اتصال	٢١٨

صفحة	موضوع	صفحة
٢٢٢	فصل في هذه الافعال في التصرف	٢٢٤
٢٢٤	ثلاثة أقسام الخ	٢٢٥
٢٢٥	فصل في توطأ أخبار من جاز الخ	٢٢٦
٢٢٦	فصل في تقديم أخبار من جاز الخ	٢٢٨
٢٢٨	فصل في يجوز بانفاق ان يل هذه الافعال مع مول خبرها الخ	٢٢٩
٢٢٩	فصل في قد تستعمل هذه الافعال تامة الخ	٢٣٥
٢٣٥	فصل في يختص كان بأمر من جاز	٢٤١
٢٤١	زيادتها الخ	٢٤٤
٢٤٤	فصل في ما ولا ولا وان المعملات على ليس تشبهها	٢٥٠
٢٥٠	فصل في وتراد الباء بكثرة في خبر ليس الخ	٢٥١
٢٥١	باب أفعال المقاربة	٢٥٢
٢٥٢	فصل في هذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الخ	٢٥٨
٢٥٨	فصل في تختص عسى واخذوا الخ وأوشك الخ	٢٦٧
٢٦٧	باب الاحرف الثمانية	٢٧١
٢٧١	فصل في تعين ان المكسورة الخ	٢٧٢
٢٧٢	فصل في تدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة	٢٧٨
٢٧٨	فصل في متصل ما الزائدة قبل هذه الاحرف الخ	٢٨٠
٢٨٠	فصل في يعلق على أسماء هذه الاحرف الخ	٢٨٢
٢٨٢	فصل في تحذف ان المكسورة لثقلها	٢٨٤
٢٨٤	فصل في تحذف ان المفتوحة الخ	٢٨٨
٢٨٨	فصل في تحذف ان قسبي أيضا أفعالها	٢٩٠
٢٩٠	باب لا العاملة على ان المشددة	
	فصل في واذا كان اسمها مفردا الخ	
	فصل في ولا في نحو لا حول ولا قوة الا	

صفحة	موضوع	صفحة
٢٩٤	فصل في واذا وصفت الفكرة المبنية	٢٩٦
٢٩٦	فصل في واذا دخلت همزة الاستفهام	٢٩٨
٢٩٨	باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعليها على المبتدأ والخبر الخ	٣٠٥
٣٠٥	فصل في هذه الافعال ثلاثة أحكام	٣١٢
٣١٢	فصل في يجوز بالاجماع حذف المفعولين اختصارا	٣١٦
٣١٦	فصل في تحكي الجملة الفعلية بعد القول الخ	٣٢٠
٣٢٠	باب ما ينصب مفعلا على ثلاثة	٣٢٤
٣٢٤	باب الفاعل	٣٢٧
٣٢٧	باب النائب عن الفاعل	٣٥٣
٣٥٣	فصل في واذا تعدى الفعل لا كثر من مفعول فنيابة الخ	٣٥٦
٣٥٦	فصل في ضم أول فعل المفعول مطلقا الخ	٣٥٨
٣٥٨	باب الاشتغال	٣٧٣
٣٧٣	باب التعدى وال لزوم	٣٧٩
٣٧٩	فصل في بعض المفاعيل الاصلية في التقديم على بعض الخ	٣٨٠
٣٨٠	فصل في يجوز حذف المفعول لغرض الخ	٣٨٠
٣٨٠	فصل في قد يحذف ناصبه ان علم	٣٨١
٣٨١	باب التنازع في العمل	٣٨٦
٣٨٦	فصل في اذا تنازع العاملان جازا على أيهما شئت اتفاقا	٣٩٠
٣٩٠	باب المفعول المطلق	٣٩٣
٣٩٣	باب ينوب عن المصدر في الاتصاف	
	على المفعول المطلق الخ	
	فصل في اتفقوا على انه يجوز له ان يل	

صفحة	مقال أو حالي الخ	صفحة
٤٠٤	باب المفعول له	٤٣٩
٤٠٧	باب المفعول فيه	فصل والمستثنى بجائزاً عند سيبويه
٤١٠	فصل وحكمه النصب ونائبه الخ	بجرو ولا غير
٤١٢	فصل أسماء الزمان كلها صالحة	باب الحال
٤١٣	للاختصاص الخ	٤٤٠
٤١٤	فصل الظرف نوعان متصرف الخ	٤٤٢
٤١٤	باب المفعول معه	فصل للحال أربعة أوصاف
٤١٦	فصل للاسم بعد الواو خمس حالات	٤٥٢
٤١٨	باب المستثنى	فصل وأصل صاحب الحال التعريف
٤٢٨	فصل وإذا تقدم المستثنى على المستثنى	٤٥٥
	منه وجب نصبه	فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات
٤٢٩	فصل وإذا تكررت الالفان كان	٤٥٨
	التكرار الخ	فصل وللحال مع عاملها ثلاث حالات
٤٣٤	فصل وأصل غير أن يوصف بها التما	أيضاً الخ
	فكرة الخ	٤٦٣
٤٣٦	فصل والمستثنى بـ وى كالمستثنى بغير	فصل ونائبه الحال بالخبر والنعت جاز
	الخ	الخ
٤٣٧	فصل والمستثنى بليس ولا يكون	٤٦٥
	واجب النصب الخ	فصل الحال خبراً مؤنسة الخ
٤٣٨	فصل وفي المستثنى بخلاً وعدداً	٤٦٦
	وجهان	فصل يقع الحال اسماً مفرداً الخ
		٤٧٢
		فصل وقد يحدف عامل الحال جوازا
		لدليل الخ
		باب التمييز
		٤٧٣
		فصل والاسم المهم أربعة أنواع
		٤٧٥
		فصل من يميز النسبة الواقعة بعد
		ما يفيد التلجب
		٤٧٨
		فصل ويجوز جبر التمييز عن الخ
		٤٨٠
		فصل لا يتقدم التمييز على عامله إذا
		كان اسماً
		• (تمت) •

الجزء الأول من شرح التصريح للشيخ الإمام العلامة إمام
 خالد بن عبد الله الأزهرى على التوضيح لافقة ابن مالك
 في النحو للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي
 محمد عبد الله بن يوسف بن هشام
 الأنصارى تغمدهم الله
 برحمته ورضوانه
 آمين
 م

{ وبها مشه حاشيته للعلامة المتقن الامام المتقن الشيخ يسر }
 { ابن زين الدين العليمي الحصى رحمه الله ونفعنا بهم جميعاً آمين }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرف من شجاء ونصب نفسه له بآدته ورفع من خفض نفسه وهداه الى طاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد
روض الفضل النضر وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محابور الايمان ظلام الكفر الحالك وارشد الانام
الى سالك واضمح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال (وبعد) فيقول القدير
ترجمة رب العالمين يس بن زين الدين العلي بن الحسين غفر الله له ولوالديه وأحسن في الدارين اللهم اياه هدم خواش رقت
نحوها عيون الطالبين وانجبت بطنها كلمة كمال المحامين غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح
توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنها المهتم عما كتبه المشايخ الاعلام والائمة
الكرام الشهاب احمد بن عبد الحق السباطي والشمس ابى احمد الزرقاني الشهير بابن غلة وشيخنا عبد الله الدوشري بهم وامن
سخرهم وكثرهم كتابه شيخنا رحمه الله اجمعين ورفع قدرهم في عليين ووضعت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقاني على
المان من التحقيقات وماله العلامة الشهاب القاسمي مع من المناقشات وضعت الى ذلك بما كتبه المحققون والتحقيقات
يتنافس المتنافسون ويعترف بقضاه المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد ٢ في سالك سبيل الرشاد وهو حبي ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الملهم الحميد حمدا موافيا
لنعمه ومكافئ لمزيد وأشهد أن لا اله الا الله

الدوادار (قوله الملهم الحميد) يأتي قرينا في كلام الشارح تفسير الالهام وقال الحميد دون الحمد اشارة الى وحده
المبالغة في حمد الله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكر لان الخبر فاعل يتم ما هو اجنبي
فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل باجنبي ٣ وبما يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد
الخبر لكان عاملا بها ولم فصل مع موله باعتبار جهة اخرى تفرق بالتغاير الجاهل من منزلة تغاير الذاتين فتأمل فانه الناصر اللقاني
في شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل في تطهيرها لنا لكن في الكشف في تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
وصية لازواجهم متاعا الى الحول وقرأ أي متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أي متاعا نصب متاع لانه في معنى التمتع كقولك
الحمد لله حمدا لاكرين وأجيب في ضرب لك زيد اضربا شديدا قال السدي في قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز نصب حمدا لساكرين
بالجمع وجود الفصل بالخبر قلت الخبر في الاصل كان معمولا للحمد في موقع المفعول كقولك حمدا فإذن ذلك وكذلك كل مصدر
جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد اضربا شديدا والقيام في الدار قياما الى الساعة (قوله موافيا لنعمه) قال في الصحاح وفي
فلان أي أي والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة في مسيها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدوشري معناه ملاقيا لها فيحصل
معها ومعنى مكافئ لمزيد مساو لمزيد هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا لنعمه واضح وكونه مساويا لمزيد قد يتوقف
فمه ويقال ان الحمد لا يساوي اقل النعم وان جل اه ويمكن أن يجاب بان جله الحمد لله الخ انشائية وهي لانشاء الحمد بمضمونها
كما قالوا في الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف بالمساواة فتأمل

٣ قول الحميد باجنبي وبما يعمل الخ كذا في النسخة التي بأيدينا وفيها سقط من النسخ لا يفتي
بعد قوله باجنبي ولعل الاصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبما الخ أو نحو ذلك اه تأمل

(قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضا زقاني وكون وحده حال أي مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع
المسقة النكرة بمعنى منقرض ما ذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو علي الى ان وحده منصوب على المصدرية للجمال المقدر على
معنى منقرض افراد الخيثة تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على الظرف والحال
المؤكدة عامل الظرف أي مستقر في انقراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لان كلمة التوحيد
دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسيأتي في باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير
خصوصية بكلمة الشهادة وللإمام السبكي رسالة في نصب وحده سماها الرقة ذكرها السبكي في الاشياء النظرية (قوله
شهادة مختص) مفعول مطلق معمولا لاشهد (قوله في توحيد) اهله تعجيد أو تعجيد سببه دون شري ولا ضرورة لذلك لصحة ما عبر به
الشارح كالايحني (قوله اشرف خلقه واعظم عبده) يجوز رفع اشرف واعظم على انه ما خبر بعد خبر ونصبه على الحال وهو صلي
الله عليه وسلم اشرف الخلق واعظم العبيد تفصيلا بمعنى انه اشرف واعظم من كل فرد فرد وجله أي انه اشرف واعظم من جملة
الخلق والعبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم وجماعتهم به هذا الفرد الجامع للكمال البشري رجع عليهم كذا الامام الرازي على ما نقل
الطوسي وقد حوّرنا ذلك في حاشية ام البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني) لا يفتي ما في الجمع بين العبد والاولى
والفقير والغني من التباين الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين ٣ متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان

منها وهو المراد هنا عبد الابدان
كافي قوله تعالى ان كل من
في السموات والارض الا انا
الرحمن عبدا والفقير يحفل أن
يكون صيغة بالغة أي كسيرة
الفقر وان يكون صيغة مشبهة
أي دائم الفقر (قوله الحفي) أي
المبالغ فيه من حفت به بالكسر
بالمغ في كرامه (قوله الرباني)
نسبة الى رب على غلق قياس (قوله
جمال الدين يوسف) جرى على

وحده لا شريك له شهادة مختص في توحيد وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف
خلقته واعظم عبده صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وجنوده (وبعد) فقول
العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهرى عاملا لله بلطفه الخ في وأجراه
على عوائد الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على القية ابن مالك في علم النحو للشيخ
الامام العلامة الرباني جمال الدين ابى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تفهمه
الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لمبات احدهما ولم
ينسخ ما جع على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النص
شكله غير أنه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوده مخدرااته النقاب ويبرز من خفي
مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرنا ذلك في المتن فاعترف في هذا الكلام وواعد
بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصت هذه الرواية على بعض الاخوان

طريق المؤرخين من تقديم اللقب عن الاسم اولان لقبه اشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند الحاجة كقوله تعالى انما
الشيخ عيسى ومنه قول الشاطبي والون عيسى ولمدم اسم اواسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسم عبد الله يوسف
اسم آية كذا كره في بعض كتبه ورأيه بخطه في الحواشي والتذكروا ذكره السيوطي في حسن الحاضرة والفقدي في تاريخه
أعيان العصر وهذا على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة أي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر
السين وضحا مضارع نسج اذا نسج الحمة الى السدى على وجه يحكم به تداءلها وتشيبة المصنف بالنوب الرفيع في يدع صنعته
وتقرده بحسن اسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخيلية والنسخ ترشيح ويحتمل ان يكون المعنى ولم يصنف
مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تعبية وفي الصحاح وفلان نسج وحده أي لا تظن له في علم وغيره واصله في النوب
لان النوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وأذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة ثواب (قوله في هذا النحو شكله)
لا يفتي ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غير أنه) بيان لاداعي الشرح مع انه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوده
مخدرااته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشئ سفرا من باب ضرب أي كشفت وأرضته وشبه المسائل الخفية بالنساء
واطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجود والنقاب والسفر من باب الترشيع (قوله
ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمي

(قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الأمير المجاز) هو الطريق وما لطف قول بعضهم وقد بنى السامان برقوق جسر على النهر
المسمى بالسرعة بنى سلطانه برقوق جسر بعدل والآن لم يطبقه مجاز الحقيقة للبرايه واحمر بالبول على السرعة
(قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تاخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك واستغفر الله عما يقع من الخلل دون
ان يقول وقع يقتضى تقديمها (قوله وسيمته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبي بقوله انما التصريح شرح
قصر الشراح عنه قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه (قوله أو بصيرة) هي نور في القلب كالنور في العين (قوله ما أهمله
من الشروط) لم يقل وينت عدم الحاجة * لما ذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كانه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف

فقال هذا اذن للباقلان فان اسناد الشيخ الكفاية الى نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير
المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما ياهر العمله من ابناء جنسه وكنت أنت المشار اليه
لما تلت بين يديه وخطبتك هذا الخطاب فانض وبادر بالاجواب فاستقرت رب
العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحت شرحا كشف خفاياه وبرز اسرار وخباياه
وباح بسر المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم (وسيمته) التصريح بمنعوت التوضيح
ووضعت بعنبرة امور مهمة مشتملة على فوائد دججة احدها اني خرجت شرحت بشرحه
حتى صار كالثني الواحد لا يميز بينه ما الا صاحب بصير أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل
تراكمه العسيرة ثانيا اني تبعت أصوله التي أخذتها وربما شرحت كلامه بكلامه
ومن فوائد ذلك بيان قصده ومراعاة ثانيا اني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض
المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها اني كملت بيت كل شاهد بما
اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن
فوائد ذلك معرفة كونه غريباً حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى
خامسها اني ضبطت الالتقاط الغريبة بالحرف وبيت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن
من التحريف وحفظ مبانيها سادسها اني طبقت الشرح على النظم وقد كان أعفله
ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها اني ذكرت جميع المخالفين وقوة الترجيح
ومن فوائد ذلك العلم بما يقتضيه على الصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وأدلها
ومن فوائد ذلك تبيين ما في الاذهان والجزم معرفتها ثامنها اني بينت المعتمد من
المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه
التعويل عاشرها اني بينت المواضع التي اعتمدتها مع انما من أبحاثها ومن فوائد
ذلك معرفة كونها من عندياته أقول قولي هذا واستغفر الله عما يقع من الخلل
في بعض المسائل المستورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله
بأفواههم ويأبى الله أن يتم نوره وأسأل افضل من حسن خيجه وسلم من داء الحسد أدبه

(قوله اني طبقت الشرح على
النظم) أي غالباً فقد أهمل ذلك
في باب التصريف (قوله وأسأل
الخ) سأل تارة بعدى بنفسه الى
مفسرولين كما في قوله تعالى ولا
يسألكم أموركم ومنه ما نحن
فيه في مفعول الاول وقوله فيما
يأتي أن يدرا مفعول الثاني
ويتعدى تارقال الاول بنه
والى الثاني بمن نحو يـ ألونك
عن الالهة أو ما في معناها نحو
فأسأل به خبيراً بناء على ان الياه
جمع في عن وان مجرورها المفعول
الثاني وأنكر ذلك البصريون
ونأولوا الآية على ان الياه السبية
قال في المغني وفيه نظر لانه
لا يقتضى قولك سألته بسببه ان
المجرور هو المسؤول عنه ويمكن
تاويله أيضاً على ان به متعلق
بجسيمه قال البيضاوي به متعلق
باسأل أو بجسيمه قال المولى سعدى
أوبهم ما في الكلام صفة التجاذب
اه وأراد بالتجاذب التنازع

في المعقول المتوسط على القول بجواز فيه لان الجورور متعلق به لا متنازع توارد عاملين على معقول واحد اذا
وجاز ذكره نايظ وما ذكر في سورة النبأ فأنهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم كانت مرصادا للطاغين مآباً وجوهامتها ان تعلق
للتاغين بمآباً ومرصادا فقال سعدى أو بهما (قوله خيجه) بكسر الخاء المعجمة السهية والطبيعة قال الجوهرى لا واحد له (قوله
وسلم من داء الحسد أدبه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محل وعبره إشارة الى شدة بحيث ظهر على الجسد وقال
المنوشرى الحسد ظلم ذي النعمة بقى زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شتمه بالدهاء الذي يفسده الجلد ولهذا عبر بالاديم عن
القلب فهو على حذف اداة التشبيه كجبن الماء

(قوله اذا عثر الخ) اذا عثر فبتعلق بالسال وعثر عليه أي اطلع يقال عثر عليه بعثر يشخ العيون في الماضي وضعها في المضارع عثرا
كقتلا عثورا كعودا وطى تجاوز الحسد وخرج عن طريق الاستقامة وهو باق اللام وواوها يقال طعى بطعى ويطغى وطغيانا
وزلة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا ٥ وصدد وما لا ينبغي والمعنى اذا عثرت على شئ

اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم أن يدرا بالحسنة السيئة ويحضر قلبه
ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشرف وان
الحسنات يذهبن النسيان وما توفيتي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب ونحصر في على
النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع الحو أو الاسود وانه
أخذها أولاً عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري الملقب
ومات وقد أسن وانفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهزلي بفتح
الهاء وتشديد الراء نسبة الى يسع الثياب الهروية وكان يخرج بأبي الاسود وأدب عبد
الملك بن مروان ثم خلفه أبو الاسود وخلفه ثور أولهم عبدة القيل كل اسم أياه معدان
قتل فيلأعبد الله بن عامر بن كريز فسمى معدان القيل وسمى ابنه عبدة القيل وثانيهم
ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والثامن ولد أبي الاسود عطاء وأبو
الحرف ثم خلفه هو ولاعبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن
العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد القراييدي ثم سيديو والكسافي ثم صار الناس بعد
ذلك فريقين كوفي وبصريا ثم خلف سيديو أبو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن
سعدة وخلف الكسافي القراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان
المازني ثم جاء بعدهما محمد بن زيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج
وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعده هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار
النارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم أبو النضر بن
جنى ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزنجشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن
هشام مصنف هذا الكتاب ولدرجه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة
الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة احدى
وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعدة الطلاب في تحقيق
نصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع المصاحفة عن قراءة الخلاصة في اربعة مجلدات
وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيسل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى
والشذور والقطر وشرحها ما وشرح لحة ابي حيان وآسكام لوهو حق وانتصاب لغة
وفضلا وجرأ في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء
لطيف وشرح بان معاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التخليل والتذكرة
في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان

حاولت فيه الصواب فخلت عنه
بغير اختيار واليه من به في
الموضعين سببية أو ظروية وبين
القلم والقدم الخناس المضارع
وقدر بينهما باللام للدلالة على انه
أريد به سدا قلم معين وقدم معين
وهما قلم الشارح وقدمه (قوله
أن يدرا) أي يدفع (قوله ويحضر)
معطوف على يدرا وقوله ان
الانسان بفتح الهجزة مفعول
يحضر (قوله محل النسيان) عن
ابن عباس رضي الله عنهما انما
سمى انسانا لانه ههنا عليه فسمى
فعله فاعله انسانا فعلا
حذفت ياؤه تختصه بديل تصغيره
على انسان وبعد حذف الياء
وزنه افعان لافعلان (قوله
العدواني) قال في لب الباب
العدواني بالفتح والسكون نسبة
الى عدوان قبيلة من قيس عيلان
(قوله ابن أحمد) هو أول من سمى
بهذا الاسم بعد النبي صلى الله
عليه وسلم (قوله القراييدي)
بفتحين وكسر الهاء وتختصه
ساكنة ومهمله كافي قضية
الصحاح حيث ذكره في باب الدال
المهملة وهو الصواب كما
في انقاص من خلافتي تصريح ابن

الاثير في جامع الاصول انه بالمجعة وكذا في الباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى بالباب نسبة الى قرايه دبيلان من الازد
وسمى في كلام الشارح آخر باب التفسير تصريح بان القراييدي بالالمهمله وان الخليل يندب اليه (قوله كل منها في جزء)
لطيف قال المنوشرى المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكمل هذا يعني المجموع لا يعني الجميع

(قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ به فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شأن وشأن به وعلى الثاني أن كل شيء في قلبه فوجه الكلام أن الأمر لكونه شأنا للقلب صاحبه عن سائر الأمور كان كونه صاحبه ومالكه وإن كل شيء في قلبه فوجه الكلام أنه شبه الأمر بشخص ذي قلب وذكر المنسب به وهو الأمر وترك المنسب به الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو الشخص أو التشبيه المضمحل استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المنسب به وهو ذو بال أو إثباته للمنسب استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المنسب به وهو الأثر والاجتماع في التشبيه البليغ في قوله فهو ابتداء شرح لما سبق على حقيقة أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لأنه أطلق لفظ المنسب به وهو الاجتماع مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يفهم لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والمحافظة الرهاوي) بضم الراء نسبة إلى رها مدينة رومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافاضة فظاهر الروايتين أن ذهاب الاجتزالية لا يتخلص منه إلا بالعمل به والعمل به ما غير ممكن لأن الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يقولون الابتداء بالآخر (قوله لأن كلامه الخ) أي فليس المراد باسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالجد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد ذلك وهو حاصل بكل منهما وغيرهما فهو من جنس المقيد على المطلق بالغا فقيده ويحل محل المطلق على المقيد إذا لم يكن المقيد ٦ مقيد بغيره متناهيين أما إذا كان كذلك فيجوز المقيد على المطلق لأن الصديقين

يتعارضان فيتساقتان ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يفيد أن ذهاب البركة لا يتوقف على إحدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شيء فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو جيبين ليكتملة البداية بينهما وهذا

شافعي المذهب ثم تقدم الامام أحمد بن حنبل قبل وفاته بضعين سنين قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعلا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء ذهاب البركة رواء التلخيص بهذا اللفظ في كتابه الجامع والمحافظة عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزاء أي مقطوع البركة يمكن أن يراد بكل منهما ما ذكر لأن كلامه ما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يعمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث البسملة على الابتداء الإضافي وهو ما بعد البسملة ولم يذكر لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المثال

الجواب يفيد أن ذهاب الاجتزالية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما وإضافة ولاهما على غير هذا الوجه وبعضهم يوجب تقديم البسملة بأنهم اتفقوا على أنها لا تنضم إلى الحمد لأن فيها ثناء على الله به فله الرحمة ٥ وأعلم أن شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الأول كون البسملة حقيقة وان معنى بدء الشيء بالتشريع تصدير به وجهه قبل كل عمل يعمل فيه ولا شك أن هذا المعنى إذا حصل في بدء الأمر ذي بال بشيء من البسملة والحمد لا يمكن أن يحصل في تلك البداية بالآخر الثاني أن يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث أن تكون البداية في حصة البسملة الرابع أن يكون المراد بالبسملة بتلك الأمور المذكورة تقدما على الذكر اللساني الذي يترجم عنه بافظ البسملة والحمد الخامس أن المراد من البسملة والحمد خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة لما يمكن أن يمنع من اعتمادنا على سند يقويه افتراق الناظرين في دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك الأنواع مع سند مسلوكا أما المسلوك الأول ولان فتقريبه ما أن التعارض انما يلزم إذا كان المراد بالبسملة في الحديثين الحقيقي وكان أمرا غير محتمد وكل منهما ممنوع بل هو أن يكون المراد به في أحدهما الحقيقي وفي الآخر الإضافي مقيسا إلى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي بال أو في جميع ما بدأ إضافيا مقيسا إلى نفس ذلك الأمر ذي بال أو المراد به فيها البسملة العرفية الذي يسع الأمرين فأكثروا هذان الجوابان وإن كانا في حسم مادة الشبهة مبينين إلا أن الثاني أوجه لأن إطلاق لفظ البسملة على العرفية أشهر عند أهل اللغة من إطلاقه على حقيقته أو إضافته أو مطلق منقسم إليه ولأن منع أهل التعارض أشد حجباً لمادة التشبيه من التوفيق بعد التسليم ودعوى أن الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي بال لا يكون له امتداد عرقي لا يمنع لأن تفسير الأمر ذي بال بما يشرف حسي أو شرعي أو عقلي يقتضي أن المراد بالبسملة المتعلق به هو البدء العادي

= المقرون بالتميم العادي المستدعي لقد مر من الامتداد والبدء الذي لا يكون كذلك لا يستحق أن يسمى بدءا أمر ذي بال كالبدء الواقع بفتح ومن سلك هذين المسلكين جعل البداية للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمد عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظرا إلى تبادر هذين المعنيين إلى الفهم ومناسبتهما السياق الأحاديث لئلا يكون دفع التدافع موقوفا على ما هو الواجب أن يقولوا بغير ما أولئك كذلك لأنه بعد جعل البدء على ما تقدم لوحظت البسملة للاستعانة أو الملائمة أو جعلت صلة للبدء وجعل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الحناني والعمل الأركاني والتحرير البياني وتقديم الحمد خاصة في العمل الأركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما إذا كان حمل البدء في الكل أو بعضها على أحدهما الملتزمة كان يحمل في الكل على الحقيقي فإنه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين أو حمل البدء على مطلق التقديم أم أعدم تمامه على التقدير الأول وهو الذي جعله مسلكا ثالثا فلا نال السالكين له استندوا في منع التدافع تارة إلى جواز كون البداية للاستعانة والاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى إلى جواز كونها للملائمة وذكرنا أن الملائمة تقع وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الأمور جزأ من أمر ذي بال ويذكر الأمر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء آن التلبس به ما وكل ذلك ضعيفا أما الأول فإنه انما يتم ببيان إمكان الابتداء بأمر ذي بال حال الاستعانة بشيئين متعاقبين في الوجود اللغوي ودونه شرط القتلان معنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقة وأن يكون أمرا امتدادا وأن لا يكون العدول عن العرفي الممتد الحاصل لمادة الشبهة غير موجه ولا شك أن اقتران مثل هذا الابتداء بالاستعانة باحدهما هذين الأمرين أن أمكن لمكن اقتراحه ٧ في تلك الحالة لا تختمها لا يكاد يمكن وإما مضاف الثاني فإن المراد من الملائمة المعدودة من معاني البسملة هو معنى المصاحبة أي المعية والمقارنة وحيث أن ما أن يكون المراد

وإضافة اسم إلى الله تعالى من إضافة العام إلى الخاص كخاتم حديد

بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فأنهم يطلونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أهل العلوم العقلية فأنهم يطلونه على شيء غير منقسم من اجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود لأن زمان المصاحبة للبدء هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالأمر ذي بال هو زمان المصاحبة للتسمية يكون هذا الزمان متأخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عن زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما في الوجود اللغوي الذي لا يمكن تحقق معناه التلوي المراد هنا الآية ولأن كلاما من البسملة والحمدلة زمانا لا تأتي تركيبة من اجزاء زمانية هي الحروف وكل ما هو زمانا يتنوع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقيق الحمد الذي هو زمانا يكون الابتداء أيضا زمانا فلا يتصور أن يكون هو أن الابتداء فضلا عن أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة على أن ما ذكره ذلك البعض لا يستقيم في الأفعال التي تشغل اللسان عن الملائمة بشيء آخر حال ملازمة الأفعال بها كالتلاوة والاكل والشرب وهو مناف للاستغراق الذي نطقت به كلمة كل في كل أمر الخ واما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون البداية للبدء كما في المسلك الأول فتقديره أن يقال انما يعارض المبدء كونهما يلزم أن لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا في التصدير به ما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطريق تعرض المسألة لكون لهذا المسألة بعض منها من غير إيرادها تحت الضبط ويمكن ضبطه بأن يقال كل من البسملة والحمدلة له وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة كما أن للحمد وجودا في الوجود الجاد أربعة وأنحاء وجود التسجعة ثلاثة فيحصل اثنا عشر صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كلتا العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع به فتدبر التفصيل بعد الاطاحة بالأجاء وهذا المسلك ضعيف لأن البدء كما هو المتبادر للتقديم في الذكر اللساني فلا يتناول هذا المسلك الخامس أنه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسملة والحمد بل المراد ذلك وقد ذكر هذا المسألة الشارح أولا وذكر ما له وعليه وإيضاح المقام يحتاج إلى زيادة مقال لا نلحق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لأرباب التفاهم (قوله كخاتم حديد) أي بناء على أنها إضافة بيانية أي خاتم هو حديث فالمراد بالله أنه لا ذاته العلية فإن جعلت الإضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الدونشري المراد أنه منسلة في العموم والخصوص وإن كان في التشبيه مطلقا وفي التشبيه وجهيا

(قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لا رشاد حسن الاداء) لان في اسقاطه ايهام القسم وحسن الاداء اياه الله ذاته العلية لا لفظه ويمكن ان يفنى على هذين القولين مسئلة منطقية وهي ان جملة البسطة هل هي قضية كلية مسورة او شخصية او طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقد رمت على الجار والمجرور فعلا والمعنى ابتلى او اؤلف بكل اسم من اسماء الله فهي كلية ولا يراد ان الكلية هي التي موضوعها كلى ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالوضع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظر الى ان معنى قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل افعال المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم في المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على كل فرد منهم بالقتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى بمخصوصة والظاهر محي الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسماء وحمل التقدير ابتدائي او تاليفي وتخصيص الابداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية له موصوفة في كل ابتداء للمتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه في بسم الله على الاحتمال الاول لفظ الجملة الذي هو ارفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقديتوقف في كون هذا مقيد للجواب وكذا في الذي بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة للحمد (قوله رأي المعتزلة) اختاره الامام الرازي والبرهان الجعفي وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) ٨ أي لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله

وقيل المضاف هنا مفعول به لا رشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسي الله ومن شأنك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاو رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لما لك رضي الله تعالى عنه والتحقق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشترط في المسمى ان يكون الاسم الذي هو عينه في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسرانية فغير بحدف الالف الاخيرة وادخل الالف واللام عليه وتخييم لانه اذا انفتح

وقيل المضاف هنا مفعول به لا رشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسي الله ومن شأنك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاو رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لما لك رضي الله تعالى عنه والتحقق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشترط في المسمى ان يكون الاسم الذي هو عينه في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسرانية فغير بحدف الالف الاخيرة وادخل الالف واللام عليه وتخييم لانه اذا انفتح

فعله نارة عينا كالجلافة ونارة غيرا وذلك في المشتق ان كان اسم صفة يوجد اثرها في الغير كالخالق من صفات الفعل ما قبله ونارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يندى اثرها في الغير كالعالم من صفات الذات فليست أم (قوله والتحقق ان الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشترط) أي فهو وان استعمل لكنه لم يشترط بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده انه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه أن المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بأن يكون الحكم مناسب للمسمى دون الاسم كما في سيج اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بأن يكون الحكم مناسب للاسم دون المسمى نحو له الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرد في الخارج والاما استبعاد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما سر في المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله سر رناه في حواشيه القاكهي في باب لا الناقية للجنس قال شيخنا القمي في شرح الشعراوية والواضح له هو مسماه لا غيرا اتفاقا كما جعله الملا تكتوفا لابن الهمام اه وفي دعوى الاتفاق نظر كما يعلم من جواب القوم عن استسكال علمه بان العلم ما وضع لشي مع جميع شخصاته فوضعه فرع عقل الموضوع له بالكلية وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بانه يكتفى العقل حسب الطاقة البشرية ومن القاعدة التي قلها القرطبي في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السموات ومن السموات ذكر ان القول الثاني سبق على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان في الازل بلا اسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التعير مصدره الله بكسر الهمزة وقول الشارح من الاله أولى من قول غيره من الاله لان الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل

(قوله والرحمن فعلا) الخ (ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال وادان استقهاهم ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال أن الصفة المشبهة لا تبني من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه بالواو عبارة بعض من كتب على اليساوي فان قلت اذا جعل المتعدى لازما للحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لا فائدة للمبالغة لانهم اتفقت على من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة وهما بنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جعل عليه الانسان أو صار ملكة بالتركيب اه وبه يظهر قول اليساوي والرحمن الرحيم اسمان ببناء للمبالغة وانه أراد بالاسم عقابل الفعل والحرف فلا يتأني وضعت ما وان معنى قوله ببناء المبالغة انهما ببناء صفتين مشبهتين لا فائدة للمبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه انهما من صيغ المبالغة فغير علمه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلا لان منها وفعل وان عدده سيويه منها فانما هو اذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسطة وانه لا حاجة له دعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدى ٩ وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح

ما قبله وانضم والرحمن فعلا من رجم بالكسر كقضب من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم ففعل من رجم أيضا كريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى باسم ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ولا ملامته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجمل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا بالاسان فيكون مورده خاصا وهذا

ما قبله وانضم والرحمن فعلا من رجم بالكسر كقضب من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدى منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطى لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم ففعل من رجم أيضا كريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى باسم ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ولا ملامته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجمل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا بالاسان فيكون مورده خاصا وهذا

٢٢ يح ل ليسن قوله لكن في الرحمن الخ وظاهر ما في كلام الشهاب عمدة في بطلانه من الخلل كما يعلم من اجتماع التامل (قاعدة) نقل الدمايني عن بعض المتأخرين ان صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعمل ذلك بان المبالغة ان ثبتت لشيء أكثر مما له وبيان المبالغة انما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزلة عن ذلك وادعى انهم افادته بعينه فثبت ان تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الانعام) فيكون من اطلاق اسم السبب او المزموم على السبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز ان يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم السبب او المزموم على سببه او لازمه فيكون صفة ذات ويجوز ان يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم ففهم معروفة فاطلق عليه واريدنا بما التي هي فعل أو ارادة فعل كما مر لا مبدؤهما الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان اوهم كلام الخنيس خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوني في كتابه المسمى بالتميز فيما وقع للزخشرى من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجازا عن ازال وضلال باجاء الامة لان الامة اجعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نقي عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزخشرى ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم يشكرون الارادة القديمة ونصر فون رحمة الله تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا انما هي الا في محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز ان يكون المصنف جعل الحمد قد التالى فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا ومبتر كابسم الله الرحمن الرحيم فان الحمد لله (قوله بالجمل الاختياري) بوجه انه يشترط في المحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشتراط كونه اختياريا بالمحمود عليه فلو قال بغيره هو الوصف بالجمل الاختياري اكان احسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتردض الفعل ودبه لا يستلزام الوصف له

(قوله بآراء النعمة) بمعنى أنعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الانعام (قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمر أعلى ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) جينية تعميل لا إطلاق ولا تقييد أي لأجل أنعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختيارية خصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيه ما معنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الانعام لا المنعم به وإن كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضي ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المقبول لا بمعنى الانعام وحيد فتؤول هذه العبارة بأن المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورود ولا ينبغي ما في كلامه حيث تدعى المتأخرة فلو قال غيره لاجتماعهما في ثناء لسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء لسان لا على نعمة والشكر في ثناء لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كاصوم والصلاة ما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر ١٠ كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحمد ما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة

الوصف يجوز أن يكون بآراء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينافي عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مودودا لسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه في الفضائل حمد فقط وفي أفعال القلب والحوارح شكر فقط وفي فعل الحمد بآراء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحمد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد بجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاصه بآراء تعالى وتقييده بكون المنعم منعم على الشاكر فقط ولو جوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد وعلم أن صرف العبد الجميع واحدا اعتبارا كالشكر وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي وينبغي أن يبادى توجه أن النسبة بين الحمد وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق

التقييد في الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السيد يقتضي أن الشكر يكون وبين في مقابلة النعمة مطلقا وقال الفخر إن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الفخمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيره ما في الحمد العرفي وليس كذلك كما مر في حواشي النسبية فتنبه له (قوله فالشكر) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي (قوله لاختصاصه بآراء تعالى) أي لأنه لا يكون إلا على تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعم على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كالألحاحي (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فان متعلقه لا يختص بآراء بل يكون له وغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعم على الحمد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله وعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقدير الحمد العرفي لا يصدق على الشكر لأنه في لانه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أهم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو ما أخون من كلام شيخنا الأتاني في شرح خطبة المختصر ولا ينبغي أن لا نسلم أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أهم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا أدلوا كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر

(قوله واختار لفظ الحمد) أي عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هي الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر السادة أفعالها وأصل الحمد لله حدث الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والنيات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا تطيل بدلا يقال الدلالة على ما ذكره حكمة بدانة الكتاب العزيز غير ذلك (قوله وتقدم الحمد) أي على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحمد) أي مقام أفادة الحمد لأفادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لأننا نقول استقادته منها به ونه شي آخر يفي أنه أوردان الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالحمد عرضي والاول أن لم يقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي لازم لأن البلاغة مطابقة الكلام اقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بأن كلامهم ما يرجع بقصد المتكلم ألا ترى أنه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة عارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لانه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وإلى في الحمد الخ) ابضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع الحمد أي كل فرد ثابت لله تعالى ١١ وعلى كونه الجنس يصير المعنى حقيقة الحمد

وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوي واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والنيات وتقدم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في أقرب باسم ربك وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته وأل في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعامل والمعنى على الاول جميع الحمد على كونه أو مستحقة وعلى الثاني جميع الحمد ثابتة لأجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث واقعه تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالتقديم فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مآلات صفة من ربه ربه فهو رب وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التبرية وهي تبليغ الشيء إلى جميع الحمد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد الحمد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام أذ من معاني الاختصاص فلا فرد منه لغيره والألم يكن محتصا به تعالى (قوله على الاول) أي كون اللام في لله للعلم أو للاستحقاق (قوله جميع الحمد) كان حقه أن يقول أو جنس الحمد أو الحمد لله (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في لله للتعامل (قوله جميع الحمد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة إلى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما الامة التبدل فهي متعلقة بالحمد الذي هو المبتدأ فالطرف لغوي (قوله لأجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون إلا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يراد لأن معنى كونه لله أنه لا يوقى به إلا الله تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعدما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراق الخ) قال شيخنا العلامة الفخمي رحمه الله تعالى في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافي وأجاب بعض الأفاضل بأن الحمد ما أخون من المصدر المبنى المجهول فالثابت لله تعالى الحمد مودبة انتهى والمبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن الحمد مودبة الناشئة عن حمد الخلق صفة سادته كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم إن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح ورب زيد الأمر باب من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعددا فلا بد من تقديره لازما بل قد قيل في فعل بالضم كما مر ويحيى الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضى وبضم المضارع عز يزول أثاره المشبهة بالسواوي كالكشفان بتوابعهما كقولهم ثم الحديث بفتح هاء (قوله وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التبرية) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر وهو فيه نظير لأن الشارح لم يجوز الأمرين كما هو قاعدة المشترك وكان الأولى ترك قوله في الأصل هنا وذكر في الاول أيضا

والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار السفاوي الثاني وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشف لأن جعله مصدرا أقوى أما معنى ثلاثة أبلغ وأما لفظان فلا بد له صفة يحوج الى تركه جعل المتعدي لازما (قوله لا بالغة) أي قائم ما يقال يلزم من الوصف باله در وصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من استعماله مقيدا (قوله لأن الأصل الخ) هذا لا يكفي في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الآن يقال أنه أجرى عالم مجرى الصفة وإن كان اسم جنس لأن مفرد الجمع الحقيقي لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أي في إعرابه (قوله لو كان جمعا) أي كما قال شارح السراجية وفيه أي شارح السراجية إشارة الى أن الجمع سوغه التقلب (قوله من صلى إذا دعا بخير) أي قاله الصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناه اللفظ كما نص عليه النووي في فرائد المنهاج وفي شرح المنهاج أول كتاب الصلاة هي لفظة ما مر أول الكتاب وقال أوله إن من الله رجعة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين أضرب وأصم في الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة إنهم اتخروا الصلوة من الملائكة حيث سميت بالاركان الخمسة ١٢ أخر كما فيها ثم هي الدعاءات التي بالدعاء بالمعنى فهو في الدعاء استعادة

عن الجواز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته إن الصلاة عبارة عن الاركان الخمسة ثم نقلت الى الانعطاف على وجه الترحم كانه عطف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منته الى الدعاء فيكون في الدعاء يجاز عن الجواز بالاستعادة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرجعة صلاة لاستقامتها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء في الدعاء يجاز مرسل عن الاستعادة انتهى ولا يخفى ما بينهما من التسلط وقد تعقب السعد ما في الكشف بقوله وورد الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المستقلة على الركوع بالتحديد والعبادة المشتملة على التقويم في كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء يجاز في العبادة المخصوصة لاستعمالها على الدعاء (قوله والمراد هذا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشأن المصل عليه وقوله وإرادة الخير له عطف تشبيهي وانما كان هذا المراد لان حقيقة الرجعة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد إرادة الخير له وقوله وانما اقتصر على الإرادة لانهم أقرب للحقيقة لا يقال لاحاجة لمصلي الله عليه وسلم في طلب ذلك لحصوله ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لا ما تقول القرب الأعظم من الله لأن ما به وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقباً به وصلاة الله تعالى عليه تزيد قرباً (قوله ولو خطأ) ممن قال بذلك الفزاري والزمي العراقي وهو الموافق لاطلاق غيره كما ذكرناه الأقراد وحله على خلاف الأولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بان الأفراد في الخطأ غير مكروه وعلم من قوله ولو خطأ الرد على من اعتذر عن ترك السلام باحتيال أنه في بعض لفظان ذلك انما يدفع الكراهة للخطية لا الخطية (قوله الاثنان الاكملان) قيل هما يعني والغرض من الجمع بينهما الاطباء وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية إلا ان قيل منزلة الحسية (قوله وأدغم في اليا) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الأولى وأدغم في اليا فيها (قوله يستغفره) أي يحركهم

كأله شيا فشيأ ثم وصف به المبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدا كركب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لأنه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم ينفع اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات معى عالم الكون علم على حدوده وإفقاره الى موجود قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما هي به أولاته يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والذون لأن الأصل فيه العلاء وغيرهم تطلق عليهم قال شارح السراجية وقال ابن مالك الحقيقي أنه اسم جمع محمول على الجمع لأنه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم اسم المسوى الله تعالى والعالمين خاص بالعلاء اهـ (والصلاة) فعلة من صلى إذا دعا بخير والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصل عليه وإرادة الخير له (والسلام) التحية وجمع بين ما استألف قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذر من كراهة أفراد أحد هما عن الآخر ولو خطأ (الاثنان الاكملان) نعمتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد وورثته في فعل وأصله يسود قلب الوابيا وأدغم في اليا وبطلان على الذي يفرق قومه ويرتفع قدر عليهم وعلى الحليم الذي لا يستغفره غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في ذكره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد

ما في الكشف بقوله وورد الصلاة بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المستقلة على الركوع بالتحديد والعبادة المشتملة على التقويم في كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء يجاز في العبادة المخصوصة لاستعمالها على الدعاء (قوله والمراد هذا) أي المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشأن المصل عليه وقوله وإرادة الخير له عطف تشبيهي وانما كان هذا المراد لان حقيقة الرجعة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد إرادة الخير له وقوله وانما اقتصر على الإرادة لانهم أقرب للحقيقة لا يقال لاحاجة لمصلي الله عليه وسلم في طلب ذلك لحصوله ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لا ما تقول القرب الأعظم من الله لأن ما به وهو صلى الله عليه وسلم لا يزال مترقباً به وصلاة الله تعالى عليه تزيد قرباً (قوله ولو خطأ) ممن قال بذلك الفزاري والزمي العراقي وهو الموافق لاطلاق غيره كما ذكرناه الأقراد وحله على خلاف الأولى يحتاج الى نقل صريح عن أحد بان الأفراد في الخطأ غير مكروه وعلم من قوله ولو خطأ الرد على من اعتذر عن ترك السلام باحتيال أنه في بعض لفظان ذلك انما يدفع الكراهة للخطية لا الخطية (قوله الاثنان الاكملان) قيل هما يعني والغرض من الجمع بينهما الاطباء وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات الحسية لا الاعتبارية إلا ان قيل منزلة الحسية (قوله وأدغم في اليا) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الأولى وأدغم في اليا فيها (قوله يستغفره) أي يحركهم

(قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال النووي شري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له كان أحسن لأنه المناسب لكونه اسم مفعول اهـ وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة جعلت افكثرة الخصال الحميدة تلازمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر والعين لا المصطلح عليه (قوله شام) بكسر التاء اسم فاعل فهو نوع لا اشتقاقه ويقتضها اسم آله فهو يدل بحدوده وتفسير الشارح يحمله ما (قوله والامام المقتدي به) الجمع امام أيضا ذكره في القاموس وسياق في جموع التكثير وتظهيره ههنا فاعلم بهذا ان ما قاله القاضي كالنوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين إماما من انه في تقدير واحد عمل كلامنا لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والأصل أئمة على وزن فعلة (قوله من الغرة) أي أخوذ لا مستحق لأن الغرة اسم جامد (قوله هو في الأصل ١٣ يياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الأصل أيضا على الشيء الذي عه اليه يياض وانظر هل المراد باليياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كتابة عن النور لما يلزم على الأول من تشوؤ الخلق والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون بيياض الخ) المراد نور في تلك الحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي ان ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل لذلك (قوله في الدين) الأولى حذفه لأنه يريد بيان ما أخذه الأصلي لا بقيد ما هنا وهو في الأصل من آل الله يرجع اليه بقرابة أو

بالتشديد معنى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليحله هـ فذو العرش محمود وهذا محمد (خاتم) أي آخر النبيين جمع ني بغير همز ما خوذ من النبوة بفتح النون وسكون الياء الموحدة وتختيف الواو المفتوحة بمعنى الارتقاء وباله مزمن النبوة والخبر (وامام المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدي به والمتبع (وقائد) أي دليل (الغر) جمع غر من الغرة وهي في الأصل يياض في وجه القمر فوق الدرهم (المجملين) جمع مجمل من المجمل وهو يياض في قوائم القمر والمراد الموصوفون بيياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والاقدام على طريق الاستعادة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحده من ائمه واختلاف في ألقاب منتهية عن ههنا وعن واهـ قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل الله في الدين يؤل وينظير أثر القوانين في التصغير فن قال أصله أهل قال في تصغيره أهل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أول وكلاهما مسموع ولكن الأول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب اجني عبد مناف لانهم أهلوه أو آل أمر دينهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيم (اجمعين) تو كيد معنوي مفسد للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسماء مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة

رأى أو نحوه وقد يجاب بأنه راعى النقام وانظر ما روجه الخلف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسموع وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي أنه قال سمعت أبا بصير يقول أهل وأهل قان قيل لو كان أول أصلا لا لفظ به العربي فقال أول وأوائل أجيب بأنه انما ينطق بذلك الأصل لأنه مرفوض في كلامهم لأن كل واحد متحرك وقعت اثر فتحة لا ينطق به الجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين مختلفتين كما قال الحماني وجزاء أن يكون آل له أصلان أهل وأول فتصغر على أهل بالاعتبار الأول وعلى أول بالاعتبار الثاني (قوله فقال الشافعي الخ) انه مفسره الشافعي رضي الله عنه بذلك لأنه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فالانساب يراد به جمع أمة الاجابة (قوله مقيد للاحاطة والشمول) كان الأولى اسقاط مقيد لأن هذا هو كيد للاحاطة والشمول المستند من آله وصحبه لأن اسم الجنس المضاف بقيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال النووي شري المتبادر من عبادة ان عاملها الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى أنه إذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البديل على قول والعمل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم ان يكون أيضا عاملا في سلام وهذا ما تأباه القواعد والمعنى اما الأول فظاهر وأما الثاني فلان قصد تقوية السلام الأولى وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه

مخدوفان والتقدير صلى صلاة والسلام انتهى واقول لا مانع من حمل كلام الشارح على ان الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ما ذكرنا لا يصح ذلك الا بهذا وايضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكرين عمل المصدر مفعولا بالاجنبي وهو الخبر اعني قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه (قوله مفيد ان التقوية عاملة ما) يفهم منه ان ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال التقوية والتقدير جدران في المبنى للنوع والعدد وهو يتألف من ظاهر قول الناظم توكيدا ونوعا بين او عدده ووجه المناقاة ان جعل ما ذكرنا اسما للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التأنيث لان الفه زائدة وهمزته بدل من واو واذا صرف قال تعالى واسمى كل سميا (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى ١٤ هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لاحرف شرط) أي فقط

قال الدوشري قد يقال اذا كان قيمة معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف من التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليل نفسه واما ليست دالة عليه بل هي دالة على استلزام أمر لا آخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط فلهذا كونه لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال اما موضوعه لمعينين تفصيل مجمل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزء (قوله وقول العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فمما سبق للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك لانها كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه اما على ظاهره ومؤول وأما قوله وتفصيل فيصم انه بيان لا مافي غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة الى ائمة اما من حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي او بناء على ما جئنا المصنف في جواسق التسهيل مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها معادل ان لم يوجد وسبق في كلام الشارح نخل كلامه وعين جري على ثبوت التفصيل له اذا تم احضار السعد (قوله ويمكن قليلا) قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم ان الجواب في محل جزم (قوله لهما هنا مبتدا الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة للآزم) منصوب على انه مفعول لاجل لقوله تضمنت بنا ويليه جعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نفسه على ما ذكره مكي من شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعمل لا اختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتأويل يمتاز كرمجيد ان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة

مفيدان لتقوية عامليهما وتقرير معناه (دائمين) نعم صلاة وسلاما (بدوام) أي ميقنا (السماوات) جمع سما على غير قياس (والارضين) بفتح الراء لا يجوز اسكانها التي الشعر كقوله الله صحت الارضون اذ قام من يقى * هذا خطيب فوق اعدا منبر وجمعت ارض جمع المذكور المثنى (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الله ميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من الصوفيين لاحرف شرط اه وهي هنا مجردة عن التفصيل كائن عليه في المعنى في اماز ينفطلى وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل بمخالف لما ذكرنا من التقليل معا (بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ والامكان باعتبار الرقم واختلاف في ناصبها اذا وقعت بعد ما ففعل الشرط المقدر وقيل اما لتباينها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائية عن الفعل معنى لاعلا وعلى الثاني نائية معنى وعلا والاصل لهما يكن من شيء بعد (جد الله) فلهما هنا مبتدا والامجة لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا حين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمت الفاء واصوق الاسم اقامة للآزم وهو الفاء واصوق الاسم مقام المآزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لآثره في الجملة (مستحق الحمد وثناءه) نعمتان لله مجرد المدح وصح نعمت المعرفة بهما

(قوله أو بدلان) أي بذل ومعطوف عليه فليس من تعبد البذل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام يناه في شرح الاقضية عند قولها خير ما لك (قوله ويجمع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجرى والممدوح كما نقله السعد عن الزنجشري في نفسه قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا ان يقال ملهم ومستحق جري بجرى الجوا ممدولانها ما قد لا يجريان على موصوف وان لا يختص من الاشكال الواردة لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والبيان تعريفا وتشكيكا كالنعت والمنعوت وكان الانسب للشارح التعليل بذلك (قوله والالهام ما يلقي في الروح) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملا الا على قال تعالى فاليه ما تجورها وتواها وذلك فهو ما يعبر عنه بلمة الملك والتفت في الروح كقوله عليه ١٥ السلام ان للملك لمة وان لاشيطان لمة

وان روح القدس نقت في روي واصدله من التهام الشيء ابتلاءه والمهم القصيل ما في الضرع ابتلاءه وفرض لهم كانه يلزم الارض لشدة عدوانته وهو مبني على أن الالهام يكون في الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فاليه ما تجورها وتواها من باب انشاء كلمة (قوله على سبيل التنازع) فيه أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانها اعماصدين كما هو الا ان يقال المراد انهما على طريقته لانه حقيقة كما يدل عليه الحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن اصدق من الله قبلا والذي نعتة العقلاء والعاقل لا ينعى احدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا

انصافه بالفعل فكان الاولى ان يقول المصنف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها اعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة فتوجب البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقياس في الاصطلاح البدعي أخذني من القرآن والحديث لاعلى انه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وافهم ان التغيير الكثير مضر ولا يفتنى كثرة التغيير هنا ودعى انه اراد بالاقباس مجرد الاخذ لا نسخ كالا يفتنى على ذي مسكة (قوله بدل من اشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله واكرمه على البذل والبيان وذلك لا يجوز فلا يظهر انه بدل او بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفصيل الى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظر للمقام والافاضة الى النكرة معنوية مفيدة للتخصيص كما يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق ابا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله اطول الفصل) اول رد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حد ينال على ذلك وهو لا تفصيل لايقرب من ان يعلى

لانهم لا بدوام والاصم ارادوا ضافتهم المحضة أو بدلان ويجمع جعلها معطوف على بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ايم اما أو للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقي في الروح يضم الراء وهو القلب (ومفتى) الخلق ومعدمه) نعم ما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهم انشاء أي اوجدناهم ايجادا والخلق بمعنى الخلق والاعداد الامناء والانتقاد ولا يفتنى ما في مقابلة الانشاء بالاعداد من الطباق (والصلاة والسلام) بجرور ان العطف على حد الله وتقدم تفسيرهما (على اشرف الخلق) متعلق بالصلاة والسلام اقر به وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (واكرمه) معطوف على اشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (باحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) يضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق واخلف بفتح الخاء في الاول ونحوه في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص الفتوح بالهيأت والاشكال والصور المذكورة بالبصر وخص المضموم بالقوى والصبيا المذكورة بالصيغة والمراد هنا السجية والطبيعة وينسبها من البدع الجناس المحرف (واعظمه) معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعل خلق عظيم (محمد) بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفصيل الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية (فيه) وخليفه وصفية) نعمت محمد والتفصيل الذي خلصت بحبته والصفي المختار (وعلى آله وأصحابه واحبابه) معطوفات على اشرف واعاد الجار مع آله اطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد وشاهد وفي التنزيل ويوم يقوم الشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحراب جمع حارب وحرب الرجل جنسه

(قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين ان يكون جمع حبيب كخندق اذا لجمع فعل على افعال سواء كان بمعنى مقول كما هنا او بمعنى فاعل ككريم الامانة من نحو شهد واشهاد وشريف واشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختص من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلقتان متقاربتين في المخرج كان الجناس مضارعاً كنهون وبنو ناوله وان لم يكن نامتقاربتين فيه كان لاحقاً ومن المضارع التحليل معقود بنواصبها الخبر (قوله بضرب من الجواز) أي مجازاً لخصف وجه هذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو ان مضمون الخبر انه هو كونه كتاب الخلاصة بالوصاف اللاحقة ثابتاً بعد أول ما يحتمل هذا المراد بكونه بعد الجواب ان الذي جعل بعد الجواب القول والخبر والاعلام والقيد وقد تتعلق بذلك كائن عليه ابن الحاجب ١٦ (قوله فاني قائل لك) لا يخفى ان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب

الآن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا نقول كان اظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستقادم كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لان كتاب اسم انو والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجي في باب الحال أن ان ولكن لا يبعد لان في الحال والظاهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجي الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كيعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغناؤه عنه وان يقال فان الخلاصة أو انه صفة على ما سرف في قول التخصيص وكان القسم الثالث من مقتضى العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بهم العربية هنا) قيد بقوله هذا لانه يطابق

واصحابه ونظير الزاغب الخرب جماعة فيها غلظة وبطلت على الانصار وكلاهما متعين جازئهما اما الثاني فظاهر واما الاول فلعله تعالى وليد وافيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما وذلك قرن بالفامو صرح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعي أن الجواب محذوف والمذكور موله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واذ كان كتاب الخلاصة من قبيل اضافة الاسم الى الاخص كشجر الرمان أو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سر نادى مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (اللقية) بالنصب بدل من كتاب وبالربط من خلاصة منسوبة الى القية على اشهر القولين ان البيت اسم للسدر والحجر عند العروبيين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بهم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وادوم موضوع وغاية وفائدة فقدم علم بالمول يعرف في احوال ابنة الكلام اعراباً وبناه موضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدة معرفة صواب الكلام من شأنه (نظم) بمعنى منظوم نعمت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتأنيف لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (ابي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعمت أول (الطائي) نعمت ثان (رحمه الله) جملة على ما يشمل اثني عشر علماً كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله اعراباً وبناه) لا يخفى ان هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل دعائية على التصريف فلا ينافي قوله ان المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب ان يقول بدل قوله اعراباً وبناه افراد وتركيباً ودعوى ان الضمير في حده عائده على الموصوف بدون صفة خارجة عن اساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بمحدود ما يتعلق بالموضوع فصله في حاشية شرح القطر لقا كهي فلا نعيده وغاير بين الغاية والقائدة والمشتور افعادهما والفرق بينهما اعتباري كافتقاره عن السند في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللان في المنظومة وأطلق لفظاً المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعمت لكتاب) يلزم عليه تقديم الهدل وهو الالفية على نعمت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين نعمت ومنعوتها بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسباً الى حما في بلاد الاندلس اقلية المسمى منشاودا او بدعشق وفي في عماني عشر شعبان سنة ثنتين وسبعين ومائة وولد سنة ثمانمائة أو احدى وستين وورثه ابن الناصر بقوله قل لابن مالك ان يرت بك ادمي • جراحاً كعباً الصبيح القافى فلقد جرحت اقلب بين نعمتي • قد غبت يداه اجفاني • لكن يهون ما بين من الاسي • على يقلت الرضوان

(قوله ان نعمت اذا قسم) أطلق النعت فيشمل نعمت المعرفة والنكرة فقوله الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها اتصبت على الحال معناه ان ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز ان تقول مررت بفلان فذكره والحاصل ان النعت حيث كان صالحاً للبشارة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة وجاز في ذلك وجزا عرابه حالان كان نكرة وينظر ما لا يولي فقوله الشارح في شرح القواعد لان نعمت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هي يجوز فيها ذلك أيضاً وان كان لا يكون حالاً بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله اوقع في النفس) أي نقول الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تأتي فيما سبق للذم أيضاً وبعضهم خصه بغير اللقب الذي اشهر للانسان به أما ما اشهر به الانسان عرفاً كاللقاب الخلقاء فانه بدم على الاسم لاشهره كما أسلفنا (قوله على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقاً أي وان لم يكن خصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لفة وفيه ان هذا لا ينافي أن الواجب على الافصح تأخير اللقب على الاسم فلا وجه لجملة علاوة ١٧ (قوله لضافها مضافة واعنا) فان المبتدا

دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين أحدهما ان الامام العلامة نعمتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المذموم والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تأخير اللقب عن الاسم كما صرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحاً للمجادة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المذموم بدلاً ويصير المتبوع تابعاً واوضحنا النكتة كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخلف والجواب عن الثاني أن اللقب هنا موقوف للمدح فاذا جرى فقط المدح ولا تشوف النفس الى المدح فاذ ذكر المدح بعد ذلك كان اوقع في النفس على أن ذلك لفة كما ساقى (كتاب) خبر ان وضع الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساوى بالفظا لضافها مضافة ونعنا (صغر حجمها وغزرها) بضم عين القلمين وقاعها ما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجائتان نعمت الكتاب والمنصوب بعدهما ما ضمير محمول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزرها هذا ان كانا باقين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حوالاً الى مدح في المدح على حد قوله تعالى وحنت مرتقفاً فهم اخبرنا ان نعمت الكتاب لان الجمل الانشائية يخبرهم ولا نعمت والصغر القلة والجسم المتشبهة يقال ليس لمرفقه حجم أي تشبه والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلاف في نصها في الاستثناء فقال ابن منظور عن تمام الكلام

مضاف والخبر منوعت ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الاخبار به بجعل التنوين لفة عظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم (قوله فهم اخبرنا) قال الدونشري فيه نظر لان قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبراً اهدم الفائدة في الاخبار به الا أن يلة التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم ٨ ووجه النظر ظاهر لان الشارح جعل مسوغ الاخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما مضافة ووصفاً واذا جعلت جملة صغر حجمها وغزرها خبر الكتاب الاول لصفة كتاب الثاني فأن مسوغ الاخبار به

٣ سج ل والجواب بعيد من كلام الشارح لانه لم يرجع على التسوية بالتنوين (قوله المخرج عما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجمها وغزرها لانه لا يعيب فيه أصلاً ثم ذكر فيه عيباً وهو انه يولغ في اختصاره حتى قارب ان يهد من الافاز التي لا تكاد تهم الابداء اسرار الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلاً لان المخرع من أن يكون قارب أن يهد من الافاز ولا فكاكاً قال لا يعيب فيه الاعيب واحد وهو قربه من الاله اذ لكان قال الزرقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلاً لان النظر الى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يهد من الافاز اس من ذلك (قوله واختلف في نصب الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لاطراد في نحو القوم اخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوي كالاتداء والتبريد ويمكن احداث قول به يجمع بين الاقوال وهو أنه يجوز نصب على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف

(قوله ويجوز أن تكون فظة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والافه على هذا الاحتمال لا يخرج عن أحد الأوجه الثلاثة لأنها وإن كانت مبنية فهي محل اعراب لانها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فان الشاعر فتح غير مع أنها قابل يمنع لاضافة المبنى وهو الحرف أعني أن كاذ كره الرضى وذلك يجعل ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كانه المضاف اليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا يرد أن المضاف اليه لا يكون الا اسما لان ذلك في المضاف اليه حقيقة وتظهر الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة اصدارها لا المصدر المسبب ليردانه معرب وان دفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير متاخر جمع لقناعة والاول فالعقل (قوله وللغز الخ) ١٨ نظم ذلك بعضهم فقال

والغز كالغفل وجا كالرطب
وعنى فاحظه بلغت الارب
ونظمه أيضا فقال
ولغز كرمط وعنى
والغفل فاحظه ما أتى وسقى
(قوله أي أين به مفردات ألفاظه)
تفسير أحل بأين يحتمل أمرين
كونه مجازا من سلا وكونه
استعارة تتبعية كما قرره السعد
في نطق الحال وقال ان اللفظ
الواحد قد يكون استعارة
ومجازا من سلا باعتبارين وبانه
هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان
بالحل واشتق من الحل يحتمل
ويحتمل أنه أراد يصل بين لانه
يلزم من الحل البيان لانه يتبع
عن الحل البيان فيتم علاقه
السببية والمسببية وهذان
الاحتمالان جائزان عند الجمهور
ويجوز عندهما أيضا أن يكون
في الكلام استعارة بالكناية بان
شبهت الالفاظ بالاشياء التي عقد
عليها ما يمنع الوصول اليها وأثبت

وقال القاسمي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز أن تكون فظة غير هنا بانية لان غير اذا اضيفت لمبنى جائزا وهما على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حامة في عصون ذات أو قال قاله في المفتي (أنه) بفتح الهزلة والضمير لكاتب (لا فراط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد بعد) أي قارب أن بعد (من جلة الالفان) جمع لغز يضم اللام وفتح الفين المجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عني مراده والاسم للغز كالرطب والغز كالعنى والغز كالغفل حكاه الدماميني فقال وعينه تغرق وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بمحااجة اذا قضيت له والمساعدة المرافقة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحدوف أي بشرح مختصر (بدائيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد بداربه في جمعه لان الحس يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكشف وبه اشهر (يساره) أي يحاذيه وقيل عني منسبه (وبياربه) أي يعارضه ويقبل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أي أين به مفردات ألفاظه (واوضح معانيه) بفتح الباء أي أكتشفها وأبينها (وأحلى) أي أفنكت (به تراكيبه) أي مركباته (وأفصح) أي أذهب (مبانيه) بفتح الباء المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكتاب ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المجمة أي أحلى ومنه الماء المذهب (به موارد) جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالهاء المهملة (وأعقل) أي أمتع من العقل وهو المنع (بشوارده) جمع شاردة أي باقره وفيه استعارة حيث شبه ما فاضته الالفية بالابل الشاردة ورشها بذكر صفة ملازمة للمستعارة منه وهو العقل (ولا أخلى) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم (من شاهد) أي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كناية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة كذا أيضا حال تلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس

لها الحل على جهة الاستعارة التضمينية وهذا الاحتمال من غير عند السكاكي المسكر للاستعارة تتبعية (وربما (قوله بفتح الباء) قيل عليه هذا معلوم في الحاجة لتنبيه عليه وأجيب بأنه لا تنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضل لانه لا مدح في حل أوضح المعاني وفيه ان هذه النكتة لا تطرد في ضبط الشارح مبانيه اذ لا مجال لتوهم ان الفتح اسم تفضل (قوله وفيه استعارة) أي تصريحية لانه أطلق لفظا المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما فاضته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أي فينبغي ما عوم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد ان الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لا يضافها فقط فمما يتبين ان وان أراد ان كلامه ما يجوز ان يكون كذلك والمجاز لا يخرج فينبغي ما عوم وخصوص وجهي وكلام الشارح ما خذ من كلام السعد في التفسير فانظر حواشيه

(قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابرار الضمير المستتر قائم مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم ان أشير فعل ماض مبني للجهول والحق ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني فيصريح المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم أل جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والطول وحواشيه ما من أراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فأتصب) فيه نظرتان ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهرا تمييزا غير محمول لا منصوبا باسقاط التانيض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية (قوله لا رب غيره) اعلم أن لا التي اتى الجنس أي لثني صفته يكون الخبر بعد ما منع عن جميع افراد الاسم وغيره لا يصح أن يكون خبر لللان ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منقبة عن كل رب وليس كذلك لان بعض الافراد لا يغير الله بل عينه فيستعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقابلة لا استثناء والمعنى ان الارباب الموصوفة بانهم غير الله لا يطاب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء (قوله ولا مأمول الا خيره) الخبر محذوف تقديره من تدبيره من تدبيرة المعنى لا مأمول غير خيره مع تدبيرة ١٩ (قوله عليه تو كات) قال ارضى على من معانيها

(وربما شير) أنا (فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للتأظم وغيره كقوله في باب الجواز خلافا لابن مالك (أو خذ) بالدال أي استفاد على التأظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تاني وهذا مردود بجامع المسلمين على الوقف على كذا (أو دليل) لحكم (ولم أل) بعد الهزلة من الاولوي يحتمل أن يكون بمعنى أمتع فينبغي أن يمتنع حذف أحداء العلم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمتنع أحدا (جهدا) ويحتمل ان يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهدا ثم حذف الجار فأتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح الماشقة (في توضيحه) أي تبينه (وتنديبه) بالذال المجمة أي تنقيته وتبينه (وربما خالفته في قصده) كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أفعال الكلمة للكلام (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (ومبنيته أوضح المسائل الى ألفية ابن مالك) ليطلق اسمه مناه والمساكن جمع مساكن وهو طريق السلوك (وبالله أعظم) أي أمتنع (وأسأله العصمة) أي المنع (ع) يصم) بفتح الباء وكسر الصاد المهملة من الوصم يسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره) ولا مأمول الا خيره عليه تو كات واليه أنيب أي أرجع قال التأظم * الكلام وما ياتلف منه * هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام

الاستعلاء أي بيان ان شيئا تفوق واستعلى على ما به دحا حقيقة تجوز بدعي السطح أو حكماء من انفعوله ديس فالدين للزومه وشمله كانه ركب عليه أو حل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعلمه القصاص لان الحقوق كأنها رابطة ان تلزمه وكذا قوله تعالى كانه ركب حقا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصله فلهذا عظم الله ومنه تو كات على فلان كأنك تحمل نقل علمه ومنه تو كات على الله ٨١ ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تتبعية في الحرف بان شبه تعالى التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بدحوله على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشاره الى اعراب قول التأظم الكلام وماية ألف منه والى انه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضافين وهل حذف قاصعا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتبين هذا اعراب بل يجوز ان يجعل الكلام مبتدا حذف خبره أي باب الكلام هذا الا أني وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي افهم أو خذ ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هالك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ايقاظا لركن الاستناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل انما قد قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولانهم لما يتسمون التراجيح بهم يحسون به فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصفار بأنهم يصفون التراجيح بعد الفراغ من الترجم عليه وأجاب السيرا في بانها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للإشارة عند الحاجة الى ذلك وردة القاسمي في التذكرة بأنه يقتضي اعرابا وأجاب أبو الفتح بن جني بان الشيء اذا سلب وصفه فالأكثر انه يبقى عليه حكمة كاي التوبة فانه بقيت عليه المصيرية ولا يخرج عن ذلك الا قليلا واجاب

آخرون بأنه أشار إلى نفسه من العلم وذلك حاضره عنده وقال آخرون أشار إلى الباب مع أنه غائب لأنه متوقع قريب ومنه هذه جهتهم وإست بالخاصة ولكن لقرب الساعة جعلت كالوجوده ومثله أي أمراته أي بأقرب دليل فلا تستهملوه وكل مدخل انتهى فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجازي المعنويات والشرح الكشف يقال شرح الغامض إذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال القارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا في أوائل الأبواب أعني موضع غير مشار به ليساره إذا وجد ما أراد من الإشارة إليه خطأ لوجهه ولو جاز أن يتجاوز عن معنى الإشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء في الجاز أن يتجاوز كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو دامن المكفي الذي يدلان عليه وانما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يبعد تناوله وتعليقهم هذا بقولهم هذا ما انتهى عليه اليهود وإن ذلك يكتب ولم يشهدوا به لا يدل على هذا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يمتد يد رادهم اليها من قرب أقامت بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما موضع انقضاء الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وانما قد شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بأنهم اشاءوا لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتألف منها اه ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه ولكن تقدير شرح أولى لتصرُّحه به في التسمي وغيره قال السيوطي في حاشيته المعينة بالتوضيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قد در المصنف لفظة شرح دون لفظة حد إشارة منه إلى عسر الخد فإنه لا يكون إلا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قد عجزوا حديثا يستذكرون أصنافه حال الحدود والالفاظ المنطقية في صناعة النحويين وسائر الفنون ويضمنون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من الضلالت وأدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطيوسي أحد كبار أئمة العربية والمعرفة في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل ٢٠ الأدب في مسألة

وشرح ما به (ما يتألف الكلام منه) وهو الكلام الثلاث

نحوه فجعل يكثر من افظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحوي تستعمل فيها مجازات ومساومات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حل كل صناعة على المعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة في أخرى انما

يكون لجهل المتكلم أو لضعف المفاطنة والاستراحة بالاستغال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه والتألف وقال المصنف في بعض تعليقه حدود الخاصة وغيرهم من علماء النحويين ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض من تأليفه ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يجترزون عما يجترز عنه أهل لغات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحويين من جهة متأخرى المشارقة الذين تطلروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقديره معنى لا يتعدى أعراب اذ العامل في المعطوف عليه ليس بقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليه ما انصب عليه واحدة قاله السيف الخنفي فان قلت شرح الشيء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام أجيب بأن ذكر علاماته امتنع لتفسيرها فان قوله الاسم مثلا ما يميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسيره وبهذا ظهر وجهه فتدبر اشارة ما به تانيا والحاصل ان الماهية قد تبيين بأجزائها كتيبتي الانسان بالحیوان الناطق وقد تبيين بوجهه من وجوها كتيبتي الانسان بالناطق ومن وجوه تبيين بما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه ما وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه إلى أن الضمير في قول الناظم وما يتألف منه عائده على غير من هوله فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلام الثلاث) قضيه تألف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لأنه أمر اصطلاح لا جبر فيه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لا تتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف في تعليقه الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم امضوا الشيء إلى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهلا على الطالب اذ كان أفراد كل نوع يباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الالتباس وتنشيط القارئ لأنه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لذهنه من أن يسير على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سور وأجزأه العلماء بأعشار وأجزاء

(قوله والتألف والتأليف وقوع الالفية الخ) هذا بالنسبة إلى التأليف تفسير باللازم وللتألف تفسير بالغير ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بتألف دون تركيب مراعاة للنصورية التي في التأليف وبذلك صرح المنسكت وذهب الشيخ بأنه انما يحسن لو اعتبر الالفية والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطاق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الآن يراد بالالفية والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بمفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح القلب وغيره بين الترتيب والتركيب والتأليف فراجعه وانه لا فرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشترع تعبيره يتألف دون يؤلف بهدم اشتراط القصص في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الآن يجاب بأن يتألف من فعل والتفعل معان منها وهو المناسب هنا معطوفة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك عما يقتضيه القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلالة ما صرح بها على الانفعال الثاني من فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكما وجه هذا التوجيه جعل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور إليها ولا لازمة هنا في الترجيح بما لا يخفى (قوله من غير عكس) أي لغوي (قوله الكلام) قيل أل فيه للضرورة أي هذا اللفظ بديل قوله عبارة ومحل كونه الداخل على المعارف الحقيقية ما لم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما به دمه ما حال من الكلام على رأي سيوطيه أولان محل منع محي الحال من المبتدأ إذا كان مبتدأ في الحال والاصل وليس الكلام مبتدأ في الاصل اذا الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وصح محي الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منهوب بمحذوف تقديره أعني والجمله معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد ٢١ بالمبتدأ ويجوز جعله ملحقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام

والتألف والتأليف وقوع ادفنة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثرت كل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كاذكره في القاموس وفي اصطلاح

بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبتت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا

(قوله عبارة) أي معبر به وهي مصدر عبر كنصر استعجمات بمعنى اسم المفعول (قوله من القول) لعل مراده بالقول ما يكتم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذكور به اللسان تاما أو ناقصا فادفع ما قد يتوهم من خروج اللفظ الغير المقيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر في عرف الالفية في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف أو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهمل أو لا إلى أن قال وأما إطلاقه على المهمل فكذلك تكلم فلان بكلام لا معنى له وإطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيق كما صححه في الارتشاف وقيل مجازي فيه فحقيق فيما في النفس من المعاني وقيل مشتركا بينهما ثم لا يخفى أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشل أمورا الخط وشرطه كإيراد من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المقيد لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بان هذا إطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط فيه ما ذكره والإشارة وما يشبه من حال الشيء وما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة عنها مقيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس وإطلاق الكلام عليه مجازي وقيل انه في الأخير حقيق وقيل مشتركا بينهما وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أنه من مناسبة لما اصطلاح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولاً عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان إطلاقه عليه حقيق وإطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحذر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لان قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالخ في ان يتم ما عومل به خصوصاً وجهياً

(قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطابقا للمعنى من ماحد فانه كلام الله عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص بعض الافراد نظر الاشتراك بينهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطه كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من إضافة الناطق للكلام اليه وفيه أن الإضافة لا تشمل على الاصطلاح ويمكن الجواب بأنها تكون للملابسة وتكون بمعنى عذو منه شارة لقود الحالب وحسنه في كلام الناطق الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لازمة عليه ما ومازاده بعضهم اما راجع اليه ما كرجوع الوضع والاستاد والتركيب والقصد للإفادة على ما سبق أو لعدم تصويره كاشتراط بعضهم في الكلام صدور من ناطق واحد على كلام فيه ذكره في حواشي التكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الامرين فيلزم اتصال الجميع والجمع فيه مع وجوب تغيرهما وأجيب أيضا بان المجتمع فيه مجموع الامرين والجمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزم منظروا الشكل (قوله أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة) أي قدوة وهو المؤتى به والمقتدى به كاتقوله في البيضة عشرون من احديد أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة وأما على غير هذا فالأسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف يقتدى برسول الله صلى الله عليه وسلم في نفسه فلهذا يقال في طريق الاستعارة التبعية في الحرف (قوله لان هناك ظروفا ومظروف حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالتنقيح هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتمام (قوله ولو قال عبارة الخ) ٢٢ قال الدوشري لو قال ذلك لكان باطلا لان المركب من اللفظ والافادة غير لفظ

فلزم أن يكون الكلام ليس من المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس (في اصطلاح النحويين عبارة عما أي مؤلف اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة كما قاله في لكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هناك ظروفا ومظروف حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناطق لفظ مفيد كان أجود واللفظ في الأصل مصدر انظمت الرعي الدقيق اذا رسمته الى خارج (والمراد باللفظ هنا الملقوظ به وهو الصوت) من القم

فلزم أن يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلف اه ويحباب بان المراد بالافادة المقيد كما يريد باللفظ الملقوظ (قوله واللفظ في الأصل مصدر) قيد بقوله في الأصل لما يأن أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي ويجعل

اللفظ هنا بمعنى الملقوظ يتدفع أن اللفظ الرعي وهو فعل الرعي وفلهذا لم هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قواهم (المستل ان الكلام هو اللفظ ويتدفع اعتراض أي حيان بان اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم أن لا يكون كلاما لا ما يوجد فيه الثلاث وليس كذلك اه ومن ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة عرفية قال ولو لم يقع القرينة جاز وظاهر كلامه ان اللفظ الرعي مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العاصمية على الجاهلي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ في اللغة الرعي من النعم لا الرعي مطاقتا كما يتوهم من لفظت الرعي الدقيق لانه مجاز صرح به في الأساس وقال السدي بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرعي يقال لفظت الرعي الدقيق ثم استعمل في الرعي من النعم والمؤمنين مبدئين وقيد في الأول بأصل اللغة لانه الموضوع له وأما خبره فنقول البعث ذلك المعنى فهو فرع عنه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أي من حيث خصوص كون الرعي من القم اما من حيث عموم كونه رميا فهو من افراد الموضوع له في الأصل فيكون حقيقة قطعاً (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الأصل مصدر بمعنى الرعي فهو منقول في عرف النحاة الى ما ذكرنا ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملقوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قبل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صات بصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بان الصوت يستعمل بمعنى معنيين معنى المصدر المذكور ومعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا (قوله من القم) هذا يقتضي أن اللفظ خاص بما يخرج من القم وبذلك صرح الرضي وفرغ عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله فان قلت يشكك حستد أخذ اللفظ في تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من القم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من القم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للأدب وتيسير المعنى والمجوز

(قوله المستل على بعض الحروف) هذا التعريف خيل انه رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشافعي في الحواشي أو بحضرة المصنف على ما في التوشيح وسلبه بان فهو وار العطف يسمى لفظا قطعاً ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن تعريفه بالصوت المستل على قطعاً واجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتاً ووجهه خصوص وهي كونه لفظاً فالصوت مشتمل من جهة عموم ومشتل عليه من جهة خصوصه بقي ان قضية التعريف أن الحركات ليست باللفظ وضع اتردد وذهب بعضهم الى انها اللفاظ بل كانت (قوله الهمجائية) أي التي هي حروف ابجد وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة للفظ كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستقرة) أي فانها ليست بحروف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا عنهم بأسماء المستقرة لفظ المنفصل اه أو أجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم أن يكون اللفظ مستعملاً اما في حقيقة ومجازه ان استعمل فيهما جميعاً أو في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف على انه يمكن أن يدعى ان الضمير المستقر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازاً (قوله اطلاق الاسم السبب على السبب) السبب هو الرعي واسمه اللفظ والسبب هو الصوت (قوله والمراد باللفظ هنا) أي في تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالوالا الرابع واعترض بان هذا دفع بالصياغة وهو غير مقبول لان الارادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا غاية بيان المستعمل اصطلاحاً فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الخاني ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله ما دل) أي وضعاً ٢٣ بان يدل على معنى عنه الواضع بازائه بأن يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالتوهم وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للاوضاع العربي وقد نص السيد على أن الافعال في التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل اراد

(المستل على بعض الحروف) الهمجائية (تحقيقاً) كزيد (أو تقدير) ككافاظ الضمائر المستقرة وهي الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رعي الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقاً لاسم السبب على السبب قاله الفخر الرازي والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقاً (والمراد بالمفيد هنا) أي انفا (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظراً لشي آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى قولهم المركب

من مجرد نبوت الحدث باللفظ وقيل يراد به الاستمرار وعلى التقديرين فهي مجازية وهو لا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقاً على الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة أو مفعلاً لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الا كذلك لان التحقيق انه لم يقع الاستناد كان قبل التركيب وحكي بنى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلاً بل في صورة كلام أخرجت عنه معناه وأقرب اليه تصور مفهومه فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال الثلاثة ويرجح بان السكوت خلاف التكلم فكان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أي على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الأول لزوم خلوا اللفظ من عائد والثاني أن المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول اللفظ (قوله منتظر لشي آخر) أي انتظاراً تاماً كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند اليه أو بالعكس وهذا يدخل مجرد الفعل المتعدي والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الأول فان قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به في الكافية أجيب بان تعقل المتعدي انما ينوقف على تعقل شيء ما وهو ما لم يحصل كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم لتعقل أصلاً وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك القاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لوزن المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضاً ولا يحتاج الى القاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاماً لا ناقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بنا الفعل المبني للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بني للمفعول لكن المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكرناه لا يحتاج الى قولهم المركب بذلك أيضاً يجاب عن عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يشهد فائدة تامة ولا يريد

فهو جدي موهل ودين مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكماء لان اللفظ اذا اريد به نفسه يجري عليه أحكام الكلمة وان كان مهملًا وأما القول بأن تقديره لفظ جيق فليس بحاسم للشبهة بالكيفية فانه يبقى الاشكال في انه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسمًا اذ هو كل اسم فليس فيه تعريف المضاف اليه ويمكن أن يجاب أيضا بأن المصنف يختار ان شرط تحقق الكلام لا جزء وان اقتضى كلام ابن الحاجب انه جرحه وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصغرى بأنه يقتضى أن لا يكون الكلام افظا حقيقة أصلا فان الاسناد يربط احدي الكلمتين بالآخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشئ غيرهما لم يبق للحضاب استطراد لشيء غيرهما مع أنهم اظفوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس باللفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة وذلك كما تقول اهل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المقيد الفاعل المذكور يستلزم التركيب) فان قيل المقيد من التعريف يشرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انهم مجوزون في التعريف قلت اهل هذه القنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الاعداد المسروقة قائم امقيدة ولا تركيب فيها لالفاظ ولا تقديرا (تنبيه) عرف المقيد دون الافادة مع أن التعبير بها اذهى التي يشغل عليها الكلام وتجتمع فيه لان تصور المقيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعرف الاخص يستلزم تعريف الأعم لحصل تكميل الفاعلة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم ان ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مقيد ويندفع قول السيوطي في التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المقيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا نصير محال ولا ويجوز ٢٤ مع أن رأيه ورأى الناظم اشتراطه كما هو موضح به في التسهيل والشذور

لان المقيد الفاعلة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قواهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستلزم أن يكون قاصدا المتكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه

وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى ان القصد منطوقه واشتراط الافادة قال لان انحصار في حد المقيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو

مقصود ولم يعمد لثبوته ولا نفيه ليجرح بالقصد الاخير نحو السهولة والارادة قال وللمقدود يجعل مدخولة وهذا هو الذي تحررت في هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك النصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المقيد فلا هو أفرد بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو فسر المقيد بتفسير يشبه كما صنع في التعليقة ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره الرضي والساطي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الالفية بأنه قد يكون رأيه حين تصنفها على خلاف ما رأته حال تصانيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون للمعجم نظر في وقت لارتيضه في وقت آخر وهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان وعند هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنوري من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين يتم معاً ومخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام تركيبة منها أجيب بان ذلك في الماهيات الحقيقية المحملة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسوع موجود في الخارج فكيف يكون اعتبارا أجب بان اللفظ يكون مسوعا ومحملا وعلى تقدير أنه لا يكون الامسوعا محملا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال ان الذي شري فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بأنهم مصدر أفاد بمعنى دل ولا يصح جعلها على اللفظ ولا جعلها على الامر ان اللذان يتم معاً ومخصوص من وجه يصح جعل أحدهما محل الآخر فالحق أن الذي بين الافادة واللفظ السابق وقد يقال ذلك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المقيد كما يشعر به تعريف المقيد لا الافادة بقي ان مراده بالافادة الدلالة المطابقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فيتم ما بينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) انظر هذا مع تفسيره في تعريف المقيد بل لفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الآن يقال تفسير المقيد باللفظ تفسير مراد

(قوله عايشا ترك الاخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشبهه الاخر من غيره (قوله والمركب غير المتباعد) قال المنكث استثنى من غير المقيد المحال نحو حلت الجبل فانه كلام نص عليه من قال القاصي وقدير ابدال المقيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعالم للمضاطب الخ) قضية جعله غير مقيد ان ليس بكلام وصحح أبو حيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفاعلة الجديدة بأن يقيد مخاطبها بجهله أو تكتفي الفاعلة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو نفي لا يجبه له أحد وقال الأصمغاني مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت انما يكون خبرا اذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجب بان المراد بالمقيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الامر فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور المعلومة لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقيا لها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيضربه وأيضا مثل هذه الضروريات عائدة الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيقيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مقيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجري في مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كان التاخرارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمضاطب غير مقيد ان الفاعلة المعبرة ٢٥ في الكلام غير المعبرة في باب الابتداء

لان منه هم هناك صريح في صحة الابتداء بالعرفه مطلقا ولو فيما لا يجبه له ويعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقضي لصفة التركيب مع اخر اجابه عن الكلام اصطلاحا الآن يخص عنده من بشرط الفاعلة الجديدة بما اذا أفادها وهو في غاية البعد

يجعل احدهما جنسا والآخر فصلا فيصير بكل عايشا ترك الاخر من غيره فيصير باللفظ عن الدوال الاربعة وهي الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مقيد وليس باللفظ ويختصز بالمقيد عن المفرد والمركب غير المقيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كعليلك والاسنادي المعجمي به كبرق فخره والمعلوم للمضاطب كالسهم فوقه والارض تحته اذ كل منها لفظ وليس مقيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف معنى زيد وعرف معنى قائم وعرف معنى زيد قائم وعرف معنى زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة في هذا الكلام وهو نسبة

٤ يج ل عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحا مع عدم صحة الابتداء واما تصحيح الابتداء مع استفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والوجه القوي بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لا اعتبارا للفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أي ولم يعمد يعمد جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أي العربي لا الوضع بمعنى القصد لانه مرانه لا حاجة اليه وحينئذ يدعى الشارح بتسايم قوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية انه يحتاج الى الوضع العربي احتراز عن الكلام العجمي وما دلالة عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جام غلام زيد على ان زيد غلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت لانه لا يلزم من الفهم بالضرورة ان تكون دلالة الكلام عقلية بل هو از الفهم بوضع الوضع مع العقل وقد صرح بعض الحقيقة بن من المناطقة عند تقسيم الدلالة الى وضعية وعقلية وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس لغیر العقل فيه مدخل لاما للعقل فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل لم يدخل في الجميع (قوله باعرابه المخصوص) احتراز عما لو سمع من غير اعراب بل على طريق التعداد فانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدأ والخبر في الانسان العربي انما هو الحركات الاعرابية ولا يرد على تقييد الاعراب بالمخصوص أنه لو أعرابه باعراب خطأ بأن نصب الفاعل في قام زيد فهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التبعيد اذ الكلام المحيون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أي العقل

(قوله ومورد تأليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما تألف الخ لان قوله وأقل مؤذن بأنه قد تألف من أكثرهما ذكر وبق عليه سابعة وهي تأليف من اسم وجعله كمن يدقوم أبوه وتلقنه وهي من صور الأقل وهي تألف من حرف واسم فهو آلاء لان الآلى للثقل لا خيلها لا لفظا ولا تدبر أو تألف من صيغة واحدة وهو آلى ما والاثان بالثاء في العدد نظرا الى اضافة العدد الى الميز الذي هو الكلام والقاعدة ان الميز اذا أضيف اليه المعدود يجوز معه الاثان بالثاء وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملته القسم وجوابه أو الشرط وجوابه) ما ذكره تبة المصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب بخلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قد استناد المعبر في الكلام بالمقصود لانه وأخرج بذلك الاستناد الذي في الجملة القسمية لان التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزء الشرط وجواب القسم كلاما من بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد بجواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط فبما يحتمل والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما يلقا بالنسبة التي بينهما بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربت كانه قد لا يوجد مثل ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع استقامته لولاه بالكلية وتحقيق هذا البحث بطالب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المستند بالشرط (قوله وأقل ما تألف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتداء ثبوتية اي وأقل تألف الكلام نائى من اسمين أو كائن منهما وبقى للأقل صورة قد منها قال في شرح القطر وما صرح به ٢٦ من أن ذلك أقل ما تألف منه الكلام هو مراد النحويين

وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون الامن اسمين أو أقل واسم ١١ يعنى ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر بسطة قول اللغويين لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن

تبعه وقد وجه السيد بانه في حاشية المتوسط بأن الكلام انما يتحقق بالاستناد الذي يتحقق بالمستند اليه اسماء والمستند فقط وهما اما كلفان أو ما يجري مجراه او ما عدها من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها ١١ ومراد ما يجري مجراه ما يرتبط بغيره بالاستناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضى فيدخل طرفا الشرط قطعاً ولا يردان طرفيها ليصبح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوى الوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لامن فعلى أو حرف أو فعل وسرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما لامن بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة والافلاتا في هذا ليس كذلك لان الامين نفس الكلام فانه ليس العبارة عنهما قلت يكنى تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الاجزاء ملحوظة على التخصيص (قوله من اسمين) قدم تأليف الامين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مر فوعه المستر) واما مع مر فوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو قائم زيدان ووجه ذلك حورناه في حواشى الفاكهى والمختصر (قوله فقط ما قبل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليل المصنف مثل أبوه على الامين يزيداً حولك وتعليقه بعض المتأخرين بأن هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تعليقه بقوله زيد والجواب ان الاسم الثالث جى به لبيان الاسم الثاني وتعليقه ثم وقع الاستناد بين الاول والثاني ولا حظ للثالث في ذلك قال والمشاخ أن يشاح في ذاريد أيضاً لان التثنية حرف مضافي فالثالث السالم اذا أحديت انه انما يسم كونه الامين بمجرد ما نفس الكلام بناء على ان الاستناد شرط لا يجر على ما هو ولا يصح الجواب عنه وما قبله بأن المراد من اسمين ملفوظين لأنه يتدفع مع قوله ومنه استقيم

(قوله ونم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك مجرد كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب الغير المقيد بهذا وهي كتم الرجل بلا اشتباه لان جيب فعل وذافاعل وتماثيل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الأقوال وانما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بأن نم اسم أو حرف كما سيجي وكان ينبغي أن يزيد أيضاً يزيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لا ينفقه من مستند ومستند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معنى ليتعلق به وان يتألف والحرف لا يصلح وانما أصليت لقيام مقام الفعل وأما كون يزيد انشاء وانعوز يداخرا فلا يصح كونهما بمعنى قد فوع بأن التباينة انما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوى التساويين في معنى في جميع الاحكام (قوله أي المؤلف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أي تألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من حذف مضاف أي تألف استقيم (قوله المقدر بانث) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستر متصل وأنت بارزة لا بد منه لا يقال لا بد من المقدر أن يحكى بلفظ يكون مطابقا للمقدّر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لثبوتها بالاتصال والانفصال ٢٧ لان المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة

أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونم العبد (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقيم فانه) أي فان استقيم مع مر فوعه المستقر في كلام مؤلف (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقيم (ومن ضمير) المقدر (المخاطب) المستقر فيه (المقديرات) ولا يجوز التلقظ به وانما اتصله بقوله ومنه لاموراً أحدها التقيس على أنه مثال لامن تقيم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانياً أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثاً أنه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعاً ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الاصح خامساً الرد على أبي حيان حيث قال ان مقتضى تعليقه في التأليف باستقيم انه بسيط لان التركيب من عوارض الانفاظ ويستند الى تقدير وجود ولا وجود ورد بأن المراد بالانفاظ ما يكون بالقوة وبالفعل والضمير المستتر ألقاظ بالقوة ألا ترى انه لم يخصصه عند النطق بما لا يساهم من الافعال استحضار الاختصاص معه ولا ليس قاله الموضح في شرح المعنى (والكلم) الذي تألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي هي

هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما اتصله بقوله ومنه لامور) هذه الامور كلها غير الاول لا ينبغي أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لامن تقيم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنه سالم يجعله مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تميم الحد بالتشبيه فالتخلاف انما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا مقما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما تبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على أن الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييد البيان انه لا قرينة على ارادة التقييد (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام زيد أو قام زيد كلام ولا وجه لتقي كلامه مع تحقق التركيب والاستناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو قام زيد قال الجلال المحلى أثبت بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلاً لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي تألف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظه لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ماصدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف وقد راعى من ماصدقانه أو الضمير في تألف قائم على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا سبق على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي وهو ما شئى عليه بعض النصارى واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وجودها لا بمعنىها وهي فردا متشرا وتبعه السيد في حاشيته تعريف المستند اليه وسياق ما ينبغي عليها

(قوله لا يجوز تذكير ضميره) أي جواز اسماؤا بالتأنيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث. واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جعل الكنان في التصغير مردودا إلى الواحد فصغر على كلمة لا على كليم وبعضهم يوقعه ضميرا لاحد عشر واستدل الجاهلي على انه اسم جنس بتذكيره وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جعل الواجب التأنيث وردبانه لادلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسيرة فانه يجوز تذكير وصفه مأخذا من قول الرضي وأما اسم الجمع فيه ضمير واجب التأنيث كالابل والليل والغنم فانه كمال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنينه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر والوصف فاذا جاز التذكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز ابراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المقرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمنع ابراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير فهو وانقهر الخلل وانقهرت الخلل وانقهرت وانقهرت آه وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتأنينه وصريح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلمات ضربوا نظرا إلى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلمات ذهبت وتفضل وقاعة نظرا إلى طريقان معنى الجماعة على اللفظ اهـ وهذا قطع بقصد جواز تذكير الضمير في الوصف اذا لفرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكليم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسيرة على بعض لغات الكلمة (قوله لادلالة على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي مادل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه ٤٨ كلامه سابقا من انه موضوع للماهية من حيث هي وقال

الرضي إلى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على مادون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه انه اسم جنس وضعه جمعي استعمله الا

وأيس يجمع خلافا لما وقع في شرح الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لانه واحد من اقله والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفاد كونه اسم جنس من قول الناطم واسم وفعل ثم حرف الكليم وكونه جمعا من قوله واحد كلة وظاهر النظم ان الكليم مبتدأ وما قبله خبر

فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك من اداف لكونه جمعا لكن يرد أنه يلزم كونه مجازا دائما عنه والقاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بأنه أغما وضع للجنس وقد يقال انه استعمال في الجنس في ضمن افراد ثلاثة فأكثر نظرا لام الاستتراق وهو بعيد والجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الأفرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما أغما ويجب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فردا الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير أغما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر اما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا يبينها ويسمى فردا مستترا كابن الحاجب في شرح المقفص وشي عليه السعد في صياحت تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الامع آل ومن ثم قالوا انهم تدخل عليه مجردا عن معنى الوحدة لكن معنى السعد في بحث كون المسند اليه مبينا على الاول حيث قال في قوله تعالى انما الله واحد ان المسند للمعنى الجنسية والوحدة فليجوز (قوله واستفاد كونه اسم جنس الخ) فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله واستفاد كونه جمعا من قوله واحد كلة فان الواحد يكون للجمع ولا مع ولا اسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون الكليم مبتدأ وما بعده خبره اذا الاصل تأخير الخبر لا يقال يعارضه ان الاصل في الخبر الافراد لان الرضي نص على منع أن الاصل الاخبار بالمقرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصاله أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكما وقوله الاصل الاخبار بالمقرب معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما

(قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع انه يرد على كون الكليم مبتدأ مخبرا عنه بما قبله أي والكليم اسم وفعل وحرف أي ينقسم إلى الثلاثة انه لا يصح انقسامه إلى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل إلى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الأنواع الثلاثة أو من تقسيم الكل إلى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئياته اذ الاسم وحده ليس كذا وكذا الباقي وأجيب باختصار الشق الثاني وجعل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى أن الكليم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة انقسام الكل إلى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للانقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الأنواع الثلاثة كما حين وفعل أو حرف وكلمة وفعل وحرف وكلمة واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرف واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان كل على معنى والكلمة أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم إلى جوع في هذه الأنواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضع الخ) يشكل عليه أن المراد بواحد فرد من معناه وهو فرد من مصادقات مفهوم الكلمة لان معناه ثلاثة افراد فصاعدا من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا ٢٩ أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط

في معناه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد به هذا المعنى لا يتصور أن ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه إلى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد ويقولهم الكلمة قول وضع المعنى مفرد وهذا المفهوم

عنه فتتوقف ماهية الكليم على الأنواع الثلاثة ونحن نجد الكليم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضع عن ذلك وجعل الأقسام الثلاثة خبرا مبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحد كلة) خبرا ثانيا عن الكليم وقال واحد بتذكير الضمير تبع للنظم ولو قال واحد تابع لابن معط لجاز ان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أجهار فخل خاوية وخلق منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحت ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف) ونقل عن القراء ان كلاً ليست واحد من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والأفعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الأنواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بغيره عددي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اهـ وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجردا فقد اختلفت بين هذه

ليس هو واحد الكليم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يشترط تعدده وانما المتعدد ما صدقته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن قصده الا بغية التكلف والتعسف بأن يجعل الضمير المحذوف الخبر عنه باسم وماعطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المرادة في قوله واحد كلة قصيرا التقدير واحد كلة أي واحد فرد من الافراد يسمى كلة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم إلى ذلك فنأمل في أنه على ما عدل اليه الموضع يكون قوله واحد كلة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكليم يسمى كلة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضع لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضع لم يجعل الاقسام خبرا مبتدأ محذوف وانما جعلها الناطم على حل الموضع ويحتمل أن يكون في كلام الناطم ويكون ما خبرا ثانيا باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهرا ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسيأتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغم وما فيه التأنيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن القراء الخ) من تأمل كلام القراء ظهر أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لعارض الادلة والقول بأن أحدهما ليس حكما بأنها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع ما ذكره من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا

فيه وكذا احد الكلم هذاما يتعلق بايضاح المناقشة واما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحقيقة معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وخذ كل منهما مجزأه ومانع من دخول غيره مثلاً قد أفهم المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظاً مقيداً غيره باعتبار ملاحظة كونه مركباً من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من افراد الكلم مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من افراد وخارج عن حده فهو من افراد وليس من افراد ودخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم اليهما التباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولأن نقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتبعه ايرادها ليجتاح الى الجواب لانه لم يشترط في الكلام هدم التركيب من الثلاث ولا في الكلام عدم الاقادة فقد أفهم المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار قدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد افظق ول ليس المراد خصوص القول مصدر بل مادته الشاملة للافعال المتصرفه منه كقوله وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابلة قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولاً) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالقيود وفي بعض الجوانب وشمل تعريفه المفرد والمركب المقيد وهذا هو ٢٢ الصميم وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مقيداً كان أو غير مقيد فيكون أعم

مطلقاً من الكلام ومبانياً للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد والاطلاق على المركب بخلافه وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً فيرادف اللفظ حكماً أبو حيان في باب ظن من التسمييل ويجزئ به أبو البقاء في الباب ٨١ (قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه أطلق القول في القول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طه الأندلسي

ينبغي أن يتغير في الماصدق ويمكن أن يدفع بأن الحقيقة في التعريفات مرعبة (والقول) على الاصح (عبارة عن اللفظ) المفرد والمركب (الذال على معنى) يصح السكوت عليه أولاً ولهذا قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المقيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكتر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد والمركب (عموماً مطلقاً) صدقه على الكلام والكلم والكلمة واخراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاماً لعدم الفائدة ولا كماله عدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثلثان (لاعموماً من وجه) دون وجه اذ لا يوجد في من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلماً وجدوا حدهما وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى أن عم في قول الناظم والقول عم افعال تفصيل أصله اعم حذف الهمزة ضرورة كما حذف تحقيقاً من خير وشروى هاتشيك وهو أن يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية

في شرح فصول ابن معطي ان قوله القول يعبر عنه رديئة لانه لو عم الجميع لاطلاق أيضاً على المجموع وذلك لا يصح كما لان اطلاقه عليه اطلاقاً على ما يقيد وما لا يقيد معاً في حالة واحدة وذلك محال لانهم انقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معاً في حالة واحدة محال فيحصل على أن مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر أنه مبنى على قول الامام الرازي انه لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد مشتركاً بين النقيضين كوجود الشيء وانتفائه اذ لو جاز وضع لفظ لهما ليدفعه عنده التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بأنه قد يفصل بينهما في حضرة اسماء ثم يصح عن المراد منها وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الاصول (قوله ولا عكس) اذ قد يوجد القول ولا يوجد واحد منهما نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم افعال تفصيل لانه لا ما ضياع انه لا تكاف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول يعبر عن الثلاثة أي يشملها ولا يقيد صريحاً بأنه يعبر عنها غيرها وان احتمل اللفظ وأما احتمال أنه اسم فاعل وأن الاصل عام حذف منه الالف كما في بر والاصل بار فساو لكونه افعال تفصيل في التكلف لكنه لا يدل صريحاً على ما تقدم (قوله ولي هاتشيك الخ) هذا التشكيك مبنى على ان المركبات ليست موضوعاً وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعات بالتبوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره فان قيل فقد ذكر السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكر في حاشية العبد فانه مبرح

بان الخلاف في ان المجاز موضوع أو لا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ المعنى يوجه في الاول تعيين اللفظ بنفسه المعنى فعلى هذا الوضع في المجاز أصلاً لا تفصيلاً ولا نوعياً لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه المعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالنسبة لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا في المجاز وضع نوعي قطعاً اذ لا بد من العلاقة المعبر نوعها عند الواضع قطعاً واما الوضع الشخصي فربما ثبت في بعض ٨١ ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعتز لا يكفيه الاحتمال بخلاف الجيب ولا ينافي هذا ان المصنف ذكر في شرح اللوحة ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للجمع مد نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته أن جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعي بدليل جهله دلالة المركبات والمجازات عقلية والذي حقه السد في التلويح في مباحث العام ان كل ما يكون دلالة على المعنى ٢٣ بالهشة كالمعنى والمجموع والمصدر والمنسوب وعامة الافعال والمستقبات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي

الشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كدين) فانه يدل على ساداة الساطق (قوله فضلاً عن ان يسمى قولاً) الظاهر ان الاصواب ان يقول فلا يسمى قولاً فضلاً عن ان يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلاً عن صوابه فعل محذوف أبدأ بتوسطين أعلى وأدنى للتبعية بين الأدنى واستبعاده على تقي الأعلى واستبعاده فقع بعد تقي صريحاً وضمني كما في تناصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلاً عن دقائرها وهو

كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كاخ فانه يدل على ألم المصدر دلالة طبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو الخ وانما نظ المصنف اذ افهم معناه والمهمل كدين فانه يدل على حصة الساطق به وجب ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادى في شرح التسهيل فضلاً عن ان يسمى قولاً ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي محل كذا أي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد فهو زيد في نحو قولهم من أنت زيد عند سيدي به قاله ابن النماظ في نكت الحاشية ونقله أيضاً عن أبي الحسين البصري من الاصوابين ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام نحو الكلام الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد به الكلام) مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلاهما كلمة) هو قائلاً أي ان مقالة من قال رب ارجعون اهل اعمل صالحاً فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في الورد (لا قليل) كما فيهم من قول الناظم

يحل مشقلى معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من انت زيد عند سيدي به) سبأ في الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما به لم جائز (قوله مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضى انه انطلق على الكلم الذي ليس بكلام اعدم اقدانه لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وأن أجزاء الكلام اما ارتباط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشا به بذلك الكلمة فأنطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السنو رى في شرح الابجودية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفي التوضيح ان كلام المصنف هذا الشارة الى ما ذكره في تعليقه من ان قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بأنها ان كانت للتقليل بالنسبة ممنوع لانه كثيراً الى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن رد بانها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرة هي للتقليل من غير ارادة تسمى منها بل أراد أنه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد ٨١ وبهذا تعلم ان الشارح مسبوق بقوله ولأن نقول الخ

(قوله بغير الاسم) قال اللغوي اللام يست الحقيقة اذ لا يتغيرها في كنهه مثلاً ولا التحويل لئلا يتغير انما الما يصدق عليه الاسم في الجمله وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فالحقيقة أو التحويل بل لا ريب اه وحاصل ما أشار اليه ان اللام للعهد الذهني على رأى المعانين أى الحقيقة في ضمن بعض الافراد وكأنه قال يتغير بعض افراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتغير به في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام الاسموا اذا الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتحيز لبعض الافراد بغير الجنس قطعاً لوجوده في ضمنه فليتام وقوله ولا التحويل لذلك قال الشهاب يمكن أن يجاب بأن التحويل يتأخر على أن المراد بغير الاسم بهذه الخمسة تميزه بجموعها أو بجمعيةها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بعينه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع الآخرين هذا ويرد أنه يلزم على ارادة انه ذهني أن يكون تعريفاً بالاختصاص وقد جوزه بعضهم (قوله لانه قد يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للتأظم لكن قال في تعليقه ان ذكر حرف الجر يرجع إلى أن على والكاف يستدل على اسمية ما يدخل حرف الجر لا بالكسرة التي هي الجر ووجه شارح اللب أيضاً لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الابتأ ويل كذا في التوشيح وقال اللغوي الاجود التحويل لدخول الجار على غير الاسم بقوله ما يلي بنام صاحبه ٣٤ اذ قوله من أن وقت مدخول من اسم تأويلا وغوى الشهاب في حواشي التكت كلام المصنف

• وكلمتها ككلام قديم • لان قد تشرع بالقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك أن تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثير في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

• (فصل في بغير الاسم عن) قسمة (الفعل والحرف بخمسة علامات) وهي المشار إليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والتأخر وأل • ومصدر الاسم (احداها الجر) وهو في الاصل مصدر جر (وايس المراد به) في النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكملة في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اه وكما قال الموضح في التسمية وايس المراد به دخول حرف التأخر كما سأل في حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مائة دليل قوله (لانه) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم) على التقديم والتأخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان

لفظاً أو تقديره فالجر لم يصدق في الاسم الجور ولا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يدفع الغرض

كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى ايهن لان شأن الخاصة أن لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشئ آخر كدخول حرف الجر اه وما ذكره من أن الجر لا يتحقق في الاسم الجور ولا يأتى عن ابن قتيبة خلافه وهذا وفي كلام المصنف إشارة كما قال اللغوي الى وجوب اطراد العلامة بمعنى أنها متحققة ووجدت وجب وجودها في علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أي انتفاء ما هي علامة له عند انتفاء التعريف بخلاف التعريف فيباسب الاطراد والانعكاس حسداً كان أو رسماً أي تعريفاً بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن التعريف بالرسم تعريف به وهو فيجب فيه الاصران (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم لا يعرف بالجر مثلاً الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فتقول مثلاً الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكره بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو أو معناه احدى هذه العلامات بجمعيةها أو مجموعها وما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال اهل وجه قوله غير صحيح ان الحصر فيما يقبل بالجر غير صحيح (قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشري يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حيث دللنا في بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون دخلا في اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يتحقق ان ما ذكره لا يصلح موجباً لما ذكره ومن ثم عطل في شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أي التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليقاوم الجر بالحرف والجر بالاضافة

(١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وهي غير ظاهرة فليحصر

(قوله فليتام) قال الدنوشري تأملناه فوجدناه كلاماً مقاسداً ووجهه أن الغرض الاستدلال على الذي المدعى في قوله وليس المراد به حرف الجر أي دخوله في اللفظ أي التلطف على ما ليس باسم حقيقة أي فلو كانت العلامة الدخول اسكاناً بالطلائع لثبت الدخول في اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مظروعة وحكمه بان كلام الشارح فاستدلال محال لما أسلفه من الإشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والحوار هو الظاهر لان قوله في اللفظ يصح أن يكون قدما للدخول وعلى نفي الاسم في الحقيقة لا بد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثاني دلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقاني الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضي نفي الاسم مطلقاً حيث قال قول الشارح لا الدخول في اللفظ أي لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً أخذنا من قوله ما ليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التي يحدتها عامل الجر) قال ابن قتيبة تظن لان الكسرة التي يحدتها عامل الجر لهم من أن يكون لفظياً أو تقديرية أو محلياً وسنة تدير عليه نحو ٣٥ هذا يوم ينفع فان يذعن في محل الكسرة وليس باسم

الغرض نفي الاسم في اللفظ وان كانت ثابتة والتقدير لا الدخول في اللفظ فليتام (فحوجب من أن وقت) قد دخل حرف الجر وهو من على أن وقت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسماً بالتأويل أي من قيامك (بل المراد به) أي بالجر (الكسرة التي يحدتها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز من على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدار يريد أن ينقض (سواء كان ذلك العامل) للجر (حرفاً) نحو ممرت يزيد (أم اضافة) نحو غلام يزيد (أم تبعية) نحو ممرت يزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسطة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الاسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجوز المضاف اليه بالمضاف وفقاً للسيبويه وقال في شرح التذوق وانما لم تذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا للعامل وانما للعامل عامل المتبوع في غير البذل وقال في شرح اللعة في باب المجرورات كان ينبغي للمواف بعض ابا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والتعصب بها يعني بالتبعية كما مر زيد الفاضل ورأيت زيد الفاضل انتهى ولم يذكر بالجر بالمجاورة وبالتوهم لانها مرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللعة لكن قال

والحلي لا يحصل به التمييز لكونه ايس بظاهري متى يدرك المبتدى ان موضع الجمله جر (قوله أو نائبها) أي نائب الكسرة إشارة الى قول نحوي الخجاز في قوله (١) المسند لرفع السور والاراتن يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفقصة في غير المنصرف واليه في الاسماء الستة والمنق والجمع اه وقال السيف الحق لم يقل والمراد ما يحدتها عامل الجر لان الكسرة هي الاصل فالاقصاء عليها لا يضر واعتراضهما في التوشيح بما عترض ابن قتيبة فقال وكذا تقول في الفقصة التي هي نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدى لانه يرى صورة الفقصة موجودة في الفعل فلا يكتفي هذا عند في الغيبة وكذا اليامراها في نحو تفصيلين فلا يكتفي عند في الغيبة وان كان كل محاذ كخص بالاسم فوضع ان ذكر الكسرة والاقصاء على أحسن من حيث كونه أضع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انهم استعار تخيلية التي هي قرينة المكتبة التي هي التشبيه المضمر في النفس ويحتمل أن يكون مجازاً عقلياً من الاستناد الى السبب أو حقيقة لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلال الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة

(١) قوله في قوله المحملة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قوله يعني في حاشيته اه معجمه

(قوله وهو في الأصل مصدر ثنوت الخ) فيه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الامة فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار أصله كما قال الجبسي فانه في ذلك قول السهبي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تطلق أو آخر الامة المتكينة وتصحيح هذه العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نون ساكنة لان التنوين مصدر ثنوت الحرف أى ألحقته نونا وكان التنزيل مصدر نعت الرجل اذا جعلت لها ناعلا وليس التنزيل هو العمل هو التعل وكذا التنوين ليس هو التنون مجردا وهذا يطرد في الحروف تقول نبيت الكلمة أى ألحقته بهم اسندا وكوفتم أى ألحقته بهم كافا اه (قوله انظرا لخطا) أى بقوله لا خطا بعد قوله ثبت انظرا لان التنوين في الامة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم ينفك الثبوت في اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يشهد الى ذلك قوله فيما يأتى ويقول لا خطا فخره المخرج وحينئذ قد كره قوله انظرا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله ثبت انظرا لا يعلم منه محترز وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أى بقوله لا خطا لانه لا محترز له لكن بعد هذا قوله ويقول لا خطا لانه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول بقوله لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها الأولى وبموضعها ٣٦ من الالف أيضا والى المخرج فيكون كيد في ثنوته من عم كين

في شرح الشذور وقسمتها بعنى الجرورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالجارورة فصار رأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) في الأصل مصدر ثنوت الكلمة أى أدخلت نونا في الاصطلاح (نون ساكنة) اصله (تلقى الآخر) أى تتبعه (لفظا لا خطا) فهو كيد فخرج بقيد السكون) وبقيده عدم الخط أيضا (النون) الاولى (في ضيق اللطيفة) هو الذى يجي مع الضيف متطفا قاله في القاموس (و) النون الاولى (في رعين للمرتش) أصر كهما واصلوا وثبوتها خطا وهاتان النونان المتصركان زائدتان فيهما للاحاطة بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لا لاجترار بعض افراد التنوين اذا حرك لا لتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) حلق (الآخر) وبقيده عدم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لانها لا تطلق الا في ثبوت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهى آخر ثم حذف لتقاء الساكنين قاله

الماء في لم ينجح ذلك ولا بد عليه زيدا في الوقف حيث تكتب يعوضها لان السقوط خطا يكتفى في بعض الاحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه ان وجه الايراد الثبوت في الخط والمنسوب الموقوف عليه يثبت فيه الالف حتى في الدرج فكان الاولى أن يقول بحالة الرفع والجر (قوله وبقيده عدم الخط أيضا) يريد أن تدغم الخط يغنى عن بقيد الآخر وفيه ان اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال

السيف الحنفى في حاشيته هذه كما اخرج بقيد آخر قال والحق أن القيد المذكور في الموضوع لسان الواقع لا للاحتراز ويكتفى في تعريفه نون تثبت انظرا لا خطا لا يكتفى في الخط انما ثبت انظرا وخطا يصدق أنه ثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فقط قوله في التوشيح أن قول والده نون تطلق لفظا أخصر (قوله لتعركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقواتها لحق الآخر لان هذه نفس الآخر الا أن ية الالف كانت للاحاطة كانت كائنا البت آخر احقة فنام (قوله لا يخرج بعض افراد التنوين الخ) أى فلا يكون تعريف التنوين جامعاً وبقي عليه أن يقول ولتلا يدخل النون في نحو يضربون وفتافان البت ساكنة اصله وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وفتافا لا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما فيه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الالف الخ) أجيب أيضا بأن الميم كاهي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله ان التنوين لحق الالف أنه غير مسلم ولحق الهمزة فهي لا تصحف لتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض متابعينا ان الهمزة مع التنوين حذفوا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف لحذف الالف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أى قبل التنوين فانه آل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرايه تقديرى على الهمزة المحذوفة لانه انما لحق الهمزة

(قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظرا لان تنوين التمكن من كيب اضافى من قول وقوله لتكنه مفرد قصده بيان معنى تنوين التمكن وهذا معنى قول الشهاب التمكن هنا صار اقبا على المعنى المعبر عنه بالامكانية (قوله وهو الاحق لفظا) قد بدلت لتقيده غالب الاسماء العربية المنصرفه ولو أريد مطلق المعنى لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكن يطلق ما جمع بالالف وتاء ونحوه ما خرج بقوله غالب الما يأتى من انها قابله له فهو حينئذ قد بدلت لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا الاحق تقدير افاته لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سأتى في باب الاضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على أن فيما لا ينصرف تنوينه مقدرا بنصبه التمييز نحو هو أحسن وجهها ولا ينصب نحو هذا الاعن غلام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدري يحذف للاضافة نحو لى زيدو كم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء العربية المنصرفه فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكن كما لا يخفى والذي يشهد من تقييد الحقوق للاسماء العربية المنصرفه بكونه غالب الاكثر عن الاحق تقدير الاسماء العربية المنصرفه لاعتن ٣٧ الاحق تقدير الغير العربية المنصرفه

التي لحقها تقدير امر غير الغالب حينئذ الخارج بقوله لفظا الغالب الاسماء شئ واحد فأحد التقييد لا حاجة اليه فليأمل (قوله لغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يطلق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بآب ومسلات وكل وبهض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفه وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابله لذلك مع عدم وجود العلةين فيها فاطلاق انما منصرفه حقيقى كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالتحليل

الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرانى اللفظ حقيقة كزيد أو كيد (و) خرج (بقوله لفظا لا خطا) التنون اللاحقة لآخر القوافي (وستأتى) قريبا والنون الحقيقية اللاحقة لآخر الافعال توكيد الهمزة المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحد ينى في حد التنوين ولا يكون جر غيرها ولا الى اعتذار الدمام ينى عنه بأن المراد بالحقوق التسمية (و) خرج (بقوله لغير تو كيدون نحو لتسفا) خاصة على تقدير ردها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتح بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فثبت في الخط فخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضع ضرب بالالف على قوله (ولتضربن يا قوم واتضربن يا هند) بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تليد الزبلى عند القراء عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المعقدة ولا عرج عليه ما في المعنى وغيره (وأشياء التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكن) والاولى التمكن مصدر يمكن لقوله بعد لتسكنه والوصف ممكن لا يمكن ويسمى تنوين الامكانية وتنوين الصرف وهو الاحق لفظا لغالب الاسماء العربية المنصرفه معرفة (كزيدو) تنكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكن لا للتكثير بقاؤه مع العلية

وقد يتوقف في كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكر كورات قابله للتنوين انما منصرفه اهدم وجود العلةين المانع من وجود هذا التنوين او ما يقوم مقامهما لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر فاطلاق انما منصرفه حقيقة اصطلاحية لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان او ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكن الخ) قال في التوشيح واورده عليه فهو لوسمى به فانه يبقى على حاله واجاب ابن الحاجب في اماليه بأنه لا يخلو اما ان يسمى به المعرفة او التنكرة فان كان الاول صار علما ولا يراد حينئذ وان كان الثاني فلا يخلو اما ان تنحكه أولا فان حكمته ثبت في التنوين محكما وهو على كسرة فتقول هذا هو رأيت صه ومرت به كالموسميت بسيمويه منونا فانك قد كيه بم هذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تنحكه عاملة معاملة اسم على حرفين وأعرته ودخل عليه تنوين التمكن ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتل ان يجرى مجرى هند لفته وأن يقال هو مصرف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ما كن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحركة فهو كسرة وانما يمكن ان يقال فلان في مثل يدوم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن ان يقال ما قيل أولا

(قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأما الذي منعه من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتشكيك معاروب بحرف يفتح فالتثنية كالألف والواو في مسلمان ومسلون فتقول التنوين في رجل يشيد التشكيك أيضا فإذا سميت به فمضى للتمكن قال السبكي دفعه رد على من استدلل بنبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتشكيك ويمكن الاستدلال بالحاجب بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان قال الدوشري ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتشكيك فقط وبعدها يحذفه التمكن (قوله وعلى تمكنه) قال الدوشري الظاهر أنه عطف تشبيهي ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال الجي في حاشيته هذا قول من يذهب بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون ٣٨ نكرة بعده إلا الصوت واسم الفعل وأما إذا عرفت بما يدخل على ما ليس

بعد النقل قال ابن الحاجب وغيره ورد (وقائده الدلالة) بثلاث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الامة لكونه لم يشبه الحرف) شهاقويا (فيبقى ولا) يشبه (الفعل) في فرعين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني) تنوين التشكيك وهو اللاحق لبعض الأسماء (المبنيات للدلالة على التشكيك) قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماحا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلاتنوين (إذا أردت شغصاء هنا اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (أيه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلاتنوين (إذا استردت مخاطبك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فإذا أردت شخصا) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادته من حديث ما) أي حديث كان (نوتها) فقلت سيبويه وأيه بالتنوين فيهما فسيبويه بلاتنوين معرفة بالعلمية وأيه بلاتنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو معنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات وتقول صاحب الغراب غافق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودات على معنى مخصوص وإذا نوتها كانت نكرة مصحمة ودلت على معنى مبهم قاله الثعالب في النوع (الثالث) تنوين المقابلة وهو اللاحق نحو مسلمات مما جسد بالفتوة من زيدتين سمي بذلك لأن العرب (جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمات) مما جسد بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضي معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام

بنكرة فيصير نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما أنه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ محتصا به حال وجوده في أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما أنه باللام معرفة وقبل دخولها ما ليس بواحد منها فالتشكيك استقيد من التنوين والتعريف من اللام اه قات هذا الذي ذكره آخر من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيمته في جميع الجوامع وقرينه في شرحه وفي الاشباه والظواهر النحوية وإنما نهت عن ذلك لأنه قد يستغرب فيظن أنه لا اطلاع له

لا وجود له (قوله لأن جميع الأفعال نكرات) قال الدوشري هذا جملة ما عجز عن فهمه عند التثنية لأن اسم الفعل التنوين حينئذ دال على لفظ الفعل وألف الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتشكيكا فغلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل إذا استعمل في معناه منسل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الرضي قاتله لأن جميع الأفعال نكرات يدل على أنه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك إذ هو مع عدم معرفة بالتثنية تأمل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدوشري فيه نظر فإن أسماء الاصوات المماثلة كما ليست معرفة أو نكرة ومن صرح بأنها ليست أسماء الملائجى وان لها حكم الأسماء وقد يقال أنه إذا لم تنون كان معرفة بمعنى أنه مما كان بصوت غراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتشكيك في هذا المقام وإن لم يكن مفسدا (قوله في نحو مسلمات) حال من نون (قوله معناه أنه قائم مقام الخ) قال الدوشري ربما نافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه في مقابله وقائم مقامه وقال الرضي في محصل ما فهمه الشارح عن الرضي أن التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذي في مفردة وحينئذ فالتنوين والنون متساويان

في قيام كل منهما مقام التنوين الذي في مفردة فابن المقابلة مع أن كلام الرضي ليس كذلك إذ قال عقب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم مانصه فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتتمام الاسم وليس من التنوين شيء من معاني أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوا عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوجود النون لأنها أقوى واجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان وتأنيث الضمة بالجرور بالحرف وبإضافة العائد على التنوين باعتبار أنه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكن ولا تشكيك ولا هو عوض عن شيء (قوله لبونه مع ما فيه فرعتان كعرفات) أي علمان في العلمية والتأنيث واعتراض بأنه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسبب أن يجوز ترك التنوين أجمع الجرب بالكسرة أو القحطة والحق أن تنوين ما جعل علمان هذا ٣٩ الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكن كما يعلم من كلام الشارح وينتد

التنوين فقط وهو كونه علامة لأقسام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على أنه لتتمام الاسم ليس غير أنه ليس يتمكن خلاقا للرباعي لبونه فيما فيه فرعتان كعرفات ولا تشكيك لبونه مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بأنه عوض عن الفتحة نصب امرود بأن الكسرة قد عرفت منها وقال شارح الباب في توجيه المقابلة أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الأحرف واحد لان التام موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما أن الحركات في مسلمات موازية لحرف الهاء في مسلمات اه وفيه نظر لان التام التي في المفردة ليست هي التام التي في الجمع بل غير هاء أو لوسم فهذا الجمع لا يختص بماني مفردة التام لفظا بل يكون فيه وفيه التام تقدير كهنات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر أن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وأن التنوين في مقابلة النون ولا يتحقق ضعفه النوع (الرابع) تنوين التعويض وهو تعويض النون عن التعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المعنى ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله يتمكن والتشكيك مع أن المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق نحو غواش وجوار) مر الجوع المعنوية الآتية على وزن فاعل حال كونه (عوضا) أو لأجل العوض (عن الياء) المحذوفة باعتبار ظاهرها جريا أو قال سيبويه والجوهر لا عن ضمة الياء وفصحها النائية عن

كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدوشري قد يرد هذا الرد ويقال حيث فقد نصب بالفتحة وكانت الكسرة نائية عنها فقد حصل له وهن خبر بالتنوين وقبل أنه نائب عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم ردها هذا القول بلبونه في حالي الرفع والجر ويمكن أن يجاب بأن لبونه فيه ما بطريق الاسم متطرد والجل على النصب (قوله ليست هي التاء في الجمع) فيه نظر فقد يقال إنها هي وحده الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يتحقق ضعفه) قال الرضي في لعل وجه ضعفه أن الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدوشري على وجهه أن الألف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله التي عوضا عن شيء آخر (قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كأن الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فأنضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدوشري قد يقال لم يردع أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض واضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه قليلا مل وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فانه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من إضافة المسبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقة اولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية (قوله اعتبارا) معمول للمحذوفة والمحذوف الاعتباطي هو المحذوف لانه موجب كالمحذوف للتخفيف فان التخفيف له غير موجبة وهذا التام في القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال أما على القول بان الاعلال مقدم فالتخفيف البياني لانه لا تقاوم الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء عن الفتحة النائية عن الكسرة خلافا لما يردفاته يرى ذلك فعند ملأ حدثت الضمة والفتحة

الثابتة عن الكسرة وعرض عنها التنوين التي ما كان حذف الياء لالتقاء ما قبل من الضمة والقصة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعروض عنها التنوين (قوله خلافا لمبرد) قال النحوي قديما لا يلزم على مذهب المبرد محذوف فلا يحكم عليه بالبطالان أو الضعف إلا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال النحوي قديما لا يحذف في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمغنى لا لغيره (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مراد بالضمرة الظاهرة وكذا بالكسرة لزال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في ذلك العوض عن الياء الخ) كيف يتأق الاتفاق مع نفسه ككلام المصنف بقوله من الجموع اللاحقة الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعبر هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معقل الاخر لم يحجج الى هذا وقوله مثل اعيى اي حين يجعل علماء لا يردان الوصف للمانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن فاعل فقط وقوله يطرو ويطرأ مضافا بطر من السيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول ليجوز جوار في هذا ٤٠ لا يبدون كلمة نحو ولاشارة الى ان الاول له امثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني

لا تأل لاذية وهو موافق لما تقول الفاء لكن ذهب بعض المتأخرين الى قياس اذا الترفية على اذ في ذلك وانما اذا حذف الجمله التي تضاف هي الياء عوض عنها تنوين كقوله تعالى واذا لا تبيناهم اذا لامسكم اذا لاذمناك واذا لا يلبثون واتكم اذا من المقربين وتقول لمن قال انا آتيتك اذا اكرمك بالرفع على معنى اذا اتيتني اكرمك من حذف آتيتني وعوض التنوين من الجمله فحذفت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم الياء خلافا للاخفش لان اذمة لازمة للاحقة اسمها بالحرف في الاقتدار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للآخر فلا فالابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفا قاله ما بيني ولم يذكروا العوض عن مفرد

الساكنين قال وليست اذ في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان ذلك يختص به ولذا عات فيه ولا يعمل الا ما يختص وهو وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كاترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محي الدين الكاظمي رحمه الله في دروس الكشاف وكنت اظن انه منفرد بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فقلت ابو حيان في ذلك عن ابن رزين والزرخش في البرهان وقال به الخواري من ائمة المتأخرين وبه اقول وقد قرنته بأبسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم اذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف اي فارما لان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشابه الى قوله وهم من بعدهم سيعلمون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم اقرارا لان الروم اهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال النحوي قديما لا يلزم على مذهب المبرد محذوف فلا يحكم عليه بالبطالان أو الضعف إلا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال النحوي قديما لا يحذف في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمغنى لا لغيره (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مراد بالضمرة الظاهرة وكذا بالكسرة لزال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في ذلك العوض عن الياء الخ) كيف يتأق الاتفاق مع نفسه ككلام المصنف بقوله من الجموع اللاحقة الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعبر هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معقل الاخر لم يحجج الى هذا وقوله مثل اعيى اي حين يجعل علماء لا يردان الوصف للمانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن فاعل فقط وقوله يطرو ويطرأ مضافا بطر من السيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول ليجوز جوار في هذا ٤٠ لا يبدون كلمة نحو ولاشارة الى ان الاول له امثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني

(قوله لان التحقيق ان تنوينها الخ) فيه نظريته في حواشي القاموس (قوله وهذه الانواع الاربعة الخ) أو رد عليه انه بقي من أنواعه أربعة أخرى ستأتي في كلام الشارح وهي ايضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادي في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الأعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه تنوين ضيق كثيره اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه اضافي بالنسبة للترنم والغالب بدليل قوله وزاد بعضهم الخ اوان في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافقان لقول الشارح فقط وفي التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في اطلاق التنوين عليها لان ذلك شأن الجنس وأنواعه كاستوى الاسم والفعل والحرف في اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فاعلم ان اذبه تنوين الصرف أي التحكين فاذا أريد به من التنوينات فقه بدليل تنوين التكمية تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا اطلقت فاعلم ان اذبه تنوين الصرف فاذا اريد الموصولة أو الزائدة قبلت اه وهذا قد به الى أن التنوين حقيقة في الاول مجوز في الباقي ٤١ لان التقييد شأن الجوازات وقد لا يعطيه دليل

وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطع عن الاضافة مع انه ذكر في المغني لان التحقيق أن تنوينها تنوين تحكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف تحكين أصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه لا صرف (وهذه الانواع الاربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لالتقاء على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة اذ في ذلك كون الاسم يلقبه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة (تنوين الترنم) أذ المصنف للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعي ان الترنم يحصل بالنون تقسم بالانما حروف أغن وكذا قال شارح الباب انما يحكى به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقبل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملة وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف

٦ يح ل التحكين هو الاصل والباقي فروع وقد قرنت في حاشية المغني وفي الاشياء والنظائر أن كل باب ذي ادوات فقه ادواته الاصل وباقي ادواته فروع كالالف أصل ادوات الاستفهام وبأصل ادوات النداء والواو أصل ادوات العطف فلا يبعد ان يكون التحكين أصل ادوات التنوين اه اقول وفي دعوى أن للتنوين ادوات فاعلم وانما هو اداة واحدة تأتي اه ان كما يظهر فتم نفعه ان يستعمل هل هي حقيقة في التحكين مجاز في غيره او وضعت للجمع على طريق الاشتراك (قوله أي المصنف للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٢ فيقال تنوين الترنم من غير فاعلم ان لا يصح التأويل وان كان في عبارة عن مد الصوت فقبل لا يجوز ان يقال ذلك لانه لا يملكه وقيل يجوز على حذف المضاف اي ترك الترنم والاضافة لادنى ملازمة (قوله ابدل منها) قال النحوي قديما لا يلزم على مذهب المبرد محذوف فلا يحكم عليه بالبطالان أو الضعف إلا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال النحوي قديما لا يحذف في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمغنى لا لغيره (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مراد بالضمرة الظاهرة وكذا بالكسرة لزال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في ذلك العوض عن الياء الخ) كيف يتأق الاتفاق مع نفسه ككلام المصنف بقوله من الجموع اللاحقة الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعبر هذا بان يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معقل الاخر لم يحجج الى هذا وقوله مثل اعيى اي حين يجعل علماء لا يردان الوصف للمانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن فاعل فقط وقوله يطرو ويطرأ مضافا بطر من السيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول ليجوز جوار في هذا ٤٠ لا يبدون كلمة نحو ولاشارة الى ان الاول له امثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني اي اخر القوافي بشرطة ما سبق وفيه اشكال اذا اخرها على ما سيصرح به حرف المد
فتنوين الترخيم يخلق جوف المد المذكور لقضية ما ذكر وليس كذلك اذا التنوين بدل من حرف المد للاحق به (قوله فخلق العروض
والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال المصنف ينبغي ان يقول والاعراض المصرية والا
فكيف يصح التمثيل بقوله اقل اللوم عاذل والعتابا ويكن ان يقال كلام المصنف مبني على ان كل شطرت قال اللقاني فيه اي
قوله اقل الخ شاهدان والتمثيل به ما مبني على ان كل مصرع بيت والا فالشاهد في اصارى فقط اذا القافية هي آخر البيت (قوله
اذا الترحل) اذ يكسر المقام بمعنى قارب ٤٢ ويروي اذف وهو كاذب وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فغير اول الخ)

وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية (وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من
آخر متحرك في البيت الى اول ساكن يلزم مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب
الخليل وغيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو الالف والواو
والياء المولات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تطلق الاعراض المصرية
وهي التي غيرت اقوازي ضروها عند حذف حرف الاطلاق (كقوله) وهو جري
(أقل اللوم عاذل والعتابا) وقول ان اصبحت لعدا صابن) فخلق العروض والقافية وهما
العتابا واصابن (الاصل العتابا واصابا بفتح التنوين بدل من الالف) والاول اسم والثاني
فعل واقل امر من الاقلال واللوم بفتح اللام اهذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة وقاد
اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره ان اصبحت انا وان كنت نطقت
بالصواب فلا تلعذي وقولي لقد اصاب وقد دخل الحرف كقول النابغة
اقد الترحل غير ان ركبا لما تزل بحالنا وكان قدن

الاصيل قدي بفتح التنوين بدل من الياء (لترك الترخيم) على ما صرح به ميبويه وغيره من
المحققين من أن الترخيم وهو التخي اصابا بحرف الاطلاق لقبوا المد الصوت بها فاذا
انشدوا ولم يتروا اجازا بانوز في مكانها في لغة قديم أكثرهم اوجعهم وكثير من قيس واما
الجازر فلا نام يدعون القوافي على حالها في الترخيم فغير اولا بتنوين الترخيم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترخيم موافقة
للتسليم بل نظرا الى ما صرح به ميبويه واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق
في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا بر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف
(وزاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين الغالي وهو
اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف مد بها كالكسب حرف مد والاعراض
المصرية (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالنظم في قوله (ومن ثم سمي غالبا)
وسمي الاخفش الحركة التي قبل لظا غلوا وزعم ابن الحاجب انه اغلغلي غالبا لقلته

قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة القوافي الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسر واما قبل التنوين (قوله انه اغلغلي) ونقاء
سمى غالبا لقلته وقوله فيماني واختار ابن الحاجب حاصله انه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى ان تكون الحركة قبله
فتعده كما في نحو اضر باوان هذا اولى من أن يقال على يومئذ لان ذلك اصل في المعنى وهو العروض من المضاف اليه ويرد عليه
أنه لا يفرق غلا الشئ بمعنى قل ولكن غلو قية الشئ لازمة عن قلة وجوده واما غلا الشئ بمعنى زاد ثباته وكذلك قياس التنوين
على التنوين اولى لاتحاد جنسهما ولا يسمي بكونان في الاسم والنون لا تكون الا في الفعل ثم ان قصة اضر بالترخيم كيب كما في
نخسة جسر لا اتقاء الساكنين يدل على انه تضرير وببيليل بدهم حرف العلة في نحو قوم واقعدن في خلاف نحو قوم الليل

يريد ان المصنف جمع بين قولين
متنافيين والظاهر ان المصنف
غير اول بترك المضاف موافقة
لقول ابن مالك في شرح الكافية
وان ثانيا بالمضاف موافقة لشبهة
حيث قال لا بد من الاتيان بالمضاف
دفعه لادغام اشارة الى جواز
الامرين وبه يعلم ان ابن مالك
اشار الى ذلك في شرح العمدة
والتسليم الى جواز الامرين
ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال
المصنف فان قيل بين هذا اي
قوله اترك الترخيم وبين قوله اول
تنوين الترخيم تخالف قيل مع
قوله تنوين الترخيم اي الترخيم الحاصل
من الترخيم ومعنى قوله لترك الترخيم
اي الترخيم الحاصل من احذ حرف
الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة
على الوزن) حال لامه ووله لان
الزيادة ليست السبب في اللغاف
بل هو معنى آخر فلتأمل (قوله
ومن ثم سمي غالبا) لانه زيادة على
الوزن والغالي في اللغة الزيادة
(قوله وسعي الاخفش الحركة التي

(قوله وهو نظير فصلهم بين ما بالحق) قال المتنوشي قد يقال ان ما ذكره من التنوين فيه اماراة على عدم الوقف وعدم
التنوين اماراة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجب ان يانه نظيره في اصل التفرقة بين الوصل والوقف لانه نظيره من كل وجه
قليتأمل (قوله وقام الاعاق) اي مغير النواحي والاطراف وهو وصف المكان وقوله حاوي المحترقن المخترق منهب الرياح أي خالي
الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما هو فوق هبوب الريح والقصد انه لا ايس به ٤٣ والاصحى بالاء المتثناة والمهملة البرد

ومعنى انهم حين خلقوا والتمثيل
بهم ذاك ليس كما ينبغي فانه من تنوين
الترخيم لا الغالي اذ هو بدل من الالف
لان اصله انهم كما ينبغي عن ذلك بقية
الايات وصدر هذا المصراع وهو
ما هاج اشجانا وشجوا قد شجيا
لا مازعه ابن الناطم من انه
ما هاج اشجانا وشجوا قد شجيا
فان عجز هذا

من طلال اصبى بما كى المعصفا
(قوله اما باعتبار ما في نفس
الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح
فانهم اصططوا على أن التنوين
هو ما عرف بماتة عدم ولا بد من
اثبات ذلك والام بصح الرد عليه
لجواز ان يكون هذا التعريف
لنوع من أنواعه وحاصل هذا
يرجع الى الاختلاف في نقل
الاصطلاح فن سمي ما ذكر تنويننا
يقول اصططوا على ان التنوين
اسم لما هو اعم مما ذكره ومن
لا يسمي ما ذكر تنويننا يقول
اصططوا على ان التنوين اسم
لما عرفناه لا غير فلتأمل وقال
الشهاب القاسمي في حواشي
اللقاني لقايل أن يقول الحقاني
الاصطلاحية ليست أمورا
حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع

ونقاء السرا في الزجاج وزعمان الشاعر زادن في آخر البيت انما بنا بقامه فضعف صوته
بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضع وفي هذا توهم الاخفش والعروضيون وغيرهم بمجرد
الظن والمشهور بحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح
حلا على حركة ما قبل نون التوكيد كانه با وقال هو أشبه قبا على ماله أصل في المعنى ثم
قال الموضع ومعنى بعض العصر يعني يسكن ما قبله ويقول الساكن كان يجتمعان في الوقف
وهذا خلاف ما اجعوا عليه وقيل مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واختلاف مثبت وتنويننا
في فائدته فقال ابن يعيش فائدة الترخيم ايضا ورد على من جعله قسيم قديون الترخيم وقال
الجرجاني خلق اماراة على الوقف اذ لا يهمل في الشعر المسكن الا آخر او اصل انت ام واقف
قال وهو نظير فصلهم بين ما بالحق في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين
اغلغلي الكلام اذا اريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول بالبيت الثاني اه
والنصر به هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقام الاعاق حاوي
المحترقن والفعل كقول الجاهل من طلال كالا تسمى انهم من والحرف (كقوله) وهو
رؤبة على ما قبل (قالت بنات الم ياسلي وان) كان قد يرامه ما قالت وان فخلق
العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات الم ياسلي اترضين به وان كان
هذا البعل قديرا عندما قالت رضى به وان كان قديرا عندما واختلاف في هذين التنوينين
المسوين بالترخيم والغالي على أقوال احدها انهما متنونان لهما خصوصيات منها مجامعة
الوال اتصال بغير الاسم والثاني ان الترخيم مبدل من حرف العلة كما يبدل منه في نحو
رايت زيدا قاله ابن معز وزعم أنه ظاهر قول ميبويه وان الغالي نون ان محذوف الهمزة
والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في النسخة وتبعه ابنه في نكت الحجابية (انها)
ليسا بتنوينين بل هما (فوان زيدنا في الوقف) وقدم حكاية ما في شرح اللب (كما زيدت
نون ضيقن) (الطبي في الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة (وليس من
أنواع التنوين) حقيقة (في نفي ثبوتهم مع ال) كالعتابا والمحترقن (وفي الفعل) كاصابن
وانهم جن (وفي الحرف) كقدن وان اول الامثلة للترخيم وثانيهما للغالي (وفي الخط والوقف
ولم يذفهما في الوصل) وليس شئ من اقسام التنوين كذلك (وعلى هذا) التقرير (فلا
يردان على من اطلق) من النحويين كالناظم (ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه
يسمى ما تنوينين اما باعتباره ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سايعا وثامنا
وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخمر خدر عتيرة

تارة ونقاء آخر بل هي امور اعتبارية فاي فردا اعتبر تلك الحقيقة كان منها واي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع
بذلك وحينئذ يقول ان تنوين الترخيم والغالي من التنوين يكونان عنده تنوين حقيقة ولا يوصفان بخالفه نفس الامر
اذا لم يدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاح في قوله اما باعتبار الخ نظر

(قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذاً وعطفه على تنوين التكثير يدل على أنه ليس بتنوين تشكيرو وذلك لأن أسماء الإشارة لا تقبل التشكيل لكن سماها بعضهم تنوين التكثير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التكثير وإن كان أولاه معرفة لأن التنوين كالكاف في إغادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاه كالألفاظ الثلاثة في بحث أسماء الإشارة (قوله مثل أن تسمى رجلاً بعاقلة أيية) الغرض من هذا أن التسمية وقعت بالمتون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمذكرد) قال الزرقاني أي زده على السانين الثلاثة فتصير أربعة والسنة الباقية وقوله ما هنأ الإشارة إلى تنوين المهموز وهو الشاذ انتهى وعلى هذا فليس قوله زيادة إشارة إلى شيء ويحتاج أنه دخل في الضرورة فسمي تنوين المنادي وصرف مالا ينصرف كأصنع الشارح ولا يخفى ما فيه إذا الظاهر هو جعل الضرورة قسماً واحداً تحتها انفراد لتكوين الأقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين مالا ينصرف وسمى تنوين المنادي تنوين الزيادة فيكون قوله زيادة إشارة إليه (قوله وضهما) قال الأشهاب القاسمي لا يجوز الضم لأنه مصدر فاعل انتهى ويجب أن هذا مصدر سمى لاقياً و قد صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي إدخال أذهر الذي يطلق عليه النداء المتنى (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم ما في نظيره هذه العبارة في الجمل (قوله قليل يأتيها الخ) رد المصنف في التعليل الجوابين بأن التأويل بذلك ٤٤ انما عرف بعد استقرار أن ما دخلت بأعليه في محل ذلك ليس اسماً

و نحن نختطاط به من يجهل
الاسم له عرف بها لمن يعرف
الاسم من غيره ورد بعضهم الاول
بانه كما لا ينادى الا بالاسماء
لا ينيب الا اسماء لان التنيب
يستدعي منها وهو المنادى
ورد الناطق في التوضيح الثاني
بان القائل لذلك قد يكون وحده
فلا يكون معه منادى ثابت
ولا محذوف (قوله بل المراد به
كون الكلمة) قال الثاني ان
قلت النداء هو الدعاء وهو وصف
المنادى بان كسر والكون
المذكور وصف الكلمة فكيف

يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناد قبل المنادى مدلولها قلت المنادى يفسر بها مأخوذة من نودي
لأن نادی والمزاد بهما كونه مدلولها منادى أى مدعو انتهى وحاصل جواب الاشكال الاول ان النداء هتاف صدر
نودي المجهول لتكون العلامة راجعة لا لفظ الملام والم والافات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصر بين ان المصدر الصريح
لا يكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمي عن الاشكال الثاني بقوله ان تقول الكلمة نفسها مناداة
اصطلاحاً (قوله أى مطلوباً اقبالها) أى اقبال مدلولها على ما مر وقد يرد على المصنف انه على عدم جعلهم العلامة كون
الاسم مفعولاً به مع ان كونه منادى انما يختص بالاسم وصح ان يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون
الا اسميان كونه مفعولاً به علامة خفية لا يدرى بها المبتدى ولا شكتان كون الكلمة مناداة أى مطلوباً اقبالها اثنى نعم
اذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو وأظهر من كون الاسم مفعولاً لان دخول حرف النداء محسوس وهذا المعقول

(قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوضيح يعني على رأى الناظم والاعتقاد صريح بما قلناه في المغنى وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح السذور أنه ضرورة قيمة انتهى اقول ليس في كلام المصنف ما يقتضى ان دخولها عام أو خاص اختياري أو غير موحى حيث دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا لا يشكك ان العلامة دخولها ادخولا لا ضرورة فيه ولا فيجذبها شرح به السارح من التعميم اليق قد بر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها عمل اقيامها مقام المفرد أو لا عمل لها لا طلاقا ان جملة صلة الموصول لا عمل لها عمل خلاف بين الامة بين وغيره ٤٥ بسطناه في حواشى الفاكهى (قوله ممكن

بارجل ويا امرأه وقول ابن مالك يعنى يازيد وباهند قال الموضح وهى (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريمة الواضع انما خلق حكايا يبيو به والاختفش وصاحبها الصبح والقاموس ويا ملامان التيم الذى الاصل الصحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذ كرملازمتا للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة (الرابعة آل) بجميع اقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام) من العقلاء (فانما آل) (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرار عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه فى شرح الشذور (كقوله) وهو الفزدق يخاطب رجلا من بني عذرة فجاء بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجلد
فادخل آل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتح الحاء بكسر الهمزة
في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على
النسابة عن الفاعل والذي سوغ دخول آل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه
الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن واقعته أن الشاعر ممكن من أن يقول المرضى
قبل وقد سبقه الى هذا التوجيه ميبو به ثم ابن السراج وأما ل لاستهامة فقد تدخل
على افعال الماضي نحو آل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة
الاستناد اليه) اى الى الاسم من قوله بغير الاسم (و) معنى الاستناد الى الاسم (هو
ان تنسب اليه ما) اى - كما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاستناد (كافى) نسبة
القيام الى ناء (فتو) كافى نسبة الايمان الى (أنا في قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين
المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلا او
مبتدأ ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الاستناد المعنوى كما مر
واللفظى في نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن سرفير اذا لا يستند الى الفعل

من ماض ومن حرف جر) هذا بنا على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره ورد على الرضى في جعله الاسناد في هذين معنوي
أن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من تقدمه ايل ضرب آخرون أخرى مدلول عليه ايم ما بان ذلك غير صحيح لان دلالة
الافعال على أنفسهم ان سلبت بالوضع قطعاً لثبوتها في المهمات قال والتصديق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية
الحرفية في أنفسهم ايل بالقياس الى ما وضعت هي بارادته المعاني فاذا اردت أن تحكم على لفظ عاتبت في نفسه وتلفظ به

وأجريت الحكم قلت ضرب مثلاً من كب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب إلا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك إذا حكمت على إقفال القياس إلى ما وضع له وعين بآرائه كما إذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه إلا نفس ما تلذظت به وإن كان اتصاله بالمحكوم عليه مستفاداً من غيره والمقصود أنه فعل ماض بسبب كونه موضوعاً للمادة الواجبة المبتدأ وعمل الفعل وذكرته عاق الحرف أحوال لها إذا استعملت في معانيها ولعل الناظم في التسهيل يحجج لما قاله السيد ويقول بذلك فلا يلزمه ما قاله المصنف في الباب السابع من المعنى من غلط الصاق في قولهم الفعل لا يتجر منه والحرف لا يتجر به لأن كلام الصانع محمول على ما إذا استعمل الفعل والحرف في معناه ما تستدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقي يرد عليه أن من الأدوات ما هو موضوع على حرفين ويستند فيهما بالحرف فكان المناسبات فيه البناء لا الأعراب والجواب عن ذلك أن القاعدة فيما إذا أخبر عما هو على حرفين أن يزدقه حرف ثالث فيكرر الحرف الأخير فيقال من حرف جر بتثنية النون قال الشاعر • ان لو اوان لبتاعناه • فشدوا لو اوى ان قوله لو وليت • ثبت لا فائدة فيه أنشد هذا الرضي في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من أنه بذال • بتثنية النون يقتضي أن القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرفين أو حرفاً واحداً ما شئ عليه الرضي وقد في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لو وما شبهها وفي التسهيل وإن كان ما معى به حرفي هاء ضعف ثانيهما كان حرف ٤٦ لين قال بعض شراحه فإن كان ثانيهما هاء فهو من وعين أعربه كيد ودم ولم تضعف وفي أعربه نظر على رأي المصنف لأنه يعتبر الشبه الوضحي في البناء لأن يكون في ذلك على عدم اعتبار هاء وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنا هاء) أي اجعل تلك الأداة التي نسبت لها الحكم اسماً للبناء والاسناد مطلقاً من علامات الاسم (قوله أحداها) تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت ما المقصود على ما شرحه ولعله من أن المراد تاء ضمير المخاطب

والحرف الآخر ما بهيتهما قال في الكافية
وان نسبت لاداة سكا • فاعلم أن أعرب واجعلتها اسما
ففي الحكاية تبيينها على ما كانت عليه من حركة أو سكن وعلى الأعراب ترفيعها على
الابتداء
• (فصل في بحلي الفعل) • ويتضح عن قسميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها
في النظم بقوله بتأفعلت وأنت وبأفعل • ونون أقبلان (أحداها تاء) ضمير (الفاعل)
في المعنى فالتدوير مدفوع والإيراد ممنوع أما الدور فلا لأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل
وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الإيراد فلا لأنه يصدق على أن من قولك ما قام الأنت
أنه فاعل لأنها منسوبة إلى الفاعل مع أن أنت هي الفاعل وهي اسم على الأصح اتصل بها
تاء العلامة (متكلمة) كان (الفاعل) (كثمت) بضم التاء (أو مخاطباً نحو تباركت) بفتح

تضعف وفي أعربه نظر على رأي المصنف لأنه يعتبر الشبه الوضحي في البناء لأن يكون في ذلك على عدم اعتبار هاء وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنا هاء) أي اجعل تلك الأداة التي نسبت لها الحكم اسماً للبناء والاسناد مطلقاً من علامات الاسم (قوله أحداها) تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت ما المقصود على ما شرحه ولعله من أن المراد تاء ضمير المخاطب

أوليان أنه أراد به تاء الفاعل لا احتمال اللفظ لذلك بل هو أن يقرأ فعلت به تاء كسر هاء وهو لا مرجع التاء لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية السيف الخ في قوله تاء الفاعل يائية والمراد بالفاعل المعنوي فلا يرد أن هذا يصدق على التام من قولك ما قام الأنت من جهة أنه منسوبة إلى أن التي هي الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والإيراد وانهما اتفاقاً في الجواب عن الدور بما حاصله أن الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ في تعريفه الاصطلاحي وما الجواب عن الإيراد فالحاصل جواب الشارح أن المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الخ أن الإيراد مبني على أن المراد تاء منسوبة إلى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك وما من الجوابين واحد وملاحظهما مختلف فالشارح قد رتب العبارة ضافاً والخ في جعل الإضافة يائية (قوله أو مخاطباً نحو تباركت) قال في التوشيح فيه إيماء إلى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انقردت تاء التانيث بلطافها ثم وبش كما انقردت تاء الفاعل بلطافها تبارك قال الجعفي في شرحه قيل وفيه نظر إذ لا مانع أن يقال تباركت اسماء الله بلطاف تاء التانيث الساكنة وفي قوله تبارك الاسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن فارس وابن الصائغ

(قوله تاء التانيث الساكنة) قال الجعفي زاد الامين المحلى المنسوب معناها إلى الفاعل ولا يبدى كما قبل من ذلك ليغفر عن محورية وتمت قال فان قلت فاجبه تقديم تاء فعلت وتاء أنت على ياء أفعل ونون أقبلان والجمع من خواص الفعل قلت اختصاصهما بالماضي والماضي مقدم على غيره من الأفعال إذ كل حادث مسبق بآراءه قال تعالى انما أمرنا شيء إذا أردناه أن نقوله كن فيكون فوقع الماضي الذي هو أراد أولاً ولباء أفعل ونون أقبلان يشتركان فيهما المضارع والامر فان قلت اذا سلمنا ما ذكره فلم تقدم تاء فعلت على تاء أنت قلت لانما لا تخفى في وجهه من الوجوه إلا الفعل وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلاً كربت وعت وأيضاً فان تاء فعلت أحسن من الاستناد دون تاء أنت كذا في التوشيح وليتأمل قوله وأما تاء أنت فقد لحقت الحرف مع قوله أولاً وزاد الامين المحلى المنسوب معناها الخ فان هذا لا يتصور إلا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بمركة الأعراب) أي بقريته المثال وهذا التقيد والتفصيل في المتحركة بمركة البناء أخذ من المرادى وقد علمت أنه لا حاجة إليه لعدم ورود رب وتعت على ما زاده المحلى فعمل المصنف يوافق (قوله فتختص بالاسم كقاعة) أي إذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتعصية للتانيث فلا يرد أن المتحركة بمركة بناء تكون في الأفعال أولاً كنعوم هـ لأنها لحقت أولاً وتدل على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبجاءتين العلامةين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة أعصى وأيس ليست فاعلاً اصطلاحاً بل اسم لهما ولا لغة إذ لم يفعل النبي ولا الرجا فليتأمل فان قيل فان لم يده لهما فقد قاما به فيكون فاعلاً قلت فيكون • ينشأ فاعلاً أو من غير راجع وهو باطل ضرورة ٤٧ وقد تبين بهذا أن في الرد بالتاء الساكنة نظراً

تاء التانيث هي الدالة على
تأنيث الموصوف به منى ما هي
فمنه من الفاعل كقامت هذه
أو غيره كقاعة والتاء اللاحقة
للأفعال الأربعة ليست كذلك
أما ليس وعصى فلان هـ فوعى هـ
ليس موصوفاً بعناهما كما هي
وأما هم وبش فلان هـ عاها هـ

التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الأصل (كقامت وقعدت) ولا التفت إلى عروض الحركة نحو قالت أمة ثقيل حركة الهمزة إلى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا أين طائعتين بكسر التاء في الأولى وقصها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فأما المتحركة) بمركة الأعراب (فتختص بالاسم كقاعة) وقاعدة والمتحركة بمركة البناء فقد اتصل بالحرف نحو لات وتعت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبجاءتين العلامةين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من البصر بين (حرفية ليس) كالفارس ومن تابعه كأي بكر بن شبة قياساً على ما التافية

ان كان أمده أو أذم فكذلك وان كان حسن وقبح فلان الفاعل هو المحسن أي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بدكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعصى لنفي النسبة الكلامية ورجائهما وانهم وبش لدخ الجندس أو ذمه ودخلت التاء فيها لمساكلة لفظ ما بعدها خافاً له الخالف من الحرفية والاممية لم يهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلاً في الجملة وان لم يكن فاعلاً في ليس وعصى وتاء التانيث الدالة على التانيث في الجملة وان لم تكن للتانيث في نفس الامر بل في نم وبش انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل تاءه وراجعا غير ظاهر في تاء المتكلم ما فيها فلا يظهر لأن المتكلم ناف وراج فتأمل (أقول) ويمكن أن يجاب في تاء مخاطبة بأن معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالرفوع نحو ماتت هند ومن قال معناها النبي مراده الانتفاء لأن المصدر كثير ما يراى به الحاصل به والمراد بتاء الفاعل نفسه أو فرد المقصود بالحكم (قوله قياساً على ما التافية الخ) قال أبو البقاء في الباب أما ليس بن البصريين من قال هي حرف وان الضمير المتصل بها اسمها بالافعال كما اتصل الضمير بهما على لغة من قال في التنبيه هـ أو في الجمع هـ أو أبو علي يشير إليه في كتبه كثيراً ويقوى ذلك أنها لا تدل على زمان وانها تنفي ما تنفي ما هو هـ هـ في انطال علمها بدخول الأعلى الخ في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل استخرج بالتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة وسبقت التصرف لشبهها بما وبش على أنها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقدم عليه عند كثير منهم بخلاف ما هـ هـ كذا يابن بالاصل الذي يابدينوا وعمل الكلمة التي كانت فيه هي مدلولها فيكون الكلام اذ عدلوا لم يفعل الخ أو غير ذلك تأمل اه

الاسم الحرف أصلية وكل البناء فأجاب بان الاعراب لما كان يتبعه بعض اعلى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعه تساوى الاصل والفرع ٥٢ فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هي معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير

من جهة اللفظ فغير يانه عليه في الحركات والسكان وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى وامان جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى المحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرنا عليه دون غيره من التوجيهات لعدم صلاحها من الطعن فيها (ولهذا) الشبه (اعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على اخويه) الماضي والامر فيجب ان يخص ان يخص بالاصناف الجلية ليحصل له التقديم على اقرانه (ومتي دلت كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن باحد الزمانين المحال والاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الان او عدا واما الفعل (كآدم واف بمعنى اتوجه وانضجر) فاقوله اسم لا توجه واف اسم لانضجر وفي اف اربعون افتة ذكرها في الارشاد وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضومة فائتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انما الساكنة عن الواو او الحقة برائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا او مخرجا والمخرجة لا تسر اما شدة أو مخففة وكل منهما مثلث الا تخرج التنوين وعدمه فهذه اثنا عشرة في المخرجة والساكنة اما شدة أو مخففة فهذه اربع عشرة والواو احدى الزوائد اما هاء الكسرة أو حرف المد فان كان هاء الكسرة فافانما مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد فهو اما واو او ياء أو واو واو اربعين مشددة والالف اما مفتحة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مائة الف مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء كسرهابالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة في بالامالة وان كانت مفتوحة فاللهامشدة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه وانما السبعة اف بالسكون والسادسة في بالامالة والسابعة افاء هاء الكسرة فهذه السبع مائة للاربعة النوع (الثاني) الفعل (الماضي ويختص) عن اخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتياركة وعسى وليس) تقول تباركت يا الله وعسى انا ولس (أوتاء التانيث الساكنة كتم وبش وعسى وليس) تقول نعمت وبنت وعسى وليست فنبه بكسر ر عسى وليس على اشتراك التامين فيهما كما أومأ اليه سابقا بقوله وجهاين للعلامتين وعدم تكرير تباركة ونم وبش على انفراد تباركة به الفاعل وانفراد نم وبش بتاء التانيث كما أومأ اليه أيضا بقوله وبالامالة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت

العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل له لا تمنع فقلت ما كان يوجد فيه وهو التغير بشيء له بعض وانما الحركات هي التي تتبع وليست بالحركة عنه هذه هي الاعراب وقال ابو سعيد الحروف لها السكون فأنط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فأعطى المشابه للحرف السكون اذ لا يتبعه شيء واعطى المشابه للاسماء بعض الحركات فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطى الاعراب دون التفسير والتثنية والجمع فالجواب ان التثنية والتثنية والجمع معان يختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالاحال فأعطيت الافعال الاعراب وايضا فان التثنية صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وايضا فانهم اتوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرايا وللأفعال حروف تختص بها فأحدثت فيها اعرايا انتهى ما في الفقرة (قوله لعدم صلاحها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس

من جهة انها توجب التسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجب الاعراب (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع يعني ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللغوي يقتضيه فيكون ياتي بزيادة فانه نائية عن ادعوهي حرف الا ان يراى بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظر الان الواضح وضع باللفظ فالجواب الصحيح ان يراى بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا تقتضي

(قوله وهذا ان كان مسجوعا الخ) قال شيخنا شيوخنا المشهور لانهم انهم في القياس في اللغة لم يراوا ان يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محققه ولو سلم فلانهم ان القياس في اللغة ممنوع ولو سلم انه ممنوع لكن لا يمنع مطلقا بل في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمنع ثبته عليه ابن جاعة في تطبيق ذلك وقال ابن التبري وهو اى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه (قوله فيلزم ان تكون اسماء) الاولى فيلزم ان لا تكون اقوالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها اسماء (قوله فالدور مدفوع) تقرير الدور واضح لانه عرف الامر بان يدل على الامر ووجه الدفع ٥٣ ما قاله المصنف في التعليقة ان الامر

المعترف هو الامر الاصطلاحي وهو لفظ والامر المعروف به هو الامر الاغوي وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران باني ان المصنف اورد على علامة الامر المذكورة ان فعل في التجب كقولنا احسن بزيد فانه فعل امر مع انه لا يفهم منه الامر واجاب بان شرط السلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فان قلت فهل يمكن ان يجاب عنه بان يدعي ان الفعل في التجب امر للمخاطب بان يتجب ولان فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا اشكال لانه يدل على الطالب ويقبل نون التوكيد كقوله

يعني تاء التانيث بطاقتها نم وبش كما انفردت تاء الفاعل بل بطاقتها تباركة وفي شرح الابرومية للشهاب الجبائي ان تباركة يقبل التامين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله اه وهذا ان كان مسجوعا قد انزلوا لفظه لا تثبت بالقياس واستندنا من تعبير الموضح بالتامين ان ال في التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتاء في العهد المتقدم في قوله تباركت وانت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو الحدث المقترن بالزمان الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التامين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهي اسم) اما الوصف كضارب امس او فعل (كهيئات وشتان بمعنى بعدوا فترق) فهي ان بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيئات اربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال بشكل عليه افعال في التجب وماء عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحيد في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التامين فيلزم ان تكون اسماء لا ناقول عدم قبولها لاحدى التامين عارض نشأ من استعماها في التجب والاستثناء والمدح والعبارة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر) والامر وعلامته ان يقبل نون التوكيد مع دلالة على الامر (اي الطالب بصيغة فالدور مدفوع وابراد الامر باللام ممنوع فان دلالة على الطالب نشأت من اللام لان الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (فحقوق من) فانه دل على الطالب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذي هو الطالب (فهي فعل مضارع نحو ايسحق وليكونا) او فعل توجب نحو احسن بزيد فانه ليس امر على الاصح بل على صورته (وان دلت) كلمة (على الامر) الذي هو الطالب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) اما المصدر نحو صبر ابي عبد الله بمعنى صبروا واسم لفعل (كترال ودرال بمعنى انزل وأدرل) او هي حرف نحو كلابي اتسه (وهذا) التثنية بترال ودرال (اولى من التثنية بصح وحييل) في قول الناظم

والامر ان لم يكن للنون محل فيه هو اسم نحو صبر وحييل (فان اسميهما) أي اسميهما وحييل (معلومة مما تقدم) في علامات الاسم (لانهما بقبلا

والامر منعك أي يلزم من عدمها انهم وهذا خلاف شأنهم فيلنظر وجهه اه (واقول) قد عرفت وجهه في علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى انزل وأدرل) ضبط بعضهم انزل بالف الوصل وأدرل بالف القطع وكأنه لان انزل من النزول وأدرل من الادراك ولا مانع ان يكون انزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هي حرف نحو كلابي) قال الحفيد لانهم انما تدل على الامر بل على الردع والجزر وليس باسم (قوله فان اسميهما الخ) جوابه ان الذي علم مما تقدم هو مطلق

انهم او المراد هنا انهم لان قوله هو اسم المراد هو اسم الفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى انه يستفاد من كلامه اسمية فهو
 نزال ودلالة افاد ان الدلالة على الطلب مع عدم محبة النون من علامات الاسمية وهذا موجود في ذلك وزال الا محذور
 في ثلثه القليل بهما وورد اللقائي على المصنف في دعواه عدم العلم باسمية نزال وذلك مما تقدم انه يقضى الى بطلان العلامة
 التي ذكرها الحرف لصدقه حيث ذكرها واوجب بان غاية ما يلزم انه من قبيل التعريف بالاعم وقد اجاز القديما لانه يقيد
 القيد في الجملة واجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان النظم ليس في مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفرق
 الحساب بين ما علمت اسمية مما تقدم فلا يعقل به وما لم يعلم فليعقل به بل في بيان ان ضابط الاسمية شامل للقيمين نحو لا واحد هو ان
 ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث علم اقسام اسم الفعل) أي لان النظم
 ذكر من اقسام اسم الفعل الامر فقط والموضح زاد الماضي والمضارع (قوله ومعه وى الخ) معطوف على الاقسام أي وحيث علم
 مفهوم علامة الامر وذلك لان علامته مشتقة على قيد بين النظم مفهوم أحد القيدين فقط وتعم الموضح بيان القيد الثاني
 (قوله التي أغفلها) صفة للاشياء المتتم بها (هذا باب شرح المعرب والمبني) صر في بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار
 اليه المصنف في هذا التركيب (قوله وانما تقدم) قال الزرقاني ان قبل مقتضى كلام الشارح ان المصنف ذكر تعريف البناء مع
 انه لم يذكره فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب وهو يفهم منه لانه خلافة فكانه ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) ان
 هذه وصليته وهل هي مجرد الوصل ٥٤ والربط فلا جواب لها لا في اللفظ ولا في التقدير وهي مع ذلك شرطية فيقدر

التنوين) تقول صه وحيل بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للوضع ان لا يعقل فيما تقدم
 بأف لان قبل التنوين فاصحتها معاملة مما تقدم أيضا من النظر في هات وتعال هل يقبلان
 نون التوكيد فيدخلان في علامة الامر أولا فيضالف ما اختاره ولا فيهما وقده دره حيث
 علم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الامر التي أغفلها النظم
 (هذا باب شرح المعرب والمبني) شرح (المبني)
 المشتقين من الاعراب والبناء وانما تقدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة
 على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تأصيلا وتقريرا (الاسم) بعد
 التركيب (شربان) أشار به الى ان في كلام النظم حذفوا التقدير والاسم منه معرب

جوابها أولا يحتاج مع كونها
 شرطية الى جواب فيه كلام
 مضطرب للسعد بناء في حواشي
 المختصر في بحث تقييد المسند
 بالشرط وأوجب عما أشار اليه
 الشارح من الاعتراض بأن
 معرفة المشتق انما توقفت على
 معرفة المشتق منه اذا أريد
 تعريفه من حيث قيام المشتق

منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيلة بل من حيث كونه محلا ليلح ان يقع فيه الاعراب على ما ستعرفه قريبا ومنه
 حكم الاسماء قبل التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبني من قبيل الذوات والذوات سابقة على
 الاعراب لان محلها (قوله تأصيلا وتقريرا) أي باعتبار علامة الامول والفرع (قوله بعد التركيب) أماقبله فقبل موقوفة
 لا معزية ولا مبنية وجرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقبل معربة وجرى عليه الزمخشري اعتبارا لمجرد
 صلاحية استحقاق الاعراب به التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا للمعرب الذي هو اسم
 مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا بجراد الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب
 بالفعل في كون الاسم كونه معربا ولا يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وقبل مبنية للشبه الالهائي وجرى عليه ابن مالك والمصنف
 من اتباعه فكان الاتي بالشارح ترك هذا القيد وقال الدوشري له قديما لان اسم التركيب تنقسم الى قسمين أماقبله وهي
 صيغة ١٠ وقال الزرقاني قديما كذلك لكون الاسم قبل التركيب موقوفة فلا يجي منها التقسيم الى قسمين ١١ ويرد على ما انه
 اذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكتفي بجي القسمين فيه مطلقا ولا يلزم بحيث ماني كل ضرب منه ثم قال الزرقاني وهذا محال للمعرب
 على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتي وهو ما تقدم اخره معرب بالماضي ١٢ وفيه نظر لما مر من انه لم يعتبر
 أحد في كون الاسم معربا وجود الاعراب بالفعل وقديما السعد على ان الانفعال الواقعة في التعريف لا دلالة لها على الزمان
 (قبيه) محل الخلاف في الاعراب في التركيب الاسمي التي تسمى الحرف تسمى اسمية عليه كالضمير ان اما هي قبيية قبيية

(قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان الاعتراض اندفع بمجرد تقدير ومنه تأييدا وفيه نظر لان منه ومنه لا اشارة به بخصر ولا عمة
 بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كادل عليه كلام السعد عند قول التخصيص
 ثم الاستدانة حقيقة عقلية ومنه يحار عقل فاطر حاشيتنا عليه ثم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام
 النظم ما يدل عليه واجاب بعضهم عن النظم بأنه لما ذكر ان المبني ما شبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سأل من شبه الحرف
 علم انه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قد ضرب بان في كلامه أخذ من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقائي يعني الرابع فالجواب ان
 يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما ينبغي عليه غيره ١٣ قال الشهاب القامي
 قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي الفصل في الكلام على الاصل والفرع من ان المرجوح ابتناء على الرابع وأوضح
 ذلك بقوله أيضا هذا منوع بل يناسب الاصل بمعنى الرابع لانه كان المعرب راجع في نظر اللغة لانه بواسطه الاعراب تبيين المعاني
 المعنوية عليه فالمبني مرجوح في نظر اللغة لعدم تبيين تلك المعاني به في قوله وهو الفرع إشارة الى انه متصرف بضد الاصل
 المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلاف لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته في معناه وألحوه فتأمل ١٤ فان قيل
 كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بان الاصل في الاسماء ٥٥ الافراد فالتركيب الذي يكون فيه

ومنه مبني على حد ففهم شق وسعيد فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضي بظاها
 ان من الاسم هذين الشئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكر ضرب (معرب وهو الاصل)
 في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب
 (متكما) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا فاسمى أمكن والانهي غير أمكن وانما
 يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقبه هان
 عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فتفكر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب
 (مبني) وذهب قوم الى ان المضاف اليه المتكامل للمعرب ولا مبني ومعه خصما وليس بشئ
 (و) المبني (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يفي الاسم
 اذا شبه الحرف) لا الفعل عند النظم (شها قويا يفييه منه) أي يقرب الشبه المذكور
 الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم (شبه من الحروف مدني) (وأشبه) هذا
 (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصل وهو المشار
 اليه بقوله في النظم (كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا) (وضابطه) المنطبق على جزئياته

أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدوشري مثل أشبه
 في المعنى شابه والمشاركة هي المشاركة في الكيفية وبان الحاجب استعمالها في مطلق المناسبة مجازا حيث قال المبني ما يناسب (قوله
 وأنواع الشبه) قال اللقائي ان أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه منقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد
 انه موجب للبناء فيجيب بضعفه وقد يجاب بأنه تقسيم للشبه القوي والافتقار يتوهم ان الشبه في أب ونحوه من المورديات قوى فنيه
 عليها ١٦ ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تأصلا ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن
 معنى في وغيره مع تضمن الاقاما قوله حين بأي غيره وقوله غير ان نقطة فقال النظم مقتضى البناء اضافتها الى مبني وجعل البناء
 في الثاني أولى اصلحية غير فيه لما لوها محل الاختلاف الاول ولما ان تقول أي وبأي يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدها
 (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات
 موضوعها فاجاب المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مفرد حكما يجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا ان يكون الخ وقس
 عليه تقاطره وقول الشارح المنطبق على جزئياته يجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية

شبه آخر) وهو شبه الجودي أو الافتقاري أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناء ما للشبه الوضعي من
و بناء نحو نحن بطريق الحمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدكتورى المعتبر
في التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تكن الظروف مع انها متضمنة معنى في التركيب اهـ وجر
نحوه عن المصنف ويرد عليه المبادئ فالاولى ان يلة لالمعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذي قصد هذا التضمن
فخرج الظروف ويدخل المبادئ وتنبه للمقال يتطرق في حواشي القاكم

٨ ي ح ل وكان ينبغي ان تعرب لدن كان وهى مبينة وأجاب شيخ الاسلام السراج الملقبى بأن لدن ليست
بمعنى عند بل لدن لا قول غاية زمان أو مكان وحينئذ لم تعرب لانها ليست بمعنى لفظه معربة بخلاف أى وبأن لدن بنيت لشيها
الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وعنما بخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لا ابتداء الغاية
وتستعمل فضلا وعدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجود المذكورة لزوم الاضافة فان الشيء الواحد لا يقوى ان يعارض
أشياء بخلاف أى فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أول لفظا لا معنى فيصير الى ما هو الاصل في الاسماء
وهو الاعراب وبأن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن حال العند شبهوها بها فأعربوها وبلغتهم قرأ أبو بكر
عن عاصم لينذرياً ما شديد من لدنه الا أنه أسكن الدال وأشبهها ضعة فلا يراد لا يقال الا يراد على ما جاء في أكثر اللغات لا نأقول
يكفى مثل ذلك التعليل يحجى الاعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لان هذا يحسب الواقع وبأن لدن وان كانت بمعنى عند
ليكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها في الاعراب من التصرف مالم يكن وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا
لزال البتة لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل السحاب القاسمى قوة الشبه في لدن بأنه انضم الى شبهها المعنوى
وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التى من معاني الحروف الشبه الالفاظى في بعض لغاتها

(قوله لم تضعه العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانها الاشارة الى اليهود بين التكلم والمخاطب وهي حرف غاية
 انها الاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشار والمشار
 اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتبعية نسبة بين المتبوع والمتبوع وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية بل هو
 يؤدي بالحرف لا بالاسم او بالفعل لان كلاهما يستقل بالمفهومية (قوله ما التبعية بالقصر) أي ولا يجوز المد والحق ههنا بعد
 الفه لانه علم على الكلمة المركبة من ها ٥٨ وألف ثم نكروا ضيف للتبعية ليتضح المراد به ولو كان بعد الالف ههنا اقتضى

ان لها ما تكون للتبعية وليس
 كذلك (قوله مستحقة) الاولى
 مستحق أو يقال لتضمنها الجبري
 الجميع على نسق واحد (قوله
 لضعف التبعية على ما عارضه من
 مجيئها على صورة المثني) قال
 في الهـ مع وأما ما يزيد ان فانه جاز
 لانه يشبه الاعراب الا ترى انه
 يتبع اقله كما عوب اه والظاهر
 ان يجاب بأنه ورد فيه سبب البناء
 على التثنية بخلاف هذان
 وهاتان فانه ورد فيهما سبب
 الاعراب على المثني فعلم بالوارد
 في الموضعين اقوته (قوله وهذا)
 قال الشهاب القاسمي الوصف
 بصورة المثني لا ياتي انه مثني
 حقيقة ان يصدق على فرد المثني
 انه على صورته غاية الامر انه
 موهم فالتثنية ممنوع على انه
 يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم
 فيمكن تقدير التذكير وفرضه اه
 وقال اللقاني ان في قوله على صورة
 المثني اشارة الى ان تثنيتهما
 الحقبة هي هذان وهاتان بقلب
 ألف ذواتهما كالتثنية فثنيتهما

اللازمه بالافراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من
 خصائص الاسماء والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (فمعه هذان) من
 اسماء الاشارة للمكان (فانما متضمنة للمعنى الاشارة) أي المعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية
 كتبجرا راء (وهذا المعنى) الذي هو الاشارة (لم تضع العرب حرفا) يدل عليه (ولكنه
 من المعاني التي من حقها ان تؤدي بالحرف لانه) أي معنى الاشارة (ككنا للخطاب)
 الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التبعية) الموضوع له هاء المسماة
 بـ (التبعية بالقصر) (فهنا) لتضمنها معنى الاشارة (مستحقة البناء متضمنة) أي لفظها
 (لحق الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدي به الاشارة قولا عن قول اكثرهم لانه
 كالقنى والتربى الى الخطاب والتبعية لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو
 هـ ذلك فوضعوا التبعية والخطاب الكاف وتركو الاشارة بلا حرف فكانت تستحق
 ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها والمباينة (وانما اعرب هذان وهاتان) من أسماء
 الاشارة (مع تضمنها معنى الاشارة لضعف التبعية بما عارضه من مجيئها على صورة المثني
 والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملحق من قولين فان من قال بانها معربتان
 قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانها مبنيان قال بجيئها على صورة المثني وليساميتين
 حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التذكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف
 كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة الرفع وضعا على صيغة المثني المرفوع وفي حالتها الجر
 والنصب وضعا على صيغة المثني المجرور والمنصوب فقوله ولا وانما اعرب هذان وهاتان
 يقتضي انهما مبنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانياً لجيئها على صورة المثني يقتضي
 انهما ليسا بمبنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين
 مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث أقف عليه النوع (الثالث الشبه الاستعمالي) وهو
 ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم

وكتيابة عن الفعل بلا • تأثروا كافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جريته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على
 المعاني (مكان نيوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وـ (ولا يدخل عليه عامل)

ههنا يحذف الف ذواتهما على صورة المثني لا على قياسه وكونهما كذلك محقق انهما مبنيان لان ذلك
 محقق كون الالف الموحدة ألف الاعراب لا ألف ذواتا (قوله كان نيوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما
 باعتبار الاجراء الذهبية وقال اللقاني ان لظرفه لان يلزم اذا التباينة والافتقار لا اشعارهما بالضرورة وحينئذ فلا حاجة الى
 قوله ولا يدخل عليها عامل ولا قوله متا صلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم التباينة عنه وروم في روم يتبع الصديق مدقهم

لا يلزم الافتقار الى الجمله أي لازم ذلك اه فان قبل عدم دخول العوامل كلف في البناء فلا حاجة الى ضم النباية عن الفعل اليه
 قلت انما هو كاف في استقاء الاعراب والبناء قد ورد عليه محتاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على
 الدخول) قال الدونشري اعلم ان الفعل المنصوب في جواب النقي رد على وجهين أحدهما ان يقدر النقي منصبا على الاول فينتفي
 الثاني لان الاول سببه والثاني ان يقدر النقي منصبا على الثاني فقط فيصدق تقيمه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض
 بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قديم دخل ولا يؤثر مبنى على ان النقي منصب على الثاني وهو خلاف تقرير المصنف فانه
 جعل النقي منصبا على الاول وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل ولا يؤثر فيصير مثل قوله
 تعالى لا يقضى عليهم فموتوا اه وقوله لان الاول سببه أي مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما
 عن الآخر فلا يردانه لا يلزم من استقاء السبب استقاء المسبب لان الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق تقيمه مع
 وجود الاول فيه نظير لان الثاني سبب عن الاول ويلزم من استقاء المسبب استقاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فالنقي به
 اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام المصنف في بحثه لو اذاعت ذلك عرفت أنه لا اعتراض على
 المصنف على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير المصنف فانه جعل الخبة الالف عليه ٥٩ المصنف لم يجعل النقي منصبا على الاول

من العوامل (فيؤثر فيه) لفظاً وعملاً أما قول زهير
 ولهم حشوا الدرع أمت اذا • دعيت نزال وبلغ في الذعر
 فمن الاستناد الى اللفظ أي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النقي
 المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثيرية فهم منه ان العامل قديم دخل ولا يؤثر مع ان
 العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق كما صرح الموضع به في باب الاضافة
 فلما اقتصر على نقي الدخول كما فصل في المشبه به الاق لكفاءه ولكنه حاول شرح قول
 النظم بل تأثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله أصلا ضحية تثنية عائدا على النباية
 والافتقار واللاطلاق والحذف من الاول دلالة الثاني عليه والاصل كتيابة أصلت
 واقتدار أصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيخ حيث قال وهذا في بلا تأثر
 لا يحصل له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في انقلبه وهذا
 هو نتيجة وجوب البناء لشرطه ولا سببه فاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل
 أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى وما ورد المصدر النائب عن فعله لان نبايته من الفعل

أعني الدخول فقط بل عليه
 مقيد بعدم التأثير كما في عنه
 قوله الناشئ عنه التأثر فيرجع ذلك
 الى دخول النقي على ما هو مقيد
 بتيسر الأصل توجه النقي الى
 القيد كما هو مشهور ثم ذلك
 ليس بلازم لكن المصنف سلك
 ما هو الأصل فلا يوجب منه
 ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر
 (قوله مع ان العوامل اللفظية
 لا تدخل الخ) كلام المصنف في
 باب أسماء الأفعال وما يشهر
 بان العوامل اللفظية التي
 الافعال تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي ما ذكر كالتواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل
 عليه فيكون مبتدأ أو لا وقد ذكر المصنف في ذلك الباب ان الخلاف في ان تأثر بالعوامل او لا سبق على الخلاف في مدلولها
 فراجع (قوله كما فعل في المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الاقرب انه أراد الاشارة الى ان
 مراد الناظم من التأثير في الدخول لللازم بينهما وان كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وماء مطلق عليه
 جواب لو قال سلامة مما نقله الشاطبي مبيحة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر النائب عن فعله مسبب عن جعل التأصيل
 قديما في النباية عن الفعل كالاقتدار (قوله وهذا محال) قال الدونشري يانه ان عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطاني
 البناء مقبول الامر الى أن شرط البناء هو البناء والنقي لا يكون شرطا لنفسه اه وقال الزرقاني وجهه معنى كونه محالا لان ذلك
 من تحصيل الحاصل ولا شك ان تحصيل الحاصل محال اذا الحاصل متعذر فحصله لكون التأصيل انما يكون اقرب موجود والله أعلم
 (وأقول) الاستعانة لما تظهر اذا قيد التأثير بكونه في اللفظ فلو قيل المراد بلا تأثر لفظاً وعملاً وهو ما جرى عليه المصنف أولا

لم يكن محالاً لأنه يصح أن يكون شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظاً ومحللاً وهذا كناية عن عدم دخول العوامل
إذا العوامل لا بد أن تؤثر أحد الأسماء كإلحاق فصاره من كلام الناظم وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه العوامل
وحيث لا يرد المصدر لأنه يدخل عليه العوامل تقديرًا ولا حاجة إلى قيد الأصلية في التباينة في إخراجها ويجعل الالتفات إلى أصلها
للتلخيص أو دعوى المحذف وقد مر أن اتفاق الموضع أشار لذلك فتعاطى (قوله وكان يقتضيه) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول
مراد به كناية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتامل (قوله
متصلاً) قال اللقاني يرد عليه ذو الطائفة والمذنبين عند من أعرب ما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بأن الكلام باعتبار لفظة
الجمهور وقال الدونشري يمكن رده ٦٠ بأن أعرب ما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله إلى جملة) قال

الدونشري أو ما قام مقامها
كالوصف في آل الموصولة
أو عوض منها كالتثوين في إذ
(قوله من المصدر النائب) أي
ومن الأوصاف نحو جاء الضارب
زيد أو أضاف الزيدان فانتمسا وإن
نابت عن الفعل إذا الأصل الذي
صرب زيد أو يقوم الزيدان لكنهما
تتاثر بالعوامل (قوله وبهذا
التقرير الخ) قال الدونشري
حاصل هذا الجواب أنه به
تظير الاقتضائية نائب عن الفعل
في الجملة اهـ ويان أنه جعله
تظيراً أنه قال كأنه إذا نابت عن
أن والفعل والقائل إن التمثيل
غير مطابق مكي وتبعه الحفيد
وعبارته مكي أمارة ضرباً في ضرباً
زيداً فانه مثال صحيح للمصدر
النائب عن الفعل وأما الأمثلة
الثلاثة فإن المصدر فيها نائب عن

عارضة في بعض التركيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابة عن الفعل متصلة
في المرتبيلات ومنزلة منزلة المتصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل
وأعرب المصدر النائب عن فعله مع أن كلامهما نائب عن الفعل والألفا القرقي فليتامل
(وكان يقتضيه) الاسم (افتقاراً متصلاً إلى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) وهو الذي
ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيات وصه وأوه) من أسماء الأفعال (فانما)
أي فان هيات وصه وأوه (ناتبة عن بعد) بضم العين (واسكت وأوقع) على طريق
الف والتشريع على الترتيب فهيات ناتبة عن فعل ماض وهو بعدوصه ناتبة عن فعل
أمر وهو اسكت وأوه ناتبة عن فعل مضارع وهو أوقع (ولا يصح أن يدخل عليها
شي من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتأثر به) على القول الصحيح من أنها لا تحل
لهما من الأعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فان شئت) من
الحروف (ليت واهل مثلاً لا ترى انهما نائبان) عن الفعل فليت ناتبة (عن ألقى واهل
ناتبة عن) (أترجي ولا يدخل عليها عامل) أصلاً فضلاً عن أن يتأثر به (واحتز) الناظم
(بالتقاء التاثر من المصدر النائب عن فعله) فهو ضرباً في قولك ضرباً زيداً فانه) أي ضرباً
(نائب عن ضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائباً عن الفعل (معرب وذلك لأنه) منصوب
بالفعل المحذوف وجوباً والتقدير ضرب ضرباً كأنه إذا نابت عن أن والفعل (تدخل
عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيدو) في النصب
(كرهت ضرب عمرو) في الخفض (جئت من ضربه) وبهذا التقدير يدفع ما قيل أن
التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يقتضيه افتقاراً متصلاً إلى جملة (كأذاذا)
من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان (وحيث في العمائم نادر

الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل (و) كالذي
والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثراً بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح
بالمقصود المذكور في رحمه الله وقد روي في أحد من ما فهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه
أن أراد مع كونه نائباً فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد مع عدمه فذلك لا يضر والورد عليه روي زيداً فانه مبنى لنيابته عن
أهمل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم نيابته عامل كقولك أهمل زيداً روي دافقاً له ولو سكنت عن قوله يقول الخ وأراد بالتأثير
فصحب العامل المقدر وكان واحداً اهـ وعليه فيقدر التظهير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح
فتدبر (قوله وحيث في العمائم نادر) إشارة إلى قول الشاعر ونظمتهم تحت الحيا بعد ذنوبهم يبيض المواضع حيث في العمائم

وسأني في باب الإضافة ولي العمائم شذها على الرقش قال الحفيد فان قلت ان أدوا إذا ملا زمان الإضافة مع ثباتها والقياس
يقتضي إعرابها كما أعربت أي باللازمة الإضافة قلت إضافتها كإضافة لانها صافان إلى الجمل والإضافة إليها في تقدير
الافتقار فكأنهما غير مضافين اهـ وقد أشار الشارح فيما تقدم إلى ذلك حيث قيد قول المصنف بأن أيا الشرطية وأيا
الاستفهامية أعرب باللازمة الإضافة بقوله إلى المفرد (قوله بأسرها) قال الدونشري أي يجيء بها لأن الإضافة القيد وإذا
ذهب القيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا بأسرها في معنى بجملته (قوله واحتز بذكر الأصل الخ) لم يقل الشارح بعد
احتز هو يان للضمير المستتر في احتز كما فعل سابقاً لمعه يقرأ أيتها البنية للمفعول لأنه عطف عليه قوله واحتز بذكر الجمل وذكر
الجمل ليس في كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الجواب حيث قال يحتمل قوله
أصلاً ثلاثة أوجه أحدها أن يحتز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كإسماء الزمان المبهمة إذا أضفت إلى الجمل نحو
على حين عابت المشتب فالبنية هنا الإضافة لا في الافتقار العارض إلى الجملة ٦١ أولها ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب

وإغما تكلم النصارى في مثل هـ نا
الموضع على ما يوجب البناء دون
ما يجوز به وهذا يجب عما يورد
على قوله ومعرب الأسماء البيت
من ذلك وكذا افتقار الفاعل
والمفعول إلى ما يتقوم به معناهما
أعني التفاعلية والمفعولية
وكافتقار رجب إلى الجملة
بعدهما في رجب يفعل الخير وب
أنتم قوم تجهلون وثانيه أن يحتز
به عما يعارض الافتقار عما شئ
عن البناء وكذا افتقار أي فانه
معارض يلزم إضافتهما وإنما
يجوز كل إذا أضفت إلى نكرة
وبعض بعض إذا أضفت إلى
معروفة وثالثها أن يكون ذكره

(و) كالذي والقي من (للموصولات لا ترى أنك تقول جئتلك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول
جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من الظروف والموصولات قائم بأشبهت
الحروف بأسرها في افتقارها في إغادتها معناها إلى ذكر متعلقها افتقاراً متصلاً إلى جملة
لأنها انما وضعت لتبعية معاني الأفعال إلى الأسماء (واحتز بذكر الأصل الخ) المستفادة
من قول الناظم أصلاً (من نحو) يوم في (هذا يوم يقع الصادق صدقهم فيوم) في قراءة
الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة) بعده وهي الفعل
ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبداً (مفتقر إلى) ذكر (المضاف إليه) في إغادتها معناه
(وايكن هذا الافتقار عارض في بعض التركيب) ويؤول في بعضها (ألا ترى أنك تقول
صمت يوماً) إذا أخبرت عن الترتيب (وصرت يوماً) إذا أخبرت عن الإيجاد (فلا يحتاج)
في غمامة من يوم (إلى شيء) آخر (واحتز بذكر الجمل من نحو سبحان) من أسماء
المصادر (وعند) من الظروف (فانما مقتضيان بالأصلية لكن) افتقارهما (إلى مفرد)
لا إلى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعرباً بنصباً على المصدرية
والظرفية والنائب لجان فعل محذوف تقديره أسمع والنائب لعند جلست وما
ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل
له فيستعمل مضافاً وغير مضاف وإذا لم يصف ترك تنوينه فليل سبحان من زيد أي براءة

تأكيداً لما قرره من الأصول رافعا المعاصم ويجوز به أي أصل ما ذكرته تاصيلاً وقرره تقريراً ويرجى الجوابين المتقدمين صلاحتهما
جواباً لما يعترض به ويرجى الثالث كونه أوفق لما في كتب الناظم اهـ والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظراً إلى عدم تقييد
الافتقار في كلام الناظم بكونه إلى جملة إذا افتقارهما ليس إليها ولان التقييد ليس بالوذكر يكون متأثراً عن قيد الأصلية كما في كلام
المصنف فيصم الاحتراز عن الافتقار غير حاقيل مجي التقييد بالافتقار إليها والوجه الثاني لأهمية إليه حصول الاحتراز عما ذكر
فيه بقول الناظم وألامدني (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب فسيأتي في النسخ أنه على البناء وجهه والبصريين
يجعلون القصة أعرباً مثله في صمت يوم الخميس والقرن وذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع
واللزم كون الشيء ظرفاً لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدونشري قال السبواي سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو
التزبده وقد يستعمل علمه فيقطع عن الإضافة وينع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال الدونشري ساق كلام الفخر
في معارضة قول المصنف لا يستعمل المضاف والجواب أن هذا إذا فلا يرد نقضاً انتهى وبالبيت تنقضي الالتفات كلام المصنف

(قوله سبحانه من علمة القاهر) يجوز من أيات الكتاب قائله الا عني به جوبه غلظة من علا ثمة انصرت له ما هن من الطاقيل صدره قد قلت لما جاء في قوله ومعه في سبحانه من علمة القاهر اي برائة من غمزه وتكبره قاله الخاء المجهول بالجمع كافي خط الدوشري وغيره (قوله وليس لمن) اللحن تغيير الاعراب قاطلة على مثل هذا يجوز (قوله متعلق بعارضة) قال الدوشري فنه نظر لان مقتضى هذه بيانا لما جعله حالاً منها ومقتضى ذلك ان يكون متعلقاً بمحذوف لا بعارضة فليست امل (قوله وفيه) البحث السابق فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدوشري ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن قائم مما لا زمان للاضافة الى مفرد وهما مبيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض ضم البناء لاجوازه وهذا ان يجوز ان يعرب في لغة انتهى ويرد عليه ٦٢ ان الكلام في اسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات القصصية كما مر نحوه عن

الشماب القاسمي وتوجيه بناءه لان مفصلاً في كلام البليقي والجواب المذهب وولم يذكره الشماب وانما اجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصاً ما فيها هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعها انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها شبهة الحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما انه كذلك (قوله وأدله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد انه أشبه في كونه لا عاملاً ولا معمولا

منه كقوله سبحانه من علمة القاهر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره ألف ونون انتهى بصرفه وأما استعماله عند غيره مضافة كقوله كل عندك عندي • لا يساوي نصف عندي

في كلام المولدين وليس لمن خلافاً للحريري بل كل كلمة ذكرت مراداً به انظرها فاستأنج ان تصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكي أصلها قائله في المقتضى ثم استعمر اعتراضاً بان لاذين والذين وأيامن الموصولات مع العربية مع انهما مفعولان بالاصالة الى جملة فأجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأي الموصولة في نحو اضرب أيهم أسماء) نصب أي لان جملة أسماء مفعولة تاممة فسط القول بان اياها مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا هو عن شرط المسألة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفرداً ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سبقت (الضمة الشبه) متعلق بقوله أعرب (بما عارضه) متعلق بضمف (من الجحى) بيان لما متعلق بعارضة (على صورة التثنية) متعلق بالجحى وهو راجع الى الذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهل الشبه الالهائي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المبرودة قبل التركيب وفواحق السور وأدخلة ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخله الشاطبي أسماء الاصوات في قول النظم • وكتابتها عن القمل بلاه تأثره قال لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان لازماً أو الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكر في باب اسم الفعل • هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) أما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف

(قوله لو كان) قال الدوشري ضمير كان عائداً الى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر ما لدخول القافي الخبر وهو قوله يعرب تعرب والمبتدأ هنا وان كان شبيهاً بالشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلتها ليست سبباً لعدم كونها فعلاً مضارعاً الا ان يقال هو وان كان مضاعفاً لفظاً فيمكن جعله مضارعاً معني وانظر تقدير ما مع قواهم لا يمحذف من أدوات الشرط وحده اي دون فعل الشرط غير ان عند بعضهم وقد يقال المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أصل وأما ما لم مهما يكن من شيء فاسلم وأما عوض من مهمما ويكون محل منع اني حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان ما لم يكن هناك تعويض لكن يرد انه حيث كانت اما عوضاً فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعراض الاشد وذلك لا يختص بالمتنصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف) أي المشابهة المتقدمة وهي القوية التي لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلاً وشابهته شبيهة غير قوی فاندفع

قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شبيه غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبهه من الحروف وقوله • ومعرب الاسماء ما قد سلمه لانها مجريان مجري الحد للمعرب والمبني والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدلى فن الجيب نقل المنكث الاعتراض واقتراره فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به قلت لا يلزم من جعل المشتق على المشتق جعل موطنه جعل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الصالح كاتب ولا يجوز أن تقول الفصل الكتابة كاذ كروم في حواشي التطبيق في تفسير الفصاحة بالخصوص فلا حاجة الى قول بعضهم • هذا انما يرد لو أريد ان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بان ضابطه انتهى مع ان منه ممنوع والمراد بان المفهوم لكن ذكر القافي ان هذا تعريف باللازم ٦٣ وان تعريف المعرب بالمفهوم ما نفي آخره

الح (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي لفائدة أخرى وهي الاشارة الى المحصور على بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصراً وقال الشماب القاسمي فأنشأه التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه الخصوص ان المعرب مجرود ماسلم من تلك المشابهة بل وان اعتبر فيه من آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أي يصح ان يظهر اعرابه فلا ينافي تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلاً (قوله من ست) قال

معرب أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه) كارض تقول هذه أرض (بالرفع ورأيت أرضاً) بالنصب (ومررت بأرض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالقفي) من المقصور (تقول جاء القفي) بضمة مقدرة على الالف (ورأيت القفي) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالقفي) بكسرة مقدرة عليها (ونظير القفي) في تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدي وهي) أي سما (لغة في الاسم) من ست ثانياً • عما بكسر السين والقصر كرضي وثانها واربعاها بضم السين وكسرهما من غير قصر وخامساً وسادساً اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلمه • من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ماسمك) أي ماسمك (حكاه صاحب الافصح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضامة وذلك يفيد كونه صورة وامانة يفيد ضم السين فلا يمحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خلدون في نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبنى أسد • والله أعلم بما يباركاه وهو ليس ينص في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أعلم بما يباركاه) أثرك الله يا ثاركا (فلا دليل فيسه لانه) أي سما (منصوب منون فيجتملى أن الأصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أفعال (فتفتح) أي نصب على انه منقول فان لا سمك لانه في سمك وقد روي أيضاً (كما تقول في يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى أثرك الله يا ثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كما يثارة اياك بالفضل فأضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر القائل

• (فصل • والفعل) أيضاً (ضربان) ضرب (مبنى وهو الأصل) في الافعال اذا لم تغتورها معان فتفتقر في غيرهما الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أي بخلاف المبني

الدوشري ذكر غيره في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها • كاتبه عبد الله الدوشري بقوله وزد صفة وانثأ وأتل كلها • (فصل •) (قوله والفعل ضربان) قال الدوشري معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضاً أي كان الاسم كذلك (قوله وهو الأصل) قال الدوشري المراد بالأصل هنا الغالب أو ما يبقى ان يكون الشيء عليه والشرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالأصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن القافي ولكن قول الشارح وهو الفرع لا ينافيه (قوله وهو بخلافه) قال الدوشري الظاهر ان الباعز أنه في الظاهر فهو كقوله تعالى جزاسيته عتلهوا ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو متيسر بمخالفة ولو قال

وهو ينسب له لكان أولى لأن الأعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك لكنه يشتر
 يثبت الواسطة لأن الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال إن التصوير ينسوي عندهم
 الجميع انتهى وفي دعواه استواء الكل عند التصويرين نظر وفي حاشية القاموس ما ينبغي مراجعته (قوله وبنائه على الفتح)
 قال الدونشري مبني على أن البناء معنوي وأما على القول بأنه لفظي فكان يقال وبنائه فصحته (قوله في الجملة) قال الدونشري
 ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما نعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدونشري الواقع صفة الخ الماضي ومرفوعه لا هو
 وحده ففي كلامه تجوز وبعضهم قال انما بنى الماضي على حركة ثلاثية ساكنة في نحو قال وطرد في الباقي انتهى أقول يندفع
 هذا بقوله في الجملة فان معناه أن المشابهة على طريق الإجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل أن المشابهة في الحقيقة
 بين الجملتين الماضية والمضاربة لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين افتضا حقيقة بخلاف فاعلهما
 وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر ٦٤ (قوله وأما ضرب الخ) حاصله أن الفتح في هذا كرمقدر للثقل في ضربت

والتعذر في ضربوا وكذا رمي
 وغزا فالماضي مبني على الفتح
 افتضا أو تقديره وليس مبنيهما
 ذكر على السكون ولا على الضم
 ومن البناء على الفتح الظاهر نحو
 ضربا لأعلى المقدر والظاهر
 لمناسبة الالف كالكسر في ضربت
 بغلامي لأن حركة المناسبة في نحو
 غلامي سابقة على دخول العامل
 في نحو ضربت بغلامي فلم يكن
 إلا التقدير ونظيره أن يضربا على
 منذهب سبويه من أعراب
 الأمثلة الخمسة بالمركات بخلاف
 الفتحة في ضربا لأنهم موجود في
 آخر الفعل قبل وجود الالف
 التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبة بل بقي على فتحه قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بتحرك (قوله فالسكون وادم
 فيه) أي ما ذكر من ضربت ونحوه (قوله أربع متحركات) قال الدونشري هذا في الثلاثي وحل عليه غير نحو كرمت مثلا
 وقال قوله أربع بنائيت العدد والمذكور وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بنائيت العدد صوابه
 بتد كبر العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لأن تاء الفاعل) اقتصار في الموضوعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بهما بل يشمل
 نحو ضربين وضربا وكذا الفاعل نائب الفاعل (قوله فيها هو كالجملة) هذا طرف أقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات
 الأربع هي كالجملة الواحدة لأنها مظهر وقفة فيها هو كالجملة فيلزم نظرية التي لنفسه والصواب أن المظروف انما هو التوالي
 لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله إلى مقعولة) لوجهه مضافا إلى فاعله مع حذف مقعولة كان أولى فان كلامنا
 لا لآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدونشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فبقي على الفتح نحو اضرب
 أقول زائد بعضهم لأخرج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية القاموس (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك
 لأن الأمر بالصيغة للخطاب فيناسب أن يخدم من المبدوء بتاء الخطاب

وهو الفرع (فالبنية) من الأفعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق
 (وبناؤه على الفتح) الخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدسوح أو خماسيا كاتطلق
 أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بنى على حركة المشابهة المضارعة في الجملة
 لوقوعه صفة وصلة ونحوه أو حالا وشرطا ونقل الضم والكسر ونقل الفعل عدلوا إلى
 الفتح بنافته (وأما ضربت ونحوه) مما انفصل به ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون)
 فيه (عارض أوجبه كراحتهم) أي العرب (توالت أربع متحركات) وهي أحرف الفعل
 الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالجملة) الواحدة لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل
 نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك شدة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة
 المصدر إلى متعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبة الواو (و) النوع (الثاني الأمر) مبني
 على الأصح عند جمهور البصريين وإلى هذه الإشارة بقوله • وفعل أمره مضى ببناء •
 وبناؤه ما يختلف فالماضي بناؤه على الفتح كالتقديم (و) الأمر (بناؤه على ما يجزم به
 مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فصوا ضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم
 بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا) واضربوا واضرب (مبني على حذف التو) لأن
 مضارعه ما يجزم بحذف النون نحو لم تضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا (ونحو اغز) واغز

(قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للاتيان بالمضارع المرفوع في الوقت وانما ياتي في التماس في الضمير دون العدل
 لكن حل عليه فان قلت لأمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الاتيان بالمضارع فان ذلك يؤدي إلى أن
 التي يلبس بنفسه قلت المراد دفعا للاتيان بالمضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لأن الأمر مع في فتحه
 الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معني فلم يكن حقه أن يؤدي بالحرف والجواب أن ما حقه أن يؤدي بالحرف هو المعنى السكاني
 على خلاف الأصل وأما المعنى الذي على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدي بالحرف فانه بعض شيئا
 انتهى وبهذا يجب عما يقال المضي معني والاستقبال معني ويؤديان بغير الحرف (قوله ولأن القول انما وضع اتقيد الحدث
 بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل فانه لا ما مبني
 انتهى وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله لا لام يعنى في قوله اتقيد الحدث لا م العلة والغرض أي العلة في وضع القول للمعناه الذي
 هو الحدث والزمان اتقيد الحدث انتهى ولا يخلو عن • (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله
 ولأنهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني أن قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام ٦٥ قد حذفت حذفاً مستقراً وأين الاستقرار
 مع الذكر والجواب أن الحذف

وادم (مبني على حذف آخر الفعل) لأن مضارعه ما يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تضرب
 ولم ترم فاقترن مبني على حذف الواو واخس مبني على حذف الالف وادم مبني على حذف
 الباء وذهب الاخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم باللام الأمر وانما
 حذفت حذفاً مستقراً في نحو لم تضربوا وقيل هو الأصل لتقم ولتقيد حذف اللام للتخفيف
 وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لأن الأمر معني فحقه أن
 يؤدي بالحرف ولأنه أخوال انتهى وقيل دل عليه بالحرف ولأن الفعل انما وضع
 لتقيد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا
 بذلك الأصل كقوله

تقم أنت يا ابن خير قريش • كالتقضي حوائج المسلمين
 وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالنساء القوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
 ولأنك تقول اغز واخس وادم واضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولأن البناء
 لم يعمد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كعبث
 وأقسمت وقيل وأجابه عن كونهم مع ذلك أفعالاً بأن تجرد عارض لها عند نقلها عن
 الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ تشكل فعلية وإذا ادعى

٩ • ليس له إلا حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالة على الزمان مطلقاً فقد أشكلت فعلية على مذهب
 البصريين قال الدماميني لا أشكال فان أفعال الانشاء انما نقلنا بغيرها عن الزمان من حيث هي انشاء والأمر لا دلالة له على
 الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذا الحديث ليس هي جهة كونه فله لا يل فعلية باعتبار دلالة على الحدث
 المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلاً لأنه بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة
 له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا إذا قلنا بأن الانشاء لا يده من زمان حالي كما ذهب إليه بعضهم في سائر الانشاءات
 لم يشكل لأن قولاً زماناً من زمانه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند إلى
 الخطاب وهذا زمانه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاءات من حيث مستند إلى غير الخطاب كعبث وهذا حالي وليست
 الحال من دلالة بل من ضرورة وقوعه وانما حدث مستند إلى الخطاب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في
 الحال من حيث هو انشاء وأما من حيث استند حدثه إلى الخطاب المأمور به فهو مستقبل ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار

(قوله كان الحال على الانشاء الام لا الفعل) أي وإذا لم يثبت دلالة على الطلب كان مضارعاً وإذا ثبت كونه مضارعاً ثبت أيضاً أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقاً (قوله من نون الاناث) مراد منها الموضوع أصالة الاناث وإن استعملت كوزن مجازاً فيشمل نحو ويرجع من دارين بغير الحاق نائب (قوله كالماضي) قال الزرقاني راجع لقوله معنى لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضي مبني على الفتح مطلقاً وقال النون شري أشار به يعني بقوله كالماضي إلى أن عمله بناء المضارع على السكون المحل على الماضي وإن كان سكون الماضي اختلف هل هو مبني عليه أو على الفتح مقدراً وقيل عمله بناءه أنه اتصل به ما لا يتصل مثله بالاسم وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل به استواءه ما في أصالة السكون وعروض الحركة فإن قيل أي حاجة إلى الحل على الماضي وهل اعطى أصالة السكون للبناء فثبت ما استحق المضارع الأعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن الحركة هي المتطورة إليها والسكون يلحق منه اعتباراً فإذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتج إلى وجه أخرجه ولا يكتفي بأن تمسك بالاصل في البناء السكون انتهى ولشخصنا الغنبي ٦٦ توجيهه للتشبيه استنبطه من الرضى ذكرناه في حاشية الفا كهى (قوله وذهب

السبيل إلى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون أعرابه مقدراً منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الأعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال النون شري ينظر على هذا القول على ما ذاب في نحو لتبلى انتهى وبأنى جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقدير) بشكل بصو ولا يصدق أن أعرابه ليس تقدير وكيف قال تقدير (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على أنه مبني لتركيبه مع النون والأعراب لا يكون في الوسط والنون حرف

لاحظ في الأعراب في الجزآن مبنيين انتهى وهي أولى من كلام الشارح لأن التركيب ليس من أسباب البناء التقديرين بل انما يصلح سبباً للأعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ عمله ليكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لأن الأصل في الأفعال البناء فلا يعمل لكن قال الشهاب القاسمي أنه عمله البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بناءه لأن الأعراب فيه كالتأصل بسبب المشابهة السابقة فإذا خرج عنه فبأنه خرج عن الأصل وانما شبهه بركبه مع خمسة عشر لا بتركيبه مع كبر ونحوه لأن معدي كبر كثنان وكتبا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه تعدد الفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دل على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لأن المعنى فيه متعدد دلالة بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سياتي في باب النافية للجنس أنهم يجوزوا في وصف اسمها التكررة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف زكابل دخول لافها قبل هنا ان الفعل ركب مع الفعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله المجهول) قال النون شري المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم المجهول المجهول فاعله

(قوله انما في النونات) أي التي ليست كلها أصولاً فلا يرد اجتماعها في جنس (قوله معرب مع نون التوكيد لفظاً) قال النون شري أشار بقوله لفظاً إلى أن قول المصنف فيما سبق معرباً تقدير امتحاناً بالنسبة أقوله فاماترين فليتامل فإن أعرابه ليس تقديره بواو سباق في كلامه (قوله لتلايتن الخ) أن قيل الالتباس يدفع بكسرة النون لأن حركتها مع الواحد الفتح قبل الجواب أن الكسر لا يكون إلا بعد الألف فإذا زالت الألف رجع للفتح أو الالتباس ٦٧ حال الوقف أو لتلايتن عن الآخر

التقديرين التقى ما كان الواو على التقدير الأول والألف والواو على التقدير الثاني حذف أول الساكنين فصارتا لتباين وزن تفهون ثم أ كد بالثقله فصارا لتباين ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظاً لتوالي النونات فالتقى ما كان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعدرت حذف أحدهما فحركات الواو بجملة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامتثال فهي مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع بخلاف ما إذا حذفت الجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظاً نحو (فاماترين) أصله قبل التوكيد ترأين كتحعين نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصارت ترين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية وأما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت القاع على التقديرين التقى ما كان حذفاً أو لهما كما مر فصارت ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المنهية بما الرافعة فحذفت نون الرفع فصارت فاماتري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أ كد بالنون فالتقى ما كان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعدرت حذف أحدهما فحركات الياء بجملة تجانسها وهي الكسرة إلى آخر ما مر في لتباين (و) ونحوه (لا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بخفيف النون الرفع فدخل عليه لانهائية فحذفت نون الرفع فصارت لا تتبعان ثم أ كد بالثقله فالتقى ما كان الألف ونون التوكيد المدغمة ولم يجر حذف الألف لتلايتن بالواحد ولا تحرك ياء لانها لا تقبل الحركة ولم يجر حذف النون لقوات المقصود منها فحركات النون بالكسر تشبهان نون التنخبة الواقعة بعد الألف هذه أمثلة غير المباشرة لفظاً واما غير المباشرة تقديره فهو ولا يصدق ضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدقونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصارت يصدقونك ثم أ كد بالثقله فالتقى ما كان حذف الواو لانهائية الضمة عليها فصارت لا يصدقونك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظاً لانها لم تباشره في الأصل لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرها والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فإنه إذا أ كد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فإنه إذا أ كد بالنون يبنى على أعرابه لفظاً أو تقدير الوجود القاصل لفظاً أو تقديره وقد تبين بما قررنا ان الأعراب التقديرية في لتباين خاصة بخلاف فاماترين

والمحذوف لساكنين في حكم التانيث فتضرب وتضربون وتخشون وتخشون فالتسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدور الأعراب لا اشتغال بحركة الفرق فإن قيل فإذا كانت معربة فلم تقوض النون من الحركة كما عارض في نحو تضربان وتضربون وتضربن لما اشتغل محل الأعراب أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يبد الأعراب عنده هو لا على نون التوكيد كما دار على به التسبب وتاء التانيث لما بينهما من التقديرين والأعراب

قبل التنوين لعلها وتساويها قلب الفاق نحو لسة من انتهى وبه يظهر أن الموضع ماضٍ تبعاً للنظم على القول الثالث وان قوله فغير مع ما تقديره صحيح على عومه وان اعرابه بحر كانت مقدرة على آخر الفعل وان محطته في ذلك محطى ثم يصح أن يقال ما المانع من أن النون في المثالين الأخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم فيها واستدانة مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التقطازاني في شرح تصريف العزى فالاعراب فيهما لفظي لا تقديري فليست أميل والحاصل ان كونهما معربين تقدير أصح على دخول الجازم عليهما وكذا في النون وهو صحيح في نفسه لكنه غير متعين لا مكان دخوله تقدير اقبل التأكيد كما قيل به بل بأنه الحق لان النون انما يوجب كسبها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضي حركة الفرق معناه كما صرح هو به قبل ما حكاه الحركة الفارقة بين المقدر المذكور وجمع المذكور والمطابقة المؤنثة وقوله فقال جهورهم بقى على الضم قال في الارشاد الفاعل المضارع اذا لم يمتنع نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة على الفعل اذا كان مقفداً أو مفتوحاً وأما اذا كان جهاً فبقي على الضمة ثم قال وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تننية الفاعل ووجهه فلا شغل آخره بالحركة التي هي أخت الالف والواو وسقوط النون أمون التوكيد فان قيل اذا أعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كضريان وبضربون لم يعرب مع نون التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعده الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقي انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فإنه يمكن أن يقال ويجب بناؤه بتركيبه مع بناء النسبة ٦٨ ولا اعراب في الوسط وأما الياء فحرف ولا حلة في الاعراب وكتب الشهاب

القاسم على قوله انما يوجب كسبها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد ان ذكر الامور التي يتركب بعدها المضارع ماضية ورباً أكد المضارع خالياً عما ذكر وظاهره انه جائز تركب المضارع المرفوع الجرد عن سائر الامور على قلة نظما ونثراً (قوله وهذه العبارة

ولا تنبعا فإنه فيها لفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تنصرف ولا يفتق عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق لبناءه اذ لا يلزم من استحقاق البناء الانصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حلة واحدة على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي فقال ابن مالك ماضى به لا يبان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعاً ونقلاً وتخلصاً من سكونين (فصل) وأنواع البناء أربعة (أحدها الـ كـون وهو الاصل)

أحسن من قول الناظم وكل حرف الخ) أوجب بان الواضع حكيم يهتدي الى ما يتحققه حيث استحققت الحروف واليه البناء لزم اتصافه به وهذا انما يفتق نظري تصحيح قول الناظم لان كلام المصنف أحسن منه والظاهر في الجواب ان في كلام الناظم التصريح بالاستحقاق والبناء لا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) (قوله وأنواع البناء الخ) قال المتنوشي لم يفرق رحمه الله في التعبير في جاني الاعراب والبناء فغير في الموضوعين بالانواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فغير في جانب الاعراب الاسم بالانواع وفي جانب بناءه بالالفاظ ووجهه المجدواني بأنه انما يقل حركات الوقف والبناء أنواعاً لفقدها يكون لها جنس شامل نظر الى الاصل اذا الاصل ان يكون البناء منصرفاً في واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشتمل هذه الاشياء نظراً الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لمنازل الاصل وكون ما ذكر أنواع البناء على القول بأنه معنوي مشكل فان اللزوم ليس متوجعاً الى الفتح واخوته وقد يقال ان النوع مشكلاً لزم فتح ولزوم سكون مشكلاً واما على القول بأن البناء لفظي فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بقي على حرف كالمندى واسم لا ماضى على حذف كاخش واغزو ارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على الحصر اقول بناء على اعتبار مفعولهم العدد فيها الحصر بل قديماً الحصر أخذاً من المقام وقد يقال ان الحصر في الاربعة اعتبار الاصل وما أورد فرغ عن هذا انتهى وهو عيب فان اللقاني سأل هذا وأجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الامر والمندى واسم لا التبرئة على ما سيذكره في أبواب من الحروف وحذفها فان قيل هذه أربعة قلت الاصلية والفرعية لا تفعل في الانواع بخلاف الاعلامات كما سيجي فليست أميل انتهى يصح قيل عليه الانواع التي

لا يفتق فيها ما ذكر المنطقية لا القوية وهي المرادة هنا وبالجملة نقول الناظم ومنه ذوق الخ أجود من تعبير المصنف لاشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن التفصيل المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بأنه فانه أن يقول وغيره ما ذكر جنوب كما قال في أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدره أن يسكن انفسك فيشعر بازاحة حركات كانت موجودة (قوله لفتحة) أي السكون يعني وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة للابتداء) أي كلام الابتداء) يعنى عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها الأصل في التحسين) فيه ان كل اسم له أصل في التحسين والافتقار أن يقال وكونها الحالة اعراب لانهم لم يفتقوا لهذا السبب الا بما لساها اعراب وبناء ٦٩ وكان عليه ان يذكر أسباب خصوص كل

حركة من فتح وكسر وضم وقسداً ووضعا ذلك في سواشي الفاكهي والافسية (قوله ولتقلها وثقل الفعل لم يدخل فيه) قال اللقاني هذا ظاهر على القول بأن الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء كما شئ عليه المصنف في غيره هذا الكتاب وجماعة حدث قالوا في الماضي بقى على الفتح ما لم يصل به واو الجماعة فضم أو وضع الرفع البارز المنصرف فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره انه يعني على الفتح لفظاً لا فعلياً ذكره فلا يبنى عليه افتقار بل تقديراً وهو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال ولا يكونان يعني الكسر والضم في الفعل خلافاً للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيمفعول وس ورد بضم الدال وهو مردود فان الاول مبنى على

واليه أشار بقوله والاصل في المبنى ان يسكنه وانما كان الاصل في البناء السكون لفتحة واستعمال الاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليه الا لسبب كالتثنية الساكنة في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كما نقت وكونها عرضة للابتداء أي كلام الابتداء وكونها الأصل في التحسين كقول وكسبها بالمعرب كضرب (ويسمى) عدم الحركة (أيضا وتقا) كما يسمى مكروفاً والسكون خفيف (ولفتحة دخل في الحكم الثلاث) الحرف والفعل والاسم في الحرف (المجهر و) في الفعل نحو (فم) في الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف تنوعه في البناء ونحو بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون) لمصولة بأذن فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضتين معا الواصلتين في طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا في الحكم الثلاث) في الحرف (فموسوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أين والنوعان الاسرار وهما الكسر والضم) ثقبان (واشقلهما) اكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضتين أو كليهما (وثقل الفعل) دلالة على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاماً (لم يدخل فيه) لتلاي جمع بين ثقبين (ودخل في الحرف والاسم) لاختلاف ما دلالة على شيء واحد فالكسر في الحرف (فخولام الجهر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الجازم بين بشرطه الآتي (و) الضم في الحرف والاسم (نحو منذ في لغة من جزمه) أو رفع فان الجازم (للاسم) (حرف والرافعة) له (اسم) وسياق ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى أنواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذوقه وكسر وضم كآين أمس حيث والساكن كم وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الاول ضمماً لانه ينشأ من ضم الثقبين أو لا يتم رفعهما نائياً وسمى الثاني كسراً لانه ينشأ من انجرار اللحن الاسفل الى أسفل انجرار اقرباً وسمى الثالث فتحاً لانه ينشأ من مجرد فتح الفم وهذه الحركات

الحذف والساقى على السكون تقدير او الضم اتباع لبناء انتهى بحروبه (قوله والساعل التزاماً) قال المتنوشي أي المعين اما دلالة على فاعل ما قبل المطابقة انتهى وأقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوي ان الحدث انما يتوقف على شيء ما يقوم به أو يقع عليه وانما يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه اليه قلنا اذا بنى المفعول كان الفعل مع المفعول كلاماً تاماً انه اذا دلالة على فاعل معين كيف يصح انه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهو دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما

• (فصل) • (قوله الاعراب لغة البيان) قال الزرقاني في المحصر نظره في الامل وقال الدونشري تظاهروا ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني اخرى في اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن ان يجاب بان المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي فقد ادى بعضهم انه لا يناسبه من المعاني القوية الا البيان وان كانت تلك الدخوى ممنوعة كما يناسب في حاشية الفاكهى وذكر الدونشري انه يطلق في اللغة على ستة معان الاول اعرب أى أبان الثاني يقال أعرب أى أبان الثالث أعرب أى حسن الرابع التغيير يقال أعرب أى غير الخامس يقال أعرب أى أزال عرب الشيء وهو فساد السادس يقال أعرب أى تكلم بالعربية انتهى وقد انتهى الاشعولي المعاني القوية الى اثني عشر (قوله تغييراً و آخر الكلام الخ) قال الدونشري اعترض عليه بوجوه منها أن التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي ان يفسر بالتغيير الذي هو وصف الكلمة والجواب انه أطلق وأراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر وهو مصدر المبنى للمفعول وأل في الكلام للجنس فالماضي الذي هو آخر كذلك اكتساباً من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقاً فالملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لا اختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجريد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجريد طالب ومنها ان قوله لفظاً وتقدير لا يصح أن يكون نه سبباً للتغيير لان التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلاً للعامل لانه لا يشمل المعنوي كالاتداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ٧٠ ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريفه

تكون ظاهرة كما مره قدرة كتقدير الضم في ما يسيويه والفتح في نحو لافق الاعلى والكسرة في نحو هو لا مثال الوقت

• (فصل الاعراب) • لغة البيان واصطلاحاً تغييراً و آخر الكلام لا اختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقدير على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقصود (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يتبه الحرف أو قبل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالآخر الظاهر أو المدة في الحركات الثلاث والسكون وما تاب عنها والمراد بالظاهر ما نطقا

الاعراب وسيأتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعراباً واعتراض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بأنه يشمل التكلم والسبب كالفاعلية وبأنه لا يشمل عامل الفعل

والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا ان جعل المصدر مصدر المبنى للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد به من المحققين بان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام فلا حاجة في جعل أو آخر للجنس فلا كسباب من المضاف اليه المعروف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا وبالاسناد وبالتركيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته الحواشي الشنوية وحاصل ذلك ان الباء السببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكرنا وانما هي شروط والعامل الزائد يتناول تعريف لان الباء مثلاً فيجب كدرهم حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكماً وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لان المعنى المقصود للاعراب لا يوجد فيه الا ان قيل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المقترنة للاعراب تعتبر وانها أعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المعتورة في لانا كل السجك وتشريب اللبن فيلتامل (قوله يجلبه العامل الخ) قال الدونشري ليس المراد بكونه يجلبه أنه يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أولئك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والطريقة في قوله في آخر مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كالف المثنى والمراد بكونه فيه أن تكون معه فيصنع لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختل هل الاعراب مع الآخر أو قبله أو بعده وهو الذي اشار به الرضى (قوله والسكون) قال الدونشري عند السكون من الاعراب المقتضى فيه تسامح وكانهم أرادوا باللفظ ما يتعلق باللفظ والسكون صدم الحركة المفعولة أو ما يلفظ به وقال أيضاً جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظياً تسامح واللفظ اتماماً لمعلقها ثم هو الحركة والحذف وقال أيضاً قوله ما يتعلق به من حركة

أو حرف أو سكون أو حذف بشكل فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظاً بل الحركة وما به دها صفة للحرف فلا يكون لفظاً ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب الى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يفتحه) أما إذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله إذا كان الابدال الخ بحث لانه لو هم ان الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدراً وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدونشري اعترض بأنه لم ينسب العمل لهما مثلاً ولم ينسب الفاعلية والجواب ان جاء مثلاً أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فانها امر خفي ٥١ وفي الارشاد واصله يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكراراً (قوله وحرف في اسم) قال الدونشري اعترض بأنه تكرار لانه ذكر أولاً ان الاسم يعرف بالحرف فاستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض من مختلفه ذكره هنا للغرض التميز وان لم منه الاختصاص وذكره هنا لغرض كونه نوعاً من الاعراب ومختصاً بالاسم ٧١ وان لم يمسبق وقوله يختص بمعنى في اسم وقوله يختص بمعنى في فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة فاجابة الجرح مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف مختص بالفعل فالتصريح ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو لم) قال الدونشري أقول هذا غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقبيل علمات لاعلامات لان الالف والهاء يزدان على المفرد والشرط ان مفردة علم كامل وقال اللغوي ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد التكرار وهي ما دل على شيء لا يبينه عليها (قوله تناقضا) قاله

به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدور ما ينوي من ذلك كما تنوي الضمة والقصة والكسرة في نحو الفقى وكما تنوي الواو في نحو موسى وقعا وكما تنوي النون في نحو لتعلمون وكما تنوي حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المخرج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخر حقيقة كدال زيداً ومجازاً كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والقصة المعربان والاعراب جنس (وأناؤه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (فوزيد يقوم) فزيد مرفوع بالاستدعاء ويقوم مرفوع بالتجريد (و) النصب نحو (ان زيداً ان يقوم) فزيد منصوب بان ويقوم منصوب بـ (و) جزم) مختص بمعنى (في فعل فهو لم يقوم) فزيد مفعول مجزوم ولم والى هذه العلامات الاربع أشار بقوله والرفع والنصب اجعلن اعراباً • لاسم وفعل نحو ان أهلبا والاسم قد خصص بالحركة • قد خصص بالفعل بان ينصراً (ولهذه الانواع الاربعية) التي هي الرفع والنصب والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم وسماء الرفع وكذا الباقي رجم هذا يدفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب أولاً نفس الحركات وما تاب عنها بقوله اتر الخ وجعلها ثانياً علامات للاعراب بقوله (و) هذه الانواع الاربعية علامات (أصول وهي الضمة للرفع) نحو جازم زيد (والقصة للنصب) نحو زيداً (والكسرة

الاشعولي ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عدم كونها أتر اجابته العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص ٥١ وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انه لمن تلك الجهة علامات كأمرو والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجب ان هذا من الانواع المنطقية وما هنا أنواع لغوية (قوله هي الضمة الخ) قال اللغوي قد يقال الضمة وما عطف عليها تدم انما أنواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطاً بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده • فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء في الكلمة ولا يخفى في استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامته اعراب (قوله في الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي لا يدنو لعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب يجمع الاعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك فليجرب ٥١ جميعه)

(قوله تسع وتسعون لهجة) رأيت بخط بعض الفضلاء مائة تسعة وتسعون لهجة عن شيخنا الشنخاوي ان العامل في نجة النصب
 بجلة تسع وتسعون اه بحر ووهو جيب فان من المشهور ان التمييز الرفع لا يهاجم اسم الناصب لذلك الاسم فالناصب لهجة
 تسع وتسعون والرفع لا يهاجم نسبة الناصب له ما في الجلة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جلة قط (قوله وما يحتمل
 الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف ٧٤ مثال الجلة اشارة الى ان الالية صالحة كما قال الاقاني (قوله وجوابه انه يقتصر

ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يه في التنوين وبقي مفردا على حرفين اذا لالت
 هي المتعدي عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد في قول ابن مالك
 لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنبوذة في ذلك سوا (ويشترط في
 الاضافة ان تكون غير الياء) الدالة على التكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع
 غيره وضمير الخطاب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (الياء) المذكورة
 (أعربت) هذه الانشاء (بالحرركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (ضمير
 وأخى هرون) فأنى مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الناصب من
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجلة هو
 أقصم مني لسانا خبيرة وما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخى له تسع وتسعون لهجة فأنى
 يحتمل أن يكون منصوبا على البداية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول
 لان وجلة له تسع وتسعون خبر ثان وما يحتمل الاوجه الثلاثة (اني لأملك الانفسى
 وأخى) فأنى يحتمل أن يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفع من
 ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطف على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه
 الموضح بأن املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يقتصر
 في التابع ما لا يقتصر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع التصل الفصل
 بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها
 الثالث ان يكون مبتدأ محذوف خبره والتقدير وأخى لا يملك الانفسه فهو على هذا من
 عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون
 معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفس وجوه من وجه واحد وهو
 ان يكون معطوفا على الياء المحرورة باضافة نفس الياء وهذا الوجه لا يجزى به ظهور
 البصريين لعدم اعانة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والافرادا المقابل للتثنية
 والجمع تبعاً لاصلاح حيث اقتصر على قوله • وشروط الاعراب ان يصفن لا • ليا
 لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس
 الظاهرة بغير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط
 تحصيل ما ليس بمحصل (واذا كانت ذموصولة) بمعنى الذي واخواته (لزمها الواو)

الخ) هذا الاعتقاد انما يصار
 اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي
 ان يفسد مذهبا في كل مكان كما
 ذكره المصنف في التذكرة في
 الجواب عن قولهم في باب العطف
 ان الواو انفردت بعطف عامل
 حذف وبقي معموله كقوله تعالى
 أسكن أنت وزوجك الجنة
 واعترض أبو جيان في البحر على
 هذا الوجه باعتراض آخر وذلك
 لانه يلزم عليه ان موسى وهرون
 لا يملكان الانفس موسى فقط
 وليس المعنى عليه بل على ان موسى
 يملك امر نفسه وأمر أخيه فقط
 ويده اليدين بان القائل بهذا
 الوجه صرح بتقدير المقول بعد
 الفاعل وأيضا فان اللبس مأمون
 فان كل احد يتبادر الى ذهنه انه
 لا يملك الامر نفسه (قوله على ان
 واسمها) أجود من قول المصنف
 في شرح الشذور على محصل ان
 واسمها الان محلهما الرفع وهو ليس
 بمعطوف عليه ولم يجعل العطف
 على محصل الاسم فقط لان شرط
 العطف على محصل الاسم بقاء المحرر
 والابتداء قد زال بدخول الناصب
 (قوله وذو) قال الدونشري وزنها
 فعل بالصرى كمنه سيبويه ولا مهابيا وبالسكون عند الخليل ولا مهابيا (قوله حالة افرادها) قال الدونشري يحترز به عن
 حالة تثنية او جمعها فانما ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بانها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تصاف الى الاعلام
 غالباً ومن غير الغالب انما قد ذكروا وانما اشترط ان تصاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف بخلاف
 الاجناس فلذلك لم يجر اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى الموصوفين وذو الى الجلة كذلك كقولهم انهم يذو تسلي

(قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناطم أما بكسر الهمزة كذا ثبت في نسخ النسخة وعليه شرح
 التبريزي الا انه قدرها ككتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف سبق لله قول أي فاما تسعة كرام كما
 قدروا في قوله • لا تجزى ان منفس أهلكته • ان لم ينفس والصواب انها اما التي في قولك جاء ما زيد واما عمرو وان الاسم
 خبر مبتدأ محذوف أي فالناس اما كرام بدليل قوله • واما ثام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعمه والجلتان أنتم
 وعذرتهم صفتان وقوله • فحسب البيت أي فكافي من عطائهم ما يكفي في حاجتي أي لا يبقى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا
 التأويل لتسد لا تحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تأويل في البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذي بال الطرف كما وصل به
 الذي في جاء الذي عندك فلا شفاء ان معنى عطائهم ولذا قال الاقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا انه قال
 ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد فحو كل انسان حيوان (قوله قلناه في الرفع والنصب) قال
 الزرقاني اذا قلنا بالفرق (قوله تلخوف فم الصائم) تلخوف بضم الخاء هو التغير ٧٥ قال العزيز بن عبد السلام واحة المسك
 تلخوف في الاخرة فقط (رواية
 مسلم تلخوف فم الصائم عند الله
 يوم القيامة وقال ابن الصلاح في
 الدنيا والآخرة لا رواه السمعاني
 من حديث جابر أعطيت أمي
 خمس خصال ثم قال وثانيها أنهم
 يسون وتلخوف أو أرواهم أطيب
 عند الله من ريح المسك وقوله
 صلى الله عليه وسلم تلخوف فم
 الصائم حين يخطب روى هذه
 الزيادة ابن حبان في صحيحه ويختلف
 يقض الباء وضم اللام وصنف كل
 منها تصانيفاً شاع به على صاحبه

في الاحوال الثلاثة غايبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعاً ونصباً
 وجر (كقوله) وهو منظور بن جسيم الفقهسي
 فاما كرام موسرون رأيتهم • (حسبي من ذي عندهم ما كفايتي) هكذا رواه أبو الفتح
 ابن جني بالياء معرباً ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلناه في الرفع
 والنصب وقيد ابن الصانع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع (واذا لم يتفارق الميم في المقام عرب
 بالحرركات) الثلاث سواء أفراداً أو ضيفت ولا تختص بثبوت الميم في المقام حالة الاضافة
 للضرورة وتلخوف
 • يصح ظمان وفي البحر • خلافاً للقباني ويرد قوله صلى الله عليه وسلم تلخوف فم
 الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
 • (فصل والافصح في الهمز) • اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي
 الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (في تعرب بالحرركات) الثلاث
 على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من
 النقص في الهمز (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية
 فأعضوه من أيه ولا تمسكوا) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناطم تعزى بعزاة
 مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من اتسب وانتمى وهو الذي يقول
 بالقلان أخرج الناس معه الى القتال في الباطل فأعضوه بمهمل مفتوحة وعين مهمل
 مكسورة وضاد مشددة مهمل أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك أي قولوا

• (فعل) •
 (قوله والافصح في الهمز) (النقص)
 لم يذكره في القصر وقال المصنف
 في شرح الشواهد مستله في الهمز
 مضافا لغير الياء اللغات الثلاث
 وأغري القصر ولم أر من حكاه عن أي البقاء في الباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكره شاهد اولاد بل في قولهم هن وان
 لانه قد يكون على لغتين يستعمله بالاسرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب التسب ومنهم من يقول هنك وهناك
 ومررت بهنك وهن وان فيجرى الالب اه ومن خطه نقلت (قوله من تعزى الخ) قال الدونشري لفظ الحديث في الجامع
 الصغير للسيوطي اذا رأيت الرجل يعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه من أيه ولا تمسكوا حم ن عن أي فان صغ اللفظ الذي ذكره
 المصنف فسلم والافلا اه ولا يخفى ان السيوطي لم يذكره الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على اللفظ
 الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا أشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان
 مضارعه مفتوح العين أو مكسور هاء قال في المصباح مضيت اللقمة وجها وعليها عضاً أسكتها بالاسنان وهو من باب تعيب في الاكث

لكن المصنف ما يمكن ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب تمل أيضا ٥١ وعلى كلام ابن القطاع قالهمز في
أعضاض مضمومة وعلى الجلة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرى وهو منزهة همزة وصل وأما أعضض فامر من الثلاثي المزيد
وهو منزهة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي أنه أعض أعضا الفضل ٢ وقول أبي جهل يوم يبداهة
لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن ١٠٠٠ الاجتماع) ٧٦ قال الدونشري أي عن معنى أعض الاجتماع إذا تظاهر من مدلوله

له ذلك استمرارية ولا ينجسوه إلى القتال الذي أراد أي تمسك بكرايك الذي اتسبت إليه
عناءه ان ينعك فاما نحن فلا نجيبك ولا نكنوا أي لا نذكر كناية الذكر وهو الهن بل
اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الابر وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بهـ سدها تون
والشاهد في قوله بهن أي به إذا ستمه منقوصا ٥١ وإذا ستمه من الهن غير مضاف كان
بالاجماع منقوصا تقول هذان ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكتن به عن أسماء
الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقيم التصريح بذكره وقيل عن الفرج
خاصة قاله الموضح في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات (في الابد والاخ والحلم) وهو المراد بقول النظم • وفي أب وتاليه يندر •
فتقول هذا أبك وأخك وحك ورأيت أبك وأخك وحك ومررت بأبك وأخك وحك
(ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤية يمدح عدي بن حاتم الطائي
(بابه اقتدى عدي في الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم)

فأيه الأول مجرور بالكسرة وإياه الثاني منصوب بالقصة وهذا البيت مقبوس من المثل
السائر من أشبه أباه فما ظلم واختلف في معنى في الظلم في المثل فقيل لما ظلم في وضع الشبه
في موضعه وقيل لما ظلم أبو جهن وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب
فما ظلم أي أمه حيث لم ترز بذليل محي الولد على مشابهة أبيه قاله الجاني (و) من مطلق
النقص من غير نظر إلى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التنبيه)
أي تنبيه الابد والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا
أبك قال الموضح في الحواشي • وكذا قياس أخان ٥١ فظهر ان المجموع أبان فقط
وأخان مقبوس عليه وإذا جازأ خان قياسا فينبغي ان يكون حان كذلك ولم أقف عليه
ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك
أو أباك قال في التنبيه أبوان ومن قال هذا أبك قال في التنبيه أبان (و) الابد والاخ والحلم
(قصر من أوفى من نقصن) وهو المراد بقول النظم • وقصرها من نقصن أشهر •
وعدل الموضح عن هالي هن لان الاكثر في هن ان يعود إلى جمع القسمة وهما بعكس ذلك
والمراد بقصر هن ان يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعبرن
بمركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهرى وقيل رؤية
(ان أباه وأبأها) • قد بلغنا في الجدي غايتها

في التنبيه لازم لعدم التمام في الاضافة وباتقاء لازم يفتي الملزوم وقد اتى التمام في التنبيه فلزم منه قطعا اتفاق
التمام في الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولا يشبههم ان نقل مبنى للفاعل وهو أحمد بن
يحيى وأنه غير ثعلب وأنه ناقل عنه (قوله غايتها) الالف للاشباع للتنبيه وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافا للعنق اذ ليس
للمجد الاغاية واحدة لان يلزم ان لغاتين باعتبار المبدأ والآخر (قوله أنه أعرض الخ هكذا في النسخ والجرر)

ليس اسم الجنس فليسا سئل ٥١
ولا وجه للاصر بالتأمل مع اشتار
لما ذكر من التأويل لظاهره (قوله
بأيه اقتدى عدي) قبل ان كان
هذا غملا فسلم أو استشهدا فغلبه
نظر لاحتمال أن يكون الاصل
بأيه وحذف الباء للضرورة
أقول لا تنظر لهذا الاحتمال
البعيد ومثله لا ينال الاستشهاد
(قوله وقيل لما ظلم أبوه) فأناله
المبداني قال المصنف يرد وقول
الجبالي ان اسم الشرط على
تأويلهما محال بهد إليه ضمير من خبره
اه والجبالي يكسر اللام وسكون
الحاء نسبة إلى الجاني أبو قبيلة
(قوله من غير نظر إلى الاعراب
بالحركات) أي لان أبوان
وأخوان في هذا القول معربان
بالحرور لانهما مثنيتان (قوله
قال الفراء الخ) غرضه من ذلك
توجيه كلام المصنف فقد اعترض
عليه بأنه ذكر القول المذكور
دليلا على النقص حال الاضافة
والمثنى لا يدل الاعلى ان ما قبل
العلامة كان متعقب الاعراب
لا على انهم حذفوا اللام عند
الاضافة وأجيب بان عدم التمام

(قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد فمع حكايته بقليل ولم يذكره (المنشئ) في
في مستقصى الامثال وذكر الأول مع بعض محققا لكلام الشاعر فقال أصله ان أباحش خال يهيس هيم بهيس على قاتلي
اخوته وهم في غار وكان شديدا لجن زاعم ان في الفارح والجارح في القتال فقل له ما أشبهه فقال ذلك ثم ذكر قول آخر ويهيس
هو الملقب نعمة قال في تهذيب الالمام والالغات والجمهور على كتابة العاصي بالياء وهو الفصح عند أهل العربية وتوقع في كثير
من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهي لغة وقد قرئ في السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل
ما ذكره الخ) قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه ٧٧ أربع لغات وفي أخ التشديد وأخا

بإمكان ان له فيكون فيه خمس
لغات وفي حم حوا كثر وروحم
كقره وحوا كخطا فيكون فيه
ست لغات وترك المصنف هذه
اللغات هنا لان غرضه بيان
اللغات الثلاثي يختلف في الاعراب
وهذه ليست كذلك ٥١ وعلى
ذكر التشديد في الابد يسقط
الاعتراض على بعض الرؤساء
الذي قال لشماب الدين القوصي
أنت عندنا مثل الابد وشدد
الياء فقال لاجرم انكم تأكلون
ولا وجه لقول بعضهم من يشدد
الياء من الابد الذي هو والوالد
ما يكون الابد ولو قال القوصي
لاجرم انكم ترعون كان العطف
كالا يفتي على أهل الذوق

• (الباب الثاني) •

(قوله من أبواب النسيابة) قال
المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في
اماليه انه ية الناب عن هذا نوبا
ولا يجوز نأب عنه نسيابة قال وهو
غريب (قوله ما وضع لاثني الخ)

قال اللغوي هذا الحد صاوي بالضمير في اتما فاعلم ان واثني واثني اذهي معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وهن امرأة
وامرأة ٥١ ويعكس ان يجاب بان المراد بقرة ما يشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر ان المراد
اثني من اقله فلا يرد اثنتان واثنتان اذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة اذ من لفظ اثنين وقال الدونشري
معنى لاثني شخصين أماما كرين أو مؤنثين أو مذكور مؤنث ٥١ وقال بعض الفضلاء تعريف المثنى طين وشيكر اثني
هل هو لشكة أقول نعم لشكة يظهر بالتأمل

أنشده ابن جني وغيره وأما الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما
يحق ان يكون منصوبا بالالف نسيابة عن القصة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا
بقصة مقدرة على الالف والشاهد في أباه الثالث اذ هو نص في القصة لانه مضاف اليه
فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والاجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حش حش
قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من أشبج في غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار
فيه ثيابا لمننا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على قم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا
أباحش فقال بعضهم ان أباحش بطل فقال أبو حش مكره أخاك لا بطل فصار هذا
مثلا يضربان يجعل على مالبس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم
عليه معاوية ليضربن إلى مبارزة على رضى الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل
فاعرض عنه وذكر الالف للاستهطاف فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على
الالف وبطل موقوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون
مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سدهم الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام
عند جهول البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي (وقولهم) بالجر وهم
العرب (للمراة حاة) فأنه يستدعي ان يقولوا الرجل حاة لان صيغة المؤنث هي صيغة
المذكر زيادة تاء التانيث فلما اتصفت التاء نقل الاعراب من الالف الياء وظهر لانها حرف
صحح والمذكر على أصله فقدر الاعراب فيه وتظهر ذلك في وثاقه وحاصل ما ذكره تاء
لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه افعلة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والضم
بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاعمام وما فيه ثلاث لغات وهو
الابد والاخ والحلم فان فيه التمام والنقص والقصر

• (الباب الثاني) •

من أبواب النسيابة (المثنى) وهو في الاصل المعطوف من ثبوت العود اذا عطفته وفي
الاصطلاح (ما وضع لاثني واغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول

(قوله كصنوان) قال الزرقاني جمع تكسيرة واذا تثنى صنوان التبع بالجمع المذكور والقراءتان تميز بين ذلك اه وفي كون ذلك من الالباس نظروا عما هو من الاجبال والفرق بينهما ان في الاول يتبادر الفهم الى خلاف المراد وفي الثاني لا يتبادر الى شيء بل يقتضي الاستواء الاخرين منه (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناطم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصداقان على اثنين لا انهما يدلان عليهما لان شفعا مقابله فرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصداق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لهدم ذكهم له فيما جعل على المثنى) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغاية ان هذا مثنى في أصله يجوز اه قال الدونشري وجه التجوز انه أطلق الاب مثالا على الام ثم خفي ولكن فيه شبهة نظرا لانه حقيقة ويجازو ياتي انه لا يثنى الحقيقة والجواز والتغليب اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقاني هذا ما لم يكن على صيغة متعدي الجموع كاسياقي في أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضي جواز تثنية هذه الامور المذكورة واشترط الافراد الا في يخالف ذلك اللهم الا ان يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرط في صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد اولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية ٧٨ اسم الجمع قد كان لكم آية في فتمتين يوم التني الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف

الخ) ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجرت في الاسماء الستة والمثنى والجمع مع ما هو خطأ قبل تمام حرفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها بكامل حرفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر ويحمل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وما اذا كان بالحروف التي هي من سج الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حرفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا هم امس نسخة الدونشري بخط كاتب الاصل وقوله ويحمل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق انه مقارن كما قال السكاوي في نوته

وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى

مخرج ما وضع لاقول كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج لثبوته وكلا واثنان واثنان وشفع وزكا بالتثنية وادخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضع في شرح اللسان الذي اراه ان الصوريين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما جعل على المثنى وغاية أن هذا مثنى في أصله تجوز اه وصرح المرادى بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكور كما كان اوصفا (كالزبدان) المسلمين (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمين وتثنية الجمع المكسر كالجبالان وتثنية اسم الجمع كل كان ونسبة اسم الجنس كالغلمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال المثنى في أول أسواله وهو الرفع واقتراحه بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويحذف اليها الالف مع قوله ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع مثنى مع قوله

وتحذف اليها في جميعها الالف • جوا ونصب ما بعد فتح قد ألف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى ان يكون الحرف آخر حرفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا هم امس نسخة الدونشري بخط كاتب الاصل وقوله ويحمل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق انه مقارن كما قال السكاوي في نوته

فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغة جمع من يعقل وما لا يعقل اجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لا كثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يمتحج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل الدلالة والكثرة وجمع المذكور كالمخصص بالثقل من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افرقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدونشري وجه ذلك منه انه تضمن معنى يعرف الصلف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي صيغ منه وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده لم يعطل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولم ينظر هل يمكن التفرق على مذهبه أولا اه وقال الزرقاني لم يسن البناء على ما اذا هو على الالف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدتين وحزبت الزيدتين فالبعض شيو خنا

(قوله ويشترط في كل ما يثنى الخ) قال الدونشري ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسم تارديه الاستغراق كاحد ولا اسم شخص يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يثنى عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغنى عن تثنيته بما يستغنى عنه وتسمية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكتابات عن الاعلام نحو فلان وفلان لانه لا قبل التثنية لانها وضعت موضع أسماء الاشارة واسماء الاشارة لا يقبل التثنية فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدونشري نظرا لانه اقتضاه على ما ذكره جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والجمع على حدة المسمى بهما على يثنىان أولا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتغال الحكم في كلامهم فقد نصوا على ان المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما يحى به اذا أعرب اعرابها للزوم المحذوف فيه فان أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أسرف (قوله فلا يثنى المثنى) قال الدونشري ليس من تثنيته يازيدان ويازيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لامن تثنية المثنى وجمعه وامانان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب الان سبب البناء ٧٩ ورد عليها والوارد له قوة كما ورد سبب الاعراب وهو التثنية على المثنى في الاسدان والذنان والذنان والذنان فاعربت وانما لم يعرب اللذين لان لم يأت على سن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يدفع قول الزرقاني واما نحو يا زيدان ويازيدون فهو وتثنية معرب وجمعه لان ياء اغا دخلت على مثنى وجموع فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء فيما اذا نه منبهة لاختصاصها بالاسماء المأخوذة بالالف بالالف كما هو مبني بطريق العروض فالجواب لان السلم ان التثنية من خصائص الاسماء الموجودة في الافعال وحدها فتدفع في قول الموضع فيما تقدم وتثنية من خصائص

مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثر من غاية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حدة ولا الجمع الذي لا نظيره في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وذان والذنان والذنان فصيح موضوع لا مثنى وليست مشتقة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا مستادا اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيبا مضافا من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التثنية فلا يثنى العلم باقيا على علمه بل يشكر ثم يثنى انما هو اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان والاب والام فن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشتك ولا الحقيقة والجواز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فناد السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواه لانهم استغنوا بتثنية مثنى عن تثنيته فلهذا لسان ولم يقولوا سوا أن وأن لا يستغنى بلفظ المثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعه استغناء بكلا وكلا الثامن أن يكون له ثلث في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فن باب الجواز استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعه بالياء جوا ونصبه على الالف المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء المثنى مجرى المفرد قاله المرادى في

الاسماء نظر (قوله موضوع للمثنى) قال الدونشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدونشري اقتصر على ما ذكره وبقي التركيب التقسيدي كالحبوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذومضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فن باب التغليب) هو ان تم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولان رسالة غراه في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الجمع على ان هذا النوع مسجوع يحفظ ولا يقاس عليه وينافي ذلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وفيما سبسته (قوله ولم يقولوا سوا أن) أي في الكثرة فلا يثنى انه سمع سوا ان (قوله فن باب الجواز) قال الدونشري هذا بحسب الظاهر يثنى قوله ولا الحقيقة والجواز سابقا فليأمل (قوله ومن العرب الخ) قال الدونشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهت قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حوي في ملج رآه بموضع يعرف بعمان أفندي حبيبا منذ واجهته • عن وجهه رآته أغنانى في خدمه خالان لولاها • ما كنت محقرا بعمان قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى بالالف مطلقا انتهى

الخاصة بجمع الألفين وهو كذلك وأنه لا يكتفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الالف لأنه قد يفتح في الجمع إذا دخله
اعمال نحو المصطفين والنون قد تحذف للأضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثني والجمع يحصل بغير حركة ما قبل
الآخر لأن الالف في نحو مصطفين تحذف في الجمع وتقلب ياء في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجبر
والنصب المصطفين ياء واحدة وفي المثني المصطفين ياءين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني الإشارة
بهذا الجمع تحتمل أن تعود إلى جمع المذكر السالم في قوله باب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجرو والنصب بالياء في قوله فانها
ترفع الخ وأي كان فهو منقوض أما الأول فان أهلا والواو ونحوهما مما تناوله الفرع الثالث من المحقات جعل جمع - لامة
مع اتقاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثاني فلأن الأنواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع اتقاء الشروط والخصة
كما في سنة أو بهما كافي غيرها فان قيل فختار الثاني ولانقضى بالأنواع المذكورة لأنها محمولة كما صرح به قلت الجمل
وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحمول عليه في علم الحكم وثبوت شرطه واتقاء مانعه كقياس الحلي على المسكوك
في وجوب الزكاة مساوئها في بلوغ النصاب وثبوت المحل واتقاء الدين على القول بما نعتبه وأعراب الجمع بالواو مشروط
بالشروط الخمسة فالساق الأنواع الثلاثة به في ذلك الأعراب يتوقف على وجود شرطه فيها وإذ لا وجود فلا خلاف فليست أم
انتهى ويمكن ان يختار الأول والثاني والمشار إليه جمع المذكر السالم أصالة والذي يرفع بالواو ويجزى بنصب أصالة والقرينة
على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع الخ ٨٢ وان كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على

اللفظ فيصير في كل واحد منهم - ما يبين فحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني
(ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها ان يكون تاما
الثاني فلا يجمع) هذا الجمع من الأسماء (نحو طلحة و) لامن الصفات نحو (علامة)
بتشديد الهمزة لا يجمع فيها علامتا التانيث والتذكير ولو حذف التاء اتبس بالجهد
منه أو قيد التانيث بالتاء احتراز من التانيث بالالف كجبل وجراد عاين لرجلين قائم - ما
يجوز أن هذا الجمع يحذف المقصورة وقلب المد ودوة واو فيقال الحبلون والجرادون
الشرط (الثاني ان يكون المذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو
زيتون و) لاصفة المؤنث نحو (حائض) اثلاثا يتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان
نحو زيتون عالما لكان جازا يجمع هذا الجمع لعدم التبس فلو كان نحو زيتون عالما لكان

ذلك المصنف في الكلام على
حركة النون وما ذكره من توقف
القياس على تساوي المحمول
والمحمول عليه في ثبوت الشروط
واتقاء الموانع انما هو في القياس
الاصولي لا النحوي فان الشرط
فيه انما هو التساوي في علمه
الحكم فقط كما هو الكلام عليه
في بحث علامة الفعل فتدبر
(قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على

الثانية التي تقدمت في المثني فانها مشروطة بهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرط واحد وهو عدم التركيب امتنع
كما يأتي وقال اللقاني الثلاثة منه فوضة بقوله تعالى قالنا أنتانما ناطقانعين ولا يخرج منه منزلة العاقل عن ذلك أي عن كونه لغير عاقل
(قوله ان يكون تاما الثانيث) قال الزرقاني قال بعض شراح اللقنية: ان يكون تاما الثانيث المضاف في عدة وثبة عاين انتهى
وساقي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدونوري مراده بناء التانيث
الموضوع له وان لم تستعمل فيه ليصح انخرج نحو علامة فان التانيث فيه ليست لتانيث بل لتأكيد المبالغة وقال أيضا لومعي
مذكر بنية رعدة مما حذف لامة أو فاءه جازيجه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع
نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدة ثلاثة طلحات بالحق عدده عرف التاء على اعطائه
حكم المذكر اعتبارا بجمعها انتهى وقد أجبنا عنه في حاشية الفاكهي (قوله وقلب المدودة) فيه مسامحة لأن المدود ما قبلها
قال الزرقاني وفيه إشارة إلى عدم أصالتها وذلك لأن أصلها الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور ولا تبس الهمزة إلا إذا كانت
أصلية كقرا ووضاء كإسماي ولوسا في الجمع التبس بالمفرد عندنا لاضافة نحو عندى جرأ القوم (قوله فلو كان نحو زيتون
الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء مائة تخصيص زيتون بالذكور بشران حائض لوصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال

(قوله ان يكون لعاقل) قال الدونوري قبل الأولى ان يقال لعالم ليدخل فتم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما يجمع
بأطراد وصفات الله لا يجمع بأطراد انتهى وأورد أنه لا يكتفي في دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبلة اشتراط أن يكون المذكر
والباري جل وعلا لا يصف بذلك وأجيب بان المراد بالمدرك ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يصف بتذكير ولا تانيث وقال كان
المناسب أن يقول أو ينزل منزله كما في التسميل ليشمل ما يجمع هذا الجمع لتتزيد منزلة من يعقل ثم ان كلامنا التذكير والعقل
بالنسبة إلى الصفة يكتفي فيه البعض قال الرضي واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكتفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهدى
خاربان وزيد والهندات خاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والخير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما يجمع الخ نحو قالنا
أنتانما ناطقين وفيه مخالفة لما مر عن اللقاني وما ذكره عن الرضي صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى أن بعضهم قال المراد
بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالعقل وبهذا ارد العاقل على أي البقاء في أعراب والمستصفيين من
الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء
نقط لا للولدان نظرا إلى أن شرط الجمع أن يكون مفردة عاقلا بالفعول ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين
لم ينظروا على عورات النساء (قوله ان يكون اماعلم) قال الدونوري ٨٣ اعترضه الدماميني بأن هذا فيه تناف لانهم

امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث ان يكون لعاقل) مناسبة بين ما لان
هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق عالما بالكلب وسابق
صفقة لقرص) لعدم العقل فلو كان واشق عالما بالكلب وسابق صفقة لقرص
هذه الشروط جارية في الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد كل منهما - ما عن الآخر (ان
يكون اماعلم) لان هذا الجمع يجزى العلية الزائدة لاجله وان يكون العلم (غير مركب
تركيبا استاديا ولا من جنبا فلا يجمع) المركب الاستادى (نحو برف شجرة) عالما بالثاقا لان
الحكي لا يغير (و) لا المزي نحو (معد يكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالحكي
في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقبل ان ختم بويه جازوا لافلاو على الجواز في المحموم بويه
فهم من يلقى العلامة بأخره فيقول سيبويه ومنهم من يحذف بويه ويقول سيبويه
وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع أول المتضايقين ويضاف للثاني فيقول في غلام
زيد عالما غلاما موزيد وغلاما زيد وعن الكوفيين اجازة جمعها معا فيقال غلاما موزيد

اشترطوا العلم في الجمع فاذا وجد
العلم اشترط اتقاءه والجواب
أن العلم شرط في جواز ايراد الجمع
على الكلمة واتقاء العلية شرط
في الجمع بالفعل انتهى وتقريره
الاصح تراص لا يفي بالمرام لما فيه
من اجمال الكلام وايضا حمله
انهم شرطوا في مفردة هذا الجمع
اذا كان اسماء ان يكون علما قالوا
من شرط ما يفتي ويجمع هذا
الجمع التذكير فلمزم أنه اذا وجد
العلم لا بد من اتقاء علميته ولم يشر
المصنف ولا الشارح في هذا المقام إلى اعتبار الشروط المتقدمة في المثني في هذا الجمع وبان بهذا الإيضاح قول الدماميني في سؤاله
لاهل الهند المشهور فيسأل ما أمر شرطه وجوده لا أمره لم تقض النواة برده فلما وجدتم ذلك الأمر حاصل
• أيتم حصول الحكم لا بغيره (قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدونوري فيه نظر لانه يصدد بيان وجه اشتراط العلية
لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها فيه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنوافي وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل
بكون هذا الجمع أشرف الجوع لصفة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فاعطى الأشرف للأشرف وقد علل
الشارح التذكير والعقل بالنسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكر قال الحافضي في تحليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة
بينهما من حيث ان الامة في الجمع أشرف من التكسير كان المذكر أشرف من المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمي هذا
التوجيه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا من جنبا) قال اللقاني يحمل على ما يتناول العددي كخمسة عشر واللاتة تقضى به
كلامه وقال لو قال جزوا الثاني مبنى وحذف معد يكرب لو افق الرضي (قوله نحو برف) بفتح الراء مبنى لمع و برف البصر مشق (قوله
فانه يجمع أول المتضايقين) قال الزرقاني دون الثاني وانما لم يجمع الثاني لعدم الحاجة إلى ذلك اذا المتعدد هو الغلام مثلا
التسويب إلى زيد ووجه قول الكوفيين ان جمع المضاف إليه بطريق التسبع لجمع المضاف

(قوله ما كان عالما على التوكيد) قال الدنوشري أي على الاساطة والشمول وفيه حينئذ نظر لأنه ليس يعاقل ولا مذ كرمعنى كذا قيل وهو مردود بأن معنى ذلك للمذ كرمعنى قنأله ولا يتجاوز عن أشكال هذا أو قال المستفيدان أجمع في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والنون من أي القبيلين أو من قبيل العلم أم الصفة قلت الذي يظهر أنه من قبيل القسم الثاني أعنى الصفة نظر إلى أصله لأنه في الأصل أقبل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أنهم جميعا قرأوا لكل شيء ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جمعه (قوله وأما صفة تقبل التاء) قال الدنوشري يشكك بدو معنى صاحب فانها تجميع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم إلا أن يقال أنها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط في التاء بقا صفة المذ كرمعنى حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذوات صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذوال مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس بها انتهى قال الزرقاني هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعل اذ لم يصح على موصوفه فانه يقبل التاء مع انه لا يجمع فلوزاد باطراد كما زاده ابن المصنف سلم من هذا ولكن هو مردود بقريته فلا يجمع هذا الجمع بجمع وصبر وانتهى وفي قوله ولكن هو مردود بقريته الخ نظر اذ لا قريته فيما ذكرناه لا يقبل التاء وقال المصنف في الحواشي ان ابن المصنف احتج بقوله باطراد من نحو مكي وميكان ورجل جيد وذمير فانهم قالوا مكيته وميكانه وجيدة وذميرة وان كان لا يطر ذلك في نظائرهن (قوله المقصود بهامعنى التائيت) قال الزرقاني مقتضى هذا التقييد خروج نحو سلام ونسب فانهما وان قبل التاء لكن ليست التاء التي يقصد بها معنى التائيت وحينئذ فلو قال السارح عرض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الخ مانعه فلا يجمع هذا الجمع نحو سلام ونسابة لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود ٨٤ بهامعنى التائيت لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة يخرج بقيد

والغلام الزيد بن بكسر الدال فيهما ودخل في قوله عالما كان عالما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهي التي (تقبل التاء) المقصود بهامعنى التائيت فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما التائيت كيد المبالغة لا لقصدهم معنى التائيت (أو) صفة لا تقبل التاء ولا يجمع (تدل على التفضيل) فالصفة التي تقبل التاء المذ كورة (نحو قائم) من المجرد (ومذهب) من المزيد تقول قائمة ونسابة) قال الدنوشري هـ

الخلعون تاء التائيت بخلاف ما ذكره كلام المصنف يشمله وأقيسه السارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعمله قريته (قوله) فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشري هـ

سارحان بقوله فيما سبق في الشروط العامة فلا يجمع نحو مله وعلامة إلى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك ومذهبه بأنه لا مانع من خروجهما بقبولين فان قلت كيف يخرجان بقبول التاء قلت كيفية انهما به انه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بهما التائيت وان كان فيهما تاء لم يقصد بهما التائيت بل قصد بهما تاء كيد المبالغة وقيل الدماميني عن شرح التسهيل من الموضع في هذا المقام ان هذا الشرط أعنى قبول التاء الخ الأولى عدم جعله شرطا وانما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم يادى الرأي فتأمل ولكن يبقى الكلام في علام ونسابة فانها لا يقبلان التاء المقصود بهما التائيت مع انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسيأتي في صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر أنا في أنهم عزقون عروني وقد يقال ضرابون ومضربون الخ فليتأمل هذا المقام عسى أن ينجلي عنه الظلام انتهى ويحتمل أن يقال علام ونسابة يقبلان التاء المذ كرمعنى التائيت وضعه أو عدم قبولهما معا عارض في الاستعمال ومما داره هذا الجمع على قبول مفردة اذا كان وضعه تدبر (قوله لا لقصدهم معنى التائيت) قال الزرقاني بل التائيت المقتضيان وضعه التائيت (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل قلت يعنى ان استفاء القبول المذ كرمعنى يصدق بصورتين كونه ذاموثة ولا يقبل التاء وكونه لاموثة (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقاني مثله التصغير قال ابن قاسم في شرحه وان لم تقبل الصفة التائيت فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي عا هو صفة خاصة بالمذ كرمعنى يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه معنى مما ذكره اذ ليس يقابل لتاء ولادال على المفاضلة

(قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون أفضل لان أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الأفضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بأفضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الأحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبله في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جريح وصبور كان حسنا ونسب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل إشارة إلى أنه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل ٨٥ بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع

ومذهبه (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجميع هذا الجمع كما تجميع بالالف والتاء فيقال فاعلون ومذنبون وأفضلون كما يقال فائحات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريح وصبور ما يستوي فيه المذ كرمعنى المؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمران كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وجراوات فلو جعلت اعلاما جازا لجمعان

هـ (فصل وحلوا على هذا الجمع) السالم للمذ كرمعنى (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح تبه عليها في النظم بقوله

وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا أولو وعالمون عليونا وأرضون شذو والستونا وبابه فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع (أحدها أسما مجوع وهي ألوه) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس بجماله لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضع هنا وذهب كثير إلى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى انه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهرى وذهب أبو عبيدة إلى انه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (إلى القسمين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون ووعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممتها ليلة من فتم مائة تدبره أربعين ليلة فثبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين سنة كذا ذكرها سبعون ذراعا فإلهادهم ثمانين ليلة ان هذا الأخي له تسع وتسعون نجمة (و) النوع (الثاني جوع تكسير) تغير فيه اباء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس بجمع جمع السلامة بنون كما يقال في تنقيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تنقيته لعله تصريفة أدت إلى حذف

ولامن معناه (قوله الثاني جوع تكسير) قال الزرقاني من جوع التكسير ذوولانه جمع ذو وهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر وجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع إلى أصله في الجمع لا يوجب جمعه جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذف لانه لا تصحيف وعرض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذف الواو والحذف لعله كالتائيت فلم تات الهمزة وأما في التنقية فلورجعت الواو ولم يكن هنالك ما يقتضي حذفه لانهم امتنعوا بالتصحيح

في التصغير ولكن هي في غير محلها به داء التصغير وقلت يا وادعت في داء التصغير وسبب قلبها يا هو اجتماع الواو والياء وسبق
احداهما بالسكون فلا وجه لتكسر بالقلب والقلب المكاني معهود في كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لم يلاحظ في القلب
على اقرار الالفطين به ويكون ذلك ثبت ٨٨ عنده بطريق صحيح فليجوز ذلك (قوله وضعه الجاردي) قال الدونشري ينظر

ما وجه ضعفه وهل من جمعه على
فقال هو دليل المبرد كعمل واجمال
أولا (قوله فاصلة هو) قال
الزرقاني وامان قلنا أصله وسم
فخرج بقوله حذف لامه
(قوله أصلها آخره بنو) قال
الدونشري ينظر هل أخو يضم
الهمزة وسكون الفاء هل بنو
يكسر الباء وسكون النون أولا
انتهى وأقول ضبطهما الشارح
بخطه بكسر همزة أخو وكسر باء
بنو (قوله ولا يمتد في
الوقف هاء) قال الدونشري أقول
علة عدم ابدالها المذكور
لا تقتضي انها ليست للتأنيث كما
في مسلمات (قوله لزم انفتاحها)
قال الدونشري ينظر ما وجه لزوم
الانفتاح فان قيل انه وجود
الهاء بعد هاء تنص بقولهم شواه
بالدال انتهى وقال الزرقاني وجهه
ذلك ان حرف الحلق الثقيل استدعى
انفتاح ما قبله ويدل على ذلك
انهم قالوا في يدع انه فتح حرف
الحلق وحل عليه يذر لشاركته
في معنى ففتح (قوله وعوض منها
هاء التأنيث) أي قصد به التأنيث
أي يكون عوضا لانها موجودة
(قوله طرف السيف) غير بعضهم

فان كانا عينين لم يجمع هذا الجمع فيقال عدون ووزون (ولا يجوز ذلك) في نحو يدوم
لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي ودي سكون الدال والميم وذهب
السكوفون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاردي
وحذف لامهما على غير قياس وجهه الاعراب على عنيهما (وشذ أبون وأخون) وهذان
فانما جاءت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنوخذفت لامتهما كما مر
ولم يعوض عنهما شيء (ولا يجوز ذلك) في اسم وأخت وبت لان العوض فيهن عن لامهن
المحذوفة (غير الهاء) اما اسم فاصله هو عند البصريين خذفت لامه وعوض منها
الهمزة في قوله وأما أخت وبت فظاهر كلامه هنا ان أصلها أخو وبتو خذفت لامهما
وعوض منها هاء التأنيث لاهاء التأنيث والفرق أن هاء التأنيث في الالف في الوقف
هاء وتكتب بحرو وروها هاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس
الى أن هاء أخت وبت ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف
هاء نقل ذلك الموضع عنه في باب النسب وساء وادعى ان الصيغة كلها للتأنيث وسيأتي
قول ان التأنيث فيهما للاتفاق بجذع وقفل الحاقا للثاني بالثاني (وشذ بنون) جمع ابن لان
الامور فيه همزة الوصل وأصله بنون لان مؤنثه بنت ولم يرد هذا التأنيث لمؤنثا الا ومذكره
محذوف الواو قاله الجوهري (ولا يجوز ذلك) في نحو شاة وشقة وان كانا محذوفين
اللام مع وضاعتها هاء التأنيث (لانها كسرا) تكسر اعراب بالحركات وذلك ان شاة
كسرت (على شاة) شقة كسرت على (شاة) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون
الواو كصفة فلما قلبت الواو الهاء لم يفتحها فانقلب انفاصا شاة خذفت لامها
وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شاة شواه قلبت الواو بالياء لانكسار ما قبلها
وأصل شقة شقه خذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل
على ان لامهما هاء تصغيرهما على شوهة وشقة وتكسرهما على شاة وشاه والتصغير
والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم ان لام شقة والقوقاهم في الجمع شقوات
قال الجوهري ولا دليل على صحة وانما يجمع بالحرور لان العرب استغنت بكسرهما
عن تصغيرهما وشذ بنون جمع طبة فانهم كسروها على طبا ولا مهابا ومحذوفة والهاء
عوض منها والظبة بكسر الظاء المجهمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها
ظبو وقولهم ظبونه اذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حل على هذا الجمع
(بجوع تصحيح لتستوف الشروط) المقدمة في الاسم والصفة (كاهلون) جمع أهل وهم

بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله بجوع تصحيح لتستوف الشروط) فيه مسامحة اذ غير المستوف للشروط ليس
جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدونشري الذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد
وكونه في الواقع لا عقلا هو فيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل الفاء ولا يدل على التفضيل

(قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) في الاستدلال بالآية على كون عليين اسماء على الجنة تنظر اذا اظهر منها ان عليين
اسم الكتاب المرقوم الا ان يقال ان في الآية حذف مضاف أي محل كتاب بدل ان كتاب الابرار في عليين وقال الراغب قيل
هو اسم أشرف الجنان كان مسمى هو أشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة فاسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذ كان هذا
الجمع يخص الناطقين والواحد على وبعده ان الابرار في جملة هؤلاء فيكون قوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله
ويجوز في هذا النوع) قال الدونشري ظاهره ان هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلاكو ويجوز بما يذكروا في ذلك
في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ما ذكره المصنف عالم يتجاوز المسعى به سبعة أعراف والافلا بعرب بالحركات (قوله تعالى النظم في
قوله ومثل حين قد يرد) قال الدونشري فيه نظرات كلام الناطم في باب سنين ٨٩ لا يسمي به أو في جميع الحقائق لانها

العشرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا وابل ليسا عليين ولا سنين
ولان وابل ليسا عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته
ورقع جمع أهل في التزويل دون وابل قال الله تعالى شغلنا أموالنا وأهلونا من أوسط
ما نطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع) مسمى به من هذا الجمع المستوف
للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثاني (كعاليون) فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى
الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار في عليين وما أدرى الساعة عليهم وهو في الأصل جمع
على بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فاعيل من الهاء ونقل الغزوي عن
يونس ان واحدا عليين على وعليه وهي الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص
فيعربان بالحروف اجراءهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ
(ويجوز في هذا النوع) المسمى به (ان يجري) في الاعراب (يجري غلين) وهو ما يسيل
من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة
ظاهرة على النون حال كونها (منونة) ان لم يكن أجمعيا فقول هذا زيد بن وعلي بن ورأيت
زيد بن وعلي بن ومررت بزيد بن وعليين فان كانا أجمعيا امتنع التنوين وأعراب
اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قدير بن وسكنت قنسر بن ومررت بقنسر بن وإطلاقه
تبع للنظم في قوله ومثل حين قد يرد هذا الباب يحول على المنصرف بقراءة التشبيه وعديل
عن التشبيه بحيث الى التشبيه بغيره لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون
(ودون هذا) الجري من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (ان يجري
يجري) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلامة وشبه المجهمة كمكدون
قالوا هذا ياء من بضم النون من غير تنوين أو يجري مجري (عربون) بفتح العين والراء

مسمى به خاصة انتهى وحاصله ان
كلام الناطم في غير حال العلوية
كالا يخفى وقول الشارح وعديل
الحايس في محله وكان ينبغي تأخير
الى قول المصنف واهضهم مجري
بين وباب سنين الخ لانه شرح
اقول النظم المذكور (قوله
ذا زيادتين) أي ذا حرفين شينين
بالزيادتين والافلا بياء والنون في
غنائين ليسا زائدتين بل هما من
الكلمة كذا يضبط بعض الفضلاء
وفيه نظر فان الياء والنون في
غنائين زائدتان قاله الحاشي في
غريب القرآن كل جرح أو دبر
غسلته فخرج منه شيء فهو غنائين
أي فعلين من غسل الجراح والذين
انتهى ورأيت بخط المصنف في
حواشي النظم ما نصه قوله مثل
حين لو مثل بعربون لكان أولى
لان نونه زائدة وقد عاب هو على
السيرة في غنائه بزيون لاصالة

١٢ يخ ل نونه مع ان فيها خلافا انتهى واقتبل بغسلين أجود ليقيد المثلية لزوم الياء وقد جمع ههنا فيهما (قوله
هذا ياء من) قال الدونشري قال في القاموس الياء من معروف الواحد ياء سم كصاحب أو عالم ولا نظيره سوى عالمون جمع عالم
أو معرب فلا يجري مجري الجمع وهو أبيض وأصفرا ناع للمساخ والصداغ الباقي والركام وذو صديق يابسه على الشعر
الاسود يبيضه وشرب أو قمع من ما يصيب زهره ثلاثة أيام مجرب اقتلع زرف الارحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح في ياء من
مشكل لانه ليس علماء وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس ويرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم جنس فليتامل ذلك
انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياء من في شخص سمي بذلك بقريته ان الكلام فيما سمي به ودخول آل اغما هو على ما هو اسم
بغير التبعين المخصوص على انه يجوز التسمية بما فيه آل والعلمية انما طرأت بعد دخولها (كاهلون) (قوله عربون) قال

الدونشري قال المديري قسرح المصاح والعربون اجمعي معرب وقية ست لغات اقصهن فتح العين والراء وضم العين واسكان
الراء وعربان بالضم والاسكان ايضا وابدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين واسكان الراء مراد
الموضح للغة الاولى وظاهر كلام الموضح انه لا يمنع الصرف مطلقا بل يوزن وينبغي تقييده بغير نحو المعنى كافي الوجه الذي قبله
وكان ينبغي للشارح ذكره وقد يقال الشارح اشار الى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله منونة) أي ان حلت من
مانع للتونين كافي المثال (قوله ويقدر الاعراب) قال الدونشري الظاهر في المتن حينئذ ان يقدر الاعراب جميعه على الالف
ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير
الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ٩٠ ما يقدر فيه الاعراب على الواو (قوله وأورد في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه

فغير آوله الخ انه اعترض عليه
ويكون الصواب ما أثبتته المصنف
من أن آوله الميم وآخره مفتوح
ويحتمل أن يكون الصواب
صنيع صاحب الصحاح فليحضر
ذلك ويتطهرل يجوزكون
بالمطرون خبرا عن خرفة ثانياً ولا
وهل اعراب الشارح متعيناً ولا
انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال
أن يكون صنيع الصحاح هو
الصواب غير لا ينفصل الكلام
عن الموضع في الخواص لانه نص
في الاعتراض على الصحاح والذي
يرشد اليه المعنى تعين اعراب
الشارح وان قوله بالمطرون
متعلق بالاستقرار الذي تعلق به
الظهور وهولها كما تقول في محصر
خرفة فتأمل (قوله وأراد به)
الضمير الجهر وعائده على وقت في
قوله وقت أكل النمل (قوله وان
لم يكن) قال الدونشري فيمكن
راجع للمذكور والا فالظاهر وان لم يكن ناهين وفائدة الاثبات بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة (وكان
بما ذكر في حال عدم العلية قد كان الوصلية بالواو قبلها ينبغي على ان الحكم غير خاص بالعلية كما علم مما سبق فتأمل انتهى
وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلية تقصدت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلية
(قوله على النون منونة الخ) قال الدونشري يظهر من ذلك خسر بني عامر وبني عجم كما هو ظاهر عبارة اولاد اذ لم تتون النون
على لغة بني عجم فليس يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أو لا تقرأ في بعض شراح التسهيل
قال وظاهر كلامه ان من لم يتونه بحركة بالكسرة وظاهر كلام القراء انه يمنع الصرف فيجبره بالقصة انتهى ويكون المانع لمن
الصرف فيه الهمزة ويظهر ما العلة الاخرى ان لم يكن على

المهمتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال
كونها (منونة) فنقول هذا زيدون ورأيت زيدوناً وناوهرت بن زيدون (كقوله)
طال لي وليت كالجنون = (واعترضني الهموم بالمطرون)
بكسر النون وعدم التونين لوجود آل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت
قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لا يذهب الى انما يعر داء على الجوهرى حيث زعم انه
لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والمطرون بالميم والطاء الماهلة موضع بناحية
الناس قاله صاحب القاموس وهو جمع ما طرسمي به (ودون هذه) اللغة (ان نلزم الواو
وفتح النون) طلقاً ذكره السبكي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب وتظهر هذه من
يلزم المتن الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزبدن معاوية يتقزل
في نصراية كانت قد تهربت في دير خراب عند المطرون
(ولها بالمطرون اذا = أكل النمل الذي جمعاً)
الرواية بفتح النون في المطرون وتقدم انه اسم موضع وأورد في الصحاح في فصل النون
من باب الراء النون في آوله وكسر النون في آخره فغير آوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر
بدل الفتح قاله الموضح في الخواص والها من لها تعود على انصرانية والجار والمجرور في
موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء الظرفية والمعنى لهذه النصراية خرفة
وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل ينزل ما يجتمع منه تحت الارض
ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الظاء الماهلة ما يحترف من القرأى يخفى (وبعضهم) أي
العرب (يجري بين وبين) وان لم يكن عالماً (يجري غيلين) في لزوم الباء والحركات
على النون منونة فالبا على لغة بني عامر وغيره منونة على لغة بني عجم كما علم من القراء
ولا تسقط النون للاضافة (قال) أسد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه

واجع للمذكور والا فالظاهر وان لم يكن ناهين وفائدة الاثبات بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة (وكان
بما ذكر في حال عدم العلية قد كان الوصلية بالواو قبلها ينبغي على ان الحكم غير خاص بالعلية كما علم مما سبق فتأمل انتهى
وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلية تقصدت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلية
(قوله على النون منونة الخ) قال الدونشري يظهر من ذلك خسر بني عامر وبني عجم كما هو ظاهر عبارة اولاد اذ لم تتون النون
على لغة بني عجم فليس يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أو لا تقرأ في بعض شراح التسهيل
قال وظاهر كلامه ان من لم يتونه بحركة بالكسرة وظاهر كلام القراء انه يمنع الصرف فيجبره بالقصة انتهى ويكون المانع لمن
الصرف فيه الهمزة ويظهر ما العلة الاخرى ان لم يكن على

(قوله فانهم يعربون المعتل الام الخ) قال الدونشري فيه نظراً ما أولاً فلانه مكرر ٩١ مع ما تقدم واما ثانياً فلان اعتلال لام

سنتين غير مجمع عليه فان بعضهم
يقول ان لامها هاء فليست معتلة
اللام ولعل في عامر تجعل لامها
واو اذ انما يكون ذلك محفوفا
عنهم (قوله ولو كان المذهب
موجودا الخ) لو كانت الام
المحذوفة موجودة كان الاعراب
ظاهر اعلا فلذا يظهر على ما قام
مقامها وهذا ظاهر ولا وجه
لتوقف الدونشري في فهمه
فلنأمل (قوله وهذا أعظم من قول
النظم وهو يعني باب سنتين الخ)
قد يقال ليس في النظم ما يقتضي
عود الضمير على باب سنتين فيجوز
جعله عائداً الى ما تقدم من باب
سنتين وما جعل عليه والتبادران
المصنف قد دجما فانه شرح النظم
(قوله ضارب بين القباب) قال
الدونشري نقل الدماميني عن ابن
ايازانه يحتمل ان الاصل ضاربين
للقباب فحذفت اللام وبقي القباب
مجروراً جامع حذفها وردده ابن
هشام وغيره انتهى وظاهر هذا
ان ابن ايازقواه وارضاء وليس
كذلك لانه بعد ان ذكر فيه وجهين
الاول ان النون جعلت متعقب
الاعراب والثاني الاحتمال
المذكور قال والاول أجود لما في
الثاني من الحذف واحتمال حرف
الجر مع علمه وأيضاً فلا يقال زيد
ضارب لعمرو بل ضارب هرا فان
قدمت فقلت زيد لعمرو وضارب
جاء انتهى المتصور منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدونشري فيه نظراً والظاهر انها على هذا كسرة ضرورة فليحذف

(وكان لنا أبو حسن على = أبا بر أو نحن له بين)
الرواية بين الباء والاعراب على النون (وقال) الصفة بن عبد الله بن الطفيل
(دعاني من نجد فان سنينه) = لعين بن أشيبا وشيئنا مراداً
الرواية سنينه بأثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الباء والالقاء فان
سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات
الثلاث على النون مع لزوم الباء لانهم أخف على سم ولان النون قامت مقام المذهب من
الكلمة ولو كان المذهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك
يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه اتر كافي من شج مدوه من خطاب الواحد
يلفظ الاثنان على عادتهم وشيئاً بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من الجهور بالياء ومراداً
حال من مفعول شيبنا (وبعضهم) أي النحاة (بطرده هذه اللغة) وهي لزوم الباء
والاعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم) في (كل ما جعل عليه) لان باب الباء
أوسع من باب الواو وهذا أهم من قول النظم وهو يعني باب سنتين عند قوم بطرد (ويخرج
عليها قوله)

رب محي عندي ذي طلال = (لا يزالون ضاربين القباب)
الرواية ضاربين بأثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضارب بين معرب
بالفتحة على النون كسائر كين لا بالياء والاحذف النون للاضافة وقيل ضارب وورد بانه
يحتمل أن يكون الاصل ضارب بين ضارب بين القباب فحذف الباء الذي هو ضارب في دلالة
المبدل منه وهو ضارب بين عليه قاله في المعنى ويحتمل أن يكون الاصل ضارب بين نفس
القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوباً
بضاربين والاصل القبابي ياء النسب في الجمع ثم حذف إحدى الياءين وأصله كن الباء
الباقية وعندي من بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين
مهملة الشدة القوي والطلال بفتح الطاء الماهلة وتختف اللام الماهلة الحسنة والهيئة
الجيدة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها
وقد تطلق على ما يفض من البناء (وقوله) وهو مصمم
وماذا اتجنى الشعر اصغى = (وقد جاوزت حد الاربعين)
الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم
يشرق بين العقود وغيره ما وجد به عنزة الجمع المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل
في قتيان وقال الاعراب يوسف الشنقري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسابن ونحوه
لانه لفظ مختصر لا عقود فهو أشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه
ولا دليل له على هذا البيت بل وازان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما ساقى
وبذلك صرح ابن جني

جاء انتهى المتصور منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدونشري فيه نظراً والظاهر انها على هذا كسرة ضرورة فليحذف

(فصل) • (قوله سابقا على الجمع) قال النوشري توجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه عن بقول (قوله نون المثني الخ) قال النوشري قال الرضي أما نون المثني والجمع فإذ يقرى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وإنما غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع اقادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيئا وإنما يقطع التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتشكيك ولا يقطع النون معها لأنها لا تكون للتشكيك وقد أقطع التنوين للتثنية نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأن البيت للثنتين كالتنوين وكذا يقطع التنوين في الوقت بخلاف النون فإنها متحركة وباسكان المتحرك يكتفي في الوقف وإن كان الحرف الآخر ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الأعراب وهو التنوين فقط ٩٢ حذف بعد الضم والكسر وقلب الفاء بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضي

(فصل) • في حكم حركة نون الجمع والمثني وما ألحق به ما المشار إليه في النظم بقوله ونون مجموع ومابه النطق • ففتح وقيل من يكسر منطلق ونون ماثي والمثني به • بعكس ذلك استعماله فاقبه ولما كان المثني سابقا على الجمع قدمه الموضع عليه فقال (نون المثني وما جعل عليه مكسورة) بعد الألف والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الألف لغة كقوله يا ابتا رقتي القذان • فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واجتماع الهمزة والفتحة فتد وهو البرغوث (وقتها بعد الالف لغة) لبني أسد حكاهما القراء (كقوله) وهو جدي بن نور وقيل أبو خالد يصف قطاة (على أحوزيين استقلت عشية) • فخاض الألفه وتغيب الرواية بفتح النون من أحوزيين ثنية أحوزي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المجبهة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المثني لشدقه وفي ديوان الأدب الأحوزي الراعي المتشعر للرعاية الضابط لما لوى وأراد بالاحوزيين هنا جناسا قطا قيسه فها بالهمزة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى أن القطاة ارتفعت في الجوع عنه على جناحين فابشاهدها الراعي الألفه وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثني الألف في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله أعرف منها الجيد والعينان) • ومخبرين أشباها نيليانا

أن التنوين يكون على خمسة أقسام أن أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وإن أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله) وضمها بعد الألف لغة لا بعد الياء لأنها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه أنه جئت بعد معرب بالألف ولم يصح كواضم النون بعد الواو التي هي مقابلة للألف في الجمع فها الفرق وظاهر التسمييل أن الضم لا يختص بما بعد الألف (قوله جمع قذذ) قال الدماميني واحدة قذذ بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخه المكيال الدميري أنه بالذال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال النوشري فيه نظر

فانه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرفوت في نواد البرغوث بأوه مثله والضم أفصح وهو للمذكور المؤنث أنته منه برغوث والجمع براغوث ومن أمهاته القذذ والقذذ وجمع قذذ بالكسر والاهمال يوزن كأن والقذذان بالكسر وتشديد المهمة قال الرازي يا ابتا رقتي القذان • فالنوم لا تالفه العينان انتهى بحروفه لكن ليس في القاموس إلا القذان بكسر القاف وبالألف المجبهة المشددة كما قال الشارح فلينأمل كلام السيوطي انتهى وقد قدمنا أن الدماميني نقل الهمال عن الدميري وأنه عزاه لابن سيده في قذذ ويلزم من ذلك الهمال في قذان وانظر قول السيوطي يقال للمؤنث برغوث مع قول أبي حيان أن برغوثا يقع على الذكر والأنثى وإن العرب لم يميزوا بين مذكروه ومؤنثه (قوله في لغة من يلزم الخ) أي لاني اللغة المشهورة لأن الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الاتي على الأثران بطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من الجيب فإن في البيت شاهدا على رده هذه الدعوى مقبولا وذلك أن قاله قال ومخبرين بالياء فلهذا على أن أصحاب

هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثني بالألف مطاقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال النوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضع الخ) قال النوشري أما ظهوره في اثنين واثنين فلا ترد ولا شك بعنونه بل هو نص فيه وأما نونهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة فهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد وتوهم ساقط لأن الكلام في التثنية التي هي من أقسام الأسماء وأما ذلك فله حكم خاص واسم مستقل وباب مرفوعة لا يحتمل إرادته هنا بل لا تصح انتهى وفي قوله وأما نونهم احتماله الخ نظر ظاهر وإن نقله بعض الفضلاء وأقره لأنه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وإنما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضع أن الفتح يجري بعد الألف في اللغة المشهورة التي تعرب المثني بالحروف وإنما قال أن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثني الألف كاحل الشارح الكلام عليه في عامر ٩٣ ومعلوم أن الأعراب على تلك اللغة

أنشد ابن عصفور والسيرا في وغيرهما بفتح النون في العينة ثنية عين وأما طبيبا نابض كافتة صور فتأمل (قوله وتابسه الموضع هنا) قال النوشري ربما يفهم من كلامه تناسل كلام الموضع وقد يقال لانتفاء لانه هنالكن غيره وهذا اختارانه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله بآثر في الشهر) قال النوشري يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العيني أنه لغة في شواهد

عرفنا جعفر أبا أيه • (وأذكرنا ناعف آخرين) الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجهه وفرو بنو أيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل القاف جمع زعفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو صميم وماذا تبغني الشعر أمقي • (وقيل جاوزت حد الأربعين) بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضع هنا فاستشهد به أولا على الأعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التصانص

(الباب الرابع) • من أبواب النيبات (الجمع بالفتحة وتام من يدين) ولا فرق بين أن يكون معنى هذا الجمع على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء والعروض الجمعية والتأنيث المجازي فيه ولأن كلاما من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلي وضاربة والجمالة قلت أما في التأنيث فسلم وأما في الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء والألف وإنما يفهم من أبنية الجوع انتهى وذكر المصنف في الحواشي للتأنيث عشر معاني ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن في المصباح في مادة جل وجمعه جال واجبال وجالته بالهاء ويا في قرى ما يؤيده هذا وقد قدم المصنف الألف لتقدمها في اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله من يدين) قال القاني أن كانت الياء للملابسة أي الجمع المتبس بذلك فقيده من يدين لا يبعثه احتراز عن مجاوزات وقضاوان كانت حمله الجمع فالقديم تدبره

(قوله مؤثبات المعنى) قال الدنوشري يستثنى من قوله مؤثبات المعنى فقط باب نظام في لغة من بناء (قوله أو بالالف المقصورة وتكملات أو الممدودة كصراوات) قال الدنوشري يستثنى فعله في إعلان ككرى فلا يقال سكريات وفعله أفعل كحمراء فلا يقال صراوات كما لا يجمع مذكراً بالواو والنون وأجازه القراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر وحمل الخلاف ما دام باقين على الوصفية فان معنى يجمع بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو بتغير الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلت وحيث تصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلت مضافة الى مفرد وهي ممنوعة وقوله قبله أو يكون معناه لو عبر به بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ يمحذف في ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع مع في المجموع في قول المصنف بالتاء (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله جلال للنصب على الجر) ٩٤ قال الدنوشري علل أيضا حمل النصب على الجر بأن الجرور والمنسوب

فصلتان فلما لم يكن لاحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقد منع ما لا ينصرف من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحارث) قضية كلام الرضى أن الزمخشري وابن الحارث يقولان انه مفعول به لانه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ايدخل فيه المنسوب في نحو ما ضربت زيدا أو وجدت ذرياً فكانت أو قتت عديم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئاً أو قتت عليه الايجاد اه قال الاقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوبه الموضع في المعنى) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحارثية عن هذه الشبهة باننا لان لم أن من زيدا شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبله لاييجاد انفعلي وانما الشرط توقف عقدة الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجوداً في الخارج لم يوجب عدم زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فان الاشياء تتعلق لفعل الفاعل بحسب عقولته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرج عن كونه مفعولاً وقال تعالى وقد خلقتم من قبل ولم تكن شيئاً وأجاب الشيخ نفس الدين الاصطهاني في شرح الحارثية أيضاً بان المفعول به بالاجبة الى فعل غير الايجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أو لا وأما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً والا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا في هامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل

مؤثبات المعنى فقط (كقدمات) ودعوات أو بالتاء والمعنى جميعها كقاطعات (ومحلات) أو بالتاء دون المعنى كقطعات وحزات أو بالالف المقصورة كجليات أو الممدودة كصراوات أو يكون معناه مذكراً كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلت فيه بنية واحدة كضمة وضمة أو تفسيرت كسجدة وسجدة وحلي وحليات وصحراء وصحراوات فالقول مركب وسطه والثاني قبلت ألفه والثالث قبلت حمزة واوا ولهذاء بدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم الى أن قال الجمع بالتاء وتاسم يدين لجمع المؤنث وجمع المذكر وما لم فيه المنفرد وما تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة ثبابة عن الفتحة جلال للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم ابراهيم القرع على وتيرة الاصل وانما يخلف القرع عن الاصل في الاعراب بالحروف المعجمة وفي القرع وهي انه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات) فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحارث وصوبه الموضع في المعنى ووضعه بأن قال المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فاعله ايجاده وان كان ذاتاً لان الله تعالى موجود للافعال وللذوات جميعاً اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار ابلاغه اذا قلنا خلق الله العالم فاعلم انه ليس مفعولاً بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجوداً فاعله وجد الفاعل فيه شيئاً آخر كقولك ضربت

زيداً (قوله مؤثبات المعنى) قال الدنوشري يستثنى من قوله مؤثبات المعنى فقط باب نظام في لغة من بناء (قوله أو بالالف المقصورة وتكملات أو الممدودة كصراوات) قال الدنوشري يستثنى فعله في إعلان ككرى فلا يقال سكريات وفعله أفعل كحمراء فلا يقال صراوات كما لا يجمع مذكراً بالواو والنون وأجازه القراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر وحمل الخلاف ما دام باقين على الوصفية فان معنى يجمع بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو بتغير الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلت وحيث تصير بين في قوله ولا فرق بين أن تكون سلت مضافة الى مفرد وهي ممنوعة وقوله قبله أو يكون معناه لو عبر به بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ يمحذف في ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع مع في المجموع في قول المصنف بالتاء (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله جلال للنصب على الجر) ٩٤ قال الدنوشري علل أيضا حمل النصب على الجر بأن الجرور والمنسوب

(قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الامور التي احتج بها الجمهور انما تأتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كافي ضربت ضرباً وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل ٩٥ فيه هو فعل ايجاده سواء كان عينه

زيداً فان زيدا كان موجوداً وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً فحمل بك والعالم لم يكن موجوداً بل كان علماً محضاً والله أوجده وخلصه من الهم فكم كان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولاً به اه واحتج الجمهور انما ذهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها اننا قد علم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للجهول فاذن كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم وثانيها أن نصف الله بالخالقية ولو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما انه موصوف بالخالقية العالم وثالثها ان تقول العالم يمكن فلم يوجد الا لان الله أوجده وأبدعه فلو كان ايجاده العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جارياً مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعديلاً للمعنى بنقسه ويرجع حمله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نقي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدين بالكسرة مطلقاً هو القالب (وربعاً نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحد بني يحيى (ان كان محذوف الادم) ولم ترد اليه في الجمع (كسعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيرت • ثباتا عليها ذلها راكتئابها والايام الدخان وثباتا بضم التاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالقصة والكثير أن نصب بالكسرة كقوله تعالى ذنوباً وثباتا والضم المأمورة للتحليل بالحالة المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عداها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبراً لما فاته من حذف لامه كما عرب نحو سنين بالحروف جبراً لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك انه مردود اللام خلافاً لابي علي في زعمه ان نحو سعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغة أو لقوة تحرك حرف الهاء وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار لغات وردت به يلزم الجمع بين العوض والعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنوات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقاً فحواستكتفت سنوات أو سنوات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كليات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلها فثبتا أنين فالالف فيهما أصلية لكونهما قلبت عن أصل والتاء زائدة للتأنيث (والنصب بالفتحة)

(قوله ان نحو سعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري يظهر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مشرداً على قوله (قوله وردت به) يلزم الجمع الخ) رده الاقاني بأن التامية لخص التأنيث للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو أسقط قوله وردت وأتى بلام التعديل بدل الياء لتصح كلامه مع قوله أو لا وليس الوارد الخ فتأمل

(قوله والمطر في الجمع الخ) قال الدونشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكري وجرا ونحو صبور وصفا لمؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء وإذا سمى بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء نخر وجهه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في انحصارات صدقة وكلام الشارح يهيم منه ان نحوثة وجمية لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شقة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعهما جمع تكسير ونحو خود وخودات وسما وسماوات ولا يقال دارودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك ٩١ ونظم الدونشري ذلك فقال

وكل ما أنت بالتاء يجمع * بألف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرنا * ثلاثة ألفاظ لها تنكرا شاة ولغة أمة ثم الشفة * بجمعهما بجمعهما من نعرفه * وذكر في الجمع أن الذي يجمع بألف وتاء خمسة أنواع وتبعه ألفا كهي في شرح الفطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على ان في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كقرفة وبالف المقصورة والممدود تفتح أن ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أسدها ما فيه التاء كما فعل غيره فدخل ما كان اسم جنس بالتاء كقرفة للذين عد منها (٢) الأول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بالف كجبل أو صحراء ويعد ما سال كان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أوصفة لمذ كغير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أيا مائة مدودات فواحد مائة مدود ولا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذ كرا بعل ٩٦ وهو اليوم ولا دليل في قوله تعالى في الآية الاخرى أيا مائة مدود على

أن واحده مدودات معدودة على الأصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطر من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علم المؤنث مطلقا أو صفة مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو عمل لمذ كمرقرونا بالتاء أو صفة لمذ كغير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة كدريهمات (وحل على هذا الجمع شيان) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع جمع في ذوات

جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تكل الآية على قواهم مقابل الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الواحد الآحاد نم بشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحدا أخر وأخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قول الجمع بالجمع من غير نظر للاحاد وقد ذكر في الاتقان ثلاثة أحوال وينبغي أن يراعى هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجب فقلت ان قول الجمع يجمع ثمان * فصرح الجلال في الاتقان بأنه يأتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثل فتارة تطلب نصا بادي * تقابل الآحاد بالآحاد * ومنه واستغنوا ثمانية وما أكثر ذلك في كلام العلماء وتارة ثبوت جمع تبادي * لكل فرد مثل أي الخلد وتارة تختصم الأهرين * ولم تكن نصا بغير ميم نحو لمن آمن جنات ولا * يعني تفسره لمن تأملا كلام رب العزة البديع * حاوي جمع الحسن والبديع وتم خال يقتضي بلا غلط * بزم ثابتون انهم للجمع فقط دل عليها صفة الأيام * بأخرى أشرف الكلام وليس أخرى صفة لليوم * وفات هذا الحال كل القوم وليس من ذامصة الأيام * بالجمع مثل آية الصيام لان معدود ذلك الجمع * فرد ولا يظهر وجه المتع فوصف ما لا بعل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم أنه يجوز في قسم جمع المذكر ما لا بعل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سياتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه يرى كثير من المعربين في أيامهم مدودات وإذا عمل تلك المعاملة كان من مقابل الجمع بالجمع من غير نظر للاحاد (قوله وحل على هذا الجمع شيان الخ) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الانتماء في هذا وقال في حوائج التسهيل واللات في لغة كرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بألف وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما أنهم أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا بعراب أولات اه فقوله مكسورا أي مبتدأ على الكسر في الاحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلم وررت باللات فعلم وقوله أو معربا بعراب أولات أي فترفع بالضم وتنصب وتجر بالكسرة (٢) قوله الذين عد منها الخ هكذا في النسخ ويصدر

(قوله وأصله الخ) قال الدونشري قد يقال عليه لانه لم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بألفه لانه وعدم احكامه حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على ان قوله أصله بعراب مربة مفرد وهو مناف لقوله أو لا يجمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان ان الالف والتاء فيه زائدتان لان كونه ملحقا بالجمع لا يقتضي اصالة ما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن بعرابيهما أن المحذوف الالف الزائدة لانه بعد قلب الياء ألفا لم يجمع ألفان فيلزم حذف أحدهما وحذف الالف الأولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التثنية لما ذكر من الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغم في نوخا) قال الدونشري كان الأولى أن يقول المدغم فيها نوخا فليقل ما لم ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قاب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدونشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمعا وأجاب بعضهم بانه جمع عرفات فليقل الحج عرفات وفيه نظر اذ عرفات علم أبضا على الموقف ٩٧ فليس مفرد الجمع فليقل ما لم (قوله وبانه لو كان نكرة الخ) قال الدونشري

لا واحد له من لفظه وواحد في المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله آلى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حل) فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغم في نوخا وأصل ككن كون بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستقلت الضمة على الواو فقلت منها الى ما قبلها بغير سبب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمى به من ذلك) الجمع وهما الخلق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيوي به على علمه بقوله اسم هذه عرفات بباركاتها بصب مبارك على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكت اذ رعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في التماموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الالف واللفات النسبة اليها أذرعى بالفتح وهي جمع أذرة وأذرة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الأصل للمعابلة فاستحب بعد التسمية (وبعضهم

١٣ يخ ل ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادى وانما فنون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حذفه منع الصرف للتأنيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للمعابلة قال الشهاب القاسمي وقوله لان تنوينه الخ هذا الترجيح يناسبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه ممنوع وان فرض ان التنوين لا يمكن حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعجيب بقوله من حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية أن فيه العلمية والتأنيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تر كوا العمل به هذه القضية لان اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستحباب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنوينه من اذرعات روي بأوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه ممنوعا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون إلجرا بالكسرة تيان به عن الفتح وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتح

(قوله فان جرد بالفتح) قال اللقاني منقوض بما في به مؤنث من الجمع بالفتحة والحق به على انه معرب بأعراب اصله انتهى
وقد يجب بان هذا ونحوه من الاعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسيويه كما ينه في حواشي الالفية وقال
الدونشري فان قيل لم يحمل الجرد على النسب ١٠٠ هنا ولم يحمل على غيره فالجواب ان الجرد والنسب فصلتان في الكلام فلما

فرعيتان (من) عال (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله
اجمع وزن عادلا أنت بجمعه ركب وزد عمة فالوصف قد كمل
وسية في شرح ذلك في باب معقوله والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علمتان منها
(كاحسن) فان فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدتها تقوم مقامهما) في منع الصرف
(كاجدد وجمعه) فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتأنيث بالالف بمنزلة تأنيث
التأنيث فكل من صيغة منتهى الجموع والالف التأنيث قائم علمتين (فان جرد بالفتح)
نيابة عن الكسرة (نحو فحبوا بأحسن منها) ونحو اعتفكت في مساجد (الان أضيف)
انظروا (نحو في أحسن تقوم) وفي مساجد عائشة أو تقدير نحو ابدأ من أول في رواية
من جرد بالكسرة بلا تأنيث على نيابة فقط المضاف اليه ودخله أل معرفة كانت نحو وانتم
عاشرون في المساجد (أو موصولة) ونحو قوله وهن الشافيات أطوانم بخفض الحوام
بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حنة وأما الماخلة على الصفة المشبهة
(كلاعي والاصم) والبقطان فانها حرف تعريف على الاصح كافي المغنى وغيره
لاموصولة (أو زائدة كقوله

وأيت الوليد بن يزيد مباركا) شديدا بأعباء الخلفة كاهله
بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علمته ويحتمل أن يكون قد ر
فيه الشروع فصار ذكره ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى
هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك
ابن مروان من بني أمية والأعباء جمع عب بكسر العين المهملة وسكون الواو
وفي آخره همزة كل تقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلفة الشاقة
والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلفة والى هذا
الباب أشار الزاظم بقوله

وير بالفتحة لا بصرف * ما لم يضاف أو يك بدل ردف
واذا دخله أل أو أضيف وجرد بالكسرة هل يعود منه صرفا أو لا أقوال ثالثها ان كانت
العلمتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والاصرف وهو المختار

(الباب السادس)
من أبواب النيبات (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا بأعيانها كما ان الاسماء
الستة اسماء بأعيانها وانما هي أمثلة يكتب بها عن كل فعل كان بمنزلة وسميت بخمسة على

الحق على المصنف وأجاب بأنه يكتب لصحة التثنية كونه جمع على قول (قوله مباركا شديدا) قال ادراج
الزرقاني أي في حال كونه مباركا شديدا كاهله فاعل بشديد (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الحماني
ويقال له الحارث وشدة بحيث يقوى لجل تلك الأعباء كناية عن كثافة المدح والإمامة العظمى (قوله ثامنا الخ) هو ما اقتضاه
كلام المصنف كما مر عن اللقاني اه (الباب السادس)

لم يكن به من الحمل حل أحدهما
على الآخر كما في المثنى والجمع
وان الفتحة الى الكسرة أقرب
من الفتحة اليها فحمل على الأقرب
منه (قوله الان أضيف) قال
الدونشري قال بعضهم ان فيه
مذخولة لان المسند تاني المسند
لا يكون جمله ويرد بأنه هامة مقطع
فتكسر ان على انه مقطع ولو
فتحت انتهى وقال اللقاني هو
استثناء متصل وقضيه أن
الامثلة المذكورة في الاستثناءين
مجموعة من الصرف عين الاضافة
ودخول اللام وهو كذلك (قوله
وهن الشافيات الحوام) بعض
بيت لفرزدق واوله انا ناهي اقلتي
وما في دماها شفاء يقول ليس
الشفاء في الدماء التي نهر فيها
بالسيوف وانما هن الشافيات
لانه لولاها لما شفيكت الدماء
(قوله فانما حرف تعريف على
الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة
واسم الفاعل ان اسم الفاعل
أشبه بالفعل من الصفة المشبهة
وفي كلام الشارح تنسكت على
المصنف وان تنسكه للموصولة
بالداخلية على الصفة المشبهة
مخالف للاصح وقد اعترض

(قوله والاحسن ان تعدسنة) قال الدونشري قد يقال الاول ان تعدسنة بزيادة الفاء ثبوت فان تفعلان صالح لهما والمخاطبين
والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الفاءتين اذا عبر عنهم بالاضمة نحوهما اتقوا ما وردت امرأته من يوث الفعل حملا
على المعنى ولان الضمة بمنزلة الظاهر ولا يوث الفعل نظر الاقفا الضمير اذ هو مذ كرا فظا انتهى وهو غلط عماسر حوايه في باب
الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه (قاعدة) عدد الافعال ستة بناء على ادراج الفاءتين في المخاطبتين
والانتهى سبعة كما عرفت ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففي يفعلان بالتحسية اثنان وفي
يفعلون بالتحسية أيضا اثنان وفي يفعلان بالقومية أربعة يفعلان يازيدان أو ياهندان والهاء دان تفعلان وتفعلان الهندان
والناسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالقومية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودي انهما تكونان نحائية
انتهى وأقول قوله قد يقال الاول ان تعدسنة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمي والحب من الشارح انه سرح بالفاءتين بعد
المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضاً قد عدتها تسعة سبعة الالف والواو فيهما علامة وهي تفعلان الهندان بالهاء والقومية
فكان ينبغي التنبه على ما في كلام الشارح من الخلطة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه ويانه انه ضم الى الخمسة الاصلية
التي الالف والواو فيهما ضمائر بتقطع النظر عن المخاطبتين والفاءتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصور فكان اللتان
ذكرهما الشارح وبالمرة التي ذكرهما الحب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والالف فيهما علامة ولم يذكر
عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل في هذه الامثلة ١٠١ كون الالف والواو ضميرين فامل

(قوله وهي كل فعل الخ) قال
اللقاني التعريف للماهية وكل
للافراد وايضا كل تفهيم ان كل
واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير
معنى قوله في عبارة اخرى فيه
تصدير الحد بكلي وهو محلي بصدق
الحد على المحدود الذي هو الامثلة
الخمسة انتهى وقال الدونشري

بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف ما به لكل وقاعدة الاتيان بها التصريح بان الحد طرد
منه كس من اول الامر وفي شرح الجاهلي في التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا بأس بما رجعت عنه انتهى ويمكن أن يجاب بذلك عن
الثاني وعبارة الجاهلي التي اشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثمان الخ ثم ان الفتحة كل ههنا ليست في موضعها لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحمدود بالحقيقة التابع والحمدود دخول كل وهو ثمان اعرب بأعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود
فيما لا يندم ذكره غيرها فيكون جامعاً فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جهة ومنعه كالمخصوص عليه (قوله فان رفعا الخ) قال
اللقاني منقوض بالامثلة المقرنة بثبوت التوكيد فان اعربها بالجر كانت مقدرة كما اشار اليه الموضح فيما مر بقوله فانه معرب
معها تقدير او صرح به الرضي على ما سبق انتهى ونقل بعض الافاضل ان النحر اوى أجاب بأن ما ذكره خلاف المشهور والتمويه
أنه معرب بالنون المقدرة اذ الحروف تقدر كالجر كانت وسيأتي نصيحي الشارح بذلك اول الفصل الاتي (قوله بثبوت النون)
قال الدونشري أي بالنون الثابتة وانما عبر بهذه العبارة لاجل المقابلة في النسب والجزم بالحذف وجهه وان تفعلوا معترضة
بين الشرط والجزاء انتهى (قريبه) هذه النون قال الرضي تكسب بعد الالف غالباً لان الساكن اذا حركه فالتكسر أولى
وقرئ في السواد انتهى بقضها وتقع بعد الواو والياء معلا على نون الجمع في الاءم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء
الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتشبه بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبه بنون التثنية (قوله ويرجمها ونسبها الخ) (قوله)

(٢) قول المحشي وأيضاً قد عدتها الخ حرره هذه العبارة فاعلمها غير ظاهرة اه

قال الدونشري وقد تحذف النون غير ناصب ولا جازم كقوله أثبت أمرى وتبقى كذلك شعرك بالخير والمسلك الذي وانما حذف لانها افرع عن الضمة والضممة تحذف تحذف في بارئكم ونصرك وما يشبهه من كقولهم تحذف النون مع انهم افرع لكات آمنة من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النور في كتابه سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تحذف في اوزان على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصعدك عن آيات الله واماتين وما يملن عندك وجازرو هو ضربان كثير وذلك لكون الوقاية نحو افعير الله تامل في نون قرأ بالتحقيق وقيل وهو في ما عد ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى ١٠٣ تحابوا انتهى وقوله انون الوقاية أي بناء على ان المحذوف نون الرفع لانون

والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجزم في المثني والمجموع على حده لان الجزم نظير الجزم في الاختصاص فلهذا لان كالزيدان ويقعون كالزيدون وتعلمان كالزيدين في مطلق الحركات والسكان وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنكم ذلك في يقعون لانه يؤدي الى اجتماع واو ين فيجاء النون علامة للرفع لانها اشبه بالواو ومن حيث الغنة ثم حذفوا الجازم الجازم ثم جعلوا النصب عليه كما جعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وجعلوا تفعلا وتعلمان على يقعون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان قال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب يحذف النون ويمنون من قوله تعالى الا ان يقعون منصوب بان والنون لم تحذف فاشارة الى جوابه بقوله (وأما الآن يقعون قالوا ولا م الكلمة) لا ضمير الجماعة وهي واو تفعلا وتعلمان (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لانون الرفع (والفعل) مفعلا (مبنى) على السكون لان اتصاله بتون النسوة (مثل يترصن) لا معرب (وزنه يفععلن) فالعين فاعول والقامعينه والواو لانه وهذا بخلاف قولك الرجال يقعون قالوا (فيه ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) وزنه يقعون (فحذف) النون للجزم والناصب (نحو) لم تفعو وفي التنزيل (وأن تفعوا) اقرب للتعوي وزنه تفعوا وأصله تفعوا) واو ين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقات الضمة على الواو وحذفت فالتى ساكنة فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها ابرز كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله

واجعل الجوى تفعلا لان النونا • رفعاً وتنعين وتساونا

وحذفها للجزم والنصب مع

(الباب السابع)

بالكلية جعل النون بدل الرفع اشبهته في الغنة لاواو ونحو هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو من ويرى ويخشي والتاضي وغلاي يكون هذا النوع كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وجعل الياء في تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدونشري يجوز ان يكون ظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال في ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق له قام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بأنه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج ههنا عن النصب على الظرفية اللازمة (الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيبات

الوقاية وهو الاسم كما يأتي (قوله لانها اشبه بالواو) عبارة المصنف في الحواشي لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف والهاء هذا مدغم في الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثية في نحو جئتم كما زيدت واو فدوكس ويا جئتم والقعد افر وأبدات منها الف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وجعلوا تفعلا لان الخ) الجاء لانه على الجمل في تفعلا لان تحذف به على علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا ان يزيد علامة الرفع في الزيدان الف وان لا يمكن ذلك في يقعان لانه يؤدي الى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما شغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب

(قوله الممثل) قال الدونشري عبر به دون الممثل لان المداد على كون آخره حرف علة سواء أعل كيشي أو لم يدل كيدع ويرى وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره (قوله فان جزمه من يحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء لتصوير أي فان جزمه من يصور يحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدونشري المقابلة هنا ليست على بابها بل الماراة تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدونشري الظاهر انه حذفت زمني وقال بعضهم معرب ولا عراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنياً بعد جدد والا فرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قواهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدونشري الجازم هو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره حذف الحركة المقدرة واكتفى بما يدل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد ١٠٣ لانها المصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدونشري قال بعضهم

من أبواب النيبات وهو خاتمتها (الفعل المضارع الممثل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيشي أو يا كيشي أو واو كيدع) فان جزمه من يحذف الآخر (ياية عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع) فالمدحذوف من يخش الالف والفحة قبلها دليل على اوم من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتحقق على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفحة في الف في حالة النصب وعلى ذلك بأن الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بحذف الالف الاسم وجعل الجازم كاللواو الممثل ان وجد فحذفه ازاها والآخر من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه المادخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم اصارت صورة الجزم والمرفوع واحدة فرفوا بين ما يحذف حرف العلة فحرف العلة المحذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم

واحذف جازما • ثلاثين يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضاً بأن أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشارة الى جوابه بقوله (فأما قوله)

إذا يجوز غضبت فطاق • ولا قرضاها ولا تفاق

وقوله

هيوت زيان ثم جئت معتذرا • من يجوز بان لم تهمج ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

(ألم يأتنيك والانباء تني • بما لاقت لبون بن زياد

فضرورة) فمن حيث أثبت اسرف العلة الثلاثة مع الجازم وقبل هذه الاحرف اشباع

ويمكن أن يجزى كلام المصنف على كل قول بأن يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يبين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج بل هو ان يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا يجوز غضبت) قال الدونشري بعده واعمد لاخرى ذات دل موقوف على ائنة اللام كلس الخارق التفرق بكسر اللام المجهة وسكون الراء ولها الارباب والدل فتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدال والموقوف بكسر النون من أتى وإنق من الاثني بفحشين وهو الالهاج وقيل ان لا زينة وليست بجازمة والواو الحال والتقدير قطلة اغبر مريض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترتبها وحذف احدي النامين من ترضى ومن غلق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدرة وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدراً على أحرف العلة الثلاثة على القول الاول والثالث والمحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فاعلموا بتقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها وانقول بأن الاعراب انظري متعذر لوجود الحروف والظاهر اجمال الجازم والشيخ مشايخنا السنخوات في ذلك كلام غير محروك فيه امش الاشياء وظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف اشباع) هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وانما يقابل القول بأنه لغة المشار اليه بقوله وقبل هذه الاحرف الخ الآن يقال القائل بالضرورة اختلج هذه الحروف نفسها ثمانية أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة

(قوله وتنفى بفتح التاء) قال اللقاني وتنفى بمعنى تزيد يقال نفى الشيء إذا زاد (قوله كافي بأمركم) قال الدونشري هو مشله في صطلق التسكين لأنه ليس في بأمركم توالي أربع مضر كات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عدا بن جنى في التخصيص بأبواب المتصل مجرى المنفصل وأجرا المنفصل مجرى المتصل وذلك السيوطي في الاشياء والنظائر في الأول نحو اقتتل القوم واستتموا فهذا أشبه وجعل لك ١٠٤ وهو أحسن من قوله الحمد لله على الاجل وبالله لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة

واظهار فهو اقتتل واشتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقولهم هاه الله اجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تتاجوا وتنى اذا ادركوا فيها قال ابن جنى ونحوه من هذا التخفيف قوله هم في المرأة والسكينة اذا خنفت الهمزة المرأة والسكينة وكنت ذا كرت الشيخ أباعلى بهذا يضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في التنفيل قلت فأنات أبدأتكم وذكرا جرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس واكمل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم ترالى الملا من بنى امراتيل يكونون الراى (قوله ولاواغل) قال الزقاقى الواغل هو الداخل على القوم في شراهم فيشرب معهم من غير أن يدعى اليه ويسمى بما يشربه وغلا بالهمزة وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بأنه يشرب بلائهم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من جهة تقدير الوقف نحو

قيل وبغ من اشرب غير منصف ٥ انما من الله ولاواغل قيل وبغ من اشرب غير منزلة عضدوسكن الباء كما سكن عضد (واما على انه) أى قبل (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تفتن نفسك بفسكين فتسكن مع انه مرفوع بإجماع السبعة وكقراءة نافع مجبى ومما في يسكون يا مجبى وصلا (واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من الشرطية لمومها وابهاها) وتكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخالتا في التعليل كاندخل في الجواب قاله الذاري فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما عطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في تبنى اما اشباع فلام الفعل حذف للجزم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستبج حذفها حذف حرف العلة (تنبيه) مامر من حذف حرف العلة للجزم فهو ما اذا كان أصليا فاما (اذا كان حرف العلة) عارضا بأن كان (بدلا من همزة) مفتوحا مقابها (كقيل وبغ) مضارع قرأوا) مكسورا مقابها

نحو (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من جهة تقدير الوقف نحو على الشرط دون الجزاء اختيارا وقد يجاب بأن الضعف هو الوقف على ذات لا تقديره قال الشهاب هذا ليس شرط بل صلة الا ان يقال في معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدونشري مراده بالأصل ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيجشى اذا لالت لا تكون أصلا أبدا

(قوله فهو ابدال قياسي) قال الدونشري انظروا لو كان سكونهم الوقف هل يكون قياسيا كسكونهم الجازم اولاولا أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كراس وبموسو والى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) قال الدونشري ابضاح لكلام الموضع غير محتاج اليه (قوله ويتنوع حيثنذ) الظاهر كالايتنى أن الاعراب حيثنذ مقدروا الظاهر ان السكون حيثنذ مقدروا على الهمزة دون الالف عكس ما يافى ولم تعرض لذلك الدونشري هنا (قوله وعلى القول بعدم الاعتماد الخ) قال الدونشري الاعراب حيثنذ مقدروا أسلفه الشارح في فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدروا على الالف أو الهمزة المقلوقة للفا مثلا انتهى والظاهر الاول بل لا وجه للثاني (فصل) ٥ (قوله تقدر الواو الخ) قال الدونشري كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان ١٠٥ الشارح وظفته أن نعم ما أدخل بذكره المصنف والتمة تكون بعد المقام

نحو (يقسراً) مضارع اقراً (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضو) مضارع وضو يضم الضاد بمعنى حسن وجل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسي) لكون الهمزة صائفة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي (ويتنوع حيثنذ) أى حين اذ ابدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر (وان كان) الابدال (قبله) أى قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة مفعلة بحركة نهى متعاضية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ (ويجوز) حيثنذ (مع) دخول (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) (بناء على) قول (الاعتداد بالعارض) وهو الابدال هنا (وعلمه) أى عدم الاعتماد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجزم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومثله منزلة الحرف الاصل وعلى القول بعدم الاعتماد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الجازم الا الحرف الاصل لا العارض (و) عدم الاعتماد بالعارض (هو الاكثر) في كلامهم وعليه الاكتفاء في كلامه ألف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض على الحذف وعدمه على الاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل يمنع لان تسهيل الهمزة كحقيقها (فصل) ٥ تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ما المتكلم نحو جاءه منلى والتون رفعا في المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين واو المخاطبة واكد بالتون الثقيلة نحو تلبون لتباين (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا

نحو جاني صالحوا القوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المتن في الرفع فقط تقول جاءني غلاما الرجل وعل الشارح لم ياتفت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف ليا المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قول المعتل) قال الدونشري لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لاجل الالف والاف الخفية مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضم والكسرة الخ) قال الدونشري هو فيما ينصرف اما لا ينصرف كوصى فيقدر فيه الضمة والفتحة أصالة أو نائبة عن الكسرة الا ان أضيف يكون في ابرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضم والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كوارثا فقد

فيه الضمة والقصة فاقية الا ان اضيف كوارى الامر فيه وفيه الكسرة ايضا لكن يصدق حيث ذاته بقية وفيه الحركات
الثلاث في الجملة في الموضعين انتهى لغاني وما ذكره في الاول مذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن قلاخ كما هو مشهور والاصل انه
اذا جعلت ال في الاسم المعرب فلا متغراق فان اريد بالحركات الثلاث في المقصور والضمة والكسرة في المنقوص ومن الاصل
من ادون النائب قال الكسرة لا تقدر في غير المنقوص غير ما ذكره وان اريد الاعم من الاصل والنائب قال الحركات الثلاث في الجملة
تقدر في النوعين كما بينه اللغاني في قوله اخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدرا بجميعه اعم من الاعتراض
من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب بجميعه بالرفع والنصب والجوهر ذلك حاصل في كل مقصور حتى لا ينصرف لان نفس
القصة نصب وجريه وانما قوى الاشكال على التوضيح لتعريف بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون قصة
كذلك الجار تأمل (قوله لازمة) قال ١٠٦ الدونشري المراد بالزوم في الالف والياء لزوم وجودهما في احوال الاعراب

(في الاسم المعرب الذي آخره الالف لازمة) غير موزنة (نحو القتي) مما ألفه من قبله عن ياء
(والمصطفى) مما ألفه من قبله عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها
في الاول ويجاوزتها الثلاثة في الثاني (ويسمى) الاسم المعرب الذي آخره الالف لازمة
(معتلا) لكون آخره حرف علة و (مقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه
والقصر المنع اول كونه منع المد والمقصور يقابله المدود فعل هذا لا يسمى نحو يسمى
مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال مدود تقول
جاء القتي والمصطفى وبأيت القتي والمصطفى ومررت بالقتي والمصطفى بلفظ واحد
في الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي
الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لا آخر المعرب وهو الاصح والافبعدها
وهو وجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة)
فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الاحوال الثلاثة (مكسورا مقبلة نحو
المرتقي) من مزيد الثلاثي (والقاضي) من الثلاثي (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا)
لكون آخره حرف علة و (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وتظهر فيه بعضها او
لانه تحذف لانه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلاهما لا يتناول
عن نظر اما الاول فلان نحو يدع ويرى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا
واما الثاني فلان نحو القتي حذف لانه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج يذكر
الاسم) في المد المقصور والقفل (نحو يحنى) والحرف نحو على مما آخره الالف لازمة
(و) في المد المنقوص والقفل نحو (يرى) والحرف نحو في مما آخره ياء لازمة وخرج يذكر
المعرب في مدحهم ما المبق نحو ذا ونا والذي والقي (و) خرج (يذكر الزوم) في الالف

كاه اللفظا كالفق أو تقديرا كفتى
الضمة والكسرة فاقية الا ان اضيف كوارى
الالف والياء العارضان بسبب
انقلابهما عن همزة كالقرا
والقري اسم مفعول وفاعل من
أقرأ فان التقدير المذكور
موجود فيهما مع عدم الزوم لجواز
النطق بالهمزة التي هي الاصل
انما انتهى وقال الشهاب
القاسمي أقول يمكن أن يضاف بأن
لزم وجودها انظرا أو تقديرا
ولو باعتبار ذلك الاستعمال
الذي باعتباره وجدت الالف
فتدخل الالف والياء العارضة
بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك
الاستعمال وهو الابدال لازمة
وان لم تكن لازمة من حيث هي
أو باعتبار الاصل أو في الجملة
وايضاح ذلك ان الالف عارضة
مفعول استعمالين أحدهما

الهمزة والثاني ابدالها لاندفاع اعتبار استعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والاتق الابدال (نحو)
فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز المدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا
بخلاف الالف في رايه أختلافه باعتبار هذا الاستعمال الذي وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة لانها في
ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب فتأمل (قوله لكونه قصرا) عبارة الرضى وسمى نحو القتي والعاصم قصورا لكونه
ضد المدود ولكونه ممنوعا عن معاني الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من
الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد وايضا مذهب النحاة ايضا ان نحو غلامي عيني والمقصود من الغاب
المعرب كذاهم امش نسخة الدونشري بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدونشري اقتصر المصنف على اخراج نحو

يحنى ويرى لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وقم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وقم الشارح أي يذكر
الحرف ولا اعراب له لالفاظ لا تقدر (قوله مما في آخره الخ) لو حذف في اكان أحسن كما فعل من اراد (قوله وتظهر القصة الخ) قال
الدونشري ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر ولو أن واش بالجماعة داره ودأى بأعلى حضرموت اهتدى لما
قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه محل حالة النصب على حالة الرفع والجر نحو في اه وعلى هذا فتقدر
القصة على الياء وتقدر ايضا عليها في المركب المزجي اذا كان آخر الجزء الاول ياء وأعرب اعراب المتضامين نحو في اه ولا
ومع ذلك قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر ان آخر الجزء الاول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم في ان ألف لدى تقلب
ياء نحو لدهم وعليه فهل تقدر القصة على الياء اذا نصب أو على الالف المتقلبة ياء ١٠٧ الظاهر الثاني هو بان تخالف قاعدة

(نحو أيت أخت و) في الياء نحو (مررت بأخيك) فانما ما يتغيران بحسب الاعراب
(و) خرج (بأشراط الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو طي) مما آخره ياء قبلها
ساكن صحيح (وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله
وسم معتلا من الأسماء • كلمه طي والمرتي مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا • جميعه وهو الذي قد قصر
والثاني منقوص ثم قال • ورفعه بنوى كذا بضابجر • (وتقدر الضمة والقصة في
القفل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يحشاها ولن يحشاها) فنحن في الاول مرفوع
وفي الثاني منصوب تقدير انهما ومثلها متصاين بها الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخطا
(و) تقدر (الضمة فقط في القفل) المضارع (المعتل بالواو أو الياء نحو هو يدعوه وهو
يرى) فيدعوه ويرى مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات
في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدر لاننا انما قدرنا
في الاسم لان الاعراب فيه أصل فيصعب المحافظة عليه وفي القفل فرع فلا حاجة لتقديره
والمعتل الاول وعليه جرى في النظم فقال

وأى فعل آخر منه ألف • أو واو أو ياء معتلا عرف

فالالف انوفيه غير المزم

ثم قال والرفع فيهما انو (وتظهر القصة) خلفه (في الواو والياء) في القفل وهو المنبه
عليه في النظم بقوله • وأبد نصب ما كيدع ويرى • وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه
في النظم بقوله ونه • به ظهر (نحوان القاضي ان يرى ولن يغزو) ويس في العربية اسم
مرجل معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة

• هذا (باب النكرة والمعرفة) •

وهما في الاصل اسم مصدرين لنكرته وعرفته فنقلنا وسمى بهما الاسم المنكر والاسم
المعرف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى

الشارح على ان نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح ان مصدر نكر كفتح انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قصة
هذا التقسيم ان اوما نعة خالوا حقيقة لاجتماع التعريف والنكر في الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس فانه بحسب اللفظ
معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والنكر اجتماعا ههنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالي
من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشابه ذلك الى ان تقول الاقسام ثلاثة وتعلم ان الثالث هو نحو صه
منونا بناء على انه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبله انه وقسم لاه معرفة ولا نكرة مع انه يرد
على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظرو قوله مع انه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه
عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدونشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار انظها لغاني اه

ولعل مراده باعتبارها معنى ماصداقها وانظر ما صددتها كمالا يخفى (قوله بالغا) قال الدوشري يظهر هل هو قيد أو لا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله حيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مرعاة لعن الشمس (قوله وبالنسبة) قال الدوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الأسماء المتوعدة في الأجناس وأسماء الأعيان والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبله انبساط الشارح الى انه تعريف بالنسبة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع ان أسماء الأعيان والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الأسماء المتوعدة في الأجناس بأنهم اقد تعرف في بعض الأحوال كما يعلم من محله فهي تقبل ال أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبأنه هنا في تعريفها قابل الا انه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع ان التعريف بالنسبة لا يشترط فيه الانعكاس لأن كل تعريف سواء كان حادا أو راجعا لابد أن يكون مطردا معكسا نعم بعضهم جوزا التعريف بالانحصار وأيضاً بشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغير معرفة لأنه يدخل حيث في الغير النكرات التي لم تنهلها هذه الخاصية الا أن يقال ضمير غير النكرة لا لا قبل ال الخ لكن يرد انه بصير الغير مبهما لأنه ما لم يعرف النكرة بمجموع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما نذكر ضمير الغير مع عوده حيث في النكرة فباعتبار انها موصوفة مذكورة محذوف والتقدير اسم نكرة (قوله عبارة عن نوعين) قال الدوشري ١٠٨ مقتضاه أن لفظة نكرة متكررة في النوعين أي موضوع لكل منهما مجردة والحق

أنه متواطئ أي موضوع اه في واحدة كما يقسم اليها فالوجه أن يقول عبارة عماد على شائع وهو نوعان اتقاني (قوله أحدهما ما يقبل ال) قال الدوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشبه ما لا تدخل عليه ال متوعدة في الأجناس نحو غير فانهم صرحوا بأن ال لا تدخل عليه قال الحريري ولا تدخل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة

فأما التعريف عنها أحده وكذلك لا يشبه نحو بعض وحر فإن ال لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات مذكور وان حكمها ان الحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم انما نكرات فهو يجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فانه غير جامع لأنه يخرج منه أسماء الأعيان والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل ال المؤثرة للتعريف فان ال الموصولة مؤثرة للتعريف أي مقيدة له لانها معرفة لاه معرفة والمؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثر في غيرها أولا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الاول انها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل ال المؤثرة للتعريف والجواب الثاني انما في بعض الأحوال تقبل ال المؤثرة للتعريف وذلك اذا أريد بها المضى فهي تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة تاملا وأنصف ولكن في النظر في ضمير النكرة نحو خبر بت رجلا وكرمه فانه واقع موقع ما يقبل ال فيقتضي انه نكرة والصحيح انه معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل ال هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اه ويأتي عن الشهاب مافي كون اسمي الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل ال وقد عالج الثاني كون هذا الضمير معرفة بأنه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن إيراد بان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرد بل باعتبار كونه صار معهودا فعنه الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال وأورد الثاني أيضا ان قوله والثاني ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كاسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فردا منه فتر منه قال الشهاب لأن ال لا تقبل اسامة لا يطاق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا ان رأيت اسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجود في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل ال

(قوله حيوان مذكر عاقل) قال الدوشري مراده ان النورس لا يطلق على الاثنى وان سمى لغة الذكرا الاثنى وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح النورس يقع على الذكر والاثنى فيقال هو النورس وهي النورس وتسمى الذكرا فريس والاثنى فريسة على القياس ثم قال قال ابن اليناري وربما نوا الاثنى على الذكرا فوالواقفة افرسة وحكاة بونس سماها عن العرب اه ومقتضى وقوع فرس على الاثنى والذكر من غير لحوق الهاء لمؤثثة كبرها ولو أريد المؤثثة ويأتي في التصغير عند فرس من الثلاثي المؤثثة العاري من التاء الذي لا يرد بالتاء في التصغير مع عدم الالبس شذوذا وقال حفيد السعدان فرسا مؤثثة سماها (قوله لانه قد تنوسى الخ) قال الدوشري فيه نظر لان الرضى صرح بان ذو تحصل الضمير لكونها بمعنى صاحب فبالك بصاحب نفسه وغاية أمره انه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالة على الحدوث والتعريف أن يقال ان صاحب ان كان بمعنى صاحب قال الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا ولا افعولة مشبهة ١٠٩ وأل الداخلة عليه معرفة له ويحصل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اه وقوله قال موصولة غير مؤثرة تعريفا محذوف لما أسلفه من ان الموصولة مؤثرة للتعريف أي مقيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن الناظم عن إيراد ان صاحب اسم فاعل بأنه من الأوصاف التي غلبت عليه الاممية وقال الشهاب القاسمي لا يخفى ان ذو موصولة للوصف بما أفيدت مستعملة الاعمى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي قال الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب كذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلي وان لم يقبل باعتبار المعنى

مذكر عاقل (وفرس) حيوان مذكر عاقل (ودار) لمؤثثة غير حيوان (وكتاب) لذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربع تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والنورس والدار والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكن (يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذى) بمعنى صاحب (ومن) يقع الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (في قولك مررت برجل ذى مال و) مررت (بمن محبوب للذو) مررت (بمحبب لك) فذو ومن وما نكرات لان ذى نعت النكرة ومن وما نعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكن واقع موقع ما يقبلها أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول صاحب وأبست ال فيه موصولة لانه قد تنوسى فيه معناه الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد وذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبدا (و) أما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل ال فتقول الانسان (و) اما ما فانها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل ال فتقول الشئ فمن العاقل وما الغيرة وكذلك اذا استعمل في الشرط والاستفهام فانهما في الشرط كل انسان وكل شئ وفي الاستفهام أي انسان وأي شئ فانسان وشئ يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك أين وكيف فانهما واقعا موقع قولك في أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان ال اه وذهب ابن كيسان الى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (متونا فانه) نكرة ولا يقبل ال ولكنه (واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فقرة السكوت بناء على ان التكثير والتعريف

الوصفي المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعمل في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك مررت الخ مع أن أبا حيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما اسم بمعناهما يقبل ال وما ذكره الشاطبي لا يكتفي في دفعه كالا يخفى الا ترى انه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأي شئ والاطهر في الجواب انهما في الاستفهام والشرط بمعنى انسان وشئ ولا يشترط التساوي في معنى الحرف لانهم لم يوضعا ذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدوشري يفهم منه انه لا يضري قولهم أو يقع موقع ما يقبل ال الخ مخالفة فان التعليق فانت فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أي اللذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكتفي بذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدوشري فيه نظر فان صه متونا واقع في مكان طلب سكوت كما قال لقوات معنى الطلب حيث

المقصود من اسم الفعل قوله الله اني بعثناه وقدير بان القسم الثاني من التكرار فاما لا يقبل ال المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادته لما وقع موقعه كافي من وما الترتيبين فان الشارح نص على انها واقعتان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك ان التعليق المقصود فان منها حادثة وكذلك الاسماء اللازمة للتكرار كما حدو عرب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو لا رجل اوحى اوسا كن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدوشري في بعض النسخ والافذهب الجمهور وهو اوسا كن (قوله وكذلك نحو احد) قال الزرقاني اي معنى انسان ابا احد بمعنى واحد فيستعمل في الايجاب والنفي ومنه قل هو الله احد اي واحد اه وفي الاقنانه قال ابو حاتم في كتاب الزريعة احد اسم اكل من الواحد ألا ترى انك اذا قلت فلان لا يشوم له واحد جازي المعنى ان يقوم له اثنان فاكتر بخلاف قولك لا يقوم له احد وفي الاحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليس في الدار احد فيجوز ان يكون من الدواب والطيور والوحش والاناس قيم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالادميين دون غيرهم قل ويأتي لاحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الاثبات والنفي نحو قل هو الله احد اي واحد واول فابعدوا احدكم بورقكم وبخلافه ما فلا يستعمل الا في النفي تقول ما جاني من احد ومنه يصح ان يقول عليه احد ان يراه احد فافضلكم من احد ولا فضل لاحد على احد وواحد يستعمل فيهما معا لا يوافق احد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لست كما تحمن النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة أو احد يصلح للانفراد والجمع قلت ولهذا وصف به في قوله من احد عنه ساجد بخلاف الواحد والاحد جمع من لفظه وهو الاحدون والاحاد ١١٠ وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد مجتمع

الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شئ من الحساب بخلاف الواحد اه ملخصا وقد ملخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به

كون احد بمعنى واحد وفي المطول في بحث تقديم المسند اليه ان اثة اللغة كروا ان احدا اذ لم تكن همزة ثم بدلا من الواو لا تستعمل في الايجاب الامع كل قال القنري ان الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو هو الذي يكون همزة موز القاء ثم قال وقد يقال ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الايجاب اصلا اي لا بدون لفظ كل ولا همها وملخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كما حد في قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب والنفي باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الايجاب وهو ما نقله في الاثنان عن أبي حاتم وأشار اليه القنري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن اثة اللغة وقال الاشعري في باب الاعلال واما الواو المفتوحة فلا تقلب لثقة القصة الا ما شئت من قواه امرأاة ناة والاصل وناه لانه من الواو وهو الباء قال ابن السراج واسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسما من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل في العدد واصل من الوحدة بخلافه في ما جاني احد فليس همزته اصلية لان ليس معنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان احدا ان كان ما شذ من الوحدة كما يستعمل في العدد وقيل هو الله احد فانه بدلا من الواو وما لا فلا واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للحصر بدليل ما بعده وللمصنف كلام في احد نقله الشارح في باب اسماء الافعال فراجعه ونحن اوردنا هذا كراهنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما اوردناه للمقاتي على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال فان قلت ديار بمعنى اثنان مراد به معنى التكرار وفاء يلزم ديار للتكرار قلت مسلم ولكنه يقبل الى الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في احد وعرب وقد يقال التكرار اما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وانكر التكرار الخ) قال الدوشري بخلاف كلام الاشعري وغيره فليراجع ذلك

(قوله يقابل كلا الخ) قال الدوشري بنظر هل المراد ان كلام من ذلك يقابل نظيره في المعارف فتقابل الله لان الاول انكر التكرار والثاني اعرف المعارف وهكذا لكن بشكل على ذلك قوله ما في مرتبة أو المراد ان شيا يقابل لاشئ وهكذا الى آخرها فلنأمل اه وعلى الاخير اقصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبة في العموم فيقال شئ لاشئ وكذا الباقي (قوله لانها تحتاج الخ) قال الدوشري بشكل (قوله وهي عبارة الخ) قال الدوشري بشكل على حد المعرفة بما ذكر اسم الفاعل والمفعول غير الماضين فان ال الداخلة على ما معرفة لا معرفة في حد لان في حد المعرفة اصدقه عليها لانهم لا يقبلان ال المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فلنأمل اه وقد مر الجواب وقد اوردنا القافي ذلك ولم يتدبره وله غير الماضين بل بقوله الجبر من ال وقال انه يتقدمها حد المعرفة دون حد التكرار فان كلامهم واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا وواقع عليه ولم يجب عنه وقال أولا علم ان القبول ينزل بمصطلح القبول فلا يرد التخص بالمعرف بال ثم قال وأشكل منها المقرون بال فانها منكرات لقبواها بالاضافة المعنوية ١١١ كاضارب رأس الجاني ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقبلان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل انصهم على انها مع ال في صورة الاسم الا ان يجب بان الوصل بهم ما عارض وفيه بعد شئ وهو ان يكونا حينئذ مجازا لآخر اجهما عن موضوعهما وقوله كاضارب رأس الجاني قال الشهاب انظره فان هذه اضافة الى المفعول ومثله اللفظة وكتب على قوله فان كلامهما واقع الخ اقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل ال المؤثرة للتعريف فاعلم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل ال فيخرج عن حد المعرفة فلا يصدق ويدخل في حد التكرار وقد دفع ذلك بان الوصف

ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلامها ما هو في مرتبة (و) الضرب الثاني (معرفة) والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله تكرة قابل ال مؤثرا اه أو واقع موقع ما قد ذكرنا وغيره معرفة (وهي الفرع) لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال المؤثرة (أبنة) يقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمر) فاما قوله باعدام العنصر من أسيرها اه فضرورة (و) الذرع (الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضماك فان ال الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلية وانما دخلت على ال (للمح الاصل بها) وهو التكرار وفي بعض النسخ فالح الوصف والاول أولى لان دخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين لادم بالبدال الهمزة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على التثنية والفاء ودوبابه وهذا معنى ما ذكره سيدي به ثم قال فاذا ثبت انها قد أثرت معنى التعريف تقدير اولى الصفة صار التعريف مشكلا وأجاب عنه بما حصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتأمل (واقسام المعارف سبعة) احدها (المضمر)

اعبر فيه الاجام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ بشرط اجاباه وحدوث ولا يقبل ال والحاصل ان معاني الاوصاف اعتبرت على وجه شاق التعريف فلم يكن معناه قابلا للتعريف بخلاف ذوا واحد ونحوهما لم يعتبر في معناه ما ينافي وانما المناقاة في لفظها فعمل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف ال الداخلة عليه أعم من ان تدل عليه مجردة كافي ال الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعيينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيدي به) قال الشاطبي وزعم التليل ان الذين قالوا الحارث والعباس والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه ولم يجعلوه مسمى به ولكنهم جعلوه كانه وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجرى مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتأمل اهل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفا فبالس فيه تعريف اذا التعريف زال بقصد التنكير (قوله واقسام المعارف سبعة) قال الدوشري هذا غير ابن كيسان وما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جواب ما يخبر من عندك فيقال زيد وما دعاه الى كذا فيقال

لِقَاؤُكَ وَالْجَوَابُ بِطَائِقِ السُّؤَالِ وَالْجَهْلُ عَلَى أَنْهَذَا نَكْرَانِ لَأَنَّ الْأَمْلَ التَّنَكُّرَ مَا لَمْ تَقُمْ حُجَّةً وَاضِحَةً عَلَى خِلَافِهِ وَلَا نَهْمًا
 قَائِمًا مَقَامَ أَيِّ شَيْءٍ وَهَذَا نَكْرَانٌ فَوْجِبَ تَنَكُّرُهَا قَامَ مَقَامَهَا وَمَا قَبِلَ فِي تَعْرِيفِ الْجَوَابِ غَيْرَ لَزَامٍ أَذِيهِمْ
 أَنْ يُقَالَ فِي الْأَوَّلِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُلَانٍ وَفِي الثَّانِي أَمْرُهُمْ (قَوْلُهُ كَأَنَّهُمْ) كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهَا أَنْتَ (قَوْلُهُ كَرِيدُوهَنْدُ)
 قَالَ الدُّنُوشِيُّ تَحْسِبُهُ الْعِلْمُ بِزَيْدٍ وَهَنْدُ بِشَرِّهَ أَنْهُ الْمُرَادُ مِنْ عِلْمِ الْبَحْثِ لِأَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ نَكْرَةٌ لَا مَعْرِفَةٌ (قَوْلُهُ بِالْعَهْدِ الَّذِي
 فِي الصَّلَةِ) رَدِّ بَانَ الصَّلَاةَ كَالْمَرْزُومِ الْمَوْصُولِ وَبِشَرِّهِ الشَّيْءُ لَا يَعْرِفُهُ فَإِنْ قَبِلَ مُشْتَرَكُ الْأَلْزَامِ فِي الْفَلَامِ فَلَنَا لَا تَقَارُقُهُ بِخِلَافِ
 الصَّلَاةِ فَهِيَ بِالْجَزْأِ أَشْبَهُ لَانْهَا لَا تَقَارُقُ بِجَمَالِ (قَوْلُهُ أَوْ مَقْدَرَةُ الْخ) فِيهِ تَقَارُقٌ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْحَوَاشِي ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ تَعْرِيفَ
 الْمَوْصُولِ بِالْأَلِ وَرَدِّهِمْ وَمَا وَصَّوهُمَا وَأَجِبَ بِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى مَا فِيهِ أَلٌ وَأَوْرَدَ أَيْ فَانْهَ لَا يُمْكِنُ فِيهِ تَقْدِيرُ أَلٍ وَأَجِبَ بِأَن
 تَعْرِيفَهُمَا بِالْإِضَافَةِ قَالَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ وَهُوَ عِنْدِي غَلَطٌ مِنْهُ لَأَنَّ مَرَادَهُمْ بِكَوْنِ مَنْ وَمَا عَلَى مَعْنَى أَلٍ أَنْهَذَا فِي مَعْنَى الَّذِي وَالْقِي
 لَأَنَّ أَلٍ فِيهِ مَقْدَرَةٌ فَهَذَا عَرَضٌ بِهِ فِي أَيِّ قَاسِدٍ لَانْهَا عَلَى مَعْنَى الَّذِي وَلَوْ كَانَتْ مُضَافَةً ثُمَّ مَا أَجَابَ بِهِ عَنْ أَيِّ لَا يَسْتَقِيمُ لَوْ جُمِعَ
 أَحَدُهُمَا إِلَى الَّذِي يَرَاهُ فِي أَيِّ أَنْهَذَا تَضَافُ لِنَكْرَةٍ وَهِيَ حِينَئِذٍ نَكْرَةٌ وَلَا يَسْتَقِيمُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى أَلٍ لَأَنَّ أَلٍ وَالْإِضَافَةَ
 لَا يَجْعَلُهُمَا وَالثَّانِي أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمَوْصُولَ مَنْ قَبِلَ مَا عَرَفَ بِالْكَفَيْفِ يَجِبُ عَنْ أَيِّ جَوَابٍ بِخِلَافِهِ ١١٢
 وَبِهِ يَلِمْ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ أَنَّ أَلٍ فِي مَا مِنْ مَقْدَرَةٍ ١١٢ وَقَوْلُهُ أَنَّ تَعْرِيفَ أَيِّ بِالْإِضَافَةِ الْأَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ فِي أَيِّ عَلَى غَيْرِ قَوْلِ

أَبِي عَلِيٍّ فَالْجَوَابُ قَائِلُهُ وَالْمَشْهُورُ
 فِي تَعْرِيفِ الْمَوْصُولِ قَوْلَانِ أَمَا
 بِالْأَلِ أَوْ بِالْعَهْدِ الَّذِي فِي الصَّلَةِ
 (قَوْلُهُ السَّابِعُ الْخ) قَالَ الدُّنُوشِيُّ
 فِيهِ إِنْشَاءٌ إِلَى أَنَّ النَّظْمَ رَجْعٌ
 أَقْبَلَهُ عَلَيْهِ أَعْمَارُكَ فِي الْمَثَالِ وَالْأَلِ
 فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عَوْمِ قَوْلِهِ وَغَيْرِهِ
 (قَوْلُهُ الْمُنْكَرُ الْمَقْصُودُ) كَذَا قَدْ
 النَّظْمُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ فَلَا
 يَدْخُلُ بِإِذْنِهِ مَعْنَى قَبْلِ الْإِنْشَاءِ
 وَلَا قَوْلُ الْأَعْمَى بِأَرْجُلِهِ (قَوْلُهُ
 وَأَعْرِفُهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ) لِأَنَّهُ يَدُلُّ

بِضْمِ الْمِيمِ الْأَوَّلِيِّ وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ لِمَا ضَرَّ أَوْ غَائِبِ (كَأَنَّهُمْ وَ) الثَّانِي (الْعِلْمُ) لِمَذْكَرٍ أَوْ
 مَوْثُ (كَرِيدُوهَنْدُ وَ) الثَّانِي (الْإِشَارَةُ كَذَا) لِمَذْكَرٍ (وَذِي) لِلْمَوْثُ (وَ) الرَّابِعِ
 (الْمَوْصُولُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْعَهْدِ الَّذِي فِي الصَّلَةِ لَا بِالْمَقْصُودَةِ كَالَّذِي أَوْ مَقْدَرَةٍ
 كُنْ أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَأَيِّ (كَالَّذِي) لِمَذْكَرٍ (وَالْقِي) لِلْمَوْثُ (وَ) الْخَامِسُ (ذَوُ الْأَدَاةِ)
 لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُ (كَالْفَلَامِ وَالْمَرَادُ) السَّادِسُ (الْمُضَافُ) مُضَافَةٌ (لِوَأَحَدِهَا)
 أَيُّ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ مَعْتَلًا كَانَ أَوْ جَمْعًا (كَأَيِّ وَغَلَايِ) السَّابِعُ الْمَزِيدُ عَلَى قَوْلِ النَّظْمِ
 كَهُمْ وَذِي وَهَنْدُ وَابْنُ الْفَلَامِ وَالَّذِي (الْمُنَادِي) الْمُنْكَرُ الْمَقْصُودُ (نَحْوُ) بِأَرْجُلِهِ (لِغَيْرِ)
 بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْمَقْصُودِ لَا يَحْتَاجُ تَعْرِيفَ مَنْوِيٍّ قَالَ فِي التَّحْقِيقِ لَوْلَا عَرَفُهَا ضَمِيرُ
 الْمُتَكَلِّمِ ثُمَّ ضَمِيرُ الْخَطَّابِ ثُمَّ الْعِلْمُ ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ السَّالِمُ عَنْ إِيهَامٍ يَعْنِي بِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ اسْمُ
 وَاحِدٌ مَعْرِفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ ثُمَّ الْمُشَارَبَةُ وَالْمُنَادِي يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ لَأَنَّ التَّعْرِيفَ

عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ وَبِمُشَاهَدَةِ مَدْلُوهٍ وَبِعَدَمِ مَلَاحِظَةِ الْغَيْرِ وَبِقِيَّاسِ صُورَتِهِ وَبِوَلِيهِ ضَمِيرُ الْخَطَّابِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ فِيهِمَا
 عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ وَبِمُشَاهَدَةِ مَدْلُوهٍ وَالْعِلْمُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَاصِ وَلَوْ قَالَ أَرَفَعَهَا يَدُلُّ أَعْرِفَهَا
 كَانَ أَوَّلِيَّ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ وَطَى لِأَنَّ أَعْلَى التَّفْضِيلِ لَا يَبْنِي مِنَ التَّعْرِيفِ لِيُزَادَ عَلَيْهِ عَلَى الثَّلَاثِ (قَوْلُهُ ثُمَّ الْعِلْمُ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ ظَاهِرُهُ
 سِوَاهُ كَانَ خَاصًّا أَوْ عَرَضًا لِشَرَاهُ وَفِي كَلَامِ الرُّضِيِّ تَقْلَاعُ ابْنِ مَالِكٍ التَّحْقِيقَ بِالْخَاصِّ وَفَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ أَيُّ الَّذِي لَمْ يَتَّهَقْ لَهُ مَشَارَكُ
 وَلَمْ يَتَّهَقْ لِمُغِيرَةَ الْخَاصِّ انْطَرَقَ بِابْنِ النُّعْتِ وَالظَّاهِرُ مَا هُنَا (قَوْلُهُ السَّالِمُ عَنْ إِيهَامٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُقْتَرَنَ بِالْإِيهَامِ لَا فَوْقَ الْعِلْمِ وَلَا
 دُونَهُ فَاسْتَحْلَ (قَوْلُهُ بِأَنَّهُ يَتَقَدَّمُ اسْمُ وَاحِدٍ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ أَيُّ فَلَا يَسْتَحْبِهُ مَفْسَرُهُ وَقَالَ الدُّنُوشِيُّ وَذَلِكَ نَحْوُ زَيْدٍ رَأَيْتُهُ فَلَوْ تَقَدَّمَ
 اسْمَانِ أَوْ أَكْثَرُ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَعَمِرٌ كَلَّمَتْهُ طَرُقَ إِلَيْهِ الْإِيهَامُ وَنَقَضَ تَمَكُّنُهُ فِي التَّعْرِيفِ (قَوْلُهُ ثُمَّ الْمُشَارَبَةُ) قَالَ الدُّنُوشِيُّ
 هَذَا عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ الْكُوفِيِّينَ وَأَمَّا هُمْ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الْإِشَارَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ وَنَسَبَ لَابْنِ السَّرَاحِ وَاحْتِجَابُ الْإِشَارَةِ
 بِالْإِزْمَةِ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْعِلْمِ وَتَعْرِيفَهُ حَاسِيٌّ وَعَقْلِيٌّ وَتَعْرِيفُهُ عَقْلِيٌّ فَقَطُّ وَبِنَاءً تَقَدَّمَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمْعِ نَحْوُ هَذَا زَيْدٌ
 وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ أَعْمَالُهُ زِيَادَةُ الْوُضُوحِ وَالْعِلْمُ أَزِيدُ وَضُوحًا لِأَسْمَاعِهِ لَا تَعْرِضُ لَهُ شَرَكَةٌ كَمَا رَفِئِلُ وَطَالَوتُ قَالَهُ
 أَبُو حَيَّانٍ قَالَ أَهْمَانَا أَعْرِفَ الْأَعْلَامَ اسْمُهُ الْأَمَّا كُنْ ثُمَّ اسْمُهُ الْأَنْاسِي ثُمَّ اسْمُهُ الْأَجْنَاسُ وَأَعْرِفَ الْإِشَارَاتِ مَا كَانَ قَلْبُ الْقُرْبِ
 ثُمَّ لَوْ سَطَّ لَمْ يَلْعُدْ وَأَعْرِفَ ذِي الْأَدَاةِ مَا كَانَتْ فِيهِ الْحُضُورُ ثُمَّ الْعَهْدُ ثُمَّ الْجِنْسُ

(قَوْلُهُ لَأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعَهْدِ) وَقَبْلَ لَأَنَّ تَعْرِيفَ الْمَوْصُولِ بِالْأَلِ وَقَبْلَ ذَوُ الْأَدَاةِ قَبْلَ الْمَوْصُولِ وَعَلَيْهِ إِنْ كُنَّ بَانَ تَوْقُوعُهُ
 مَقْعَدُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مَوْسَى وَالصَّفَةُ لَا تَصْكَوْنُ أَعْرِفَ مِنَ الْمَوْصُولِ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ يَدُلُّ أَوْ
 مَقْطُوعٌ أَوَّالُ الْكِتَابِ عِلْمُ بِالْعِلْمِ لِلتَّوْرَةِ (قَوْلُهُ فَانْهَ فِي مَرْتَبَةِ الْعِلْمِ) قَالَ الدُّنُوشِيُّ أَيْ لَأَنَّ الْإِشَارَةَ قَبْلَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَضْمُرَ أَعْرِفَ
 الْمَعَارِفَ ١١١ وَفِيهِ تَنْظُرُ (قَوْلُهُ فَتَصِلُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ) حَكِيَ فِي الْأَنْصَاحِ رَابِعًا وَهُوَ أَنَّهُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا الْمُضَافَ الَّذِي أَلِ
 (فَصْلٌ) ١١٢ (قَوْلُهُ تَوْسِعُ) قَالَ الدُّنُوشِيُّ تَوْسِعُ فِيهِ وَاطَّلَعَ الْمَضْمُرُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً عَرَفِيَةً وَلَعَلَّ الْمُسْتَفْهَمَ رَأَى الْفَتْحَ (قَوْلُهُ
 بِمَعْنَى الْمَضْمُرِ) لَمْ يَقْبَلْ بِمَعْنَى الْمَضْمُورِ كَمَا قَالَ أَيْ مَعْقُودٌ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِمْ الْمَضْمُورُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدُّ ضَمِيرُ هَذَا الْمَعْنَى لِجَبِيٍّ مِنْهُ اسْمُ
 مَفْعُولٍ بِزَيْدٍ مَضْمُورٍ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْمُ بِاسْمٍ صَرِيحٍ) أَيْ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي كُرِّرَ لَا يَنَاقِضُ أَنَّهُ صَرِيحٌ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَسْمُ بِاسْمٍ صَرِيحٍ وَلَا بِالْمَعْرِفِ
 الْمُسَدَّرِ وَقَدْ جَعَلُوا الضَّمِيرَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْقَاعِلِ صَرِيحًا يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَسْمُ بِاسْمٍ صَرِيحٍ (قَوْلُهُ وَضَعُ لِمُتَكَلِّمِ الْخ) قَالَ الْقَائِلُ أَنَّ أَرَادَ
 قَطْعًا فِيهِ وَفِيهِ يَدُهُ كَانَ الْخَطُّ غَيْرُ جَامِعٍ لِحُرُوجِ مَا وَضَعَ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ إِيَّاهاً فَإِنَّ الْحُرُوفَ الْإِلَاحِيَّةَ مَعْنَاهُ خَارِجَةٌ عَنْ
 حَقِيقَتِهِ كَمَا سَيَأْتِي وَإِنْ أَرَادَهُمْ مَنْ أَنْ يَوْضَعَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ وَلِغَيْرِهِ كَانَ قَوْلُهُ أَوْ لِيُخَاطَبَ تَارَةً الْخُ مَسْتَدْرِكًا أَيْ مَسْتَقْبَلًا عَنْهُ
 قَالَ الشَّهَابُ الْقَائِمِيُّ قَوْلُهُ وَإِنْ أَرَادَهُمْ قَلَّتْ خِطَابُهُ ذَا وَتَمْنَعُ الْأَسْتِدْرَاجُ الْمَذْكُورُ ١١٣ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ لِيُخَاطَبَ تَارَةً الْخُ أَقَادَ
 أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا دَفْعُ تَوْهْمِ أَرَادَهُ مَعْنَى فَقَطُّ كَمَا سَبَقَ وَالثَّانِي تَعْيِينُ
 مَا وَضَعَ لِيُخَاطَبَ تَارَةً الْخُ وَالثَّانِي
 أُخْرَى فَإِنَّ مَا سَبَقَ لَا يَقْتَضِي
 تَعْيِينَهُ وَمَا أَقَادَ أَمْرَيْنِ لَا يَكُونُ
 مَسْتَدْرِكًا فَإِنْ قَبِلَ يُلْزَمُ عَلَى اخْتِيَارِ
 هَذَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أَوْ لِيُخَاطَبَ
 الْخُ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ وَهُوَ مِنْ
 خُصَاصِ الْوَاوِ فَلَنَا يُمْكِنُ أَنْ
 تَجْعَلَ أَوْ مَعْنَى الْوَاوِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنْ
 قَلَّتْ دَفْعُ الْأَسْتِدْرَاجِ ذِكْرُهُ
 لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَنَبَى عَلَى

فِيهِمَا بِالْقَدَمِ عِنْدَهُمُ الْمَوْصُولُ وَذَوُ الْأَدَاةِ يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ لَأَنَّ تَعْرِيفَهُمَا
 بِالْعَهْدِ وَفِي بَعْضِ نَحْوِهِ ثُمَّ ذَوُ الْأَدَاةِ لِحُدُودِ الْمَوْصُولِ وَالْمُضَافِ بِحَسَبِ الْمُضَافِ
 إِلَيْهِ فَجَعَلَ الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فِي مَرْتَبَةِ الضَّمِيرِ وَالصَّحِيحُ مَا نَسَبَ إِلَى سَبِيحِيَّةِ أَنْ الْمُضَافِ
 فِي رَتْبَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَانْهَ فِي رَتْبَةِ الْعِلْمِ وَذَهَبَ الْمُبْتَدَأُ إِلَى أَنَّ الْمُضَافَ
 دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَطْلَقًا فَتَصِلُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ
 (فَصْلٌ فِي الضَّمِيرِ) ١١٤ يَفْتَحُ الْمِيمُ الثَّانِيَةَ (الْمَضْمُرُ) اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ أَضْمَرْتُهُ إِذَا أَخْفَيْتُهُ
 وَتَرْتَبُهُ وَاطَّلَعَهُ عَلَى الْبَارِزِ تَوْسِعُ (وَالضَّمِيرُ) بِمَعْنَى الضَّمِيرِ عَلَى حَقِّ قَوْلِهِمْ عَقَدْتُ الْعَمَلَ
 فَهُوَ عَقِيدٌ أَيْ مَعْقُودٌ وَهُوَ اصطلاح بَصْرِيٍّ وَالْكُوفِيُّ يَسْمُوهُ كِتَابَةً وَمَكْنِيَّةً لِأَنَّهُ لَا يَسْمُ
 بِاسْمٍ صَرِيحٍ وَالْكِتَابَةُ تَقَابُلُ الصَّرِيحِ قَالَ ابْنُ هَانٍ
 فَصَرَحَ بِنَ تَهْوِي وَدَعَى مِنَ الْكُفَى • فَلَا خَيْرَ فِي الذَّلَاتِ مِنْ دُونِهَا سَتَرِ
 فَالضَّمِيرُ وَالْكِتَابَةُ بِالْأَصْلِ لَحْنٌ (اسْمَانِ لِمَا وَضَعَ) لَتَعْيِينِ سَمَاءَ وَهُوَ اسْمُ الْمُتَكَلِّمِ كَأَنَّهُ

١٥ ج ل مَا يَكُونُ لِمَعْنَى الثَّلَاثَةِ أَيْضًا كَأَنَّهُ أَقَاتِ انْكِلَ عَلَى فَهْمِهِ عَمَّا سَبَقَ كَرِهَهُ (تَنْبِيهُ) • قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْحَوَاشِي
 عِنْدَ قَوْلِ النَّظْمِ خَالِذِي غَيْبَةِ الْخُ انْطَرَقَ فِي نَحْوِهِ رَاوَدْتَنِي فَإِنَّهُ لَيْسَ بِغَيْرِ مَضْمُورٍ بَائِقٍ وَلَيْسَ هُوَ الْغَائِبُ بَلْ لَمْ يَنْحَضِرْهُ وَكَذَا
 يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ فَهَذَا فِي التَّصَلُّ وَذَلِكَ فِي الْمَفْصَلِ وَقَوْلُهُ يَخَاطَبُ شَخْصًا فِي شَأْنٍ آخَرَ حَاضِرًا مَعَكَ قُلْتَ لَهَ اتَّقِ اللَّهَ وَامْرَأَتَهُ بِفَعْلٍ
 الْخَيْرِ وَقَدْ يُقَالُ أَنَّهُ نَزَلَ فِيهِمْ مِنْزِلَةُ الْغَائِبِ وَكَذَا فِي عَكْسِهِ يَلْعَنُ عَنْ شَخْصٍ غَائِبٍ فَتَقُولُ وَيَحْشُرُكَ يَا فُلَانُ أَنْتَ فَعْلٌ كَذَا تَنْزِيلُهُ
 مِنْزِلَةً مِنَ الْحَاضِرَةِ فَإِنْ قَبِلَ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ مَا الَّذِي غَيْبُهُ أَوْ حَاضِرًا أَوْ مِنْزِلَةً أَسْمَاءُ قُلْتَ انْغَائِبُهُ الشَّيْءُ بِأَعْتِبَارِ
 وَضَعِهِ وَهَذَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهُ الْغَيْبَةُ أَوْ حَاضِرًا بِأَعْتِبَارِ أَصْلِهَا وَأَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى خِلَافِهِ ١١٥ وَقَالَ السَّرَاحُ الْبَاقِي فِي رِيسَالَتِهِ
 الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَعِيرِ لَطَى الضَّمِيرُ الْمُقْسِرُ لِضَمِيرِ الْغَائِبِ أَمَّا مَصْرُوحٌ بِهِ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ بِحُضُورِهِ مَدْلُوهٌ حَسْبًا وَعِلْمًا فَالْحَسْبُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى
 هُوَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَيَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَعَدَّيْتُهُ شَيْخَنَا أَبُو حَيَّانٍ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَن
 قَالَ لَيْسَ كَمَا نَسَبَ لَهُ لَانْ هَذَيْنِ الضَّمِيرَيْنِ عَائِدَانِ عَلَى مَا قَبِلَهُمَا فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِ عَائِدَةٍ عَلَى يَوْسُفَ وَالضَّمِيرُ فِي هِيَ عَائِدَةٌ عَلَى قَوْلِهِ
 يَا هَلْكَ سَوْءًا وَالْحُكْمُ عَنْ تَفْسِيرِهِ بِقَوْلِهِ يَا هَلْكَ وَلَمْ تَقْلُ فِي كُنْ هُوَ عَيْنُ الضَّمِيرِ الْغَيْبَةِ بِقَوْلِهِ هِيَ رَاوَدْتَنِي وَلَمْ يَخَاطَبْهَا بِقَوْلِهِ
 أَنْتَ رَاوَدْتَنِي وَلَا إِشَارَةَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ هَذَيْنِ رَاوَدْتَنِي وَكُلُّ هَذَا عَلَى حِيلٍ الْأَدَبِيِّ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْإِسْتِخْبَارِ فِي الْخَطِّابِ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِالْأَنْبِيَاءِ
 فَابْرَأَ لَأَسْمَى فِي صُورَةِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ تَادِيًا مَعَ الْمَلِكِ وَحَيَا مَعْنَى وَعِنْدَهُ إِنْ الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ أَرَجَّحَ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَجَمَعَهُمَا

الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصوصية عندنا كما في قول اللادعي لصا كمل على هذا كذا فيقول المدعي عليه هو يعلم انه لاحق له على الضمير في هو انما هو حضور مدلوله حلالا لقوله في هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يا ابت اسألك عائد على موسى ففسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا متعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا ابت اسألك عائد على موسى ففسره مصرح بلفظه وهذا الذي قاله شيخنا متعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره وكان ابن مالك يخيل ان هذا موضع اشارة ليكون صاحب الضمير حاضر عند المخاطب فاعتقد ان المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فخرى الضمير بحري اسم الاشارة والتصديق ماذ كراه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التصديق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصهم زوجته فقال للمحاضر من اهلها او من غيرهم هي طالق فانها طالق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يقتضي ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان امكنه التأويل في الاثنين المذكورين فلا يقتضي معه في غيرها (قوله في الافظ) قال الثاني خرج به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي ان يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر لانه تناول الحد البارز المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر قلت المستتر ١١٤ اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان قلت

فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متعقب لدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتج الى قرينة ودلائلها اضعف من دلائلها (قوله والى - متر) سمي بذلك لانه اتفق من لفظه أي ظهور أثره في اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الادراك اللفظي كما أشار اليه ابن الناطم فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان

زيادة الالف عند البصريين وبإصالتها عند الكوفيين (أو مخاطب كانت) بزيادة التاء عند البصريين وبإصالتها عند بعض الكوفيين (أو لغائب كهو) بتمامها عند البصريين والها موحدها عند الكوفيين واليه أشار في النظم بقوله قال في غيبة أو حضور • كانت وهو ضمير بالضمير (أو مخاطب تارة ولغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناطم بقوله وألف والواو والنون لما • غاب وغيره وأراد بضمير الخطاب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وكن) بالهندات والهندات فن (ويقسم) الضمير (الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ) به (كأنت) وكاف أكرمك وهاء غلامه نكس من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (والى - متر) وهو بخلافه أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل يشوي (ك) الضمير (المقدر في) أقوم (وم) فية تدل في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب الهمزة ليعبر به عنه أو لئلا يظن العبارة عبر عنه ما يلفظ الضمير المتصل فعلمنا للمبتدئين وليس هما إياهما على الحقيقة

منكشافا اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا لان - فشيئته لا تظهر أبدا وانما هو أمر ذهني قد يرى كأن حقيقة (ويقسم البارز لا تختفى أبدا فلا يبدى بالموضع افظ الاستتار وانما كان الاولى الاتيان باللفظ لانه على معنى الظهور أصلا كما قال في التسهيل فانه واجب الخفاء ومنه جاز الخفاء ذلقة الخفاء لا يفهم ثم انه كان ظاهرا ثم خفي بخلاف لفظ الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسترته وأخفيته أي فعلته به هذا بعد ان لم يكن والجواب ان المصنف كالتاظم انكلا على فهم المراد ثم ان سلنا قصد هما اليه فعلى قصد آخر وهو ان الضمير المتصل أصلها ان تبرز وتظهر في النطق لما تقر في الغالب من حاله اذ هي من قبيل الالفاظ فما أشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما إياهما) قال النوشري أي بالضمير متصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليس إياهما لكان حسنا اه ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله ان عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد خرج ابو حيان على ان ليس مهمله عند ذي غيم على حد ليس الطبيب الا المسك وتلك اللفظة متصل بها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لفظه فقيم بأن ليس انما يعمل عندهم اذا انتقض الشيء قال وأما ما اذا لم ينتقض فلا أعلن أحد من العرب (٢) قوله فلا أعلن أحد من العرب على انه الخ هكذا في النسخ وله في الاصل أعلن أحد من العرب يعنيه أو هو ذلك فليحذر

على انه أضر في ليس ضمير ثان والجملة من المبتدأ او الخبر خبر ليس والفصل حيث لا يجب لانه حيث أنه ممول للابتداء وقال الويهان مذ كوران في قوله • وليس منها شفاء النفس مبذول • ذكر ذلك الشارح السبكي في طبعه الكبري في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لان قول الشارح إياهما ضمير فلا يظهر كونه خبر الاعن المبتدأ ولا عن ليس كالاختفى وانظر قول المصنف ان الشيء اذا لم ينتقض لا يتم بل ليس عند احسن العرب فيما تظن مع قوله ان الوجهين جازان في • وليس منها شفاء النفس مبذول • مع عدم انتقاض الشيء فيه ولم يذكر في المفتي القول بان ليس في البيت معمله بل ذكر ان بعضهم - هم زعم ان قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيما لجواز كون ليس فيها شائسة (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال الثاني قد يفهم منه ان المستتر ليس يتصل اذا اتصل قسم من البارز الواقع قبل المستتر وقسم قسم الشيء قسم الشيء فلا يكون الشيء قسما والجواب ان المتصل الذي هو قسم من البارز وقسم للمستتر فخرج خاص من المتصل لافهموم المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر لم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم قسما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكتابة قال السكاكي الكتابة تتفاوت الى تعرض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعرض الخ لان التعرض لا يختص بالكتابة فرد عليه بان قسم الشيء يجوز ان يكون أعم منه كما في قولك الابيض ١١٥ اما حيوان وغيره والحيوان أعم

(وينقسم البارز الى متصل) بعامله (وهو ما لا يشتق به النطق ولا يقع بعد الاكيا) الخ وكاف أكرمك وهما صليته ويأته) وهذا معنى قول النظم وذو اتصال منه ما لا يتبدا • ولا يلى الا اختصارا أبدا كالباء والكاف من إني أكرمك • والياء والهاء من عليه ماملات وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحال الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من إني المتكلم ومحله الجار والكاف من أكرمك للمخاطب ومحله النصب والياء من عليه للمخاطبة ومحله الرفع على الفاعلية والهاء من عليه للغائب ومحله النصب على الفعولية والحاصل ان الباء والكاف والهاء لا يتبدا

من الابيض اه ويأتى في كلام الشارح اشارة لكون ما هنا يدل على ان المستتر ليس يتصل وان ما في باب الهمزة يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ما يأتى ما فيه وبعض المحققين الذي أشار اليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحه التلخيص في بحث الكتابة والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه آخر بحث الكتابة وما شئت تعالى المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يشتق به النطق الخ) قال الثاني هذا الحديث خرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قد روي في استقامت وانت وحكموا بأنه يبرز في زيد ههنا ضاربها هو حتى صرح ابن الناطم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المشي والجموع كضربت ما ضربت - هم وضربت من فان ذلك يمكن اقتراح النطق به ووقوعه بعد الاكيا لا يخفى وقد يجب ان التقدير بان التصديق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناطم بل تأكد لقا على المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهمزة فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التلنية والجمع ولهذا كل متصل يتزل لكونه حرفا واحدا من الزمر من حيث تنوع تقدمه وتأخره بخلاف المتصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهمزة فقط وفي ضربوا كلمة هم وجميع ماذ كراه نص عليه الرضي وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قرى اشارة اجمالية الى ما ذكرنا في الضمير الغائب واقعا علم اه وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يشتق واقعة على اللفظ أي وهو لفظ لا يشتق وحيث لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسما للبارز (قوله كالباء والكاف) قول الناطم كالباء والكاف فيه نكتة وهي الاشارة الى ترتيب الضمائر في الاعرفية لانه مثل بائي أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم في بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه في الرتبة ثم عقبها بقوله صليته وهو مشتق على الهمزة التي هي ضمير الغائب كذا جهل من نسخة النوشري بخط كاتب الاصل

(قوله وأما قوله وما يتألى الخ) قال الدونشري قال الموضع في شرحه على النظم يحتمل أن يكون الجوز لقوله إلا أحد ثلاثة أمور الأول أن الارتفاع على غير فاصل الضمير مع ما يتصل في نحو ما لكم من غيره كما جازها علم في الوصف بها الأمر الثاني أن مذهب سيبويه والمبرد في المنتصب ويجوز أن يكون في العامل في المـ ستثنى إلا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لأن قوله أن يتصل به أملة الأثرى أن من ادعى أن المفعول معه معمول الواو وعليه بانفصاله منه إذا كان ضميرا فهو صرت وأياك ولا تقول صرت وكـ فإن قلت هذا مقتضى لأن يتصل الضمير بالادعاء في الفصح قلت هو لازم أن قيل الإلهي العامل إلا أن اعتدته بأمور تدكر أن شاء الله تعالى في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظرا لأن الاستثناء المفرغ لا عمل لالا فيما بعده انتهى واقتصر من كلام الموضع على ١١٦ وجهين وترك الثالث ولعله أن الأصل في الضمير الاتصال أو أن الأصل

في الحرف الناصب للضمير أن يتصل الضمير به نحو أنك ولعلك فقد قال في شرح الشواهد وانما سهلت وصلته في الضرورة ثلاثة أمور ذكرهذين والثالث الوجه الثاني مما نقله الدونشري وقد يجب عما ذكره من النظر بأن الموضع لا يدع أن العامل في كل استثناء بل مراده في غير المفرغ ويكون المفرغ محل على غيره (قوله مخذف أيا) قال الدونشري تجوز به هذا الوجه من كلام الموضع غير ظاهر لأنه سابق هذا البيت شاهد على وقوع المضمر المتصل بعد الانفصال ينبغي الاقتصاد على الوجه الثاني ولكنه ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدونشري يوهم أنه إذا تأخر لا ينصب وفيه نظر الآن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا

بشيء منها ولا تقع بعد الا (وأما قوله) وما يتألى إذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا إلا ديار ضرورة) والقياس الأياك واكتنه اضطر مخذف أيا وأبقى الكاف أو وقع المتصل موقع المتصل وما الأولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية محتملة بالجل الفعلية وتبالي من لمبالاة بمعنى الأكرات وجارتنا خبر كان من الجوار وأن مصدرية وديار بمعنى أحد ديار على مجاورنا وأن وصلها مفعول تبالي وهي مفرد لاجله والاعرف إيجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء تقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى إذا كنت جارتنا فلا تكثر بهدم مجاورة أحد غيرك وأجاز ابن الأثير وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبردة مطلقا وأنت لمكان الألسنة والسؤال ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر
أعوذ برب العرش من فتنة بفت * على ثقال عوض الأناصر
فأوقع الهاء المتصلة موقع أيا (والى منفصل) عن عاملة (وهو) أي المتصل (ما يتأله) في منطق (ويقع بعد الا) وذلك (نحو أنا نقول) في ابتداء النطق به (أنا ومن) وفي وقوعه بعد الا (ما قام الأنا) وتسميه هذا البارز إلى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فإنه هنا ناظر إلى موقعه من الأعراب وهذا ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر منه أن كلام المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل محتجابا بمبني الضمير على الاختصار والتصل أخصر من المنفصل (وبتسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الأعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) الأول (ما يختص بعمل الرفع) فقط

بخلاف ما لو أخر وفيه نظر (قوله ويحتاج إلى الجواب) قال الدونشري قد يجب أن لا يدعى أن الهاء (وهو) ليست ضمير امتصلا وانما هي حرف لاحق لا ياء المحذوفة (قوله ويقع بعد الا) قال الدونشري يرد على هذا الضمير في قول ما مررت إليك فإنه واقع بعد الا وهو متصل الآن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المناقاة المنقبة في كلامه الواردة بحسب الظاهر أذ وجهها أن ما هنا اقتضى أن المستتر ليس بمفعول لما عرفت فيما مر عن اللقائي وما في العطف أنه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك قتال والظاهر أن يجب أن يجاب بأن ما هنا مبني على قول وما في العطف على قول آخر لأن في كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض القضاة لا يحتاج إليه بعد قول المتن يحتمل انتهى وقد يقال أنها إشارة إلى أن الباء في كلام المتن داخل على المتصور عليه على الاستعمال الأصلي

(قوله وهو خمسة) قال اللقائي أن قلت المستتر على ما تقر ومثله وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت التخصر فيها هو المختص من التصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وبنيته المصنف على أن المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه إشارة إلى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) أشار إلى أن المصنف أطلق التاء ليعلم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقائي وتنبها على أن الضمير في المتن والجموع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف التاء على التنبيه والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدونشري أحترز به عن الالف في نحو يا حرميا فأنتم في محل جر انتم واحترز أيضا عن الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف إليه المتكلم نحو يا أبا فأنتم في محل جر (قوله بناء على أنه ضمير) قال الدونشري حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة ١١٧ جلال الدين السيوطي في جمع الهوامع

(وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحرركات الثلاث (و) ثانيا (الالف) الدالة على اثنين أو اثنين (كشاما) وقامت (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكور (كقاموا) رابعها (النون) الدالة على جمع الإناث (كنتم و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على أنه ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمزني وزعم أن حرف تانيث والفعل ضمير مستتر وتوقع في الأمر (كنتم) والمضارع كنتم من وخروج بقية المخاطبة ياء المتكلم فأنتم لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو رب أكرمني) فالياء من رب في محل جر بإضافة قرب إليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيا (كاف المخاطبة) بفتح الطاء (نحو ما ودع ربك) فالكاف من ودع في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بإضافة قرب إليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) قالها من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام وفي الثاني بالاضافة ويحاور في محل نصب على المفعولية ويحاور وذلك داخل تحت قول النظم * وانظرا ما جر كل نظاما نصب * (و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين الحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو خاصة) بشرطين اتحاد المبنى والاتصال (نحو ربنا سمعنا) فزنا في ربنا في محل جر بإضافة قرب إليها وفي اتنا في محل نصب بآن وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا فأنتم لنا (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترض على النظم في قوله * للرفع والنصب وجر ناصح * (لا يختص ذلك بكلمة

انتمى وأهل اقتصار الشارح على الياء ولم يحرك الخلاف في غيرها لقونه فيما باتفاق المازني والاختش (قوله فأنتم لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدونشري قد يقال أنه مردود بضرورة ضري حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالتاء اعلمه وان كانت في محل جر أيضا نرى أنهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقائي قياسه مشترك فيه لأن قوله غما يتعدى إلى المفعول به بنى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتكر كذا كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستقر به (قوله بين محلي النصب والجر فقط) قال الدونشري ينبغي أن يقيد بالاصالة لا لرد الضمير الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاى ولولاك ولولا فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهب لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكلف المخاطب) قال اللقائي عير بالكاف تنبيه على ما سبق في الياء وكذا قوله وها الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدونشري أحسن من اشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم تقسم اتصل للمحال الثلاثة نحو ضري حسن وأكرمني وغلاى

(قوله لان ياء الخطابية الخ) قال اللقاني حاصلة ان المخايرة بين اللقطين اما بتغييرهما ولو اتحداهما في كالمخيم بن الحقة بن وصلا
 وفصلا وتغيير لفظهما بالبناء والتركيب كما هو واما بتغيير المعنيين ولو اتحد اللفظا كما هي الخطابية والمتكلم (قوله موضوعه
 للمذكر) قال الدونشري هذا امر دود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتبعه هذا التحليل ثم رأيت بعضهم نقل
 ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء الخطابية موضوعه للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة بل
 تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلزم آخر كلام الشارح (قوله والفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها
 مبنية تنسب على ان محالها مبنية كما هي لقاني قال الدونشري وفيه نظر وقال اللقاني كلام المصنف لا يقيد وجوب البناء
 المصرح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كافي الزمان المحمول على اذ قد اضاف الى الجملة كما سبق في قول النظم
 واختبرنا ما لو فعل فبها انتهى قال الدونشري ١١٨ قال بعض الافاضل وقد يقال ان في عبارة الموضوع حسنا من جهة

باب البناء وكلمة هم كذلك فانهم مبنية ان في الحال الثلاثة (لانك تقول) في البناء في الرفع
 (وقوى) في النصب (أكرمى) في الجر (غلامى) تقول في هم في الرفع (هم فلهوا
 و) في النصب (انهم و) في الجر (لهم مال و) يده المتأخرون فقالوا (هذا) النقص (غير
 سديد) بالسبع الموحدة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متصلا بالمعنى
 ومتصلا وما ورد ليس كذلك (لان ياء الخطابية غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء
 الخطابية تختلف في اسميتها وياء المتكلم لا يختلف فيها والاختلاف فيه غير المتفق عليه
 والثاني ان ياء الخطابية موضوعه للمؤنث وياء المتكلم موضوعه للمذكر كروا للمؤنث غير
 ما للمذكر (و) لان الضمير (المفصل غير) الضمير (المفصل) ضرورة فانتمى الابرار
 وثبت المرافع والفاظ الضمائر كلها مبنية) وجوب ذلك مفهوم من قول الناظم
 وكل مضره البناء يجب واختلاف في سبب نيائها فيقول شبه الحرف في المعنى لان كل مضره
 مضمون معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه الحرف في
 الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر وقيل شبه
 الحرف في الافتقار لان الضمير لا يتم دلالاته على معناه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل
 شبه الحرف في الجود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص
 الابرار بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستناد بضمير
 الرفع) فقط (ويقسم المستتر الى قسمين) مستر وجواب وهو (المقتصر عليه في النظم
 بقوله ومن ضمير رفع ما يستتره بقرينة مثله بقوله كاعقل أو أفق نعتا اذ تشكر

انها تنسب الاتصاف بالبناء
 بخلاف النظم فانه لا يقيد ذلك
 اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه
 متصفا به فاذن في قول الشارح
 وذلك مفهوم من قول الناظم الخ
 تقرر اذ لا يلزم من كلام الناظم
 الانصاف الذي ذكره الموضوع
 انتمى وأقول قد يقال ان الحكم
 على كل مضره وجوب البناء
 يشهد البناء بالفعل له لان الواضع
 حكمه يضع الشيء في محله فاذا
 وجب على الشيء اعطاء ياء انتهى
 ويرد على قوله قد يقال الحكم
 الخ انه قد حكم على الموصولات
 واسماء الاشارة بوجوب البناء
 وبهضا لم يصف به بالفعل
 لمعارضة شبه الحرف فيه بما
 اقتضى اعرابه كما تقدم ويجاب

بأن الحكم فيها انما هو على طريق الاجمال ولا يصح أن يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على وضابط
 الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قديدي العلم به من أول بحث المبنى وتوسطه في بحث الضمير دون تقديمها عليه وتأخرها
 عنه ببناء في حاشية اللفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدونشري اى ولا يضر اشتباه صيغ الجرود بصيغ المصوب كما
 لا يضر اشتباه النصب بالجر في قصة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المرفعت السالم (قوله ويختص الاستناد بضمير الرفع فقط)
 للاجاجة لقول الشارح فقط به بقول المصنف يخص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أجبني الذي أكرمته تريد أكرمته
 وأقضي ما أنت قاضى اى قاضيه وفي ذلك استناد بضمير النصب والجر وأوجب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستناد وقد تقدم
 الفرق بينهما والحاصل ان المستغرق حكم الحاضر المقووظ به المراد بخلاف المحذوف فانه كان مقووظا به ثم تركه واهمل فليس
 في حكم الحاضر والدليل عليه انك اذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كالحكى الجمل ومنه اضرته واذ سميت بالمحذوف منه
 الضمير اختصارا والاصل ضمير متعرب

(قوله المرفوع بامر الواحد الخ) قال اللقاني اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما صر مواقع الاعراب وحمل الرفع
 بالاضافة فيهما ومنها قوله المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر
 في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب وأنواعه حقيقة في الاثر المتقدم فان قيل انظر الكامة ذلك
 الاثر انصفه لفظا أو تقدير او معنى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محمل ولا جعل ذلك الاعراب
 أو النوع محلا لفظا فقه على سبيل التوسع في الاعراب والمحل فثبت قبل مواقع الاعراب وحمل الرفع كانت الاضافة يائية
 اى مواقع هي الاعراب وحمل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقي اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ الرفع
 محله فالعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالجل فهو حقيقي الاسناد اذ هو حيث قيل عطف على محله كذا فقه
 تسامح اى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مقيد لا مرفوع الا فراد والتذكير وحيث قد فرادة
 الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الحواشي فان قيل هل لازم في اسكن انت وزوجك ان أنت الفاعل قلت
 لان الضمير المرفوع لا يقع الى جنب عامله الفعلي منفصلا عنه غير سبب ١١٩ ولانك تقول في التثنية والجمع اضربا انما
 واضربوا انتم ولا تقول اضرب

وضابط واجب الاستتار (ما لا يحلقه) في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع
 بامر الواحد المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحد والمثنى والجمع
 فانه يرفع في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وكن (أو) المرفوع (بضارع مبدوء بتا مخاطب
 الواحد كقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بتا الفاعلية فهو هند تقوم فان استتار جاز
 لا واجب وبخلاف المبدوء بتا خطاب الواحد والتثنية والجمع فانه يرفع في الجميع نحو
 تقومين وتقومان وتقومون وتقمين (أو) المرفوع (بضارع مبدوء بالهمزة كأقوم)
 واستخرج (أو) المرفوع بضمير مبدوء بالنون كقوم) وتستخرج (أو) المرفوع
 (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون في نحو والى) القوم (قاموا ما خلا زيدا
 وما عدا عمرا) وليس يكررا (ولا يكون زيدا) ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر
 وجوب بامر فروع عائدا على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم
 من الفعل السابق (أو) المرفوع (بافعل في التثنية أو بافعل في التفضيل) فالأول
 (كما أحسن الزيد بن) بفتح الدال وكسر هاء (و) الثاني نحو (هم أحسن أنا) فنى أحسن

واضربوا انتم ولا تقول اضرب
 انما ولا اضرب انتم ولان الفاعل
 لا يحذف ويجوز ذلك في اضرب
 انت ان تقول اضرب فان قيل
 رد قول عدى بن زيد
 وتذكر كريب الجوراني اذ فلك
 كريب ما وفي الهدى تشكيب
 قلت هو فعل ماض وأدغم ومن
 الغلط قول الشيخ في باب التحذير
 بآل ان العامل لما حذف استقل
 ضميره الذي كان فيه الى آيل
 ومن ثم قال
 وآيل انت وعبد المسيح وهذا

من غريب العربية استندار الضمير في الضمير وسهله انه يعرب بقى المروض وله لهم لذلك لم يردوهما لكن يردانهم عد والمصدر النائب
 عن فعله وقد يجعل ذلك عذرا لترك المصنف عدما انتهى وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلي منفصلا عنه لغرض سبب
 مشكل بما نقله الشارح من تجوز زيدي في هو من أن يعمل هو أن يكون فاعلا قوله أو مضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون
 كقوم) قال الدونشري ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كافي قول الشاعر
 لمن نحن نؤمنه يت وهو آمن • ومن لا يخبره عيس مناصر قوا • وكافي قول الآخر • اذا أنا لم أظعن اذا الخليل كرت •
 وكذا يقال في المبدوء بآله أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستمر بل ينقطع ويبرز (قوله أو ما عدا
 أو لا يكون) قال اللقاني عطفهما بالواو أو انصب بعطف عدا ولا يكون بهما بل لا يصلح الابتداء بل أحد العطفين بالآخر انتهى وهذا
 بناء على أن العطف أو لا في قوله كخلا الخ بالواو أو يائي قوله فهو قولك قاموا ما خلا الخ بالواو وفي بعض النسخ بالواو أو الثاني أيضا
 (قوله عائدا الخ) قال الدونشري يرد عليه قول آخر وهو أنه عائدا على الفعل المفهوم من الكلام السابق اى ما خلا فلهم فعل
 زيد حذف المضاف ويضرب هذا والثاني في كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو قوم اخوتك ليس
 زيد انتهى وقد أجب الجاهل عن تصريف القوانين بما ذكر كما ينما في حاشية الفاكهي في باب الاستثناء

(قوله أو المرفوع بالمصدر) قال النوشري ان قلت اعلم ان المصنف قد جعل في المرفوع بأمر الواحد قلنا لا يختص بذلك كماله الاية فان المستتر في المصدر للمذكرين مخاطبين فلم يشأ ما تقدم (قوله فغضض الرقاب) وهو من جنس ان الذي أسرى بعينه قال شيخنا الغني رحمه الله وانظر اذا جعلنا سبحانه نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا والمصدر لا يستتر فيه الا ضمير مخاطب (تنبيه) قال النوشري محاسن مستتر فيه الفاعل وجوب انهم وبش وما جرى مجراها في بعض المواضع انتهى وصياني تصریح الشارح بذلك في باب نعم وبش وبقى انهم ذكرنا في فند لا زريق المال ان زريق فاعل بانك (قوله وباسم الفعل الخ) فيه اشارة الى ان هيات معطوف على قائم وبذلك صرح اللقاني وقال في هيات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محال وفيه مخالفة لماسلف والاولى التحليل بهيات العتيق وهو حيث نمن نأ كيد الجمل بالمعنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح ١٢٠ في باب أسماء الافعال بشعر بانها تتأثر بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي قاعدة ولا مفعولية كالمتد اولاً

ففيه ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوباً أو نائبا تميز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كآتوه) بمعنى أتوجع (وزال) بمعنى انزل أو المرفوع بالمصدر والنائب عن فعله نحو فغضض الرقاب فغضض هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا الفعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مثله التكمل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت اذ لم يرفع أنت مجتداً أو على هذا فقد فعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوباً يشك على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جوازاً وهو ما يختلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهي انما الصفة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرجع بفعل الغائب (نحو زيد قام) بفعل الغائبة نحو (هذا قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو (زيد قام أو) اسم مفعول نحو (زيد مضروب أو) صفة مشبهة نحو (زيد حسن) أو أمثلة المبالغة نحو (زيد ضرب ابى بعد الضمير في هذه الامثلة وما أشبهها مستتر جوازاً واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يختلف الظاهر أو الضمير المنفصل (الآثرى أن يجوز) في الفصح (زيد قام أبوه) فيضلفه لظاهر وهو أبوه (وما قام الا هو) فيضلفه الضمير المنفصل الواقع به (وكذا الباقي) من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا

يحتمل أن يكون الضمير المستتر في هيات تقديره هي ويقرأ هيات يسكون التام وهذه حكم الكلام كما تقول قال زيد والله ايفعل مع أنه انما قال والله لا فعل ويحتمل ان فيه ضمير مستتر تقديره أنا جوازاً فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوباً لا جوازاً قلت ذلك ممنوع الا ترى الى قولنا أنا قائم رأيتنا قائمان في كل ضمير مستتر جوازاً تقديره أنا في الاول وأنت في الثاني فان قلت من أين لك ان الضمير في قائم وقائمان تقديره أنت وتماثل هو مستتر تقديره هو قائم على موصوف محذوف تقديره أنا برجل قائم هو أو تتماثلان قائمان هما قلت قال النوشري الضمير الراجحة الى مبتدأ لا بأن تكون على وفوق من تعود اليه غائب لغائب ومخاطب لمخاطب ومتكلم لمخاطب نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التنبيه والجمع على اى اعراب كان انتهى وهو بعمومه شامل لقولنا قائم وأيضاً اسم الفعل له خواص اختصاص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم انظر هل يختلف الظاهر في هيات اولاً انتهى كلام شيخنا الغني في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني اى يجوز ان يرفع الظاهر والضمير المنفصل

(قوله تنبيه) قال الخليل نقل الامام ان التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يمكن في اثباته مجرد المسند والمُسند اليه او النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر ان اهل الادب لا يوافقونه على ان هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم ان قول ابن مالك ومن وافقه ما يختلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يختلف في تادية معناه بل في رفع عامه اياه ففي وجوب الاستئذان وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضمير مستتر وجوازه ١٢١ لا وجوب كون الاستئذان في الضمير المستتر وجوباً وجازاً اذ ليس انما ضمير متصف بالاستئذان بجواز ظهوره فتقول المصنف اذا الاستئذان الخ ان أراد وجوب الاستئذان معناه عندهم منع وان أراد معناه عنده كان متاحة في الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذي ينشأ هو عين التقسيم الذي جعله التصديق لافرق بينهما الا باعتبار ان المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليأمل (قوله يكون فاعلاً) باتفاق الخ قال الزرقاني الذي عنده الرضى انه تأكيد اذ قال مائنه وأما في نحو زيد هو وضاربه هو فاعله ليس بشاعل بل تأكيد له قاله في باب الضمير اثر (قوله والنظر الجاهل) ان يقال الخ ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان الاتصال متعذر فاذا نعتين الاتصال وعدم ذكره في المستثنى غير قاض في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن الاتصال الخ) اى وهو هنا يمكن بالاتيان بالضمير

الحكم جازي الضمير المنفصل الى الظرف وعديله اذا وقع عاصفة أو صلة أو خبراً أو حالاً نحو مررت برجل أمامك أو في محاسنك وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد عندك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هوله نحو غلام زيد ضاربه هو (تنبيه هذا التقسيم) للضمير الى مستتر وجوباً وجوازاً (تقسيم ابن مالك) في التسميل وغيره (وابن يعيش) في شرح المنفصل (وغيرهما) من التصويين ووافقهما الموضع في شرح القطروية وخالفهما هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر اذا استئذ) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابراز متصله (فانه) لو برز وجب انفصاله فقال قام هو (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لثبات المستتر (وأما) خلاف الظاهر له أو الضمير المنفصل في غير تركيبة فزيد قام تركيبة أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه) وما قام الا هو فتركيب آخر اسند فيه القيام الى سببي زيد أو الى ضميره المحصور بالاهـ اذ انقرب كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر يوجب ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا أن يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني أنه نفي ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى أن يعل هو أن يكون فاعلاً وأن يكون تركباً ونقل المرادى عنه أيضاً في شرح التسميل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرم هو أن يكون فاعلاً وان يكون تركباً وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هوله وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجاهل ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكك لانه لا يجوز ان يبرز جواز الاستئذان بجواز ابراز الضمير متصلاً أو منفصلاً والاول متعذر والثاني مخالف لما أصاوه من القواعد وهو انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى واپس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم (ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم) وقم (والى ما يرفع غيره) اى الظاهر (كقام) وهيات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين)

١٦ ج ل مسترأ والمتغذرا غما هو لابرار منفصل (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال النوشري منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة للقاني واعلم انهم وضعوا الجمع المذكور صفة وتخصه بجمع المؤنث صفة وتخصه وأما المثني فصيغة واحدة فيستل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني انما لم يكن الجرور لا متصلاً لان المتصل هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجرور كذلك فان قيل ليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فيجب فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالاً به من الظاهر فانه الرضى

(قوله وهو أنا الخ) قال الدونشري ينبغي أن يبعد ذلك بطريق الاصالة والافهديقع ماذ كرفي محل نصب فيما اذا كان مؤكدا
لنصوب كما سياتي في باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المتأدي نحو يا أنت فإنه في محل نصب
الآن يقال ان ذلك شاذ لا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدونشري قائمة هذا الخلاف تظهر فيما اذا ضمينا به في القول بأن
الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء ١٢٢ قد زال وعلى القول بأنه أن يبنى وبعبارة الاسنوي في الكوكب قائمة

احدهما (ما يختص بمحل لرفع) لا يتجاوز الى غيره (وهو انا) للمتكلم (وانت) يفتح
التاء للمخاطب (وهو) للقائب (وفرع هو) ففرع انا) واحدة فقط وهو (نحن) لان
المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) يفتح التاء أربعة وهي (أنت) بكسر التاء (وأنتما)
وانتم واثنتان) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة
ايضا وهي (هي) و(هنا) و(ههنا) و(ههنا) وتعليل ما تقدمه (تنبيه) المختار في انا ان الضمير هو
الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة
واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين والواحق لها
حروف خطاب ومذهب الفراء الى ان انت بكمله هو الضمير ومذهب ابن كيسان الى ان التاء
هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت أن وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين
ومذهب الكوفيين الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير
الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والتون الاولى كاللم
في هم والثانية كالواو في هو (و) القسم الثاني (ما يختص بمحل النصب) لا يتجاوز الى
غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا) يدل على المعنى المراد من
تكلم ومخاطب وغيبة وتذكروا نأيت واقرأ وتنبيه وجمع (نحو اياي للمتكلم) وحده
(واياك للمخاطب) المذكر (واياها للقائب) المذكر هذه الثلاثة هي الاصول (وفرعها)
تسعة وفرع ايا (ايانا) لا غير (و) فرع اياك يفتح الكاف أربعة (ايالك) بكسر الكاف
(واياك) واياكم واياكن (و) فرع اياه أربعة ايضا (اياهوا وياها وياهم وياهن) على
ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط الهاء (تنبيه المختار) من الخلاف
(ان الضمير نفس ايا) فقط (وان الواحق لها حروف تكلم ومخاطب وغيبة) وهو مذهب
سبويه واستدل كل بأن الضمير مادل على متكلم أو مخاطب أو قائب واياه على حدثها لا تدل
على ذلك وأجيب بأنهم اوضحوا مشتراك بين المعاني الثلاثة فغندل الاحتياج الى التمييز
أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف النمل المسند الى المؤنث بتا التانيث
ومقابل المختار مذاهب أحدها مذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين
واختاره أبو حيان ان الواحق هي الضمائر وكلمة ايا عمدا زيادة بعد علم الواحقها
ليميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني مذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك

الخلاف فيما لو معى به فعند
الفراء يعرب وعند غيره يحكى
ليكونه مركبا من اسم وحرف
كذا بينه في الارتشاف ثم قال
اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب
ما لا ينصرف للعلمية وشبه الجموع
(قوله والواحق لها الخ) قال
الزرقاني من التاآت وجعل
التاآت متعددة باعتبار اختلافها
بالضم والفتح والكسر (قوله
لا يتجاوز الى غيره) هو تطبيق قوله
سابقا فقط والظاهر ان مقابلة
الاسلوب للتفنن وقائمة ذلك
ما قدمنا من انه اشارة الى أن اياه
في كلام المصنف داخل على
المقصود عليه (قوله مردفا الخ)
قال الدونشري ظاهر ضميمه ان
كلام من أنت وفروعه صيغة
مربوطة وليس كذلك بل الضمائر
فيما كاهما ان مردفة بما يدل على
أحوال المخاطب لقافي فهي كايا
(قوله المذكر) التقيد به هنا
وفيما بعد لا حاجة اليه كما مر
تنبيه (قوله مشتركة) قال
الزرقاني اي اشتراكا لفظيا
(قوله واختاره ابن مالك) قال
الزرقاني قال الرضي وقال الخليل والاحفش ما يتصل به أسماء اضيفت ايا اليها كقولهم قايلا ويا الشواب ان

وهو ضعيف لان الضمائر لا تنضاف انتهى ووجه الدلالة بما ذكرنا إضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال الدونشري قال الاماميني
في شرح التسهيل وأورد المصنف يعني ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتضى لاضافة الضمير وهي بمنفعة لان الاضافة اما
للتعريف وانما تكون في اسم عامل على الفعل ايا ليس كذلك واما للتخصيص ويا لكونه من الضمائر التي هي أعرف المعارف

مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم إضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة وأجاب باختبار ان تكون الاضافة للتخصيص
ولست متافية الا لكون ايا ضمير الان التخصيص يصير مضاف معرفة ان كان قبلها انكرة والا زاد وضوحا كازداد بالصفة
نحو قوله • علاز يدنا يوم الثقلان من زيدكم • ولا حاجة الى انتزاع تعريفة وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع
الاشتراك الموجب الى زيادة الوضوح وأما التزام إضافة الشيء الى نفسه فلتلزمها عند الذين يعمدون بغيره على تقدير وقوع
نفسه كذا قال قلت لابي اعتذريه عن وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلها أعم مما يدل عليه
المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان
تكون الاضافة في ذلك هي إضافة الشيء الى نفسه حيث يلتزم المصنف في اياك مثلاله من إضافة الشيء الى نفسه ويعتذر بهذا
الاعتذار مع اشتراكه على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقاني البارزة قدسية المستقرة وكون الضمائر مستقرة في
المستقر في ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى ١٢٣ وأقول اذا سقطت البارزة يلزم اسقاط

قوله في التعليل في قوله لان
البارز اما متصل ويجعل المقسم
الضمير مطلقا فيقول لان الضمير
اما متصل الخ ويرد حينئذ
خروج الضمير المستتر وجوبا
فانه خارج عن الستين المذكورة
كما لا يخفى واعلم ان الضمائر
الستين تسعين معنى فان المعاني
في كل من المتكلم والمخاطب
واقائب ستة اذ كل منها اما
مفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى
أو جمع كذلك لا يمكن وقوع
الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة
بسته يحصل منها ثمانية عشر
فالاناط كل من المتصل والمنفصل
وان كانت اثني عشر لكن

معاني ثمانية عشر واد اضر بت ثمانية عشر في خمسة التي هي أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور
في المتصل ومنصوب في المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة وقال الدونشري هو
باعتبار المجموع فلا ينافيه عشيه فيما يأتي بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال والتشليل بقام وقامت المرفوع البارز فيه انظر
اذا الضمير في قام وقامت مستتر ليس يبارز وظاهر ضميمه هنا ان كلا ضمير براسه وهو خلاف ما تقدم في ايا انما هي الضمير وان
الواحق لها حروف تدل الخ وكذا في أنت وانا ونحوهما الضميران والواحق لها الخ اللهم الآن يقال التعدد باعتبار
الواحق وهو بعيد (قوله فقامت الخ) قال الدونشري التاء في فقامت مضمومة كان القياس فتح التاء في الجميع ولكن
ضمت تبعاً للميم لان الميم شقوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي كما في المراح (قوله فقاما) قال السبائي قضية
كلامه أن ذلك لثني القائب مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح في شرح الازهرية وهو سهل المصريح به في كتب القوم ان قاما
للمذكور وان التثني قامت بالتثنية وليست به لثان

(قوله حكم كل) قال الدونشري مراده به قضية كلية انتهى يعني ان الشارح أطلق اسم الجز وهو الحكم على الكل وهو القضية التي هي اسم الحكم والحكم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هي الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشي المطول والمختصر عند قول التخصيص في الآية يتضمن ما فيه من انواعه (قوله انه متى تاتي الخ) قال الشهاب القاسمي القاعدة في الحقيقة هي قوله متى تاتي الخ لانه متى تاتي لا يمتنع من القاعدة القضية الكلية اه وقد اشرفنا ١٢٤ لذلك فيمنع (قوله وأمكن) قال الدونشري هو عطف تفسير لقوله تاتي

غلامكم انكم غلامكم لكن غلامه له غلامهاها غلامهاها غلامهم غلامهم لهم غلامهم لهم وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح في الاحتجاج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيوريه في ضمائر الرفع المتصلة بياض الخطاب في تقومين وقوى وخالف الاخفش والمنازي ذاهبين الى انها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفعول في تقوم وقم وقد تقدم ما فيه

(فصل في القاعدة) لغة الاسم واصطلاح الحكم كل منطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه وهي هنا (انه متى تاتي) وامكن (انصال الضمير لم يعدل الى اتصاله) لان وضع الضمير على الاختصار والمتمصل اخصر من المنفصل (فصوت) بضم التاء (واكرمك لا يقال فيه) اقام انا ولا اكرمك اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله

وفي اختيار لا يجي المنفصل • اذا تاتي ان يجي المتصل
(فاما قوله) وهو زياد بن جيل التميمي • وما صاحب من قوم فاذا كرمهم • اي قومي (الايديهم - ج الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت (اياهم الارض في دهر الدحار) فاوقع الضمير المنصوب المتصل مكان المنصوب المتصل (ضرورة) فيها ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا بالفرزاني التمام عليهم حتى يزيدوا قومي جبالا ويدل عليه انه وجد في اصل قصيدته لم اتي بعدهم حيا فاخبرهم • الى آخره وهم الاول مفعول اول يزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون أنفسهم ف حذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وسامه على ذلك فانه ان الضمير ينسحب واحد وليس كذلك فان معنى الواو المصاحبون ثانيا ومعنى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكرهم قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه ما يصاحبه من شأنهم عليهم ويجوز في قاذمهم المنصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصحاب قاله الموضح في شرح الشواهد والباقي قول الفرزدق بالباعث متعلقة بمحذوف في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث فاعل يزيد ضمير الدكر ويكون هم

(قوله فحسب الخ) اتي بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عن القاعدة وهو سبب عنها (قوله جل) قال الدونشري هو يقع الماء والميم اه وكون التثنية من ذكر هو ما قاله ابو تمام وقال الفرزاني زياد بن منقذ وقال العتبي المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكرهم الا يزيد اولئك القوم قومه حبا اليه اما لما يرى من تقاصرهم عن قومه او لما يصاحبه من التثنية عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثاني باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الاول لا ينض ما رد به في المقتضى على ابن مالك اجبة كلامه عليه وبذلك ناقش الدمامي المصنف في حواشي المقتضى وقد يقال مراد المصنف في المغني انه لا يشين كون الضمير لمسمى واحد ولا مباينة بتي ان يكون ما قاله ابن مالك مراد او قال ايضا في شرح الشواهد وهو محتمل عندى ان يكون فاعل يزيد ضمير الدكر ويكون هم

المنفصل تاكيد اهم المتصل فلا يكون في البيت شاهد (قوله ويجوز في ذكرهم) عبارة المصنف في شرح الشواهد الاموات ويجوز في قاذمهم الرفع عطفا على اصحاب والتعبير في جواب النفي لان اتقاس التي انما هو بالنسبة الى المعمول وتطويه ما اتينا فتدنا الى الدار (قوله في بيت قبله) وهو اني حلفت ولم احلف على فنده فناء بيت من الساعين معمور الفند يتقضي الكذب وفناء ظرف خلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقصده عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة

(قوله والذهار يرجمعني الشدائد) قال الدونشري قال الفرزاني اذ اهرجع اهرجع دهر اه ويظهر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضي ان الدهار يرجمع الشدائد (قوله ان يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أي سواء كان ضميرا كاملا أو اسما ظاهرا نحو عجت من ضرب زيدانت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سياتي في شرح قوله اقد كان حيث حقايقنا (قوله لما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين ان الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ١٢٥ ولا في المشترك (قوله اويلي اللام الفارقة) قال الزرقاني اي بين ان الخفة

الاموات ويجمعهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباء والوارث اليه على حد قولهم • بين ذراعي وجهه الاسد • او منصوب بالوارث على ان الوافين تنازعا واحل الثاني وضعت بكسر الميم مخففة بمعنى نضمت أي اشغلت عليهم او بمعنى تكلفت بليداتهم والارض فاعل ضمت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والذهار الزمان والذهار يرجمعني الشدائد مضاف اليه (و) اذ اليات الاتصال وجب الانفصال (مثال ما ياتي في اتصاله) ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله • بنصركم نحن كنتم ظافرين • أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا ياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة برت على غير من هي له معالقا عند البصر بين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو يزيد عمر وضارب هو او ان يحذف عامله كقوله • فان انت لم تنفعك علمك فانكسب • لعلك تهديك القرون الاوائل أي فان ضللت لم تنفعك علمك أو ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم أو ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله

فأنت لا تفك أحد وقصيدة • تكون واياها هياما لا يهدى
أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو ان يلى اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو انا واما أنت اويلي اللام الفارقة كقوله
ان وجدت الصديق حقا لا يا • لفرني فلن ازال ما بيما
أو ان يكون منادى نحو يا اياك ويا أنت أو ان ينصبه عامل في مفعوله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسبأني أو ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك تعجب (او) يتأخر عن عامله (بلى الا) اقفا (نحو أمران لا تعبدوا الاياه) او معنى نحو انما قام انا (ومنه قوله) وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار (وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان) انا ولى الا في المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا) او مماثلي في احوال الكلمات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخوه ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم

باعتبار المسند اليه فافعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمدح له في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان انا ولى الا في المعنى) قال الزرقاني وذلك لان اوجه انفصال الضمير متفهمة هنا ولا يقدر هنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فوقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التقيتاني ولقاتل ان يقول ان الفصل في البيت المذكور قد جعل له مول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تامل

نحية الفعل وتكلمه وخطابه

(قوله لانه كان يصح ان يقال الخ) قال السباطي لانه ان تقول لو قبل ذلك لم يفترض الشاعر المتقدم فليست تأمل اه وقال الزرقاني تعليل للثاني وهو عدم الجواز اي لا يجوز ان يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يأت ذلك وهذا الكلام مبنى على ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب اليه ابن مالك واقائل ان يقول ما ادعى صحة يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع اى وانما المدافع او مثلى عن احسابهم لاعتبار احساب غيرهم لان الفاضل مؤكد كما قال فرجع السام الى ان ما ارتكبه ضرورة وسند ذلك دليل فيه (قوله اذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال القرني قد يوجب ذلك القول بان المراد الوصف اى قوما يدافع كما اشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد في المطول تعليل آخر وصدر به ١٢٦ وهوان قوله انا الذي اندابيل على ان الفرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود

والمدافعة عنه وليس بمسكن ان يقال انا الزائد والمدافع انا قال القرني قوله لان قوله انا الزائد دليل الخ يعنى انه يدل على كون المتكلم مخبر اعنه في هذا الكلام فلو جعل ماموصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يستحسن اه اى كان المدافع حاشية مبتدأ وانما خبر او قد جعل انا اول مبتدأ (قوله الى لفظ بما) قال الزرقاني اى مع ان لفظ من أظهر في المقصود قوله في المطول (قوله اى حاشية الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يبنى على الرجل ان يحكيه (قوله الخا ترفيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لانه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والاتصال فملا مساويا لذلك فمعه تعريف الشيء بما يشاويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب ان يكون ال فى المضمير الجنس لانه هذا الذي كرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد سيبويه بالمضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السباطي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال وقد من ما ثبت في اتصال معناه ان المضميرين في الابواب الثلاثة اعنى باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من المضميرين فيما حيث اتصال ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أهدم فتقول على الحال الاول اعنى حال الاتصال سلبه وكنته وخلقته وعلى الحال الثانى سلبى اياه وكنى اياه وسلبه اياه وكنى اياه وخلقته اياه ويلزم من ذلك ما قاله الموضع وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وأنه اذا تقدم غير يجب الاتصال كما يلزم مما قاله الموضع ذلك فاقبلى كل منهما بما ذكره عما ذكره الاسترا اذا علمت ذلك فلا يخفى مافى صنيع الشارح فتأمل

الجنس لانه هذا الذي كرى كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد سيبويه بالمضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السباطي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال وقد من ما ثبت في اتصال معناه ان المضميرين في الابواب الثلاثة اعنى باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من المضميرين فيما حيث اتصال ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أهدم فتقول على الحال الاول اعنى حال الاتصال سلبه وكنته وخلقته وعلى الحال الثانى سلبى اياه وكنى اياه وسلبه اياه وكنى اياه وخلقته اياه ويلزم من ذلك ما قاله الموضع وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وأنه اذا تقدم غير يجب الاتصال كما يلزم مما قاله الموضع ذلك فاقبلى كل منهما بما ذكره عما ذكره الاسترا اذا علمت ذلك فلا يخفى مافى صنيع الشارح فتأمل

(قوله مع ثلاث ضمنت) أى لازمت فلا يرد ان اجتماع ما ذكره موجود في انظر كم هو هاول بقوله لانه ضمت الميم اعراضا وهي غير لازمة (قوله وكان اول الضميرين مجرورا) قال السباطي اما فاعل كما مثله الموضع او مفعول نحو الدرهم اعطاك اياه جورد عليك ومنعك اياه بخل عليك (٢) ويجاب ايضا وهو مأخوذ من قوله اما انكته أشار الى انه خارج بقيدى وانه غير مضمرا اه وقال السباطي اما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس مراد هنا قد ذلك الشارح بما اذا كان اولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان اولهما منصوبا والثاني مرفوعا لتعين في الثاني الاتصال كما تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الامتداد مقصورا بضميرك فيجوز في الثاني الاتصال والاتصال قال الرضى واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما هو مجوز بضميرك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني واتصاله ايضا نحو ضاربك اياه اه وهذا يشهد ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه في العامل ثم ظاهر كلامه ١٢٧ الجواز على حد سواء (قوله ولا التثنية

سبويه) كالماء من قولك لشخص في عيبه (سلبه) أو ملكية وكالكاف من قولك اعجبك لزيد سالتك ويجوز على مرجوح سالتى اياه وملكى اياه وسالتى اياه ولو يكون الموصل ارجح لم يأت التزليل الاية (قال الله تعالى فبكم يكفكم الله انكم تظنونكم) وهان (بالكوه) كل ذلك من الموصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه مؤمن الثقل الخاص من اجتماع الواو مع ثلاث ضمنت (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (الفصل اربع) لاختلاف محلى الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو هبت من جنى اياه) فبمصدر مضاف الى فاعله وهو اياه المتكلم ويا مفعوله هذا من الفعل (ومن الوصل قوله في الحالة

اثنى كان جيبك كاذبا • (اقد كان جيبك حقا قينا) اللام في اثنى موطنة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التثنية اخيره وفي قوله لعله العمل المصدر في مفعوله لكونه فرعاً عن الفعل في العمل وجيبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وجيبك الثاني بالياء وفيه شاهد فانه اثنى معه بالضمة الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال جنى اياه أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو هبت من المولى اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى • واقبحك الله لا يترك ما مونا فاقى بالضمة اثنى متصلا ولو فصله لقال واقبك الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا نامضا) من باب ظن (نحو خلقته فالا رجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحقق الفصل قبل وجود التامخ فيترجبع بعد وهو المراد بقول الناظم غيري اختار الانفصالا (كقوله اثنى حسبك اياه) وقد ملئت • ارجاه صدرك بالاضغان والاحن

الخ) قال الدوشري هذا عمل به بعضهم وعمل بعضهم ايضا بانه منصوب بجائز التعلق والاتحاد وهو لا يكون معهما الامتصال فكان اتصاله مع الاعمال اولى وردهما الناظم في شرح الكافية بانها متضيان جواز الاتصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك يمنع باجتماع وما انضى الى مجتمع متمتع (قوله اثنى حسبك اياه) قال الدوشري اعرب العيني اثنى منادى حذف منه حرف التثنية وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف ينادى بالاخوة وهو يخبر ان نواحى صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ أو ما بعده خبره واما مفعول الفعل محذوف يتسره الفعل الذى بعده هكذا قال بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقاني ذلك عنه منه (٢) قول الحشى ويجاب أيضا الخ تأمل هذه العبارة فلعل فيها سقطا اه

(قوله تعالى اذير يكهم الله) قال المصنف في الحواشي في الاستدلال بالآية تنظر لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلبه وذلك لان المفعول الاول اكتسبه المفعول بواحدة همزة التعدي والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول المثالي فان قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مفعول متصل كانه خبرا فلما لم يأت في الآية تنظر لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب الزرقي يقال رجل رأى صادق واخا بكسر الهمزة والفتحة والياء المفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في معجم الهوامع اما اخوات كان فتعين فيها الفصل كما في البدع والغرة كقوله ليس اياي واياها ولا تخشى رقبيا انتهى وقال الزرقي قال المصنف بتقدير ذلك في لا يكون وليس بان لا يكون الاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الارفد ١٢٨ نص على هذا التقيد في الجامع ٤١ من النكت أقول في مفهوم قوله أو إحدى أخواته التفصيل خلاف

أخى مفعول بفعل محذوف يقصره حسبك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين في الاستغفار لامنادى سقط منه حرف النداء لقصد المعنى والارباب النواحي جمع رجب كصا والاضغان جمع ضغن بكسر الصاد المعجمة وهو الحقد والاحسن بكسر الهمزة وفتح الهمزة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف احد المترادفين على الآخر والشاهد في حيثك اياه حيث فصل الضمير الثاني (و) الاربع (عند الناظم والرامي وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك في النظم فقال واتت الاختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجا به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكم الله وورديه الشعر (كقوله

بافت صنع امرئ برا خالكه) • اذ لم تزل لا كتاب الحمد بدرا

المسئلة (الثانية) من المثلثين المستثنان من القاعدة المذكورة (ان يكون) الضمير منصوبا بكان أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارتقت المسئلة الاولى (نحو المصدق كنهه او كانه زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الاربع من الوجهين اختلاف المذكور) في الترجيح في نحو خلتني فالاربع عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرامي وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لم يصبر رضى الله عنه ما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال (ان يكتنه قلن تسلط عليه) وان لا يكتنه فلا خير لك في قتله (ومن ورود الله في قوله) وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة الخزومي (لئن كان اياه لقد حال بعدنا • عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني (غير اعرف) أي غير اخص (وجب الفصل) لانه

بالعرب من الاتصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مقابلة اعلم الثلاثة ضمائر حكم الاول مع والثاني حكم باب اعطيت ان كان بعضها ظاهرا أو كان المضمرة واحد اوجب اتصاله او اثنين اول وثان أو ثالث فكما عطيته أو ثان وثالث فكذلك تنبت في المثال (قوله ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقي كان ينبغي للمصنف ان يذكر محترزات بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقي أي من انه لا يجوز الاتصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير اعرف) قال الزرقي قد ذكر المحترزات أيضا بالنسبة الى الفعل واما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترزات الاعرف وفي الرضى ما معناه اذا كان العامل مفعولا واسم مفعول واسم فاعل فاقبال الثاني شاذ اذا كان ازيدا وما هو ضمير ولو وضرمه

ما يوجهه كلام الهمع الذي قد ذكره الدونشري من تعيين الفصل في جميع اخوات كنون اطلاق القول في ليس لا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فيلزم (قوله سواء) كان قبله ضمير (قال السباطي ان شرط بقاء الوجهين ان يكون المتقدم اعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر بلاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدونشري قال به ضمير هذا ما وجه في الانية ورجح في التمهيل التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان وقرى بان الضمير في خلتني قد ججزه عن الفعل منهوب آخر بخلافه في كنهه فانه لم يجز له مرفوع والمرفوع جر من الفعل فكان الفعل مباشرة فهو شبه بهاء ضربه ولان الوارد عن

(قوله و اجاز المبرد الخ) قال الدونشري يراى عليه ما قال القراء وهو تعين الانفصال الا ان يكون الاول مثنى او ضمير جماعه كقوله فيصور اذ ذلك الاتصال والانفصال احسن نحو الدرهمان اعطيتهم ماله والفلان اعطيتهم ماله ووافق الكسائي القراء وازدجوا الاتصال اذا كان الاول ضمير جماعه الاثنا نحو الدرهم اعطيتهم كن (قوله اي من هنا) أي من اجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعمله في الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للاشارة الى البعيد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان ان من الدخالة عليها لتعديل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبنى على ١٢٩ الاول وان ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقديناه

مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم وقد من ما شئت في انفصاله (نحو اعطاه اياه) اعطاه (اي) فان كلام من ضمير المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب (أو اعطاه اياه) لان ضمير المتكلم اخص من ضمير الغائب واما قول عثمان رضى الله عنه اراه في الباطل شيطانا فاندر والاصل اراه الباطل اياه شيطانا والمعنى ارى الباطل التوهم في شيطان واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهم ماله ولكن الانفصال عندهم راجح (ومن ثم) بفتح الفاء المثناة أي من هنا أي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم ضمير الاعرف (وجب الفصل اذ اتحدت الرتبة) بان يكون للمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهم ما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله • وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا • وذلك (نحو) قول العبد لسيد (ملكنتي اياه) قول السيد لعبده (ملكنتك اياه) (وقول السيد اذا اخبر خصما انه ملك عبده نفسه (ملكته اياه) لان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضمير الغيبة واختلف انما الضميرين) تذكيرا وتأيينا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله • وقد يبيح القريب وصلا • وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك في الاحسان بسطوهم حجة • (ان الله ما كفوا كرم واد)

بسطة بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في الجهر وباللام قبله وبه حجة بمعنى حسن ومرور معطوف على بسط واما فعل ماض متعدي لاثنتين أو لهما ماضية التثنية راجع الى بسط وبه حجة وثانيهما ضمير المفرد الرابع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر ان الله اياه بالاتصال وقصوب بمعنى اتباع فاعل اقال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضمير المتكلم وضمير المخاطب فانه لا يكاد يصح فيه ما لا اختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتاني ولا علمتني ولا ظننتكم كالموصح الاختلاف في ضمير الغيبة لجهة تعدد مدلولها ما نحو جارية زيدا اعطيتها او اعطيتهم وها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظها ما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه

• (فصل) • قد مضى في تقديم الضمير بحسب مواقع الاعراب (أزيا للمتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض) فنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف

قال السباطي أي لانه يصح ان يكون مدلول احدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضمير المتكلم وضمير المخاطب فلا يصح فيه ذلك اذ مدلول احدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغير المدلولان بيان ذلك ان نافي علمتاني للمتكلم ومع غيره والياهم للمتكلم واحد وهكذا • (فصل)

(قوله نون الوقاية) قيل الظاهر ان الحرف مبدئي فان زعم زاعم ان الحرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو محجب فانها كلمة مستقلة بتقسيم المبدئين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المعنى في اوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد ايضا وذكرها المرادى في الجني الداني في حروف المعاني وعبارته النون في الكلام مواضع كثيرة وانما اذكر هنا اقسام التي بعد من حروف المعاني وهي اربعة اقسام ثم قال الرابع نون الوقاية واما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا امر ظاهر لكن قد يكبو الجواد (قوله لتق الفاعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضرع بين ونحو قل ادعوا واجيب عن الاول بان الضمير لما كان يكثره الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضرع بين اي وقوى واكرى وقال الدونشري اوضح منه قول ابن المصنف فاذا انصبها الفعل وجب ان يلقى قبلها نون تقي الفعل كسرة الاتباع لانها اشبهه بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فانها لا تشبهه بالجر لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصارت الالف من كسرة تاء المتكلم بالخلق نون الوقاية قال المحشي شيخ الاسلام ذكر ياءه ظاهرة في غير المعتل اما فيه فهو دعاء ١٣٠ وروى فلا كسرة فيه فكان ينبغي ان يقال ألحق المعتل بغيره طرد الباب

او تحذف الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان الاصراب كذلك فانه يظهر تارة ويختفي اخرى اه وقوله والمقدرة اي ما كان حذوها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم ير فيه الناظم رحمه الله قال لان الكسر يلقى الفعل مع ياء المخاطبة لما قاهوا ثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها اعمدة ولان ياء المتكلم قد انقضت عنها الكسرة التي قبلها ثم يرفق على المكسور بالسكون نحو ي اكر من ويا المخاطبة لا يعرض له اذ ذلك وانما سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر امل لو اتصل بالياء دونها احد سمي التباس ياء المتكلم والثاني التباس امر المذكر بامر المؤنثة فلما سميت النون بالياء مع فعل الامر سميت مع اخويه ومع اسم الفعل وجوب الابدل لما قاهما على نصب الياء ولحققت ان واخواتها اجوازا شبهها بالالف والفاء ونقل السوطة عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها اتى الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل في ضرب بنى ضربى لالتبس بالضرب وهو العسل الايض الغليظ اه وما ذكره شيخ الاسلام في تقدير الكسرة في نحو دعاذ كره الرضى فانه قال ودخولها في نحو اعطاني وبعطني اما طرد الباب واما كون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عطاي وقاضي وقوله او شبهه قال الزرقاني اي كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دور النون وال فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويوزل عند ياء المخاطبة كما ان الجر يوجد عند عامله ويوزل عند غيره ولو كسر در الش مثالا لاجل الياء لكان يقدر ان سركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن افعالا) قال اللغوي هذا الشرط ظاهر في جاشادون ما خلا في رما عداي اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية بغير ياء لا يليا الا بالفعل

وتحذف بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمنع معه نون الوقاية وما لا تمنع فالذي تمنعه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز يتساو ووجوب وجبان الثبوت ووجبان الترتل (فان نصبها فعل او اسم فعل اوليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل او شبهه من نظيره ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما يلقى على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فهو دعائي) في الماضي (ويكرهني) في المضارع (واعطاني) في الامر وهذه الثلاثة ملازمة لافعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ما خلا في رما عداي وما عداي وحاشائي) بنون الوقاية (ان قدرتهن افعالا) فان قدرتهن احرف بر وما زائدة استقطت النون وتقدير الفعلية هو الرابع فثبت النون قال

(قل الذم اي ما عداي فاني) * بكل الذي هو يندعي مولع والتداعي جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على التباينة عن الفاعل بقل ومولع بفتح اللام بمعنى مغري خبران والمعنى قل الذم اي لا لا يجاوز الى غيري واما ان افلا

بالسكون نحو ي اكر من ويا المخاطبة لا يعرض له اذ ذلك وانما سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر امل لو اتصل بالياء دونها احد سمي التباس ياء المتكلم والثاني التباس امر المذكر بامر المؤنثة فلما سميت النون بالياء مع فعل الامر سميت مع اخويه ومع اسم الفعل وجوب الابدل لما قاهما على نصب الياء ولحققت ان واخواتها اجوازا شبهها بالالف والفاء ونقل السوطة عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها اتى الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل في ضرب بنى ضربى لالتبس بالضرب وهو العسل الايض الغليظ اه وما ذكره شيخ الاسلام في تقدير الكسرة في نحو دعاذ كره الرضى فانه قال ودخولها في نحو اعطاني وبعطني اما طرد الباب واما كون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عطاي وقاضي وقوله او شبهه قال الزرقاني اي كاسم الفعل فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دور النون وال فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويوزل عند ياء المخاطبة كما ان الجر يوجد عند عامله ويوزل عند غيره ولو كسر در الش مثالا لاجل الياء لكان يقدر ان سركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن افعالا) قال اللغوي هذا الشرط ظاهر في جاشادون ما خلا في رما عداي اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية بغير ياء لا يليا الا بالفعل

(قوله والمثال الاول شاذ) قال الدونشري شذوذ ما نه مأخوذ من غير الثلاثي وهو افتقر اه وقال الزرقاني اي لانه لم يضرغ من الثلاثي وهذا مذهب الاكثرين قال المرادى وليس من الشاذ ما افتقره ١٣١ خلافا لاكثرهم لثبوت افتقر وافتقر معنى افتقر ولا حجة في قول من خفي عليه

أمل فاني مغري بكل ما به واميدي (وتقول) في الاختلاف فيه بين الالفية والافعلية والاصح الفعلية (ما افتقرني الى عفواقه وما احسنني ان اتيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليدني (قال بعضهم) وقد بلغه ان اتانا يهدده (عليه رجلا ليدني) حكاه سيوريه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائدا على رجل ويا المتكلم خبره (اي ليلزم رجلا غيري) وهذا مبدئي على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان التثنية بفعل مقرون بالفاء كما ان اسماء الافعال لا تكون ثابتة عن فعل مقرون بحرف النسي لا تكون ثابتة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا بالنسب فلا ينبغي ان يثوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصري وهو يبنى على ان افعال في التهجيب فعل ماض (واما تجويز الكوفي ما احسنني) محذوف نون الوقاية ما كما في شرح الكافية (فخفي على قوله ان احسن ونحوه) في الوزن من افعال التهجيب (اسم) بدليل تصغيره جمع ما احسنه ورد بان التصغير فيه شاذ وامتنع تجويز بعضهم ليس محذوف نون الوقاية من ليس بلجوده فلا يعول عليه (واما قوله) وهو رتبة

عددت قومي كعدي الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليس) بغير نون (فضرورة) اشار له الناظم بقوله وايسي قد نظم * والمديد كالمديد يقال هم عدي الذي اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهمله ومكون الياء المشددة تحت وفي آخره سين * حملة الرمل الكثير وايمن فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوب عائدا على البعض المشهور من القوم ويا المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله * وقبل بالنفس مع الفعل التزم * نون وقاية (واما نحو تامر وني) ونحو جوني يتخفف النون في قراءة نافع (فالعجيج) عند سيوريه (ان المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذوها ليجازم والناصب وتوالي الامثال في نحو تلبسون وتفسير ذلك نحو قوله * آيت اسرى وتبقى تدلكي * ولان نون الرفع ثابتة عن الضمة والضميمة تحذف تحتها في قراءة ابي عمرو ونحو يامر كم تحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضوع في شذوذه واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتأخرين واستدلوا به باوجه احدها ان نون الوقاية متصل بها التكرار والاستتعال فكانت اولى بالحذف وثانها ان نون الرفع علامة الاعراب

في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها يكسره فليتل (قوله تدلكي) قال الزرقاني من الدلالة (قوله وقيل الخ) قال الدونشري هذا الخلاف لاثرة له

ما ظهر غيره (قوله اذهب القوم الخ) قال الزرقاني اذهبا لله فاجابة وغرض الشاعر مدح نفسه بانه من المكرام ولذلك لم يقل اذ ذهب القوم ايدي بل وصفهم بانهم كرام (قوله واما نحو تامر وني) ونحو جوني الخ) قال الزرقاني فيه اشارة الى ان نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع ام لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من انها غير واجبة مع نون الرفع واما نون الضمير ونونا التوكيد فهي واجبة معها ما فلا نزاع قال الرضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضر بونتي ونون التوكيد نحو اضربني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربي وتضر باني لكون نون الاعراب والتأكيده والضمير المذكورة بجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه يوهم كما قال الشهاب القاسمي ان الجواب انما يخص البناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية تحذفها كراهة اجتماع المثاني فرع وجودها والا فلا تحذف فلم يصدق نصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة

(قوله بلاثر) ان أراد اللفظ اوقه مدبرا فمضوع او لفظ فقط فدل كنه لا يضر اذا كثيرا ما يكون الاثر مقدورا نحو لتباون (قوله
بمعنى ادركنى الخ) هو حال من دراكنى ١٣٢ وما بعده والباء لله الابهة (قوله ليلاني) اللام بمعنى عندا والتعليل والمفعول

محدوف أى صالحا (قوله فالبقي
اذا الخ) اذا ظرف مضمّن معنى
الشرط وما زائدة وكان تامة
ووليت خبر ليت أو وليت جواب
وبالله اذا وشرطها وجواب خبر
ليت (قوله لاجل الهزال) قال
الزرقاني أى الناشئ له عن عدم
الاكل لذهاب ما يده من المال
لاجل الكرم (قوله ويخالفه
في الثانية في قوله ومع لعل
أعكس) قال السباطي أى من
أن عبارة أى به تقييداً له ليعنى
نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال
الشهاب الناصبي في تعليله يعنى
الناظم بمجرد ما ذكره يعنى المصنف
من أن ليتى ضرورة عند سيبويه
وجاءت عند القراء ظاهرة وهذا
خلاف الانصاف لان مجرد
مخالفته هذا الامام لسبويه
والقراء لا يقتضى الغلط لانه كثيرا
ما يخالفهم وهو أهل خلافتهم
لانه امام مجتهد فى العربية وكذا
فى تعليله فى لعل بمجرد ما قرره
قبل من قوله وان نصب المفعول الخ
فيه نظر ظاهر لتل ما قلناه فليتأمل
(قوله بقية اخوات) قال الدونشري
لو حذف بقية كان احسن وقد
يقال الاضافة بيانية وهو مأخوذ
من الافة (قوله وهى ان الخ) قال
الدونشري اذا اتصلت نون الوقاية
بان وان واكن وكان فالامر

فالحافظة على الاولى وثانها ان نون الرفع لعامل فلو حذف لم يضر بل لا أثر مع
امكانه (واما اسم الفعل) المزيدي على النظم (فصودرا كنى وترا كنى) يكسر الكاف فيهما
(وعلى كنى) بفتحها فالاول (بمعنى ادركنى) يقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى اتركنى
(و) الثالث (بمعنى الزمنى) يوصل الهمزة فيهما (واما ليت) المشار اليها بقول النظم ولتبقى
نشا (فصودرا ليتى قدمت ليلاني) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها
تفسير معنى الابتداء ولا تعلق ما به من دهاجها قبلها (واما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم
خديجة رضى الله عنها الماذكرت لخديجة عن غلامها ميسرة عما رأى من رسول الله صلى
الله عليه وسلم فى سفره وما قاله بحبر الراهب فى شأنه

(فالبقي اذا ما كان ذا كم) • ولجت وكنت أو لهم ولو جا
بـ باطون الوقاية من ليتنى (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتنى بانيات نون الوقاية
(وقال القراء يجوز) اختيارا (ليتنى) بانيات النون (وليتنى) بفتحها (وان نصبها لعل)
المشار اليه فى النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالمدح) لكون الوقاية (مفعول على ابلغ
الاسباب أكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم بن عدى الطائي وقيل طائفة بن
يعفر أخو الاسود انتم شلى يخاطب امرأته عدته على اتفاقه ماله
(أربى جواد مات هزل لعلنى) • أرى مات من أو جبالا بخدا
والمعنى اربى جواد مات لاجل الهزال أو جبالا بخدا لم يمت لعلنى اربى مات من وحاصله
ان اتفاق المال لا يمت الكرم ليهز الهول اسما كخلة الخيل فى الدنيا (و) اثبات النون
فى اهاق (هو أكثر من) حذفها فى ليتنى وغلط ابن الناظم (فى شرح النظم فى النقل) فجعل
ليتنى نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلنى ضرورة) مع انه نادرا بل
كثير كما تقدم وهو فى الاولى نابع لايه فى قوله وابتقى نورا وخالفه فى الثانية فى قوله ومع
لعل أعكس وانما كان الاكثر فى اهل الجرد لانها شبهة بصروف الجرد فى تعليل ما به سدّها
بما قبلها كما فى قوله تباه لك تغلج بخلاف ليت فأنما شبهة بالفعل فى تغيير معنى الابتداء
وعدم تعلق ما به سدّها بما قبلها (وان نصب بقية اخوات ليت ولعل) واليه اشار الناظم
بقوله ولكن بخلافه فى الباقيات (وهى ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن) وكان
فالوجهان (على السواء) فالاثبات نظر الى شبهها بالاعمال المتعدية فى عمل نصب والرفع
والحذف نظر الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى
الامر ان (كقوله) وهو قيس بن الخلق

(وانى على ليلى لارواحى) • على ذلك فيما يستلزمها
فأتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وبجدها منها اولاً وذا خبر ان وهو برزى ثم رامت قصص

فما هو واذا قبل انى فأنما مثالبون فقط فاختلف فى المحذوفة فقبل هى الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف من
وقيل ان الوسطى لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير غالبا وقيل هى الاخيرة لانها التى ينتهى النقل اقاده ابن الصائغ

من زربت عليه زراية اذا عبت عليه والمعنى وانى اعاتب على ليلى وانى مسدة يدىها على
ذلك لعتب وكقول امرئ القيس • كافى لم أركب جوادا للذة • ويجوز كاتى وكقوله
تعالى ولكنى أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر • واسكنى عن جها العمد • (وان
خففها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة
على بقاء السكون لانه الاصل فى البناء (الافى الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك
أشار بقوله فى النظم واضطررا خففا • معنى وعنى بعض من قد سلفا

(كقوله) ايم السائل عنهم وعنى • لست من قيس ولا قيس معنى
بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون
وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المشددة تحت
(وان كان) الخافض ليه المتكلم (غيرهما) أى غير من وعن (امتعت) نون الوقاية
(فخولى وبى) مما هو على حرف واحد (وفى) بتدوير الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو
على ثلاثة أحرف (وخلى وعداى وحاشاى) بفتح الياء فى وعن وانما امتعت النون فى لى
وبى لانهم جامعيان على الكسر وأما فى فلانه وان كان مبتدأ على السكون فان سكونه
الاصلى لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء فى الياء وأما عدلاى وعداى
وحاشاى فان الالف لا تقبل التصريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقه نون الوقاية
اذا قدرن افعلالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحد وجعلوا المعتل على الصحيح بخلاف
الحروف فانهم لاحظوا اهاق ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقشروا اسمه
المغيرة بن الاسود ثوبا لا قشرا لانه كان أحمر الوجه اقشرا

(فى تفتيح جعلوا الصليب الهمهم • حاشاى انى مسلم معذور)
بمعنى هو • حله وذال مجبهة أى مقطوع العذرة وهى قلقة الذكروى يقال فيه محزون من
الختان وهو قطع قلقة الذكر (وان خففها مضاف فان كان) المضاف (لن أو قط
أوقد) مما آخر ما كن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز
الحذف فيه قليلا) لان ادن بمعنى عند وقدم معنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما
النون فكذلك ما كان معناه عند التصيق (ولا يمتص) الحذف (بالضرورة) كما قال
ابن مالك (خلاف سيبويه) لما ساقى (وغلط ابن الناظم) فى شرح النظم (فجعل الحذف فى
قدرة اعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثلها) أى الحذف والاثبات
فى لن وقط وقد (قد بلغت من لدنى عذرا قرئ مشددا) على الاثبات (ومحققا) على
الحذف والتشديد هو الاكثر قرأه من السبعة من عدا ناصوا عاصما من رواية أبى بكر
عنه والتخفيف هو القليل وقرأه نافع وأبو بكر (و) روى (فى حديث النار) بالاضافة
(قطنى قطنى) بنون الوقاية (وقلى قطلى) بفتحها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون
(وقال) جريد بن مالك الازرق (قدنى من نصرا الخبيبين قدنى) بانيات نون الوقاية فى الاول

(قوله محافظة على بقاء السكون)
هذا التعليل ربما يشك على
حاصل كلام المصنف من أن
الحذف فى من وعن ضرورة وفى
قدرة قليل لا ضرورة إذ مقتضى
التعليل كونه ضرورة فى الجميع
الآن يفرق بان من وعن حرفان
والحرف لا يليق بها التصرف
بتغيير وانحرها بخلاف الاسماء
(قوله لانها جامعيان على الكسر)
قال الزرقاني أى وجبت كذا
مبنيين عليه فلا يحصل للنون فان
قبل اسم الفعل نحو در الزوال
مبني على الكسر مع ان النون
واجبة فيه فالجواب ان اسم
الفعل المدكور لما كان بمعنى
الفعل عومل معاملة فوجب
فيه النون

(قوله فان أنت الخ) قال السباطي ايضا هذا الحمل يحتاج الى تقديم مقبلة هي ان اللفظ قد يكون جزئيا وضاع جزئيا استعمالا وقديكون كلياً وضاع جزئياً استعمالاً وقديكون كلياً استعمالاً أما القسم الرابع وهو افظ جزئياً وضاع كلياً استعمالاً فعمل الاستعمال يكون جزئياً واللفظ الكلي هو اللفظ الكلي الموضوع على الكلي كالإنسان وضعه لفهوم كلي واستعماله كذلك فانه وضع ملاحظاً بوضعه القدر المستعمل بين الافراد واستعماله باطلاقه على كل حصه حصه من ماضيه فانه قلت أو كثر باعتبار اشتغالها عليه وباطلاقه على جملتها كذلك ١٢٥ والاول هو العلم كما لا يخفى على كل عاقل والثاني المضمرات وأسماء الاشارة

وخذوها في الثاني وان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان الدال ثم الحاق ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لانه لا ياء الساكنين للمناسبة الياء قاله الموضح في شرح التواهد والتلميحين تنبيه خبيب بضم الخاء المجهة وفقع الياء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كما قرئ وأراد به ما عدا عبد الله بن الزبير وأخاه مسمياً أو كان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله ولده خبيب الذي كان يكنى به ويروي الخليليين بكسر الباء على ارادة الجمع واداء بالثلاثة عبد الله وأخاه مسمياً وابنه خبيباً وذلك مستفاد من قول النظم

وفي لذي لذي في قل وفي • قدني وقطفي الحذف أيضا لا بدني وعلم منه ان قدوة ما به في حسب لانهم سألوا كانا اسمي فعلمين به في يكتفي لكاتب ياء المتكلم مسمياً منصوباً لا محفوفة وكانت نون الوقاية واجبة لا جازمة ولو كانت قد حرقا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلاً (وان كان) المضاف (غيره من) أي غير لذي وقط وقد (امتنت) نون الوقاية (مخوابي واخي) لعدم السكون

(هذا باب العلم) •
بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسياتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماء تعيناً مطلقاً) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله • اسم يعين المسمى مطلقاً • (تخرج به ذكر التعيين التكررات) كرجل قائم بالانعين مسمياتهما وكشمس وقرقان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما مسمي

الاشتراك كزيد مسمي به كل من جاءه فانه لا يدل على مسماء حيث لا ان يقال هو الدال على ذلك في الاصل وعروس ذلك لا عبرة به (قوله تعيننا التعيين مطلقاً) قال السباطي لم يقل الشارح احترازاً عن التعيين في الفهم لان المصنف يرى ان لا تعين الا في الخارج كما سيأتي ذلك وان التصديق خلافه وقال أيضاً قد يعترض بأن دلالة على تعين مسماء ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بل بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله ان المراد بالاطلاق بقرينة عدم احتياجه في دلالة على تعين مسماء الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجود في كل من الحدود والمخرج المذكور ولكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعين مسماء بالوضع وان كان غير الوضع الاول فلتمام (قوله فان افظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السباطي أقول هذا يقيدان لفظ شمس أو قرين يدل على تعين مسماء بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفة قوله صوره من أنه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى من ردود اذ دلالة على تعين أصلاً وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي المختص

واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيماني فان قيل هو شامـل لبعض افراد النكرة كشمس وقر فانهما يعينان مسماهما تعيناً مطلقاً فاجاب ان المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل ما ذكر لم يوضع لعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض الافراد دون بعض لعدم وجود ذلك اه وقال السباطي قوله يعين مسماء يعنى يدل على ان مسماء متعين والافق قد يعترض بان مسماء متعين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو ان مسماء يعين بعد اجهام وهو باطل وقال أيضاً يخرج منه العلم العارض

(قوله فان أنت الخ) قال السباطي ايضا هذا الحمل يحتاج الى تقديم مقبلة هي ان اللفظ قد يكون جزئياً وضاع جزئياً استعمالاً وقديكون كلياً وضاع جزئياً استعمالاً وقديكون كلياً استعمالاً أما القسم الرابع وهو افظ جزئياً وضاع كلياً استعمالاً فعمل الاستعمال يكون جزئياً واللفظ الكلي هو اللفظ الكلي الموضوع على الكلي كالإنسان وضعه لفهوم كلي واستعماله كذلك فانه وضع ملاحظاً بوضعه القدر المستعمل بين الافراد واستعماله باطلاقه على كل حصه حصه من ماضيه فانه قلت أو كثر باعتبار اشتغالها عليه وباطلاقه على جملتها كذلك ١٢٥ والاول هو العلم كما لا يخفى على كل عاقل والثاني المضمرات وأسماء الاشارة

التعيين بعد الوضع لا مر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي (و) خرج (بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعينها المسميات) ليس تعيناً مطلقاً بل هو (تعين مقيد) اما بقرينة لفظية ومعنوية (الترى ان ذا الان واللام مثلاً انما يعين مسماء مادامت فيه ال فاذا افارقه فارقته التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماء بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما يعين مسماء بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلاً ووضع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحاً لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة بجواز اقاله الشاطبي (ونحو هذا انما يعين مسماء مادام حاضراً) فاذا فارق الحضور فارق التعيين قال الشاطبي فان ذاملاً وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والحمل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحصل ذلك الحمل غير معرفة اه (وكذا الباقي) من المعارف فهو يارجل لمعين انما يعين مسماء بالقصد والاقبال ونحو غلاي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماء بالمضاف اليه فاذا فارق فارقته التعيين

• (فصل و) العلم الشخصي (مسماء نوعان) أحدهما (أولوا العلم من المذكورين بقرينة) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضاً بوقيله من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهما الجعافرة (والموثنات كخرنق) بكسر الخاء المجهة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لاهمأة شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لاهم قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى اه (و) الثاني (ما يوافق كالتقابل) جمع قبيلة والاحياء جمع حي (كقرون) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن دهمان بن ناجبة بن مراد واليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهماتين علم بلاد بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما واحد من مسماء وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والبيغال كدليل والحجر كيعقوب وكلاهما كان للنبي

لانه نكرة لفظاً وكذا يقال في كلامه بعد في اسم الاشارة • (فصل) • (قوله من المذكورين الخ) قال العلامة اللقاني هذا التعيين يطل ما لا جله عدل عن أولى العقل الى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضاً بوقيله) قال السباطي في هذه العبارة شيء اه أي لان قوله هو أيضاً بوقيله لا يقابل لرجل لان أبنا القبيلة رجل فكان الظاهر ان يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجامعة من الناس مسماء بقرينة أو بوقيله الخ (قوله كالتقابل) قال اللقاني لا يخفى انهم من أولى العلم اذ القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يوافق من غيرهم لا يجاد

(قوله وعن سيبويه الخ) قال الدكتورى ثاقب ذلك ظاهرا قول الموضع في شرح الانقيصة وهو ظاهر كلام سيبويه ١١ وقال السباطى ولا يصرف في هذا البطل بما نقلت عنه وهذا لا يخفى ان المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذ لناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله ولعل وجه منسجح الموضع ان من جهة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثاني وهذا فرع عن معرفة ان العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه اولاه الى مفرد وغيره وما كان من غير المفردا لقول عن الجمله على التحقيق خلافا للشاطبي كما بناء في حواشي الاقيصة ناسب تقديم التقسيم الى منقول ومرتب على هذا التقسيم ايضا تقدير ولا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته للنظم في الترتيب الذي أغفل الشارح بيانه قوله والى مركب قال الله الى هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب مادل جزؤه على جزءه فانه لا شيء من الاعلام كذلك فهي كاهام نرد تم تصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجازا انه وفيه ان ماذ كره من تعريف المركب انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية القاموس في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة انواع الخ) قال السباطى اعترضه أبو يمان بان ثم اشياء كثيرة سمى بها انصارت اعلاما وهي مركبة وقد عرفت من استناد و اضافته ومنج كما اذا سميت بمركب من حرفين نحو نعام أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بان المراد كرا العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك ان الواقع في كلامهم انما تقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم ذكره واهمال حكمه وقد ذكرنا انما تقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم ذكره واهمال حكمه وقد ذكرنا انما تقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم ذكره واهمال حكمه وقد ذكرنا

من التسمييل ذلك فقال في اب التسمية بالفظ كائن ما كان لما سمي به من افظ يتضمن استنادا او عملا او اجاعا او تركيب حرفين او حرف واسم او حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بصرف دون متبوع

كالبجلاء ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل اعرابه فراجع هذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بقوله المرادى كذبتم في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ماذ كره أبو حنبلان مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ النظم في تقسيم الانظ الى مفرد ومركب حصروا المركب في الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما او لا محصورا فيها ويبقى الكلام في المركب الحدودي والظاهر انه من المزجي وان كان تعريف المزجي لا يتناوله بحسب الظاهر وما في انه اذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزجي الذي ذكره المصنف والنظم وقال الثاقب قوله وهو ثلاثة انواع فليس يتقرر قال الشهاب القاسمي قلت يجوز ان يريد شيخنا فسخ افعه تعالى في مدته بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لان الاسم العامل على الفعل مع محوله نحو ضرب زيد او حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على ان المراد الاسنادى الاصلى بدليل قوله وحكمه الحكاية والا فلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما ياتي من اقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بلانواع ١١ وقوله والا فلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الاتى وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادى وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب اسنادى) قال الثاقب ومثله المركب العددي يخرج خمسة عشر قال الشهاب القاسمي قضيته انه يحكى بعد العلية وفي الرضى في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليقرر ١١ وباقى كلام الرضى قريبا (قوله وهذا النوع جنى) لا يخفى ان كونه مبنيا قول مغاير لقول بأنه عكى فكيف يجعل هذا نوطا لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أى على الاصح فهو عرب تقدير الكنى قال السيد في حواشي التوسط مانعه جعل الشارح مثل تأبط

شر اعلم من قبيل المبيات المحكية على ثنائها قبل والحق أن الجمله من حيث انها جله قبل جهها علمانية بل عدت قسمنا وابه من مبنى الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واذا جعلت علما قد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كعبل لكن لما كان الجزء الاخير من تأبط شرما مشغولا بالاعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصا اعرابه تقدير يافى يكون من المعربات التقديرية لامن المبيات لكن الحكاية تقتضى التعذر اه فكان الشارح تبع كلام صاحب التوسط وقال الرضى والمركب قبيل العلية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلية معربة باسمه فبالاعراب المعين لفظا او تقدير او بقاءه على ذلك الاعراب المعين وكذا ياتي الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجمله الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في اللهامية وكما في يضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد واهل زيد واهل زيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأ في انما ظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد او مازيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال ون لم يكن للجزء الثاني لامطابق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المحسب بما قام وقد قام وكلما واذا ما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولامن الاعراب المميز قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله آخر او ان لم يكن للجزء الثاني قبل العلية لامطابق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المفعول من جملة مبنى وهو ما يفهمه ١٢٩ كلام النظم كما ياتي وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو فت علم الاعراب

كذبتم وبيت الله لا تكفونما • بنى شارب قرناه انصرف وتحاب (وقال) روية في حكاية الفعل المستند الى الضمير المستتر (بنى اخرا الى بنى زيد) • ظلمنا عليه • فليد والقوافى هي فوعة فلولا ان في بنى بضمير اهر فوعا على الفاعلية لما رفع بنى على الحكاية ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومأثمة من المصروف العلية ووزن الفعل ونبت على خبر متعدي ثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن النازل واخرا الى مفعوله الثاني بنى بضمير اهر فوعا على الفاعلية لما رفع بنى على الحكاية وفي موضع المفعول الثالث اذ فادى بنى وظلما مفعول لاجل وناسبه محذوف تقديره يصحون وهل يدخل في نحو فت قنانية نظير

ولا بعد الدخول اخذ من التعديل المذ كور وعليه فلا يمد تنوينه وعرابه كالتصوير فقال جاقنا ورايت قما ومرت بقصدا وظاهر التعديل خروج نحو قما اذ لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في بنى زيد الخ) أى لانه قدره منقول من قولك المال بنى ولوقدر منقول من قولك بنى زيد المال لا غير لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد بنى بدل أو صفة ويرجع الثاني ان البدل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعات للذات باعتبار انفسها كزيد وعمر وان الصفة حقه ان تكون بالاسماء الموضوعات لها باعتبار ما في هو المقصود كالعالم ونحوه بنى كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبى بأن اخرا الى بنى زيد ومثله هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره ولما المفعول الثالث ظلمنا على ذوى ظلم أو بمعنى ظلمين وعليه ما نقوله لهم فليد منقسم لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلمنا محلا لا مفعولا لاجل وفيه نظر اما الحال فلان صاحبها اما ضمير لهم فيؤدى الى تقديم الحال على عامله المعنوى والا فكيف يكون مفعولا لاجل وفيه نظر اما الحال فلان صاحبها اما حيث هو مبتدأ وذلك مجتمع ولا يقال زيدنا حكاية يقوم على ان صاحبها حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم واما المفعول له فلانه اما تعليل ثبت وهو لم يباين ذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو مجتمع في الحال مع شبهها بالظرف فالظن بالظن بغيره ١٢٩ ومن خطه رجه الله نقلت به يعلم ما في كلام الشارح

(قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز ذلك في الطرف وشبهه وتفصيل المقام حرره في حاشية المختصر في الديباجة
(قوله قبل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ورد ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالياء اخر الحروف وبان
تزيد بالتام من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يهثر في حد الظلمات كأنما كسيت برودي بنى تزيد الادرع
قوله في حد الظلمات حال لامة اتي به ثمرن (قوله في أن ما قبله مفتوح) عبارة الثاني أي في فتح ما قبله او جريان حركات
الاعراب عليها وأنت خير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيدي به فليأمل (قوله ولكل من جزأه) قال
السيباني قدره قبل قول المتن حكيم الخ اشارة الى ان الفاء في ميل شي مقدر وليست للتعريف كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة
التعريف وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليأمل (قوله فيكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في
الاخير قبل التركيب سبب البناء أي عاتر كيبه للعلية كحديث كبر وبعلبك فالاولى بناء الجزاء الاول لا يحتاج الى الثاني
وجعل الثاني غير منصرف وقد بينى ١٤٠ الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهم أيضا كلتين

اداءه اعقب الاخرى وهو
ضعيف لان المضاف والمضاف
اليه ايضا كذلك وقد يضاف
صدر هذا المركب الى عجزه في اثر
الصدر بالعوامل مالم يعقل
كحديث كرب فان حرف الاله يتي
في الاحوال ساكنا ولا يجوز حينئذ
تماله مفردا من الصرف وتركه
وبعضهم لا يصرف المضاف اليه
وان كان التركيب منصرفا
اعتدادا بالتركيب الصوري كما
اعتده في امكان ياء عدي كرب
وهو ضعيف مبنى على وجهه
ضعيف أعني على الاضافة اما
ضعفه فلان التركيب الاضافي
غير معتد به في منع الصرف واما
ضعف الاضافة فلان الية ليست
كلمات احدا هي اعقب الاخرى ولو كانت مضافا حقيقة لا تصب معدى كرب في النصب انتهى قوله وللجزم حينئذ ماله مفردا
من الصرف قال الشهاب القاسمي لم يندبه على صرف الصدر وأعلمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكات اضافة تقتضي
صرفا تأمل ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزاء الثاني في المركب المزجي واصله صدره الى عجزه من كل على ظاهر تعريف
المزجي الا ان يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصديق تعريف
الاضافي عليه وسيأتى في باب ما لا ينصرف تجوز المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال الثاني هذا الصنيع
يقضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزاء الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجي المختوم بغيره معرب بجملة والاعراب
يظهر أو يقيد في آخر الجزاء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمع في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول
الناظم اذا ان بغيره ياء تم اعرابه احسن من عبارة الموضع لنسبة الاعراب الى بجملة

التركيب
كلمات احدا هي اعقب الاخرى ولو كانت مضافا حقيقة لا تصب معدى كرب في النصب انتهى قوله وللجزم حينئذ ماله مفردا
من الصرف قال الشهاب القاسمي لم يندبه على صرف الصدر وأعلمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكات اضافة تقتضي
صرفا تأمل ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزاء الثاني في المركب المزجي واصله صدره الى عجزه من كل على ظاهر تعريف
المزجي الا ان يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصديق تعريف
الاضافي عليه وسيأتى في باب ما لا ينصرف تجوز المصنف ما ذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال الثاني هذا الصنيع
يقضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزاء الثاني فقط وهو لا يصح اذا المزجي المختوم بغيره معرب بجملة والاعراب
يظهر أو يقيد في آخر الجزاء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمع في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول
الناظم اذا ان بغيره ياء تم اعرابه احسن من عبارة الموضع لنسبة الاعراب الى بجملة

(قوله الا ان كان كلمة يوه) قال الرضي فان كان في الجزاء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزاء الاخير على
بنائه اعادة الاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف
اليه تشبيها للفظ كما جازت في معدى كرب فيجي في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة
اليهما لان ما خرا جبال التسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيدي به الاضافة
انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزاء الاخير أي عاتر كيبه للعلية وقوله اضافة صدر المركب فضيعة ان نحو جاد به يقال
فيه قام جاد به ورأيت جاد به ومررت بجاد به تأمل (قوله والى هذا التفصيل اشارة بقول الناظم اذا ان بغيره ياء تم اعرابه)
اي لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب ما لا ينصرف من يان كونه علما من كمال ما انظر وذلك أو اشارة الى ما أتى في باب ما لا ينصرف
ويؤخذ من ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذاتي قوة المثار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة له اتب
حتى يقال انه غير معتد به بما تقر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف به لم يأت في دعوى الشارح ان كلام
الناظم اشارة الى تفصيل الموضع لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافي) عطف على
نوهم اما في المعطوف عليه والاضافي عاتر كيبه قبل العلية قال الرضي وان كان الجزاء الثاني قبل العلية معربا يستحق الاعراب
معين للفظ أو تقدير واجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا في الجزاء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك
قبل العلية كافي للمضاف والمضاف اليه نحو عدي كرب والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربت زيد او حسن وجهه ومضروب
غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب أو عمومها وان لم يزم منه دوران ١٤١ الاعراب على آخر الجزاء الاول الذي هو

لتركيب والعلية (الا ان كان) الجزاء الثاني (كلمة يوه فيبقى على الكسر) في
الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين
وذلك (كسيويه وعرويه) واختار الجزاء أن يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله
خفص ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى مجامع واللام قبل لان القياس
البناء لا اختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل
الاشارة بقول الناظم اذا ان بغيره ياء تم اعرابه (واما) مركب (اضافي وهو الغالب)

يجري معدى كرب في وجهي التركيب والاضافة الاعطف الذي فان حرف العاطف مانع منه وادخل قبل ذلك عن من ان
المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتنوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب
القاسمي أي في الجزاء الثاني وقوله أو عمومها أي في الاول ولا يخفى ان المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلّي المتناول
لسائر أنواعه بحسب العوامل فتقول في ضرب زيد اسمى به جاد به ضرب زيد ورأيت ضرب زيد ومررت بضرب زيد فمبنى
الجزء الثاني على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب
ويجزم مع عامل الجزم كما لا يخفى اذا المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه فقيمتا تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من
ان الجزاء الاول يتي على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك
النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر في أجزاء الجملة بخلاف الجزاء الاول من جزأه العامل عمل الفعل ومعموله فتقول
في زيد قائم علم الجاز يد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين في سائر الاحوال فليأمل وقوله يتي التابع مع
المتنوع هذا مع قوله قال من المسمى بالعاطف الخ يتصل منه انه اذا سمي بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية
أو مع المعطوف عليه أيضا يضاف على ما كانا قبل التسمية عليه فتأمل وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب
الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر ان كلام الرضي مخالف ليل كلام التسهيل وقول الرضي من تعاقب
الاعراب يقتضي انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضي الجواز فتدبر

(قوله في الاعلام المركبة) قال السباطي قد بذل في ذلك ما يقابل حكمه على المركب الاضافي بالغلبة فكانت قوله الاتي في الاسم وهو الغالب وحاصله ان المراد بالغلبة فياسيا في الغلبة المطلقة وحق الغلبة المقيدة وهي النسبة أي ان المركب الاضافي انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أي الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حيثئذ لان الاكثر فيها الكني أي في الاعلام المركبة فليتامل (قوله يعني يختص) قال السباطي أي لا يعني في الجريان كما قد يتوهم ولأن قول لا اشتباه بينهم ما لا في اللفظ ولا في الخط لأن يقال قد يتوهم ان اللفظ مخفف وان التاء لا يعني في الجريان كما قد يتوهم ولأن قول لا اشتباه بينهم ما لا في اللفظ ولا في الخط لأن يقال قد يتوهم ان اللفظ مخفف وان التاء سقطت من الكاتب (فصل) (قوله وكنية) قال الدوشري والكنية بضم أوله وكسره وجع الأولى كني بالضم والثانية كني بالكسر انتهى وقال الرضي والكنية من كنى أي سترت وعرضت كالكتابة سواء لأنه يعرض بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بين أو بين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يذم الملقب به بل يمدح التصریح ١٤٢ بالاسم فان بعض النفوس تأتلف أن تحاطبهم بالاسماء وقد يذم كني

في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكني وهي مضافة (وهو كل اسم ينزل ثانيا من اسم واحد) التنوين مما قبله في ان الجزء الأول جاز بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لما قبله واحدة الآن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبدة الله) مما مضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالجر (وأي تخافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالجر (وأن يجري) الجزء (الأول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة ونفعنا ونصبا وجرا (ويجري) بالبناء لانه قول بمعنى يخضع الجزء (الثاني) وهو المضاف اليه (بالإضافة) وانما الى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجله وما يجزج ربكا • ذان بغيرويه تم أعربا
وشاع في الاعلام ذوا لضافه

(فصل وينقسم) العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما في كنية واقباء (فالكنية كل مركب اضافي في صدره اب أو أم كاني بكبر) ابن أبي خنيفة رضى الله عنهم (وأم كلثوم) بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم بالذي أو ابن أو بنت كاني دأية للفراب وبخت الارض للخصاء انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرهما

والكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فبينه وبين كل من مات بغير اسم أو كثر استعماله كما صرحوا به واعلم ان ظاهر تقسيمه ان الاقسام وانما متباينة ويلزمه ان محمد أو أحمد ونحو القاب لا اسماء ولا لازم منتف بالاتفاق والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بدمج أو ذم أو صدر باب أو أم فللقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض عليه أمير أفرقة في تلقيبه بابي القاسم مع النبي فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتامل وقوله فيمنه وبين كل من مات بغير اسم أو كثر استعماله الجيدة فان صرحوا بالتباين فيصالح حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه في الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الجيدة فان صرحوا بالتباين فيصالح الى تأويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والافلام منع من دعوى العموم بينهم ما اللهم الآن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقوله ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الاشعار فتأمل ثم رأيت الرضي عبر بالقصد لکن فيه أمران الأول انه قد يقصد بجمعه ذلك والثاني أن تعريف الجماعة بما أشعر بظاهره عدم اعتبار القصد وقال في

الشخص بالاولاد الذين له كاني الحسن لامير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكتفى في الصغر تة أو لالان يعيش وبصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقاني وصف لمذكر من الكثرة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لانه ينصرف اذا التائب في المركب لاقبه كاني وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقاني عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكني فيبينه وبين الكنية عموم من وجه فليتامل في نحو أي الخيرو اللقب في نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم

حواشي التكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون نحو محمد لقباً وان لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وان اعتبار الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقب لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضي يخرج ذلك عن حد اللقب مانعه قلت اخرجه مطلقاً ممنوعاً قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لا يخرج على انه يجوز ان لا يريد الرضي القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية ومانع شأنه فليتامل انتهى وفي حواشي الطول للفري في الكلام على تعريف المستند اليه بالعبارة ما لفظه لأن اللقب علم يشهد مدح أو ذم منه ود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسماً والفرق بين الكنية واللقب بالحقيقة فانه من بعض الكني بالمدح أو الذم كاني الفضل وأبي جهل لا بضر وقوله ثم اشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العبد قوله بشعر مدح أي باعتبار مدحه هو الاصل لان ذلك قد يقصد به المدح وقوله الاصل أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحاً) قال السباطي يحتمل أن يكون مدحه الاعتراض بانه من القسم الثاني لامن الاول (قوله وقرئ الايمري) بكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أمر قال في المشترك هو بفتح الهزة وسكون الباء الموحدة وفتح ١٤٣ الهاء ورامعه مله بلمدة تقرب زنجبان وقرية

وانما كتبت معاً للمضارع والهاء عوضاً من الواو والوضيع الذي من الناس فالرفعة (كن بن العابد بن) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم (و) الاضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أبا ذبيح ناقة وقسمها بين نساها فبعثته امه الى أبيه ولين في الرأس الناقة فقال له أبو ذبيح انك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجرد فلقب به وكذا يفضون من هذا اللقب فلما مدحهم الخطيئة بقوله قوم هم الاتف والاذناب غيرهم • ومن يسوى بأنف الناقة الدنيا صار اللقب مدحاً والنسبة اليه أني فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالمدح فارجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عدا هما هو الغالب كزيد وعمر) وقرئ الايمري في حواشي العبد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المأمينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاذلة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالباً لان الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من الرضي كون اللقب أشهر لان فيه العلية مع من معنى النعت فلو أتى به أو لا غنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الفخمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل ان اللقب تقدم في الآية الشريفة مانعه ولأنه يجب بالانسان انه من ذلك الباب بل يحتمل ان المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قواهم ان اللقب لا يقدّم على الاسم اذا كان اللقب تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه أو به ويرشد الى ذلك قولهم ان اللقب يعرب بجدل أو عطف بانه على الاسم وما اذا كان اللقب محكوماً به على الاسم أو بالعكس فليس من محل الامتناع في شيء ويمكن ابرام ذلك في مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم ايس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى ان المقصود في قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فان ظاهر الذي لا ينبغي غير ان عيسى يدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر في اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتاً ونعت المعرفة اذا قدم اعرب على حسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرئ في محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقاني هذا التعليل يقتضي وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذلك تعليل الرضي صرح بالاول في التكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التي من انراد اللقب كاني الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوباً ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك

والتفصيص بمعا للمضارع والهاء عوضاً من الواو والوضيع الذي من الناس فالرفعة (كن بن العابد بن) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم (و) الاضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أبا ذبيح ناقة وقسمها بين نساها فبعثته امه الى أبيه ولين في الرأس الناقة فقال له أبو ذبيح انك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجرد فلقب به وكذا يفضون من هذا اللقب فلما مدحهم الخطيئة بقوله قوم هم الاتف والاذناب غيرهم • ومن يسوى بأنف الناقة الدنيا صار اللقب مدحاً والنسبة اليه أني فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالمدح فارجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عدا هما هو الغالب كزيد وعمر) وقرئ الايمري في حواشي العبد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الذات المأمينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاذلة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالباً لان الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من الرضي كون اللقب أشهر لان فيه العلية مع من معنى النعت فلو أتى به أو لا غنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الفخمي رحمه الله تعالى بعد ان نقل ان اللقب تقدم في الآية الشريفة مانعه ولأنه يجب بالانسان انه من ذلك الباب بل يحتمل ان المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قواهم ان اللقب لا يقدّم على الاسم اذا كان اللقب تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه أو به ويرشد الى ذلك قولهم ان اللقب يعرب بجدل أو عطف بانه على الاسم وما اذا كان اللقب محكوماً به على الاسم أو بالعكس فليس من محل الامتناع في شيء ويمكن ابرام ذلك في مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم ايس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى ان المقصود في قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فان ظاهر الذي لا ينبغي غير ان عيسى يدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر في اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتاً ونعت المعرفة اذا قدم اعرب على حسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرئ في محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقاني هذا التعليل يقتضي وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذلك تعليل الرضي صرح بالاول في التكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التي من انراد اللقب كاني الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوباً ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك

اسم غير انسان كبطية فلو قدم له وهم السامع ان المراد سمع الاصلي وذلك مأمور
بتأخره ولان اللقب يشبه التعت في اشعاره بالمدح والذم والنت لا يقدم على المنعوت
فكذلك ما شبهه (كريدزين العابدين) او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله
واخرون ذا ان سواء محبا (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو اوس بن
الصامت اخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما

(انا بن من يقامرو وجدى) • ابو منذر ماء السماء
فقدم اللقب وهو من يقامرو على الاسم وهو عمرو ومن يقامرو بضم الميم وفتح الزاي ويكون الياء
المضافة الضمانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف
بيان على من يقامرو او بدل منه ويجب جريان هذا اللقب على عمرواته كان من ملولها المين
وكان يلبيس كل يوم حلقة فاذا اتمى من قومه كراهية ان يلبس ما نالها وان يلبسها
غيره ومنذرا لحدادها لانه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احده ملول الحيرة
وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لانه من وجهه وقيل ان امه
كانت يقال لها ماء السماء لانه واشهر المندرجين بلقب امه واجهها ماوية بنت عوف بن
جشم بن المزرج وأراد اوس بذلك انه كريم الطرفين نسيب الجهميين (ولا ترتيب بين
الكنية وغيرها) من اسم اوقف فيوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما
(قال) اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (أقسم بالله ابو حصة عمر)

مامسها من لقب ولادبر • فاعفروا اللهم ان كان بفر
فقدم الكنية وهي ابو حصة على الاسم وهو عمرو وبسبب انشاء ذلك ان فائلها قال امر
رضي الله عنه ان ناقتي قد نبتت فاسمى فقال له عمر كذبت وأبي ان يحمله وحلف على ذلك
فانشد ذلك يقال لقب البعير نبت بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذارق
خفه روبر البعير اذا نبت فكانت تفسيره ويقال بفر اذا حنت في عينه (وقال حسان)
ابن ثابت يرفي سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهترعش الله من اجل هالك • نهناج الالسعداي عمرو)
فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو ابو عمرو وواصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ
اصيب يوم الخندق بسهم في اكله تنال قلبا ومات منه فبالر ول الله صلى الله عليه وسلم
هتز العرش لموت سعد بن معاذ فقامه حسان رضى الله عنه وتقول جاءني ابو عبد الله بطلة
وطلة ابو عبد الله (وفي نسخة من الخلاصة ما) اي نبي وهو قوله وأثر زذا ان سواء محبا
وذلك يقتضي ان اللقب يجب تأخير عن الكنية كما في عبد الله انف الناقة لان سوى
اللقب يشعل الاسم والكنية فكانه قال وأثر اللقب ان محبا الاسم والكنية فالامر
بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز
تقديم اللقب على الكنية وتأخير عنهما كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة

(قوله من يقامرو) قال اللقاني بالفتح
التأنيث الممدودة وحذف
المهمزة للوزن انظر ابن الناظم
في باب التأنيث انتهى اي انه
قال في اوزان الالف الممدودة
وفعله كتر يقامرو اسم لك بالعين
(قوله ولا ترتيب الخ) قال السباطي
ينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا
اجتمعت الثلاثة وتقدمت
الكنية على ما فانه في هذه الحالة
يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز
تقدمها على ما بخصوصه لانه يلزم
تقديم اللقب على الاسم وهو غير
جائز كما تقدم انتهى ومثله في
شرح النظم للفاكهى (قوله على
الاسم) قال السباطي يفهم منه
بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيمساحة اذا اللقب مجمل قولك زين العابدين وهو لا اضافته فيه (قوله اما بدلا الخ) قال النونشري لم
يجوز وانيه ان يكون تا كيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله او قطعتنه) قال النونشري بنو خذمنه جواز قطع البدل وعطف
البيان انتهى وفيه اشعار بان قطعها غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الاقضية
(قوله ولو اظهر الجاز) قال الزرقاني قصصنا ان حذف المبتدأ هنا جاز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضع او
مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) اي فالاضافة متممة في الاقسام
الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثاني بخلافه كريدزين العابدين وقال اللقاني موجهها لمنع الاضافة لانها
لا تكون الا من اثنين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم يتفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مكيين اضافيين ولا بين
مركب ومفرد ولو قبل بجوازها في ذلك نظر الافراد المعنى كافي هذا حب وماتك ١٤٥ لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ)
قال السباطي الابهام في هذا

• وهذا جعل آخر اذا ما صحبها فالاشارة الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن
قال المرادى وما سبق أولى لانه هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى
ولان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير
سلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب
وما قبله من الاسم (مضافين كعبدا لله زين العابدين) او انف الناقة (او كان الاول
مفردا) عن الاضافة (والثاني مضافا كريدزين العابدين) او انف الناقة (أو كانا بالعكس)
بان كان الاول مضافا والثاني مفردا (كعبدا لله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة
وفي آخر ما في وهو في الاصل خرج الرعي فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعت الثاني الاول)
في اعرابه (اما بدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعتنه عن
التبعية) اما برفعه خبر المبتدأ المحذوف او بنصبه مفعولا به (لفعل محذوف) فتقول على
الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعه او رأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما
ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن
النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعنى ولو
أظهر الجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا لان الكنية
لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما
مضافا والاخر مفردا حكمهما ما سبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم
وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني) ان لم يمنع
مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالمثناة أو كان اللقب مضافا الى اصل مقرونا بال

لا معنى له لان المراد به معنى
قال أو الاول مفردا والثاني
مضافا كان أولى لانه لا يتصور في
هذين القسمين اللذين ذكرهما
مع الاختلاف الا هذا كما هو
ظاهر ويمكن جعل الضمير في قوله
فان كانا عائد على اللقب والاسم
فلا يرد ما ذكره وبقي عليه حكم
الاسم وما قبله ولا يكون الا كنية
ولا يكونان الا مضافين أو الاول
مضافا والثاني مفردا وحكمهما
ما سبق واللقب وما قبله من الكنية
ولا يكونان الا مضافين أو الاول
مضافا والثاني مفردا وحكمهما
ما سبق أيضا فان قلت قول المتن ثم
ان كان اللقب وما قبله شامل
للقسم الآخر فلم خصه الشارح
بغيره قلت لان الاحوال الاربعة
لا يصور جميعها الا فيه بخلاف

١٩ مع ل القسم الآخر فلا يصور فيه الاحالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عومه
ويبين في التقرير ان هذه الحالة لا تتصور الا في كذا وكذا قلت لما يلزم عليه من تشييت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى فان قلت
فكان ينبغي للشارح ان يوترق قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون اقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد
ليكون اقرب الى الفهم واسلم من توهمه انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخله ما فتحته قات لان
الكلام على حكم هذا الاخير يجر الى ما ويل فرما يحتاج الى اعادة التقرير بجماله فراهي الاختصار (قوله أو كان وصنافي
الاصل) قال النونشري علل بعضهم ذلك أي منع الاضافة حينئذ بقوله لا يتوهم ارادة تلخ الاصل فليست له وجه بعضهم
بقوله واعل وجه عدم الاضافة ان الموصوف لا يضاف الى صفته قلت وفيه نظر أقول قد نقل السباطي في هذه المسئلة كلاما

نحو بلاؤذ كران بعض أهل فارس أجاز الإضافة وأنه هو منع ثم قال ثرايت لابن خروف ما يشعر عند كونه وعلة المنع إنما هي الأصل أو صنف جارية على موصوفاته أفنى وإن سميت ألقاباً معتبراً بصلها فلا يصح فيها الإضافة لعدم مجوز إضافة الصفة إلى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويأتي الكلام في نحو الزبرقان محال ليس بصفة في الأصل وفيه الألف واللام والحكم بحر يانه مجرى الصفة للفظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة مائه قوله فاضف حقاً قال ابن الحاجب إن لم يكن اللقب صفة لأن الألقاب لا تنضاف إلى موصوفاتها قلت كلامنا في الأعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلية إلى الجود فنحو الإضافة ولا يستثنى شيء انتهى كلامه رحمه الله والمحدث الذي هذا أنا هذا وما تقرره لم أن في قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الإضافة في المسئلة الثانية أما الأولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) إلى آخر ما حال الشارح قال الدنوشي غاية أن التأويل المذکور يجوز للإضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز ١٤٦ إضافة الأول إلى الثاني قياساً ومقتضى ما يأتي في باب الإضافة أنه سماعي

والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هنا

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد وقوله وإنما أول الخ غير واضح في نحو كتب في سعد كرزقان السعي لا يكتب فليست أملى انتهى ويجب أن قوله وإنما أول الخ بالنظر لا كثر من أنه نسب الأول ما يصلح لنسبته إلى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لأنه إذا نسب الأول ما يصلح لنسبته إلى الاسم كالمثال المذکور أول باسم السعي (قوله وأجيب عن الأول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غاية ما يثبت جواز الإضافة لا وجوبها وقد علمت أن المذهب الوجوب فهو غير مثبت لأحمدى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الألف) قال

كهرون الرشيد ومحمد المهدى فلا يضاف الأول إلى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع أقبح والإضافة أكثر (وجهه) وجه هذا الوجه وهو الإضافة (و) وجوب الإضافة (يرده النظر) من جهة الصناعة والسمع أما الصناعة فلا تألوا أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه بيان المألوفة أن الاسم واللقب اسمان مسميان واحداً فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه واللازم باطل فالمرزوم مثله لوجوب مغايرة المتضامين (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضم العينين اسمه يحيى وأقبه عينا (هذا يحيى عينا) بغير إضافة والألف الواعية بالياء واجب عن الأول بانه من إضافة المسمى إلى الاسم فنهى جاه في سعيد كرز بالإضافة جاه في مسمى هذا الاسم وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الأول هو المراد للاسناد إليه والمستند إليه إنما هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاه على أنه من يلزم المثنى الألف مطلقاً وإلى وجوب الإضافة في المقردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله

وإن يكونا مفردين فاضف • حتماً والاتباع الذي رد

وما ذكره من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حل الإضافة على القول بالجواز فهو مشترك في الإلزام فما كان جواب الجهم فهو جواب الموجب (فصل والعلم الجندى) الموعود به كره أول الباب (اسم بين مسماء بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو)

الدنوشي رده بعضهم بأن نون عينا مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليست أملى انتهى قال اللقاني ذي الشاهد فيه حيث رفعه أذ المثنى المسمى به يعرب بأعراب أصله وقال الشهاب إن لم يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينا نفعاً يقال لاشاهد فيه لأن المثنى المسمى به يجوز أيضاً أعربه بأعراب ما لا ينصرف • (فصل) • (قوله تعيين ذي الأداة) قال اللقاني بين فيما مر أن تعيين ما بعد العلم من ذي الأداة وغيره مقيد فالجمع في تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الأداة يجمع بين متناقضين وقد يجب أن قوله تعيين ذي الأداة أصله تعييناً مثل تعيين ذي الأداة والمعالة بينهما في الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أي وإن افتقر فإن التعيين في العلم الجنسي مستفاد من جوهره وفي معيوب أل منها وقال أيضاً علم أن آل الجنسية هي المشار بها إلى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المصنف في باب الإضافة من الحقيقة كقولك ادخل

السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فرداً من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالشكوة وإن كان في اللفظ كما نعرف وقد يأتي المصنف بالاستعراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجع الأمير الصاعقة وهذا كله في التخصيص وشروحه وقد يأتي المصنف في الواحد بعينه كقولك هذا الأسد مقبلاً كما في هذا الكتاب وتبعه الشيخ المحلى في شرح جمع الجوامع وأعلم أن علم الجنس هو الموضوع الماهية معينة في الذهن أي باعتبار تعيينه فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتغاله على الماهية كقولك إن لقيت أسداً فقرمه وهذا اسامة مقبلاً نص عليه المحلى وعلى أن هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتغال على الماهية المذكورة فالاعتبار عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعاً للماهية الحاضرة في الذهن ومشاربها إليها باعتبار حضورها إذا تقرره أقول المصنف تعيين ذي الأداة الجنسية أن أراد بها ١٤٧ وهو الظاهر المشار بها إلى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكره وكان قوله في الفرق ويشبه الشكوة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظاً ومعنى وإن أرادهم المشار بها إلى الماهية أو الفرد معيناً أو مبهماً كان قوله أو الحضورية مستنداً وكان الفرق صحيحاً في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به إلى فرد منهم فقط دون غيره وكان الحد المذکور محالاً فالحالدهم السابق فليست أملى وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لأن تعريف الحضور هو أن يشار إلى فرد حاضر والذي اعتبره في علم الجنس إنما هو الإشارة إلى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو مبهم وكان الإشارة إلى الفرد الحاضر زائدة على ما ذكر

ذو الأداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعيين ذي الأداة الجنسية (أسامة أجراً) من البراءة وهي الشدة (من تعالته فيكون) في تعيين الجنس (عزلة قولك الأسد أجراً من الثعلب وأل في) الأسد والثعلب (هذين للجنس) لا لهما ذلك كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية (هذا اسامة مقبلاً فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (عزلة قولك هذا الأسد مقبلاً وأل في) الأسد (هذا تعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس فإن قيل كيف يقول هذا الأسد مشيراً إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب أن أصل الاسم الوضع على جنس الجنس فإذا أشرت إليه فأنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشباه لا أسداً بعينه قال سيبويه إذا قلت هذا أبو الحرث إنما تريد هذا الأسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجندى (يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فانه يتمتع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كالأبقال الزيد (و) يتمتع (من الإضافة) فلا يقال اسامتكم كالأبقال زيدكم إلا أن قصد فيها الشباع في المستثنى لأن المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأثور بالشباع (و) يتمتع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجزى بالكسرة ولا ينون (إن كان ذائب آخر) مع العلية (كالتأنيث) لا نظى (في اسامة وتعالته) وكذا ياء الألف والتنوين في حركات (وكوزن الفعل في نبات أو بر) علماء على ضرب من السكوة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كرهه الرانحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل الخالب والأظفار صياحه يشبه صياح

فليست أملى مع أنه يقال حينئذ أيضاً إن كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعيينه الخارجي فهو مشكل جداً إذ علم الجنس ليس موضوعاً لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضاً لا مكان هذا الاعتبار فيه فلا ينصرف تعريفه في آل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيما (قوله وأل في هذا التعريف للعضود) قال اللقاني في نفسه بحث لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر والفرد المسمى لا يصح حله على شيء إنما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول يسمى زيداً انتهى قال الشهاب انظر هل يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنوشي أخذه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متان هنا (قوله في حركات) قال الزرقاني قال في الصحاح حركات دوية وهو فعلا من قبل لأن العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعلاً لصرفته انتهى أي لأن النون أصلية

(قوله أجب بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللغوي هذا مناف لما قدمه من ان علم الجنس مسماء الذي هو الحقيقة أو الفرد الخاضع انتهى وقد أشار الشارح الى المناقاة بين كلامي ١٤٨ المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في

جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد أنه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحقق لانه لم يوضع لكل فرد حق يطلق عليه حقيقة أو مجازاً وانما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتقائه على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الأفراد اذ لم يطلق الا على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازاً على رسوله وكتابه وأقرب ما ينصح به كلامه ان شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتأمل انتهى وقال السبكي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفردهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول اعتباري مانعه واعلم ان كلام الموضع اولاً يوافق القول الاول وكلامه آخره لا يوافق واحداً منهم فانه يفيد ان كلام علم الجنس واسمه يدل على الفرد الماهي ولكنهما حاول بهذا شرح قول الناظم

المصنف قاله الكمال الدمري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت أجب عنه بان الاعلام الجنسية الإضافية تجري على جزئها الثاني حكمه مالم كان علماً واحداً قاله المصنف ويمنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل انقصر (ويبدأ به ويأتي الحال منه) بالاسموع فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما اسامة أبر من ثعلبة وهذا اسامة قبلاً (ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة تصور رجل كذلك فظهر من كلامه ولان علم الجنس مراد في المعنى لاسم الجنس المعروف بالجنسية وآخراته لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما علموا اسما ماعمله النكرة واسما ماعمله المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والالزام اللهكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث احضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن الواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسما موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قدمها أصلاً واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخصها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستقداً من قول النظم

ووضو البعض الاجناس علم • كعلم الاختصاص انظروا هو علم

(فصل وسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها هو الغالب أعيان لا تواف) للواضع (كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (والخشرات) جمع حشرة وهو مغارد وب الارض فالسباع (كاسامة) للاسد وكنيته أبو الحارث (وتعالة) لثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (الذئب) واسمه ذؤالة (و) الخشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شيرة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله

من ذالنا أم عريط للعقرب • وهكذا تعالة للثعلب

(و) النوع (الثاني أعيان تواف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهي الذات (والسب) من بني آدم كطرا بن طار بن لاي يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيدة ما أدى أي هي بن أبي هو معناه أي انطلق هو وهو من أسماء

• كعلم الاختصاص انظروا هو علم • وقد يقال معنى قول الناظم وهو علم أي اعلم استعمالاً أي ان علم الشخص الاختصاص لا يستعمل الا في الفرد الماهي وعلم الجنس يستعمل في الفرد الماهي والماهية فتقول هذا اسامة أو وان رأيت اسامة ففترسها أو اسامة أبر من ثعلبة (قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف في الحواشي انه لم يضع التغليب في العلم الجنسي

(قوله قال الموضع الخ) فيه إشارة الى انه يخالف لقوله هنا الثاني أعيان تواف (قوله ورد جعله علماً) قال الرضي ولادليل على علميته لانه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً واذا قطع فقد جزمنا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحاً ناعوذه • وقبلنا سبح الجودي والجود وقد جاء باللام كقوله سبحانه اللهم ذوالسبحان • قالوا دليل على علمه قوله سبحانه من عاقمة القافر • ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد العلم به وأبقى المضاف على حاله ١٤٩ مراعاة لاجل أحواله أعني التبريد عن التنوين كقوله

• خالط من سالى خياشما وفا •

انتهى وقوله لانه أكثر ما يستعمل مضافاً قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علمته لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الان يقال إضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علماً مع أن أكثر أحواله الإضافة

(باب أسماء الإشارة) •

(قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدونوري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة اليه فصل يخرج ما عدا اسم الإشارة والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخله في هذا الحد فلا يكون مطرداً لان المضمر يشاربه الى ما عدا علمه والمظهر ان كان نكرة كان إشارة الى واحد من الجنس غيبه من وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالإشارة الإشارة الحسية وما ذكر من الأسماء المنقوض به ليس كذلك وانما يقل في الحد وإشارة

الاختداد لان المجهولات مستصعبة خفيه لاهية ينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولد ليه لا دم عليه الصلا والسلام ويقال أيضاً الذي لا يعرف صامعة بن قلعة وضل برضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المججمة والمد (للفرس وأبي الغنفة) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المججمة وفتح القاء مدودا (اللاحق) لان العرب اذا حقوا انساناً قالوا له يا أبا الغنفة وله حقاراً أي شيئاً لأرأس له ولا ذنب والمعنى كأنها مالا تطيق ولا يكون قال الموضع في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الثور بحقيقته وأبا الغنفة لفترسهم عنه لحقه بمنزلة ما لا يوافق (و) النوع الثالث أموره منوبة كسبحان (علماً للتبجيل) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعمله لوجه كان يبع وصار يدل من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من سوء قاله ابن اياز ورد جعله علماً لازمة للإضافة قاله الموضع في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسبع الممهلة (للعنبر) بفتح الغين المججمة وعلمه قوله

اذا مادعوا كيسان كانت كهولهم • الى الغدر رأسي من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الان والنون حاصل فلا بد من حصول العلية (ويصار) بفتح الياء المثناة تحت والسبب الممهلة وكسر الراء (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله فقلت امكئ حتى يسارنا • ففتح معاقبات وعاما وقابله (وجار) بفتح القاء والجيم وكسر الراء (للقبرة) بسكون الجيم بمعنى القبور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء (للمبرة) بمعنى البرودة اجتماعي قول النابغة انا اقتنينا خطتنا نحنا • فحملت بريرة واحتمات جبار والى هذا النوع الإشارة بقول النظم

ومثله البرة للمبرة • كذا الجار علم القبرة

(هذا باب أسماء الإشارة) •

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة اليه (والشار اليه اما واحداً أو اثناً أو جماعة) فهذه ثلاثة وكل واحد منها ما ذكرنا أو مؤنث) فهذه ستة فصارت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل

اليه حسية لان مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والاعتراض يلزم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعروف والمعرف يدفع بان الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء المحيود ولا يلزم من توقف الحد ودعى الحد توقف جزء الحدود أيضاً عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من المداميني (قوله أو جماعة) أي آحاد مجتمعة (قوله اماماً كراماً مؤنث) قال اللغوي الواحد والاثان صيغتان كبيرتان فيقسم اليه المذكر والمؤنث فيقسم الشيء إلى نفسه والى غيره الان يجعلوا واقعين على شيئين وشيئين وتعود ذلك مما يتدرج فيه المذكر والمؤنث

(قوله المفرد) أي الواحد كاي تقدم من افظ المفرد قال اللقاني قوله فلمفرد وقوله والمثنى الغالب استعمالهما في اللفظ كزيد والزيدان لاقى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاشنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فأما قول الذي اني ثبتت نفسي على الهجرة غائبة • سقيا ورعا لاذك العاتب الزاري فقال الرخصي الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فيقال الصفة ذكرت والاخر ان المعنى لاذك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار به الى الاثنين والى الجمع كما يأتي في كلام الشارح والى كل شيء وذلك في جملة على القول بأن كلامه ما بقي على أصله (قوله وألفه أصدية) قال السباطي يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء المحذوف فباء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد ان يثبت منقلبة عن شيء فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقولون بذلك السيراني ومن وافقه على ان ذاتا ثمانية الوضع كما قال أيضا حاصل ما رجحه الشارح ان أصله في حذف الياء الأخيرة فصار ذي فقلبت ألفا فصارت ذا انتهى وقال الرضي قال الاخفش هو من مضاعفت الياء لان سيبويه ١٥٠ حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء

وأصله في ثلاثين بلاتون لبنائه محركة العين بدل ليل قلبها ألفا وانما حذف اللام اعتباطا كالكلام وقبل هو ساكن العين وهي المحذوفة لكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الاولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما ان تقول حذف العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حبيت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمي أي ولا يعمل بالألف الا ان كان مة فلو باع ياء والمحذوف اللام كما في الألف منقلبة عن العين فيجب ان يكون

العين ياء لتصح امالة الألف المنقلبة عنها واما اللام فلا يجوز حذفها لأن يكون واوالة لا يلزم كون العين ياء واللام التانيث واو اوليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس في كلامهم تركيب على حيوة فليست على أولها جمع وليصرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يجمع التنوين كما في أسماء الأفعال الا ان يقال أسماء الأفعال يصح تنكيرها وتنوينها للتكثير وأسماء الأشارة لازمة لتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس فهو حيوة تأمل (قوله والمفرد المؤنث عشرة) قال الدوشري انما كان للذكر واحدا والمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة للمذكر على ما في الشرح لان افراد المؤنث أكثر من افراد المذكر فغالب المذكر كغالب المذكر على الاكثر بالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليست على انتهى ويجاب عن النظر الذي لم يبين وجهه • وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المؤنث أكثر بانه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤنث في الجنة مؤنثان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار نساء (قوله وفي) ذكر الدوشري هنا فالتنين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الإشارة التانيث لان التوحيد لا يكون اسم إشارة أصلا فاسم الإشارة في النساء والياء محذوف الياء لالتقاء

السالكين الثانية زعم ابن يمعون ان في الاستعمال الامع ها التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده في ولا هاتيك ولا تملك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الافك كيف تيككم فجاء بغيرها التنبيه قاله بعض شراح الالفية لابن يمعون (قوله وذه) فان قلت فاصنع بقولهم هذه الظاهر والظاهر اسم للوقت كالظاهرة لا اسم للصلاة دليل قولهم صلاة الظاهر فأضافوها اليه قات هذا ذكره سيبويه في باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظاهر انتهى وتوجيه ان الأصل صلاة الظهور وانما لم يشعروا بهذا لاتباعهم ان المراد الزمان لا الصلاة والقرض ان المراد الصلاة قاله الصغار (قوله وتا) قال الدوشري قد يقال ينبغي أن يأتي ما قبل في ذا فليصرر (قوله واللام داخله على مبتدأ محذوف) قال الزرقي أي ولا يكون سائر ان خبره ان لان لام الابتداء تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثاني اللام داخله على مبتدأ محذوف أيضا انتهى ويقوله وعلى الوجه الثاني يدفع قول بعض الفضلاء يشك على كونها بمعنى لم دخول اللام في الخبر الا ان يقال تشبيها بان العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالالف المفرد هذه الألف الموجودة والافسان ألفا المفردان تقلب ألفا في التنقية كذا يحفظ بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة وهي الألف وذلك لان البناء يلزم الكلمة ١٥١ حالة واستواء ما القائل بالاعراب فيرى انقلاب الألف ياء لان

التغير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويرى أن التغير المذكر عند العامل لايه وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله ولجعهما) قال اللقاني أي لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا يجمع ذين وتين لان أولها ليس يجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر من قول المصنف ولجعهما وقوله بهد ويقل بجبته لغير العقلاء انه جعل قول الناظم مطقا على معنى أنه يشار به الى اي جمع كان مذكر كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقبل معناه أنه يشار به الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مسمى ابن الناظم لان قوله بهذا المفرد الخ مطلق في العاقل وغيره فإذا تضمن ذلك اطلاقا في المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع تضمن ذلك أيضا الا ان قصده لهذا الاطلاق هوهم التساوي وزعم الجوهرى وتبعه المصنف ان الإشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذوا ذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك معقدا على وروده في القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يعقل أو لا يعقل كلام في وضع لغوي لا يتعلق بها النصوص الظاهر ان الناظم لم يقصد به اذ كلام النحوي في اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم في معاني الانفاظ في الغالب انما يكون ما يعرض لهم من بناء ألفوا تين على النقل اللغوي نحو قول الناظم ان لحاق اللام في التانيث على البعد وتر كما على القرب فقل هذا ينبغي عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الإشارة قياسا اذ قصدت الإشارة بها الى البعيد أولان كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القواعد مثل كلامهم في حروف الجر وقلب الكلام في معاني اللغة على غير هذين المقصدين والثاني ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكروا في مقابلة

تقيدهم التي تقدم لها انما هو التقييد بحسب التذكير والتانيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه متعسف

للتانيث وهي التانيث في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بالالف (والمثنى) القرية (ذان) في التذكير (وتان) في التانيث بالالف فيهما (رفعا ودين وتين) بالياء فيهما (جرا وضا وحقوان هذان) بالالف وتشديد نون ان (اسحوان مؤول) وتا ويدا ما على حذف اسم ان خيرا ان على حدان بك زيدا ما حذو واللام داخله على مبتدأ محذوف والأصل انه هذان اسمان اسحوان أو على أن ان بمعنى ثم وهي لا تعمل شيئا لانهم حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خشم فلم يملأ بقلوب ألف المثنى ياء في حالي النصب والجر أو على ان الألف الموجودة ألف المفرد وألف التنقية حسدت لاجتماع الألفين وألف المفرد لا تقبل ياء أو على انه جى به على أول أسحوان هو هو الرفع كما في اثنان قبل التركيب أو على أن ان فانية بمعنى ما واللام بمعنى الايجابية كما يقول به الكوفيون أو على انه مبنى لدلالته على معنى الإشارة واختاره ابن الحاجب (ولجعهما) في التذكير والتانيث (أولاه) حال كونه (عدودا عند الجازين) نحو هو ولا

(قوله محدود مقصورا) قال اللقاني حالان من أولاد ويحيى حاليين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقاني قال القليل وإنما قالوا أولاد محدودا أولى مقصورا وإن كانت المبنيات لا توصف بعد ولا قصر بالنظر إلى أن لفظ أولى أقصر من لفظ أولاد المحدودة انتهى قال الرضى وقد قصر أولى فيكتب بالياء لأن الألف مجهولة الأصل فحمل على الياء لاستعانة كتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الأول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو المقرى والضمى بالياء مع أن أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه واو أيضا وقد تبدل الهمزة الأولى من أولادها فيقال هلاء وقد تضمن الهمزة الأخيرة ١٥٢ نحو أولاد مورب أنشبع الضمة قبل اللام نحو أولاد نحو طومار وأما قولهم هؤلاء

على وزن توراب فليس بلفظة بل هو تخفيف هؤلاء بصدف ألف هاء قلب همزة أولاد واو (قوله ويجوز في وجه الكسر الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والأرجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب إذا كان اللاحق على لغة الجواز ودونه النسخ للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضيف ووجهه أراد الانبعاث انتهى وقال الزرقاني إن قلت الضم يروم أنه أمر الجماعة مع أن الأمر هنا للواحد فالجواب أن هنا ما يريد إلى المراد وهو خطاب الواحد في أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعين وهو لا يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من أنه لا بد للنعت من كونه مشتقاً بل هو مبني على ما عليه ابن الجايب ومن تبعه (فصل)

(قوله ملحقته) قال اللقاني الهاء عائدة على المشارية لآله وإن كان هو المذكور وقال قوله ملحقته كاف أطلق فيتناول ذي فنقول ذلك وفي الرضى البعد وأما ذلك فقد أوردها الزمخشري وابن مالك في الصحاح لا تقل ذلك فإنه خطأ (قوله لأن أسماء الإشارة لاتضاف) يعني أن الكاف لو كانت أما كان لها محل من الأعراب ولا يظهر إلا كونه جراً بإضافة اسم الإشارة إليها وهو لا يقبل الإضافة لما رتبته التعريف وفي ذلك كلام ينشأ في حاشية اللقاني وقال الرضى يؤيد كون الكاف حرفية أم متاع وقوع الظاهر موقعا ولو كانت أما لم يمنع ذلك كافي كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الأمرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جرما (تنبيه) قال المصنف وتلجأ هذا إلى الإقرار مع كون الخطاب جعالي الأسم

قال وأبصر من وصفت إلى فيه لسانى معشره أدود ولست بسائل جارات نيتى اغياب زجالك أم شهود فقياسه وجالك يقول أنه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجلالك حقه رجل الكن وهذا جاز في الشعر فقط قال المصنف السؤال إنما يكون لكل واحد فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما بقيته) (التنبيه) قال اللقاني يقتضى جواز قوله ويشار إلى المكاتب الخ دخولها في إشارة المقرد المؤنث رد كر الرضى ١٥٣ منها ذلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء البعد وهذه اللام أصلها السكون كافي تلك وكسرت في ذلك لانهاء الساكنين أو فرقا بينهما وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انقطعا • بالكاف سرفادون لام أومعه •

(الافى التنبيه مطاوعا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تنبيه المذكر والمؤنث (و) (الافى الجمع في لغة من مده) وهم الجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) (الافى) (فيما بقيته) التنبيه بالف غير مهموزة وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله

• واللام ان قدمت هاء تنعنة • (وبنو عيم لا يأتون باللام مطلقا) لا في مفرد ولا في ثنى ولا في جمع حكاه القراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازاً من لغة من قصره غير التميمين كقيس وربيعة وأسد تأخروا باللام قال الشاعرهم أولئك قومي لم يكونوا أشابة • وهل يعظ الضليل الأولاد كما والأشابة بضم الهمزة وبالشين المجهمة والياء الموحدة واحدة الأشياء وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الصاد المجهمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قري وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللقاني فقال والمشار إليه ما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدا فله مفرد المذكر والقريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد • ولتبناء ذان القريب وذاتك بتخفيف النون للمتوسط وذاتك بتشديد هاء البعيد • وجميعه أو لا لا قريب بعد ويقصر وأولئك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد • والمفرد المؤنث ذى وفي القريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد • وإنشاء ذان القريب وتلك بالتخفيف للمتوسط وتلك بالتشديد للبعيد • وجميعه أو لا لا قريب وأولئك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد نبهوا في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى فالأول نسبة ذى البعد عن ذى القريب نحو ذلك الكتاب والثاني نسبة ما للواحد من الاثنين أو ما للجمع فالأول عنوان بين ذلك أى بين الفاضل والبكر والثاني كقول لبيد

ولقد ستمت من الحياة وطولها • وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا ينوب ما للثنتين أو للجماعة عما للواحد • (فصل) • ويشأ إلى المسكن القريب • بلقطين (جنا) مجردة عن التنبيه

٢٠ • (فصل) • (قوله ويشأ إلى المسكن الخ) قال اللقاني معناه أن الأمكنة يشار إليها بهذه الأسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى

قال وأبصر من وصفت إلى فيه لسانى معشره أدود ولست بسائل جارات نيتى اغياب زجالك أم شهود فقياسه وجالك يقول أنه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجلالك حقه رجل الكن وهذا جاز في الشعر فقط قال المصنف السؤال إنما يكون لكل واحد فقوله جارات أى كل واحدة من جارات (قوله وفيما بقيته) (التنبيه) قال اللقاني يقتضى جواز قوله ويشار إلى المكاتب الخ دخولها في إشارة المقرد المؤنث رد كر الرضى ١٥٣ منها ذلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء البعد وهذه اللام أصلها السكون كافي تلك وكسرت في ذلك لانهاء الساكنين أو فرقا بينهما وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ولدى البعد انقطعا • بالكاف سرفادون لام أومعه •

انتهى وعبارة الرضى يعنى ان ههنا اللفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان
 او غيره واعلم ان قول المصنف المكان القريب اشارة الى ان قول الناظم دافى المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه
 يتبعه في تقديم الجور والمقتضى لاختصاص ههنا وبعبارة اشارة الى المكان بمعنى انه لا يشار بها الى غيره لانه لا يشار اليه
 بغيرها لما مر من الرضى لكن لابد من تقييد ١٥٤ المكان بكونه ظرفا لا بهل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى

الاشخاص فلا يشار اليه بهنا
 واخوانه كما حرمناه في حاشية
 الالفية (قوله أو هنالك) قال
 الزرقاني اى ولا يجوز ههنا الحاق
 ههنا التنبية لما تقدم من ان اللام
 يوقى بها ما لم يتقدم ههنا التنبية
 (قوله أو هنالك) قال الزرقاني قال
 الرضى وقد يوجب ههنا المشددة
 الكاف ولا تعصبتم وقوله اى
 القائل في كذا خطأ (قوله أو هنالك)
 مبنية على الفتح في محل نصب

• (هذا باب الموصول) •

(قوله كل حرف) قال الزرقاني يرد
 على هذا الحد من زلة التسوية فهو
 سواء عليهم أن نذكرهم قال الشهاب
 القاسمي أجاب أطال الله بقاءه
 في الدرس بان الظاهر ان الموصول
 بالمصدر الفعل وحده لا مع
 همزة التسوية بدليل ان الانذار
 لا يستفهم فيه وفيما استفهام
 (قوله أول) اى رجع وضمن معنى
 فسر قال اللقاني اى صرح ان يقول
 وان لم يقول (قوله مع صلتها) قال
 اللقاني فيه دورا لانه لم يسلط
 متأخر عن العلم بالموصول ويحجب

(أو هنالك) مقرونة بها التنبية (فخواتمها فاعاد ورو) يشار (للبعيد) باللفاظ (بهناك)
 مجردة عن ههنا التنبية (أو هنالك) مقرونة بها التنبية من قبل لام (أو هنالك) بضم الهاء
 وتخفيف الذون وباللام المكسورة (أو هنالك) بفتح الهاء وتشديد الذون وأصلها ههنا
 بثلاث نونات أي ذات الثلاثة ألفا لكثرة الاستعمال (أو هنالك) بكسر الهاء وتشديد الذون
 والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من قصها قاله السيرافى وأشد لذي الرمة
 ههنا ههنا ومن ههنا ههنا • ذات الثمائل والايان ههنا

(أو هنالك) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المقنوعة الهاء زيدت عليها
 التاء الساكنة فالتقاء الساكنين وقد كسر هاءها
 (أو هنالك) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء
 الساكنين لاستقلال الكسرة مع التخفيف (فخواتمها فاعاد ورو) وهى ملازمة
 للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حاشية بها نحو جنتهم ثم لان الظرف والجار
 والجور واخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت ثم رأيت فكان لرأيت المتقدمة
 عليه لام فعل مطلق على الصواب واذا كانا مذهب الجور وان المراتب ثلاث فيشار
 الى المكان القريب بههنا والى المتوسط بههنا والى البعيد بههنا واخوانه وعند الناظم
 مرتين أشار اليها بقوله

وههنا أو هنالك أنشأ الى • دافى المكان وبه الكاف صلا
 فى البعد أو يتم فه أو هنالك • أو ههنا لك انطقن أو هنالك

• (هذا باب الموصول وهو) •

في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من غلمه وفي الاصطلاح (ضربان)
 موصول (حرفي) وموصول (اسمي) الموصول (الحرفي) كل حرف أول مع صلتها بالمصدر
 ولم يمتحج الى عائد (وهو ستة ان) المقنوعة همزة المشددة لتون وتوصل بجملته اسمية
 وتقول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مستقفا بالمصدر والموصول من لفظه وان كان
 جاءه أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أو بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف
 والجود حكم الاسم فيه ما قاله في المتن وحكم الحقيقة من النقلة حكم المشددة في ذلك
 (وان) بفتح همزة ومكون النون وهى الناصبة المضارع وتوصل بهل متصرف

بان المراد بصلته اللغوية اى ما اتصل به (قوله ولم يمتحج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها ماضيا
 بجمله خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان تم وبعضهم بقدر قول به حتى يصير خبرية اى امرتك بان قلت للثقم انتهى قال
 الزرقاني ظاهر قوله ولم يمتحج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك والجواب ان غير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى
 عنه لا يجوز الاتيان به تامل اه ولا يمتحج وجه التأمل فكثيرا ما يأتى في الكلام ما يستغنى عنه

(قوله اتفاقا) قال الدونشري فيه نظير بالنسبة لما مضى فقد خفي الموضع في المقتضى ان المداخله عليه غيرها واستدل بدليلين ووجهها
 فراجعها فالخلاف كما هو جار في الامر جار في الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني اى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية
 نحو مادت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انما اتدل على الزمان بالنسبة لابتدائها واعتراضه الدماغي وقال التصديق انها
 لا تحمل على الزمان أصلا لا بطريق الاصاله ولا بطريق النية وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم
 بقرينة ٥١ ولما عبر في المقتضى بالزمانية قال وعدلت عن قولى ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلا أضواءهم مشوا فيه فان الزمان
 المقدر هنا محذوف عن أى كل وقت أضواءه والمحذوف لا يسمى ظرفا (قوله بهل متصرف) ١٥٥ قال الدونشري الظاهر ان التصرف

الناقص كاف اذ قد توصل بدام
 مع انما انما تصرف تصرفا ناقصا
 وتوصل بهلا وعدا كما ذكره في
 باب الاستثناء قال الشارح هناك
 وهو مشكل على ما تقدم من أن
 عدا وخلا قامدان (قوله غير
 أمر) يشمل المضارع وتوصل
 الشارح في بحث دام ان كل فعل
 وقع صلتها التزم مضيه (قوله
 والذي) اى حين الاستقناء
 بالمصدر والافه واسمى قال اللقاني
 ويشكل على كون الذى حرفا
 كون آل داخله عامه لانهم يجمع
 اقسامها من خواص الاسم
 (قوله فقال الرضى الخ) قال
 الدونشري قال بهضم مراد
 القاضل الرضى بكونها اسمان
 المحل له والمراد الموضع بكونها
 موصولا حرفيا انها تقول بهصدر
 فسلامة فقلت وفي ذلك نظر
 فليست (قوله ككون على
 المؤمنين حرج) قال الدونشري
 قوله على المؤمنين فاصل بين

ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا وأمر على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف
 غير أمر وجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضع في الحواشي (وكى) المصدرية وتوصل
 بمضارع مقرونة بلام التبع ايل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير
 أمر (والذى) على وجه حكماء الناصب في التبرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذى
 يشرقه عباده قاله الموضع في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي ذهيل الجعفى
 ياليت من يمنع المعروف بمنعه • حتى يذوق رجال مرما صنعوا
 وليت رزق رجال مثل نائلهم • قوت كفوت ووسع كالذى رسعوا
 وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف في اسمية الذى المصدرية وصنيع الموضع بآباء
 مثال ان بالتشديد (نحو أو لم يكنهم أنا نزلنا) أى انزلنا ومثال ان بالتخفيف (وأن
 تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثالها (بما سوا يوم الحساب) أى
 بنسبائهم ياء ومثال كى (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين
 حرج ومثال لو (بداهم لو يعمر) أى النعيم ومثال الذى المصدرية (وخضتم
 كالذى خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفوا النون على لغة
 أو ان الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو ان الاصل كالجمع
 الذى خاضوا فقال الذى باعتبار ان اللفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو أنه أوقع الذى
 على الجمع كقوله وان الذى حانت بفعل دماؤهم • هم القوم كل القوم بأم خالد
 أو ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضع في شرح اللصة
 (والموصول (الاسمي) كل اسم انتقل الى الوصل بجمله خبرية ونظرف وأجار ومجرور
 تامين أو وصف صريح والى عائد أو خافه قاله الموضع في شذوذه وهو (ضربان نص) في
 معناه لا يتجاوز الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنصر غانية) هذا
 (منها لفرقة المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم

المتضايين ولو آخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا كناية عن تميم (قوله كل القوم) قال الزرقاني
 أعربه في شرح الشواهد تأكيذا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النصويين على ان كلا لا تصانف في التوكيد الى ظاهر قبل ولا
 حجة في هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نصا عنى الكاملين انظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعاني السنة
 فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) اى في هذا الكتاب والافه اى أكثر من غانية فانتظر التسهيل (قوله للعالم)
 عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى تعالى كما أشار اليه بالنال والعجب كيف لا يتأشرون عن لفظ المذكر أيضا مع انه
 يستعمل انصافه تعالى واتضح وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمد كرمائيس عزت ههنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف

لان الحذف على هذا التقدير ليس
للتثنية بل سابق عليها ويوجه
التعويض بالتشديد بأنه للتثنية
على ان الحذف من المقرد واما
عدم قبول الحذف في المبنيات
فالمصنف لا يسهله وقد نقلوا عن
سبويه ان له محقة من لدن
(قوله تعويض من الحذف) قال
اللقاني قد يقال التزم التعويض
أما هو الاصل في التصغير دون
التثنية فان التعويض عنه فيما
خاص بتثنية وقيس في أحد
الوجهين وقد يقال لان الحذف
في المصغر حرف وحركة وفي المسكوب
حرف فقط (قوله والحرث) قال
اللقاني أصلاً به والحرث فرخم في
غير النداء بحذف النون والواو
(قوله في حالة الرفع) فيه نظر
فقد قال اللقاني قوله يصحذفون
النون يعني رفعاً وغيره بل
قوله والمختص ان في نون الموصول
(قوله والمختص ان في نون الموصول)
قال اللقاني وهو اللذان واللذان
فقط دون اللذين

(قوله لم يجز على سبيل الجوع) اي لان مفردة ليس يعلم ولا صفة ولا يكتفى في كونه على سبيل الجوع على نفسه الذي بالعقل ولا تغلبه على غيره ولا حاجة في اثبات المتألفه الا ان شأن الجمع ان يكون واحدا اعم من نفسه (قوله جاء على سبيل المثال الخ) هذا واضح على ما تقدم من شرح التسهيل من ان الالذات والاثبات تنسب الالذات الى ما قاله المصنف من انها تنسب الى الذي والى وان الياء حذف لانها حذفت لم يجز على سبيل المثال الخ) قال بعض الفضلاء ايضا الذي عام والالذات خاص عن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل احد باختصاص المثنى بمن يعقل وايضا من شرط التثنية الاعراب ومعلوم ان الذي ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) قال بعض الفضلاء لا يـ في اعتباروا الجمع هنا في الذي مر وهو موجود في الجميع بل وفي التثنية ايضا والعجب من الشارح حيث قال وهي مبينة وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذي عام فلم يجز على سبيل الجوع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يـ ارض الالى والاذن) قال الثاني ويعين المراد منها عود الجوز اليها من الصلة

(وقيل) كقوله ابي الله للشهم الا لا كما منهم • سيوف اجد القين يونا صقالها وهي في هذين البيتين للعقل ومن وقوعها الغير العاقل قوله تهيئ للوصل ايامنا الالى • مررت علينا والزمان وريق (والذين بالياء مطلقا) في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذي عام فلم يجز على سبيل الجوع المتكسنة بخلاف المثنى فانه يار على سبيل المثانة المتكسنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء الالذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء مبرا ونسبا وهي جند معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهي اخذت ذيل او عجل) بالتصغير نيم او اولئك (قال) شاعرهم (نحن الالذون صبحوا الصباح) • يوم التخييل غارة ملحا قنص مبتدأ والالذون خبره والتخييل تصغير تخيل بالنون وانما المجهة موضع بالشام وغارة مشغول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملاح بكسر الميم من الخ السحاب دام طره (ولجمع المؤنث اللاتي واللاتي) بالثبات الياء فيهما (وقد حذف ياءوهما) اجتراء بالكسرة فيقال اللات واللات والى هذه التمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء التي الاتي التي • والباء اذا ما ثانيا لا تثبت بل ما تليه اوله الصلابة • جمع الذي الالى الذين مطلقا • وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللات التي قد يـ • (وقد يتقارض الالى واللاتي) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوخ (بحاجب احب الالى كن قبلها) • وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاتي (اي احب اللاتي) بدليل عود ضمير المرفوعة اليها (وقال) رجل من بني سليم (فا اباؤنا بما من منه • علينا اللاه قدمه هذا الجورا) فاوقع اللاه مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل بالموضع فقال (اي الذين) اذ لا فرق بين جمعها والمعنى ليس آباؤنا الذين اصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كلهم دبا كثر امتنا فاعلمنا من هذا الممدوح والى تقارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين تزار وقطاع (و) الموصول (المشترك) ستمن (بفتح الميم) وما و (اي) بفتح الهجمة وتشديد الياء (وال و ذو و ذنا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما و ال تساوي ما ذكر • وهكذا و مثل ماذا أي كما

ولكل

(قوله ومن عند علم الكتاب) هم ومنو اليهود والنصارى (قوله ان ينزل الخ) قال الدماميني وهذا التنزيل أهم من ان يكون من المتكلم أو من غيره كما في قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسئلة انه في نسب الى المسمى شيء من ذلك الكلام شأنه ان لا ينسب تقبلا ولا اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل واما كون المعتقد لذلك المتكلم أو الخطاطب أو غيره مما فلا مدخل له فيها نحن في البتة (قوله فاوقع من على سبيل القطا) قال النونيري هو على تقديره مضاف ١٥٩ أي على واحد سرب القطا لان من انما هي واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل في الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال النونيري لو قال ومن عادة العرب في تحياتهم الخ كان أولى فليتام (قوله في صبا حاك) في بعض النسخ اسقاط لفظ في (قوله الالعاقل) قال النونيري وأما انداء غيره فهو يا جبال ويا أرض وضوءهما فليس بالاصالة (قوله كن لا يخلق) قال العزيز بن عبد السلام هذه الآية مشككة لان قاعدة التثنية تقتضي ان يقال أفنى لا يخلق كن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام اكفر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وانما قالوا تعبدوهم ايقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أقصص المسلمين كالحمرين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما دنا في الدنيا نجاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن بان الخطاطب لم ينادوا بالوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة وانما التي فرعا نجاء الانكار على وفق ذلك ليقهوا المراد على معتقدهم انتهى فقام له (قوله كالمثال الاول) قد يقال فيه نظرا لان لا يخلق شامل لاشياء كثيرة مما لا يعقل كالاصنام والوثان الا ان يقال ان افراد العقلاء اكثر وقال الزرقاني في الكثرة والقلية ليس باعتبار عدد افراد بل باعتبار الانواع كما لا يخفى

(قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المستثنى الأولين أيضا ويمكن ان يتم كلام الشارح (قوله ما عندكم يتقد) قال الزرقاني ما عندكم من متاع الدنيا يتقد أي يفتقر ولقاتل ان يقول متاع الدنيا يشتمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولا نوع من يعقل) زاد بعضهم كونها لا أحد من يعقل فهو لا أنتم عابدون ما عبدوا وأجيب بأنهم مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله ومثالها الخ) قال الدونشري الجمع بين مثال ونحوه بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين الخ) قال الدونشري فيه نظر اما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ١٦٠ ان ما مستعمله فيه كاحقة ابن الحاج فالمراد افراد الطيب من النساء واما

ثانيا فلان سلم أنه لا يصح أن يقال انكم هو الطيب أو الطيبة وقال السباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ يجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل بالافراد بديل الآية المذكورة اذ لا ينكح الكلي وانما ينكح الافراد وانه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلانه لا يصح هذا مردود اذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط (قوله وللصحت فيه مجال) قال السباطي لعل وجهه ان مقتضى تنزيله منزلة ما لا يعقل الابهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقه فتمه وان كانت صفة مهمة للعالم بأنه من يعقل ولكن نقل المراد من أبي البقاء ان ما يعنى الذي لانه لم يصرف عن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء ان المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعدوان كان من أهله وعليه ينبغي ان يستثنى من بلغ أو ان يعقل

عاقوان يكون المراد به الغير مع ذلك كله لا يتخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال في الكشف وقال ما طاب ذهابا (الباقية الى الصفة قال السعدي يعنى استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في خبر أولى العقول لان هذه التفرقة انما هي اذا أريد الذات اما اذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أي اخصل ام كرم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أي القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما يحكم الوضع على ما ذكره المستنفى يعني الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره البعض ردها المراد الصفة أي انكم هو الموصوفة بأي صفة أريدتم من البكر والطيبة والثابتة والمنسوبة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى

وقال الدماميني في شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذالم يكن المستكلم التفات الا الى الشيء من حيث هو فجعله متعلقا بالحكم من غير ان يعتبر وصفا زائدا على ذلك فانه يأتي بما نحو ما خلقت بيدي فان الدم انما كان على مخالفة الامر بالصعود لا ذلك مع كون الموصولة عاقلا ونحو اني نذرت لك ما في بطني محررا المراد اني اجعلت ما في بطني او غيره فوادها خادما لمصعب ولم تقصد اذالم تذكروا من أوثنته وكذا المراد بقوله انظر ما ظهر الى هذا الشيء الذي ظهر كاشا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال به تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقاني أي ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا ينافي الا ان تكون استقهامية وهنا مانع من استقهامية وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستقهامية الصادرة لا يعمل فيها ما قبله فتعينت الموصولة اكن له أن يقول هي استقهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نهت للجرور على محذوف أي فسلم ١٦١ على شخص موقوف فيه أي في طلبه أيهم

أفضل كما قيل مثل ذلك في بنم الولد وما لبلي بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقاني رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمي قوله أي فسلم على شخص موقوف الخ انظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أي شبه أي مذهب سيبويه خلافا للخليل ويواس ثم قال وتاولا الآية أما الخليل فجعلها استقهامية بحكمة بقول مقدر والتقدير انزع من كل شبهة الذي يقار فيه أيهم أشده واما يونس فجعلها استقهامية أيضا وحكمه تعليق القول قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والطبقة عليه كما قول الشاعر

إذا ما أتيت بني مالك
سج ل فلم على أيهم فضل
ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضر قول ينها وبين ما حواه انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقدير الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتأمله فان خالفه اشكل عليه تقديرهم في ما هي بنم الولد ونحوه فليحمر (قوله ولا تضاف المكرة) قال الدونشري قضيت ان تعريفة ايا الاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفة ايا الاضافة ومنها ما يقيد ما لا يقيد الا تحريف التعريف الاضافة يزيل ايهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يقيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدماميني وقال اللقاني الرضي وأيا مضافا معرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيت ان تعريفة ايا الصلة قال الشهاب قوله قضية هذا ممنوع لان في أي ايهام من جهة نوهها ومن جهة تشبها في الاضافة تعيين نوهها وفي الصلة تعيين نفيها انتهى وفي حاشيتنا على الفاكهى ما لا ينبغي من مراجعته (قوله ان ابا وضعت الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضي فقال وليس هذا أي انه قيل بشي لا اختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى

الباقية من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل (فأما أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (تخالف في موصولة تعاب) أبو العباس أحمد بن يحيى محض بأنه لم يسمع أيهم هو فاضل به في تقدير الذي هو فاضل جاف (ويرده قوله) وهو غسان اذا ما لقيت بن مالك • (فسلم على أيهم أفضل) وجه الرد منه ان أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبني ولا يصلح هنا واذا اتى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدهى وهي اللازمة للاضافة لفظا أو تقدير الى معرفة (ولا تضاف المكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالاضافة المحبة والعين المهملة فانها ما أجازا اضافتها الى مكرة وجهه ان ذلك وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأى عندهما موصولة ويعلم يعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اياها استقهامية منصوبة ينتقلون على انهم مفعول مطلق ويعلم على بابيه وهو معاق عن العمل فيما بعده لاجل الاستقهامية بأي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب (و) أي الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (م) متقبل متقدم عليها (نحو لنزع من كل شبهة أيهم أشده خلافا للبصريين) في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عام له ولا تقديره خلافا للكويتيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل (وسأل الكسائي) في حلقة يونس (لم لا يجوز ان يعنى أيهم قام) فتح من ذلك تقبل له فلم يلح له وجه المنع (فقال أي كذا خلقت) اه أي كذا وضعت قال ابن السراج موجهها قول الكسائي بالفتح ما مضى ان ايا وضعت على الموم والابهام

وقال الفوشري قال الرضي وقد علم ابن الباذن أن قال أي وضوء على الأيمام والايهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مظهره ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهم معصومان فلا كان الايهام في المستقبل كقوله في غير استعمالات مع أي الموصولة على الايهام وليس شيء لا اختلاف الايهام بين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقاني (قوله لم يقع الخ) قال السبكي فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذي قبله على معنى يعجبني الشخص الذي وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذي قبله المخصوص على معنى يعجبني الشخص المخصوص الذي سيقوم انتهى ويجيب بان الذي وقع منه القيام محض صفة في الخارج لان الماضي يدل على الوقوع في نفس الامر فاستأمل (قوله وقد توثت) اذا عرفت في هذه الحالة فهل يمنع الصرف بالجمهور على عدم المنع خلافا لابي عمرو محتجبان فيما التآخي والتعريف بالاضافة المتوية وهو شبه تعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع ١٦٢ في التوكيد لانه مذكور والتعريف بالاضافة المتوية واجب بان جمع أشد شيئا

بالعلم من أية لانه لا يستعمل
يضاف اليه بخلاف أي كيجب في
أيهن قامت (قوله ما تبين لي ان
سيدويه غلط) قال الشهاب القاسمي
لا وجه للتعليل مع دلالة ظهور
التواهيده لما قال سيويه كافي
الآية والبيت المشهورين فان
ما أجيب به عنهما من جهة
الختلف لا يفتي ما به من التعريف
ومخالفه الظاهر في تدبر (قوله
فانه يسلم انه تعرب اذا افردت
الخ) قال الشهاب القاسمي قد
يقرب بانه عند ظهور الاضافة
يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة
عليه لافتقار المضاف لمضاف
اليه وأما عند عدم الاضافة انظرا
فيما في الاحتياج والاحتياج
الظاهر أشد تأثيرا من الخفي أي

فذا قلت يعجبني ايمام يقوم فكذلك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا ما كان
كان ولو قلت يعجبني ايمام فلم يقع الاعلى الشخص الذي قام فانخرجه ذلك عما وضعت
له من العموم وانما الشرط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق
بين الشرطية والادعية هامة وبين الموصولة لان الشرطية والاستقاهامة لا يعمل فيهما
الامتياز والمتمم وورد عند الجمهور افراد هارتذكيرها (وقد توثت وتثني وتجمع) عند
بعضهم فتقول أية وأيان وأيان وأيون وأيات (و) على الخالين (هي معرفة فصيل مطلقا)
وأاضيفت أم لم تذف كصدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والاختلاف
ولزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطائبا (وقال سيويه
تبني على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله
وأعربت لم تذف = رددت صلتها ضميرا محذوفا

(فأما أيهم أشد رقبه على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما متساوية بالآيات اذ كان
بناؤها بسبب حذف شيء وخلاف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيويه غلط الا
في موضعين هذا أحدهما فانه يدل ان تعرب اذا افردت فكيف يقول ببناءها اذا
أضيفت! وزعم الماتون ان آيات الآية استقاهامة وانها سبب تداء وأشد خبره من
اختلاف في مذهب نزع فقال الخليل محذوف والتمهيد لنتن عن الذين يقولون فيهم أيهم
أشد وقال يونس المفعول الجلة وعلقت تنزع عن العمل فيها وقال الكسائي ولا تخش
المنعول كل شعبة ومن زائدة ورد الموضع ذلك في الغني بما يؤول ذكره بالبيت السابق

وأما في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم الحاجة اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر (وقد
الاحتياج في الثاني دون الاول لانه لا يتناول لانه لم يندفع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده وي زيد
بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا في حاشية التلخيص ما هو ظاهر من هذا في الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقي أي
وجله الاستقاهامة مستأنفة قال في المفتي وذلك على قواعده ويجوز زيادة من في الايجاب (قوله وورد ذلك في المفتي) قال الزرقي
أي رد كلام الخليل ومن به دحض قال ويرد أقوالهم ان التلخيص مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لاضرر من القاسم بالرفع
بتقدير الذي يال فيه هو الناسق وأنه لم يثبت زيادة من في الايجاب وقول الشاعر اذا ما أقيمت في ماله فلم على أيهم أفضل
يروي بضم أي وحرف الجر لانه لا يجوز حذف الجر ورود دخول الجار على معمول صانه ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال
بعضهم لا يعترض على يونس بأن التلخيص مختص بأفعال القلوب لا يدري بعدم الاختصاص واعتراض السبكي على رده عليهم
بالبيت لانه يحتمل ان يكون الجر محذوفا والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل

(قوله وأما الخ) قال اللقاني قال الرضي كان حق الاعراب ان يندرج على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية
نقل اعرابها لاصلتها عاربة كما في الاكاشفة بمعنى غير انتهى وأقول يشكك على ذلك ان أصل اسم مركب يشبه مبنى الأصل
وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه معنى الأصل وهو مع ذلك ١٦٣ غير معرب ولا مختص من ذلك الا بان يدعى

(وقد تعرب حينئذ) أي حين اذا ضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كأرويت
الآية) وهي أيهم أشد (بالنصب) وهي قراءة هرون وماء ذو يعقوب (والبيت) وهو على
أهم أفضل (بالجر) قال سيويه وهي لغة جيدة وذلك احتجاج من قال بأعرابهم مطلقا
(وأما آل فتحوان المصدقين والمصدقات) محصلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع
والجر المسجور) محصلته اسم مفعول وسكت عن اللفظة المشبهة بنحو الحسن لان آل
الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للافزني) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده
انهم لا تقول بالصدر وان الضمير يعود عليهم في نحو قولهم قد أفلح التثني ربه والضمير
لا يعود الا على الاسم وأجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف
وروي بان حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا للضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف
تعريف خلافا لابي الحسن) لا تخش وهو ثاني قول المازني وجبته مما ان المال
يتخطاها نحو جله الضارب كما يتخطاها مع الجاء نحو جله الرجل وهي مع الجاء معرفة
انها قائمة بكون مع المشتق كذلك ويجيب بالفرق بانهم اشتق داخله على الفعل
تقدير الان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وآل المعرفه لا يعود عليها ضمير وانما
نقل الاعراب الى ما به دلالة كونه على صورة الحرف ويدل على كونه الاما ان الوصف
يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبهمة من شبهة الفعل فلا يكون الوصف
معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع آل (وأما ذو
نخاسة عبي) وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عذ طي شهره (والمشهور)
عنهم (بناؤها) على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة أعرب ذو به في صاحب
وخص ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه المصنوع (كقوله) وهو منظور بن مصم النخعي
فاما كرام موسرون لقيتهم * (لحي من ذي عندهم ما كفتنا
فمن رواه بالياء) وهو أبو القحظ بن جني في كتابه المذهب وهو مشكك فان سبب البناء قائم
ولم يعلو به مراض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثق أو جمع
(وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن القيس الطائي
فان الملهما أي وجدى * (ويشترى ذو حفر وذوطوبت)
فأق بدوم غرقمذ كرمع انما واقعة على البروهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى النذيب
وهو مذكر والحقر معروف والعلى من طوبت البراذنيتها بالجرارة (وقد توثت وتثني

وللاشارة للعلماء في (قوله والمتمم وبنائها على سكون الواو) فان الفوشري عبارة السبكي في جمع الهوامع وذو
في لغة طي الى ان قال وهي مبنية على الواو وهذا قد ينافي عبارة الشارح الان يقال معنى كلام السبكي انهم املأزمة
سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد توثت وتثني

الآن يقال ان ما لا يقبل اوسع دائرة ممن يقبل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما
 مسجوع فالاول (كقول لبيد) بن ربيعة العامري
 (الانسان المرماذي يحاول) • انجبية قضى أم ضلال وباطل
 انشد به سيرة لهاميت اوداهم موصول خبير وجلة يحاول صلتهم العائد محذوف
 ويحاول يطلب والغيب يفتح الذون وسكونها الماهمة أصله المدة والوقت بقية كقضى
 فلان فحبه اذا مات والمراد به هنا الذر والمضي الانسان المرما الذي يطلبه ويحاوله
 باجتهاده في الدنيا انذرا وجهه على نفسه فهو يسي في وقائه أم هو في ضلال وباطل
 (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمة بن أبي عائد الهذلي كما قال ابن مالك أو أمة بن اصيل
 كما قال العيني
 الان قالي لدى انطاعين • حزين (قن ذاب عزي الحزينا)
 أنشد ابن مالك من مبتدا وذا اسم موصول خبره وجهه يعزى الحزب بصلته وانطاعين
 جمع طاعن من طعن اذاسار (والكوفي لا يشترط) في موصولة ذاتة دم من ولما
 الاسفهايتين (واضح بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الجعري
 عدم ماله اذ عاك اماره • (أمنت وهذا تخمين طليق)
 وتقرر انظمة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم تقدم عليه ما ولا من وتحدد بصلته
 والاعاء محذوف وطلبى بمعنى مطلق خبر المبتدا (اي والذي تحمليه طليق وعندنا)
 معشر البصريين (ان هذا اسم اشارة) على أصله لاموصول لانها التبية لا تدخل على
 الموصولات وهو مبتدا (وطليق) خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طلبى
 المستتر فيه متقدمة على عامها (اي وهذا اطلاق محمولات) وعدم يفتح العين والدال
 والسين المهمات اسم صوت لجر انفعال وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان وكان يزيد
 بكثير من هجوه حتى كتبته على الخطاط فلما نظف به الزمعه عموه باطاره ففسدت اناوله
 ثم أطال صيغته فكله وافية معاوية قاهر بانراجه فلما خرج قدمته بقية قرعها
 فنقرت فقال عدم ماله على اماره لبيت وامارة بكسر الهاءزة أن أمر ولا تختص
 ذا الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم
 موصولات نحو وماتك يمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة ويمينك صلة أي وما التي
 يمينك وعندنا ان يمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى
 بالالف واللام نحو قوله

لعمرك لا أنت الله اكرم أهله • وأقدم من أقنائه بالاصائل
 كانه قال لا أنت الذي اكرم أهله فاكرم صلة الله ومن الاسم المضاف نحو قوله
 • ياد ارمية بالهلمبا قال منه فبالهلمبا صلة لدارمية ومنها الذكرة الواقعة بعد هاء جلة
 نحو هذا رجل ضربه فضرته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله

(قوله الآن يقال الخ) قال
 السنياطي فعلى هذا فالقصد
 ايمانه ونفسه زيادة الابهام لاصل
 الابهام وحاصله ان ما اكثر ايهاما
 من من فاشبهت ذاتي زيادة
 الابهام وقوله والمرجع في ذلك
 الخ كانه كالاستدراك على قوله
 الان يقال الخ أي وان أمكن
 ان يصح الفرق بمذاكر فالمرجع
 في ذلك الى السماع وكلاهما
 مسجوع (قوله ابن مفرغ) قال
 المستفي في شرح الشواهد النادرة
 والف بين المجهنة كان راها على
 شرب سفاه كبير قدرغه (قوله لان
 هالتبية الخ) قال الفونيري
 فيه نظرا لا يلبس ذلك الكوفيون
 ثم رأيت بعضهم صرح بمذاكرته
 وقال الرضى انشد البصريون
 عن المواضع التي استدل بها
 الكوفيون بان أسماء الاشارة
 فيها باقية على أصلها فاعلا لا اشتراك
 الذي هو خلاف الاصل (قوله
 وصحماين حال) أي وحذف الضمير
 العائد على ذي الحال كالحذف
 من الصفة والخبر وقيل جلة
 لتحليل خبر ورد بأنه ليس المراد
 الاخبار بانه محمول

• (فصل) • (قوله فقهه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الف واللام محذوف
 دل على صلتها (قوله وتتم الموصولات الخ) على هذا التقيد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على مومه وقال
 السنياطي ذ كره انوطنة للاشارة الى ما سياتي لكن ينبغي عن ذلك تقديره الانسية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعم
 في الاول كان أولى لكن قصد ان يجعل الكلام في شيء واحد لا يمتد الى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصاد على الاول (قوله
 مراعاة لفظ الخ) قد يجمع الامر ان قال في الكشف في سورة النسا في تفسير قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين
 قبل يدخله وتالين حلالا على لفظ من رعاها يعني انه افراد الضمير في يدخله ١٦٧ باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا
 من ضمير يدخله المنصوب باعتبار

معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف
 أو لا بذلك الاعتبار وافراده نائيا
 باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع
 من الاشعار بالايجماع المستلزم
 التأنس زيادة في النعم وما في
 الافراد من الاشعار بالوحدة
 المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب
 كما ذكره المولى أبو السعود وأخذ
 برأيه ابن مرشد في بعض رساله
 ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو
 السعود ما نقله عنه لانه اقرب
 وذ كر ابن اب انه عرض ذلك على
 شيخه ابن الحداد فاجاب بانه تعالى
 اما ذكر في الاول جنات متعددة
 لاجنة واحدة وقال يدخله والضمير
 المنصوب في يدخله وان كان مجموعا
 في المعنى فهو في اللفظ مفرد والمفرد
 من حيث هو مفرد لا يصح ان
 يكرر في جنات متعددة، فالجاء
 خالدين لرفع هذا الابهام اللفظي
 فهو اعتبارا لفظيا ومناسبة لظنية
 وان كان المعنى صحيحا أما الآية

أوجبان في التكت الحسن على غاية الحسن
 • (فصل ونقطة تقرر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تنصل بها
 لانها لو قص لا يتم معناها الاصلة (متأخرة عنها) لزوم الان الصلة من كمال الموصول
 ومنزلة منزلة جزئها المتأخر ولا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه
 جزؤها وأما محذوف نوافيه من الزميرين فقهه متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل
 والتقدير وكانوا زاهدين فيه من زاهدين وتتميز الموء ولات الاسمية عن الموصولات
 الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة (مشغولة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير
 وفروعهما بخلاف الحرفية فان منها لا ضمير فيها قط ما قبل اقول النظم
 ركلها يلزم بعده صلة • على ضمير لائق مشغول بم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الظاهر
 (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول اربطابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة
 العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا أو اريده غير ذلك
 نحو من وما في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك
 وهو اعادته في نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ ليس نحو أعط
 من سالتك ولا تقل من سالتك أو وقع نحو من هي حرامك فيجب مراعاة المعنى وما لم
 يفسد المعنى سابق فيصان مراعاة المعنى كقوله

وان من النصارى من هي روضة • تمنح الرياض قبلها وتروح
 وقد يخالف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو • وأنت الذي في روضة الله اطعمه • الاصل
 في روضته • هو عادتي أضال حسب سعاده أي حبها (والله اما جلة) تامة اسمية
 أو فعلية (وسرها ما ان تكون خبرية) وهي المحملة للتصديق والتكذيب في نفسها من
 غير نظر الى قائلها لان الموصول روضه الى وصف المعارف بالجلل نحو جاء الرجل
 الذي قام بوجه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية (معهودة) المخاطب

الثانية فذكر فيها مارا مفردة فتناسها الافراد في خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على ليس ووجه القبح انه لو روي
 اللفظ لزم الاخبار بموت عن مذ كرفروعي المعنى بكسر كاف امك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى اغاها في المعنى وهو محلى ولم يقل
 من هو (قوله وان من النصارى) قال الزرقاني أي لانه عند المعنى سابقه وهو قوله من الله وان (قوله معهودة) أي معهودة
 للمخاطب ثم قال ويذكر كل تفسير انه معهودة بلسبق ان قضيته ان الموصول واقع على شخص معين وهو خلافي ما اشهر من ان
 الموصول من صيغ العموم خصوصا كونها معهودة بشرط قال الفونيري وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على
 شخص معين ان تعينه انما هو باعتبار اصله وذلك لا ينافي كونه عاما اي شاملا لكل ما اتصف بالصفة فليقابل ذلك فانه دقيق

(قوله الا في مقام التحويل الخ) قال الزرقاني اعلم ان الميم - صفة منفصلة المعينة والجهولة ضد الموهودة كالمعروفة فاستثناء الميم من الموهودة ليس كما ينبغي اذ الميم معروفة للمخاطب على سبيل الابهام اي الاجمال ولومن الكلام الذي قيل الموصول فالوجه ان يقال معهودة منفصلة الا في مقام الخ (قوله وهي ما قرأت الخ) قال الزرقاني تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثليث القسم كما هو ظاهر كلامه هنا مقتضى ما في الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة ١٦٨ في ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى

بشأنها انتهى وقد ذكرنا في المعلقة ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا في تعريف الشارح للطلبية نظرا لان معنى الطلب مقارنة للفظ لا متأخرا فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا ايجاد وطلب مقارنة للفظ وبهذا يظهر ندرج الطلب في الانشاء وان القسمية ثنائية وتثليثها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقاني اي بحسب الوضع واما بحسب الاستعمال اي استعمالهم اياها فهي انشائية والمعبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان في ايمان الشارح بلفظ قيل الظاهر في التضعيف نظرا (قوله وان منكم من لا يبسط الخ) قال الزرقاني اي من الله يبسط الخ قال الامام الاول لام لا يشده وفي يبسط لام القسم (قوله انظر الى حالة الاستعمال)

لانك انما تأتي بالصفة لتعرف المخاطب الموصول اليهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اضافته بضمون الصلة (الا في مقام التحويل والتقسيم) وهو التعظيم (فحين ايهامها) لذلك (فالعهودة بكاء الذي قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه (والميم صفة من الميم) اي الجبر (ماغشيم) اي الذي غشيم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به جهوده فله معهودة نحو واذا تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فله كذا نحو كمل الذي يتعنى وان اريد به التعظيم ايهامت صفة نحو فاعني الى عبده ما أوصى (ولا يجوز) في الصلة (ان تكون) جملة (الانشائية) وهي ما قرأت انظروا لها (كعبتك) فلا تقل جاء العبد الذي بعثته فاصدا انشاء السبع (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تأخر وجوده منها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا (كضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذي اضربه ولا تضربه لان كلاما من الانشاء والطلب لا شراجه فلهذا لا يمكن ان يكون معهودا فلا يصح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الموصول بالتهجئة وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الابهام المتأني لبيان فتكون مستفاد من الخبرية كما ان جملة القسم مستفاد من الانشائية فيجوز الموصول بها نحو وان منكم من لا يبسط الخ وقيل لاستثناء فيهما اما التهجئة فلا تخالف انما انظر الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الموصول انما هو بجمله الجواب وهو خبري وجمله القسم انما هو خبري كيد ولا يجوز الموصول بجمله - مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم او حق بوجه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مفعول واجاز الكسائي الموصول بالامر والنهي والمآزني بالتعجب انما انظر الى خبر نحو جاء الذي يقرأ الله وصاحب الافصح بنم وبنس وهشام بنس واهل وعسى هذا حكم الجملة (واما شهابها) في اصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثاني (الطرف المكاني والجار والمجرور والتامان) والمراد بالتامان فيهم بغير ذكر ما يعلق هو به (نحو) جاء (الذي عندك) جاء (الذي في الدار) وعفاها ما يستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبه الجملة بخلاف الناقصين نحو

الاستعمال مقابل الوضع يعني انها وضعت لانه تكون خبرية لكن لم يستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد عجل جاء الرضى منع وقوله اصله يكونها انشائية (قوله الطرف المكاني) قال الزرقاني قيد بذلك لان الكلام في الطرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكاني دون الزماني واما اذا كان الكون خاصا فيقع طرف الزمان له اذا كان الطرف قريريا نحو نزلنا المنزل الباردة او امس او اتفقا فان كان الطرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقها ما استقر الخ) قال في المعنى قال ابن يعيش وانما يجوز في الصلة ان يقال ان نحو جاء

الذي في الدار بتقدير مستقر على انه غير محذوف على قرينة بضمهم كما على الذي احسن بالرفع لقلة ذال الواو اطار هذا (قوله اذ لا يتم معناها الا بد كمرتعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين ابداء عام ومتعلق الناقصين ابداء خاص وقال الشهاب القاسمي فانظر التام بان يمد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه يصح الموصول به ثم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه او خلاصا وجب ذكره والناقص ما لا يشيد كذلك لا يصح الموصول به عاما كان ١٦٩ متعلقه او خلاصا فان صرح به صح الموصول به

ان افاد بان كان خلاصا وبهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يفي عن اشتراط التام فليست (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة ونهيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب جمع في الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل حال لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة اوضر وردة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب خلافا للدماسيني لانهما يت - الله محل متروك حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل او حلة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة قد ذكر ما قاله الدماسيني فقال فوانا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد فيها عدا نحو قوله

انك لا ينبغي من نيرانها فاصطل وقوله من القوم الرسول الله منهم لانها في هذه الحالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب

٢٢ سج ل والمضرب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني اي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة ال او لا كما شمل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السخاوي فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضر ورة بحسب الاصطلاح نستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقوله الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه او هو نفس ما ذهب اليه فليست

حالة الذي كانا والذي بان اذ لا يتم معناها الا بد كمرتعلق خاص جائزا لذكر نحو جاء الذي سكن مكانا والذي مررتك والى ذات اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به (و) الثالث (الصفة الصريحة اي التامة للوصفية) وهي التي لم يغلط عليها الاحية لان فيها معنى الفعل ولذلك عطف عليه وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقربوا ونحو ام صبي قد جاء او ادراج وبذلك اشبهت الجملة (ونحن) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال (كضارب ومضرب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونفسه وعين بالصفة المحضة اسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة باسم الفاعلين انتهى وصح الموضع في المعنى ان ال داخل على الصفة المشبهة سرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاحية) من الصفات (كابطح) مذكر بطعافه في الاصل وصف اكل مكان منبسط من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (واجرع) مذكر جرعا فانه في الاصل وصف اكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسم فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تعمل ضميرا انتهى فلا توصل به ال لعدم نسبها بالفعل (وقد توصل) ال (بضارع) اختيارا (كقوله) وهو القرز قد خطابا لرجل من بني عذرة جاء بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما انت بالحكم الترضي حكومتها) ولا الاصيل ولا الذي الرأي والجندل فادخل ال على ترضي وهو فعل ضارع صفي للمفعول وحكومتها نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل اشار الى قلته بقوله في الناظم وكونه بمحرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويحذرون بالضر ورة قال قول بالجواز على قوله قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضر ورة ماضية طرأ اليه الشاعر ولم يجد عنه بخلاف اوله فقال لتبكته من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضر ورة ماضية في الشعر

• (فصل) • (قوله يجوز حذف الصلة الخ) اما حذف الموصول نفسه فاما الاستي فسيأتي في بحث نم ما يشعر بجواز حذفه وفي المفعول ان الكوفيين ولا يخفى اجازوا - حذفه طاقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنوا بالذي أنزل اليك من ربك والذى أنزل اليكم واما المفعول في سياقي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله او قصد الاجهام) ظاهره انه لا يحتاج - يستلزم دليل (قوله اي نحن الا الى الخ) اي بديل فاجمع جوعك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخرو صدره الواو من جوفه الهمزة مسبق ١٧٠ (قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعه المفعول الذي ذكر

فيه بطريق التبعية للكلام على اي والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الاول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ يمكن ان المصنف لم يذكر في المختبرات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا قومه الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ اما خبره وكون الضمير خبرا مبتدأ اقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا او ما خبر ان في حكمه حكم خبر المبتدأ واما ما سمعنا من المجازية فلا يحذف - لا لخصه حذفها (قوله المنفصل للاختصاص) قال الدوشري فيه نظر ولا نسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتأمل انتهى وقال السباطي اي لانه مقدم من

ولم يبق في الكلام سوا ما اضطر اليه الشاعر ام لا فليورد على محل واحد والحكم بقتضين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصل الحبيب والجدل بقتضين شدة الخصومة

• (فصل) • يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او قصد الاجهام ولم تكن صلة آل فالاول كقوله

نحن الا الى فاجمع جوعك ثم وجهه - م الينا

اي نحن الا في مرفوعا بالشجاعة والثاني كقوله بعد التبا والى اي بعد الخلطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وانما حذف الموصول هو المبتدأ بلغة انما صرحت العبارة عن كنهه (ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبرا عنه) بقدره فلا يحذف في نحو جاءه الذئبان قاتما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قاتلين (لانه غير مبتدأ) فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا) يحذف (في نحو جاءه الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد) لانه في الاول جمل فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المنفصل لا يختص (لبيد دليل على حذفه اذا الباقي بعد الحذف) للضمير جمل او شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كالملة) لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ورواى ذلك اشار الناظم بقوله وابوا ان يحذفه ان صلح الباقي لوصله كمل (بجمل الخ خبر الماورد) فانه لا يصلح لوصل على حذفه ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيره فانما (شخواتهم - شد) فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اشد (و) غير اي نحو (وهو الذي في السماء الخ) فانه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اشد في السماء متعاقبا لانه معنى معبود (اي هو في السماء اي معبود فيها) ولا يجوز تقدير المبتدأ بخبر راعنه بالعارف او فاعلا بالنظر لان الصلة حيث تداخلت من العائد ولا يحسن تقدير النظر صلة والي بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض الخ معطوفا كذلك اتضح ابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل امتناعه قالة في المفعول

تاخير وتقديم ما فيه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم (ولا) في المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض وامل وجه البعد ان ذلك يتضمن الرجوع الى الشئ بعد اعراض عنه وهو بعد وقال ابو البقاء فان جعلت في الظرف ضميرا يرجع على الذي وأبدلت الهمزة كانه على ضمير لان الغرض السككي اثبات الالهية لا كونه في السماء والارض وكان أيضا فاسدا

من وجه آخر وهو قوله في الارض الالهة معطوف على ما قبله وان لم يقدّر كما ذكرنا صاد منقطعاه عنه وكان المعنى ان في الارض الالهة انتهى وقد ذكر المصنف في المفعول في بحث اذ في الباب الثاني انه لا يعرف ان البديل يتكرر الا في بدل الاضرب وهو موضع لا يحمل التكرار عليه ومما ادهاه لا يتكرر والمبديل منه واحد فقط اعترض ابن الصائغ بانه تكرر في نحو لا ترفعهم الا الضمير الا الملاوان المختار في الاول الرفع على البديل والثاني بدل لان المبديل منه متعدد فالقبي بدل من الضمير والعائد بدل من القبي واذا لم يتكرر البديل الا بدل الاضرب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد او لا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وايضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاختراز بل ابيان الواقع ١٧١ في الاية فمن الجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين

المذكورين على ما نقله الشارح عنه هذا لان كلام الشارح في منع تعدد البديل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وابت شعري كيف يمنع المطلق ولا يتنع المقيد وهو مستلزم وفي مسألة تعدد البديل كلام للدعامة في شرح الخرزرجية خلاصنا المعروض منه في حاشية الالفية في الذي يلحقه (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير اي) قال الدوشري الفرق بين اي وغيرها ان لازمها الاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التضييق فجاء الحذف عنده انتهى وقضيته ان صلحا لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من اجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم

(ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير اي) عند البصريين (لان طالت الصلة) اما معمول الخبر او بغيره سواء تقدم معمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء الخ او تأخر نحو قولهم ما لنا الذي قاتل لنا سواكم الخ لايل ويستثنى من اشتراط الطول لاسيما في فائهم جو زوا في زيد اذا رفع ان تكون مأموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لاسي الذي هو زيد حذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقدر وليس بشاذ وذلك لانهم سموا نزلوا لاسيما منزلة الاستثنائية فنام ان لا يصرح بعدد ما يحمله فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء اطول الصلة بالذات كقوله ولا سيما يوم بدارة جليل فيمن رفع يوم والتقدير ولاسي الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قالة الموضع في المفعول والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي هذا الحذف اي غير اي يقتضي ان يستعمل وصل (وشذ قراة ضميرهم) وهو يحيى بن بهر بن اي اصحق (تماما على الذي احسن) بالرفع وشذ قراة ابن اي علة والضمير ورؤية بن الججاج مثلا ما بوضعية برع بوضعية اي الذي هو احسن والذي هو بوضعية (و) شذ قوله

من يعن بالمجد لم يطق بحاسفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو صفه ومن بالبناء فاعول من قولهم عنيت بما جئتكم اياه باضم واوه ما ويحد بفتح الياء المتناهية تحت وكسر الحاء الموحدة بمعنى يعدل والمعنى من يعنى يحصل الحمد ويرغب في جد الباص له فلا يترك كلامه بالقامش الذي هو صفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيين) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة (يشيرون على ذلك) السجوع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله في الاية قال وان لم يستعمل المحذوف نزل (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا ونصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام) قاله

تطل الصلة انتهى ويظهر ما في قول الحقيد وانما اشتراط في صلة غير اي اطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل الحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط في كثرة الحذف في طول الصلة (قوله نحو وهو الذي في السماء الخ) في الرضي ان الصلة في الاية طالت بالعطف على (قوله بالرفع) اما المنصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا يحتاج الى تقدير عائد اي زيادة على العلم الذي اسسنه وكونه موصولا لاسيما لا يحتاج لعائد اي تمام على احسنه وكونه تكملة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون احسن حيث ذكروا تفصيل لانه لا ماضيا وقصته اعراب لانه وهي علامة الجرح وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من الخ) لا دليل في البيت لخواز كون من تكملة موصوفة ويعن قال الدوشري مجزوم عن الشرطية وزعم الصبي ان من موصولة وفيه نظر

(قوله والتقدير يعلم سر كم وعلايتكم) المناسب لما تقدمه من قوله يسرونه ويعلمونه ان يقول سرهم وعلايتهم (قوله بدليل الخ) قال الدونشري اقول هذا الدليل فيه بل قد يدعى انه دليل كونه موصولا لا سببا لان المراد بالسر والجهري في الآية ما يسره ويجهريه وجهها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه انه يعلم الاسرار والاجهر وهو صحيح ايضا فليست (قوله قبل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لانك اذا حذفته احتمل ان يكون الا كرام وضع عليه او على غيره في داره قلت ينبغي جواز جلاء الذي ضربت لسوء ادبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيد بالسوء ادب وهو وولك ان تقول (٢) طرد الباب انتهى وقال الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمع في الصلة نحو الذي ضربته في داره اذا لا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمي ينبغي ان يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائتان انه ان اريد حذف احدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع اعدام الدليل عليه المكافية ثم ان دل عليه دليل امكن الجواز وان اريد حذفه نسب الاستغناء بالثاني واقتصر ارا في الوصل عليه فيجوز واجزم بان هذا امر ادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثاني حاصله انه لم يثبت ابتداء الابعاد واحد او يفرض في اختصار كلام فيه العائدتان وعدل الى ما فيه أحدهما فليجروا انتهى والظاهر ان هذا انما هو على ما عالج به الرضى عدم جواز الحذف في هذه الحالة لاعتلال به المصنف فتأمل (تنبيه) بقي شرط حذف العائد المنصوب ذكره شراح الآية والمنسكت وفيها نزاع أشرفه في حاشية الآية منها أن لا يؤكدها هذا رد القاري على الزجاج في ان هذا اناسرا ١٧٢ وأم الميسر يجوز قال في الغفال ان القصد باللام التأكيدي

(نحو يعلم ما يسرون وما يعلمون) اي يسرونه ويعلمونه ولا يتعين في ما هذه ان تكون موصولا اسميا بل جوازا ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سرهم وعلايتكم بدليل انه قد جاء مصرح به في مكان آخر هو يعلم سرهم وجههم كم قبل وشرط جواز حذف العائد انصوب ان يكون متممنا للربط كما مثل فلو كان غير متمم لم يجوز حذفه نحو جاء الذي اكرمه في داره فان العائد احدهما لا يبينه قاله ابن عسوق وغيره قال الموضع في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا يبينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما لا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيدا على الاصح (و) الوصف نحو قوله

والحذف ينافية قال المصنف في الحواشي وهذا ادب القاري والذي تمحى له هذا الطريق الاخذ في زعم انه يجوز في الذي رأيته زيدا رأيته بالحذف وان الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد لانك من حيث أكدت اردت الطول ومن حيث حذفت اردت الاختصار فبشيء على هذا

ما لا يصح وكذا منع ابن جني وبي في النظر في هذا فان حذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاه وذلك في ما القصر انتهى وفي الباب الخاء في شرط الحذف ان هؤلاء الحذفون اسبويه فأنظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في العمل صحيح لان مقتضى الحذف هو الطول والآن لم لا حذف في خبر المبتدأ والاول الطول والاقية ما في الخبر من التهيئة فاذا كنت قد فرت من الطول فكيف نوكة ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتاكيد لان ما حذف لدليل عزلة لما ثبت بقول الزجاج في غاية الحسن (قوله قال الموضع في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني اقول قبل من ان شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متمم الخ فالاعتراض بالنسبة الى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لان ما بعدهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف الا ترى انك اذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى ان زيد امضرت وب في داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح في انه المضروب وكذا الوقت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى ان زيد مضرب وب في داره ولا يعلم انه في داره ومع الذكر يعلم انه في داره (قوله فانه متى كان العائد احدهما) قال الزرقاني اي كما صرح به في قوله فان كان العائد احدهما يبينه وكوت العائد احدهما لا يبينه فظاهر وذلك لان الموصول ما اقتصر الى صلة وعائده هو انما يقتصر لواحد كما لا يخفى (٢) قول الحاشي بل ان تقول طردا الخ كذا بالاصلي وله سقط من الناصح بعض مقول القول وبحق العبارة والله ان تقول لا يجوز هذا المثال طردا الخ فتأمل اه

(قوله والتقدير الذي اقامه عليك) قدر الضمير متصلا وان كان الارجح تقديره منقصة لان صورة المسئلة ان يكون كذلك وهو مثال فيكفي فيه الاحتمال واذا قال العيني تقديره مولى لك او مولى لك اياه (قوله لانه منفصل) نقل القاري عن الرضى ان الشرط ان لا يكون منفصلا بعد الاشوجاء الذي ما ضربت الا اياه قال وما في هذه فلا يمنع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي اناضرب زيد اي اضرب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل نصب اي الذي اناضربه انتهى وفيه انه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يبيح المنفصل الخ وقال الحفيد بهد قول المصنف بخلاف جلاء الذي اياه اكرمت لانه متصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال اما اذا كان التقديم لا لافادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي اياه اعطيتهما فانه يجوز حذفه لانه لا يثبت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لافادة الحصر لا كونه بعد الا وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية القاسمي وفي شرح بابت سعاد عند قوله فلا يفرك الخ كما ياتي (قوله وحذفه) اي وحذف هذا المنفصل يوقع في الامر من المذكورين (قوله وانما حذف الخ) قال الزرقاني اشار الى جواب السؤال واراد على قوله يوقع في الباسه بالمتصل وذلك لانه حذف ههنا مع انه يوقع في الباسه بالمتصل وما جوزه الرضى من نحو ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه مثل الآية الشريفة ٨١ وفي جواب الشارح بحث لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منقصة الا ان يكون مراده ان هذا المنفصل في قوة اتصال لان المقام للاتصال وكله لم يحذف الا المتصل هذا وانما ارد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا لا على ما ذهب اليه الرضى من انه انما يمتنع اذا كان منفصلا بعد الا كما اشار اليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح ١٧٢ بابت سعاد من انه انما يمتنع اذا كان لغرض

ما الله مولى لك فضل فاحسنه (٢) خالدي غيره نفع ولا ضرر ذام وصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبر مولى الله مولى لك ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي اقامه عليك فضل (بخلاف جلاء الذي اياه اكرمت) لانه متصل وحذفه يوقع في الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند الميائين والاهتمام عند الضويين وانما حذف منقصة لان قوله سبحانه وتعالى وما رزقناهم يثقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصل لا يلزم منه اتصال الضميرين

وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بابت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد ان جوز في ما من قوله ما من ان يكون موصولا احد الاخر في او من متعديا لثنتين محذوفين والتقدير ما منسكا او منك اياه على كونهم موصولا او غير موصولا او اياك الوصل على كونهم موصولا او غير موصول يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي اياه اكرمت او ما اكرمت الاياه ما نصحنا امتنع في نحو ما ووردنه لان حذفه في المثال الثاني مستلزم حذف الا فيه هم في الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما جاء واما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يبيد الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند المعنوي فاذا حذف فأنما يتبادر الذهن الى تقديره مؤخر على الامل فيقوت الغرض الذي فصل لاجله واما الضمير في البيت فانه يستوي متصلا ومنقصلا فلا يثبت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو رزقناهم يثقون وتقريره انه اذا قدر رزقناهم لزم اتصال الضميرين المتجدي الرتبة وذلك قليل في ضمير الغيبة يمتنع في غيرهما ولا يحسن حل التثنية على القليل وان قدر رزقناهم اياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختصار الثاني وان العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لمناقلة الراعي في شرح المنظم عن شيخه ابن سعدة عند قوله وقد يبيع الغيب فيه وصلا به بعد ان اورد السؤال على الآية فهو ما قاله المصنف من قوله ان الله صماء ارتكبوا في هذه المسئلة اتصالها وهي اللفظة القليلة لعلهم يانه سجد فونه مع الاتصال فيحذف الكلام بالحذف انتهى ولا الى ما نقله المصنف انه وآب حفظ العز النسائي من السؤال المذكور كذا في قوله تعالى فا كهيبتهم اناهم ربهم اذا كانت مأمورة والجواب بان الاتصال يمتنع في اللفظ القبيح وقبحه لا يمنع جواز تقديره

(قوله وهو قليل) قال الزرقاني أي فيه مبرها وهو الكثير وهو الاتصال وهذه المسئلة هي المشار إليها في النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وملا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه أنه لم يقل في المثال وإنما قاله في اشتراط كون الوصف غير صلة الاتف واللام فم لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قاله الشارح فالشارح أخذت ونقل اللقائي كلام المكي قال وفيه بحث إذا التمس به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح إذا لم يشترط المنصف أن يكون المنصوب عائداً لالكن في الحكم بهدم - وأزحذف نحو هذا العائد بحيث إذا لم يشترط المنصف لال لا يعمد كانه ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم منع حذف مثله إذا قال وأما في غيره ١٧٤ أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد الألف لمنع أي من حذفه ولعل

هذا مراد المكي وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن أن يجاب بأن قوله وأنا الضار به ليس عطفاً على إياه أكرمت حتى يكون التقدير أوجه الذي أنا الضار به بل على جاء الذي إياه أكرمت والتقدير جاء الذي أكرمت أنا الضار به ونجس العمل العائد لال والأفعال المترعاً لتفسير الهمما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جواباً عن السؤال عن مضروب زيد كأنه قيل من الضارب زيد فقال المتكلم أنا الضارب أي هو أي زيد غاية الأمر أن الصلة جارية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب إبراز الأفعال مطلقاً ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جواباً بالقول القائل من الضارب زيد كما قرئناه كذلك وهذا وإن كان

المضروب الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذي أنه فاضل أو كأنه اسد لان اسم ان وكان المشددين لا يحذف الأشد وذو الاني عننا ابن اسد هما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كذا (أو) الذي (أنا الضارب) لان الوصف صلة الاتف واللام واجبة الالضية والضمير إذا كان مذكوراً يدل على اسميته أنه إذا حذف فأت هذا المعنى وهم يصعدون منه يصير على اسميته أنه قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهل لان العائد المنصوب ليس عائداً على الالف في هذا المثال - حتى يدل على اسميته أنها وإنما هو عائداً على الذي كما يفيد العطف بالواو والعائد إلى الالف إنما هو الضمير المرفوع المستمر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المتروك بالان كان عائداً على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائداً على الضارب زيداً منع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله

ما المستقر الهوى محمود عاقبة) • ولواتم له مضروب لا كدر حذف العائد إلى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستهزأ بالسين المحلة والفاء والزاي بمعنى المحذف اسم ما والهمود خبرها ان كانت مجازية واتم بالبناء للمفعول بناءً مشادة فوق بناءً مشادة فحذفها مهملته بمعنى قدر والمفعول ليس المستقر الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في مهموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جداول قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردي جداوله على هذا فيشكل قول النظم وحذف عنهم كثيره نجلى في عائده متصل ان انصب بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجروح بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفاً) ناصباً للعائد تقديره ان كان اسم فاعل جمع في الجمال أو الاستقبال (غير ماض) خلافاً للكافي (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذي أنت قاضيه فحذف العائد على ما هو

فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المنصف بالسهم وقليل تأمل موصول انتهى والشارح لم ينص على سهم والمنصف لكنه لازم له (قوله ناصباً للعائد تقديره) قال الزرقاني فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المجنات فلوقال ناصباً للعائد محلاً كان مناسباً واجيب بان النصب لما كان عارضاً على الاصل وهو الجر محلاً تقديره بالذات

(قوله قال الموضح في الحواشي وما هذه الخ) قال في حواش آخر قال بعضهم ولو كان الأصل بجملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أي قاض قضاؤه قال أبو حيان ليس بجماع عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة إلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما بردها الكلام وكيف رد على الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى (قوله المجروح بالحرف) قال اللقائي قال الرضى وبغير حرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد من حذف الجار أيضاً إذا لا يبقى حرف جر بلا مجروح فيبقى ان يعين حتى لا ياتى بعد الحذف بغيره ١٧٥ كقوله تعالى أنصبها تأمرنا أي تأمرنا به أي

يا كرامه وقوله تعالى فاصدع عما وهرأى به أي باظهاره قال فقلت لها لا والذي جرحتم

اخونك عهداً أنتي غير خوان ثم قال ورعياً يحذف الجر وروان لم يعين نحو الذي مررت زيداً أي مررت به وان احفل مررت معه أوله أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المنصف بالاختفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضى ومذهب الكافي في حذف هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معاً إذا لم ينصب حرف الجر قياساً في كل موضع والمجوز لهذا استطراد الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجروح بها انتهى وقوله فيصير منصوباً أي على طريق التوسع وقوله بحذفها أي الكلمة التي هي حرف الجر والله اعلم انتهى وبأقرب بيان كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذي

موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه محتمل ان تكون مصدرية أي اقض قضاؤه أو مدة قضاؤه بدليل انما تنقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذلك حذف ما بوصف حذفا • كانت قاض بعد أمر من قضى (بخلاف جاء الذي قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذي (أنا امس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي أنا مضربه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يحذفه فيمن لانه ليس منصوباً بالتقدير (و) يجوز حذف العائد (المجروح بالحرف ان كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجروحاً بمثل ذلك الحرف انظروا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفاقهما (متعلقاً) سواء اتفق المتعلقان لفظاً ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعاً واتحد امادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد أن يكون الجار لهما متصلاً من جهة المعنى والمتعلق فإذا حذف الجار والمجروح كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم - كذا الذي جرح بما الموصول جر (نحو ويشرب بمحاشير بون) فالوصول وهو ما مجروح وعن التبعية وهي متعلقة بشر قبلها والعائد المحذوف مجروح وعن التبعية وهي متعلقة بشر بون والتقدير ويشرب بمن الذي تشير بون منه فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تر كنن إلى الامر الذي ركنت) • أي به مصر حين اضطرها القدر فالوصوف بالموصول وهو الامر مجروح وبالإي المعديّة وهي متعلقة بتر كنن والعائد المحذوف مجروح وبالإي المعديّة وهي متعلقة بتر كنن والتقدير لا تر كنن إلى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نقشه في المعنى وبمعصر به مولات بوزن بهصر لا ينصرف للعلية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من بهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بخلام الذي مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط - لمت في الذي حلت به فيجوز حذف الضمير المجروح وبالباء لانما بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين

تشر بون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوباً على معنى تشر بونته قالوا لان ما كان مشروباً بهم لا ينقلب مشروباً لغيرهم وقد يصح على معنى بشر بون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة تصوع على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم نظر فيه ومن مشى على عدم الجواز الاثبوتى والجلال السيوطى في جمع الجوامع

(قوله شعور فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهر في المفق ولم يفت الى امر اض الى بيان على
 الرخشي في تجويزه انه مبنى على مذهب من ١٧٦ يجيز ان يكون المصدر براديه ان العقل المفق للمعول والعجز ان ذلك

لا يجوز الظهور سقوطه لان
 ما ذكره في مصدر صريح وعله
 منه التباسه بالذي براديه ان
 والفعل المبني للفاعل لا فاعلا اذا انقطع
 بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى
 وكلام الصانع صريح في جواز هذا
 من غير خلاف كما بيناه في سائبة
 المختصر في بحث الاستعارة
 (تنبيه) يمكن ان يكون من التماس
 المتعلق معنى ما كانوا يؤمنوا بما
 كذبوا من قبل في سورة الاعراف
 ويدل على ان العائد المحذوف
 محذوف قوله تعالى في يونس فما
 كانوا يؤمنوا بما كذبوا به وبيان
 كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا
 يؤمنوا به في كذبوا به فالتعبد
 المتعلقة ان معنى ويمكن ان يقال
 قد عدى قوله تعالى ليؤمنوا باياته

ويؤمن نقبض بكذب فاجراء
 حرام لانهم قد يجهلون الشيء على
 نقضه كما جعل على نظيره (قوله)
 ويؤمن المحذوف اذا كان العائد
 الجبر ومحمورا) هذا يعلم من باب
 المحذوف به وانه يمتنع حذفه اذا
 كان محصورا كما قال في النظم
 وحذف فضلة اجزان لم يضر
 كحذف ما سبق جوابا او خصر
 وذكر الماردي امتناعه في صور
 اخرى فانظروا قوله او كان لا يمين
 الخ) ظاهره ان حذفه حينئذ
 ليس بليس وهو خلاف ما مر عن
 الرضي في الجبر والمضروب وعن
 المصنف في المنصوب (قوله او كان حذفه) بما شعور رغبت الخ) هذا اجل لا الباس ويأتي الفرق بينه وبين ما في باب الفاعل هذا

وان لسانى شهدة يشترى بها (وهو على من صبه الله هلقم)
 في عليه الله القاري وشهدت بضم السين الججمة العسل يشمعه وهو يشهد بالوار
 المقنوعة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بمعلق لانه معنى حرو والمعلق
 الحنظل وجعله صبه الله صله من الجبر ورتبة على والمائدة على من محذوف جبر وعلى
 وهي متعلقة بصيب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان اساني مثل
 العسل الشهدي يشترى به الناس وانتم مثل الحنظل في المراوة على من سلطه الله عليه
 (حذف) حاتم الطائي (العائد) الجبر ورتبة مع انتقام محض الموصول وهو ذو (في)
 البيت (الاول) وهو قوله ومن حذاف الخ (و) حذف الهمداني العائد الجبر وعلى (مع)
 اختلاف المتعلق في البيت (الثاني) وهو قوله وان لسانى شهدة الى آخره (و) المتعلقان
 بفتح اللام (هما صيب وعلقم) ويجمع حذفه اذا كان العائد الجبر ومحمورا نحو صررت
 بالذي صررت الابه اذا صررت به او كان نائب عن الفاعل نحو صررت بالذي صر
 به او كان لا يمين للربط نحو صررت بالذي صررت به في داره او كان حذفه ملبا نحو وغبت
 فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق
 الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق

المصنف في المنصوب (قوله او كان حذفه) بما شعور رغبت الخ) هذا اجل لا الباس ويأتي الفرق بينه وبين ما في باب الفاعل هذا

(هذا باب المعرفة بالاداة) (قوله المشهور عند النحويين ان المعرفة ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه) على هذا
 جرى النظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق النحويون على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد
 فعل وعلى وجود معارض الالة الاصلية وانه في حالة الابتداء مقفلا سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع بان وضعت الاداة على
 حرف واحد وعارضها معارض في الابتداء من ادنى الال على الال وان حذف من الاداة وعارضها معارض في الابتداء
 فيقينا على الاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أي في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع
 لأصلية كما يقول الخليل سيبويه مع حكمه بزيادة معتد بها كاعتداده بهمزة أجمع ونحوه بحيث لا يبعد رابعيا فيه على مضارعه
 من ضم الاول ما يعطى مضارع الرابى للاعتداده بهمزة وان كانت همزة ١٧٧ وصل زائدة فلذا لا يبعد اداء التعريف
 اللام وحدها مع القول بان
 همزتها همزة وصل زائدة انتهى
 وجه هذا يدفع قول اللقاني في صحة
 هذا القول من جهة المعنى نظرا
 اذ لا معنى لان ال يجهلها معرفة
 الا انها موضوعة للتعريف وذلك
 بالضرورة مناف لكون الهمزة
 زائدة انتهى وين دفع أيضا بان
 الزيادة اتى ثانيا في الاصلية الزيادة
 على الشيء لانيه بدليل حروف
 المضارعة وبين الاستعمال ونحو
 ذلك (قوله فيثبتونها مع حركة
 ما بعدها) أي ولو كانت
 الهمزة زائدة والتوصل للنطق
 بالساكن لم يثبتوها حينئذ اعدم
 الحاجة اليها وقال ابن النظم
 المشهور من قراءة ورش انه يبدأ
 بالهمزة في نحو الاسرة والاولى
 ومثله في المرادى وحاصله ان ورشا
 لا يسقط همزة الوصل في الابتداء

(هذا باب المعرفة بالاداة) (وهي ال لا اللام وحدها وفاقا لخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة
 خلافا لسيبويه) اه وقال الموضع في شرح القطار والمشهور بين النحويين ان المعرفة ال
 عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان
 والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف
 بين سيبويه والخليل في ان المعرفة ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة الزائدة هي
 أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة
 ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرفة ال والالف أصل والثاني ان المعرفة ال والالف
 زائدة الثالث ان المعرفة اللام وحدها انتهى وأما مذهب الجاهل وهو ان المعرفة الهمزة
 وحدها واللام زائدة للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها
 حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بقول حركة همزة أحر الى
 اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والتذكير وتلوه
 الى كناية ولون قدى ويثبتونها مسملة في نحو آذ كرين وحجة الثاني سقوطها في الدوح
 وأما فتحها فلحذفها القياس بدخولها على الحرف وأما ثبتونها مع الحركة فالحركة
 عارضة فلا يعتد بها وأما ثبتونها في القسم والتذكير فنحوها الله لا فعلى وبالله فلان ال
 صارت عوضا عن همزة الله وأما قولهم في التذكير أي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام
 نزلا منزلة قد وأما آذ كرين فلان القياس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها ضد التنوين
 الدال على التذكير وهي حرف واحد ما كن فكانت كذلك تشبيه أمثالها ولا تقوم
 بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت أولان الاثر بدخول الحذف كثيرا لمعت

٢٢ يج ل قماذ كرا لا شذوذ اوفى النشر خلافة (قوله ويثبتونها في القسم والتذكير) أي جواز دليل ما قالوه
 في بابي التنداء والقسم من أنه يجوز وصل القاء الله فيهما وحذف الفها في القسم (قوله واتذ كر) هو ان يلحق التكلم آخر كلامه
 مدة تشعر باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسملة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ
 بقية هافلزم وقوع بدلهما حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف ان الجواب عن هذه الحجة لا يلقاها لان دعوى
 ان الالف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال النظم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيمذهب الية الخليل سلامة من التعرض
 لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسملة أو مبدلة ومراهما ان الهمزة اذا افتقت تلتبس بهمزة
 الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو التسهيل وذلك مؤيد لوقوع القرع حيث لا يقع الاصل

(قوله وانما كانت الخ) قال الدوشري بيانه ان اللام لما كان يكثر ادغامها خفت فكانت اولى لكثرة دورانها واشبهت التنوين من حيث الادغام في سرف والاضمار في آخر (قوله فهي ابيان الحقيقة) قال اللقاني يقتضى بقوله ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل سوقا فان كلالا لا يتخلف ال فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بعد دخولها فرددتهم فليأمل انتهى ويمكن أن يجاب بان ال فيما انقضى به الحقيقة في الحقيقة لكن جاءت على فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع ١٧٨ لكل (قوله فلهي لخصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لخصائص المعنى

المراد في قولك انت الرجل لا لدلول اللفظ اذ مدلوله انت كل رجل مباغية والمراد منه انت الجامع لخصائص كل رجل ثم التميز في حق قولك انت الرجل علميا ياتي ان ال تخلص لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افراد او غيره والمميز اذا كان هو لخصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتميز نوع منه فالصواب ان ال في نحو الجنس أي الماهية مباغية كما في التخصيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شيء ثمة فقا فتوزيد الامير او مباغية كما له فيه نحو عمرو الشجاع اه ونقصه الدوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى ان الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الآن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه وهي الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيد قوله في المعنى بعد التمثيل بان الرجل علمي أي الكامل في هذه الصفة (قوله مباغية) مفعوله (قوله انما) قال في القاموس كجبل وصحاب جبار الوحش وقال الهروي القرامقصور جبار الوحش (قوله وال في الصاغية موصولة) فيه نظير لان محل كون ال الة على الصفة الصير صفة موصولة مالم يقصد بالصيغة الثبوت والافه يجرى تعريف

من المذهب بذلك وانما كانت لاحالان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا اظهرت جاز وبجة الرابع انها جاءت بمعنى وأولى الحروف بذلك حرف الة وحركت لتعذرا لابتداء بالساكن فصارت همزة كهزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب جبر بقلبون اللام مما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البرقة ورجعوا وقع في اشعارهم قلب اللام المدخلة كقوله وام سلمة انتهى واراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والتناظم في النظم اقتصر على قولين فقال ال حرف تعريف أو اللام فقط (وهي) على كل قول (فكان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة وجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان تخلقهها كل حقيقة أو مجازا أو لا تخلقهها أصلا (فان لم تخلقها كل) لاحقة ولا مجازا (فهي ابيان الحقيقة) والماهية من حيث هي (فخروجها من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقبل المتجر (كل شيء شيء) والفرق بين المعروف بالهذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الان واللام يدل على الحقيقة بتقدير حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار ايدقاه الموضع في الغنى (وان خالفتها) كل (حقيقة فهي) لشمول افراد الجنس نحو وخلق الان ان ضعيفا فانه لو قبل وخلق كل انسان ضعيفا لكان يصح على جهة الحقيقة (وان خلقتها) كل (مجازا) هي (لشمول لخصائص الجنس مباغية) نحو أنت الرجل علمي فانه لو قبل أنت كل رجل علمي على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افرق في غيرك من الرجال من جهة كمال في العلم ولا اعتد ادب علم غيرك اقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصديق جوف النرا وقال ابن هاني

وليس على الله يستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق اعرفي نحو جع الامير الصاغية اي صاغية بلده او ملكته فان كلالا يتخلف الاداء فيه مجازا وليست فيه لشمول لخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغية بلدا الامير او صاغية عليك دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغية موصولة على الاصح (واما عهديه)

لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل الآن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه وهي الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيد قوله في المعنى بعد التمثيل بان الرجل علمي أي الكامل في هذه الصفة (قوله مباغية) مفعوله (قوله انما) قال في القاموس كجبل وصحاب جبار الوحش وقال الهروي القرامقصور جبار الوحش (قوله وال في الصاغية موصولة) فيه نظير لان محل كون ال الة على الصفة الصير صفة موصولة مالم يقصد بالصيغة الثبوت والافه يجرى تعريف

(قوله ولذلك لا يجوز زعمه) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو على) قال اللقاني العلى هو العهدى اذ العهد هو العلم فليزم تقسيم الشيء الى قسمين فالصواب أو حضوري كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضوري كما قال الشاعر ولا اشكال في هذا النوع لكن في الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضوري يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلی وعلى ذلك شرح الشاعر وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلی لا يظهر التعبير عنه بذلك فاعلم المصنف عبر عنه بذهني فليحذر (فصل) (قوله أي غيره مرفقة) قال اللقاني أي ليس المراد بالرائد الصالح للقوط اذا لازم لا يصلح للقوط (قوله كالتى في علم) قال اللقاني فيه إشارة الى ان ال جزء العلم والالفاظ كالدخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ) قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وانما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم الرجل من اليهود وعلى الثاني علم طبري يكتفى بما ذكر (قوله والبع) ١٧٩ جعل ال الدخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البضاوى من كونها من قبيل التزيد لان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهرى تدافع حيث قال ووسع امهم من أسماء الجهم وقد ادخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائر كعبه ورويزيد وشكر الا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بان الشاذة لا يطق بالجوهر لضرورة كاذ كره ابن الناطم والمصنف (قوله وهو اجمعي الخ) هذا احد قولين ذكرهما المصنف والثاني انه علم منتول من فعل مضارع ماضية وسع وال رائدة لازمة لمقارنة الوضع أي النقل قال اللقاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته كلالا على القول الاول مربى وهو علم ليوشع فتى موسى عليها السلام على ما ذكرنا

وهي ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر ان يقال (العهد اذ كرى) بكسر الفاء المجهمة وهي التي تقدم لمصو بها ذكر (شحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فخصي فرعون الرسول) وفادتها التنبية على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لوى به منكرات اتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز زعمه والذي كره باللسان ضد الانصات وذلك مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذلك مضبوطة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكايا الماوردى في تفسير سورة البقرة (أو على) وهو ان يتقدم لمصو بها علم (شحو بالواد المقدس) تحت النشرة (اذ هما في الغار) لان ذلك معلوم عندهم (أو حضوري) وهو ان يكون مصو بها حاضرا (شحو اليوم) كلكم دينكم أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبت على مكانه ومثله اليوم اكلت (فصل) وقد تردد ال رائدة أي غير معرفة وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) رائدة (لازمة كالتى في علم فارقت وضعه) سواء فارقت ارتباطه أو نقله فالاول (كالمسؤول) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم الرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمز طبري كفى ابا براه (والبع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو اجمعي معرب لفظه المضارع وليس مضارع قاله القاسمي (و) الثاني (شحوالات والعزى) عاين مؤنثين لسينين قاللات كانت لتتقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلبس السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وشا وكان تأوهم مشددة فتفتفت والعزى كانت اغطفان وهي شجرة وأصلها نأيت الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد

فيما قل ذلك قولهم اسماء الانبياء كلها أجمعية الا أربعة صالحا وشعبيا وهو داود وعمر اعلهم الصلاة والسلام وعلى الثاني قال كلمة عربية فكيف تقام وضع الاسم الاجمعي أي الموضوع موضع الجهم الآن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع ان يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم الجهم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ فيجيب بان قولهم المذكور بالنظر للمتنق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان ال ليست في لغة الجهم وقوله الا ان ال في الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الاعلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلتهما كذا قرر في درسه انتهى أقول نص السعد في التاويج على ان الاعلام لا تنسب للغة دون أخرى وقول النحاة ان بعض الاعلام اجمعي معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله مرفقة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة

(قوله يا عزم) قال الدونشري بضم العين منادى من ختم حذفت الله (قوله اسم اشارة) قال الدونشري فيمنظروا به باربعه وهو اسم للزمن الحاضر واليه اشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علم خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل ال في الاثن تميم التي ١٨٠ في العلم وقال بعد هذه عارف بالعلمية والاشارة والمصلحة فكان ينبغي

لشارح ان يجعل كونه علم اقولا مقابل الكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللغوي أي معرفان وتجاوز المصدرية (قوله واعترض الدماميني الخ) قال السباطي وأبواب عنه الشمع في بان المراد بال الزائدة هي التي لا تدخل على تعريف سواء جعلت جزأ من اللفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شيء أم لا انتهى أقول واليه الاشارة يقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليعامل انتهى وفيه ان ما أشار اليه المصنف انما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما هو حاصل اعتراض الدماميني ان الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها ال بازائه وجواب الشئ لا يلائق والاقرب الجواب بان المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعية لمعنى لا يقع على ما هو صدر الباب (قوله والاشارة كما في الآن) وليست زيادة ال في الآن مبنية على انه متضمن حرف التعريف فقط ليراد ان هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فقط بخلافه الجلال في النكت (قوله لان يات او بر علم) أي كما

فقطها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربهم بالسيف حتى قتلتها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك • ان رأيت الله قد أهانك ورجع فاشهر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتى (في) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر سبق لتضمنه حرف الاشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي تضمنه حرف التعريف وال في فيه زائدة (وقال الفزجاي والناظم) في قوله وقد تراد لازما كالكالات • والآن والذين ثم الآن

(أو) كالتى (في موصول وهو الذى والى وفروعها) من التثنية والجمع قال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة (لانه لا يجمع تعريفان) وهما تعريف ال وغيره من العلم والاشارة والمصلحة على معنى واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال في ان قال العلم هو مجموع ال وما بعدها فهو جر من العلم كالجيم من جهم وهو مثل هذا لا يقال بانه زائدة انتهى (والاشارة) كما في الآن خاصة (والمصلحة) كما في الموصول (واما) زائدة (عارضة) وهي نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالضرورة كقوله)

وادة جنية كذا • كما وعاقلا • (ولقد نهيته عن نبات الاوبر) انشده ابن جني وأصل جنيته جنيته لك من جنيت الثمرة أجنبها فحذف الجاء توسعا وأ كما بفتح الهاء زنة ويسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كم كفل وهو أيضا واحد ككامة بكهة وعاقلا جمع عاقول بضم العين ويسكون الهمزة والسين وهو الكجاة الكبار البيض التي يقال لها نعمة الارض وأصله عاقلا فحذف المدة ضرورة ونبات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس نبات عرس ولا يقال بنواوبر ولا بنوعرس لانهم لا تفل ونبات اوبر كما في صغار من غيرة رديثة الطم وهي اول الكجاة وقبل مثل الكجاة وليست كجاة (قوله) وهو رشيد بن شهاب البشكري يخاطب قيس بن مسعود ابن خالد البشكري

وأيتك لما ان عرفت وجوهنا • صددت (وطبت النفس يا قيس عن عرو) واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك ثم اراوا الشاهد في زيادة ال الداخلة على نبات اوبر في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما (لان نبات اوبر علم) لضرب من

الكجاة ان ابن اوبر ونبات اوبر علمان فاندفع ما يرد ان نبات اوبر علم وهو اذا جمع بنوى تشكيروفاذا كان يضاهى تعريف المضاف كما اشار اليه اللغوي

(قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللغوي قد يرد لزوم ان لا يكون التغيير تكررة أي يلزم على هذا ان يكون التغيير معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم في التكررة والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا اليراد ان المراد بتقبل ال في تعريف التكررة قبولها في نفسه مع قطع النظر عن كونه غيرا لا يقبلها وانما منع من القبول وقوعه تحت العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللغوي اعلم ان قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المتخاطبين ثم الاول بعده في علمهما فاللام فيهما العهد الذهني لازمة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التشكيك ولو اذلك بوصف ١٨١ تكرة يفيد المراد وهي مترتين (قوله

فالسابق منها حال) سياقي في باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل اول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوال الانطيل بم او قال ان مذهب جمهور البصر بين انه من تركيب وول كدب وانه لم يستعمل هذا التركيب الا في أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق بأسبق عطفا

أول في حالة كونه صفة لكونه بعينه فنقول الاول والاوان والاولون والاولات والاولى والاوليان والاوليات والاولى ويستعمل مع من يجوز بدأول من عمرو ومضافا الى تكرة نحو ان اول بيت والى معرفة نحو وانما أول المؤمنين وبالله فالاحكام التي تجري في أسبق كلها تجري فيه وان كان أول ملحقا باسم التفضيل لانه ليس في الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه في أحكامه (قوله واما مجوزة) عطفا على اما خاصة (قوله او اسم عين) قال الرضي وليس منقول من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمج الاصل نحو الاسبق في المعنى بالسو والكلب في المعنى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الالفة كما ياتي انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمي يفيدان المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان السلب كله مجابا لم يكن للتفصيل كبير امر فليأمل

الكجاة (والتنفس غييز) واجب التشكيك عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) قال الداخلة عليهم لازمة بالضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يضطر اركينات الاوبر • كذا وطبت النفس يا قيس السري (وبلحق بذلك ما زيد) في النثر (شدودا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منها حال والا لاحق معطوف وال فيه ازانة لان الحال واجبة التشكيك والاصل ادخلوا اول قول وقائمة العطف بالقاء الدلالة على الترتيب التعقبي والمصنف ادخلوا مترتين الاسبق فالاسبق وأصل اول على الاصح أو ال على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية أو أو ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين واستعمالا لأحدهما ان يكون اسما بمعنى قبل بل يتنزيك يكون منصرفا من قولهم أولا وآخره والثاني ان يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (واما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك ان العلم المنقول عما) أي من شيء (يقبل ال قد يلح أصله) وهو التشكيك (قد دخل عليه ال) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كاثوث وقاسم) من انعمه القاعلين (وعسن وحسين) من الصفات المشبهة بكثرة أو مصفرة (وعباس ومخالك) من امثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (في المنقول عن مصدر كفضل) فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه في الاصل اسم للدم) بتضيق الميم ومنه سميت شقائق النعمان لثوبها في حمرته بالدم فان كانت في كلام الموضوع مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخوله على منقول من مصدر ويليه دخوله على منقول من اسم عين

والثانية انه مثل النعمان لما فيه ال للمح الصفة به للتنظيم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا • للمح ما قد كان عنه نقلا كلفضل والحزن والنعمان • قد كذا وحذفه بيان قد يكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما فارت الاداة نقله عين) قال الرضي وليس منقول من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمج الاصل نحو الاسبق في المعنى بالسو والكلب في المعنى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الالفة كما ياتي انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمي يفيدان المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان السلب كله مجابا لم يكن للتفصيل كبير امر فليأمل

(قوله كقوله ايا جيلي نعمان) فيه ان نعمان في البيت بفتح النون ونعمان الذي الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماي) فلك الآن ان تسفي ذلك بنحو حارث ثم تدخل عليه اللمح لوروده ولايت تترك قصدا لاطلاقه على المسعى ثقبه الذي وردت التسقية به (قوله فلا يجوز في نحو محمد) قال اللقاني لقاتل ان يقول لو عكس التعبير فعبر في نحو محمد بقوله لم يقع وفي نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان آتيا بغير ذلك بادي تأمل قال الشهاب القاسمي وجهه كما فاده في تقرير الدرس ان نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل ال ظاهر انه لا يقبل ال من حيث هي أي معرفة أو غير هاء وهو مشكل لانه يقبل ال الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم • وكونه اجعرب ال انما قل • لكن رد على هذا الجواب ان المراد حينئذ ال المعرفة وقبول الاصل المألوف لها غير شرط في هذا النوع أي ال المزيدة ١٨٢ للمح الاصل بدليل الحارث والقاسم واصلاهما اسم الفاعل وال الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقاني

١ • (فصل) •

(قوله من المعروف) تبعية (قوله بالاضافة والاداء) قال اللقاني يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فيعرف بالعلمية وقوله أو الاداءة يعني الهدية كما في المعنى الا أن لقائنا ان يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الافراد هو الاسم الجرد لا المعروف بال الهدية اذا لم يستحق لهما هو الفرد الملهود بين المتضاهين دون من عداها والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد ولا دليل على انه علمه غالب عاينه فتدبر وقوله يعني الهدية قال الشهاب القاسمي اهل وجهه ان مدلوله يدخل الجنسية ليس الا

ف تكون لازمة فالجواب عن الاول بانهم من اختيارات ابن مالك بل قيل انهم من عند يانه فلا يتابع علم او عن الثانية بانه يمكن ان يكون معنى نعمان مجردا من ال كقوله ايا جيلي نعمان بالله خليا • نسيما الصبا يخلص الى نسيما ومقر وناسم الا لاختلافه (والباب كله سماي) يتصرفه على الواو (فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومهروق) ان يقال فيهما ما للمحمد واصالح والعروق حال العلمية لانه لم يجمع باللغة لا ثبت بالقياس (ولم يقع) دخول ال (في نحو يزيد ويشكر) علم (لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال) غير الموصولة فاما قوله (رايت الوليد بن يزيد مباركا) • شعيديا بعباءة الخلافة كاهله (فضرورة) دخول ال على اليزيد (سملها تقدم ذكر الوليد) وال في الوليد للمح الصفة وقبل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله عاز يزيدنا يوم النقي رأس زيدكم • بايضا ماضي الشفرة بين يمان • كما في المعنى ولم يعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله وهو الفعل والنقل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر

• (فصل من المعروف بالاضافة والاداءة ما غلب على بعض من يستحقه حتى الحق بالاعلام) الشخصية في احكامها وصار على اتفاقا (فالقول) وهو المعروف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن موهود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من

الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده في ضمن جميع افراده أو في فرد منهم فلا يتناسب ان يغلب على بعض الافراد الطبقة الاتعريفية لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخوها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد الملهود يصلح لكل فرد اذا من فرد الاو يصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله في بعض المعهودات صار على الغلبة وبهذا يقطع ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمي لا تتواءم كون هذا المعروف بالام الهدية مشتركين افراد ثم طلب على بعضه اذ لم يستعمل بعد التعريف بالام الهدية الا في فرد مخصوص (قوله حتى الحق بالاعلام) قال اللقاني أي صار علم لانه الحق بها في رتبة التعريف اذا المضاف الى العلم في ديبته وان لم يكن فالبا قال الشهاب حاصله ان العروق في العلمية لا في التعريف لثبوته قبل قال اللقاني ثم لا يخفى ان المعروف بالاضافة هو المضاف وان الذي صار على المركب

(قوله قبل وهذا انما يراد الخ) قال الزرقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبادة هؤلاء دون من يشاركة في هذا الاسم عن هو معنى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وايضا فلان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعروف الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يراد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبادة هؤلاء دون من عداها من اخوته وحينئذ في تعرض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا في هذا واضافة) ١٧٣ قال اللقاني لا يخفى ان ال هذه من ال الزائدة في علم قارنت وضعه أي

الطبعة الاولى قيل وهذا انما يراد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتأمل (والثاني) وهو المقرون بالاداءة (كالنجم) فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار على (للثريا) فقط وأصله اقبل التصغير ثروا من الثروة أي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا فانه الفخر الرازي (والعقبة) فانه في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة من التي تصاف اليها الجرة فيقال جرة العقبة فانه الشاطي وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) طيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه في الاصل لكل من لا يصير ليا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة • مضافا أو معصوب ال كالعقبة (وال هذه لازمة) دائما (الا في هذا واضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجتمعان ال هذه كما أشار اليه الناظم بقول وحذف ال ذي ان تادأ ونصف • اوجب (نحو يا اعشى باهله) بوحدة قبيلة من قبس بن عيلان بعين مهله (و) يا اعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المجهمة وكسر اللام وفي آخره ياء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) ال هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول الناظم • وفي غيرهما قد تحذف • (جمع) من كلامهم (هذا عبيق طالعا) بحكاية ابن الاعرابي وعبيق فيقول بمعنى فاعل كقبوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب وراءه من الجوارزة ويجوز ان يكون موهوب لانهم يقولون الدبران يخطب التريا والعبيق يعوقه عنها لكونه بينهما فانه الفخر الرازي (و) جمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) • كاه سيويه وبجي • الحمال منه في القصص بوضع فساد قول المبرد في جعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام أعلام توهت فيها الصفة فدخلت عليها ال كما طرث ثم غلبت فصارت كالديران

• (هذا باب المبتدأ والخبر) •

الموضح فليحذر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم ان اضافة المعنى الى الاسم أي اليوم المعنى بالاثنيين وان الاثنين في الاصل اسم لجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما اذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا الثاني وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر • (هذا باب المبتدأ والخبر) • قال اللقاني قد قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على القابل تعال بيوه وان السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا القابل والى ذلك ذهب الجرجاني

لان أصل الكلام التام هو القاعلية والمفعولية والاضافة ذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم
 أر من صرح انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا أثر له ونارعه الدماميني فانظر حاشيته على القاموس (قوله أو بمنزلة مجرد
 الخ) قال الدنوشري بمنزلة صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو انظر بمنزلة أي بمنزلة الاسم الصريح والباء
 بمعنى في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في
 العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي
 الحكم عن كل فرد بل عن جملة الأفراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد عن شمول الوجود كما
 يكون شمول عدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بان هذا انما يراد اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو
 سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجاد لاشي واثبت التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على
 سبيل عموم النفي لاني العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد
 نفي العموم وهو يحتمل شمول عدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارج عن كونه تعالى ان الله لا يجب كل
 محتمل فخور ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فيبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماهية
 العوامل اللفظية فلا يراد ما ذكر أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا ونقدا تقدير الصريح نحو زيد
 جوا بان قال من قام اذا التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديره واشتراط التجرد
 عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهم ارفعوا أي كل من ارفع الارتفاع على مذهبه بزيادة أيضا غير ان التجرد
 (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا المذهب ١٨٤ غير جامع لجميع افراد الحمد واذن نحو أقل رجل

ولم يصح لناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال
 مبتدأ زيدا وعائنه خبره وحده الموضع بقوله (المبتدأ
 اسم) صريح (أو بمنزلة مجرد عن العوامل اللفظية
 أو بمنزلة) أي بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع

يقول كذا أقل فيه مبتدأ وليس مخبر عنه ولا وصف رافع فالمكتفى
 به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبر عنه ولا وصف رافع الخ
 وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لانه اذا المعنى وان
 عطف على قوله اسم فانه التثنية على اعتبار التجرد شرط فيه أيضا
 فلينظر على ما ذاع طاف فأنامل انتهى وأقول هذا عجيب فقد

قال الشهاب القاسمي ان قبل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يرد لمكتفى
 في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك ان تفعل فقد اعربوا نولك مبتدأ وان تفعل فاعله اغنى عن الخبر قالوا أقل رجل يقول
 ذلك بخلاف ذلك لانه في معنى أقل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتصر رعبان له لئلا يخلو هذا الاشياء قلت اذا
 أريد الوصف ولو بالثأويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التمهيل بان صفة النكرة بعد مفعولية
 عن خبره وأشار بقوله آخر انما يجعل خبرا انتهى هذا وقال اللقاني قوله أو وصف رافع لمكتفى به لفتا ان يقول يدخل فيه
 نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم وقد يجاب بان التجرد منه مراد وان
 لم يصح به الا ان يقال المراد لا يندفع الايراد فتأمل وقد يجاب بان مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تاتي الإشارة اليه انتهى
 ويندفع ما أورد من أصله يجعله معطوفا على مخبر عنه أي محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمي يصح عطف
 قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلة كما اشار اليه الشارح وكان ينبغي له ان يشير الى
 حذف مجرد وانه لو ضوح لم يشتر اليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم ان سلم انه رافع لمكتفى
 به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لان الحسن
 قائم مقام موصوفه وهو الثاني لكن راعاه من حيث انه مبتدأ الامن حيث انه وصف ووجه ذلك ان وجهه مستند الى الحسن
 والحسن مستند اليه فيكون ارتفاع وجهه بالحسن لكونه مستندا اليه لالكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون
 الحسن مستندا ووجهه مستندا اليه كما في قائم الزيدان ونحوه تامه

(قوله لمكتفى به) قال بعضهم من مظهر قائم الزيدان أو مظهر بارز قائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمي انظر ما يأتي من
 قوله غير ماضوف الخ فانه حكم بارز غير مبتدأ مع ان الوصف الذي أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا
 سميت شيئا قرا ما حاصله ان معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل اغنى عن الخبر
 حيث قال في درسه معترضا قول المصنف الاتي والخبر الجزاء الخ مانعه يقتضى يعلى زمن في غير ماضوف على زمن فانه خبر لانه
 نائب الفاعل عقبه الفائت مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع انه ليس خبرا ويجاب بان غير مبتدأ في اللفظ والمبتدأ في
 الحقيقة هو ماضوف اذ هو في معنى ماضوف فلا يصدق مع مبتدأ غير الوصف بل مع مبتدأ هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه
 من تقريرة في الدرس أطال الله بقاءه (قوله من يعتقد السامع عدم ايمانه) أي بناء على اشتراط الفائدة الجديدة في الكلام
 كما هو مذهب الشارح ويحتمل انه قصد ان يكون المثال بالكلام المقيد به (قوله هو المذهب المنسبك الخ) قال الدنوشري فيه
 نظر اذا المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب ان يقول وهو ١٨٥ الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال في قوله

والمصدر المتصدد الخ واقتصاره
 على ذلك فيه نظرا أيضا فتأمل (قوله
 وسواء خبر مقدم) قال الدنوشري
 هذا غير مبني بل يجوز ان يكون
 خبرا في قوله تعالى ان الذين
 كفروا وما به فاعله به ويجوز
 ان يكون مبتدأ وما به خبره
 وهذا الأخير مبني على ان النكرة
 الخمسة يصح ان يخبر عنها بالمعرفة
 فتأمل انتهى وقد مثل
 الزمخشري بالآية لتقدم الخبر
 قال ابن الحاجب كون سواء
 خبرا مقدما هو الصحيح وقول
 الاكثر وقال كثيران سواء
 خبران رأوا خبرهم فاعله حجة
 الاول ان سواء ليس بصيغة في
 أصل الوضع فاجراؤه على باب

لمكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع
 عدم ايمانه (انقر بنوا محمد نينا) وقبل المراد به الاسناد العظيم والاقرار لا الاخبار
 وهذا الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذي بمنزلة) أي بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر
 المنسبك من ان والفعل (نحو وان تصوموا خيرا لكم) فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة
 الاسم الصريح لانه في تأويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصدد من
 الفعل نحو (سواء علمهم أنذرهم أم لم تنذرهم) فانذرهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر
 رأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذار لم يندعه سواء علمهم
 وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الأصل مصدر في الاستواء والمصدر يقع على
 القليل والكثير ومنع الفارسي في الجملة وتبع ابن عرون كون أنذرهم وتاليه
 مبتدأ وسواء خبر الان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام
 هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر
 معه ان نحو (تسمع بالمعدي خير من ان تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك
 وقوله ان مقدرة والذي حسن حذف ان من تسمع نبوتها في ان تراه فانه الموضع في شرح
 السذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد
 لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسمية شاذ في غيرها (والجود) عن
 العوامل اللفظية (كاملنا) للصريح والمؤول به (والذي بمنزلة المجرد) عن العوامل

٢٤ ج ل الاسمية أولى من اجرائها على الوصفية ولو كان صفة في الأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن الاترى
 ان قولك مررت برجل قائم أو بأحسن من قولك مررت برجل قائم أو بأحسن من قولك مررت برجل سواء
 هو أو بوالفعل كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا لان ثلثا يكون عاملا (قوله وضع الفارسي الخ) لم يبين اعراب
 الآية عندهما ولعله ما مر من ان سواء خبران وأنذرهم فاعله (قوله أو أجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المختار جاب اللفظ
 وله ذاعلق في علمت أيهم في الدار قلت ذاك استفهام اذا المعنى علمت جواب أيهم في الدار وما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة
 (قوله شاذ في غيرها) قال الدنوشري قال الدماميني في شرح التمهيل في باب القسم لان لم ان السبك بدون حرف مصدرى شاذ في
 غيرها على الاطلاق وانما يكون شاذ اذا لم يطرد في باب اما اذا طرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجمل التي يضاف اليها
 اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الأمير أي حين ذكر به وهذا يوم يرفع الصادق أي يوم نفع الصادق فهذا مطرد ومثل

لا يملك السبك وتشر ب اللب لانه اذا ثبت تشر بيان مضمر يصير في الظاهر اسم معطوف على فعل وهو مجتمع فتصير اسم معطوف عليه والتقدير لا يمكن ذلك اكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة المتأني قوله ان السبك بدون حرف مصدر مطرد في باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لان السبك بدون ساكن لان همزة التسوية بحرف مصدر فيكون السبك مع ما به مصدر او ما المانع من تعدد هاء من حرف المصدر بل هي اقوى من لو مثلاً لان المتأني في هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله ان السبك بدون هاء ساكن في نواصب الفعل ان حذف ان ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بان ان مقدره فهي مثل الموجوده وحيث كانت كالموجوده كان السبك غير شاذ في قوله شاذة في قوله هل من خالق غير الله قال ١٨٦ أبو حيان في البحر لا يجوز ان يكون خالق مبتداً وغير فاعل اغنى عن الخبر لما ان هذا الوصف الذي يكون له

الفاظية ما دخل عليه حرف زائد ارشبهه قال اول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو يصيبك درهم) لافرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجزورين عن والباء الزائدة (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجوده) أي من المبتدأ المجزور بحرف زائد (عندسيويه) قوله تعالى (يا أيكم المفتون) فأيكم مبتدأ والباء الزائدة فيه والمفتون خبره ولا يعكس لان صيغة مفتول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاختصاص بالعكس فالمفتون بمعنى التفتة مبتدأ مؤخر وأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لازائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أي المجنون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي المجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفتول به والباء زائدة في المفتول ووجه الاول ان اغراض الغائب اذا كان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائباً عن ليلزم والثاني الواحد لا يقوم مقام شئين محتاجي الجنس وهذا الام لا امر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا مخاطب واغابى بالضمير غائباً على انظامه والافهول للمخاطب في المعنى قاله أبو جعفر الجزري في تفسيره على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو هل لعل أبي المغوار منكم قريب ونحو رب رجل صالح لقبيته فجور ولعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان اهل وارب اشبه الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتأول اسم الفاعل والمفعول والصيغة النسيبة واسم التفضيل والنسب (نحو اقامت هذان) وما مضى وب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرئ ابوالك والذي بمنزلة الوصف نحو قواهم لان ذلك ان تفعل فاعل بنواك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه فاعلاً قام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل بنواك بزيد فزيد مبتدأ مؤخر ونائبك

خبر مقدم والمعنى ان زيداً فادبك عن غير لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف فان قلت هل من ذلك المبتدأ المضمر سد في كان الزائدة في قوله وجيران لنا كانوا كرام في قول من زعم ان الاصل وجيرانهم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستمر الضمير فيها ومثله قرأته شاذة عن الزيدى وان كانت الكبيرة قلت هو داخل في قوله مجزوع العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيغني عن وانما استتر فيها استعياها لظاهره لو يني (قوله لان صيغة مفتول الخ) ولان سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من القر يقيين لانه مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقبيته) قال الدونشري لو مثل رب رجل كريم قائم كان احسن لانه لا يتعين في ماله المبتدأ والخبر فانه يجوز فيه ان يكون مفعولاً على حد قولك زيداً خبر بنعم (قوله وان تفعل فاعل بنواك) قال

الدونشري فيه نظر اما اولاً فهو مخالف لقوله في باب لانه نائب عن الفاعل واما ثانياً فالا الذي يفهم من قول المصاح قولهم نواك ان تفعل كذا اي حنك ان تفعل واذنيك واسلم من التناول كانك قلت تناولك كذا وكذا وما نواك ان تفعل كذا اي ما ينبغي ان انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس مبتدأ وانما خبره هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناول وتأخذ أي ان خبر لا هو فروع اغنى عن الخبر وان ضم ايضاً وكان اباحيان لحظ ذلك فقال ما قال مما هو محكي عنه في باب لا كما ذكره الشارح (قوله غير مكتني به) اي فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح اذا لم يعلم مرجع الضمير اما اذا علم كما اذا جرى ذكر زيد فاعل اقامت ابوه فانه مكتني به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة اقامت ابوزيد وصرح الرضي في نحو اقامت هما بعد ذكر الزيد بن ابان الضمير فاعل اغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدونشري - نظراً لما مانع من كون زيد مبتدأ وقيام مبتدأ ثان وابواه فاعل اغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير ١٨٧ زيد قائم ابواه (قوله وفي الاكتفاء بالفاعل)

بمبتدأ الخبر وسيأتي في باب لا (ونحو) بقوله خبر عنه أو وصف (نحو نزال) من اسم الاعمال (فانه لا خبر عنه ولا وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا يحمل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع مكتني به (نحو اقامت ابواه زيد فان المرفوع بالوصف) وهو ابواه (غير مكتني به) في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وابواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقدم في او استقام) عليهما وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء بالفاعل عن ان خبر قولان ارجحه ما الثاني فانه في المعنى والنق يشمل الثاني بالحرف وبالفعل وبلاسم فالتنق بالحرف (نحو قوله

خليلي ما واف بهدي أقمته) اذا لم تكونا لي على من أقطع قمانا فبه وواف مبتدأ وانما فاعل بدمدأ ظير وفيه رد على الزحشري وابن الحاجب حيث شرط ان يكون المرفوع اسماً ظاهراً فانه الموضع في شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنق بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقامت اسم ليس والزيدان فاعل بقامت بدمدأ خبر ليس فانه ابن عقيل (و) النقي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقام مضاف اليه والزيدان فاعل بقامت بدمدأ خبر غير لان الما في ما قام الزيدان فهو عمل غير قائم مع لعله ما قام فانه ابن عقيل أيضاً والنق في المعنى كالنق الصريح نحو اقامت الزيدان لانه في قوة قولك ما قام الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبلاسم فالاستفهام بالحرف (نحو قوله (أما طن قوم لي) أم نووا طعنا ان يظهروا فحبيب عيش من طعنا

وضارب زيد اذا أعلمنا الثاني فقامت مبتدأ والخبر المستتر فيه اغنى عن الخبر الثانية نحو اقامت الزيدان أم ذاهبان اذا لم يعمل ذاهبان خبر المبتدأ محذوف اي هما ذاهبان بل يجعل معطوفاً على ما قبله فيكون مبتدأ وانما فعل مستتر فيه اغنى عن الخبر لكونه ضميراً مستتراً قبلتأمل انتهى وكلام المعنى في باب المبتدأ من الباب الخامس سر في رد جواب الشارح لانه نقل ان الكوفيين اوجبوا في نحو اقامت انت ابتداء ثمة الضمير ثم قالوا وهم ابن الحاجب ووجه ان نقل ذلك ثم نقل ان الزحشري زعم ان اراغب انت عن آلهي يا ابراهيم ان انت مبتدأ فله ان مراد الزحشري بالظاهر ما قبل الضمير مطلقاً مستتراً او بارزاً (قوله (والنق بالاعمال الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ الخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية وانما هو مرفوع بليس والفاعل بدمدأ خبرها وكذا يقال في ما التجازية ثم انه يرد انهم قالوا في باب التواضع لا تدخل على مبتدأ اغنى عن فوعه عن الخبر (قوله غير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لان المبتدأ حينئذ ليس وصفاً لا بالتناول وباعتبار ان المضاف والمضاف

اليه كالتنفي الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افراد الوجهين (قوله فهو على سبيل الملازمة الخ) قال اللغوي قد يناقش بان الملازمة تجمع تكسيرا فيقول بالجملة هي مفرد مؤنث وهو قد يجبر عنه بغيره كافي ان رجعة الله قريب من المحسنين وينواهب ابري مجرى جمع المذكور السالم وهو لا يراعي تأنيده المترقب عليه افراد (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكر واني باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وايضا فقد أسلف عن المقتضى ان الرجوع ان الاعتماد ١٨٨ شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لاني العمل وسيتذقلا

حاجة به ونقله عن السبكي لاجل انه ان الجاهل رعى خلافه فليس الخفاقة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالرفع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدونشري فيه

نظرا ظاهر حيث جعل التقسيم والقرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افراد اعلى احد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغني رحمه الله واما كون الظاهر مفردا والصفة مني مثل اقامتكم زيد فلا يجوز ان لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة لقوله ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية (قال

الدونشري هذا بحسب الظاهر يشمل مستحو والاولى ان يكون مفردا وما بعده مني الثانية ان يكون مفردا وما بعده مجوعا الثالثة والرابعة ان يكون مجوعا او مني وما بعده مفردا انما هي

وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية وجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائية نحو اقامتكم اخوالكم) فقامت مبتدأ واخوالكم فاعله سدد خبره ولا يجوز ان يكون اخوالكم مبتدأ مؤخر او قامت خبرا مقدا لانه لا يجزى عن المنفي بالمفرد (وان طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع

والسادسة ان يكون منفي وما بعده مجوعا او بالعكس ففي الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي (تعينت) الاولين الكلام صحيح وهو محمل كلامه ولم يبال بشمول كلامه الاربعة لعدم علمه بطائفة اقامتكم (قوله تعينت ابتدائية) قال الدونشري اخذ من القائل محل ذلك في غير مجوعا افضل من ان يكون خبر مقدم وان كان ما بعده مني

نقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم على فاعل سدد الخبر والظعن السبر والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيين لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يجزى عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله

وأول مبتدأ والثاني • فاعل أغنى في أساسه ان

(قوله تعينت خبرية) قال اللغوي لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان للبيان على ما يصرح به في الفاعل (قوله وان طابقه في الافراد احتملهما) قال الدونشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من احدهما ففي نحو اطلال الشمس تعينت ابتدائية الوصف ولا يجوز ان يكون خبرا لانه كان يجب تأنيده حيث لا سناد له الى ضمير المؤنث وتعين ابتدائية الوصف ايضا في نحو اراغب انت عن آلهي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا ١٨٩ بينه وبين معموله الا ان بقدر الجارحة ملق

وتنقض ايضا نحو اقامتكم عندك عند فان الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد نقض الثاني بالاول قول المصنف احتملهما (قوله اقامتكم اخوالكم) قال الدونشري زعم عبد القادر محنتي شرح ملاحي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو اقامتكم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز ان يكون رجل مبتدأ او قامت خبر مقدم (قوله اقامتكم اخوالكم) قال الدونشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو اقامتكم زيد بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد واجاب بعضهم بان زيدا في الاول يحتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتأمل انتهى وأقول البعض المتوقف البسند الدماميني والجبب الشمني وتحرير الفرق بين الاجمال واللبس يطلب من حواشينا على القاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدونشري هذا صادق على الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم فيقتضي ان يكون ابتداء لانه تجرد للاستناد (قوله واعتراض بان المبتدأ الخ) قال الدونشري في نفسه نظرا لان الرفع لا يوه ليس المبتدأ وانما هو صلة لان المبتدأ هو الالموصولة ولكن ظهر اعراها فيما بعده لكونها على صورة الطرف كما هو معروف فتأمل

تبعنت خبرية نحو اقامتكم اخوالكم واقامتكم اخواتكم (بالبناء الموقوفة واقسام الزبدون فالوصف في خبر مقدم والمرفوع ما بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيين مبتدأ والمرفوع فاعلا سدد ما بعده لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة القصوى ويجوز ذلك على غيرها ومثله جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أي الوصف ما بعده (في الافراد) تذكريا وتأييدا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو اقامتكم اخوالكم) وقائمة اخذتكم فيوزان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سدد ما بعده ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخر والوصف خبرا مقدا فان رجح الاول بان الاصل في التقدم الابتداء معروض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعرض الاصلان تساقطا الى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ اذا الوصف خبر • ان في سوى الافراد طبقا استقر (وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل الانطوية (للاستناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال

ورفعوا مبتدأ بالابتداء • كذلك رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت زيدا اخوالكم فزيد مرفوع بالابتداء واخوالكم مرفوع بزيد وصح دفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للغير من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعتراض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو اقامتكم ابو صاحبك فلو كان رافعا للغير لاذي الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان ابهة مختلفة لان طلبه لفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للغير من حيث كون الخبر محكوما به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء ووجه من قال به ان الابتداء رفع المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتضى الهم ما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ ووجه من قال به ان الابتداء عامل ضعیف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عمل جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاحوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين انهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الاخر ووجههم ان كل واحد منهما يستقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة

نحو يقوم فيقتضي ان يكون ابتداء لانه تجرد للاستناد (قوله واعتراض بان المبتدأ الخ) قال الدونشري في نفسه نظرا لان الرفع لا يوه ليس المبتدأ وانما هو صلة لان المبتدأ هو الالموصولة ولكن ظهر اعراها فيما بعده لكونها على صورة الطرف كما هو معروف فتأمل

(قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدوشري فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بمنوع اذهما متغايران معهما
والحكوميه غير المحكوم عايه طعاما واما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود ايضا لان مدار العمل على الطلب
وهو حاصل والعمل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكره عاملا بما هو باعتبار المعنى وقوله فلان اجتماع عاملين الخ
مردود ايضا بان هذا اصطلاحه ولا مناسبة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين
انهم ما توافوا) قال الدوشري قال بعضهم مردود على الكوفيين في زعمهم انهم ما توافوا بان حق العامل ان يكون قبل الممول فيه
وحق الممول فيه ان يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما ان يكون متقدما متأخرا قالوا ويلزمهم
ان لا ينسب المبتدأ اذا دخلت عليه ان وايضا فان قوله زيد قائم قد رفع ضمير ما توافوا فيه فان كان قائم هو الذي رفع زيدا
ايضا فقد رفع العامل الواحد شيئا على غيره وجه الاشتراك ويلزمهم ان يتخلوا قائم من الضمير لانه قد رفع ما توافوا من قال انهما
أي المبتدأ والابتداء رافعا الخبر مثل هذا ١٩٠ بالسار والقدر والمبني وذلك ان التار عمل في القدر فحصى ثم انهما يتناسران

على العمل في الماء واحاطه
(قوله قد يكون نفس المبتدأ في
المعنى نحو زيد اخو فلان الخ)
واقطع انه اراد بكونه نفس
المبتدأ في نحو ذلك انه ليس خلافا
كافي نحو زيد عندك مما اخبر به
بظرف على ما ب. أي في مسألة
الاخبار بالظرف والافكون
الخبر نفس المبتدأ فهو ما لا يصح
وما صدقا لا بد منه على ما ساق في
الكلام على كون الجملة الواقعة
خبرا ولا يتأني هذا التأويل
المذكور هناك (قوله واثبات
الاتف في اثنان الخ) قال الدوشري
فيه نظر اذا لا يظهر كون الرفع
اول احوال الاسم فلا تغفل ولو
قبل ان الرفع اشرف احوال
الاسم لم يعد (قوله والخبر الجزاء الخ) قال الاقاني ان قلت يلزم من هذا التعريف الدور اذا الخبر يتوقف على المبتدأ الوصف
والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعرف به خبر عنه وهو مشتق من الخبر كاتقدم قلت لا يلزم اذا المراد من الخبر الاخبار اللغوي
فان قلت لا يصح رفق على نحو الناحية مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري عما كان الخبر فيه عين المبتدأ قلت
يصح اذا الفائدة في الاول ساصلة باصل الوضع وفي الثاني يتأويل شعري الا ان هو شعري الذي تعهده ثم اعلم ان التعريف
المذكور منتقض بنحو ذاهبه من قولك زيد جاريت ذاهبه اذا لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشقاله على خبر الغائب انتهى
ويمكن ان يجاب عن الدور بغير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الوردات في تعريف العلم (قوله او بعتاقه) أي كما
في صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي ان يزيد او بفتحه ليدخل نحو بل انتم قوم عادون بل انتم قوم مجبورون فان
الذي تم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه اراد بتعلقه ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول اهل المعاني متعلقات (قوله
بجلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسم فيه الحد للغير وقد جئنا عن الناظم في الخواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض

الخواشي قوله والخبر الجزاء الخ المتم القاتدة أي مع المبتدأ بقرينة ما علم من اول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره
فان دفع ما قد ير عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الداعل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة قوله فاعل اعني قاته
دل على ان الوصف لا خبر به (قوله وهو امام فرد واما جملة) قال الدوشري ان قلت الظرف والجار والمجرور من ايها قلت
يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال تارة يلحق بالمفرد بان يتقدم على مفردا
وتارة بالجملة بان يتقدم على جملة من خط شيخ الاسلام أحمد بن حنبل انتهى (تنبيه ان الاول) لا يمنع كون الجملة هنا
طلبية خلافا لابن السراج وابن الأثيري كقوله قلت من عيل صبره كيف يساو صاليا نار لوعة وغرام ولا قسمة
خسلا فالتعليل نحو والذين هاجر واقي سبيل الله ثم قتلوا او ماتوا ايرزقتهم الله رزقا حسنا ولا مصدره بالسبب وسوف خلافا لابن
الطراوة قال لم يسمع زيد يقوم واصل هذا عند ما انضار ع لا يكون مسببة بل البتة بل حال وان سمع يتقوم عند انقضاء ينوي
القيام عند وانتهى الا ان حمله والمقيد بهذا القيام قال ولهذا لا يجوز في ١٩١ كلامهم زيد يقوم لانه مسبق قبل فلا يتصور
الاخبار به اعدم حقيقة وقوله

الوصف (وهو امام فرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والجموع (واما جملة) اسمية
وفعلية وذ كراين خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى ينف وسبعين قسما كل منها
بجنايف صاحبه في حكم ما وكما ترجع الى المفرد والجملة ولذا لا تقتصر النظم عليهما
فقال وهو مفردا يأتي ويأتي جملة (واما فردا امام فرد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق
له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمال الى كريد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة
وكأذا اذا اريد به شجاع على رأى فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن
بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكما صاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صاحب
لكن لا بحسب القياس الاستعمال بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب
الاستعمال فكل من زيد واصل وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير
المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا امر وهذا صاحب فليس في شيء منهما ضمير يعود على المبتدأ
والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الان اول) الجامد (بالاشتق) فيحصل
ضمير المبتدأ (نحو زيد اذا اريد به شجاع) عند جهور البصر يرف فان اريد به التشبيه
على اختيار الكاف وانه نفس الاسم بالصفة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب
الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى أن الجامد يتحمل
ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول مشتق ام لا (واما مشتق) وهو ما مشعر بمعنى الفعل الموافق له
في الماد بالنظر الى القياس الاستعمال كقائه فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ

الشان والقصة وخبر كان والخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم بعينه
وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى
للمؤمن فانه يلزم الابتداء والاختصاص بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد اذ هو اذ هما في الغار
وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا الشريطة فهو ولوا عنهم صبروا (قوله على رأى) قال الزرقاني ظاهرا ان هناك من يرى أنه ليس جامدا
واختلاف الا في النسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لازائفة
والتناسب اسقاطها واسقاطها لكن ايضا تناسب الاضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب ايضا المثلث الاشعار والمثنى
الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب المثلث فليس معناه ما ذكره وان كان مشعرا بذلك (قوله
اذا اريد به شجاع) قال الثاني يعني اما اذا اريد به حقيقة واداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيهقيين فلا يكون من

الاجزاء بالمفرد الذي كلامنا فيه وان نحمل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصدنا ان الجار والمجرور غير المفرد
 ووجهه تردد بين المفردان قدر متعاقبة مفردا والجملة ان قدر فعلا ويشعر بان الخبر مبتدأ والجار والمجرور في نظر
 الامر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد اعني انظر اسد ولذا رفع في فعله ضمير المتعلق نظر
 (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يخفى انه مقتضى نحو زيد عمر و ضاربه هو فان الضمير الذي
 رفع بضاربه ليس لمبتدأه بل لمبتدأ الجملة أعني زيد اعلى ان مثالي الموضح في الوصف الجاري على غير من هو الضمير في معانيه
 على غير مبتدئه البتة اهـ وقد يقال الضمير في قول المصنف ضمير عائدة على المبتدأ أعني من مبتدئه فلا يلزم به ضمير ذلك
 المبتدأ كالنظم لم من الاتقاض وقال النوشري فاذا قلت زيد قائم هو كان تأكيده الفاعل لكن أجاز سيبويه في مثله أن
 يكون تأكيده وان يكون فاعلا كما نقله الدماميني (تنبيه) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقة قوله في الارتشاف
 والمبتدأ والخبر بالنسبة الى التذكير والتأنيث ان كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم
 كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسم فاطمة فان كان غرضه فاعلة فالواقعة وقد يخالف ان كان التأنيث غير حقيقي كقوله
 والعين بالاعداد الجاهلي مكحول أي عضو أو شيء مكحول أو جامد فلا يكون الاعلى التحقير نحو هذا الرجل امرأته اعلى التكبير
 نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كان مفرد اللفظ والمعنى فاطما بقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدأ ذا
 اجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا النوب ١٩٢ اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه بقية هذا الرجل أعضاء
 وان كان منقسم الى أعضائه وان

(فيحتمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله وان يستحق فهو ذو ضمير مستكن (نحو
 زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وند قائمة والهندان قائمتان والهندات
 قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائدة على المبتدأ والالف في قائمان والواو
 في قائمون حرفان دلان على التثنية والجمع كافي الرجلان والزيدون (الا ان رفع)
 المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه
 لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتصل) بفتح الميم ويتصل (اذا
 جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدأ (غير من هو) في المعنى (سواء ألبس) الحال

كان عكسه والخبر يقبل التثنية
 والجمع وهو جامد فلا يجوز الاعلى
 نحو قولك هذا الرجل اسد فتقول
 الرجال رجل واحد تريد أنهم على
 قلب رجل واحد وعلى مذهب
 واحد أو مشتق فالطما بقة نحو
 الرجال قيام ولا يكون مفردا الا

بتقدير موصوف مفرد لا ينددون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كانه جازا فراد الخبر نحو هو من صدق أي وكل واحد قمتين (نحو
 صدق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كما فعل التفضيل فان كان بين فهو في معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هو لا
 أول حرب وأحسن قبيل أو غير لم يجز ان تقول هو لا أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فخير بلا تأويل نحو هو لا أول طاعم
 وخير بنا ويل حذف اسم جمع أي أول حرب طاعم أو على معنى الفعل أي أول من طعم وان كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى
 والخبر صفة جازا ان يفرد نحو الجيش منزه أو جامد فلا يفرد لا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم
 ما هو مفرد اللفظ والمعنى اهـ باختصار (قوله الا ان رفع الظاهر) قال اللقاني يقتضيه ضمير ما قام الالهو اذا قدر هو مر قوعا
 بقائم لمبتدأ أي بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهرا ان هذا الضمير فاعل لا تو كيد الفاعل
 المستتر ونقل الخليل عن الرضي انه تأكيده وجه حصول المقصود بالتأكيده (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب
 القاسمي ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا يلبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا ان يقال
 يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قللا اهـ وفيه نظر لانه انما يجعل لبيان مخالفة المقصود من الكلام من ان
 الغلام مضروب لضارب والاصل المذكور مؤكده لانهم قالوا اللبس بتبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس
 لا يكون الا بين معنيين فليس في قوله كون الاصل في الضمير ماذ كرميا مخالفا لذلك لان انظرا لاصل شعر بجواز وقوع الضمير
 للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه (تنبيه) قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم

وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه في حواشي الالفية ورأيت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسئلة ان تعلم ان
 خافي أو اتى الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما في آخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة
 الموضوعه لولا الفرق الثلاث يمتنع من اللبس مع الفعل الجاري على غير من هو له وذلك كقولك في المضارع زيدا كرمه
 أو تسكرمه أو تسكرمه وفي الماضي زيدا كرمته أو أهنته أو أهانوه وأما الوصف فانه فاقد لامر بن جميعا فاحتج فيه الى الابرار
 تقول زيد مكرمه أنا وأنت أو نحن ولولا الابرار لم يعلم من المكرم وذو الخفاف في شرح الايضاح ثلاثة أقوال في تلميل وجوب
 الابرار أحدها الالباس ورده بوجوب الابرار عند البصريين في نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالباس فلما وجد
 الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بأن العلة في هذا النوع الطرد ١٩٣ كالعلة في مكرم وفقد العلة الثانية ان

(نحو غلام زيد ضارب هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب بالسلام وذلك
 (اذا كانت الهاء) المفعولة (لغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضارب على
 الغلام لنظرا لانه خبر عنه فلولم يبرز الضمير المستتر في ضارب لئلا يهمل السامع ان الغلام
 بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل
 دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد قد جرى الوصف على من هو له افتقا ومضى واستغنى
 عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هي) فتاء التأنيث في ضاربته
 تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري انقزم
 الابرار مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال

وأبرزته مطلقا حيث تلا • ما ليس معناه له محصلا
 (والكوفي انما يلقم الابرار عند الالباس) خاصة (تسكا بنحو قوله

قوى ذرا المجد بانوها) وقد عات • بكنه ذلك عندنا ونحطان

وجه التمسك به ان قوى مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا
 المجد وخبره خبر قوى والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قوى مستتر في بانوها
 فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو في المعنى اقوى لانهم البانون ولم يبرز
 الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مأمون فان الذرا مبدئية لا ياتيها ولو برز اقوى على اللغة
 الفصحى بانهم لان حكم ضمير الجمع المنفصل بحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا
 كالنمل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكاوفي البراغيت بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك
 لاحتمال أن يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف بفسره الوصف المذكور والتقدير

٢٥ يح ل النوشري يقتضي بظاهره جواز ابراز حيزه و ليس كذلك كما لا يخفى لما سرح به الاشعري من امتناع الابرار
 للالباس والوصف حينئذ جاز على من هو له اهـ قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بأن الاصل ان يرجع الضمير
 للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره اذ لم يلبس عموم قوله وفي اختيار لا يجيء
 المنفصل اهـ وانما يحتاج الى التخصيص اذ لم يعمل بظاهر كلام الرضي من أن البارز تأكيده مستتر (قوله لاحتمال ان
 يكون الخ) قال اللقاني فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب ببيانون محذوف فامسرها بانوها وان كان مضافا قلت يمنع
 منه ان بانوها ماض مجر من آل فلا يسمي فلا يفسر عاملا لكن التحقيق أن بانوها محتمل فيه الضمير ان يكون منصوبا على
 المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بالأو والمجردة منها اذا وقعت متناذرة ومجموعة وانصل
 بهما ضمير وجب تجريداهما من التثنية ويجاز في الضمير بعدها الجر والنصب فنقله عنه الرضي وأشار اليه الموضع في باب الاضافة

اذ ابتقر هذا فلا مانع من أن الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوباً ببيان مفسر بالمدكور والله أعلم اهـ وقال الشهاب القاسمي وقد يجب أن يمنع أنه ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضي (قوله والذرا) قال النوشري قال بعض شراح مقصورة ابتدري الذرا بكسب بالالف عند البصريين لان ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اهـ ومثله رشوة ورتاوك ورتوكا (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس ذات الشيء قال اللقاني أن أراد به المقهور فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الجمل وقد يختار الثاني وقول كل خبر كذلك ممنوع اذ الجمله في قولك زيد يقوم أي هو مضمون السناد القيام الى الالب وهو غير زيد منه وما خارجاً لكنهم اتوا بغير صادق على المبتدأ أي قائم الالب اهـ ويدفع بأن المراد بكونه نفس المبتدأ أنه وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملته كما أشار اليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج رابط) قال النوشري يفهم ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون له رابط كان صواباً اهـ وقدم المصنف الجمله التي لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه عكس ما في النظم لان الأولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجمله المميز في باب القضية ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشأن وإنما الشأن مضمون الجمله الذي ١٦٤ هو مفرد والظاهر في المثال انه ليس الشأن مجموع الله وهو في أحد الوجهين

بين ما بين الوحدة وان جعل مضمون الجمله الذي هو مفرد فكل جملته كذلك لان الخبر لا بد من اتحاد المبتدأ بحسب الذات ولا يصح فيه كذلك الامضون الذي هو مفرد فكيف تصح هذه التفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنبي رحمه الله في بعض الجوامع كلاماً لا بأس

بإيراده وان كان فيه طول فان فيه طائفاً ونصه قول القاضى في سورة اخلاص رهاهي هو يعني به ان منسرة الجمله الواقعة خبراً عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره (أقول) يمكن أن يقال على وجه تنصيصاً للذهان ان أريد أنها عينه بحسب المفهوم لا بسبب الافاق والايضا بحسب الماصدق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه شكل أيضاً اذ ماصدق ضمير الشأن أعني من الله أحد والخاص لا يجعل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام ينبوعها تصريحهم بأن ضمير الشأن لا يتخلو عن ابهام وبعبارة أخرى وهي ان ماصدق ضمير الشأن مفرد وما صدق ضمير الجمله مركب ولا يثنى من المفرد بمركب فان قلت يلزم هذا التقرير ان لا تقع الجمله مطلقاً خبراً عن المبتدأ أصلاً واللازم باطل فكذلك المألوم قلت نعم كان القياس كذلك ولذا تراهم يقولون الجمله الواقعة خبراً بغير صادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبراً فان قلت فليكن الامر كذلك في الجمله الواقعة خبراً عن ضمير الشأن قلت قد صرحوا بأنهم غير ذلك وقوله بالمفرد وان كانت في موقعه فلا يثنى من المفرد المقام للفاضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تأملت مع غيبيته عن بعض التأمل فوجدته كلاماً منخرطاً لا طائل يحته بحسب الظمان فاجبني اذا جاءه لم يجد شيئاً أما أولاً فأنفذته في محاسن المفاوضة من ان الجمله وهي اقتداء ضمير الشأن فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولأن يقال في ذاته انها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به في الصفات كما ادعاء ذلك المحنى وكأيه فهم ان ضمير الشأن يرجع الى الله سبحانه

أوان المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ما قيل فيقول هذا العهد الضمير لولمنا ان المعنى يرجع الى الله سبحانه أوان المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحنى بوجه أصلاً ويانه ان دعوى القاضي رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لمعات عما سبق وان يلزم من العينية بحسب الماصدق ان تكون صفة تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحنى ألا ترى ان كلام من الاشاعرة والمتزلة يعترفون بصحة الجمل في قولنا الله سبحانه الله به يرومهم عندهم ان المبتدأ والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم بأجعين بصحة هذا الجمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجلية وبقول المعتزلة بالعينية على وجهيته المحققون لا محذور فيه عند من يد التامل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغي المصير اليه والتعويل عليه وبهذا التحصيل يظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاء ذلك المحنى بل هذه الدعوى تجتمع مع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجميع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبنا لولنا موصى أفندي بعد أن أوقفنا ١٩٥ على نسخة اشتراها من مكة المشرفة فتموها

منسرة والقصر عن المفسر أي الشأن الله أحد ولا يكون ضمير الشأن لظاهر وانما يكون ضمير غيبة مفسراً بجمله بعده خبرية مصرح بجزأيم فان كان بلفظ التذ كبره في ضمير الشأن وان كان بلفظ التانيث هي ضمير قصة رقدت فيهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه خبر مفرد وهو الله واحد خبر به دخيراً أو بدل (وشوفاذ هي شاحصة أبصار الذين كفروا) اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاحصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجمله أبصار الذين كفروا شاحصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى أي فاذا القصصة أبصار الذين كفروا شاحصة فلا تحتاج الى رابط وأما ان قدر هي ضمير الإبهام كما قال القراء أعني مادوت مقدم مع الخبر على المبتدأ والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هي شاحصة كما قال الكسافي فانه مفرد (ومنه) قول الناظم (نظني الله حسي) فنظني مبتدأ والله حسي مبتدأ خبر والجمله خبر ناطق وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسي فلا يحتاج الى رابط والتحقين ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجمله بل بالقرء على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو

يكون هو عائداً على المسؤول عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم من لنا ربك فنزلت فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر به دخير وأجاز النحوي أن يكون أحد مبتدأ من اقراء خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء أن يكون الله مبتدأ من الله وأحد خبره (قوله اذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني دلالة الاول ولا يجوز ارتفاع أبصار بشاحصة لان ضمير القصة يلزم به جملته ويجوز على مذهب الكوفيين اهـ من حاشية المحكي وقال اللقاني لم يقل اذا قدر هي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جملته عائداً الى ما في الذهن وأبصار بدلاً وعطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي من التابع اهـ ومراده بالأجنبي شاحصة الذي هو خبره على هذا التقدير فان كان كذلك فالتزم كون الخبر معمولاً للمبتدأ فلا يكون أجنبياً ثم انه لا يلزم من عدم جواز عائداً على ما في الذهن الخ تعيين كون الضمير لقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال النوشري انما يقيد المصنف بقوله اذا قدر هي ضمير القصة احترازاً عن الاعرابين الذين نقلوا ما الشارح لان كون هي عماداً يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لتشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير أبصار خلاف الظاهر وعليه شاحصة خبر هي وأبصار الذين كفروا مبتدأ والجمله قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي شاحصة نظير قوله ههنا هي فاجبة تأمل

(قوله قاله الدماعيني والمرادى) قاله المصنف أيضا في المغنى في بحث الجمل التي لا يحملها من الاعراب فالاولى ثقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا و ليس متعاقبا بقوله بدوان ارمه ذلك في الظاهر والالكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حظا للقرآن عند ذلك وكل مصدر متعدي بحرف الجر يجوز ان يجعل الجرور خبرا عنه مشتقا كان أو منفيا (قوله وهو اما خبره) قال الله في المغنى في الجمل الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطها بالواو بخلاف الجمل الواقعة حالالا لان الحال تجوز به تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضى أن الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بينا في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ما ذكره انما يقصد عدم اشتراط الربط بالواو لعدم الربط بها فتدبر وقال الحنفية لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الربط للجمل الواقعة خبرا بجماع خبر عنه أعم من رابط جملته المص - له بالموصول وكذا من الجمل الواقعة حالاً أو صفة واجب بانه لما كان الاخبار بالجمل - له أكثر من الوصف والموصول والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لان الشيء اذا أكثر في الكلام ناسب أن يأتي على اشخاص مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر ونحوها لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط احد عشر كما في المغنى وحالها تختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بينا ذلك في حاشية الاضفة في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض النحاة انهم انه لا يكون ١٩٦ حرفا واديس كذلك قال الموضح في المغنى الضمير هو الاصل ولذلك يربط به

مذكورا ومعدوفا مرفوعا نحو ان هذان اسحران اذا قدرهما سحران اه واهل انما يخص الجرور والمنهوب به بالموضع في المتن والا فكيف يكون منهوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لانه كان عليه ان يقيم بالرفع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكثر يستين اى الكرمه والفرق بينهما ان

لا - ولولا قوة الابانة كثر من كنوز الجنة قاله الدماعيني والمرادى (واما خبره) أى غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له) والى ذلك الاشارة بقول الناظم ويأتى جملته حاوية على الذى سبقته (وذلك بان تشتمل على اسم بعينه) أى بمعنى المبتدأ (وهو) أى الاسم المشتمل عليه الجمل (واما خبره) أى ضمير المبتدأ حال كون الضمير (مذكورا) وهو الاصل (لخو زيد قام أبوه) جملته قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرها) وهو اما مجرور أو منصوب فالأول (نحو السمن منوان بدهم) فله من مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أى منوان منه) ودهم خبر المبتدأ الثانى وهو خبر خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير المجرور عن المقدر (و) الثانى نحو (قراءه ابن عامر وكل وعده الله الحسنى) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ ووجه له وعده الله الحسنى

منه حال من الضمير المستكن في بسين ومنه هاء صفة كاد كره الشارح فان قلت لم لا يكون صفة لا كز كما كان صفة من لنون قلت عملا بالقاعدة من ان انخار والمجرور عندها هل العربية من قبيل التكرات والتكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة فجاز وصفه فان قيل انما ذهبوا الى تسكيه ما نظر الى عاملها وانهم يستقرون به باستقار أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قبل المستقر معناه الذى استقر فمضى هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صله وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين المخوزين لذلك فلا نعلمه فاعرفه ويجوز ان يكون منه متعلقا بسين تعلق المقولة به - له المخلص ما في شرح القصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي فعمده الله بفقرانه ودعوى ان آل في المستقر موصولة بخلاف لما مر عن السعد من ان آل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هنا للثبوت كما مر واهل ذلك في سوانى الطول عند قول التخصيص فالحصاة في المقرد (قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجساعة لان قبله جملته فعالية وهى فصل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفصل الله المجاهدين وهذا مما اغفلوه أعنى الترجيح باعتبار ما يعطى على الجملته قاله في المغنى (قوله فكل مبتدأ) قال الدماعيني وحذف الضمير في مثل ذلك اعنى ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الإجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الاديب ابن ابي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام

(قوله من الفعل والقاعل والمفعول) الجملته الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعيا) انما قال تابعيا ليشمل البديل وعطف البيان والتعت على ما ساقى (قوله مضاف اليها) قال الدونشري الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاج الخ) يشكك عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله او ضمير محذوف) اى منهم كذا في المغنى قال الدماعيني فيسه نظرا لان الذين يمكن بالكاتب واقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصليين وغير مصليين حتى يقال اننا لانضيق اجر المصلين ١٩٧ منهم الا ان تجعل من المحذوفة بيانية

من الفعل والقاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعده على انهم مفعول الاول (أى وعده) الله (أو اشارة اليه) أى الى المبتدأ (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعيا لالباس) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره وهو وخبر خبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدأ وخص ابن الحاج المبتدأ بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآتية اما اذا قدر ذلك تابعيا لالباس على انه بدل منه أو عطف بيان عاكسه لانعت خلافا للفقارى ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الخوفى فانما خبر حيث ثم مقرد (قال الاخفش أو غيرهما) أى غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدأ بعينه (نحو والذين يمكن بالكاتب الآتية) وعامها وأقاموا الصلاة انالانضيق اجر المصلين فالذين مبتدأ او جملته يمكن بالكاتب مصلة الذين وجملته وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلاة وجملته انالانضيق اجر المصلين خبر المبتدأ والرابط بينهما اعادة المبتدأ بعينه فان المصلين هم الذين يمكن بالكاتب في المعنى ورد منع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالهطف على الذين يتقون من قوله والدار الاخرة خبر للذين يتقون واتن سلم فالرابط العموم لان المصلين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم أو الخبر محذوف والجمله قبله دليله والتقدير ما جردون قاله في المغنى (أو) تشتمل الجملته (على اسم بلفظه) اى بافظ المبتدأ (ومعناه نحو الحاشية ما الحاشية) فالحاشية الاولى مبتدأ او ما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاشية الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما خبرها خبر الحاشية الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملته (على اسم أعم منه) أى من المبتدأ (نحو زيد ثم الرجل) فزيد مبتدأ وزم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة ألا لتشعرى هل الى ام معمر • سبيل (فأما الصبر عنها فلا صبرا) فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولانافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجهه لا صبرا خبر المبتدأ والرابط بينهما العموم الذى في اسم لان الشكره المنفية تقيس العموم والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة

بقوله ثم العبد صم لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط والى الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة يشتمل على جنس تدريج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد ثم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد غيره بخبري اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دما ميني

(قوله فلا نه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا ظاهر ما سيأتي في مسوغات الابتداء بالتركبة حيث قد وهما يمثل ذلك إلا أن سابق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بجماع الضمير ولو سالت منهم المسوغات لقال ولا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والالود على الربط بالاشارة كذا وهكذا ثم الربط في إعادة المبتدأ بالفظه ومعناه ضعفت أشي آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء إن أراد بالرد قوله المتقدم ورد يمنع كون الذين مبتدأ فهذا اليس ردا لكون العائد إعادة المبتدأ بمعناه وإنما هو رد لكون الذين مبتدأ وهذا الرد أخذه من المغنى لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال ١٩٨ وأجيب عن كون الذين مبتدأ نحن هناك الدلالة جعل الآية

دليلا وقد أحقت فبطات الدلالة وأما هنا فساقتها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح ردا غير هذا فلم يقدم له شيء غيره (فصل) (قوله ويقع الضمير نظرا) قال الدونشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يحصل من كلام المغنى ما قرره شيخنا من غير مرة أن الظرف والجور لا يحكم عليه بأنه خبر إذا كان المتعلق عاما فإن كان خاصا فهو الظرف محذوف أو ذكر وهل هذا فيخصر قوله هذا فصل ويقع الظرف الخ والصادق خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والمفتي رحمه الله (قوله والركب أسفل منكم) قال المقاتلي أي في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعال تفصيل بدليل من وصف المكان ثم أقیم مقامه انتهى (قوله ويجرورا) قال الدونشري ظاهر كلامه أن الظرف والجور وحده وليس كذلك وأخبروا وقد صرح السيد في حاشية الكشف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بأن الظرف المستقر محكوم بجموعه بأنه في محل رفع بخلاف اللغو فإنه إنما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم وبالرفع في نحو صرير الجور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط لأنه من قوله السابق والخبر الخبر المتم الغائبة وفيما سيأتي من قولها لا يخبر باسم الزمان عن السنين والتامان ما يفيد أن بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن التامين ما يتعلق بخاص لم يعم عليه قرينة أخذ من كلام الشارح المقتضى لإزالة الأخبار بالنقص مع القرينة لوجود الفائدة

فلا نه لا يقال زيد قام هذا الخ وأما إعادة المبتدأ بالفظه ومعناه فقد نص سيدي على ضعفه وهو مخصوص بوضعين أحدهما أما العبد فذو عيب وثانيهما حيث قصد التثويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي وأما العموم فلا نه لا يجوز زيدات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء وأما ما المصنف عن أن لا يجر في باب ما المصنف فذو عيب فهو من تكرار المبتدأ بالفظه ومعناه وليس العموم فيه مراد إذا المراد أنه لا يجره عنها لأنه لا يصح به من كل شيء قاله في المغنى (فصل ويقع الظرف نظرا) قال الدونشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يحصل من كلام المغنى ما قرره شيخنا من غير مرة أن الظرف والجور لا يحكم عليه بأنه خبر إذا كان المتعلق عاما فإن كان خاصا فهو الظرف محذوف أو ذكر وهل هذا فيخصر قوله هذا فصل ويقع الظرف الخ والصادق خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والمفتي رحمه الله (قوله والركب أسفل منكم) قال المقاتلي أي في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعال تفصيل بدليل من وصف المكان ثم أقیم مقامه انتهى (قوله ويجرورا) قال الدونشري ظاهر كلامه أن الظرف والجور وحده وليس كذلك وأخبروا وقد صرح السيد في حاشية الكشف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بأن الظرف المستقر محكوم بجموعه بأنه في محل رفع بخلاف اللغو فإنه إنما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم وبالرفع في نحو صرير الجور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط لأنه من قوله السابق والخبر الخبر المتم الغائبة وفيما سيأتي من قولها لا يخبر باسم الزمان عن السنين والتامان ما يفيد أن بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن التامين ما يتعلق بخاص لم يعم عليه قرينة أخذ من كلام الشارح المقتضى لإزالة الأخبار بالنقص مع القرينة لوجود الفائدة

(قوله لأن التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفت مما مر في باب الموصول (قوله لأن الطالب للعمل الخ) قال اللقاني لقاتل أن يقول يجوز أن يكون تأكيذا لقوادى على محله من الرفع بالابتداء وقد حصل الشرط وهو المحي به بعد الظهور إذ انطفئ وتبر مساو كما في الرضى (قوله ويجزى بالمكان الخ) قال الدونشري وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم غير سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف فهو زيد عندك فلا كلام في امتناع رده وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح فهو أنت منى مكان قريب ودارك منى عين ونتمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف أمامه من المبتدأ أي مكانك منى مكان قريب أو من الخبر أي أنت منى ذو مكان قريب ١٩٩ وإن كان معروفة فالرفع مرجوح فهو زيد خلفك انتهى من الرضى (قوله ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني) قال الدونشري قال الرضى ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط جوده ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة دفع غالب نحو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير في أكثر لأنه باستفراجه كأنه هو ولا سيما مع التذكير المناسب للخبر به ويجوز نصب هذا الزمان المذکور بوجه في نحو الصوم في يوم أو يومين خلافا للكوفيين ثم قال وإن كان الزمان معروفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الأول عند البصريين ثم قال فإن وقع الفعل في أكثر الزمان سواء كان الزمان معروفا أو مذكرا فالأغلب نصبه أو جره

وأخبروا بظرف أو بحرف جر • فأورن معنى كثر أو استقر رذهب الكوفيون وابتاطوا وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختفوا فاقبال ابتاطوا وخروف الناصب لهم المبتدأ وزعم أنه يرفع الخبر إذا كان عينه محوذا أو نحو ذلك وينصبه إذا كان غير محوذا عندك وقال الكوفيون الناصب لهم ما معنى نوى وهو كونهما مخالفة للمبتدأ قال في المغنى ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بأن لهما مطلقا محذوف فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل) منه (إلى الظرف والجور) ركن فيهما (كقوله) وهو جيل بن عبد الله فان يك جفاني بأرض سواكم • (فان فزادى مثلك الدهر أجمع) وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا لقوادى ولا للدهر لأنه منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستعارة لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للعمل قد زال بدخول التامين وإذا كانت هذه الأقسام ثمين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبى وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والجور ومطابقة تقدم أو تأخر وان الضمير محذوف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيدي والقرآن إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكده وأن يعطف عليه وأن يدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولك أن تقول إنما منتهى جواز الاتباع لا يصل بالاجنبى ولا يلزمه عدم وجود التبوع فلا يتم التقريب (ويجوز) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخبر أمامك ولا يخبر (بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والفرغ) فان كان الحدث مستقرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم

بن اتفاق من انفر يقين نحو الخروج يوما أو يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أنهم معلومات بخاز لتأكيد أمر الحج حتى كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار الكلام الرضى وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائد عديدة لم يدركها بطالعته • (قوله) قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد بذلك أعراب الزمخشري إذ في ذلك انتبذت بدلا من مريم وليس بشيء إذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية فنقول يرق زيدو به فيصح ولا يجوز زيدو به انتهى ومراده بدلية الاشتغال ونحوها لا كل من كل لأنم لا لزوم الخبرية فتدبر

(قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجندية بل يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المنفعة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وان يستل عنه وتقصده فائدة واستفادته والذوات التي لا تصدد كذوات الأعميين لكونهم معالومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن يجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يستل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد فائدته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف تلك الخاصة بالامكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الأزمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم ان الرضى جعل العيينة خبرا عن الزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في مجده وقتادون وقت نوعا يقطع فيه بتقدير الماضي فالاول كالورد والثاني كقولهم اليوم خبر وقضية ان الاول لا ضرور فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدونشري وجهه ان المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالتخصص ٢٠٠ يجهل فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحن في شهر

كذا) قال الدونشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور الى انه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا انتهى ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جررته بقى جاز وقوعه خبرا للجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجرائي لا يشترط كون المبتدأ عاما وكلام الشارح يوضح خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجري حصلت (قوله الاحتمية في نفسه الخ) بهذا يدفع قول اللقاني ان كون المبتدأ عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستفاد في كلام الائمة والمقول عليه مافي الرضى انتهى وسبقه لذلك الدمايني فقال فلا أدري كيف يصح التمثيل ونحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى ولا يخفى ان مثل نحن انما هو للاحتمية لكل متكلم وأما قول المصنف في الجوامع الا في نحو الرطب في غوز ونحن في شهر كذا وأن في يوم طيب انتهى فاشارة الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لما فهم ان بينهم ما فرقا حرف قوله أو ناوضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كمن (فصل) (قوله والحكم على الجاهل لا يقيد) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه حق المبتدأ ان يكون معلوما لان الحكم على الجاهل بعيد عن التخصيص والخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم مضي في تحصيل الحاصل انتهى وفيه انه يمكن في عدم تحصيل الحاصل جهل الانساب ولذا أفاد التركيب الذي فيه المبتدأ والخبر معرقتان اذا جهل الانساب فتدبر

الجمعة لعدم الفائدة (ولا يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق ان الاحداث أفعال وسر كانت وغيرها فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (ان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا) اما بالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام للاحتمية في نفسه لكل متكلم اذا لا يختص بمنكاهم دون آخر وفي شهر كذا خبر وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) ففتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والجمعة لانه شهر روي (واليوم خبر والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (قد) التأويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي (والاصل خروج الورد في أيار) (و) اليوم (شرب خمر) الليلة (رؤية الهلال) فالخبر في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لاعتبار اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقه هم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فخير والصحيح المنع مطاوعة ما ورد من ذلك فيقول

(فصل ولا يبتدأ بشكرا) لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يقيد غالبا (الان

(قوله كان يخبر عنها الخ) لا يخفى ان الظاهر والحال اخوان وسيماني ان الحال يقع صاحبها ككرة على انه لم تعرض المصنف والشارح لمثل هذا ومن وقوع المبتدأ ككرة من غير مسوغ مذكور منذ اذ اوقعه مبتدأين كما سيماني في حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدونشري متعلق بقوله مختص وهو مخرج نحو عند رجل درهم كما هو في كلامهم ما ولكن مخرج لصوفي الدار رجل اذا مجرور ليس محتصا بما يصلح للاخبار كما هو واضح ويمكن أن يجواب بأنه اذا اكتفى بالختص بما ذكر فلا يمكن ان يكون الخبر المختص أولى وقوله نعم لختص مجيء على صحة وصف الموصف فان لم يسئل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد رتب ان عطف البيان لا يكون في المشتقات ولا شك ان لفظ مجرور مشتق انتهى وبما ينبغي التنبيه له ان الشارح أشار بما صرحه الى اصلاح عبارة المصنف لانها تقضى اجازة عند رجل درهم اذا انظرنا مختص لقولهم ان الاضافة الى الشكرا تفيد التخصيص حتى قيل الصواب ٢٠١ قول المصنف كان يخبر عنها بظرف او مجرور يصلح كل من حاله الاخبار

حصلت به فائدة كان يخبر عنها مختص بما يصلح للاخبار عنه (مقدم) نعم لختص (ظرف او مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتفصيل ان الموضع لا يبتدأ بالشكرا ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع اليأس الخبر بالصفة صرح بذلك في المفتي فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى ابيهم غشوة) فزيد وغشوة مبتدآن وهما منكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله

ولا يجوز الابتداء بالشكرا • مالم نقد كعند زيد غيره وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لقوات الاختصاص والتقدم معا (ولا يجوز) (عند رجل مال) لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه (او) كانت (تتلا) تفي بالنحو ما رجل قائم) ومثله في النظم بقوله فدخلنا فدخلنا فدخلنا فدخلنا وسوغ الابتداء بهما تقدم النبي عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان الشكرا في سياق النبي تم واذا عت كان مدلول الشكرا جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية (او) تتلا (استفهاما نحو أله مع الله) ومثله في النظم بقوله وهل فتي فيكم قاله ونفي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في خبر الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص

٢٦ ج ل الاخبار عن الشكرا بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو متع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدونشري هذا لا ينطبق على قوله أله مع الله اذ هو الانكار لا السؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص ان الشكرا الواقعة بعد الاستفهام تشبه الشكرا الموصوفة المشبهة على العموم والمخصوص باعتبار الصفة ووجه التشبيه ان المستفهم عن اعموم وهو ظاهر بخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقاني حصول الفائدة بنفسه يعني الاستفهام وفي النبي بتعين المبتدأ اذا نفي والاستفهام يتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكاري انتهى قال الشهاب القاسمي الا ان الاستفهام هذا لا يختص في الانكاري كما قرر في درسه انتهى ولا يخفى ان عدم الاختصاص هو التحقيق لانه لا فرق بين العموم الشمولي والبدلي كما في الشكرا بعد الاستفهام الغير الانكاري لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالشكرا المحضة لان عمومها بدلي لانه اجيب بأن عمومها بغيره بخلافه فيما ذكر فانه نص وأما عموم الشكرا بعد الاستفهام الانكاري فشعولي لانه في المعنى

(قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه من غير أن يجاب بأن من يدين بمقتضى قول وصفته المحذوف أي هل شيء من يدين بزيادة ما لا ينشأ منه محذوف بقدر مقدما كما يفعل في أن محلا وان محلا (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ لا يستداه الخ) قال لا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجانبين لا أفرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا المصنف قلت لا يستقيم لانها غناء تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصوصة لذلك المقصد وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله وربما ذكره بلا صفة أخص مما هي صفة والذي ضعفه انه اذا صرح جسم في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي أن يجوز رجل في الدار لانه انحصر منه بغير جات ثم قال فان قلت الدليل على ان التخصيص الصفة انك لو قلت واه بدخيل باستقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم في الامراب وهو الذي تريد ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم كان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا ٢٠٢ والخبر هذا لا يصح فان مضى عنه عبد خير من عبد قلت نعم اذا قلنا

في شرط المفردات لان المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المثل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال النوشري وذكر بعضهم ان المسوغ لا يستداه بعد هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها ادق فليتم (قوله وفيه رد الخ) قال النوشري قد يقال لان لم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال النوشري ذكر في الاحياء بلانظ سودا ولود خير من حسنة لا تلد قال العراقي في تحريجه اخرجه في الله حق من رواية شهر بن

وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ لا يستداه هو الميزة المادلة بأم نحو رجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكر) أي الموصوف والمصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرقة بعد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه مؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ لا يستداه بانه نكرة في هذه الآية انما هو في العموم وخبر الخبر المبتدأ ومثله الناطم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذف الصفة) وذكر الموصوف نحو اسم من منان بدرهم ونحو وطائفة قد أهتمهم انفسهم (فتوان وطائفة مبتدآن و قوخ لا يستداهم ما كرون كل منها موصوفة بصفة محذوفة (أي عنوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يقتضي طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتوسيع برأو الحال كما قاله في المفتي (أو) حذف (الموصوف) وذكر الصفة (كالحديث سواء ولود خير من حسنة عقيم) فـ و آية المبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها موصوفة محذوف (أي امرأة أو آية) حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ولود صفة ثانية لامرأة وخبر خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة (عمله عمل الفعل كالحديث امر معروف صدقة ونهى عن منكر صدقة) فأمر ونهى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل الجرور بهما لانهما مصدران والمصدر يعمل فعله ومثله الناطم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه الجار (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على الصادق اليوم

حكيم عن ابيه عن جده ولا يصح ذكره كذا في المارشح وقال السوا في حجة يقابل رجل واليلة أسوأ من أسوأ وقد يطلق على كل كلمة او فـ فـ حجة اخرجه الازهرى سديا عن ابي عبد الله عليه السلام لم ير آخر جده غيره من ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال النوشري هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وايس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتم (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثالي الناطم من نوع واحد وانما يصح من جعل الاضائة نوعا غير العامل وقديقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجار بسبب وصف الاضائة (قوله كتبهن) قال النوشري تبعا للقائي من غير عزوله أي أو جهن يحفل انه خبر وانما نعت لصلوات وتلخيره قوله في اليوم واليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو القرض سابق على اليوم واليلة فليتم انتهى قال الشهاب القاسمي أقول لازم من ذلك ان يكون الجار والجرور على هذا التدبير خبرا ثانيا

(قوله ويقاس) قال اللغوي فيه اشارة الى أن الصور المقدس علم هي صور حصول الفائدة في كان الاولى أن يقول أولا بأن يجزئها بخصيص بالياء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجل في الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل في التميز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللغوي (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بأن هذا ليس محققا لان الكلام انما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لانه الذي اعترض عن وقوعه نكرة لان المحكوم عليه ينبغي ان يكون معيناً فالمناسب نعر يفة بخلاف القسم الآخر وهو لمبتدأ المحكوم به لان شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تميزه واولا أن أن على هذه المسئلة بضرب الزيدان - من كما قاله الدماميني (قوله واثبت تالي لولا الخ) قال اللغوي لان لولا تقتضي استثناء جوابها في حرف تالي في الجملة لكن قد يقال ان حرف التاني يبنى مضمون ٢٠٣ الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وان نعت مضمون الجملة الثالثة لما به - ذهبا وأخذ النوشري ومصحف لفظه (فصل) - (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللغوي اعلم ان الخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والاصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا باعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر وجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز اذ الاصل عدم الماوجب والمانع فالمصنف ان اراد الحالات باعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث اذ هي حالتان لا غير وان ارادها باعتبار الثاني لزم أن يقول احدها وجوب التأخر وذلك في أربع مسائل لان قوله احدها التأخر هو أحد القسمين باعتبار الاول

واليلة تخمس مبتدأ وسوغ لا يستداه كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناطم بقوله عمل برزبن ولا بد في هذه المصوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والاورد على الطرف والجرور عند النام درهم وفي الدار رجل وعلى التاني ما حار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر ووضح وعلى العامل شرب الماء نافع وعلام انسان موجود فـ مذكرة لان تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشقة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه الماوض) المذكورة في كلام المؤلف (ما شبهها) في المعنى فيقاس على لينا من زيد وعلى آية - م غشاة (نحو قصيدة غلامه رجل و) على الله مع الله نحو (كم رجل في الدار و) على ما رجل في الدار نحو (قوله

لولا ما مضى لاولدى كل ذي مقعة) - لما استقلت مطايا من لظعن (و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجار العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتقاد وانما قيدت على (أشبه الجملة) وهي قصيدة غلامه (بالطرف والجرور) في التقدمة والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بـ و) وهو الله (و) لشبه (تالي لولا) وهو اصطبار (بتالي التاني) وهو رجل في الدار (و) لشبه (المصغر) وهو رجل (ب) الاسم (الموصوف) وهو ولد بمؤمن لان التصغير وصف في معنى بالصغر كذا ثبت في بعض النسخ وفيه لب ونشر مرتب وهو أخص من قول الناطم وليقاس ما لم يشل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالذات نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تقنون ذكره الموضح في شرح بانيات سعد (فصل ولقب ثلاث حالات احدها التأخر وهو الاصل) والى ذلك أشار الناطم بقوله

وقوله بعد ذلك ويجب ويتبع والثالثة جواز الامرين هو أقسام الخبر باعتبار انشائي ثم ان قوله احدها التأخر ان اراد بالتأخر فيه الجائر كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان اراد الواجب كان تكرار مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذ الاصل هو التأخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله كز يد قائم لا يصح التمثيل به اذ التأخير فيما تزوان اراد التأخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائر والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعنى جواز التقدم والتأخر مقابلا ما اولافلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقدم والتأخر بل يجامعه واما ثانيا فلان تأويل التقدم والتأخر الجائزين يستدعي ان المتأخر الجائر قد قسم لطلق التأخر وقسم الشيء لا يكون قسمه وقسمه

بما يجعل أن يقال قوله أحدها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير أحدها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لواضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال النووي شري قال بعضهم إذا كان مذوم منذم بدأ من وجب تقديمه ما تأخر خبره ما نحو ما رأيت مذمومان ومنذم شهران خلافا للزجاج فإنه جعل المذوم منذم خبرا مقدما وما يؤخر أو هو ضعيف من جهة اللفظ لأن يؤمن تذكره لا يسوغ لها أو كون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لأنه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلا شك في خبر عن جميع المدة بأن يؤمن وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا وأبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب خبرا عنه بالذي وفروعه أو بشكر أو بحسرة بالالف واللام وقد عدا الضمير مطابقا في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذي تضرب زيدا وأنا الذي أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافا للكسائي انتهى ملخصا وذكره في المسألة المبتدأ المشبه بالخبر يجب تخالفه لكلام المصنف وقال النووي شري ويجب تأخير الخبر أيضا إذا كان طلبا نحو زيد أضربه وزيد لا تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخر في مثل نحو الكلاب على البقرة قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تأخيره في صور أخرى أيضا فيجب تأخير خبر ضمير ثان ومبني في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حاو ماض لأنه سباق أنه لا يجوز تقديمه أولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخيره في باب الأخبار بالذي (قوله أن يخاف التباسه بالمبتدأ) ٢٠٤ قال اللقاني أي اكتسبه بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا في يخاف أن

المتكلم يظن أن السامع يعتقد أن الخبر مبتدأ أو يشك أنه مبتدأ إذ الظرف يستعمل بمعنى الفان أو الشك على هذا

التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح إذ تقديم الخبر فيه لا يعتد السامع به أنه مبتدأ بل يتردد في فيه وفي أنه خبر مقدم كإذهب إليه سبويه ولا يرد أيضا على قوله في المسألة الثانية أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقص فهو أرغب أنت فقد جوزه فيه أن أرغب مبتدأ وما بعده فاعل وأن أرغب خبر مقدم وأنت مبتدأ وخروج وجه النقص به أن التصور الثاني يستلزم أن الخبر مقدم على مبتدأ وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل الموصوف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير تقدم الخبر معه في الآية ووجه دفع النقص أن السامع لا يعتد عند التقديم أنه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي أنه خبر وما بعده مبتدأ فليتامل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجوز فيه انتهى قال الشهاب الأمامي أقول حاصل ما يشير إليه شيخنا أبقام الله تعالى أنه لا بد من ذلك بأن يفهم السامع خلافا المراد بل الذي فيه هو الاجمال بأن لا يفهم شيئا من المراد وغيره والمخذور أنما هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتد بتبدل يتردد ما أشار إليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية ههنا في مخالفة الأصل قال فلا يسبق ذهن إلى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتها الأصل من أن الأصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخر فليتامل (قوله أو متساويين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك إذا كانا متساويين وراديه التساوي في جواز الابتدأ لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لأنه لو قدم الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز عند سبويه أن يكون خبرا مبتدأ لكن حوازه ما يدل على أن التقديم عند سبويه لا يمنع لأن الظاهر كون المعرفة مبتدأ ولو تأخر انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعروفين لتساويهم في صحة الوقوع مبتدأ إلا أنهم التساوي في رتبة الخبر يفولم يقال بتوهم التساوي في مرتبة الاختصاص لأنه بعد ما عرفناه يكتفي في وجوب التأخر كونهم مامعين

من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشبهه أهر النكرتين المحضتين وقال الشهاب القاسمي أعلم أن من شراح الكافية من صرح بأن المراد بالتساوي بين المتساويين في أمر الاختصاص وبأن المراد بالمعرفتين أعم من أن يتساويان في رتبة التعريف وبأن المراد بالتساوي بين المتساويين في أصل الاختصاص وأن تفاوتنا في حتى يمنع تقديم الخبر وإن كان المبتدأ أزيد تخصيصا منه بأن اختص بصفتين فأكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح غير منك ولو جب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادي بأن قال المصنف في الحواشي أعلم أن البيان نارة يظهر لكل أحد كقولك الاسدي زيد ونارة لقوى نحو عالم أفضل منك ونارة للمحقق التامل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاهه فان المعنى ذكاهم بالجنين ذكاة الجنين وإنما لا يستعمله على ضمير ما أضيف إليه الخبر والذي دلنا على إرادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من أن الثاني أعرف وإن الاعرف مع غيره كالمعرفة والتكررة لأن الاعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والتكررة وإنما الذي دلنا على ذلك أنا أن لم نقدر محذوف فالزم أن ذكاه الجنين إذا وجدت تذكية للام والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بهذا أن يتصل بالاجزاء أو الأصل عدمه وإن قدرنا مثلا مضافا للخبر لم يجز أن حذف والتعبير عن الولد بعدد أنه صالة بالجنين ونحن وإن لم نمتصا للتقديم والتأخير لكن مجازا من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعي في الأجوبة المرضية على الأسئلة النضوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله فالزمه حين يستوي الجزآن عرفا وتكررا عادي بيان وهو غير منسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس ويجب عما أورده ابن هشام بأن ما قرأه من لا صورة في التلخيص فيصير زمنه لأنه لا يطلق عليه جنين إلا وهو في البطن لا بعد نروجه وإذا كان في البطن فلا تعقل ذلك لأنه حق يمكن أن تكون ذكاهه بعد ٢٠٥ خروج من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا أن النصب

في التخصيص (ولا قرينة) غير أحدهما عن الآخر فالمرقتان (نحو زيد أخوك) فان كلام من هذين الجزأين صالح لأن خبره عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيد بأنه ابنه ولا يعرف الخطاب انتصافه بأنه أخو الخطاب وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد وإذا عرف أخاه ولا يعرفه

من تغيير الرواة وانهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزاع الخافض أما البناء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بالخبر وتقدير الكاف بعده مع النصب لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف أعني ذلك في الرفع نحو زيد زهير وأما أي مثل زهير ولم يسمع زيد زهير أنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرواردي على معنى بالذي يربيع المنصوب خبر المبتدأ ويعني أن وجهه النصب بأنه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الأصولي لأزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أحصانا وهما رواية النصب وانها انصحت على أن التقدير وقت ذكاهه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأتى على الظرف وهو يدل للشأنين لأن الثاني انما يكون وقت الأول إذا أغنى الفعل الثاني عن الأول والآخر المحال وقوع الذكاة الأولى في وقت الثانية وإن ابن عرون رد قول الخنفة أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وأن التقدير مثل ذكاهه وأن ساعدتهم ابن جني على عادته بأن الجنازة على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بأن سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم نأكله لم يكن لأنهم سألوا ما أدرك ذكاهه وكذا من هذا الصنف أما قول الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقاني يرد عليه فإلا ذلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك أسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجي وذلك فرع بجواز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي ثياب كريم ما يصون حسنها إذا نشرت كان الهبات صوانها قال فتمه وهو يرى أنه مدحه الأبري أنه أثبت الصون وثق الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات أن نصان انتهى وأيضا حه أن الواجب في مثل هذا أن يكون الخبر ما راد إثباته وليس هذا حال عبد الملك بن من وإن كان عقوبتك ذلك ولو

حال كان عزله عتوبتك كان معاقب الامعزولا * (تنبيه) * قال في المغني أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب تعلم احد هما دون الآخر فالعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمروان علم زيد او جهل اخوته امرو وكان اخو عمرو زيد المن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلم ما ويجهل انساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالخيار انه الاسم انتهى المقصود منه ولا ينبغي ما في الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب احدي المعرفتين أي لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضي تعيينه عنده وقد اشار صاحب التلخيص الى ان ذلك حيث قال واما تعريضة فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف باخر مثله واقصر السعد على ان الضابط في التقديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف ٢٠٦ عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا

وصفتين لشئين في الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يتقدم اللفظ الدال عليه وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو الطالب ان تحكم بنبوئه للذات أو نفيه عنها ويجب أن تؤثر اللفظ الدال عليه وتجهله خيرا ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح وما بها الغاب وبمذا قبل في بيت المتن * فحوض بحر أفعه ماؤه ان الصواب ماؤه ففعله لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما في كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر عما هو المراد صريحا وانما رده من اختلاف المعنى باختلاف الغرض ونبه السعد على ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا فرقة ولا التثان لقول الراعي ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكانه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المغني في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك ان المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكر الجنين ذكاه أمه الحكم على ذكاه أم الجنين بانها ذكاه لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان معه الخ) أنت تخبر بان معنى قول المصنف أنك مرتين متساويتين أنهما متساويتان في جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعين ان الموصوفة هي المبتدأ تقدمت أو تأخرت وحينئذ نقول المصنف بخلاف رجل صالح احتج عن غير المتساويتين لأعمال قبره في وجهه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لبقية عدم التساوي والظاهر ان القرينة هنا لا تكون إلا معنوية

على التعيين باسمه وأردت ان نعينه عنده قلت أخول زيد ولا يصح لك ان تقول زيد أخول هذا هو المسموع ووقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو انما زيد وقيل ان كان أحدهما اعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتداءية المتقدم نحو الله ربنا قاله في المغني (و) الشكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان خبر عنه بالآخر لعله في المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر للثاني وهما ابتدائية فيعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله

فأمنه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادي بيان (بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالأول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتداءية تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقى قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه شبه وأبو حنيفة خبره لانه شبه به تقدم أو تأخر (وقوله) بنونا بنوا ثانيا وثباتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بان بنى الابناء مشبهون بالابناء فبنوا أي ابتداءية مبتدأ مؤخر وبنوا خبره تقدم والمعنى بنوا أي ابتداءية مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ويخالف الأصول اللهم

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللقاني يزد عليه أن نحو أقام زيد يخو في زيد منه أن يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف التباس انتهى وقال الدونشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالثاني كيد للفاعل نحو أنا قت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فاعل كذلك نحو زيد هيات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشك على هذا أقروا هم في نحوهم رجلا زيدا زيدا مبتدأ والخبر لان التباس مأمون ~~مأمون~~ ون فاعل ثم لا يكون الامعزولا أو مضافا اليه قال الشهاب التباسي فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم ٢٠٧ الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالمبالغة الأهمية والفعلية المختلفتين

الآن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وباتفاق مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ ثان وابتداء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مستندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو تقدم والماله هذه وقيل قام أو يقوم زيد لا تلبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قام أو) كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز فالاول نحو زيد (قام أو) الثاني نحو (أخوال قاما) على اللغة القصص فلا لبس فيمن فيجوز تقديمه فتقول قام زيد وقام أبو زيد وقاما أخوالا وهذا التفسير لا بد منه في قول النظم كذا اذا ما الفاعل كان الخبرا المسئلة (الثالثة أن يقتصر) الخبر (بالامعنى نحو انما انت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالامعنى اذا التقدير ما أنت النذير (أو) يقتصر بالا (انظروا نحو وما محمد الارسل) فلا يجوز تقديم الخبر لما روي الى ذلك اشار الناظم بقوله أو قصد استعماله منحصرا (فاما قوله) وهو الكميته بن زيد

فأرب هل الا بك النصير رقيقى * عليهم (وهل الاعلى الماهول ضرورة) لانه قدم الخبر القرون بالانفصال والاصول وهل الماهول الاعلى وهل النصير الا بك ولا يجوز ان يكون الماهول من نوعا على الفاعلية بالجواز والمجرور قبله لاعتقاده على الاستهانة لان الامانة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا دار زيد من باب أولى المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستقلا لا تصديرا ما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فامبتدأ وسوغ الابتداء بما فيها من معنى التعجب واحسن زيد خبره (ومن في الدار) فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقيم اقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدأ أو يقيم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد زيد) فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبركم فانما في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ في الاخر المصدروا الى ذلك اشار الناظم بقوله ولازم المصير (أو متبها به) أي بما يستحق التصدير

المبتدأ بالفاعل انتهى باني ان في عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التأخير واضع ثم أخبر عن ثانيا بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لاموضع من مواضع الوجوب وبمكانه الذي يحصل فيه الخوف ويحجب بان في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع ان يخاف وكذا الثانية والرابعة (قوله أو متبها به) قال اللقاني الضمير في به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغيره معطوف على ينسبه فيلزم الفصل بين المعطوفين المعطوف عليه وهو ينسبه باجنبي

وهو قوله أو متبهايه لكنه منقطع حسن ٢٠٨ من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار (قوله متقدما) قال اللقائي

(نحو الذي يأتي في قوله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتي صلتها وجملة قوله درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه باسم الشرط لعمومه) وابهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتي (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا للمابعة) وهو بوجه التأخير كان الشرط سببا للجواب (ولهذا) النسبة (دخلت) القاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلولا ذكر القاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار (أو) يكون مستحقا للتصديق (بغيره) وذلك الغير الذي له المصدر (اما) ان يكون (متقدما عليه) أي على المبتدأ (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره (فان لام الابتداء ملازمة لمصدر الكلام) وما اقترن بلازم المصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار الناظم بقوله «أو كان مستندا الذي لام ابتداء (فاما قوله) وهو رتبة

(أم الحليس يجوز شربه) * ترضى من اللحم بعظم الرقبة

(ف) اللام داخله على مبتدأ محذوف (و) التقدير ايهي يجوز (والجمله خبر أم الحليس) ولا يمنع دخول اللام في الخبر اذا كان بوجه بخلاف المفرد (أو) لا حذف (واللازم زائدة للام الابتداء) كقوله

خالي لانت ومن جرب خاله * نيل اللام ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجملتين متنافيين ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر فانه في المعنى واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجمع التوكيد والحذف وهو منقطع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذي في المصدر (متأخر عنه) أي عن المبتدأ بان يكون ما في المصدر مضافا اليه المبتدأ (نحو غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقيم اقم معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) محال مبتدأ وكم خبره مضاف اليها ورجل تمييزها محذوف من باضافته اليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التجميعية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره التام واللام الابتداء والمضاف الى ما في المصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو قول هو الله اخذ فانه يلزم صدرا الكلام والاخبار بالجل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز ان تقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل) أيضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم وإثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (أحدها ان يقع تأخير في ليس

اعين وقيل بانها خبر ان فيجب تقديمها (قوله ان يقع تأخير في ليس) أي نقول الناظم ونحو عندي ظاهر فيهم كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسئلة الاختيار عن الشك في نظير محقق

مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ وفي المعنى مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى وفيه أيضا للام الابتداء الصورية ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو لقايم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حليس وهو كساء رقيق يكون تحت البردعة وأم الحليس كناية الاتان ولعل هذه المرأة كناية بذلك ومن في قوله من اللحم لبدل (قوله غلام من يقيم اقم معه) قال اللقائي غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصديق لا كنياسه الشرطية لضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقيم هذه الجملة شرط الغلام لامن وكذا قوله اقم معه جواب للغلام لامن والحاصل ان اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والجلتان له لا المضاف اليه فاعلم ذلك والمعنى ان يقيم غلام شخص اقم معه أي مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه ان الجازم هو المضاف في ذلك فاجزأ انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله في أربع مسائل) بئى خامسة وهي اذا وقع مذومند

(قوله لفظا) قال النوشري فيه نظر اذا لفظ بالمكسورة غير المفتوحة فالتى تأتي اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كناية لكان أحسن ويجعل على ما اذا لم يثبت بالشك كل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) قال النوشري من ادع بالاسم المفرد ما يشمل الجار والجر ويدل على مقابلة بالجملة (قوله فاما ان كان من المقرين فروح) قال المصنف في رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لما استدلل بها على ذلك لان الأصل عند ٢٠٩ النماء مهمما يكن من شئ فان كان من المقرين فجرأ وروح وريحان محذوف مهمما وجملة شرطها وانبت عنها اما قصارت اما فان كان فقر وامن ذلك لوجهين أحدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير فاصل والثاني ان الفاء الأصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتاعا طعان قبل الشرط جوهاني باب الشرط عن العطف حذفتوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ على شئ ما علم اصلا لفظ فقدمت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المقبول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقرين فروح محذوف الشاء التي في جواب اما لئلا يلتقي فآن فتخلص ان جواب اما ليس محذوف قابل مقدم ما بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى واراد البعض الذي استدلل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الامام في الدين انسبكي وقد اتصرت له ولده التاج في الاشياء والنظائر فقال وغلط من تعقب

ظاهر نحو في الدار رجل) في الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعند المال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا) (وقصدك غلامه ريل) بجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سندا في هذه الأخيرة (وعنديك فاضل) فعندي خبر مقدم وفاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شئ من ذلك (فان تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندي انك فاضل (يوقع في التباس ان الفتوحة بان المكسورة) انظروا (و) في التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التي معنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدأ وأخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيصير ان تكون ان مفتوحة وهي صلتها مبتدأ والظرف خبره ويجعل ان تكون مكسورة وهي ما وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحفل كونها مؤكدة كونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالتباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا تقدم معمول خبرها عليها (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بعدها) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم (كقوله)

عندي اصطبار (واما اني جزع * يوم النوى فلو جدد كاديري)

فاما اني جزع بكسر الزاي مبتدأ ويوم النوى بالتون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحين وهو تقيض الصبر ولو جدد جدد مجرور وخبر اني جزع على حدة اما زيد في الدار ويرى من ريت الله اذا فتحته واصل البري القطع والمعنى واما جري يوم الفراق فلا رجل وجد فارب ان يضاف وانما جاز تأخر الخبر عن المبتدأ هنا (لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلامهما مع معمول ما جملة تامة مستقلة وأما لا تفصل من القاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقرين فروح (وتأخيره) أي الخبر عن المبتدأ (في الأمثلة) الثلاثة (الاول) بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع في التباس الخبر بالصفة) لان الشكرة تطلب الظرف والجرور والجملة تختص بها طالبا حاشا فلولا تأخر الخبر في التوهم انه صفة لان الجملة وشبهها به

٢٧ مع ل كلام الوالد من اهل العصر زاعما ان الفاء يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو ان الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول ووجه غلطه انه لما اعتقد تختم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول ودخول الفاء غير مسئلة الا ان يكون الشرط الثاني وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الاول وقد استتم دسبويه على الاعتراض بالآية (قوله وتأخيره) قال النوشري ان قلب ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة بالربعة قبل الثلاثة مع تقديمها اقلب لطول الكلام على اعلى ان بعضهم جعل عكس الترتيب اولي لما هو ظاهر

(قوله الثانية ان يقتضى المبتدأ بالالخ) قال الدونشري ويجب تقديم الخبر ايضا اذا اقترن المبتدأ بقاء الجزاء نحو ما في الادار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم اشارته نحو هنا زيد وعمر وكذا اذا كان الخبر كـم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر مالا يفهم منه مع التأخير نحو قوله ذلك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل دار بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح القبة ٢١٠ السبوطي (قوله نحو لاقام زيد) قال في المعنى مانعه واختلف في دخوله في غير

باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لاقام زيد يقتضى كلام الجماعة الجواز في أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار إلى أن في كلام المصنف مضافا قدرا بقرينة ما سلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف سر في الحوائش ان الناظم احتجز بقوله عليه عما اذا عاده في بعينه ففيه تفصيل وقد بيناه في حوائش الألفية وبه يظهر ان عدوله هنا غير ظاهر وينبغي ان يقيد البعض بما في البيت والأية على ما بيناه في تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم في عند هـ بعلها الغرض (قوله اهابك اجلا لا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبغي على قاعدة صدق زيد وزيد صدق لان الخبر يكون اعم من المبتدأ ان يقتضيه

او مسأله قال ابن النحاس معناه ان زيد صدق في الخبر فيه صالح لان يكون اعم من المبتدأ فاجعله كذلك ولان قالوا لا يلزم انهما الصدقة في ذلك هذه الصورة بخلاف صدق زيد فانا لا يمكننا ان نجعل الخبر الذي هو زيد اعم من المبتدأ انما لا ان يجعل مساويا والا كان الخبر اخص من المبتدأ او هو غير جائز واذا كان مساويا يلزم الاخصا ضرورة قصد ان كل من هو صدق زيد وكذلك لا ينصرف مل العين في الحبيب الا اذا جعلت مل عين مبتدأ حتى لا يكون اعم من الخبر لاجتماع كون المبتدأ اعم من الخبر والملي الثاني مثل الجمل السحرات كذا في التذكرة المصنف ومن خطه نقلت

ذلك اشار الناظم بقوله

كذا اذا عاده عليه مضمرة

ويوجد في بعض النسخ الجملة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فياقتضيه موجهها كقولك زيد قائم فيترجأ تأخيرها على الاصل ويجوز تقديمه لم مانع والى ذلك اشار الناظم بقوله ويجوز التقديم اذ لا خيرا (فصل هـ وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه) والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يهمل جائز (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدأ جوازا فتعوض من عمل صابطا فلتعويضه ومن اساء فليعلم او يقال كيف زيد فتقول في الجواب (دفع) بكسر النون فلتعويضه وعليها ودفع اخبار المبتدأ محذوفة جواز العلم بها (والاقتدير عمله لتعويضه واسأته عليها وهو دفع) اي من بعض من العشي وطريق العلم بها ان عمله واسأته مصدران ما خبر دان من فعلهما السابق ودخول الفاعل على ما لا يصلح ان يكون مبتدأ في دالة على حذفه وان الضمير مالم من العائد عليه في السؤل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دفع

وفي جواب كيف زيد قل دفع (فزيد استغنى عنه اذ عرف (واما حذفه) اي المبتدأ (وجوابا فاذا اخبر عنه بعت مقطوع) عن متبوعه (بجرد مدح نحو الحمد الجيد او ذم نحو عود الله من ايلس عدوا المؤمنين وترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الجيد وعود المسكين على انه اخبار لمبتدأ محذوفة وجوبا والتقدير هو الجيد هو عود المؤمن هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كاعمال في النداء اذ لو اظهروا الناصب لا وهم الاخبار وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحتجز بقوله لجرد مدح الخ من ان يكون التمهيد لا يوضح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاتظهار الناصب واضمائه (او) اخبر عنه (بصدر جى به) اي بالمصدر (بدلا) أي عوضا (من اللفظ بقوله) أي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم باللفظ وكيف هي الخبر وجال الحال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها المصنف شرح ابن القوام على القبة ابن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالمدح والمجور والتقدير على اي حال وعلى اي هيئة جاء و اجاز الـ كونهون الجاز انهاء انتهى باختصار (قوله واما حذفه وجوبا الخ) قال الدونشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا ابتداء لا سيما نحو اكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله جى به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقاني انما كان المقام للفعول لان المبتدأ في هذا ونحوه هو امرى او شأني والشأن هو الحكم الثابت في الواقع ولا يقيم الا الجمل لا المارة ذات فالصبر هنا واقع موقع الجملة الخبر بها عن الشأن الا ترى الى ضمير الشأن لا يخبر عنه الا الجملة

(فصل هـ) (قوله وقد يجب) وقد يمنع حذفها وحذف احد هما وذلك فيا اذا وقعت الجملة ضمير عن ضمير الشأن فانه يجب ذكر الجزأين كما سلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدأ في المعنى (قوله فتعوض من عمل صابطا) قال الدونشري يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما به ناراي هي نار قل أن أنسكم بشر من ذلكم النار اي هي النار وبعد قال الجواب وبعد القول نحو قالوا اما طير الاولين اي هو ويقل بعد اذا القباية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن الا ثابتا (قوله دفع) قال الدونشري الدفع المشرف على الهلاك ويجوز فتح ٢١١ نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دفع وقوم دفع ونسوة دفع وان كسرت

النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دفعان وقوم دفعون وامراة دفعه ونساء دفعات وقد ادغمه المرس فهو مددفع ونسوة دفعه قالوا ادغبت الشمس اذا اشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدونشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته كما ان السؤال عن حقيقة الشيء ومن عن شخصاته طاقا وبيت لتعظيم المعنى هو زلة الاستفهام وعلى حركة التلايتي سا كان وكانت قصة للغة والظاهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل ابد ال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحح ام سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد بالتدريج ويجوز في نحو كيف زيد جالس ورفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه

وكيف هي الخبر وجال الحال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها المصنف شرح ابن القوام على القبة ابن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالمدح والمجور والتقدير على اي حال وعلى اي هيئة جاء و اجاز الـ كونهون الجاز انهاء انتهى باختصار (قوله واما حذفه وجوبا الخ) قال الدونشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا ابتداء لا سيما نحو اكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله جى به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقاني انما كان المقام للفعول لان المبتدأ في هذا ونحوه هو امرى او شأني والشأن هو الحكم الثابت في الواقع ولا يقيم الا الجمل لا المارة ذات فالصبر هنا واقع موقع الجملة الخبر بها عن الشأن الا ترى الى ضمير الشأن لا يخبر عنه الا الجملة

(قوله فيقتلونه) قال الدونشري هو ثابت النون في بعض التسخ وفي بعضها بحذف النون وهو منضوب بان مضمر قوا واصلها في محل جر بالعطف على انكار كقوله لبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقاني هذا التقدير ان كان لا يضر لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيها وقع فيه الخصوص من خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما فليشمل (قوله او محذوف على راي ابن عصفور) اي زيد المحذوف والحذف ٢١٢ حيث ذاب كافي الباب الخامس من المعنى وفيه ان قول ابن عصفور

مردود بانه لم يبدئ -
(قوله ومن ذلك) قال اللقاني انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو في ألفاظ مخصوصة -
العرب وجب اتباعهم على حذفها لانها كالامثال التي لا تغير عما وردت عليها انتهى وقال الدونشري فائدة يجب حذف الابتداء أيضا -
المصدر المبين فاعله أ ومفعوله بحرف نحو شكرالك وجرعالات أي دعائي لك قال الرضي في شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذا المصدر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه إلى الفعل والمفعول المصدر الذي صار به حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك أي هذا الدعاءات وكذا كل ما فيه من المينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلناها بمعنى الذي وأما المينة للمنة فهي صفة لها كالوجه لما في الآية مكرة انتهى من باب المفعول المطلق

(نحو سمع وطاعة وقوله) فقالت حنان ما أتى بك ههنا) • اذ ونسب ام انت بالمعنى عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير امرى حنان وامرى سمع وطاعة) واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي يجب بها بدلا من النقط بافعالها ولكتم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا لالرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائدة على المرأة المعهودة والمعنى اني احسن عليك أي شئ جاء بك ههنا لك قرابة أم معرفة بالمعنى وانما قات لك ذلك خوفا من انكار اهل المعنى عليه فيقتلونه (أو) اخبر عنه (بمخصوص معنى) في افادة المدح (أو) في افادة الذم (مؤخر) الخصوص (عنهما) أي عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا) اي زيد وعمر (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل وبئس الرجل فقال عن الخصوص بالمدح والذم من هو فاعله له وزيد او عمرو اما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما بالجملة قبلهما أو محذوف على راي ابن عصفور فليسا محذوفين فيه (فان كان) الخصوص (مقدما) على نعم وبئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمر وبئس الرجل (فبتدأ) أي فهو مبتدأ (لا غير) وبالجملة بعده خبره والرابط بينهما الموصوف الذي في الرجل (ومن ذلك) أي من حذف المبتدأ وجوبا (قوله لهم من انت زيد) بالرفع فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا (أي مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير ميبويه كلامك زيد) لان المعاني لا يخبر عن بالذوات ولان زيد ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المقرد وهو جازم لقله كما جاء معك وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان مفضاذا كزيد او هو ليس أهلا لذكره فبطل من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت زيد كزيد ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من انما المقدر في النصب والتزم حذف الرفع كما التزم حذف الناصب نص عليه ميبويه وأما ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير الخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدأ وجوبا (قوله سمع في ذمتي لافعلن) ففي ذمتي خبر مبتدأ محذوف وجوبا بالجواب القسم منه (أي في ذمتي ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي

(قوله وأجيب) قال الزرقاني أي عن الثاني ويمكن ان يجاب عن الاول بالمراد الاسم دون المسمى وقوله (وأما الجواب القسم منه) هذا يؤمن ان حذف المبتدأ وجوبا يوقف على سبب من سببه كالتعريف ليس كذلك ولا يذكري في المسائل المتقدمة ان شيئا من المبتدأ عدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر ان الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فاشتراط وجوب ذلك سبب من سببه فتأمل (قوله أي في ذمتي ميثاق أو عهد) قال الدونشري ان قلب لا معنى لكون الميثاق والعهدة في ذمته

وانما الذي في ذمته هو الجواب أي مضعون لافعلن ونحو ما أجيب بان المعنى في ذمتي متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضعون الجواب وهو في ذمته بالالتزام كالدين والنذور والذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الاعلى ضعف) أي مرجوحية كأيديل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدونشري هو سؤال لاحاجة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التصحيح أنه لا مدخل للتقديم في التسوية (قوله وأما حذفه وجوبا) ٢١٣ قال الدونشري وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك

(أما محذوف الخبر جواز فقصو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أي حاضر) لان اذا الفجائية تشهر بالحضور (ونحو كاهادام وظلها) فظللها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه (أي عندي) والله أشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عند كما هو يقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الاعلى ضعف لان الجواب ينبغي أن يسلك به مسالك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولان الاصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التأخير يوم الوصف وذلك مأمون فيها وجواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدرنا الخبر متأخرا فاستغنى الابتداء بدركهم قلت كونه جوابا للاستفهام (أما حذفه) أي الخبر (وجوبا في) أربع (مسائل احدها ان يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وابطاح ذلك أن يقال ان كان امتناع الجواب لوجود وجود المبتدأ فان لم يكن مطلقا (نحو لولا زيد لا كرمك) فالأكرام متنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أي لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فان لم يكن مقيدا كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد اليك لهلكت فالحال انك متنع لاحسان زيد فان لم يكن مقيدا بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم يقتضي لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود المدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لا كرمك لم يشك في ان وجود زيد يمنع من الاكرام فصح المحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب منه - ولولا محله والى ذلك أشار الناظم بقوله • وبعد لولا غالبا حذف الخبر • حتم (ولو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره ان فقد دليله كقوله لولا زيد سالما ما لم) من القتل فزيد مبتدأ وخبره سالما خبره وهو كون مقيدا لان وجود زيد مقيدا بالمسألة ولادليل يدل على خصوصيتها فذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطابا لعائشة رضي الله عنها (لولا قولك حديثي عهد بكفر لنبئت الكعبة على قواعد ابراهيم) - وكما في المعنى

لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم قال بعضهم واللا في لم يمتنع - والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللا في لم يمتنع كذلك انتهى أقول - حق المصنف انه لا حذف في الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله في أربع مسائل) يراد عليها خبر ما التهيبة عند الاخفش فان ما عنده مكرة فاقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغني (قوله حديثي عهد) قال النفاذ في شرح النخبة في بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقبته انتهى فتولا في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهده أي لقيه وادراكه أو لا حذف فيه على ان العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه فلا زمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكسر حواي قومه السوا الكفر وادركه أي رصا اليه وذلك كناية على انما فهم به ومعنى ان ذلك حديث أي قريب لا حديث أي موجود بعد العدم يعني لولا انما صاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم بالاسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضا فقدر بواقعه سبحانه أعلم على ان الاقرب ان العهد هو العلم واطافة العهد الى ضميرهم

بكره وان قومه السوا الكفر وادركه أي رصا اليه وذلك كناية على انما فهم به ومعنى ان ذلك حديث أي قريب لا حديث أي موجود بعد العدم يعني لولا انما صاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم بالاسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضا فقدر بواقعه سبحانه أعلم على ان الاقرب ان العهد هو العلم واطافة العهد الى ضميرهم

المقدم من إضافة المصدر الى المفعول وفي الكلام مضاف الى عهده قدروا الاحتل لولا قومك حديثا قطعاع علم الناس
 فانصاهم بالكفر لينت الكعبة الخ (قوله وبارز الوجهان الخ) قال الرافعي استشكل بعض الشيوخ جواز الذاكر ان المحذوف
 اذا استثنى منه يكون المحذوف واجبا وها قد سد الجواب سد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب المحذوف لاجواز كما قال به
 الرافعي ومن تبعه والجواب عن ذلك اننا لانسلم انه سد منه انما هو اذا كان الخبر عاما او اما اذا كان خاصا فهو
 مقصور وهو امر اي فهو كالمذکور فلا يسد هكذا وقع في المذاكرة (قوله اذن من شأن الخ) بهذا يدفع تنظير الثاني وجود الدليل
 عند حذفه قال اذا المتبادر عند حذفه ٢١٤ ان سلامته لوجود الانه لا وجود له فيهم اياها فاعمل كما هو المراد (قوله فيقال

بلفظ لولا قومك حديثا عهده بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثا خبره
 وهو كون مقيد بالحادثة (و بارز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (ان وجد الدليل)
 الدال عليه (نحو لولا انصار زيد جوه ماسلم) فقومه خبر انصار وهو كون مقيد بالجمالية
 والمبتدأ دال عليها اذن من شأن الناصر ان يصح من نصرة (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن
 عبد الله بن سليمان التميمي (المعري) في وصف السيف
 (يذيب الرعب منه كل عصب • فلولاً القمديسك لاسلم)
 فيسك خبر القمديس وهو كون مقيد بالامسالة والمبتدأ دال عليه اذن من شأن عمدا السيف
 امساكه ويذيب نفسه ويحده ومعناه يسيل والرعب بضم الراء ويكون العين المهملة
 الخوف فاعل يذيب وكل عصب مقعولة وهو بعينه مهملة مفتوحة فضاء مهملة ساكنة
 فوحدة وهو السيف القاطع والقمديس كسر القين المجهمة غلاف السيف والاسالة اي جاد
 السلان والهاء في يسك عائدة على كل عصب قاله الموضع في شرح الشواهد والمعنى
 ان هذا السيف تقزع منه السيوف فلولاً ان اغمد حادتها تسكها السالفة وبها من فزعها
 منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرافعي وابن السكيت وابن مالك واليه
 أشار في النظم بقوله غالبا (وقال بله هو ولا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء
 عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل البكون الخالص) أي المقيد
 (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سألنا ماسلم (لولا مسالة زيدا يان أي موجودة) ويقال في لولا
 انصار زيد جوه ماسلم لولا جمالية انصار زيدا يان أي موجودة (ولنحو المعري) في قوله
 فلولاً القمديسك قال الموضع في المعنى وليس يعني التلحين بجيد لا جلال تقدير عسك
 بدل اشتمال من القمديس ان الأصل ان يسك ثم حذف ان فارتفع الفعل أو تقدير
 يسك بجملة معترضة أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر
 فقد قال الموضع نفسه في شرح شواهد ابن الناطم في من لدن لا قدره سيديو يمين لدان
 كانت واعتبر على تقديره ان انه يلزم منه حذف بعض الاسم ويقام بعضه

لولا مسالة زيدا يان الخ) ظاهره
 ان هذا تقرير للفظ لولا لا يذسالمنا
 ماسلم وهو مشكل اذا للفظ لا يقبل
 ذلك التقرير فان قيل انه تقرير
 معنى لم يناسب السياق ولم يوافق
 ويفعي ان يكون المراد منه ان
 زيدا في قوله لولا زيدا الخ مبتدأ
 على حذف مضاف أي مسالة
 فيدواتر محذوف أي موجودة
 وقوله سألنا ماسلم حال كذا قال
 المشاب لكن قوله ماسلم لا يناسب
 كونه من خبر الحال ولا يناسب
 الا كونه في خبر لولا فليستأمل
 وان كان ظاهرا باق خلاف
 ذلك (قوله ولنحو المعري) قال
 الرافعي المراد بالسن هنا كتاب
 انطاطا للسن في الاعراب لا تنقائه
 ثم ظاهر قوله لنحو ان الجهور
 جميعهم وقع منهم ذلك وفي المعنى
 ولن جماعية على اطلاق وجوب
 حذف الخبر المعري في قوله في
 صفة سيف يذيب الخ انتهى فانهم
 بن الحسن بعض منهم لا الجميع

(قوله لاحتمال تقدير عسك بدل الخ) خرج به ضمهم على ان يسك بال وعامله الفعل الذي نابت عنه لا هو أولى من هذا
 اجمال كان في قوله كما خارجا من جنب صفته البيت وهو مبني على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل يفعل محذوف
 نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيديو يقدردان ولقد كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة
 بعضها الاخر لفظ شولا لانه خبر كان وهذا يدفع نظير الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف
 الاسم للتسليم من ان ما وردت عليه وان ان صارت بعضه ولو كان هذا امر اذ لم يصح اخبار ان في المواضع المطردة المذكرة

هذا كلامه ومن خطه نقلت وجه ما عترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان
 يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولاً ان القمديسك محذوف
 وارتفع الاسم به دها انتهى ولا يجوز ان يكون عسك حالاً من الخبر المحذوف لانهم
 لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضع في المعنى عن الاخفش وأقره
 (وقالوا الحديث) المتقدم (مروى بالهني) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية
 بمعنى هذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا احدان قوله لولا
 حداثه قومك لولا ان قومك حديثا عهده بجمالية ونحو ذلك نقله المرادى عنه في شرح
 النظم وما ذكره الموضع من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين
 وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بولاً وسياق المسئلة
 (النسابة ان يكون المبتدأ أصري في القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويقوم
 منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو اميرك) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا
 عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مراد به الحياة أي وحياتك (لا فعلن وأمين الله)
 بفتح الهمزة وضم الميم من اليمين وهو البركة أي وبركة الله (لا فعلن) فعمرك وأمين الله
 مبتدأ ان حذف خبرها ما وجوباً (أي اميرك قسمي وأمين الله يعني) وانما وجب حذفه
 لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهدا لله لا فعلن جازا ثبات الخبر) وحذفه لعدم
 الصراحة في القسم) به لان عهدا لله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره فهو عهدا لله
 يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز في
 نحو لعمرك لا فعلن ان يقدر لقسمي عرك فيكون من حذف المبتدأ) والاول أولى لانه
 اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاول أو من الاجاز والاول فالحل على
 الاول أو في لا نه اى محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا
 أولى من جدها اذ اخله في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر والى هذه المسئلة أشار
 الناظم بقوله وفي نص عين ذا السقر المسئلة (الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه
 اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضعته) بالضاد المجهمة وهي الحرفة سميت بذلك
 لان صاحبها يضع يتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعدوا وعينت مفهوم مع • كمثل (كل ضائع وما صنع)
 فكل مبتدأ وما صنع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوباً أي
 مقرونان وانما حذف دلالة الواو وما صنع على المصاحبة والاقتران وانما وجب
 الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمر
 وارتدت الاختيار باقتران ما جاز حذفه) أي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من
 اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكركه) لعدم
 التنبه على المعية (قال) الفرزدق

في باب التواضع والاعتذار هاتفي
 باب الاستثناء على ان الموصول
 الحرفي لا يجوز حذفه وهو يومه
 شامل لان لكن المصنف في الجملة
 الرابعة عماله محل صرح باستثناءه
 وحينئذ فاعتراض المصنف على
 سبويه الزامه بما قاله ولا يرد مثله
 على المصنف حيث كان الموصول
 الحرفي لا يحذف الا ان اشكل
 تخريج الدماميني انه على حذف
 ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر
 وان كان هو تابعا للنظم في تخريج
 نحن الاولون الا تخرون يد كل
 أمة أو تو الكتاب من قبلنا على
 ان الاصل يدان كل أمة محذوف
 ان وبطل عماله لان أن الناصبة
 للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله
 من عمر الرجل) بكسر الميم له
 مصدران العمر بفتح أوله وسكون
 ثابته وهو خاص بالقسم والعمر
 بضم أوله وسكون ثابته ولا يستعمل
 في القسم قاله الروزني قال فاما
 عرك الله فقد وضع العرفيه
 موضع الله بدلالة ان الفعل منه
 لا يحى الا مضعف العين وهذا
 ليس صحيحا وانما هو استعفاف
 (قوله والاول أولى) قد يقال اذا
 دار الامر بين كون المحذوف
 المبتدأ والخبر كان الاول حذف
 المبتدأ لان الخبر معطوفا على
 أحد القوابين (قوله لانه اذا دار
 الخ) ولان لفظ عرك انما وضع
 ليستعمل مقصدا به واذا جعل
 خبر الم يستعمل مقصدا به بل
 خبرا به عن المقسم به

(قوله والموت يلتقيان) قال اللغويان ان الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل للمعية نفسه انما هي من
مخصوص مادة الخبر والتي هي المعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله
صريحا) التقيده مذهب جمهور ٢١٦ البصريين وجري سراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان

ضربت زيداً قائماً (قوله عاملا
في اسم الخ) ظاهره ان الشرط
العمل ولو بلاضافة نحو ضرب
جهر قائما بلاضافة واشترط
الرفع في الاضافة فقال ويكون
المصدر مضافا الى الفاعل أو
المفعول أو اليه ما وقد يقال مراده
التمهيد في الاضافة دون اشتراطها
بذلك ان الاضافة في أخطب
ما يكون الامير قائما ليست الى شيء
منها والمراد بالاضافة النسبة
كما عبر بذلك الجاهلي فلا يراد
الاضافة الى الفاعل والمفعول
لا يمكن وانما لا يتصور في المصدر
المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما
وتوهم بعض الفضلاء ان الاضافة
على ظاهرها وبني عليه ما قالوا
ان معنى ضربت زيدا قائما حصر
الضرب في حال القيام فقال وذلك
لان اضافة المصدر الى معموله
تفيد الاستغراق اذ لم تقم قرينة
التخصص على انه يريد عليه ان
المصدر المضاف الى معمول لم
يشترط فيه الاضافة الى المعرفة
فصوب عليه رجل هو اعلم البلد باحسا
ولامعنى للاستغراق في اقتضاض
هذه البكر شابة بقى انه اذا اضيف
الى كليم ما نحو تضاربنا مضاربنا
فلا يبعد كما قال الشهاب في سوانح الجاهلي ان نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انتهى محل جري اعتبار الحال
الاضافة (قوله ان اريد الماضي الخ) بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار وله بقدر اذا لام ان يكون للاستقرار (قوله والثاني وقوع
الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافي كون كان ناقصة لان خبر الناصح يجوز اقترانه بالواو كما ياتي في كلام الشارح في باب الناصح

(قوله نحو ضربت زيدا قائما) ان خبر يان هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهرا ولم يفرقه الابن فاذن شديد الذي
هو الخبر وزيدان يادته ليست الالعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في
صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك لتصد المتكلم واعتباره فكذلك الظاهر ان يقول الشارح بعدم مثال المتن وهذا اذا اعتبر
كون قائما حال من ضمير يفسره زيد فان جعل زيد صاحب الحال نفسه لم يفسد الحال مسددا لخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضرب
الخ وعنه احتراز الموضع بقوله عاملا في اسم الخ وما احتراز عنه الموضع بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه
الموضع في الحواشي وبسبب تقدمه ان الفرق اعتباري حيث قال مانعه لا بد ٢١٧ ان يشترط في تلك الحال ان لا يكون

مقدرا كونها معمولة للمبتدأ
واهذا صريح بان خبر في قول ذي
الرمة غيلان مدرج في خبره على
باب المدح في مبتدأ مضاف اليه
والمدح هنا مصدر لا ظرف لعمله
في خبره وهو حال من الساتر
هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر
وقد يقال اشترطه الناظم بقوله
وقبل حال لان الحال متى قدرت
معمولة للمبتدأ لم يكن لك ان
تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن
المصدر قبل تمامه بمعمولة (قوله
مع صلاحية الحال الخبرية) قال
اللغويان يعني فلو نصب على الحالية
ربما وقف عليه بالسكون على لغة
فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب
الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر
ان قصد انه حال بان يقال ضربت
زيدا اذ كان شديدا او ضربته
شديدا وهذا أولى من كلامه
• (تنبيه الاول) • يجوز عند
البصريين ان يكفي عن المصدر

الحال قال ابن عصفور وانما صح الحال ان تسد مسددا لخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى
الانزاع لا فرق بين ضربت زيدا قائما وضربت زيدا وقت قيامه فكل منهما مسددا لخبر
وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسددا لخبر فكذلك الحال انتهى وقيل الخبر نفس
الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر
والصحيح ان الخبر محذوف وجوب السد الحال مسددا كناية عليه الناظم بقوله
وقبل حال لا يكون خبرا • عن الذي خبره قد أضمر
واحتراز الموضع بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا
في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسددا لخبر حيث لا يجوز ضربت زيدا قائما شديدا فان
قائما حال من زيد وانما هو العامل في زيد وهو ضربت فلا يفي عن الخبر لانها من
صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مر وكونه فاعلا
في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا فله المراد في شرح التسهيل (و) احتراز بقوله لا يصح
كونها خبرا عن المبتدأ اذا صحته فانه (لا يجوز ضربت زيدا شديدا) بالنصب
(لصلاحية الحال الخبرية فالرفع) شديد (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما
وجب الرفع اسد احتياجه الى اخصار وهو متكل غايته ان يكون راجعا كافي زيد
طريقه (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه (حكمك مسطرا) بضم الميم
وفتح السين المهملة وتثنية الميم وفي آخره طاء مهملة أي مثبتا وكان القياس رفعه
اصلاحية الخبرية وان كنهه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي
ناقذا وشذوذ من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال الخبرية والثاني ان الحال
ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح
ان يكون الحال من الكاف المضاف اليه في حكمك لان الذات لا توصف بالثبوت واشذ
منه قرأ على كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع استفاء المصدر به بالكافية فعصبة

٢٨ ج ل الذي سد الحال مسددا لخبره قبل الحال نحو ضربت زيدا قائما (الثاني) قد يفسد الحال مسددا لخبر
في غير هذه المسئلة وذلك اذا اتى بيمينه او معطوف عليه او بعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر وعلى ما يلاسه نحو
زيد والريح يارب والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله • واعلم بانك والمنية شارب • بعقارها خلافا لمن منعه
وتخرج البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان يساريا فيباعدان في زيد والمنية شارب بعقارها واستغنى به عن الخبر
لدلائل عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطرافه في زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني
بامكان تقديره بيلتبان بهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا

• (فصل) • (قوله أي ناشر) قال النوشري تفسير الكاتب بالنشر نظره هل هو أقوى أو لا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقائي فيه نظره لان المعتبر عند ابن الناطم في اتحاد البتة الاتحاد بحسب الاصطلاح فبدل في البيت مبتدأ واحد قطعاً وكونه في المعنى ذا أثر لا يمنع الحكم على إفظه بأنه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عند في تعدد الخبر تعدد بحسب الأحكام اللفظية فلو حاصض خبران قطعاً لا خبر واحد والزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رده قوله لانها بمعنى خبر واحد لا في اللفظ على لفظ كل منهما بالخبرية اذا لم يرب اذا شئت عن وجه الرفع في حله لا يسعه الا ان يقول على الخبرية وكذا في حاصض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على انهما بمعنى خبر لا خبر في صفة الاعراب خبر واحد وكلام الناطم عند التأمل يشهد لآثاره وقول الموضع في الثالث لان الثاني تابع جوابه ان التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضع قصر التعدد على تعدد الخبر لفظاً ٢١٨ ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظاً ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل

حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبه
• (فصل) • (الاصح جواز تعدد الخبر) لفظاً ومعنى مبتدأ واحد لان الخبر كالثبت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناطم بقوله وأخبروا بآيتين أو بأكثره عن واحد سواء اتفقا أفراداً أو جملة أو اختفاً فالأول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناشر يعني انه ينظم الكلام ويثبته والثاني نحو زيد قام ففعلك والثالث نحو زيد قام ففعلك وعصبه (والمانع) لجواز التعدد كإبن عصفور (يدعي تقدير هو الثاني) من الخبرين (أو يدعي انه) أي المبتدأ (جامع للفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب ونشرى الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناطم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرفة على ما قبل (يدل على خبره ما يرتجي) • وأخرى لا دعائها غلطه
بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدداً في نفسه حقيقة (لان بدال في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول أيه في التسمي بل بعطف وغير عطف متقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناطم أيضاً (من نحو قولهم الرمان حلوا حاض) بل من تعدد الخبر لفظاً ومعنى (لانها بمعنى خبر واحد أي من) وضابطه ان يكون الخبر عنه متشكلاً على طرف من كل من الخبرين لا على جميعهما معاً الا ترى ان المزليس تام الخلاوة ولا تام الجوضة والـ كنهه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد (يتمنع العطف) الثاني على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلوا حاض خلافاً للناسي في أحد قوليه (و) يتمتع أيضاً

كلام ابن الناطم ان التعدد أعظم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قدم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محصل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص بضمير الخبرين (لكن ابن الناطم جعله من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على ان التعدد لا يطلق الا على الخاص فمنوع انتهى وقال النوشري قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام ان هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردوحان ابن الناطم لم يطلق ذلك بل ذكره في ما عـترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ما تعدد لثمة مد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على

ما قبل) قال شيخ الاسلام قائله ان خبر (قوله لا زيد في قوة مبتدأين) قال إيهائي انما ردهم هذا مع امكان ان يرد بان (ان الثاني تابع كافي الآية التي يذكرها آخر الان هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحاً والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحاً لا معنى اذ المعنى فيها ان كل فرد من المكذبين أصم وبكم في الظلمات (قوله حاض) قال النوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه بضمير مثل صغر فهو صغير وطمع فهو طميج قال الجوهرى في باب الهاء وقد فرقه بالضم بضمه فهو قاره وهو نادى مثل حاض وقياسه فيه وجهي (قوله الا ترى الخ) قال اللقائي ان المرادة كيفية متوسطة بين الخلاوة والجوضة الصريقتين وليس في الرمان طعم الخلاوة وطعم الجوضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود في طعم بين وبين ولا اشكال ان هذا معنى يفاير معنى زيد كاتب شاعر من انه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصريقتين موجود في فليست

(قوله فيجوز ان يكون من التنازع الخ) قال الزركشي في ثلث كرموا الظاهر انه ليس من باب التنازع لانه مقتضى ان يكون الرمان متصفاً بكل من الصفتين على الافتراء كما في زيد قائم قاعدة علمانه (قوله تحذف المبتدأ الخ) قال الشهاب القاسمي فيه انه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد الى كون الثاني تابعاً بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في وكم حيث حذف المبتدأ على مبتدأ مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر (قته) يجوز عند جماعة منهم الناطم ان يوتي بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبره مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الذاقة طليحان والاصل راكب الذاقة وهي طليحان تحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعيان من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد بضميرهم ما وقيل التقدير راكب الذاقة طليحان وهما طليحان • (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر) • (قوله اذالم يلزم التصدير) قال النوشري يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صفان • شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع • (قائده) • لا يجوز ان يكون خبر ليس ماضياً لانها في الحال ولا يجوز في غيرها أيضاً ٢١٩ ان يكون خبره ماضياً لاصح قد ظاهراً أو مقدره كما قاله ابن الصائغ في

(ان يتوسط المبتدأ بينهما) وان يتقدم على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلوا الرمان حاض ولا حلوا حاض الرمان وليس الثاني بدلالة ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا متنازع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفاً الاول على معنى حاضه حوضه والصفة توصف اذا زلت منزلة الجملة نحو ممررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالقفل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بخلاف قوله الموضع في شرح بابت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطمعين وحل في كل منـ ماضيه ولا ضمير فيها أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والقاري ثالثها وتظهر غررة الخلاف في تحملها أو تحمل أحدهما في نحو هذا البيت ان حلوا حاض رمانه فان قلنا لا يتصل الاول ضمير اثنين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتصل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السبي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناطم أيضاً (من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بالواو وعلى ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم تحذف المبتدأ وتبقى خبرهما عطف أحدهما على الآخر

• (هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ) • اذالم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول

شرح الصفة ونقل بعد ذلك عن هـ مع الهوامع ان اشتراط الاقتراح بقدم مذهب الكوفيين وان يجتمعا ان كان واخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الا ترى ان المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائماً واحداً واشتراط قد لا يمتنع اقرب المانعي من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على المانعي ان يكون اسمها ضمير الشأن كقوله ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا تخصيصاً بصح فقدم على ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير قيد فان قيل ليس لثنى الحال قبل من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لثنى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان واما المقيدتها فتقع على حسب القيدان في وفي الرضى ومما قيل انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغواً فينبغي ان يقال كان زيد قائماً أو يقوم وكذا ينبغي ان يتمتع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجهه وهم على انه غير مستحسن ولا يصحكون بطلاق المنع فلا بد فيه من قد ظاهراً أو مقدره لتقيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي ان يتمتع أيضاً بزيد يقول وكذا البواق قال السهـ في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كاذب اليه ابن مالك وقوع خبره ماضياً بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قبسه قدمن دير قال ابن كمال باشا في رسالة الغفران بعد قوله تعالى البعد والى في شرح الكافية خبر كان لا يجوز ان يكون ماضياً لدلالة كان على الماضي الا ان يكون الماضي

مع قد فيجوز التقريب قد ايام من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطاً لظهور اندفاع ما أورده الفاضل التقديرات على القواعد بين
ما في تقرير الرضى من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز ما إذا كان الفعل الماضي ان ادان الشرط صيرته
مستقبلاً في ثم لا يفتي ما في كلام الرضى من مخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولا طلاق المجهود في تدبر (قوله ولا عدم التصرف)
هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوي للمؤمن مما لزم الابتداءية
فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف عرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما لزم النصب لا يكون مبتدأ وقيل
الفرق بين طوي للمؤمن وأقل رجل ان لزم الاول لا بد منه والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النقي
لتنهي ولا يفتي انه مخالف لقول الشارح ان أقل رجل يقول لزم الابتداءية لذاته وايضا ما قاله يقتضي انه لا حاجة لاشتراط لزوم
عدم التصرف فالحق ان المراد بما لزم عدم ٢٢٠ التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يفتي بجمع كما قاله الدماميني لان ذلك الاسم

كاسم الشرط والثاني كالخبر عنه بمقتضى مقتطوع والثالث نحو طوي للمؤمن والرابع
نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كصوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن
طاليا ولا انشأ (نترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا
(وتنصب خبره تشبيها بالفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت
الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور
الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل دخولها وخالفهم القراء فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل وانفقوا على
نصبها الجزاء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال القراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقاء
وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لو روده مضمرا
ومعرفة وجامدا ولو لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوع جملة
وشبهها ولا يقع المفهول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالحكمة
بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب
البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدأ اسمها والخبر تنصبه
وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل) وهو
رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلتها بالظرفية
أولا (وهو عناية كان وهي أم الجواب) لاختصاصها بآمر ولا تكون لآخواتها كما سياتي
(وأسمى وأصبح وأضحى وظل وبارت وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمسى خلا

بجوده أشبه الحرف والنواحي
لا تدخل على الحرف فكذا
ما أشبهه (قوله ترفع المبتدأ الخ)
جوزا لجه وورفع الا حين بعدها
كافي البيت المتقدم وهو قوله اذا
مت الخ واختلاف في تحريكه
فقبل في كان خبر الشأن اسمها
والجملة من المرفوعين خبرها
كأمر وقال الكسافي كان ملغاة
وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا
النشأ) قال النوشري من عطف
العام على انداص ان قلنا بشمول
الانشاء للطلب والافه وعطف
مغاير وقديرة الانشاء والطلب
من اقسام الكلام والفرض ان
ذلك خبر وان خبر جزاء كلام لا كلام
(قوله تشبيها بالقاعد) قال
النوشري يتطرق على ماذا ينصب

قوله تشبيها ولا يصح ان يكون فعلا من أجل عدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن ان يقال انه منصوب على الحال فاصبحت
بتأويل تشبيها بمشبهتها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها اشبهت
الفعل الخ (قوله كان) الاصح ان وزنها فعل بفتح العين وقال الكسافي فعل بالضم وروايت لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان
الوصف من فعل فاعيل (قوله لا تكون لآخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يبر بالآخوات (قوله وبارت) قال النوشري قال في
القاموس وبارت يفعل كذا يبيت وبارت يبيتا ويبيتا ويبيتة أي يفعل ليل ولا ليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من
النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نومًا فاذ انام ليل لا يصح ان يقال بارت ينام وبعدهم فهم قوله وليس من النوم على غير
هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أي ليس معناها النوم فليتامل ويجوز على هذا ان يقال بارت زيد
بأنه أقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكرنا رأيين في فعل العين (تنبيه) ذكر في التسهيل

ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شيء فثبت يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على ان ماضى يبات
فعل مكسور العين كخاف يخاف لافعل المفتوح وعكسه ناله ينيه لغة في ناله (قوله وأيت) اشارة الى قول الشريف الرضى
أيت ريان الحقون من الكرى • وأيت منك بليته المادوع والهمزة في أيت للاستفهام التجيبي مجازا وبيت مضارع
بات مرفوع لخبر دع عن الناصب والجارم والتا فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الاولى التي هي
حرف مضارعة وقوله وأيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف ٢٢١ في الباب السابع من المغني وقال ابن

بعض المدرسين غلط فيه (قوله
بلاخامة) قال اللغاني أي بلا في
الماضي أو بلى في المضارع قال
في جمع الجوامع وشرحه للعلوي
وترد أي ان للدعاء وقافا لابن
عصفور كقول

فاصبحت بنعمته اخوانا وأضحى عرق اتواني وظل وجهه مسودا وأيت ريان
الحقون وصار البحر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم (الثاني ما يعمل) أي هذا
العمل (بشرط ان يتقدمه نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل
أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلاخامة كافي الارتشاف (وهو أربعة زال ماضى زال
وبرح وفق وانك) وانما اشتراطها في ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل علم النفي
انقلب اثباتا فمضى ما زال زيد قائما هو قائم فيعاضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز
ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيدا الا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء
والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذه الاربعة • لنبيه نفي أولي متبعه (مثالها بعد النفي)
بالحرف (ولا يزلون محتفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (ان يبرح
عليه عا كفين) فبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعا كفين خبره ولو اقتصر
على المثال الثاني كفاء ولكنه حاول التنبيه على ان ذلك ليس مع ذكر لا وحذفها
(ومنه ناقة تفتق) تذكري يوسف (قوله) وهو امر وألقب الكندي

ان تزلوا كذلك ثم لازم
تلكم خالدا خلودا لجمال
وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك
وقالوا لا وجه في البيت لاحتمال
ان يكون خبرا وفيه بعد انتهى
وقد تبع المصنف في المغني وشرح
القطر ابن عصفور وقال ان الحجة
في البيت (قوله وصححه أبو البقاء)
قال النوشري ويشهد لغير
ما صححه أبو البقاء قول الشاعر
حراجيج لا تنكح الامناخه •
على الخسف أو زحى بها بلدا فقرا
والخسف المذل وأصله أن تبيت
الداية على غير علف ثم استعمل
في كل ما ذل قال الشاعر

(فقلت عين الله أبرح قاعدا) • ولو قطعوا رأسي ليدك وأوصالي
(اذا الاصل لا تنقو ولا أبرح) ولا يتقاس حذف النافي الاثلاثة شروط كون الفعل
مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت
وعين يروي بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره أي عين الله قسمي وبالنصب على ان أصله
أقسم بعين الله فحذف حرف الجر أو لا فعمل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب
بجمله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف دلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا
رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالانتم قوله

غير منك أسير هوى • كل وان ليس يعتبر
ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله
ليس يفتك ذاغنى واعتزاز • كل ذي عفة مقل قنوع
ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله

ولا يقيم على ضمير راديه
الا الاذلان عير الجلي والوند
هذا على الخسف هو بوط برمه •
وذا يشع فلا يرى له أحد انتهى وفيه نظر لانه لا يظهر الا مشبهاد به ذا البيت فقد قال في المغني ان الاضغى وابن جني
حلا الا فيه على الزيادة وقيل انه غلط منه وقيل من الرواة ان الرواية الا بالنون أي شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغني
(قوله كل) قال الزرقاني يتنازع ليس وينكح ويحفل ان يكون ليس مفعلا على ما ويحفل ان يكون اسم ضمير شان ومعنى
البيت لم ير كل ذي عفاف واقتل وقناعة غنيا وعز يز او أخذ من العيني وبق انه يحفل ان يكون كل اسم ليس مؤنرا ووجه
ينكح من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها هو ذاغنى خبر ليس

قلبا يروح اللبيب الى ما • يورث المجد داعيا أو مجيبا
فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما التانية ومثاله بالفعول المستلزم للثني آيت
أزال استغفر الله أي لا أزال قاله القراء ووجهه ان من أبي شيأ لم يزل يفرقه والاباء مستلزم
للثني ولهذا ساغ بعد أي تفريغ الاستغناء طاله الموضع في الخواشي (ومثاله بعد النهي
قوله صاح شمر ولا تزل ذا كرامو • ن) ففسيانه ضلال سبين
صاح مرخم صاحب على غير القياس وشعر بكسر الميم أمر ولا تهي واسم تزل مسترفيا
وجوب تقديره أنت وهذا كراموت خبرها (ومثاله بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة
الاباء اسلى يادوى على البلا • (ولا زال منه لا يجرع عاتك القطار)
فاقطر اسم زال مؤنر ومنه لا خبر هامة قدم والاصل ولا زال القطر منه لا يجرع عاتك
والأصرف استفتاح وباحرف نداء أو المنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد
لأن الاستغناء حية ما فيهم من معنى التنبيه واسلى فعل أمر من السلامة وهي البراءة من
العيوب ومعناه الدعاء لداري بالسلامة وي اسم امرأة وليس ترخيم مية كقديتوهم
وعلى المصاحبة أي اسلى مع بلانك والمنهل السائل بشدة والجرجاء تأنيث الجرجع ردة
مستوية لا تبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح فيهم من
الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهي والدعاء بلا مقام الثني
لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل ثني (وقيل زال بمعنى زال احتراز من)
زال (ماضي يزول) بفتح الياء فانه فعل تام تعدا الى مفعول واحد وزنه فعل بفتح العين
(ومعناه ماز) بمعنى ميز (قوله زل ضانك من معزل أي ميز به ضمهم من بعض ومصدره
الزول) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضي يزول)
فانه فعل تام فاصر (وزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر) ومعناه
الاتقال (قوله زل عن مكانك أي اتقل عنه) (ومنه ان الله يحسك السموات والارض ان
تزولا أي تنقلا (ولتن زالتا) أي اتقلتا (ومصدره الزوال) أي الاتقال بخلاف زال
ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف به ولا يصور وليس له
مصدر وحكي الكسافي والقرا تزل الناقصة مضارعا آخر وهو يزول فيكون مشتركا
بين التام والناقص بل قال القراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بنحو يلها الى فعل
بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فترقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز
كون الناقصة منقولة من زال يزول فعلى هذا عينها ما زال يزول عينه واور (و) القسم
(الثالث ما يعمل) هذا العمل (يشترط تقدم المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة
(فخو) وأوصاف الصلاة والزكاة (مادمت حيا) فمصدرية ظرفية ودمت دامت
وامعها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انهم اقول بمصدر مضاف اليه
الزمان (أي مدة دواي حيا وصحت ما عهد بمصدرية لانهما تقدر بالمصدر وهو الدوام

وصحت

(قوله الا يا اسلى الخ) اعترض بأنه
أراد الدعاء لها فدل على ان الخراب
واجاب المصنف في شرح بأن
سعادته احترم أو لا بقوله اسلى
وان زال واخواتها انما تقتضى
ثبوت الخبر الاسم على جرى العادة
في مثله كقولنا ما زال زيد يصلى
(قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء
يطلب به الفعل لا تركه لان يقال
انه ترك اضد وعلى هذا يقال في
الامر (قوله ومعناه الاتقال)
الانساب بما تقدم ان يقول ومعناه
اتقل ثم ان الاتقال معنى زال
ماضي يزال أيضا وقولهم معناه
الاستقرار ما ردهم انه معناه
بواسطة الثني لان ثني الفعل
يستلزم استقرار ثبوت الخبر وانما
صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها
اتقال النسبة التي هي مضمون
الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة
والثانية قصد بها الاتقال من
المفرد (قوله وهو دام) فاما قوله
دمت الجديف فثقل منصرفا
على العداء في سبيل المجد والكرم
لمشكل لانه ان قدر حاله فالحال
نكرة أو خبرا فانما رفع دامت الاسم
وتصوب بعد ما الظرفية والجواب
باختصار الاول والرائحة متصل
ليخرج من الاعز منها الاذل

(قوله وناب المضاف اليه وهو ما وصلته الخ) قال الذنوشي يفهم ان ما وصلته ليست هي التانية من الطرف فتايفهم من قوله
لتباينها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدل مادامت السموات) فيه نظر ٢٢٢ لان الكلام الآن في الافعال الناقصة

ودام في الآية تامة كما يأتي
والمناسب لمطالو ان يشمل
بشاهد فيه دامت ناقصة مستوفية
للشروط ولم تعمل فتدبر
• (فصل)

(قوله ودوام) قال الشهاب المراد
به ان يثبت بقية المشتقات عاملة
على المصدر وحينئذ فلا اشكال
وذكر ان ما قاله اللقاني ليس هو
لمعنى المصدر كما هو في غاية
الوضوح قال على أن الالف لم
اتحاد معنى دامت الناقصة وغيرها

فيما ذكر (قوله التزم مضيه) قدم
في بحث الموصول ان ما المصدرية
توصل بفعل متصرف غير أمر
وغير الامر يشمل المضارع
وقد يقال ذلك لطلق ما وما هنا
للمصدرية الظرفية (قوله
لايت عمل منها أمر) عبر به دون
يوضع لان كل فعل مشتق عند
البصريين من المصدر لا يثبت من
وضعه استعمل أم لا (قوله
وقليل من المتأخرين) فيه
تمسك على المشتق قال اللقاني
لوقال عند جمهور الاقدمين
وبعض المتأخرين مراعاة لما

قبله كان أظهر انتهى ولو مزج
الشراح بين عند ولفظ الاقدمين
لفظ جمهور وفي التمسك فتأمل
(قوله ما الماضي) قال اللقاني
من أقامة الظاهر فقام المضمر
والاصل ما لهما اذ القسمان هما الماضي المتصرف فاقصا والماضي المتصرف فاقصا

وصحت ظرفية لتباينها عن الطرف وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدته مادمت حيا محذوف
المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلته اعني في الاتصاف على الظرفية كما
باب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كحسبك صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في
المعنى واطلق الناظم ما واعد على المثال فقال

ومثل كان دامت مجبوقا • كاعط مادمت مصياديهما
قلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دامت بعدها العمل المذكور فان ولي حرفيها
منصوب فهو حال نحو يجيبني مادمت صحبها أي يجيبني دوامك صحبها ولو لم تذكر
ما أصلا فحري بعدم العمل نحو دامت زيد صحبها فدام فعل ماض تام بمعنى بني وزيد فاعله
وصحبها حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل
مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط ولا يوجد
الظرفية بدون المصدرية

• (فصل وهذه الافعال) • الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (الثلاثة أقسام ما لا
يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لان ما وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها
الا بذكر متعلقها (ودامت عند القراء وكثير من المتأخرين) لانها صلة لما الظرفية
وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وأما يدوم ودام ودامت
ودوام فن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها) الثلاثة فتى
وبرح وانفك (فانما لا يثبت منها أمر) لان من شرط عملها الثني وهو لا يدخل الامر
ولا المصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودامت عند الاقدمين)
وقليل من المتأخرين (فانهم ائتموا المضارع) وهو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو
الباقى) بناء على ان لها مصادره مصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمرى
وأصبح الأضواء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات
البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظل قاله أبو حيان (وللتصاري في هذين القسمين)
وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما الماضي من العمل) بشرط وغيره وإلى
ذلك اشار الناظم بقوله

وغير ماض مثله قد غلا • ان كان غير الماضي منه استعملا
(فالضارع محمول أنك بغيا) قاله مضارع كان وأصله أكون حذف الضمة للجازم
والواو لا لتقاء الساكنين والتون التضعيف واسمه مستتر فيه وجوابه بغيا خبره وأصله
بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر فهو كونهما) أصله قبل اتصال الواو وكون
والاصل ما لهما اذ القسمان هما الماضي المتصرف فاقصا والماضي المتصرف فاقصا

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدونشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كقولنا باين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا بحارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا بحارة وبعبارة أخرى أن كونوا باينين فيه تقاؤل بخلاف كونوا بحارة (قوله فانه قال في المفتي) ٢٤٤ أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك

قال البمامي هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيه منزلة الضمير فكم من الاسماء خالوا يوصف ولم يمسوا به بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من أن وصلها المفعول بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره، **بكم الضمير** مما يقتضي أن المضاف الى ذي الاداة مثلا بمنابة الضمير ولم يبق له أحد فيما علت ثم تخصيص ان وان المصدر يميز هذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع المصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته في ذلك معرفة فلا يقع صفة للمتكروك بل يخصه بان وان ثم قوله المفعولتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مفعولتين بمصدر متكرر لم يثبت لهما **بكم الضمير** كما اذا قيل أجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر والمقدر أي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتأمل انتهى واستفاد منه ان تقديرهما بالمصدر المفعول ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستند كل ذلك بانه صرح

في المفتي في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بآيات يكون يقديرا وإيمالا

لغدت الوالو لا لتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واول الجماعة حركت التون بالضم لتاسية الواو فرجعت الواو والمهذوفة لزال التقاء الساكنين والواو اسمها وبحارة خبره ومثله كونوا باينين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله) يفل وحلم صادق قومه الفتى • (وكونك اياه عليك يسير) كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب وياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبي البقاء في زعمه أن المذهب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا يتصل على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائية والبذل بالذال المفعول العطاء والياء معلقة بصاد وعلبك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا • أخاك) اذا لم تلقه لك منجدا فكانت اخبار ما يطاريه واسمه مستتر فيه جواز تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين مبهتين طلاقة الوجه وتلقه بالفاء بمعنى تجسده منه دلائل وفي التزليل القوا آباءهم ضاين ومنجدا بالهمزة مفعوله الثاني لاحال خالفا للعيني واسم المفعول كقول سيوريه في الطرف **مكون** فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين ابن مطير الاسدي

(قضى الله يا أسماء ان لست زائلا • أجبك حتى يغمض العين مغمض) فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسم مستتر فيه تقديره انا ووجهه أجبك خبره

(فصل وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولاين معط في دام) نص عليه في الفية قبل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر • أجز (قال الله تعالى وكان قاعا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها الى اسمها توسط بينهما وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحقه ليس البران تولوا وجوهكم نصب البر) على انه خبر ليس مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينهما وبين اسمها وهو خلاف ما منه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المفتي ان رفع البر ضعف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم سلكوا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان يحتمل الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب العيش ما دامت منقصة • لذاته) بادكار الموت والهزم

فخصة

(قوله ففخصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أي منقصة من مفعوله أي بادكار باجني وهو لذاته وقول لشهاب قد يجب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذا لضرورة مع الاعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بنأويل الحيلة كما قال اللقاني واجمع في جهة واحدة بين مرعاة اللفظ في لذاته بالتذكير ومرعاة المعنى في دامت بالتأنيث لا ركاكة فيه خلافا لشهاب وسياق الشارح نظيره في ولا أرض ٢٢٥ أبقا ابقاها (قوله وأولى منه الخ) قال

الدونشري لم يفهم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا لا سيما في غير مرفوع سبي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بانه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدرى ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقديم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وفي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الا زيد فانظر ذلك

(فصل) •

(قوله وتقديم اخبارهن جائز) مرئيا لما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحوكم كان مالك وابن كان زيد ونحوه من أن الخبر أربع حالات وجوب التقديم وجوب التوسط وجوب التأخر وجواز الامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم اسمائهن وكان له لعدم تصوره اذ في تقديم الاسم صار مبتدأ وتصل النامخ ضميره فلا يقال

٢٩ ل ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الاعمال مشبهة بالفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الاعمال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته احسن فتأمل (قوله فان البصريين جازوا الخ) أظهر منه التوسط بمفعول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظروفا لان ما ذكره جاز في البصريين وغيرهم

٢٩

(قوله وتقرير الجثة منه الخ) قال الدوشري ان قيل هلا يجاب بان الطرف متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جاز ولا مانع من تعليق الطرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضوي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعول طرف الخ جواز تقديم انابر الطرف ا هـ وهو ملخص من كلام اللقاني واقول في الثاني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان بمعنى الطرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال والصحيح انها كلها دلالة عليه الا ليس ا هـ وهرادام انه ادلة عليه استعماله الا ليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة انها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الطرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدوشري حيث لم ينحصره فلم يرد وقوله ويؤخذ منه الخ سببه اليه الفا كهي والشهاب القاسمي وقد تنازع فيه بأنه لا يلزم من اعتقاده تقديم الفضلة اعتقاده تقديم العدة كما يأتي في ما للجازية وهرت الاشارة ٢٢٦ اليه قريبا قوله لان نقيا ايجاب رايت بخط المصنف في بعض الاوراق

وقد تقدم على بيت ذي الرمة السابق في كلام الدوشري وهو **مراجيع مائة تلك الامانة** مائته ومنشأ هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نصبت كان ابا لان في الزوال اثبات واعتراض بعض اصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه الايجاب فينبغي ان يجوز تقديم الخبر لانه انما يتنوع في نحو ما كان زيد قائما للثني واما الا ن فالثني قد زال معناه فينبغي ان يزول اعتباره فاجابه بعض اصحابنا بان هذا الكلام له وجهان جهة اللفظ وهي التي وجهه معنى وهي الاثبات لم يجز التقديم نظر الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظر الى جهة المعنى واعتراض وقال لم يعتبرتم وجه جهة المعنى في الاستثناء فنعموه وجهة اللفظ في التقديم فنعموه ولا عكس واعتبرت جهة المعنى في التقديم فاجزغوه وجهة اللفظ في الاستثناء فاجزغوه فاجيب بان التقديم امر راجع الى اللفظ والثني موجب ودفع اللفظ فحملنا الحكم للفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة الثني فلم يجزه والاستثناء امر ينظر فيه الى عموم المستثنى منه واخراج ما يريد ارجاعه من مفهومه فهو اخراج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنوي وهو كون معنى الكلام الايجاب (قوله ويرد قوله على السن خير الا يزال) هذا امر يحكى ان لا ليست كما ومثلهما ان وقال الرضوي ان كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اذ كان في ما وان غيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلى الرضوي ذلك بان حروف الثني لما لازمت تلك الافعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعديل بما يلزم الثني من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه يهيم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه الثني ككان فليجروا ومقتضى كلام المصنف والتاظم في باب التعليق ان ما وان ولا لهما المصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه تغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد تبين على ذلك الشاطبي كما تله ابن غازي

مصر وفاعلهم) وتقرير الجثة منه ان يوم يأتيهم معول لمصر وفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر في ابعود على العذاب ومصر وفا خبرها وتقديم المعول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان انابر وهو مصر وفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معوله عليها (واجيب) بالانع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه ايجاب (بان المعول طرف يتنوع فيه) ما لا يتنوع في غيره او بان يوم معول المحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصر وفا جلة حاله وكدة او مستأنفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لضافته الى جلة يأتيهم وليس مصر وفا خبره (واذا نفي الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهما (و) الفعل (الذي مطلقا) - واه كان الثني شرطيا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويتنوع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والقراء) من الكوفيين لانهم من ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله **كذلك سبق خبر ما الناقصة** (واجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تنسحق التصدير قبلها على اخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال واخواتها لان نقيا ايجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما وورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعم القراء المنع في) جميع (حروف الثني ويرد قوله) وهو المفلوط القريني

معنى وهي الاثبات لم يجز التقديم نظر الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظر الى جهة المعنى واعتراض وقال لم يعتبرتم وجه جهة المعنى في الاستثناء فنعموه وجهة اللفظ في التقديم فنعموه ولا عكس واعتبرت جهة المعنى في التقديم فاجزغوه وجهة اللفظ في الاستثناء فاجزغوه فاجيب بان التقديم امر راجع الى اللفظ والثني موجب ودفع اللفظ فحملنا الحكم للفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة الثني فلم يجزه والاستثناء امر ينظر فيه الى عموم المستثنى منه واخراج ما يريد ارجاعه من مفهومه فهو اخراج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنوي وهو كون معنى الكلام الايجاب (قوله ويرد قوله على السن خير الا يزال) هذا امر يحكى ان لا ليست كما ومثلهما ان وقال الرضوي ان كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اذ كان في ما وان غيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلى الرضوي ذلك بان حروف الثني لما لازمت تلك الافعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعديل بما يلزم الثني من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه يهيم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه الثني ككان فليجروا ومقتضى كلام المصنف والتاظم في باب التعليق ان ما وان ولا لهما المصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه تغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد تبين على ذلك الشاطبي كما تله ابن غازي

(فضل) (قوله ويجوز باتفاق ان يلى هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعهوله ثم تقديم المعول الطرف ليس حسنا مطابقا لاداسال الرضوي في قوله لا يمكن له كذا واحدا فقال فان قلت الكلام ٢٢٧ العربي الفصح ان يؤخر الطرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد

ورج القتي لغير ما ن رأيت • (على السن خير الا يزال يزيد) فقدم معول الخبر على لا الناقية والاصل لا يزال يزيد خبرا ورج امر من الرجا والاقى الشاب يقال قتي فهو قى بالقصر والسن هنا العمر وخبره معول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خبرا كلما زاد عمره فرجه انخير ويمحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لتبهم في القلق بما الناقية ورجه به في المحقق ويمحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

(فصل) • ويجوز باتفاق ان يلى هذه الافعال معول خبرها ان كان المعول (ظرفا أو) جاروا (مجرورا) للتوسع (نحو كان عندنا في المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندنا أو في المسجد فقدم معول خبره كان على اسمها وانها والى ذلك اشار الناظم بقوله

ولا يلى العامل معول الخبر • الا اذا نظرنا الى أو حرف جر (فان لم يكن) المعول (أحدهما خبره ودر البصريين بمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينهما وبين اسمها باجتنبي منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معول معولها في معنى معولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فاجازوه ان تقدم ان خبر معه نحو هو كان طعامك أكل زيد) لان المعول من كمال انابر وكالجز منه (ومنعوه ان تقدم وحده فهو كان طعامك زيد أكل) اذ لا يصل بين الفعل ومفعوله باجتنبي ويحصل من هذه المسئلة اربع وعشرين مودة ذكرها المرادى في شرح التسهيل (واجتب الكوفيون) القائلون ببلوا وزه مطلقا (نحو قوله) وهو الفرزدق قفا فذهدا جون حول يوتهم • (بما كان اياهم عطية عودا) وجه الحجة منه أن اياهم معول عود وعود خبره كان فقدولى كان معول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقفا فذهدا لالمجعة جمع قننذبضم القاء وقصها خبره مبتدأ محذوف أى هم قفا فذهدهم دا جون جمع هدا ج بتشديد الدال وفي آخره جمع من الهدى وان وهو مشبة الشيخ وعطية أبو جبر وراود الفرزدق في البيت هجور هجر ووشبهم بالقنافة في مشبهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (ونخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه

يكون غلاما وكان الاظهر التعليق في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذ الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو انشيت المنية أنفقاها والمصرحة هي التي يطوى فيها كالمشبهه فمورأيت امداف الجلام وهذا كله مما يعرفه من له اقل ممارسة بالبيان واجيب عن ذلك ان بعض الفضلاء من اصحاب شيخنا العلامة القفني تقل عنه انه نظري في كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذ كرفها من اركان التشبيه سوى المشبه ا هـ فكأنه توهم ان الظرف في دعوى الاستعارة مطلقا لا في كونها نصيحة (قوله ونخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بقدر الجملة

الاعتراضية ثم ان العائد محذوف اي به والتقدير بما عطية عودتهم به وهو حينئذ قد اذلالهم بتصلتهما الحرفين فان الباء
الداخل على الموصول متعلقة بمبدأ جون ٢٢٨ والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مراد به الثاني)

قد اسلفنا انه يستثنى عماله المصدر في جواز دخول النواحي عليه (فصل) (قوله نستعمل هذه الادوات تامة) قال الدوشري فائدة الاختلاف في كان وكانا في لا ضربه كانا ما كان فقال القاري هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كانا اي كونه وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كانا ضمير هو اسم وخبره ما وهي موصولة وصلها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير متصرفا وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لا ضربه كانا الذي كان اياه وكانا حال من متعول لا ضربه ويظهر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ماعلى العاقل وهو جائز وجوز بعضهم ان تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة امود) قد ذكرناها في حاشية الفاكه (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعدي نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول لـ لا) قال الدوشري لم يقبله بأسره وصرح

(مراد به الثاني) وعلى ذلك قصر النظم فقال ومضمر الثاني اسم النون وقع موهوم ما استبان انه امتنع (أوراجع الى ما) الموصولة (وعلى من فعطية مبتدأ) وعود خبره والاسم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر القلي على المبتدأ جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله) باتت فتاوى ذات الخلال سالية (فالعيش ان حملى عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مراد به الثاني (تظهر نصب الخبر) وهو سالية لان ضمير الثاني لا يجزى عنه مفرد وحدهم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فتاوى منادى سقط منه حرف النداء وهو معمول الخبر محذوف اي سالية لك (فصل) قد نستعمل هذه الافعال تامة اي مستغنية برفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه اشارة بقوله في النظم وذو غمام ما يرفع يكتفي ونبيه في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما نصب الخبر ناقصا لمسمى ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف برفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكرة في شرحه على التسميل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة) واسمى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح (فجنان الله حين تمون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقى نحو (خالفين في امدامت السحوات والارض اي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضى الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقبلت معنى اي عرس به (وقوله) وهو امرى القيس بن عانس بالنون وفا قال ابن دريد لا ابن جبر الكندي خلافة لمن زعمه (وبات وبانت له ليلة) (قوله كليله ذى العائر الارمد اي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدعى له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكانت على الثاني (وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلاد) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (اي دام ظله) اضمحى بمعنى دخل في الضحى نحو (اضمحينا اي دخلنا في الضحى) وصار بمعنى اتقل نحو صار الامر اليك اي اتقل ويعنى رجع نحو االى الله تصير الامر اي ترجع وبرج بمعنى ذهب نحو واذ قال

السيد عبد الله في شرح اللبابة النزول آخر الليل قال ايضا يقال بات القوم اوجهم فتعدي بنفسه او بالياء (قوله موسى صفة له) قال الزرقاني اي الذي العائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدوشري زاد السيد عبد الله قوله اوطال

(قوله انما يجزى الخ) قال الزرقاني عزيت صدره واذا اقرضت قرضا فاجزى ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا الاحتمال ان يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا (فصل) (قوله منهم اجواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم يشكروا ذلك به كما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المستنق قال ابو طاهر حمزة في رسالته المحمداية المتسيرة العربية عن شرف الاعراب ومن ادعى انه بمعنى هو فهو اقرب الى السلامة لانه يوافق الحال ومن ادعى انه لغو فقد ابعد لان كان انما ياتي عليها ولا ياتي معنى المضى فيها قلت هذا خطأ لان الذي يجزى له بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالاقا لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للمبرد واما التي بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في اي موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الا ان عن حالهم لانهم اكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكانه قال اكبروا ٢٢٩ تكليم صبي كائن في المهد طذلا فيكون

موسى اقتداء لأبرح أي لا ذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانك اي انفصل وتكون هذه الالام التامة لمعان آخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (الا ثلاثة افعال فاقم الزمت النقص) ولم يستعمل تامة أصلا (وهي فتى وزال وايس) وما أوههم خلاف ذلك يقول والى ذلك أشار الناظم بقوله (والنقص في فتى ليس زالدا انما في ذهب أبو حنيفة في نكته الى ان فتى تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلييات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ايس تكون عاطفة لا ايسم لها ولا خبر بنحو انما يجزى الفتى ليس الجمل (فصل) تتخص كان بأمر ومن اجاز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول ام عقيل) بن أبي طالب وهي رقصه (أنت تكون ما جديليل) اذ اتهم شمال بلبيل اتهم ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وما جدي خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر وبلييل فعل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبره ونحو حال كنه مفرد مع تنوين من ناحية القطب وبلييل كقيل بمعنى مبالغة (و) الشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين (ايسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على هي البتة بل انما لم يثبت به الاستناد والافهى دالة على الماضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التهجية وفعل التهجيب لكونه سلب

الكون من انظر الخبر لا من لفظهم كقول الحطيطه بصف الرياض يظل بها الشيخ الذي كان فانها يدب على عروج له فخرات فلم يلك فانها قبل ديبه بل وقت ديبه فذكر الكون من انظر الخبر (قوله تعين الزمان فيه الخ) قال الدوشري فيه انظر لان تعين الزمان فيه لا يقتضى ما ذكره على ان الامر الزمان فيه ههنا وقوله احدهما كونها بلفظ الماضي مع قوله اوله تختص كان فيه وكاكة وتم افت اذا الاول بنفس عن الثاني وعلى السيد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بحقيقته (قوله بين شيئين) اي لاني

الابتداء لان البداهة تكون بالموافق والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها المصدر (قوله وايس المراد بزيادتها الخ) قال الدوشري نازع الرضى رحمه الله في كونها زائدة مطلقة للدلالة على معنى وفي نحو على كان المسومة العرب ادعاء الزيادة واضح فتأمل ا وقال اللقاني زيادتها اما بان لا تقيد شيئا الا محض التأكيده وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله على كان المسومة العرب واما بان تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا قال الرضى هي تسعيتا زائدة نظير لما ذكرنا والاولى ان يقال سميت زائدة مجاز لعدم عملها وانما جازان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالة على الحدث المطلق لا لدلالة على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردتها عن علم يبق الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيد في ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو علي الى انها لا فاعل لها على ما اخترنا ا المقصود منه (قوله ولذلك كثر زيادتها بين ما التهجية الخ) قال الدوشري (فائدة) قال بعضهم زينت كان قبل فعل التهجيب لتدل على ان المعنى التهجيب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التهجيب من التصريف

الدلالة على الماضي (فحوما كان أحسن زيدا) فكان زائداً بين المبتدأ وخبره (و) وقد تراد
بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب
الفاعل تأكيداً للماضي (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)
جاء دجى ابى بكر نسامى * (على كان المسومة العرب)
أنشد القراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجار مجيد ونسامى
أصله نسامى حذف أحذى التامين من السمو وهو الهاء والمسومة اسم فاعول من
السمة وهى العلامة والعرب بكسر الهمزة نعت المسومة وهى الخيل العربية
التي جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتماداً على المثال فقال
وقد تراد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما

(وليس من نيادتها قوله) وهو الغرض قد
 فكيف اذا امرت بدار قوم • (وجيران لنا كانوا كرام
 رفعها الضعير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور هذا مذهب أبي العباس المبرد
 وأكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت بستان بزيادة بل هي الناقصة
 والواو اسمها وانما خبرها وبالجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله
 تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والخليل حيث ذهب الى انها في البيت
 زائدة واختلاف في اطلاقهما الزيادة فيها والذي فهمه النحويون انهما واو اضافة
 الزيادة واختلاف في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضعير كما
 لم يمنع من الغاظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال القاري في التذكرة
 فان قلت كيف اتلوي وقد عملت في الضعير قلت تكون لغوار الضعير الذي فيها نو كيد لنا في
 لنا لانه مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لا خبر له وقال أبو الفتح محجبا للخليل وجه زيادته في هذا
 البيت ان يعتقد ان الضعير المتصل وقع موقع المنفصل والضعير مبتدأ ولنا الخبر ولو كان
 لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل
 المسئلة وجيران لنا هم قلنا في موضع الصفة وهم فاعل يلنا على حد مررت برجل معه
 صقر ثم زيدت كان بيننا وهم لانها تراد بين العامل والمعمول فصارتا كان هم ثم اتصل
 الضمير بكان وان كانت غير عامله فيه لان الضمير قد اتصل بغير عامله في الضرورة فهو قوله
 ان لا يجاورنا الا في دياره والاصل الايالك واذا كان متصل بالحرف فاحرى ان يتصل
 بالفاعل اه قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم
 لا يعنى الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما ارادوا بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين
 جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالحيرة كانت
 في الزمن الماضي فجاء بقوله كانوا لئلا كيد ما فهم من الماضي قبل دخولها فاطلق الخليل
 الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالما مضية قوله قبل هذا

وانما اختصت كان هذا دون
سائر الافعال الماضية لانها ام
الافعال فلا تنفك عن معناها
غالباً اه من شرح ابن الصانع
على اللمعة باختصار (قوله من
السعة وهي العسامة) قال
الذو شري يشكل بان المادة
لا تساعد عليه اذا الموقوفة على
العين والسعة الفاء اللهم الا ان
يدعى القلب المكافى لميسائل اه
وفي بعض النسخ من الوصفة فلا
اشكال (قوله والزائد لا يعمل)
التفريق بين كان الزائد وبين
حرف الجر الزائد حيث عمل حرف
الجر الزائد بخلاف هذه ان
اختصاص حرف الجر بالامعاء
باقى واما كان فزال اختصاصها
(قوله فهو نظير وهذا كتاب
آثرنا مبارك) وهذا من غير
الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد
والجسلة والغالب تقديم المفرد

(قوله ان تصنف) قال اللغوي هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما يأتي من سبويه في قوله ولوعر من ان تقديره ولو يكون عندنا نحو (قوله لا اعلم) فديقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مقرونا منصوبا وما اذا كان جارا ومجروا والوجه فلا يظهر الدلالة على كان (قوله ولو لم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتي في باب ٢٣١ اعراب الفعل ان اذا لم أدوات الشرط

هل آتتم عاججون بنا لعنا • نرى العرصات أو أتران الخيام
ولا يجتمع أيضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جبرتهم ثم
حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا واجلة مضافة اه كلام المرادى
والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل واحد منهما
قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلا لحال فقط اذ لا
يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمبتدأ متفرق لنا على
ان لنا صفة لجبر ان ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير مفعول لكان بالحقبة
على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانما تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملقى
فحوزيد ظننت عالم هذا ما في الملقى مرتبا (ومنها) أى من الامور المختصة بها كانت (انها)
محذوف ويقع ذلك المحذوف على اربعة اوجه احدها هو الاكثر ان تحذف مع اسمها
ضميرا كان وظاهرا (ويبقى الخبر) دال على ما (ويكثر) كثر ذلك بعد ان ولو ان شرطيتين
لانهم حاسن الادوات الطالبة افعليز في طول الكلام فصنف بالحذف وخص ذلك بان ولو
دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير
الجازمة كما ان كان ام بايم او هم يتبعون في الامهات ما لا يتبعون في غيرها والى ذلك
اشار الناظم بقوله

و بعد از قیام و قیود الخیر • و بعد از اولی کثیر از اشهر
(مثال ان) و الغالب فی ان تكون تنويعية (قولك سرسر عان را بکاو ان ماشیا) ای
ان کنتما بکاو ان کنتم ماشیا (وقوله)

على العمل على ان تقدير المصنف لا ينضج حجة على التسهيل (قوله اى ان كان علمهم خيرا) قال اللقاني لا يتعين ذلك بل جواز تقدير
ان علموا (قوله اى ان كان في علمهم الخ) قال اللقاني فيه امر ان الاول تقدير الجزاء مضارع مقرب ونايا للقاء والثاني ان تقدير
في علمهم متظور فيه اه وقال الدماميني وهذا الاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه
ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان في علمهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس علمه خيرا لانهم أعمالا
وفي تلك الاعمال خير وقد يدفع هذا بانه على الخبر يدفع كون ضحوا كان في علمهم خير مثل لهم فيها دار الخلد

(قوله والاول ارجحها) لا يقال هذا تذكر ارفع قوله مصدر المبحث أحد ما هو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فانهما ذكره هنا ليعني عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدونشري وجه احسنه الرفع عند فعل النصب ان في النصب حذفاً اكثر من الحذف في حالة ٢٢٢ الرفع كما هو ظاهر اهـ وقال اللطفاً في انظارنا الى الاحسين رأيت رفع

الثاني خيراً من نصب الاول لاستوائهما في الاضمار ورجحان رفع الثاني بان أضمرت نفس ما أظهرت واذا نظرت الى الالفين رأيت نصب الثاني اقبح من رفع الاول لاستوائهما في الاضمار وضعف نصب الثاني بانك أضمرت جله وفي رفع الاول لم تظهر جله ويوضحه ان سيبويه وصف رفعه ما يانه حسن ولم يصف بذلك نصبه (قوله والقصر والتنوين) قال الدونشري فيه تطرأ لان آخره لام لا الف حتى يكون مقصوراً (قوله على غير قياس) قال الدونشري راجع لسائلة لا لجمعها هل شول لان قياس الصفة المختصة بالمرث ان لا تلحقها التاء كطالت وسالت وقد يقال ان فعلاً لا يكون جمعاً كما قالوا في محب على الخلاف فيه فبأق فيه ما فيه وقد مر حبه بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع سائلة واختلاف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشاوير الرحمن فقبل مصدر سالت الناقه بذنها اي رفعت له للضرب فهي

خير فيجوزون خيراً ويجوزون خيراً (معاً تقدير ان كان علمهم خيراً فيجوزون خيراً) (ورفعهما) معاً تقدير ان كان في علمهم خيراً فيجوزون خيراً (و) الوجه (الاول) من الوجهين الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمحاراً كان واسمها بعد ان واضماراً المستد بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثاني اضعفها) لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكر سيبويه (و) الوجهان (الاخران متبوعان) بين القوة والضعف ثم قال الشاويين هما متكافآن في معنى على حد سواء قال تلبيذ ابن الفائق لان في كل منهما الاقوى والاضعف في نصيبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعه ما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنوينية قولهم

• انطلق بحق وان مستخرجا احنا • اي وان كنت مستخرجا (ومثال لو) قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه (القمس ولو خاف من حديد) اي القمس شيئاً ولو كان ما تلحقه خاتماً من حديد (وقوله) لا بأمن الدهر ذوبني ولو ما كذا • جنوده ضاقت عن السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكاً ذا جنود كثيرة وقواهم لأحشوا ولو غترا وفيه حاد على الحيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد ولو أعلى عما قبلها ولا أعلى فان الملك اعلى مما قبله والقرآن من الحذف (وتقول) فيما اذا كان ما بعد ولو مندرجاً فيما قبلها الا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولو غترا) فان الطعام اعم من الغر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا غر) لحذف يكون وخبرها وبقى اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (قوله) من لشول فاني انلأه • قدره سيبويه من لدان كانت شولا • بفتح الشين المجهة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع سائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرءها واني عليها من تاجها سبعة أشهر أو ثمانية واما السائلة بلاهاء فهي الناقه التي تشول بذنها القاح ولا ابنها اصلاً وجهها شول بشديد الواو كرا كع وركع والانتلاء مصدر أنتل الناقه اذا تلاءها ولها أي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلاءة ولادها وانما قدره سيبويه من لدان كانت شولا ولم يبقه من لدان كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى

سائل يغيرها والجمع شول كرا كع وركع وقبل ما قاله الشارح انها جمع سائلة الى آخر ما قال قال الفيني وقد يرجع الجمل الاول بانه روي من لشول بالتحقيق وأجيب بان التقدير من لدشولان شول او زمان شول او كون شول لحذف المضاف والتقدير الاخير أولى ليعتد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج الى ان يبرأى موجود او قد يرجع الثاني برواية الجرمي من لشول لا يغير التنوين على ان اصله شولا بالدول لكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز والتشبيه بالفعل كاتساب غدوقه بها وهو مردود بانفاقهم على ان خلق مخصوص بغدوقه والشارح اقتصر في البيت على ان المراد بالشول جمع سائلة الخ

(قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر نهـ دلوا لما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يخص المنع عما اذا كان لغيره تصريفة اما ما لا يجوز ان يكون في نحو يدوم اذا اصلها ما يدى ودمى فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياء وكذا نحو قاض وغاير وما شبه ذلك (قوله على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه) الابهاء الحروف التي تذ كرفي النواصب كما قيل ذلك المرادى ثم المراد لا يجوز جزاء مطردا والاقه حذف ان بشذوذ في غير ما يذ كرفي النواصب كما ذكره في المفتي لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب والافهـ مطرد كما مر في باب المبته في تجميع بالمعدي (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدونشري الذي فر منه ان لدن لا تضاف الجمل (قوله ان تحذف مع خبرها) اما حذف الخبر وحده ٢٢٣ قصص في المفتي في بحث الحذف على انه لا يجوز لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان (قوله اصله انطلقت الخ) قال

المجل نقله في المفتي عن الفرع لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقائه بعضه بل نص سيبويه في باب الاستقناع على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حل على انه تقدير مرمي لا تقدير اعراب (ثم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثاني ان تحذف) كان (مع خبرها وبقى الاسم وهو ضعيف واهذا ضعف ولو غر وان خبر رفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكذلك بعد ان المصدرية) الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعميل فعل بفعل (في مثل) قولهم (اما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت مع لول وما قبله على له مقدمة عليه (واما انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعد سدها) المجرور بها (على انطلقت للاختصاص) عند البيهقيين وأولاهم بالاهتمام بالذم عند الصويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذف اللام) الجارة (للاختصاص) فصار ان كنت منطلقا انطلقت أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (في الميم) من ما (التقارب) في الخرج فصار اما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله • وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب • وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أباخرشة اما أنت ذاتقر) • فان قوى لم تأكلهم الضبع (أي لان كنت ذاتقر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدهما واما خراشة متنادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المجهمة وحكى كسرهما وبراهاهم حلة وشين مججمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بن خازم مججمة مضجعة وقامين خفيفتين بينهما

المجل نقله في المفتي عن الفرع لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقائه بعضه بل نص سيبويه في باب الاستقناع على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حل على انه تقدير مرمي لا تقدير اعراب (ثم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه (الثاني ان تحذف) كان (مع خبرها وبقى الاسم وهو ضعيف واهذا ضعف ولو غر وان خبر رفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكذلك بعد ان المصدرية) الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعميل فعل بفعل (في مثل) قولهم (اما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت مع لول وما قبله على له مقدمة عليه (واما انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعد سدها) المجرور بها (على انطلقت للاختصاص) عند البيهقيين وأولاهم بالاهتمام بالذم عند الصويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذف اللام) الجارة (للاختصاص) فصار ان كنت منطلقا انطلقت أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (في الميم) من ما (التقارب) في الخرج فصار اما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله • وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب • وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس (أباخرشة اما أنت ذاتقر) • فان قوى لم تأكلهم الضبع (أي لان كنت ذاتقر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدهما واما خراشة متنادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المجهمة وحكى كسرهما وبراهاهم حلة وشين مججمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بن خازم مججمة مضجعة وقامين خفيفتين بينهما

• وجه الرد ان اما هذه النظمها الفاها ولا فاعنا • وجيب منه ان يتجهج بما قال وزعم انه اقل تكلفاً مما قالوه • هو جائز في بعض المواطن مما قبله فاه (قوله عند البيهقيين الخ) لوجه تخصيص الاختصاص بالبيهقيين والاهتمام بالتعويض بل كل بيت كلا (قوله ثم حذف) كان لذلك (قال الدونشري قد يقال من أين جاء الاختصاص وقد عوص عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أي لان كنت ذاتقر فخرت) قال الثاني لا يجنى ان تقدير فخرت يورث في التركيب كرا كع وفي المعنى فسادا اذ لا يجبه ان يقال فخرت لك وذلك ذاتقر لان قوى لم تأكلهم الضبع بل المجهه أن يقال مهمما تذ كرا أنت في حال كونك مذ كورا بالتعريف في مثل ذلك ذاتقر لان قوى لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على بقومك وتقرنك وهذا يتأدى بكون اما ناسبة عن مهمما كما مر وقال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون قوله فان قوى الخ تعليل لا حذف أي ولا اعتبار بفخرتك بذلك فان قوى الخ يذهبهم جعل التقدير لا يغير والتعليل حيث تدواضح فتأمل

(قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده انهم قالوا ان المرفوع بعد كان لم يمتدح بل لم يمتدح عليه ان ما لم نعمل شيئا في أصل الكلام لانه مقروص في توجيه لغة الجازين للمعلمين لما وعلى هذا الجواز ان بعد ما مبتدأ وخبر ولم نعمل فيها شيئا (قوله لا عملهم اياها) قال اللقاني اضاف الاعمال ٢٣٦ الى ضمير الجازين اشارة الى ان اعمال غيرهم قد يوجدون الشروط أو بعض

اعمالهم) ثم استخلف النحاة فقال البصريون علمت في الجازين وقال الكوفيون علمت في الأول فقط وأما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعد ما مبتدأ والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض وأعمالهم التبيينون قال سيبويه وهو القياس كما عملوا ليس جلا عليها فقالوا ليس الطبيب الا المذكر بالرفع قاله في المغني (و) لا يعمله الجازيون مطلقا بل (لا عملهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقرن اسمها بان الزائدة) فان اقرن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله

بين غداته ما ان أنم ذهب) • ولا صريفة ولكن أنم خرف
برفع ذهب على الاهمال وانما لم نعمل به تنسذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقرن اسمها بان (وأما ما رواه يعقوب بن السكيت) ذهب بالنصب تخرج على أن ان نافية مؤكدة لما لا مؤسفة لان في التي ايجاب و (لا زائدة) كافة لما وهذا التخرج انما يقتضي على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية حتى بما بعد ما تو كيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية اسمها في اللغة بما النافية فلولم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولين مسوغ قاله المرادي وغداته بضم الغين المعجمة وبالذال المهملة والنون قبل تاء التانيث حتى من يربوع والصريفة بالصاد المهملة الفضة الخالصية والخرف بفتح الخاء والراء المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الآخر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالتار حتى يكون فخارا الشرط (الثاني) أن لا ينقض نفي خبرها بالا فان انقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول فاما قوله

وما لدهر الامتحنونا بأهل • وما صاحب الحاجات الامعذبا
فن باب) المفعول المطلق الواقع عاملا المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد (ما زيد الامير أي) ما زيدا (يسيرا والتقدير) وما لدهر (الايدودودوران مختنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور مخذوف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب مختنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران أن

ثم ان الشرط انما هو عدم الاتفاض بغير غير اما اذا انتقض بها انجب النصب نحو ما زيد غير قائم نصب غير وجوبا مختنونا وجوز الاخفش الرفع (قوله فن باب ما زيد الامير) أي خلافا لابن الناطم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية كما (قوله وكونه واقعا بعد الايجاب) أي لانه مخصوص بالوسا في باب المفعول المطلق ان المنصوب لا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما انتب الاسير أو انما أنت سير فانه ما يتوهم ان الوقوع في الايجاب لا يقتضي النصب نحو وما محمد لان ذلك المفعول مطلق

كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقاني لو قال المرفوع بعدها لكان أولى اذ المقترب به ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حيث ان الزائدة فاصل أعني دون الذاتي المؤكد لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لمحض التأكد فلا يظهر حيث يمتدح ما فرق اذا عمل للذولي في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام لتأكيد الكلام لالتأكد من خصوص ما يختلف النافية فأنه النقص من ما فيه مما فرق فليراجع هل الامر كذلك اه وقال اللقاني قوله لا زائدة رده بعضهم بأنه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لانها عينها ويرد بان الزائدة بمنزلة تكرير الجمله بخلاف النافية المؤكدة لما لانها (قوله نفي خبرها) قال اللقاني اشارة الى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فاذا وجد صحيح العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد فاعمل بل فاعد وما زيد فاعمل الا في الدار اه

أ (قوله واعمته الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بألف وتاء من يدين في الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع انه اسم ذات (قوله ولا جمل الخ) قال اللقاني ان قلت الشرط وهو عدم استقاض نفي الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانهما الشرط كما يقتضيه قوله ولا جمل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد انتقض فيه النفي بل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالتحاق بالفعل لانها من هذه الحروف لانها أشبهت الفعل انفتحا ومعنى كما يأتي وهذا انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسي خبر مقدم) قال اللقاني خبري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من اوصفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا يتفق بالخطا ويجوز أن ينطق بغير لفته كما يشاء في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن نفي لاجلها) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت غلبها في انهما نفي وتجمع كقوله تعالى

مختنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء فتارة يجعل الساقل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة لها نحو خبر يته سوطا (و) كذا القول في وما صاحب الحاجات الامعذبا فانه في تقدير (الا يعذب معذبا أي تعذبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجازوا من النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التأويل وأنشد ابن مالك • أرى الدهر الامتحنونا • وحكم بزيادة الا واعتزله في المقضى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنقضى نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد فاعمل فاعدا ولكن فاعدا على انه خبر مبتدأ محذوف) أي بل هو فاعدا ولكن هو فاعدا (ولم يجر) في فاعدا (نصبه بالعطف) على فاعدا (لانه) واقع بعد بل ولكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي مثبت وإلى ذلك أشار الناطم بقوله

ورفع معطوف بل كن أو يشل • من بعد منصوب بما الزم حيث حل
وأجاز ما بعد كون بل ناقله معنى النفي الى ما بعده فاجوز على قوله ما زيد فاعمل فاعدا بالنصب على معنى بل ما هو فاعدا نقله الموضع عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن صفور فان تقدم بطل العمل (كقوله اسم مسمى من أعتب) فسي خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرجي ما مسمى من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعرب الذي عاد الى مسرته بعد ما أساءه (وقوله وما خذل قوى فأخضع للعدى) • ولكن اذا أدعوه فهمهم فخلل بتشديد الخال الميم جمع خذل خبر مقدم قوى مبتدأ مؤخر (فاما قوله) وهو الفرزدق

فأصجوا قد أعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش (واذ ما مثلهم بشر)
نصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) غمي (لم يعرف شرطها عند الجازين) فقصدا ان يتكلم بلغة الجازين فقط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لفته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر (مثلهم مبتدأ ولكن نفي) على الفتح (لاجلها مع اضافته للمبني) وهو الضمير

الآنم أمنا لكم وقول الشاعر • والسير بالسرعة الله مثله • كافي الباب الرابع من المغني

(قوله وقيل مثله قال) قال الاشعري ٢٣٨ في شرح هذا الكتاب على هذا ما غير عاملة لفصل بينهما وبين اسم ما بال الحال اه

والمبهم المضاف لبق يجوز بناؤه واعرابه (وتظيره) في البناء على الفتح (انه لخلق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من قصهما) مع أنه ما يصدقان الرفع على التبعية لخلق في الاول والفاعل في الثاني وأقرب نظيرين لثلاثتهم ان ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل مثله حال) لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها اتصبت على الحال وبشر امتداد (والخبر محذوف) تقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو مجتمع أو تادير (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مما لا لهم قائله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا منع قائله في المعنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قائله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما كانهم بشر أي في مثل حالهم واسم القرزدي همام بن غالب وقال ابن قتيبة هم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تسميته بالقرزدي فقال في أدب الكاتب القرزدي قطع الجحيم واحدها قرزدي وقيل به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالقرزدي لفظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدرى في وجهه ثم برى منه فبقى وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

اعمال ليس أعلنت مادون ان • مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو من احسن من الحرث العقيلي

وقالوا تعرفها المنازل من منى • (وما كل من وافي منى أعا عرف)

والاصل ما أنا عارف كل من وافي منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء أي تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن من احما لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدنا فسأل عنها فافقوا لواله تعرفها في منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافي منى حتى أسأله عنها (الا ان كان معمول ظرف أوجارا ومجرورا يجوز العمل للتوسع فيهما) (كقوله)

باهبة حرم لذوان كنت أمنا • (فما كل حين من نوال مواليا)

والاصل فامن نوال مواليا كل حين فنانا فية ومن نوال اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر ظرف كما • في أنت معنيا أجاز العجا

والاصل ما أنت معنياني وفهم منه أن معمول اذا لم يكن أحدهما أنسم لا يجوز العمل وهو الشرط الرابع (واما لافعالها أعمال ليس قابل) جدا عند الجازين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (بشرط له الشروط السابقة) في عمل ما (ماعد الشرط الاول) وهو أن لا يقرن اسم لا

بان

(قوله وأما قول الناظم الخ) قال الزرقاني الاحسن أن يقول وأما قول الناظم على ما هو الظاهر منه اذ هو محفل لان يكون على حذف مضاف أي لا مثلي باعيا دخول لانكرة لان مثلا لا تعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأقرب به منقلا من فوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل يلزم ذلك) قال الزرقاني أي يلزم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول يلزم الحذف غاية لعملية الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما تستلزمه العلية من معنى الخفاء في القائل فكأنه قيل قد سخي حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال يلزم الحذف كما أجاب الدماميني عنه عن نظير ذلك فراجع في بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صد الخ) قال في المعنى وانما لم يقدر وها مهملة والرفع بالابتداء لان ما حيد وواجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لاشاهد فيه لجواز كون براح مبتدا ٢٣٩ ورد بان لا الداخلة على الجمل الاسمية

يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما تكرر علم انم عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز ان ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بان الأصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يدفع ما للقائي ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فأنما يخالف له والبراح مستترك بين المكان والزمان تقول ما برحت من مكان برح وبرحا وما برحت أقبل كذا برحا وقبله يابوس للعرب التي

وضعت أراها فاستراحوا وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمه ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسهل قول الدوشري يجوز أن تكون لاني البيت عاملة

عمل ان فكأنه قرأ بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أي من جوارز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعاق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلقا واقيا محذوفا أي واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقا والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج أصلا قتأمل (قوله لان أن لا تزد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الأذهبية للهروي انما تزد بعد لا وأنشد عليه باطرايين لان زلت ذابحل • من المقتص والقصاص محجوبا قال أراد لازل اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تزد بعد لا التي الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهوزلت ليس مما الكلام فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في ثرو ولا في نظم قتأمل (قوله أولهما) فيه نظر لانه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعنا لأن تا بال تأنيث ما كنية وضعنا وحركت هيا لا لتيقنا إليها كنعين وناه إلى اللفظ متجبر كوضعنا

(قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعد شهر فحين في اللغات واشتهر لات حين وأيضا يقولون لات أو ان ولات هنا ولا يقولون تاوان ولا تمنا (قوله قلبت الباء ألفا) أي تحركها وانتفتح ما قبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا بدل شاذ كما في سدت فان أصله سدس قاله الدماميني (قوله وعلمها اجماع من العرب) قال الدونشري فيه نظر فان العرب لا تعرف العمل وانما الحاكيم به الصلة ويمكن أن يقال ٢٤٠ ان علمها صورة أي كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحذفه فلا ينافي

قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقائي اه وأراد أن اللقائي أشار لذلك لان ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم القسراء ان لات الخ) قال الرضي وليس بشئ اذ لو كان حرف جر لم يجر غير وان واختصاص الجوارح ببعض الجهورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل (قوله وهو شيردل) قال الدونشري الذي في شرح ديوان الخاتمة للتبريزي انه عبد الله التيمي بن أبي أيوب وقال له فاستبداه وهو مضاف الى ضمير النفس ففر من الكسيرة وبعدها هاء الى الفضة فانقلب ألفا ولوروى له في عليك بلجاز ويكون جارا على أصله وعلقت في موضع الخبر واللام في اللفظة متعلق بمادل عليه اه في يقول في عليك جسيمة شديدة من أجل رجل نابه قريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجرر فحرف ليس في موضع الصفة لخاتمة وخبر ليس

قال صاحب السكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النسائية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النسائية والتاء الزائدة في أول الخين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى يلبس بمعنى ينقص استعمات لثني أو هي ليس بكسر الباء قلبت الباء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان حكاهما في المغني (وعلمها اجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فتم من ذهب الى انهم لا تعمل شيئا وان وليا امر فروع فبند حذف خبره أو منصوب فمعمول لقول محذوف وهذا أحد قولين الاختفاء وعنه أيضا انهم انعمل على ان فتنب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انهم انعمل على ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معمولهما اسمي زمان وحذف أحدهما والثالب في المحذوف) كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) ينصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الخين حين فرار ومن القليل قرائة بعضهم) وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص (يرفع الخين) على انها اسمها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حين الهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان يحذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم تصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بفتح ضم حين فزعم القراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسم الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتوصل في حين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للاث ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لهما ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للاث ان كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لهما ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مقفول بفعل محذوف تقديره لأرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم ومالات في سوى حين عمل (فأما قوله) وهو شيردل اللبني

له في عليك اللفظة من خاتمة • يعني جوارك (حين لات مجرر

محذوف كأنه قال حين ليس مجرر في القرآن أو نفسه أو ما أشبه ذلك وضاف حين الى ليس فبناء فارتفع لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهةه فاللفظة في حين فكة بناء ولا يمنع أن تكون قصة اعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في ان الرواية ليس مجرر وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم يفته على ذلك ولعل البيت يروي بالوجهين تارة بليس وتارة بلات

(قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدونشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتبين ويظهر كونه خبرا لا لتسوية (قوله اذا المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقائي فيه نظر اذا الظاهر ان هذا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي ليس هذا الخين حين ذكرى جسيمة وهما في الأصل ظرف مكان ٢٤١ استعير الزمان اه قال الدونشري

فارتفع مجرر على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجور وقوله تقدير (أوعلى القاعلية) بفعل محذوف (والتقدير حين لات لا مجرر) على الابتداء ثنية (أو يحصل مجرر) على القاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجرر بالجيم اسم فاعل من أجاز (ومثله) في أهمال لات (قوله) وهو الاعشى معون

وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه اضافة اسم الانارة الى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقدرى جسيمة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة

• (فصل) •

(قوله وتزاد الباء) اخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعل غير مناسب للفصل به بين الكلام على افعال الاخوات وانما كأن يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقه بشئ تعدى معناه الى الفعيل لانهم لا تعدل على معنى لاتم اعلى رفع توهم الاثبات أو تأ كيد النفي وانظر لم أطلقوا عليهم الزيادة دون اللام في باب ان قال الدونشري قال الرضي ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتأ كيد النفي فلا تدخل بعد اتقاضه انتهى ومنه يعلم ان الباء لا تزاد بعد ما التعمية ولا الجيزة الفارقة شرطاً غير

(لات هنا ذكرى جسيمة) أو من • جاء منها بطائفة الاحوال اذا المبتدأ هنا ذكرى) يفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هذا بفتح الهاء وتشديد النون وهي ههنا محذوفة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جسيمة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جسيمة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حرم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة فائل هذا البيت وأومن عطف على مقدر أي الجسيمة تذكرا ومن جاء منها بطائفة الاحوال والطائفة الذي يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآه أو هي غضي ففرغ من ذلك والاحوال جمع هول وهو الخوف (وامان) النافية (فأعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من على لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المشددة تحت وهي مافوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها على وعلاوى على غير قياس كذا في الصحاح واختلاف في جواز اعمالها فذهب السكافي واكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب القراء وطائفة وكثر أهل البصرة الى المنع واختلاف النقل عن سيديويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيديويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهم اجازة وجمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خبرهم أحد الاباء مافية) وان ذلك نافعا ولا ضار وان فأما أي ان أنا فأما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أسئلكم) يسكون نون ان ونصب عبادا وخبرها بعضهم على انها ان الخفة من التثنية وانما تنصب الجزأين مثل ان حواسنا أسدا وجعله أحسن لتوافق القراءات اثباتا وهو يخرج على شاذ (وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد) • الا على أضعف الجاهلين

أنشده السكافي شاهدا على عمل ان على ليس

• (فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله

ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبر ما كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار اليه الشارح بتقديره وفي خبر وقال اللقائي قال الرضي وخبر قوله لو أنك يا حسين خلقت حرا • وما بالحرأنت ولا الخديق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا يبنى أبو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التعمية وأجازة الاحتش وهو الوجه لانها تدخل في هذا الماكفة وفية بان باء اتفاق نحو ما ان زيد بقائم

(قوله لم يرفع توهم الاثبات) أي فيسبغهم السامع ان ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ)
قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانهم لم تدخل معه الا بطلان التي هي ابا ان نسبة الخبر والتي بعد
ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للمعنى لان ظاهر صيغته ان الما في وفي خبر كل فاسخ وهو مشكل لانه
لا يظهر في قوله لم يجدني بعدد لانهم لم يزد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال القاني أي وخبر كل فاسخ واطلاق الخبر على
مدخوله اية تغليب أو يجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف أن يقول وكافي زيدت
في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت ٢٤٢ في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب الخ (قوله لاخير بخبر بعد هذه النار)

قال المتنوشي ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس ان يكون
منها عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه نفي القيام
عن كل فرد فمن أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قواهم
لاخير بخبر بعد هذه النار بل المتبادر
الى الفهم ان الخبر المعلق الذي هو الاسم مشتق من الخبر المقيد
الذي هو الخبر قلت بل يظهر فيه ايضا لان الخبر الذي بعده النار
محبوب عن كل فرد من أفراد الخبر فكل فرد منه يصح أن يقال
فيه ان هذا ليس بخبر بعده النار لكون الخبر مشروطا في الاعتداد
به أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل يقتل بعده
الحياة يعني ان القتل الذي بعده الحياة لا يسمى قتلًا لما قصد نفي
القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكونه مسمى
القتل هو اذ هاق الروح ونفوذها بحيث لا يبقه عادة في الدنيا الحياة وهذا في مكشوف وما قال من ان القصد من التركيب اغما هو نفي الخبرية المهمة
المطلقة عن الخبر الذي بعده النار عن كون جعل بعده النار هو الخبر وذكركم خبر توطئة كما قبل ذلك في قوله تعالى ها أنتم
هو لا تمضونم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا
الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعده قوله ممنوع ما ذهبت به يصح
أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار نظرا لما هو متعلقا بخبر الاول فان قلت لا جعلته حصة قلت يلزم
عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو ممنوع لكن في حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر

بكاف بعده وما افقه (بافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد
لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين انما كبه التي قالو ليس زيد قائم وذلان زيد قائم
قال الباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيد فان الباء لا تدخل هنا
لان مصوب ليس الاستثنائية كصوب الافكا لا تقول ما زيد الا بانه لا تقول قاموا
ليس زيد وكما تزداد الباء في خبر ليس تزداد في اسمها اذا تاجر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم
ليس البربان تولوا وجوهكم نصب البروقوله
أليس عجيبا بأن افق • يصاب ببعض الذي في يديه
وهذا من الغريب كما قال في المعنى (و) تزداد الباء (بقوله في خبر لا) في الجزء الثاني من
• • • • • (كل فاسخ مني كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
(وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمن قتل عن سواد بن قارب)
فادخل الباء في معنى وهو خبر لا وقيل لا يفتح الفاء والخيط الذي يكون في شق النواة
وهو مفعول مطلق أي بمن اغناها كما حده الوجهين في ولا تظاؤون فسيلا والمه في يوم
لا صاحب شفاعة معنيان شيئا فقام الظاهر مقام المفعول وكقول بعض العرب لاخير بخبر
بعده النار فزداد الباء في خبر لا التبرئة اذ لم يحمل الباء على في قوله ابن مالك (قوله) وهو
عرو بن راق الازدى

(وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن • بأجلهم اذا جشع القوم أجل)
فزداد الباء في أجملهم وهو خبر أكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المججمة الناق
في اجشع وهو شدة الحرص على الكل وأجل يعني في أجل لا لقصه بل (قوله) وهو حديث
ابن الصمة

دعاني أخي والتليل بيني وبينه • (فلما دعاه لم يجدني بعدد)
فزداد الباء في بعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقصد بضم القاف وسكون العين

بجاء لا يبقه عادة في الدنيا الحياة وهذا في مكشوف وما قال من ان القصد من التركيب اغما هو نفي الخبرية المهمة
المطلقة عن الخبر الذي بعده النار عن كون جعل بعده النار هو الخبر وذكركم خبر توطئة كما قبل ذلك في قوله تعالى ها أنتم
هو لا تمضونم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا
الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فانه قال بعده قوله ممنوع ما ذهبت به يصح
أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار نظرا لما هو متعلقا بخبر الاول فان قلت لا جعلته حصة قلت يلزم
عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو ممنوع لكن في حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر

المهمة وضم الدال الاولى وقصها الضعيف (و) تزداد الباء (بندور في غير ذلك كخبر ان)
المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي
فان تناهيا حقيقة لا تلاقيها • (فانك مما أحدثت بالحرب)
فزداد الباء في الحرب وهو خبر ان وتأمين النأي وهو البعد والهواء في عنها عائدة على أم
جندب المذكورة في قوله أولا

خليلى مرأى على أم جندب • لثقة ضي حاجات القواد المعذب
وحقيقة بكسر الحاء المهمة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجهها حقب وثلاثها مجزوم
لا تبدل من تنافاه الموضع في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو
الاختبار (و) في قوله

ولكن أبرا الوفعت بهين • وهل يشكر المعروف في الناس والابر
فزداد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولوفات شرط معترض بين اسم لكن وخبرها
وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن ابراهين لو فعلته أصبت (و) في
(قوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبار هطه ويرميهم باتيان الاثر بالمشاة اثاث الخبر
كأن بني فزارة يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت • (الالبيت ذا العيش اللذيذ باني)
فزداد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نهت له واللذيذ
نعت العيش واقلولى بالقاف ارفع واقردت بالقاف والراء مكنت وذلت وفي اليواقيت
للزاهد المقلولى المتباني المستوفز وفي أثران عمر كان اذا مجد اقلولى قال الفراء هو ان يرفع
مقعده ثم ينجا في قلبه لاوانتد هذا لما رأيت خاذا مقلولا بابه أي مخفيا عن القاص والمقلولى
أيضا الركب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكبي اذا ارتفع على
الانان وسكنت له ألبيت هذا العيش اللذيذ باني ويروي الاصل أنجو عيش
لذيذ باني وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جند
وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي هل استغفها ما ويحسد او شرطوا أمرها
وتوبضا وتقريرا ويحسد في قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان
المنفية فقال

وبعد ما وليس جو الباء بالخبر • وبعد لا ونفي كان قد يجبر
(وانما دخلت في خبر ان) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض
ولم يبي خلقهن بقادر (لما كان) أولم يروا ان الله (في معنى أو ليس الله) بقادر بدليل انه جاء
مصرح به في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالتنقي
متناول له اجمع ما في حيزها فليست حينئذ من النوا وروهي نظير ما أجاز الزجاج من قولك
ما ظننت ان أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احدي بقائم

حسن نحو والوزن يومئذ الحق
وقال بعده قوله من باب القاب
لكن يتق النظر في انه هل من شرط
القاب حصة - لاول الثاني بهينه
هل الاول أو لا فان كان من شرط
الذات ذلك أشكل ادعاء القلب
في هذا التركيب فانه لا يصح ان
يقال لاخير بعده النار بخبر ان
وأقول في هذا الاخير نظير
وما المانع من حصة قوائنا لاخير
الخ حصة وما على ما قاله بعضهم
ان الباء في خبر يعنى في قوله
كخبر ان قال المتنوشي في ادخال
الكاف اشعار بعدم الحصر قال
الرضي رجا زيدت في الحال المنفية
فجو فاجاه في فديرا كيب قال
وقد تدخل هذه الباء على خبر
مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج
قوله لما كان في معنى أو ليس
الخ قال القاني وجعه الى ذلك
ليؤول الى خبر ليس ولو قيل انه
يرجع الى خبر المتني الناسخ لم يكن
بعيدا قال المتنوشي اذا المعنى اذا
لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا
عليه وقد يقال ان الباء تدخل
على خبر الناسخ بل دخلت على خبر
ان وفيه ما فيه

(هـ) هذا باب أفعال المقاربة (هـ) قوله من باب تسمية الخ) قال اللقاني فيه بحث يمكن أن يراد بأفعال المقاربة في الترجمة حقيقة هي التي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطراد لا ينافي أن الباب له ثم اعلم أن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كقوله تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليباً كالعمرين والقهرين إذا تقرر ذلك ظهر لك أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب لأن تسمية الكل باسم الجزء قال النوشري ويشكل على ما قاله إطلاق الكلمة على الكلام فإن الأجزاء غير متفردة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة وهو أن الكلمات ٢٤٤ كلها اشتركت في إطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالتقاني

(هـ) هذا باب أفعال المقاربة (هـ)

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم ريشة القوم عينا (وحقيقة الأمر) في ذلك (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بتثنية الدال (على قرب التاني للمسمى باسمها) (وهو ثلاثة كأدوكرب) (بفتح الراء وكسر هاء) (وأشكو) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المستكلم الخبير في الاستقبال فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى) وحري (بفتح الحاء والراء المهملة) نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في محته (واخلواق) بخلافه ووقف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وانها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشأ) وأنشئ (وطفق) بفتح الفاء وكسر هاء وطبق بكسر الموحدة (وجعل) (وهب) (وعلى) (وهلّل) (وأخذ) (وقام) (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل على كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الأن خبره من يجب كونه جملة) لتوجه الحكم إلى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كأدوكرب) وأوشك (كقوله) وهو نابضشرا واسمه ثابت بن جابر

(فأنت إلى فهم وما كدت آييا) (وكم مثلها فارقتها وهي تصغر

فأنت خبر كأد مفردا وهو آييا اسم فاعل من آب إذا رجع ويروي وما كنت آييا وأب بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن هيلان وكم خبرية ومنها ما تغير بحجور وبالاضافة والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة وتضم من صفرا طائر والعن فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصغر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبوسا) فأبوسا جمع بوس ومنه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيويوه وأبي على من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير أن

والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لأن الدلالة عارضة للموضع لا موضوع له (قوله هو كاد) قال النوشري يكون فيه إشارة إلى رد القول بأنها إذا نصبت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال النوشري أي الطامع في الحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه منه فأطلق الرجاء على ما من مجازا لتغليب قال الرضي وقوله عسى ربه أن تطلقن للتخويف لا للتحوق (قوله ترجع إلى القبيلة) قال النوشري ذكر العيني خلافا وقال أنها ترجع لليلة فليست أم (قوله هذا قول سيويوه) أي وقال أن ذلك من جهة الأصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع أن بديل قوله هو التقدير أن يكون أبوسا بديل قول

المصنف في شرح الشواهد في رده هذا القول ومنع سيويوه اضممار أن يكون في قوله كل أخ مفارقة أخوه (أمر أليك الألفرقدان لأن فيه اضممار الموصول المحرفي وقد راد المصنف انتهى ومنه ما في ذلك في بحث حذف الخبر بدلا (قوله والاحسن من ذلك كله) أي لا يرد عليه مما علمته ومن ٢٤٥ جملة غير الاحسن حذف يكون وحدها الذي

يكون أبوسا وقال الأصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بأبوسا حذف الناصب والجار توسعا وتخلص أن أبوسا خبر أصمعي أو كان أولسار أو مفعول به قال الموضع في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدري بأبوسا فيكون مفعولا مطلقا على حذف فاعله أي يحسب مسماها انتهى وقال في المغني الصواب أنه محذوف فيه كان أي يكون أبوسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى وبقيته إلى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آييا انتهى والغوير تصغير غار بالفتح المجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء كلب على طريقه عسى الغوير أبوسا يريد لعل الشر يأتكم من قبيل الغوير فصار صرا لا يضرب لأرجل يتوقع الشر من جهة بعينهم أو كقول حسان رضي الله عنه

من خبر نيسان بخبرتها • ترناقة نؤشك فخر العظام

أنشد أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقديقال أنه على حذف كان أي نؤشك أن تكون فقر العظام (وأما فطفق مسما فالتخبر) فعل (محذوف) للدلالة مصدره عليه ومسما مفعول مطلق لا خبر (أي) فطفق (بفتح مسما) وفيه رد على الناظم في قوله • وحذف عامل المؤكد امتنع • كما سيأتي في باب في قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كأدوكرب تنبيه لقول الناظم

ككان كأدوكرب لكن ندر • غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجيئ) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الجملة

وقد جعلت قلوب بني سهل • من الأكواد مرثعها قريب

فقلوب بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرثعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرثعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضع في شرح الشواهد ويروي ابن سهل بالتثنية ومن الأكواد مرثعها قريب وهي أبا جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادانه أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثرير من الأبل والمرثع مكان الرنوع والمعنى أن هذه القلوب أصل لها أعيان وتعب وكلال فلم تبعد من الأكواد بل رثعت بالقرب منها قال ابن مالك في قوله على الجملة وقيل جعل بمعنى صيرتم أختلف فقبل أن نص على حد الجارة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الأصل

منه شرم حتى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما طال به النوشري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الأصمعي مقتصر عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به مثلا وهذا أحسن لأن الزباء فيها زعموا كانت رومية فكيف يحتمل كلامها وقد يقال وجه الخجة أن العرب عذلت به بعد هذا فصار مثلا لسلك شئ يخاف أن يأتي

انتهى بقى ان دعوى اللقاني ان ذكر الشيء استطرادا لا ينافي ان الباب له محل نظر تام اذا استطراد ذكر الشيء في غير محله لما فيه فكيف يكون استطراد او المحل له ودعواه ان التعبير بأفعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حوازة لان التغليب لا بد له من علاقة وفي حقيقة هاهنا خفاء اذا لا يظهر هنا شرف ولا خفة وذلك ظاهر ولا أكثر لان أفعال الشروع أكثر تدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المجاز هو سلا علقته الكثرة والمزمنة لان الشرط في تلك العلاقة ان يكون لذلك الجاز من بين الأجزاء من يداختصاص بما قصد الكل ويمكن ان يجاب بما ذكرناه في حاشية الآية ان المقاربة حالة وسطى بين التبري والشروع فيصبح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللقاني فيه يجوز

والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لأن الدلالة عارضة للموضع لا موضوع له (قوله هو كاد) قال النوشري يكون فيه إشارة إلى رد القول بأنها إذا نصبت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال النوشري أي الطامع في الحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه منه فأطلق الرجاء على ما من مجازا لتغليب قال الرضي وقوله عسى ربه أن تطلقن للتخويف لا للتحوق (قوله ترجع إلى القبيلة) قال النوشري ذكر العيني خلافا وقال أنها ترجع لليلة فليست أم (قوله هذا قول سيويوه) أي وقال أن ذلك من جهة الأصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع أن بديل قوله هو التقدير أن يكون أبوسا بديل قول

فيه وذلك بتأني الاستقبال (والغالب في خبر عسي) خبر (أوشك الاقتران بها) أي بأن
 لأن عسي من أفعال التبري وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور
 البصريين إلى أن التبريد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فأنما يقرب معها الاقتران بأن
 حيث جعلت للتبري اختال عسي قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشاويين وتلازمته بين
 الضائع والابدي وابن أبي الربيع أن أوشك من عسي الذي هو الرجاء قال ابن الضائع
 والدليل على ذلك أنك تقول عسي زيد أن يحج ويهلك زيدا أن يحج ولم يخرج من بلد ولا
 تقول كاد زيد يحج إلا قد أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في باده انتهى كلام الشاطبي وأما
 إذا جعلت للمقاربة كذهب إليه الموضح هنا بالناظم وابنه فيشكل كون الغالب
 معها الاقتران كالاقتراح الغالب في عسي (نحو عسي ربكم أن يحكم) في أوشك نحو
 (قوله) ولو سئل الناس التراب لاوشكوا • إذا قيل ها هو ان يعلوا ويجمعوا
 فان علوا خبر أوشك وهو مقرون بأن وفيه رد على الأصحى إذا قال لم يستعمل ماض
 لموشك والمعنى ان من طبع الناس المراض حتى أنهم لو ملأوا أعطاه التراب بالوحدة
 لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل إذا قيل لهم ها توه (والتجريد) من ان (قليل كقوله)
 وهو هدية بن خنبر العذري

(عسي الكرب الذي أميت فيه • يكون وراه فوج قريب)
 فيكون خبر عسي وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء المزني يأخذ
 بالنفس وأميت قال الموضح تبعه النقي الرواية بفتح التاء على انطاب وفوج بالجيم
 كشف الغم وهو مبتدأ تامة خبر في الطرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون
 واجمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفوج وفي نتيجة القواعد لا ينأى
 يكون تامة ووراء متعلق بها ويجوز أن يكون وراه في الأصل صفة اقرب ثم قدم
 عليه فأتى بالافعال متعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المقاربة أن يكون حالاً من
 ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقدم مع محمول الصفة على الموصوف
 ولا يجوز أن يكون فوج مرفوعاً ليكون لا على التمام ولا على النقصان لأن ذلك يخلى
 يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسي ان يرفع الضمير أو السبي
 (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقي

(يوشك من فر من منيته • في بعض غراتها موافقها)
 فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر عني هرب
 اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المحجمة وتشديد الراء جمع غرات هي الغلة
 والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافق الموت في بعض غلاته (وكاد
 وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجريد من ان لانها لا يدان على شدة مقاربة
 الفعل ومدامته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاختلاف فلم يناسب خبرهما

(قوله والغالب في خبر عسي الخ)
 قال الدكتور قال بعض شراح
 النفس ان معاني وقد أدخلت
 البصر في خبر عسي لما ذكرته مافي
 الاستقبال قال الشاعر
 عسي طي من طي بعد هذه
 نطفة غلات الركا والجوامح
 وكاد وكرب بالهكس قال اللطاني
 ينسكل كون أوشك مشاركة
 لكاد وكرب في الدلالة على القرب
 والتقدير في الأصل يعرف الجرح
 اختصامهم ما قبله الاقتران
 بأن ويدفعه ان القرب المرح
 للتجديد عارض فيها دون ما انتهى
 بموضوعة الاسراع المقتضى للقرب
 (قوله يوشك) بكسر الشين وفي
 افة رديئة بفتح الشين قال
 الزركشي في التعليق على الضاري
 وعلى هذه اللغة الرديئة يكون
 على صورة المبني للمفعول وليس
 منبياً للمفعول كذا قيل

ان يقترب بأن غالباً ويقال اقترانه بأن نظراً إلى أصلهما (فن الغالب قوله تعالى
 وما كادوا يقولون وقول الشاعر) وهو كلمة البري وقيل رجل من طي
 كرب القلب من جواء يذوب • حين قال الوشاة هذه غضوب
 فبذوب خبر كرب مجرد من أن والقلب اسمها والجرى شدة الوجد والوشاة جمع واث من
 رشي به إذا تم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبر يستوي فيه المذكر والمؤنث
 والمعنى كاد القلب يذوب ويصهل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك
 هذه غضوب عليك (ومن القليل قوله) برني منيتا

(كادت النفس أن تقبض عليه) • إذ غدا حشور بطة وبرود
 فان تقبض خبر كاد وهو مقرون بأن وأوله فاه وتاييه يامنا فتحت وثالته ضاد محجمة
 على لغة تميم ومثالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاط الميت يقبض فيظا
 إذا قضى قاله أبو القريظ بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستقر به يعود إلى ما عاده عليه
 ضمير عليه قبله وهو الميت المرن وحشور غدا والربطة بفتح الراء وسكون الاء المنة
 تحت وباطاء المهمل الملاءة إذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الواو جمع رذوع من
 الثياب والمراد بهما الكفن ويروي مذنوي بالملئكة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الأسلي
 سقاها ذروا الاحلام حبل على النظم • (وقد كرت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كرت وهو مقرون بأن وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر
 كرب لا يقترب بأن قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تقطع بتاين حذفت
 احداهما وسقي يعضد إلى اثنين أولهما اللهاء المتصلة به وهي عادة على العروق
 المذكرة في قوله قبل مدحت مروقا وحبل بفتح السين المهمل وسكون الجيم
 مفعوله الثاني وهو المذلول المشغول بالماء والاحلام بالهاء المهمل المفعول والظما بالمشالة
 العطش (ولم يذ كرسبويه في خبر كرب الا التجريد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسمع
 والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجريده منها أربعة أقسام ما يجب

فيه الاقتران وهو حري واخلوق واليه الإشارة بقول الناظم
 وكه عسي حري ولكن جهلا • خبرها حتماً بأن متصلاً
 والزمو اخلوق ان مثل حري

وما يجب تجرده من ان وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم
 وترك ان مع ذى الشروع وجبا • وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسي
 وأوشك وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً وكونه بدين ان به عسي نزل • وثانياً
 بقوله وبعد أوشك اتقأ أن نزرا • وما يجوز فيه الامران والغالب التجريد وهو
 كاد وكرب وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً وكاد الامر فيه عكسا • وبقوله ثانياً
 • ومثل كاد في الأصح كياه

(فصل) وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الأربعة استعمالها مضارع وهو كاد وعينها واووبات من باب حاق بخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كذبت وبضعها كفات حكاهما سيدي به فعلى الاول مضارعها بكاء كخاف (نحو بكادزيتها يضى) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح في منبث لا اباب قال الموضح في الحواشي فان اخرج على انه ايتية العيز بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا ما مضى بقولهم ولا كوا جعل الواو اداة لوسيلة اليجى اليه لا تخفيف انتهى (واوشلا كقوله) يوشك من فومن منبته) أنشد سيدي به وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من مضارعها) حتى ان الاصمعي واباعلى أنكر ايجى مضارعها وهما محجوجان بما تقدم واقامته لم يشك لـ كثر التصويين اها بالامضارع (وطفق -ى) ابراهمسن (الاخفش طفق يطق) بفتح العين في الماضي وكسر هاء في المضارع (كضرب يضرب وطق يطق) بالعكس (كلم يعل) وفرح يفرح (وجعل -ى) الكى انى ان البعير ليرم حتى يجعل) بالرفع (اذ شرب الماء حجه) وفيه شذوذ وقوع لما مضى خيرا كما تقدم توجيهه في ارسلا وسولا وكر ب كبر كصر ينصر قاله ابن افلح في منبث الاباب وعسى أعسى حكاه ابن ظنفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى بعسو وعسى بهسى فيكون معا عتقت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين من افعال واستعملوا مضارعا لاوشكا • وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل ثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (واشد عليه) قول كبير بالياء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن أموت أمي يوم الرجام • واتق يقينا (الهن بالذى أنا كائد) فكاد بصورة الباء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسم بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجم اسم موضع وبقيته فعل مطاق ورهن بمعنى مرهون خبران (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف (أبى ان أبالك كارب يومه) • فاذا دعت الى المكارم فاعمل فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (واوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن (فانك موشك أن لا تراها) • وتعدودون غاضرة العوادي فوشك اسم فاعل أو شك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بفتح فساده مجتهدين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذى في البيت الاول كائيبا بالياء الموحدة من المكيدة والعمل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كائيبو قياس اسم فاعله الجارى عليه مكابلا كابد (وبهذا جزم ابن ية يوب) بن السكيت (في شرح ديوان

(فصل) قوله وعينها واو) قال الدونشري بعضهم نقل عن سيدي به انه -ى ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على ان الين ياء لا واو فليتامل (قوله كضرب) قال الاقصابي الاحسن بكلس وكعرف السوازنة في الفهسل والمصدر انتهى ولهذا زاد الشارح قوله وفرح يفرح المناسبة لطفق المكسور والقاء لفرح في المصدر لا لعل كما سياتى ان مصدرها طفقا كفرح السكن كان عليه ان يفعل ككذلك أولا فية قول بعد قول المصنف كضرب يضرب ويجلس يجلس (قوله بالذى أنا كائد) قال الدونشري قال القنمى جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائد وانت خير بان كائد حيا منذ ناقص وخبره لا يكون مقردا فلو قدره أنا كائد فاعله لكان حسنا فليتامل

(قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بى انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالات لا دليل في البيت لانه لم ينصب واذ لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فلا اعتراض باق الا ان هذا يتوقف على ان كان تامة (قوله واستعمل مصدر لاثنين) قال الاقصابي يرد عليه حوى فانه استعمل اهما مصدر كما نقلناه عن الرضى الا ان يرد حوى يفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حوى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال الاقصابي يشك على الاختصاص قول الرضى وغيره ويقال أيضا حوى أن يفعل بفتح الراء ٢٥١ والتسوين على انه مصدر بمعنى الرصف

ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع انقول الناظم أخير فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشد الناظم وقد كنت أقت مدة على مخالفته وقد كرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم انضمت الى ان الحق مع انتهى (و) الصواب (أن كارب في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب النساء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الاصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته وفي كرب استعمل الان ناقصة وتامة والتامة فاصرة ومتممة بية فالقاصرة نحو كرب النساء وقولهم كارب قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا خسبته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حى الاخفش طفقا) كفعودا (عن قال طفق بالفتح) فان قياسه القعول (وطفقا) بفتحين كفعودا (عن قال طفق بالكسر) فان قياسه القعول بفتحين (وقالوا كاد كودا) كقال قول (ومكادا) كقالا (ومكادة) كقالة وكيد اقبل الواو يافى -ى منى أى داود والحذرى حكاية ايشال مصدر ووشك قاله الموضح في الحواشي

(فصل وتختص عسى واخلاق أو وشك) من بين أفعال هذا الباب (يجوز ان ينادى من الى أن يفعل) حال كون أن يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

بعد عسى اخلاق أو وشك قد يرد • غنى بان يفعل عن ثان فقد (نحو وعسى ان تكبرها وشيا) وهو خير لكم وعسى ان تقبوا شيئا وهو شر لكم (وينبى على هذا) الاصل (فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احدهما من اسم هو المستند اليه) الفعل (في المعنى وتاخر عنها أن والفعل نحو زيد عسى أن ية يوم جاز تقديرها خالصة من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مستندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الجاز (وجاز تقديرها مستندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله وجودن عسى أو ارفع مضرا • بها اذا اسم قبلها قد ذكر

فلا ينفى ولا يجمع نحو هن حوى أن يفعلن انتهى وقد يجاب بان حوى مصدر واقع على الوصف أى حوى أو حوى فهو محتمل للضمير وان يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا ينصل ضميرا معناه اذا استعمل في الحدث فتأمل (قوله الى أن يفعل) قال الدونشري فيه مسامحة فانه غير باليزان والمراد الموزون بأى صيغة للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر) الاستغناء عن الخبر فرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا يحتاج الى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدونشري لو حذف (قوله مستغنى به عن الخبر) كان أحسن والمراد انم تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الادوات الثلاثة انما في هذه الحالة وهى حالة ما اذا أسندت الى أن والفعل فلا ينافى

انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قريب بى انه سياتى في باب ظن ان -ى وزعم ينعان على ان وصلتها فتقدم مصدر الجزين فهلا قيل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل مائة مصدر الجزين (قوله وعسى أن تكبرها) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد أعمل الثاني (قوله وينبى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة نارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر في هذا الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واستعمال الوجهين

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بأن هذه العلة تأتي في ما التجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبة لا يلزم اطلاقها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدفوشي قبل الانسب بما بعده من قوله عنها ان يقول فيها او يفهم من قوله فيها مجرد توكيد النسبة ثم اتفاده مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعده بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكا به قبيل ذكره اللقاني وعبارته الا وفوق ان يقول الشك فيها كما قال الانكارها او الانكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجواب بالنفي فيه حافيه مذهب بن أو بالمصدر فيه مذهب بن أو اللام انتهى وقد اشار الشارح الى انه ينبغي للمصنف ان يقول الشك فيها حيث قال والتردد في افتاميل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدفوشي يخالف بحسب الظاهر لقول الملا جاي ومعه في الاستدراك ورفع ما يتوهم من الكلام المتقدم الخ ما قال وقوله ونفيه طالماتوقف الناس في فهمه وقالوا الصواب ان يقال بدله أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بأن يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التأمل ويمكن ان يقال أيضا التوقف انما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم ٢٥٤ نفيه وانما ارتكب ذلك لخصيص العبارة والله أعلم وبمسند في التعريف

المذكور قطره من جهة انه غير مانع لانه يدل فيه نحو زيد شجاع وانه بخلاف فابعد زيد شجاع وافع لزم ثبوت كرمه فالتأمل وعند التأمل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كرم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح ان يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورايت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض

الان يكون الاستفهام جوابا حتى من كلامهم ان ابن الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاسرف لا تعمل في الخبر وانما هو من نوع مما كان من فوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ لكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شيئا مكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهم ما فعل عمل علماء معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كقولهم فاعمل آخر تنبيه على القرصية وجبة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا بالجازان يلزم ان يثبت على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي (فا) الحرف (الاول والثاني ان) المكسورة (وان) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها) نفي (الانكارها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكارها فان كان الخطاب عالميا بالنسبة فهما مجرد توكيد النسبة وإذا كان متردفا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما انفي الانكارها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث اسكن وهو الاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم

الجامع قال شيخنا يعني أبا بكر الشوافي في حاشية الاجزومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولى ثبوتها الا به ارايته انتهى المقصود بطلان مذهب الظاهر انه مبنى على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما الوجه عطف على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفي ما يتوهم ثبوته اذا الضمير في نفيه عائدي على ما فان قلت ما كل العبارة حيث تزداد رفع ما يتوهم ثبوته بصدق نفيه وبرفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنفيه وكذا قوله ونفيه صادق بنفي المثبت ونفي النفي فيصير مثبتا قلت يمكن ان يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو ما لا يتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارة تنفي عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مدكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارةتين الاشارة الى ان الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول رجحنا ما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كرم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت الخبر برفع بقوله لكنه كرم وأما الوقوع في الوهم ابتداء نفي الكرم كاهو المتبادر من نفي الشيعة لا يوثق بالاستدراك لان الوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فافاد بالتعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كرم ويصح بقولنا لكنه ليس بخيل

وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارةتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كرم فترفعه بقوله ولكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوته نفي الكرم فترفعه بقوله ولكنه كرم انتهى مع زيادة بسيرة في آخره بالتشديد فالتأمل (قوله ولكونها الاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهرا الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه ولن تأتي في قولك هذا متحرك لكن هذا ما كن زائدا على تعدد المشار اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما تحرك الآخر لكنه لا يتأتى في قوله ما هذا أو بدلكه أيضا اذ لا يتوهم من نفي السواد في البياض ولا في قوله ما قام زيد لكن عرا يشرب اذ لا يتوهم من نفي القيام عن زيد نفي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يحن) قال الثاني معنى على عرف ٢٥٥ أهل العربية من ان لولا للدلالة على ان سبب

ثبوته اذ نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيتوهم ذلك أنه كرم لان من شيعة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كرم واكونها الاستدراك لا بد ان تقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما به هذا اما ان يكون نفيها لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضده نحو ما هذا اسود لكنه أيضا أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عرا يشرب أو ضده نحو ما زيد قائم لكن عرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممنوع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسن (والثاني) وهو التوكيد رخصه وقولك (لوجاهتي) زيد (أكرمه) فهذا يدل على امتناع المجي لان لو اذ ادخلت على مثبت نفيه فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يحن) فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كأن) بتشديد النون (وهو التشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسدا أو جارا الخ فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه نفيه تشبيهه مؤكدا بكان (لانه مركب من الكاف) المقيدة للتشبيه (وأن) المقيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالأسد أو كالجارية فحذفت الكاف على ان لبس أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفحقت همزة ان وصارا كلمة واحدة وهذا لا يتعلق بالكاف بشئ وقبل التقديم والترتيب كانت منه مذكوفة محذوفة على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون التحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فأصبح بطن مكة مشعرا كأن الأرض ليس بها هاشم حقيقة بل هو فيه مدفون ولا لظن لانه محمول على التشبيه فان الأرض ليس بها هاشم كأن الأرض ليس بها هاشم حذوها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) أي بعد نقل حركتها الى الكاف كما في الجاهلي (قوله وهو التشبيه المؤكد) قال الثاني ان قلت الذي يفهم من كأن على القول بالتركيب التأكيدي المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيدي المستقادم ان قلت قد ادعى ان أصل كأن زيدا أسدا ان زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكدم قدمت الكاف اذ انما بان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب النحويين ومن تأيده كما نقله الملا جاي (قوله ولا لظن الخ) ذهب الزجاج الى انها لا تشبه ان كان الخبر مشتملا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والنفي لا يشبه نفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى تغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر

ثبوته اذ نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيتوهم ذلك أنه كرم لان من شيعة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كرم واكونها الاستدراك لا بد ان تقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما به هذا اما ان يكون نفيها لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضده نحو ما هذا اسود لكنه أيضا أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عرا يشرب أو ضده نحو ما زيد قائم لكن عرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممنوع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسن (والثاني) وهو التوكيد رخصه وقولك (لوجاهتي) زيد (أكرمه) فهذا يدل على امتناع المجي لان لو اذ ادخلت على مثبت نفيه فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يحن) فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كأن) بتشديد النون (وهو التشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسدا أو جارا الخ فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه نفيه تشبيهه مؤكدا بكان (لانه مركب من الكاف) المقيدة للتشبيه (وأن) المقيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالأسد أو كالجارية فحذفت الكاف على ان لبس أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفحقت همزة ان وصارا كلمة واحدة وهذا لا يتعلق بالكاف بشئ وقبل التقديم والترتيب كانت منه مذكوفة محذوفة على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون التحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

(قوله ولم تكن) الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدهاميق لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت يبال الياء ناء واغام التاء في التاء ويكون في التسهيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس يجيد لأن غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والفتى لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته العزيمية مشوبة أي قويه مشتهله أما من قال الشباب هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لأن امكان عود ذلك يستلزم الجمع بين التقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجا الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمقطع ٢٥٦ الرجا في الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه ان لا يطمع فيه أحد كعود

السباب بخلاف حال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالباً انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجا استرا من قول متوقع وقوعه فانه ترجح فيستعمل له اهل (قوله فان غدا واجب الجي) هذا ما لم يكن قصده الا ان لا يمر من الامور فان كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشيء المكروه) قال الدونشري صرح بعبارة ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعان التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق يصاحبه والمسراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك ان خشى ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقتراهما (للاستقهام) بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقفاً على حصول الخبز خائفان وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك يا خضع نفسك مصروف للمخاطب نظيره قوله تعالى لعلمهم يتقون اذا الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرازي ما معناه ان اهل في كلام الله تعالى مرادهم بالترجي والاشفاق (قوله فجعل منه) قد يشوب في ذلك ويقال كل من الامرين لا دخل له في اللغة على ان النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بما عني بالالفاظ اذا لفظ العربي لم يكن موجوداً في لغة فرعون (قوله أي اذهب على رجاك) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب ان يكون الرجا من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل فاصداً غير المخاطب وغير نفسه بالترجي

(للاستقهام) قال في المفتي ولهذا علق بها الفعل (نحو) لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً (وما يدريك لعلك يركي) انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدرى أ الله يحدث بعد ذلك أمراً وما يدريك أ يركي والمعنى لا تدرى جواباً أ الله يحدث وما يدريك جواباً أ يركي قاله قريب الموضح في حاشيته وهذا المعنى لا يشتمل البصريون (وعقيل) بالتصغير (تجيز راعها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثنائها قال شاعرهم لعل أبي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انه في حال الجرع عامله عمل ان وأن اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المفتي فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو وجبت درهم بجماع ما بينهما من عدم التعلق به امل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى (و) الحرف (السابع عسى في اقية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في التبري والاشفاق غفلت في العمل عليها كما حلت لعل على عسى في ادخال أن في خبرها كالحديث لعل بهضكم أن يكون لمن يحبته من بعض (وشرط اسمها ان يكون ضميراً) لقائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو ضمير العود الحصري وكان ترجي ان محبوبته يصيها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها (فقلت عساها نار كاس) وعلاها * تشكي فأتى نحوها فاعودها قالها المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخماري وكان منيا فتزوج امرأته من الخواارج فقبيل له فيها فقال أردءا من مذهبا فقلت هي عليه وأخلفته عن مذهب أهل السنة

(ولي نفس تنازع اذا ما * أقول لها لعل أوعسا) فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا ابتساء لك أوعسا كا * قال الكاف اسمه وخبره محذوف وغاد كره الموضع من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والقاسمي الى ان الضمير خبر عسى مقدم وما بعده اسمها مؤخر ورد قولهما بأمرين أحدهما ادأؤه الى كون خبر عسى اسماً مقرداً وهو ضرورة أو شاذ جداً والثاني ان من قال أوعساها فقط اقتصر على فعل ومنصور به دون مرفوعه ولا تنظير لذلك ولا يردده هذا على سيبويه لانه يرى أن عسى الذي نصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرد فقلت عساها نار كاس برفع نار (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين اذهب الاسم ورفع الخبر (حرف) ككعل لا يلزم حمل الفعل على الحرف (وقافاً لليراق) بكسر السين (ونقله) أي نقل السير في القول بحرفيته (عن سيبويه) خلافاً لجمهور في اطلاق القول بفعليته) سواء كان بمعنى لعل أم لا (و) خلافاً لابن الجراح وطلب (في اطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلق اسرف

(قوله تجيز راعها) أي وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر (قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد انه تجيز بما كان اسمها وذلك حين نصب (قوله بجماع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو اطلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدونشري هو رؤية وهو مجزئ ومصدره تقول بنى قداني أنا كا * وبعبارة قوله * قال تعز الله ودع عسا كا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصبها الاسم وهو الكاف وقوله قداني أنا كا أي قدحان وقت رحيلك الى من تلقس منه مالا تنفقه وقولها يا ابتساء أي ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استخفرت في العزم على الرحيل ودع قولك عسا لا أخطئ بشئ اذا سافرت انتهى من كلام بعض شراح الكتاب

(قوله لعدم تصرفهن) لانهن الصدا لان الفتوحه ولكم اجلت على المكسورة فلم تقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) ولتنبيه على فرعها من كان ولم ينجح الى ذلك في ما المحولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح خبر حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا وجارا ويجرورا يجوز ايضا مطلقا وليس كذلك بل انما يجوز ٢٥٨ اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا وجارا ويجرورا فكان المناسب

ان لو قدر الشارح لفظ كان قطع وانه قطع اذا الاستثناء وان قوله ان عند هذبه لعلها أي مما كان في الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقي انه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا في الدار لقيده كون اللام داخله على الخبر فتلخص ان الخبر الظرفي ثلاث حالات

• (فصل) •

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول ان أريد صدر المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جواز الانه لا بد من مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجي وان أريد صدر المصدر أعني من أن تتم الفائدة بما ذكره مع تقدير شيء فالمانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة وقوعها على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بان الجملة المقرونة بان أن أريد بها اداة نسبة متناهية ثابتة مؤكدة لم يجوز أن يقع المصدر

مطلقا التفصيل ان عمل عمل الحرف والافتعل وحمل الخلاف في عسى الجملة أما عسى المتصرفه فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى لولا ان لم يأت أن رأيت قد عسى • فيه المشيب لثرت أم القاسم أي قد اشتد (و) الحرف (النا من لالتافية للجنس ومتأني) في باب معقولها بعد هذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا وجارا ويجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين أفعالهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن • عليه نوجه آخر الدهر تقبل (الا ان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا وجارا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لا يثا انكالا) فليدنا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والجور نحو (ان في ذلك لعبرة) فالجور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هذبه ها وان في الدار مالها واغثروا التوسط بالظرف والجور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقديم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسم تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدله أشار الناظم بقوله وراع هذا الترتيب الا في الذي • كبت فيها أو هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا وجارا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

• (فصل) • تعين ان المكسورة • وهي الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يبد المصدر مصدرها ومصدر معمولها) • تعين (أن المفتوحة) وهي القرع (حيث يجب ذلك) واليهما أشار الناظم بقوله وهما ان افتح لصد مصدر • مسدها وفي سوى ذلك اكسر (ويجوز ان) بألف التنبيه أي ويجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صحت الاعتباران)

موقعها وان تصديه نسبة تقييدية مستندة اليها أو مفعولا أو غيرهما جازد المصدر مسدها وانفت • وهما الفائدة بالذكور وحده أو مع مقرر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجب بانها لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لا غنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما امكن لان الاختصار مهما مكن مطلوب اه وفيه نظر لانه يؤدي الى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته انه لم يشر الى ضابط جواز الامرين والتعريف بخلافه كما بينا في حاشية الالفيه

(قوله وهما مصدر الخ) فالاعتباران كما قال اللقاني بمعنى الاعتباران (قوله وهن تعين) أي المعهومان كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني يرد على هذا ان الداخله على مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التأ كيد كقولك اخرج فان زيدا تخرج قال الرضي وتكسر أيضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تتجمع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأ كيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى اه وقد يقال قد اشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بفعال القلوب اه وقال المصنف اعلم ان المصنف سيد كرميا يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدأ قولاً ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنه بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسبأ في انهما اذا وقعت خبرا عن اسم ٢٥٩ معنى غير قول وكان الخبر صادقا

وهما مصدر مسدها ومصدر معمولها واعلمه (فلا قول) وهن تعين ان المكسورة (في) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها ان يبد المصدر مسدها ومصدر معمولها (وهي ان تقع في الابتداء) حقيقة (نحو اننا انما) اذ لو وقعت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة في تأويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليله متعلق باننا لا بالالاستقرار أو حكا (ومنه) أي من الابتداء المكسرة (الان أوليا الله) لان ان الواقعة بعد الاستقضية واقعة في الابتداء محكا (أو) تقع (تالية لحث نحو جلت حدث ان زيدا جالس أو لاذ كنتك اذ ان زيدا أمير) لان حيث واذا لا يضافان الا الى الجمل وتفتح ان يؤدي الى اضافتها الى المقرد (أو) تالية (الموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآبناء من الكنوز (ما ان مفاصله تتو) فموصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصله الموصول غير ان يجب أن تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة فنحو جاد الذي عندي انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معمولها مبتدأ تقدم خبره في الطرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو أعجبني الذي أبوه انه منطلق مع انم واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عبي فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا افعله ما أن حرام مكانه) يفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا (اذا التقدير ماثب ذلك) أي ماثب ان حرام مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرام مكانه وحرام بكسر الحاء المهمله وبالراء جيل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الداهب الى معني قال القاضي عياض عديو يقصر ويؤث ويذكر فعلى التذكير صرف وعلى التأنيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتأنيث

لذلك (قوله ومنه الا ان أوليا الله) قال اللقاني اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحث) قال اللقاني قد ذكر وان حيث تصادف قبله لا الى مفرد وعليه فالصدر يستعملها وان كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الزرقاني عم الشارح في الموصول لا يجزى ما أخرجه من قوله لا افعله ما أن حرام مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم ان مع الموصول الحرفي لا تكون الافتوحة لعدم تلاوها للموصول تقدير اني حشو الصلة قال اللقاني أي انظروا الا في في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معمولها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدونشري الظاهر انه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لانها فاعل بفعل محذوف) أي لان الموصول الحرفي لا يدخل الاعلى فعل لفظا أو تقديرا

(قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني اذ لم يجز في ان الوجهان (قوله وهو انقول الخ) اشارة الى ان المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد والظن لان لفظ محكية يغني عن ذلك كما قاله اللقاني (قوله لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال النوشري هذا على اطلاقه غير مسلم فانها في نحو قولك بلغني ان رجلا منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغني واعلم ٢٦٠ أنهم حكموا بالان وان المقدرتين بمصدر معرفي بحكم الضمير اه أي لان

بارادة البقعة (أو) تقع (جواب القسم) لم يذ كر فعله أو ذ كر وجبات اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثاني نحو اقيمت ان زيد القاتل لان جواب القسم يجب ان يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال اني عبد الله) لان المحكي بالقول لا يكون الاجلة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية قصت نحو اخلصك بالقول أنك فاضل ونحو اقول أن زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أولا فالاول (نحو كما أنزجك ربك من ينسك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) جملة ان ومعمولها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه فاضل ولم تقع ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التذكير وأما ما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما كلون الطعام فاعما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن انجب ازال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيئ في ان انه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مروت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفسود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مروت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بمعامل علق) عن علم فيها (باللام) الابتدائية (نحو واقعه يعلم انك لرمولة والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها لو قصت لم تليط العامل عليها والام الابتدائية مصدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فربما التقديم على ان وانما آخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما قصت في نحو عمت ان زيدا لقصد لان اللام ليست الابتدائية لدخولها على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرا ومقدرة (أو) تقع (خبر عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والنجوس والذين أشركوا (ان الله يوصل بينهم)

تعدود منها كما سيأتي في كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع في الابتداء وقد يقال ان الآية تشكك جملة عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقاني ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب وبشهاد ليس منها فلا يصح التثنية به هنا فالجواب ان يشهد بمعنى يعلم فهو حيث منها فصح التثنية به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عسى زيد ان يقوم وما الفرق بين ان الحقيقة الثبوت وان المشبهة بالظهور ان وجوب الكبير فيما ذكر لانه ابتدئ بها بكلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناطم ووجهه انه في قوة ان زيدا منطلق

قوله بمصدر معرفي يشير الى انهما قد بدوا لان مصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقاني نقلا عن الرضى بأن المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجهه الا ما قاله الشارح فقوله بعض القضاة انه أقصد من جواب الشارح لوجهه له (قوله وأما ما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذي قبلها ولا يظهر ذلك هنا وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذي قبلها (قوله على أن ابن انجب الخ) أي فالكسر لوقوعها بعد الالام وقد يقال ما المانع من كون الكسر مجموع الامرين الحالية واللام والاذلا مانع من تعدد الاسباب وأي مزية لبعضها على الآخر بقي انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الاو اما اقتران الخبر باللام

(قوله ان يبد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة به بدليل انهم انكسر ٢٦١ واقع موقع المفرد في نحو حبيب

جملة ان ومعمولها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات قبل وبق عليه الواقعة بعد كذا نحو كذا لان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو وان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشي من ذلك نحو ان زيد افاضل وان عراجا هل فان في ذلك كاه واجبة الكسر والحق ان ان في ذلك كله ابتداءية فهي داخله في قوله أولا لان تقع في الابتداء واقصر الناطم على ستتمواضع فقال

فا كسر في الابتداء وفي بدء صله • وحيث ان لم يمتد مكمله أو حكيت بالقول أو حلت محل • حال كثرته وأنى ذوا مل

وكسر وان بعد فعل علقه باللام (والثاني) وهو تعين ان المفتوحة (في) مواضع (عملية) يجب فيها ان يبد المصدر مسددا ومعمولها (وهي ان تقع فاعله نحو اولم يكفهم انا أنزلنا) أي انزلنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافون أنكم اشركتم) أي اشركا ككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (ناطقة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) أي استمع فخر (أو) تقع (مبتدا) في الحال أو في الاصل فالاول (نحو ومن آياته انك ترى الارض) أي رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سبويه وان لم يمتد الظرف على شيء ومنه ومن آياته انك ترى الارض اه والثاني نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله أولا أن تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت في الابتداء تكون داخله في أول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معمولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج خبر لا شتمال صلها على المسند والمسنند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى أنها فاعل يفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين على اختلاف في ولوا أنهم صبروا قاله في المغني (أو) تقع (خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر ان (نحو واعتقادي أنه فاضل) فيجب قصتها لانها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما قصت لسد المصدر مسددا ومعمولها والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك لم يجز كسرها على أن تكون مع معمولها جملة تخبر بها عن اعتقادي لعدم الرابطة لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غير فتيق الجملة بالارابط (بخلاف قولي انه فاضل) فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قولي ولا يحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصدت محكية لفظها كانت نفس المبتدا في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ الاخير (قوله فتبقى الجملة بالارابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج الى خبر) أي فيقال حتى أو باطل

زيدانه فاضل (قوله فاعله) قال النوشري هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلتها لان وحدها تأمل وهو نظير من أتت زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزي الخ) قال النوشري ظاهر كلام المطرزي ان ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو في الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله فلولا انه الخ) قال اللقاني عنده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذكر بعد الاو وأما على قول غيرهم فالمانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول ان ما بعده لولا مبتدا وانه انما يجب حذفه اذا كان كونا تاما أما من يقول انه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسددا ومعمولها كما هو القاعدة في وجوب قصتها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره في ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعني به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال

(قوله لا يجبر عنه بالفضل) اذا اول القول بالقول وجعل على حذف مضاف أي حقول دال فضله لا يظهر المنع وجه الآية تكلف وقال اللقاني أي مقول هذا اللفظ المذكور وهو انه فاضل فالجبر مراد به التركيب المحكي بصورة ما وقع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذي ٢٦٢ هو الفضل ومعلوم ان الفضل ليس بقول وانما القول اللفظ وبقرينة

ان هذا المتكلم كانه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعه ابتداء ثم اراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولي أي مقولي انه فاضل (قوله لان الخبر لا بد ان يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور أنها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمأولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الامفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه ملحق مثل ما أنكم تنطقون) فدل مضاف الى أنكم تنطقون ومأصلة أي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلكم) فأنى فضلكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضل لي (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) فأنهم الكرم بدل اشتمال من احدي والتقدير احدي الطائفتين فلهذا الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اما كن المقدرات لا اما سكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسران وقصها باعتبارين محتاتين وذلك في (مواضع) (نوع) أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو (فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوا بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وقصها (فالكسر) على جعل ما بعده فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان وهو مولى مبتدا خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالماض الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين لحذف المبتدا أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان من الشرفيوس أي فهو يؤس) (الموضع الثاني) أن تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها المجهوم والبعثة تقول فاجاني كذا اذا هم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعده يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المقابلة (كقوله)

اللقاني لم يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف في هذه حقه الاضافة الى مفرد تحققة أو تارة الى وكنت تلك الاضافة الى جملة تحققة فغير في هذه بالضرورة بالاضافة وفي تلك بالنسبة لا بالضرورة تنسبها على ذلك فلم يفتح الى الاستثناء وعلم منه سبب الاقتراح (قوله أو تقع تابعة) عم تابعة والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا لم يفتح في القرآن الا صيغة فاجان المقنونة

ان هذا المتكلم كانه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعه ابتداء ثم اراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولي أي مقولي انه فاضل (قوله لان الخبر لا بد ان يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور أنها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمأولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الامفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه ملحق مثل ما أنكم تنطقون) فدل مضاف الى أنكم تنطقون ومأصلة أي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا (أو) تقع تابعة لشي من ذلك وهي اما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلكم) فأنى فضلكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضل لي (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) فأنهم الكرم بدل اشتمال من احدي والتقدير احدي الطائفتين فلهذا الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اما كن المقدرات لا اما سكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسران وقصها باعتبارين محتاتين وذلك في (مواضع) (نوع) أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو (فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوا بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وقصها (فالكسر) على جعل ما بعده فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان وهو مولى مبتدا خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالماض الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين لحذف المبتدا أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان من الشرفيوس أي فهو يؤس) (الموضع الثاني) أن تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها المجهوم والبعثة تقول فاجاني كذا اذا هم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعده يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المقابلة (كقوله)

(قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدوشري قال ابن الصائغ في قواهم سألت عنه فاذا أنه عبد من فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المقرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرى الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا بدل الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه لما حذف الفاعل وأبى المفعول به لزم استناد الفعل الى ضمير المتكلم ولا يستلزم الالميد وبما همزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها فان قيل لم يتعرضوا للهمزة الزيادة فالجواب أنهم لما كانت غير موجودة دائما ٢٦٣ تركوها مع علمهم بأنها لا بد منها في مثل ذلك وأرى الميسر للجوهول

وكتب أرى زيدا كما قيل سيدي (اذا انه عبد القفا والهازم) أنشده سيمويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيد وسيدي وما بينهما اعتراض فاذا انه يروي بكسر ان وقصها (فالكسر على معنى) الجملة أي (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بقامها (والفتح على معنى) الافراد أي (فاذا العبودية أي ماصلة) على جعلها مبتدا محذوف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أي ساخر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف والهازم جمع لهمزة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الخلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازه تميزت في عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدي كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخمس هذين بالذ كر لان القفا موضع الصقع والهازم موضع الكثر (الثالث) ان تقع في موضع التعديل (نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كامن قبل ندعو انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام الاله) أي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لنظما أو تقدير افتح همزتها فهو تعليل افرادي (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر) على انه تعليل مستأنف) يساني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا انا كامن قبل ندعو قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلي (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (ليكن ان الجدو النعمة لان) يروي بكسر ان وقصها فالفتح على تقدير لام الاله والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرى لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضع في شرح بان سعاد والكسر اختيار أبي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشف الموضع (الرابع)

وقوله من حيث الرواية أي أكثرها على ما قال الخطابي كانه له الامام النووي في شرحه لم حيث قال هـ ما يعني الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابي الفتح رواية العامة هـ وهو يفيد ان اكثر الرواية على الفتح فلا ينافي ان الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمر وابن عباس وما قاله صاحب الكشف من أن الكسر اختار أي حنفية خلاف ما قاله الزاوي في شرح الكثر من أنه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملةتين مقيد للثنا والظاهر ان جملة ليس وحدها دلالة فيها على الثناء فتأمل واعلم ان النووي وكثير من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الجدو النعمة لان على كل حال ومن فتحها قال ليس بهذا السبب هـ وحاصله ان الكسر يحصل به عموم اعتدافه

تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا لاختلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير مناسب لموصفها ومن حيث انها موصلة لغيرها فاستحقاق ما ذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال انهم التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل محصل فهو موهم الآن يقال الايهام في الفتح أقوى للزوم التعليل له وظاهر تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ما ذكره النجاشي فان كلامهم صريح في انه التعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الأذري على الاستنوى في نقله عن الزمخشري أن الشافعي رضى الله عنه يختار الفتح بأن اختيارات الامام الشافعي رضى الله عنه ٢٦٤ لا تؤخذ عن الزمخشري أى لان أحصاه أدري باختياراته من غيرهم ولم يقلوا ذلك عنه بغيره بل على ما

عبره المصنف في شرح بان سعاد أن الدماميني نقل رجحان الكسر في مباحث الخذف من حاشية المفتي عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من جملة على جملة ٢٤ ووجه صادق على ما هنا (تنبه) قال العزباني عبد السلام في الامالى الملبى مخبر عن ادامته وما لزمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الا حسن عند المفسرين الثاني دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم لا علم أن الاخبار باللازمة على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وانما يصح الوعد في المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المسالك لانه اذا بقي له شيء من الرمي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعي قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الاول وهو ان المراد كل عبادة مبنى له ووجه (قوله ولا لام بعدها) كثير من التفسير بعد مبتدأ كبر الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناطم وللظاهر ووجه نسخة بعد هابتا نيت الضمير وهو عائد على ان الاشارة الى أن سبب الكسر تأخر اللام عن ان (قوله اذا الاصل في الجواب الخ) ظاهرا انه لو لا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمي كونه ليس قسما في البيت واضح اذا المتكلم بهذا الفعل ليس مقبعا بل طالب من غيره أن يقسم وأما في حقوقنا خلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء في حلف أو أقسم أو أقسم انه عين ان نواها وأطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجواب والجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وان لم يكن جوابا صريحا (قوله نحو والله ان زيد افانم) قال الزرقاني أى على تقدير حلف المحذوف للقرينة

مبنى

(قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بأنه ناطق انما يكون مقيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة انى أجوده ولا يصح لانه ليس بعمل وفيه أنهم قد يعدون القول عللا لسانيا وأجيب بأن ذلك بالمعنى المصدرى (قوله نحو ان لا يتجوع الخ) قال الامام ابن عبد السلام في الامالى قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجنس أن لا يتجوع ولا تظمأ ولا تعرى ولا تنقصي للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب أن في الآية جناسا خبيرا من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعري تجرد الظاهر من الغشاء فجاءت في الآية بين التجردين وكذلك الظاهر الباطن والضمي وهو الظهور والشمس من الظاهر فجاءت بالجمع بين الحريين اه وفي البرهان في انجاز القرآن لابن أبي الاصبغ في باب التوهم أن التعاليى حكى في الثقة ان سيف الدولة بن جدان اعترض على المتنبى في قوله وقتت وما في الموت شك لو اقف كائنك في جنن الردى وهو نائم ٢٦٥ قمر بك الا بطل كلى هزيمة وهو وجهك وضاح وثغر بك باسم وقال له كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على مجزى يصلح أن يكون مجزا للمصدر الثاني وبما عكس كأن فعل امرؤ القيس في قوله

مبنى على انحصار العمل في الحمد اذا لا يجر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديق زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارتفعت اعتقاد زيدانه حق والجمع بينهما ان خبران فمع ما يصدق على المبتدأ الآن يقال باستغنائه عن العائد لكونه انفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق (ولو اتى القول الثاني أو وجد العلة ولان ولكن (اختلاف القائل) لهما (كسرت) وجوابا فيهما فالاول (نحو قولى انى مؤمن) فاقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة انى مؤمن خبره وهى نفس فى المعنى فلا تحتاج لربط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يجر به عن القول لاختلاف موردى ما فان الايمان مورد الجنان والقول مورد الانسان (و) الثاني نحو (قولى ان زيد ايمده الله) قال الكسرى على ما مر قبله ولا يصح الفتح افساد المعنى اذا لا يصح أن يقال قولى جد زيد الله لان جد زيد غير قائم بالتكلم فكيف يستند التكلم الى نفسه الموضع (السادس) أن تقع بعد وار مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لا يتجوع فيها ولا تعرى وأنت لا تظمأ فيها ولا تنقصي قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) في وانك لا تظمأ (أما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها

٢٤ ج ل وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بأن يقال كالا على والبصير والاصم والسميع لفسد المعنى وان حصل الطباق في اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه به الى قسمين كالشمس لانه قسمان مبتلى ومعا في وضائيقهم ما يصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا يتجوع فيها ولا تظمأ لوجب أن يقال وانك لا تعرى فيها ولا تنقصي والتضوى البر والشمس بغير مستمرة فتعناه التعرى فلا وجه له طقسه على ولا تعرى وفي نظام الآية ضم نفي العرى لنفي الجوع لتطمين النفس بسدا للجوع وسر العورة للذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبهما الجبهة ولما كان الجوع معة معة على العطش كتقديم الاكل على الشراب أو حيث البلاغة تأخذ كرا الظمان الجوع وتقدمه على التضوى لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كتقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخر ذكر التضوى كتأخر ذكر العرى عن الجوع لان التضوى من جنس العرى وانظما من جنس الجوع وانما ذكر التضوى وهو عرى في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بانها لا شمس فيها لان التضوى مشروط بالبروز للشمس وات التضوى والاتقال من انعم الى الاخص من البلاغة اه ملخصا

(أو بالعطف على جملة ان الأولى) وهي ان لا تجوع وعطف على ما فلا محمل لها من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على ان لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لا عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لا مال وان عروا فاضل فان مالا مة رد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لا مال او فضل عروا فيجب كسر ان الموضع (البايع أن تنفع بعد حق) من حيث هي ثم تارقيجب كسرها وتارة يجب فتحها (و) ايس المراد جوابا لفتح والكسري محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتداء في نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتداء منزلة لا الاستفهامية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجار والمعلقة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل) فحق في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفعولة فان قدرت حتى جارة فان موضع جريها وان قدرت عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجوع عرفت امورك الى فاضل وعلى النصب عرفت امورك وفصلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب فللعطف على المفعول الموضع (الثامن أن تقع به لأم) بفتح الهجزة وتحتيف الميم (نحو أمانك فاضل فاكسر على انها) أي أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفهامية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على انها) مركبة من هجزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار بعد التركيب (في حق أحقا) بتقديم الهجزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضع في المواثي (وهو قليل) فالهجزة للاستفهام وروى في محل نصب على الظرفية كما نصب عليها في قوله

أحقا أن جبرتنا استلوا • فحينئذ انيتهم فريق

تقديره أي حق وقد جاء مصرحاً في كقوله • أي حق مواساني أنا كم • وان وصلت في موضع رفع على الابتداء عند سيويه والجمهور فهي بمنزلة ما في ومن آياته أن ترى الارض وعلى القاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلة ما في أول يكفهم أنا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيويه طرف مجزئ بمنزلة كيف ومصدر يدل من للفظ فعليه عند المبرد وابن مالك ورده أبو جعفر (التاسع) أن تقع (بعد لاجرم والغالب الفتح نحو لاجرم أن الله يعلم فالفتح عند سيويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلت فاعل أي وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده القراء بان لا تزداد في أول الكلام وعمله في المعنى بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجابه الفارسي عن القول بزيادة لافي لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المراد في شرح التسهيل وجرم عند سيويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعده في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيويه • كما في المعنى عن قطرب (و) الفتح (عند القراء على ان لاجرم) مركبة

(قوله قاله هجزة استفهام الخ) قال الدونشري هذا بظاهاه ينافي قوله أو لا والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بعده لا منافاة فان المراد بالتركيب أي مجرد الضم من غير ساب • في الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لأنه لو كان المراد التركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين

(قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدونشري ينظر ما عراب لاجرم حيث أنه وقد يقال ان لا فاقية للبس وجرم اسمها وهو مبنى على الفتح والمعنى لا بد من الاتيان وقوله لا تينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلة وقال الدماميني في شرح التسهيل لاجرم معناه لا بد وان الواقعة بعدهما مع صلته في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال القراء لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثيرا استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا فتقول لاجرم لا تينك • (فصل) • (قوله ويسمى اللام المزحلقة) وانما لم تزل في هاتيك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن هجزة ان لان صورة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة أن وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله فتتاح الكلام بصرفين مؤكدين) قال الدونشري عبارة عن حرفين بمعنى وقد يقال كونهما بمعنى واحد يقتضي صحة التا كيد اللفظي وهو ليس • ضرورة الآن يقال مدار اللفظي على تكرير اللفظ بعينه أو مجرد افتتاح المرادفة هنا وقال الزرقاني • قوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجروا فانه كلام فيه مؤكدان وانكهم الباس في افتتاحه فانه الدماميني واعتز ذلك الشمني بان الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغني والمثال المذكور ليس ٢٦٧ لمضمون الجملة بل للمفرد وحيد فالتا كيد

من حرف واسم (بمنزلة لارجل) في التركيب (ومعناها) بعد التركيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعد هاء قدرة) أي لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة في أن الله يعلم ونقل ابن مالك عن القراء ان لاجرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه القراء) عن العرب (من ان بعضهم يتركها بمنزلة اليمين فيقول لاجرم لا تينك) ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقصر النظم من ذلك على قوله

بعد اذا جاءه أو قسم • لا لام بعده بوجهين غي

مع تلوفا للجزا وذا يطرد • في نحو خير القول الى أحمد

• (فصل) وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيد القاتم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلقة بالقاف والقام بفتح ية وتكون زحلقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالقاف سميت بذلك لان أصل ان زيد القاتم لان زيدا قائم فكسر هو افتتاح الكلام بصرفين مؤكدين فزحاقوا اللام دون ان لا يتقدم معها ما عليها وانما لم تدع ان الاصل ان زيدا قائم لتلا محول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التا كيد قاله سيويه وسهيت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على اربعة أشياء) أحدها

والمتكررا كان المؤكد بانفتح صدره فكانه سابق والتا كيد ليس في الابتداء • وأوردنا فان السكاكي ادعى ان سبب افتادها الحصر ان التا كيد وما كذلك فاجتمع تا كيدان فافادت الحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللتحق في ذلك كلام فانظره وأوردنا ايضا انه قد يجمع بين كلمة الأولى وكيد الثانية كما في قراءة الأبياء بعد وان قلنا ان يابست داخلة على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تا كيد في افتتاح أصلا واجيب عن ذلك بان التا كيد في ما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني وأورد عليه أيضا نقول سوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتا كيد وسوف قد دخلت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فأكدت ذلك المعنى نقدا جفع حرفا تا كيد في افتتاح واجيب عن ذلك الشمني بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فحذف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتأخير (قوله لتلا محول ماله صدر الخ) يعني أصالة والافتتاح صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان احسن والتقدير نسبي

• قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ونحصر هذه العبارة

(قوله وأجاز المبرد الخ) قضيه أن خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ما يخالفه وفيه مخالفة
لكلام الشارح في التعليل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لأن المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه)
قال أبو حيان وأما إذا كان المعمول مصدراً أو مفعولاً لمخوّل زيداً القيا ما قائم وان زيداً لاحقاً بآيزورك فهو منسدرج في
عموم قولهم إنما تدخل على المعمول الخبر ٢٧٠ وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه إلا بسمع قال الشهاب القاسمي

وحكي الكسائي والقراء من كلام النرب اني لبعدها لصلح وذلك لتقليل أجازة المبرد
ومنع الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر
أو على ضمير الفصل (بخلاف أن زيداً جالس في الدار) لتأخر المعمول ولا بد من الابتداء بطلب
المصدر ما أمكن (و) بخلاف (ان زيداً راكباً منطلقاً) لأن المعمول حال ولم يسمع دخول
اللام عليه ونص الأئمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول وانظر جواز
وفرق ابن ولادينه وبين الظرف بأن الحال لا يكون خبراً وهي حال بخلاف الظرف
فانه يكون خبراً وهو ظرف ١٥ والفرق بينهما وبين المفعول أن المفعول قد يترتب
عن الفاعل فيصير عمداً وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو
زيد الطعامة ما أكل (و) بخلاف (ان زيداً عمرضرب) لأن الخبر غير صالح للام
سكونه فعلاً ماضياً (خلافاً للاختصاص) من البصر بين والقراء من الكوفيين (في هذه)
المسئلة الأخيرة وجهها أن المانع إنما قام بالخبر كونه فعلاً ماضياً فالما المعمول فام
وجه المانع أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع
فرع عن غير أصل قال الموضع في الحواشي وينبغي أن يجري خلاف في أن زيداً طعامة
قدأ كل فان خطاباً يمنع دخول اللام على قدو بعد فالقول عندي قول الاختصاص والقراء
يدل على أجازة البصر بين زيداً وعمرضرب وزيداً أجلة أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر
إذا كان فعلاً فأجازوا تقدم المعمول وان لم يجزوا تقدم العامل لأن المانع من
تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذلك ١٥ (الثالث)
عما تدخل عليه اللام هذان (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر عما عن الخبر نحو ان في
ذلك اعبدة أو عن معمولة) أي الخبر إذا كان المعمول ظرفاً نحو ان عندك زيداً مقم
أوجاراً ويجزوا (نحو ان في الدار زيداً جالس) وما اختاره هنام جواز تقدم المعمول
خبراً ان على انهما إذا كان ظرفاً أو جاراً ويجزوا منعه ابن عقيل في أول باب ان فقال
لا يجوز أن يقال ان زيداً راكباً وان عندك زيداً جالس ثم قال وأجاز به ضمهم
(الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمداً لأنه يعتمد
عليه في تأدية المعنى وضمير فصل عند البصر بين لأنه يفصل به بين الخبر والنعت وأما دخله
اللام لأنه مفعول والخبر رفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً له فنزل منزلة الخبر الأول من
الخبر وقال ابن عصفور لأنه اسم ان في المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات ان يجزى تقدمه

وهو يدل على جواز تقدم المصدر
على عامله (قوله والفرق بينهما
وبين المفعول الخ) قال الشهاب
القاسمي قضية هذا الفرقان
التعريف كالمال بناء على الأصح عند
ابن مالك أنه لا يجوز نيبته عن
الفاعل (قوله وزيداً أجلة أحرز)
مثل بمثلين لأن الأول تقدمه
جائز والثاني تقدمه واجب (قوله
لأنه يفصل بين الخبر والنعت)
هذا يتخلف في نحو كنت أنت
الرقب لأن الضمير لا ينعى ولعل
المراد أن ما ذكر أصل وضعه وقال
في المعنى ان التعبير بالتابع أولى
ليشمل ذلك (قوله لأنه اسم ان في
المعنى) يانه ان هو في قوله تعالى
ان هذا هو القمص عبارة عن
هذا الذي هو اسم ان وقس عليه
لكن يرد ان هذا انما يظن ولو كان
اسم ان في مثل هذا الموضع
تدخل عليه اللام واللام في اسم
ان انما تدخل إذا تقدم عليه
الخبر وأبعد به يد أن يعطى حكم
لشيء مطابقاً لكونه في معنى شيء
آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك
الشيء إلا بقيد فليأمل (قوله ولا
التفات ان يجزى تقدمه الخ) ان
الحق انه لا يتقدم على المبتدأ وقال

الدونشري قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع
جمع ان شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدأ ويرد عليه ان كلام المصنف في دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة
يدل على الترجعة وحيث ذل التفات ان أجاز ما ذكر لم يتجبه على قوله بلا شرط شيء نعم ان أجاز أحد ان هو لقائم زيداً احتاج الى الرفع فتدبر

(قوله لأن ضمير الفصل لا محل له من الأعراب) قال القاسمي هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من أعراب
قال ولا يدفع هذا التفتير باسمه الأفعال بل ما ورد على الأول يرد على الثاني ٢٧١ وكذا القول في آل الموصولة انتهى أي لأن

مع الخبر فهو والقائم زيداً على أن الأصل زيداً هو لقائم فلذلك قال ابن عقيل وبشرط
ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر (نحو ان هذا هو
القصص الحق) هذا (إذا لم يعرب هو) الدخلة عليه اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ
وما بعده خبراً بالجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا محل له من الأعراب
على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين
مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن متقبلاً ولا ماضياً متصرفاً
بمجرد ان قد ولى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد ذات الكسر نصب الخبر • لام ابتداء نحو اني لو زور
ولا يل ذي اللام ما قد تقبلاً • ولان الأفعال ما كرضياً
وقد يلبها مع قد كان ذا • انما على العدم استحوذا

والثاني الاسم واليه أشار بقوله واسم حال قبله الخبر وأما المتوسطان فهما معمول
الخبر وضمير الفصل واليهما أشار بقوله وت نصب الواو مع معمول الخبر والفصل
• (فصل وتصل ما) الحرفية (الزائدة في هذه الحروف) المتقدمة (الاعلى ولا) فإن
ما اتصل به ما اتصل به بان وأن وكان ولكن وليت واهل (فتكفها عن العمل) فيما
دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتسمى الدخول على الجمل) الفعلية قال في المغني وتسمى
ما لكافة له من النصب والرفع المتأخرة بمهينة فمثال ان وأن (نحو قول غياثي الى
انما الحكم الواحد) فان في الأولى مكسورة ومدخلها جلة فعالية وفي الثانية منقوصة
ومدخلها جلة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما ياقون الى الموت) ومثال لعل قوله
لعل • أضامن لك النار الحمار المقيدا • ومثال ان كن قوله • وانكنا السعي لمجد مؤل •
(بخلاف قوله)

قوله ما فارقكم قالياكم • (ولكن ما يعضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لازد في موضع نصب على انها اسم لكن و يعضى صلتها أو جلة فسوف
يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لأن ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام
والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في
غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس يجيد والمعتداتياتها وانما أهمل هذه الحروف
لأنها اختصاصها (الاية فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الأصح خلافاً
لابن أبي ربيع وطاهر القزويني فانما أجاز اليتا قام زيد (ويجوز أعمالها) استصحاباً
للأصل حتى قبل بوجوبه (و) يجوز (أعمالها) حملها على أخواتها (وقد روي بها أقوله)
وهو التابعة الذاتية (قالت اليتا هذا الحمام لنا) • الى حمامتنا ونصفه فقد
يروي برفع الحمام ونصبه فالرفع على الإهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على

اسم المفعول (قوله ويجوز أعمالها) قال الزرقاني أي وعلى الاعمال فيجوز ليقام زيداً القاء ويتنوع على
أضماره فعل على شريطة التفسير لأن ذلك يخرجها عن الاختصاص الاعتدال اني الربيع تظاهر

(قوله وحذف صدر الصلاة الخ) فيه رد على قوله في المفسر ان احتمال كون ما واصله حذف من حذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلاة وسهل ذلك فنهت به الأعمال (قوله يحذف أول الإجماع) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب في الماء فشرع شرعا ونزوعا دخلت وقوله والاهمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا الثاني أسدح في حجة البصر وأبلغ في أصابها قاله المحكي وأيضاً فإن وارد يدل على الدخول فيكون كونه مع الأول كذا أكد بخلاف الثاني

(فصل)

(قوله ان الربيع الخ) قال الدوشري ينظر ما وجه اسقاط النسبة وذكر الفصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن أن يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروي الجون الخ) قال الدوشري وإذا قرئ الجون بالثون والمراد بالربيع مارة فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا أن يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون

القاتل بوجوب الأعمال لان سبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم لبت وهذا خبر مبتدأ محذوف والجاءت هذه أولنا خبر لبت والتقدير لبت الذي هو هذا الجاء لنا وحذف صدر الصلاة أطولها بالذات وقبل هذا البيت

وأنكم تحكم فتاة الخ انتظرت • الى حجام شرع وورد التمدد ونحوه فالفوه كاذ كرت • تسع وتسعين لم يتقص ولم يزد فكملت مائة فيحاجتها • وأسرت حبة في ذلك العدد والمسنى كس حكيما كفتاة الخ وهي زرقاء اليمامة قبل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

أبت الحجام ليه • الى حاميته ونصفه قديه • تم الحجام ميه فنظر فاذا القطاة قد وقع في شدة كد صياد فده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحجام بصفة الجمع وهو شرع وشرع يحفل أوله الإجماع والاهمال وبصفة الأفراد وهو وارد والمخد بفتح المثناة وليم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد (وندر الأعمال في انما) نحو انما زيدا قائم يصيب زيد رواء الاخفش والكسافي عن العرب مع انما (وهل يمنع قياس ذلك) المسجوع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخواته ان الأربعة وهي أن المقسومة وكان واهل ولكن وقوفهم السماع ذهب الى ذلك سبويه والاخفش (أديوغ) القياس على ما مع في انما (مطلقا) في بقية أخواتها الأربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزنجشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في العمل فقط) لانها أقرب الى أبت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطم ان اصل ضمنت معنى أبت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في اهل (وفي كائن) افرجهما من أبت لان لكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله

ووصل ما بذى المرفوع مبطل • اعماها وقديق العمل
(فصل يعطف على اسماء هذه الاسرف بالنصب قبل مجيئها) تلعب وبعده كقوله) وهو رتبة (ان الربيع الجود وانخرىفا • يدا أي العباس والصيوقا)
فعطف انخرىف بالنصب على الربيع قبل مجيئها تلعب وهو يدا أي العباس وعطف الصيوق جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيئها تلعب والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالذال المطر الغزير ويروي الجون بالثون بدل الحال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع وانخرىف والصيوق أمطارهن والمراد بابي العباس السقاج أول الخلق من بني العباس وهذا من عكس التشبيه بما لفت لان الفرض تشبيهه يديه بالامطار الواقعة في الربيع وانخرىف والصيوق حقيقة التشبيه أن تقول يدا أي العباس الربيع

وانخرىف

(قوله يعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كاللشوق عند الجرحى والزجاج والقراء في جواز الحمل على الحمل ولم يذكروا غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز لا فارق ولم يذكروا البديل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيد بن استحسن ما شئت الله ما لرفع كما جاز ذلك في اسم لا التجربة نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد انتهى وقوله والاصل الجواز لا فارق مخالف لكلام الشاطبي فإنه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في التعت ان الفرض منه بيان المنع ليه صريح الاخبار عنه فحقه أن يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والحمل على الموضع لا يكون الا بهتمام الكلام وكذا ما اثاره هذه المسألة كانت سبب على الاعلم سأل به بعض جماعة عصره لم يجاز اعتبار الموضع في العطف دون التعت فتكاف الجواب وكان أرمذ فنزل الماء في عينه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان لي بي يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن جعله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا يقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى مثله في قوله انما لا نصيب أجرا المحسنين واذا احتل غير ما ذكره احتملا لا ظاهر الخ لعله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمي لا ينبغي أن هذا انما يتأني بناء على أن هذا العطف من عطف المفرد على محل اسم ان الزائل بالتسخ وان لا يتأني بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لامن عطف المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل أن يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لان الطالب هنا هو الايتداء وقد زال بالتسخ فليتأمل وانظر قوله ان الزيد بن استحسن ما شئت الله ما لرفع ما لرفع في الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصحح بالمعطوف عليه فيكون العبارة صالحة مذهب المحققين وغيره كما سألني (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبر ان ٢٧٣ بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبر ان بالعطف نحو ان زيدا

وانخرىف والصيوق (يعطف بالرفع) على محل اسماء هذه الاسرف (بشرطين استكمال الخبر وسكون العامل ان أو أن أول لكن)

٢٥ يح ل فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما أن تأني للمعطوف بالخبر فظاهر نحو ان زيدا قائم وعمر كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمر ولا يجوز أن يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاحين انتهى ولما قل أن يقول يجوز أن يكون من عطف المفرد بناء على ان عمر المعطوف على محل زيد و خبره قد مر معطوف على قائم هو كذا انتهى وقوله ولم يأت الفساد قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من أن العطف على محل اسم ان لا تتقاء الفساد الا في بيانه قريبا ثم بدأ ما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعللنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد لا يظهر لبقاء الفساد فيه فتشبهنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظرا بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفي شرح التسهيل لا يحيان مانعه وانخص ان في العطف حالة الرفع مذهب أحد هاهنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما علمت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يصح عمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستئناف أو بالهطف على الموضع قدره خبرا محذوف ومثل خبر الاول وعلى هذه المذهب يفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فنزعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقدا منه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما علمت فيه اعتقدا منه من عطف المفردات قال من هنا ان هذا المذهب الاصل في هذه المسألة عطف الجمل لانهم لما حذفوا الخبر لانه ما تقدم عليه انابوا بحرف العطف كما لم يقدروا اذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لا يكون جمعا بين العوض والعوض منه فاشبه عطف المفردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده في اللفظ المفرد انتهى وهو يخالف ما قاله الرضي ويوافق ما قاله شيخنا بقوله وانما قل أن

يقول الخ الآن يقال مراد الرضى بعطف المقردها العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تعليله فتأمل ثم عرضت قولي مراد الرضى الخ على شيخنا البصري في فوائده وقول أبي حيان ولم يقدروا ان ذلك الخبر المحذوف في الاقفا مراد بالثبوت سدير الذي كذب في اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله انما هو حرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليأمل (تنبيه) يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبهذه كافي المعنى وغيره عليه فهذا فرع جاز فيه عالم يحذف أصله (قوله عما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كانه وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر ان تغييرها جملة غير جملة لا بداهة والخبر ٢٧٤ وعطف جملة على جملة لا يمنع أي جملة كانت الآن يقال انها تغير الجملة

عما لا يغير معنى الجملة (فخوان الله بري من المشركين ورسوله) فعطف رسوله على محل الجملة بعد استكمال الخبر وهو بري (وقوله) فمن يك لم ينصب أبوه وأمه (فان لنا الام الحبيبة والاب) فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله) وما قصرت بي في التماسي خولة (ولكن عني الطيب الاصل والخال) فعطف الخال على محل عني بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناقم وجاز زرقه معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملوا والحقت بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المجرز أي الطالب لذلك المحل (والحقنقون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان رفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ محذوف خبره) دلالة خبر الناصح عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بري ولنا الاب الحبيب والخال الطيب الاصل (أو) هي انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو مر عطف مفرد على مترادف وهو معطوف على الضمير المستتر في بري أي بري وهو ورسوله لوجود الفصل بالجواز والمجرز وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأه على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأته بالرفع لان الرفع) محل رجل القمل وهو جاءني وهو باق ولا يمتنع من العمل في محل رجل المرفوع لان الزائد وجوده كلا وجود والرفع محل الاسم (في حصة اثنين) التي نحن فيها (الابتداء امر قد زال بدخول الناصح) وهو وان ولكن والعامل الاقضى يعامل عمل العامل المأمور فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فارجع شرط استكمال الخبر

انثائية وهو لا يذهب على الخبر فليأمل (قوله بل على انه مبتدأ الخ) قال اللقاني يردده انه لو كان محذوفاً ليجوز بالاحرف الثلاثة اذ غاية ما يلزم في خبرها عطف الانشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعاني ولتعين ان الجملة اذا قدمت على الخبر تكون اعتراضاً لا معطوفة مقدمة اذ المعطوف لا يقدّم فليأمل انتهى وياتي في كلام الشارح ان وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الانشاء وياتي ما فيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعاني اتفاقاً ولا مطلقاً كما يأتى في المعنى وغيره واقتضى كلامه ان الاختصاص بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعين ان الجملة الخ متبني على ما قبله بعد عن الرضى لانه على ما قاله المصنف

وما يأتى عن ابن عسّو وتأمل (قوله والعامل اللفظي الخ) فديق ان وجود هذا العامل ونحوه يكون أيضاً كلا وجوداً لا يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما اذا اتوا كيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فارجع ذلك لوجه واحد على القول بان من العطف على محل اسم ان لم يقدّم ذلك صريحاً معانم أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ايت وامل وكان

(قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمي واقول لا يخفى ما فيه اما ما الجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون الخبر للاثنين فقد تقدم عن شرح بان سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها الا ان يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاثنين لم يتصور كونه من عطف الجمل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاثنين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف واما ما الجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجمل فلانه انما يأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه تمامه انتهى واقول بقي انه يرد على قوله فليأمل يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فليأمل يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تحرير الآيات التي استدلت بها الكسائي والقرافي جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انما على التقديم والتأخير وعلى الحذف من الاول دلالة الثاني فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لم يلزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك كما يأتى عن القائلين بالاشارة اليه وبجرح ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا ان يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وانما يرتكب ذلك عند الحاجة اليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضى الى جعل ذلك منها قوياً ومصرطاً مستقيماً ٢٧٥ يعبره كل سالك وان لم يتعذر غير من

وكون العامل ان أو ان أولكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فليأمل يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فليأمل يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فليأمل يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير لم يحضر في عنده جواب شاف (ولم يشترط الكسائي و) فليذه (القرافي الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (فكسكا) بخوان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بآله واليوم الآخر (وبقرامة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجملة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقره) وهو ضابط بالضاد المجبسة وبعد الاف بـ موحدة فلهمة ابن الحرث البرجعي بضم الموحدة والجيم

ففي علم منه ان ذلك ليس خاصاً بـ ولكن وان قبل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون القراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه لسه عليه فانه كان بذلك اسحق من التنبيه على ما قاله القرافي (قوله كما ينصون الذين الخ) قال اللقاني كيف يتم ذلك به القرافي وهو يدل على تغيير ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتى في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عسّو وريته كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم واجاب بان التقديم من دأوم على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا امراده الذين آمنوا بالسنن وهم المناققون والوجهان في رأيها الذين آمنوا آمنوا في هذه وجه ثالث ان المراد يا أهل الكتاب آمنوا بعمدة أي بامن آمن موسى وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقرنه سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والناصري وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبراً عن الصابئين (٢) والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح ان يقال في اليهود وفي الصابئين والتناصري من دأوم منهم على الايمان (٢) قوله والجوابان الخ سر هذه العبارة فليست هي

(قوله فن يكتفى بالخ) من شرطية حذف خبرها واقف على مقامه قدس بره من عيسى بالمدينة فليس قال لا امتى بل لا
غير عازم على الارتحال وفيه مبالغة في التحصر على غريته (قوله خفاء اعراب الاسم) انظر لو شئ اعراب المصطوف دون
المصطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) اي غير ظاهر اعراب لشئ ما اعرابه تقديري على
ما قدمه الشارح (قوله ومقتضى هذه الالة الخ) فيه ايماء الى ان التعبير بخفاء اعراب انبى بتعليقه لكن قد يقال هذه الالة
موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا ٢٧٦ يتم الاخذ بمقتضاها ويكن الفرق بان الخبر اذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التضاد

والعلة حينئذ ظهور التضاد
ثم انه سكت عما يقول القراء في مثل
قوله تعالى ان الله وملائكته
يسلمون عما كان فيه المصطوف
والاصطوف عليه ظاهري الاعراب
ولعله يلحق الى تخرج الجمهور
(قوله لما فيه من اجتماع عاملين)
هذا معنى على اتحاد الخبر وهو غير
لازم كما في شرح بائس سعاد واعلم
ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف
بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه
عند البصر بين محذوفين او عاملين
على معمول واحد وذلك صريح في
المطول في الباب الثالث
يبحث فيه الثوري بان الخبر المقدد
لما عطف على خبر ان يلزم كونه
خبر الان ضرورة افادة العطف
التشريد في حكم الاعراب فيلزم
كونه من تعظيم او المقروص ان
خبر المبتدأ اعني المصطوف على
محصول اسم ان وغاية ما نقول ان
المصطوف على خبر ان في التصوير
المذكور مصطوف عليه باعتبار
محصوله وهو الرفع ايضا الان
الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم

فن يكتفى بالمدينة وحده * (قال في بيان الغريب)
فما خييار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغيره بوقار بقاف
مفتوحة وياء ثمانية متحدة اسم فرس عند الخليل واسم جل عند أبي زيد وضمير ياء
للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والراء المعجمتين
(والا فاعلموا اننا واثم * بغاة) ما يقيننا في شقاق
فعطف انهم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشار اليه قبل
استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفرابي جميعا والقراء لا يوافق على
نحو ان الله وملائكته يسلمون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط القراء ان لا يقدم
الخبر) على المصطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المقعولة
لاشترط والظرف مرفوع من تأخير والاصل ولكن اشترط القراء خفاء اعراب الاسم اذ لم
يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعتضه في حواشيه فقال
المعروف عن القراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقعور والمضاف اليه
ويدخلان في نفس المؤلف اه فيصير ان كان الاسم مبنيا (كافي بعض هذه الالة)
المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الآية والبيان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله
وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه الالة
انه يجوز ان الفتي وزيد اذ هان برفع زيد لم يدم التضاد اللفظي فان اعراب الاسم خفي
ومنع البصر بكونه مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان
الناصح عامل في الخبر والمصطوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد
عاملان عملا واحدا وذلك ممنوع ولا يأتى ذلك على مذهب الكسائي والقراء لان
الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول
بالترافع وهو المشهور وعن الكوفيين فلان المبتدأ قد زال بدخول الناصح واما على القول
بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا
نوارده عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فانه بامنه وقعافيه (و) ما
تسلكه من الالة المتقدمة (نرجها المانعون) من البصر بين (على التقديم والتأخير)

في قلت مفرد او مجموعا فيكون المصطوف خبر المبتدأ الاخبر الان ويؤيده انه لو لم يحذف
على هذا لزم العطف على معمولين مختلفين انتهى وهو معنى على ان العطف من عطف المقررات كما هو موضوع المسئلة
عن العطف على اسم ان باعتبار المحل واما اذا كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام
فهو بالتدوير التام (قوله ونرجها المانعون على التقديم الخ) قال القائل لا يخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جلية على

جمله وفيه شبهة تقديم المصطوف على بعض المصطوف عليه وهو من التبع بمكان والاولى ما في الرضى من ان الواو اعتراضية
انتهى ومن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول اجود) عكس ٢٧٧ ذلك ابن عصفور وقال ان الثاني ارجح للا

فيكون من آمن خبر ان وخبر الصابئون محذوف (اي والصابئون) والنصاري (كذلك)
والاصل وانه اعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون
والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر (او على) تقدير (الحذف من الاول) دلالة
الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر ان محذوف دلالة خبر المبتدأ عليه
(كقوله)

خليل هل طب قاني واتقيا * وان لم تبوحا للهوى دنقان

الحذف خبر ان دلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير قاني دنق اي مريض واتقيا دنقان
والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني دلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح
في شرح الشذور (وتعين التوجيه الاول) وهو التقديم والتأخير (في قوله) قال في وقار
بم الغريب) والاصل قاني لغريب وقار غريب ولا يأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف
من الاول (لاجل اللام) لانها لا تدخل في خبر المبتدأ (الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله
ام الحليس لهو زهرية) على احد الوجهين المتقدمين فيصيح حينئذ التوجيه الثاني
وبصر التقدير قاني غريب وقار لغريب (و) (يعين التوجيه الثاني) وهو الحذف من
الاول (في قوله تعالى) ان الله وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته
يسلمون (ولا يأتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتأخير (لاجل الواو في يملون)
لان الجماعة المشرقة والله واحد لا شريك له (الا ان قدرت) الواو لتعظيم الواحد
(مثالها في قال رب ارجعون) فانها تعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فيأتى
التوجيه الاول ايضا وبصر التقدير ان الله يصلي وملائكته يسلمون فان قلت كلا
التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على
التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحدوفة بمعنى الاستغفار فلم
يتطابقا ولما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة
والمحدوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المفتي فقال الصواب عندى
ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة
والى الملائكة الاستغفار والى الاتمين دعا بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث
يعين يكون الخبر للاعين جميعا نحو انك وزيد اذ هان واما نحو ان زيدا وعرو في الدار
فخا تر باتفاق قاله الموضح في شرح بائس سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا (ولم يشترط القراء
الشرط الثاني) وهو كون العامل ان او ان اولكن (عكس كما ينص قوله) وهو الجراح
(باليتي وانت باليس * في بلد ليس بها انيس)

فصطف انت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم وليس علم امر او انيس بمعنى
مؤنس (وتخرج) بتثنية الراء والبناء المفعول (على) ان انت مبتدأ حذف خبره (ان
الاصل وانت معنى والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها

يلزم تقديم المصطوف على المصطوف عليه
عليه قال وانما جاز ذلك كما جاز
هجمت وخشاغيبه ونجعة (قوله)
وتعين التوجيه الاول الخ) قال
الشهاب فيه نظر لجواز تقدير
المبتدأ بعد اللام اي فهو غريب
تأمل (قوله فانم التعظيم الواحد)
قال الدوشري فيه نظر اذ لم يسمع
انما همون على التعظيم بل يشترط
المطابقة اللفظية كما في المفتي (قوله)
على احد الوجهين) الوجه الثاني
انها بمنزلة تكرير الفعل اي
ارجى ارجى ارجى (قوله)
الصواب عندى الخ) قال
الدمامي هذا الرأي هو الذي
اختاره السهيلي قبل حيث قال
الصلاة كما هو ان توهم اختلاف
معانيها ارجعة الى اصل واحد فلا
تظن اللفظة اشتراك ولا استعارة
اغا معناها العطف ويكون
محسوسا ومفعولا ثم حل المصنف
للعطف بالنسبة الى الله تعالى على
الرحمة لا يأتى على وجه الحقيقة
اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب
(قوله وموضع الخلاف الخ) قال
الدوشري في هذا الكلام نظر
بل لا صحة له بل ينبغي ان يكون
موضع الخلاف في غير ذلك كما
قال واما هذا المثال وما اشبهه
فالظاهر منه عند من يمنع توارد
عاملين على معمول واحد تأمل
(قوله على ان الاصل وانت معنى)

قال العلامة القائل ان قلبنا باله خبر جبه على أحد الوجهين السابقين قلت اما التقديم فلا استدعائه ان المقدرا على كذا

فالجلة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سجد كره بعد واما ما هي جملة وانتم في حال من الضمير في باد
تقدمت على عاملها المعنوي وهو ناد واما الحذف من الاول فلا يستدعي انه في بلد خرب مع قطع النظر عن صاحبه
محبوبته وانه اخبر عنها بانها في بلد خرب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى احتمال من ضمير ليقني
وفيه انه يلزم صدور التقى في حال مصاحبتها وان المتقني لا يتقيد بهذه الحالة انتهى وياق ما فيه عن الدوشري (قوله هذا تخريج
ابن مالك) قال الدوشري فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من ان تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال
لا الطرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لرب بعضهم ما قلناه بانه يلزم عليه انه تقى في حال كونها معه وجودها في بلد ليس بها انيس
والمراد خلافه لا لان اسم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا ان يقال قدم ضرورة (قوله وابعده
منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه (فصل) (قوله فيكثر افعالها) قال القالي ان قلت هل يجوز في الماهلة
ان يقدرونها ضمير ان محذوف كالمقنونة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المحققة
الماهلة من تقدير ضمير شان بهد او جوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي الماهلة أي بالنظر الى الظاهر
من اللفظ وعدم التقدير واما الماهلة في نفس ٢٧٨ الامر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص

المفتوحة بذلك كما بين في محله
(قوله في قراءة من خفف) اما من
قرأ بتثنيدها فهي بمعنى الاوان
تافية (قوله وجميع خبر) قال
الدوشري المراد انه خبر موطئ
لما بعده انتهى واقول اعم انه قد
أورد الزمخشري سؤالا في الآية
فقال كيف اخبر عن كل بجمع
مع ان القاري نفس على انه
لا يجوز ان الذاتية جارية صاحبها
واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا
اثنتين لانه اخبر عن ضمير اثنتين
بالاثنتين فلا تأنق فيه وانتهى بعض

فلا اسم بالمتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على تدويرا وقوله فان
أكثر التحوين على امتناع تقديم الحال المنتسبة بالطرف وهو من نص على ذلك فقال
في باب الحال ونذكره نحو سجد مستقرا في حجر وشرحه الموضع بقوله يجوز بقوله توسط
الحال بين الخبر عنه والخبر به والنادر والتقدير لا يقاس عليه ما وابعده منه قول بعضهم
ان الاصل ان اوائت فانما مبتدا وانتهى معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في
بالحذف انا

(فصل) تحذف ان المكسورة لتقلها بالتضخيف (فيكثر افعالها الخ) وال
اختصاصها نحو وان كل لما يجمع لا يماحضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدا
واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموع خبر المبتدا ومحضر ونعتيه وجمع
على المعنى (ويجوز افعالها) على قوله (استصحابا للاصل) واليه يشير قول الناطق
وخفت ان فعل العمل (نحو وان كلاما ليوقينهم) ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير
بضميف ان ولما فان حذفت من التثنية وكلامها واللام في اللام الابتداء وما

الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى حلاصة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها موصولة
ملكه بل قد تكون جارية مضافة باعتبارها جارية بل وانما قد ادانها ملكه واجاب الزمخشري عن السؤال بان كلا
لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين اجمع وجميع بان اجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف
جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النسب نحو جارية الزيدون جميعا اما في الزرع فلا فرق بين جاء الزيدون انجعون او جميع قاطله
الزمخشري مشكل لان جميعا لا يقتضي الجمعية الا اذا انتصب على الحال فينبغي السؤال واردا ويجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو
انه اذا كان في الخبر زيادة صفة او اضافة او تقييد مع ان يؤول بلفظ المبتدا او معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان
ما قاله الدوشري هو معنى كلام الفخر ومجيء الخبر وطنا امر شائع كالايجي (قوله ويجوز افعالها) قال الدوشري فان قلت لم
قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت جماعا على مذهب سيبويه على ما تقدم مع ان العلة في الموضوعين والاختصاص قلت يمكن
ان يقال ان الزوال هناك اقوى لكونه بواحدة امر اجنبي من هو ما بخلافه هنا فانه بواحدة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله
وما موصولة) قال الدوشري وذكرك الرضي ان ما زائدة التي بها فاصلة بين لام الابتداء واللام القسم

موصولة خبر ان وليو قينهم جواب القسم محذوف وجلة القسم وجوابه صله ما والتقدير
وان كلالا الذين واقعه ليو قينهم وقيل ما نكرتموصوفة وجلة القسم وجوابه سددت
سند الصفة والتقدير وان كلالا خلق موقى عله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة
الحققة (الماهلة) والى ذلك اشار الناطق بقوله وتلزم اللام اذا ما تم حمل حال كون اللام
(فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد لقائم بضمف ان ورفع زيد فلا لولا اللام لتوهم
ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فليجى باللام ارفع توهم (و) هذه اللام (قد تقنى
عنها قرينة لثقلية) بان يكون الخبر منقيا (نحو ان زيد لن يقوم) ومنه ان الحق لا يجنى
على ذي بصيرة فيجب حينئذ ترك اللام كافي المقنى لان الخبر المنفى لا يدخل عليه لام
الابتداء كما تقدم (او) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سبق لاثبات والملاح

(قوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم
انا ابن اية الضمير من آل مالك (وان مالك كانت كرام المعادن)
ولو قال ا كانت باللام بلان ولكن استغنى عن الكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا
ممتنع وابتدع آي كقضاء جمع قاض من اى اذا امتنع والضمير الظلم ومالك اسم قبيلة
ولذلك قال كانت وصرفها امر اعادة للمعنى والى ذلك اشار الناطق بقوله
ورعما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معقدا
(وان ولي ان المكسورة المحققة) من التثنية (فعل) فشرطه ان يكون تاما فورا بما
تخلف وشرط التام كونه غير نافخ فخرج بذلك ليس وغيره المنفى فخرج بذلك زال واخواتها
ونحو ما كان وغيره صفة فخرج بذلك مادام ولا فرق في التام بين الماضي والمضارع الا انه
(كثر كونه مضارعا ما خا نحو وان بكاد الذين كثر واليزنقونك) بابصارهم (وان نظنك
ان الكاذبين واكثرهم) أى من المضارع (صكونه ما ضا بنا واضحو وان كانت
الكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لثاقفين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء
الثاني من معمولي التامخ اما دخول ان على التامخ فلانها كانت مختصة بالدخول على
المبتدا والخبر في الاصل فلما خفت وضعت شبهة بالفعل بازدخولها على الفعل وكان
من التوامخ لالتفافق محام بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على التامخ كان مقتضاها
موقرا عليها اذ الجزء ان مذكور ان بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني
من معمولي التامخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائم فانه ان زيدا
لقائم واما كونه اكثر من المضارع فلان ان المشددة تشبهه بلفظا ومعنى فقصده وابعده
تحقيقه وان تدخلوها على مشايهم او يقاس على التوهم اتفاقا ولا يجوز جهورا البصر بين
دخولها على غير التامخ (وغیر) عند غيرهم (كونه ما ضا غيرنا مع كقوله) وهو الشخص
المنفى عامكة بنفوذ العدوية ابته عم من الخطاب رضى اقه من مخاطب عمرو بن
جهموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل

(قوله سددت سند الصفة) قال
الدوشري يقتضى ان ذلك ليس
صفة وليس كذلك الا ان يقال
المراد بالصفة في كلامهم المقردة
(قوله وتلزم لام الابتداء بعد
الماهلة) قال الدوشري واذا علمت
لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس
وهذا خبر ظاهر عند خفاء اعراب
الاسم انتهى وبؤيده قول بعضهم
مثل الماهلة العامة اذا خفي
اعراب الاسم بان كان مبنيًا أو
مقصورا (قوله نحو ان زيد لن
يقوم) ظاهره ان القرينة هنا
لثقلية لا غير وقال القالي يسهل ان
يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده
في الخبر اذ لو اراد به النفي لمجيء
بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه
قرينة معنوية لكن قد يمنع
فاماله بان الايمان بنى النفي شائع
في الكلام البليغ ومنه ليس
الله بكاف عبده (قوله ولو قال
لكانت باللام بلان) قال الدوشري
برده ما صراحتا لا تدخل على
الماضي لا بقدر خلافا للاختصاص
وله شام فانه يجوز عندهما باضمار
قد والجهور يرد هذا

الدنوشري يشكك عليه نحو قوله تعالى وان كلاما ليوثهم ربك اعمالهم اللهم الا ان يقال ان ان النافية عندهم تعمل على ان وهذا يحتاج الى دليل فليست امل ثم رأيت في شرح اب الباب السيد عبد الله ان الكوفيين يجوزون تحفة بها فاهل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجع الى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معه اول الخبر

● (فصل) (قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري الفاء للاستئناف لا التعاميل كما هو ظاهر (قوله ليصعق مقتضاها) قال الدنوشري الظاهر انه على لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر في وجه كونه على ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها اكثر الخ (قوله لانها اكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به المضى والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر بخلافه وقرى الرضى بين ان بالكسر وأن بالفتح عما حمله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى يعرف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كانتا بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى

(شئت عينك ان قتلت لمسا) • حلت عليك عقوبة المتعمد

فادخات ان الخففة على قتات وهو فعل ما من غير ناصخ وشتل بفتح الشين المجهمة افصح من ضمها الخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) اي على ان قتلت لمسا (ان قام لا ناولان قعد لا يدخل الا لا خفش) فانه اجازة كما قاله في المحقق وزاد هنا (والكوفيين) وهو يوههم انهم يجيزون تخفيف ان المكسورة وتوابعها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحسمون ما ورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام ايجازية بمنزلة الا قال في المفتي في بحث اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان قبلها نافية اه وما ورد من ذلك قرأنا من مسعود قال ان لبثتم لنفيلن كما هو الا خفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جازا طبا قد دخلت على الماضي غير الناصخ (واندونه كونه لا ماضيا ولا مضيا) بان يكون مضارع غير ناصخ اذ لا مشابهة بينهما (قوله ان يزيتك لنفسك وان يشبك احميه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان الخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها وجوب تركها وجواز الامر في الاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيدن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكر من انها لام الابتداء قال به سيوريه والاختفان واكثر البغداديين وذهب القاري وابن جني وابن ابي العافسة وابن ابي الربيع الى انها غير ما اجتلبت للفرق وجمعهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالفعل في نحو ان قتلت لمسا واجيب بان الفعل والقاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الخبر الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسا بمنزلة ان قتلت لمسا ثم ان كان القاعل ناصخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناصخ دخلت على محموله فاهلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضمرا متصلا كما مر فان اجتمع القاعل والمفعول على السابق منهما امام يمكن ضمير متصلا فان عدم عليهما فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لموقنا فان قلنا اللام لا ابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق قصت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناطم بقوله والقاعل ان لم يك ناصفا فلا • تلقية غالبا بان ذي موصلا

● (فصل) وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) وجوب بالتصديق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه ضمرا (لا مظهر) (تخذوها) لامد كوراءه كان قد ان ام لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبتت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقد رواها في المضمر فلا يثبت الاقرب عن الاصح وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون اللسان (فاما قوله) وهو الشخص المسي جنوب اخت عروذي الكلب

(قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءات نافع (قوله وهو الصحيح) قضيت ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المفتي في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن الا اشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضهم الانشائية وعدم من الاول خبر ان وضمير الشأن ثم قال وينبغي ان يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشأن خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ أن غضب بالفعل واقه فاعل وقوله اما ان جزاك الله خيرا فممن فتح الله مزايا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شأن ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل في غير الخ) قال اللقاني ن قبل ما السبب ٢٨١ في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور

أجيب بأنه التمييز بين المصدرية والخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الانية ولا الفعلية الشرطية نحو ان اذا معتم وأن لو استقاموا ولا التي فعلها جامد أو دعاهم ليحج مع ذات الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتج الى فاصل بالبين أو سوف أو قد قال الرضى أو يعرف في نحو عات أن لم يسم ولن يقوم وما قام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينهما وبين ما تؤثر فيه شيء اضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى ومن صرح بما ايضا ابن مالك (قوله اوله لا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس لا لتعويض الزوم

٢٦ ج ل لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت واهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض هناك مع حذف احدى التونين والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لا يحتاج عن نظر كما يأتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لاحاجة اليه مع ما لا يفي عنه الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكلف في تأويله فانه قد يثار في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير تحذف الاسم والفعل وهو حذف احدى التونين والاسم غاية الامر انه في الاسم حتى يبدلها باسمه وخبر كايما يبدلها بعد المثقلة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطلقا لا كثرية تخفى جدا بالنسبة لما شبه الاسم اذا التغيير ان موجودا بالنسبة لما لم يبق في مقام حذف الاسم غاية الامر انهم ما حلا على الاسم اشبهه ما له في الجود وعدم التصريف واذا تقرر ذلك في كان الانسب بجملة

لما سأل أن يقول ولما لم يبدئ في حذف الاسم في الفعل المتصرف عوض مع ولم يعوض مع الاسم واما الفعل الجامد والمعاث
فهما محمولان على الاسم اشبه بهما في الجود (قوله أو نفي بلا) قال الدونشري ان قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد
الحقيقة والمصدرية قلت قال الرضي ٢٨٢ قد فصل لا بين المصدرية والفعل لانها اكثر دورا في الكلام تدخل على

واضع لا يدخلها الخواتم نحو
يجت بلا مال فاذا اتفق وقوعها
بعد الحقيقة فان كانت الحقيقة
بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية
وان كانت بعد فعل الفاعل جازان
تكون محذوفة ومصدرية فلا
النباس بينهما الا في مثل هذا
الموضع اقول فيجب ذلك انهما
شبان لانها بعد فعل العلم يحتاج
للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده
وبعد فعل الفاعل لم تغير لاحتمال
المصدرية والحقيقة بعده مع لا
انتهى اقول وينبغي ان الفصل
لم يحصل به دفع الالباس لانه ان
تقدم على ان فعل اليقين أو ما نزل
مقرنته فهي محذوفة أو فعل ظن
فيجوز ان تكون محذوفة ومصدرية
أو غيرهما مصدرية فالحقيقة اما
ان لا تشبه بالمصدرية أصلا ولا
تحتاج للفصل أو يكون الموضع
محملا لهما فلم يؤثر اصل شيئا
وأيا جعلوا من الفاصل لا وهي
تفصل بين المصدرية ومفعولها
وغاية ما يقال ان الفصل يحصل به
في غير لانا كيد دفع الالباس وقال
الزرقاني قوله لا يلبس بان
المصدرية ان قبل لا الفاعلة لا تميز
بين المصدرية والحقيقة لوقوعها بعد المصدرية لا الدخلة بعد الحقيقة فافيه لا غير بخلاف
الواقعة بعد المصدرية فانما اذا تدخلت لانه لم أصل الكتاب فليبرر المقام (فصل) (قوله نفي اعمالها) أي وجوب (قوله لكن
يجوز ثبوت اسمها) قال اللقاني ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين

تنفيس نحو علم ان سيكون أو نفي بلا أولي أو لم (نقط مثال لا) نحو وحسبوا أن لا تكون
قننة في قرأة من ضم فون تكون وحسب أن لا قام زيد ومثال لن (البحسب ان لن يقد
عليه أحد) ومثال لم (أحسب ان لم يره أحدا ولو نحو) وأن لو استقاموا (ان لو نداء
أصنافهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل امامت أو متني وكل منهما اماما من
أو مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففصله قد وان كان مضارعا ففصله حرف التنفيس
والمتني ان كان ماضيا ففصله لا نقط وان كان مضارعا ففصله ان أول اول واما لو فاقم في
الامتناع شبيهة بالنافي قد دخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويذكر ترك) أي الفصل
بواحد من (كقوله علموا أن يؤملون) لجادوا • قبل ان يستلوا باعظم سؤل
والقياس علموا ان اسيمولون وسؤل به في سؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك
يا موسى أي قد أوتيت سؤلك (وليد كرو في الفواصل الاقليل من الصويين) هذا شرح
قول النظم وان تحذف أن فامعها استكن • وان لم يكن جعله من بهد أن
وان يكن فعلا ولم يكن دعا • ولم يكن تصريفه بمنعها
فالا حسن الفصل بقدا ونفي أو • تنفيس أولو وقابل ذكر لو
(وقول ابن النظم ان الفصل بها) أي بلا (قبل وهم) بنح الهاء أي غلط (منه على أيه)
كان الموضع وقع له النسخة التي فيها ورع ما فصلت باو فاعتزض عليها والا فاذي قاله
ابن النظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصحوا أكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين
ان المحذوفة وبين الفعل باو والى ذلك اشار النظم بقوله وقيل ذكر لو انتهى وهو مساو
لنص الموضع فليستظر
(فصل وتحذف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استعمال بالاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها
واقرا خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه اشار النظم بقوله
وحققت كأن ايضا فتوى • منصوبها وثابتا أيضا روي
(كقوله) وهو روية (كأن وردي به رشاء خلب) نوردي به رشاء خلب في الرقبة اسم
كان ورشاه كسر الراء والمذخرها وهو مقر لا متني وصح الصفا ان متني بالعين
المججمة والرشاء الخبل والغلب بضم التاء المججمة المثلث قاله أبو الصمق وقال غيره الغلب
السرا بعد القعر (وقوله) وهو باغت بالواحدة فالمججمة فالمثلثة ابن صريم بالتمخير
البشكري قاله النحاس وقال السرا في هو أرقم بن علياء وقال صاحب المنقذ هو علياء بن

(قوله أي كأن مكانها) قال الدونشري أي في مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أي انها جميلة جدا فاذا دخلت في مكان فكان
الظبية حلت في مكانها الكون تشبها (قوله على حذف الاسم) قال الدونشري يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير
شان وظبية مبتدأ وتطو خيرة والجملة خبر ان ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير موضع (قوله شجر العشاء) بكسر العين
والضاد قال في المصباح العشاء ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشأن) قال الدونشري لا يتغير ذلك بل يجوز رجوع الضمير
لوجه أول المصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعه الناظم في هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره في باب كان ويتصور
الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها لان الحذف في اما الاداة والاسم وانما واثنان منها
او الثلاثة ثم ذلك اما جازا وواجب قصير الصور أربعة عشر وتفصيل ٢٨٣ احوالها في الجواز وعدده وبيان ما سمع من

كلام العرب منه وما لم يسمع مما
لم أر من حمله وقد نصوا على
حذف الظاهر كثر او ان سيويه
عقده بالافعال باب ان ما لا وان
ولدا قال الشتواني في حواشي
المثلث ينصوا على عمل هذه
الطروف محذوفة والمتبادر منه
ان المراد حذفها اما وحدها
أر مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط
أو معهما ثم نقل عن الامام في
انه قال في ابن شر كافي الذين
كنتم تزعمون ان التقدير تزعمون
أنهم شر كافي وأقول ليس في ذلك
شاهد الا على اعمالها محذوفة
مع اسمها وخبرها وما نقله عن
الداميني قاله المصنف في المقي
وغيره لم منه جواز حذف الثلاثة
وساق في أول باب الاستثناء ان
الكسائي ذهب الى انه منصوب
بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام
القوم الا زيدا الان زيد الم يقيم

أرقم البشكري يذكروا أنه ويحذفها
ويوما توافقا بوجه مقسم • (كان ظبية تطو الى وارق السالم
يروى بالرفع) لظبية على انها خبر كان (على حذف الاسم أي كأنها) ظبية (و يروى
بالنصب) لظبية (على) انما اسم كان على (حذف الخبر أي كأن مكانها) ظبية (و يروى
بالجر) لظبية (على) ان الاصل كظبية وزيدان يديها أي بين الكاف وجرورها وعلمين
بجمله تطو وصفة ظبية والموافاة الايمان والاقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة
مع التشديد الحسن من القسم وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه وقسم الوجه أي
حسنة وتطو أي تناول وعداء بالي لضمه مع في قيس والوارق اسم فاعل من ورق
الشجر يرق مثل أوراق أي صار ذا ورق و يروى فاخر السلم والضرة الحسن والبهجة
والسلم يقتضين شجر العشاء شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحجب
لفاصل) كما تقدم تعليل في ان الحقيقة (كقوله)
ووجه مشرق اللون • (كان ثديا حقان)
ثديا حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شأن محذوف أي كانه
وهذا البيت رواه مسيو به هكذا ورواه غيره وحذف مشرق الضمير والهاء في على الاول رب
وجه يابح لونه وثديا صاحب حقه كحقين في الاستدارة (وان كانت الجملة فعلية فصلت
لم) في المضارع المتني (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو) كأن لم تغن بالاسم
(والثاني) (نحو) قوله
لاجهولك اصطلاحا نظي الحر • ب تحذورها كأن قد الما
فصل بين كأن والمادة والهل والقرع يتال حاله الا حرمه له اذا افترعه ونظي الحرب
نارها والاصطلاح من اصطليات النار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه

وبقي حذف الاداة وحدها والمشمور حذف ان المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كافي اختتام الساكنة النون المختصة
بالافعال وذ كرا وحيان في الارتشاف في الكلام على ان من خير الناس وخيرهم زيد ان محمد بن يحيى بن المبارك الزبيدي ذهب
الى نصب خبرهم ورفع زيد فاقم ان محذوف وأخيرهم منصوب باضمارة لان لالة ان تقديره ان من خير الناس وان خبرهم زيد
اه وفيه نص على اختيار المكسورة وبقي عملها وقد خرج على ذلك به ضمهم قراءة حمزة والكسائي ايات بالنصب في سورة
الباقية واقراء الشامي لكن نقل الصفا عن أبي الفوارس انه ان لا تضره وقال المصنف آخر الباب الرابع من المقي في
الكلام على العطف على معمولي عاملين انه بعيد

والذي هو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومحمول (قوله ولأن لا لا يتحول الخ) قال الدنوشري من أدميتك حيولة مانعة عن العمل

الدنوشري هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جاز وان
وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول (قوله وان لا لا تحول الخ) قال الدنوشري من ادعى ملك حيولة مانعة عن العمل

وأصل الشئان غذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وقيل فيه مكانه مخفف من شئان الحركة لكثرة توالي الحركات فان قلنا في الآية انه مصدر فالظاهر انه مضاف للمفعول أى لا يحملككم بغضكم لقوم ويجوز أن يكون مضافا للقاعل أى بغض قوم اياكم وقيل انه وصف معناه شئان قوم أى مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان فعلا متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولنا أول لانوك بلا ينبى لك) قال الدونشرى قد يقال ان الاسم الذى هو نولته لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذى هو يفتى يدل على حدث هو الاتباع أى الطلب وعلى زمان ولاشك أن القول بمعنى التناول لدلالة على الحدث والزمان المتكويرين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أى غير الماضى

على فعلان كالزوان والغليان
وقل في الصفة كفظوان في
الحمار العسر السير وعدوان
في التيس الكثير العدو وأنشد
أبو زيد
وقبلك ما هاب الرجال غلامتي
ونفأت عين الأشوس الأبيان
والأخرى بسكون النون
والأظهر فيه أنه وصف فقيد
حكى رجل شنان وامرأة
شنانة وقياس هذا أن يكون
من فعل متعد وحكى أيضا شنان
وشنأى وقياسه أن يكون من
فعل لازم وقد يشترق من فعل
واحد متعد واللازم نحو فخر
فأه أي فتح وفغروه أي انفتح
وجوزوا أن يكون مع السكون
مصدرا وقد حكى من مصادره
وجاء في غيره قليب لا كويته ليانا
وقال الأستر
فما حلب الأمازذ وثشي

وان لام فيه ذوالشأن وقفا
من شأن الحركة لكمة نوال
ضمكم لقوم ويجوز ان يكون مضافا
مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان
قد يقال ان الاسم الذي هو نوال
في الطلب وعلى زمان ولاشك ان
قلت على الفعل أي غير الماضي

الذي ليس دغيا قال الرضي يجب تكرير الالمهله الداخلة على غير انظر الفعل الاتي موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل فتدبرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أي لا لقيت مرحبا أو لا رجب موضعك مرحبا أو على أهمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ٢٨٨ لان الدعاء بالفعل أولى فكأنه قبل لاسلمت سلاما واذا دخلت على نون

في معنى النكرة ونون بفتح النون وسكون الواو من التنوين والنون وهو العطفية مبتدأ وأن تفعل مسند مستحسنة كافي الوصف مع مرفوعه قاله المضراوى وقال أبو حيان والذي أذهب اليه أنه خبر لافاعل لان نون ليس بوصف وقال الموضع لأدري كيف يأتي أن يقول هذا مع قوله ان لا نون مؤول بالين في لا ولم ينزل كتاب بان المرفوع الساد مسند الخبر لا يرفع الابلوصف اه واذا قلنا بالاول فظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنون مصدر في التنوين وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناول هذا الفعل أي لا ينبغي لك ان تتناوله اه فقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة وإلى أعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله عمل ان جعل لا في نكرة • مفردة جاء بك أو مكرره

• (فصل) • واذا كان اسمها مفردا أي غير مضاف ولا شبه به بنى على الفتح ان كان مفردا (نظروا معنى أوله فظا لا معنى) (أوجع تكسير) لمد كرا مؤنث فالاول (نحو لا رجل) (و) الثاني نحو لا قوم ولا خبر والثالث نحو (الأرجل) ولا هود والى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فأتى (و) بنى (عليه) أي على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا) بالف وناه (من يدين) (كقوله) وهو سلامة بن جندل يكي على فراغ الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور

(ان الشبَاب الذي يجد عواقبه • فيه نداء لذات الشبَاب) بكسر التاء وقصها (روى بها) في ذات جمع لفظ هو اسم لا والشبَاب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لأربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكان ان قصه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عدوة وهو قول الأكثرين (و) قال أبو الفتح بن جني (في الخصائص) ما حاصله أنه لا يجوز قصه بصري (الأبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يجز أصحنا الفتح الأشياء قاسمه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه يكون مسلين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سلك المخطوم ونقله ابن الهيثم عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركة ليست له بل لجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والقاسمي وهو حسن في القياس ورجحه الموضع في المعنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر

بجاء وانما تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صدق وثانيه ما أن تكون بمعنى غير مع أحده ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظة شيء سواء انصرف بالاضافة نحو هو ابن لشيء أو بحرف الجر أي سرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لشيء أو اتعصب نحو انك ولا شيئا أو ارتفع نحو أوت ولا شيء وثانيها أن ينصرف ما بعده لا ياء الجر قبلها نحو كنت بالمال ولا ينصرف اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعده لا على الجر وبغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين

• (فصل) • (قوله نون) بالنون ماضيه لئلا من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدونشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكان قصه) قال الدونشري فيه نظر وحق العبارة فكان ان نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي

(قوله لان خبر الشايع الخ) قال الدونشري صرح به ان قولهم له نفس امارته جلة وقعت خبرا عن ما وهذا يتأخيه ما قدمت يداه من ان ما اذا بطل تغير بطل عملها اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل بأعمالها مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا القاء وقد كنت كتبت في أرجوزا وهو قول

قال الامام السدي في المطول • قول من الاشكال ليس بالخلى خبر ما ان يقترب بالا • يجوز فيه الواو حيث حلا وذا يخالف لما قد حرا • وبين أهل العلم قد تقررا ٢٨٩ من ان ما اذا بالاي بطل • نفي لها فانها لا تعمل اه بقى ان كلام الشارح صريح في ان لا تعمل مع اتقاض النفي ويرشحه انه لم يذكر في ما ساف من شروطها عدم الاتقاض لكن صرح العصام في شرح الكافية بأشترط ذلك وهو القياس وسبق في باب الاستثناء ان لا

التاقية للباس لا تعمل في موجب فالوجه ان جلة وقد عنتم شؤن حال كما قال العيسى وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجوز اقتران الماضي التالي الا بالواو (قوله في علم البناء) قال الدونشري فيسه لموضع وكان الظاهر أن يقول الذين هما علم البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علم البناء متعلق بحذف والتقدير المذكورين في علم البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام المبرد مشكل أيضا لما عاله به المبرد وأقول قد أجيب عن

عليه هنا وقال بعض النحاة جواز الامرين مبنى على الخلاف في حركة اسم لا فن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرى والمانى والكوفيين كسرو من قال هي بناء بكه هو والبصر بين فتح (و) بنى (على البناء ان كان ماضيا أو مجزعا على حده) أي على هذا المبنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (كقوله) تعز فلا يقين بالعيش مدها • ولكن لوراء النون تتابع فالتين بكسر الهمزة وثنية الف اسم لامبني على البناء ومما بالبناء للمفعول خبرها وتغز أمر من التنزيه وهي الجملة على الصبر عند المصيبة والنون الموت ووراءه الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله) يحذر الناس لا يبين ولا آ • بام) الا وقد عنتم شؤن فبين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آ جمع أب عطف على ما قبله والآخر في اجاب دقته عنهم بفتح العين الموحدة والنون وسكون التاء المضافة فوقه في أهمهم وشؤن جمع شأن وهو الخطب فاعل عنهم والجملة في موضع رفع خبره ولا يضر اقترانه بالواو لان خبرا تاما مخبر بوزا اقترانه بالواو وكقول الجاسي • فامسى وهو عريان • وقوله م ما أحد الاوله نفس امارته وليت حالا فاما معنى لان والحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضع في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثني والجمع على حده في باب لا معربان بناء على ان التقية والجمع عارضا التضمن أو التركيب في علم البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يازيدان ويازيدون ولا فاعل بهوعى القول بالبناء في اسم لا المقدر اختلف في علمه (قيل وعلم البناء) فيه (نقص من) الاستفراقية (بدليل ظهورها في قوله) فقام يذود الناس عنها بسيفه • (وقال الامام سبيل الى هند) واختار هذا القول ابن عصفور وعلمه بان تركيب الاسم مع الحرف قلبيل والبناء للتضمن كغيره واعترضه ابن الضائع بان المتضمن ماضى من انما ولا تنفصا لا الاسم

ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثني والجمع فبنيا كما عراب اللذان واللتان لورد التقية على المثني وهو الذى والى لان الوارد له قوة ولم يعرف اللذين لانه ليس على نسق المجموع (قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدونشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستفراق الذى هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للنكرة لانها في سياق النفي العموم وفي ذلك نظر لامكان أن يكون النفي شاملا فنبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما للمانع من ان يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن قاسم قال وقد يدفع بأن الاسم تضمن

٢٧ ل • ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثني والجمع فبنيا كما عراب اللذان واللتان لورد التقية على المثني وهو الذى والى لان الوارد له قوة ولم يعرف اللذين لانه ليس على نسق المجموع (قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدونشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستفراق الذى هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول للنكرة لانها في سياق النفي العموم وفي ذلك نظر لامكان أن يكون النفي شاملا فنبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما للمانع من ان يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن قاسم قال وقد يدفع بأن الاسم تضمن

(قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري وهو اقدم من قال انهم كان ذلك شبه تركيب لاثركيب حقيقة لبقا معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمعنى ان هذه البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل على البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب ان الفرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك ان تشبيه منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حذف قوله فتولى غلامهم ثم نادى • اظلم اصيدكم ام غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول اصيدوا واللام محذوفة كما ذكر في المعنى (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من ان تكون ما زادته وترك تنوين نور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا ياتي) قد قدمنا وجه الاشكال والجواب عنه قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفة قوله ما اتصل به الخ ٢٩٠ مشكل لشعوله للمنعوت اذا نعت مقم فيكون غير مانع (قوله وعليه

يفضح الحديث) قال الدنوشري
 بعدها (وقيل) • هذه البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاعمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا انفصلوا اعربوا فقالوا لا فيهما رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله • اثور ما اصيدكم ام ثورين • ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لا اصيدوا ما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين (واما المضاف وشبهه فعربان) اتفاقا نحو لا غلام سقر حاضر ولا طالبا علم محقوت (واما لا ياتك فاللام زائدة لتأكيد المعنى الاضافة وهي معتدب من وجه دون وجه اما وجه الاعتداد فلاق اسم لا يضاف لمعرفة فاللام من يله الصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان من افعالا وشبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ياتي بالالف مع الاضافة الى باب المتكلم (والمراد بشبهه) أي شبهه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع او منصوب او مجرور (نحو لا قبضا فعلة محمودة ولا طالعاجب لاحضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبضا لانه مفعلة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالع الاله اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخبرها لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب التشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالع جبه لا بالانوين أجروا في ذلك مجرى المضاف كما جرى مجراه في الاعراب وعليه يفصح الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما نعت قاله في المعنى • (نصل) • قلت في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها: فقهما • أي فتح

بضم الحاء على ما ذكر غير متعين بل وان كونه مفردا واللام متعلقة بالناظر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا في ما بعده اه وهو أخوذ من كلام المعنى في الجملة الشائبة من الباب انما من واما ما نقله الشارح فقال في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكرنا ما سبق في هذا الباب ذلك وقال ان اللام لتقوية ولك ان تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشبة دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر ان التنوين على رأى البصريين ممنع ولعل السرفى الصدول عن تنوينه اراءة التنصيص على العموم اه

وهذا مبني على ان اسم لا للعرب لم يتضمن من ومما فيه فتنب له ونقل اللقاني عن الرضى ما يستفاد منه الجواب ما بعد بأبسط من ذلك فقال قوة لغيره ان قلت فما صنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضى ان الثرف بعد النفي لا يتعلق بالنفي بل محذوف وهو خبر اليوم في الآية معمول عليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن ان مثل هذا الجار والجرور متعلق بالنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من سروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مشبها كان او منفيا كقوله الاتكال عليك واليك الحصر ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا في الجامع اذا تقبعت في الوجود من يوقعه لانه في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع متصل سواء صلى في الجامع او غيره • (فصل) • (قوله ولك في نحو لا حول ولا قوة الخ) قال الدنوشري يجوز النية الخمسة الاربعة المذكورة الظاهرة ان يجب قصد

ما به لا الاولى وما به لا الثانية (وهو الاصل نحو لا يسع فيه ولا خلة) بقصهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء وعلى اعمال لا عمل ليس كالأية) المقدمة (في قراءة الباقيين) من السبعة (وقوله) وهو عبيد الراعي بن حسين وما جبرك حتى قلت معلة • (لاناقة في هذا ولاجل)

برقع ناقة وجل والمضى وما تركك حتى تبرات حتى وقلت صريحا لاناقة ولاجل وهو مثل ضربه لبراهمته (والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله) هذا العمر كم الصغار بعينه • (الأملى ان كان ذلك ولأب)

واختلف في خاتمة فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبدمناة ونسبه الحاقفي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد المثل وبعينه نو كيدله والباء زائدة (وقوله) وهو جرير بن عيسى بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس

بأى بلاء يا غير بن عامر • (وأنت ذنابي لا يدين ولا صدر) بأى متعلق بمحذوف والتقدير بأى بلاء تقضرون وذنابي بضم الذال المهيمة وتحققف النون وبعد الالف باسمو حذوفة شوحة أي انبعاث ووجه لا يدين ولا صدر تفسير للذنابي والمعنى لستم برؤوس بل اتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الاول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة (فلا فو ولا تأثم فيها) • وما فاهوا به أبدا مقم

والفوق الباطل والتأثم من أثمته اذا قتله أتمت وقاهوا لفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثم أحد لا حذو ما تلفظوا به من طاب شبهة حاصل مقم على التأيد (الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلي جده العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جده العباس

(لأنسب اليوم ولا خلة) • اتسع الخرق على الراقع وهذه الاربعة الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول النظم وركب المفرد فاقصا كلا • حول ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مريكا • وان رفعت أولا لا تنصبا

ولكل من اتوجه يصح ما فقصهما قوجه أن تجعل لافيه ما مربة مع اسمها كالأقتردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبرا ما معا أي لا حول ولا قوة لنا أي موجودان لتالان مذهبه أن لا المقنوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمصدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة غنوز يدور وقاعان ويجوز أيضا عنده أن يقدر لكل واحدة

المتكلم واحتمال التركيب لذلك والافا الظاهر انه اذا قصد في الجنس وجب فتح الثاني والاول وإذا اريد في الوحدة لم يجر الفتح وأهل هذا امر ادهم (قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي ليسوا رؤسا كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشري هذا محذوف لما قاله ابن الوردي وغيره ان القافية وان الرواية • اتسع الخرق على الراقع •

(قوله الا انهم ممتثلان الخ) قال الزرقاني قبل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيدا في قولك جالس وقعد زيد فاعلا
 بهما لان العالمين ممتثلان مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل بأحد هاتين هاتين ممتثلان لفظا
 ومعنى وفي المثال المذكور ليس كذلك اذ يقال طلب الفعل للفعل أقوى من طلب الحرف لمفعوله فلم يكن العاملان الفعلان
 كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال النوشري قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لافى الموضوعين أو لافى عامله عمل ليس
 (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقاني الملغاة هي التي كانت عاملة عمل وانما لم يبق عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ)
 قال النوشري فيه نظر فلا يتأني ما قاله الاعلى الاول وهو ان ملغاة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاثنين وأما اذا قلنا
 انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني فيجوز أن يتقدر لكل من لا الاولى والثانية خبر ويجوز أن يتقدر له ما خبر واحد لانها
 عاملان ممتثلان على قياس ما سبق اهـ بقی انه قد يقال ما المانع من كون الشيء الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين
 كما في معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا ٢٩٢ أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهما مختلفان الا أن يقال المراد

كونه مرفوعا منصوبا بالفظا لانه
 في لارجل وامرأة من حيث
 كونه خبرا عن المبتدأ يكون
 بافظ قائمان ومن حيث كونه
 خبرا عن ليس يكون بافظ قائمين
 لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما
 اذا كان الخبر ظرفا وظهر تجوز
 المستغنى في المثنى زيدا في الدار
 وعمر وجلا فزيد قائمان وعمر
 فليحذف (قوله عن الاثنين) قال
 النوشري واضح اذا جعلت لا
 الاولى ملغاة وأما اذا قدرت
 عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها
 لاجل اسمها (قوله ان قدرت لا
 الثانية الخ) قال الزرقاني راجع
 للامرين معا وقوله تكرار اي

منه ما خبر أي لا حول موجود له اولاً وقوله موجود لنا فيكون الكلام جلتين وعلى
 مذهب غير سيبويه المقتضى بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما علمت فيه لا الناصبة
 اسمها فيجوز أيضاً ان يتقدرها ما خبر واحد وذلك ان خبر يكون مرفوعا بلا الاولى
 والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما ممتثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد وعلا واحد
 كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما مثنى واحد ويجوز أيضاً عذر هؤلاء ان يتقدر لكل
 منهم ما خبر على حياله وأما رفعه ما فوجهه أن تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فاعلا
 مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعده مرفوعا بها وعن الوجهين قلنا
 خبر عن الاثنين ان قدرت لا الثانية لتكرار الاولى وما بعده مرفوع فان قدرت
 الاولى مفعلة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى
 محذوف كما في زيد وعمر قائم ولا يكون خبرا عنهما الا يلزم محذوران أحدهما كون
 الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردها على معمول واحد قاله في المثنى في
 مثلة لارجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة
 عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعده مرفوع على محل لا الاولى مع اسمها فاعند سيبويه
 يجوز أن يتقدر له ما خبر واحد لانه خبر مبتدأ وما عطف عليه وهذا خبر لا بد لكل
 واحد من خبره لا يتجسم مع لا ابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير

زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس زائدة
 والثانية مفعلة أي ان قيل هذا لا يجري فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مفعلة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم
 يكن هنا عاملان مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحيت حذفه وبيان
 لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدأ (قوله وخبر الاخرى الخ) قال النوشري فيه مسامحة من حيث قوله
 الاخرى بالثابت مع ان ما بعده احدهما مبتدأ على تقدير انهم مفعلة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة بما في
 التي المستغنى من لا الاولى (قوله وما بعده مرفوع) قال النوشري ان قدر عطفه على دخول الاولى من عطف المقدرات
 اتجه انهما خبر واحد وان جعل من عطف الجمل فلا اهـ وقال الزرقاني احترزا عما اذ لم يتقدم عطفها وسيتضح (قوله
 والابتداء) هذا مبني على ان العامل في خبر المبتدأ لا ابتداء المبتدأ وعلى غير ما كان ينبغي أن يقول والمبتدأ (قوله ويجوز أن
 تجعل لا الثانية الخ) قال النوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على

مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع
 عاملين مختلفين اهـ ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا واعند سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل
 ليس منصوب (قوله وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز أن يتقدرها ما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح
 وقال الشهاب القاسمي أقول ينبغي ان يمنع تقدير خبر واحد عند سيبويه ٢٩٣ والجمهور يراه على اعمالها عمل ليس لان الخبر

زائدة وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى
 ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه
 الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة
 عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعده منصوب متون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم
 مع وجود لا ضعف والقصاص قصه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في القرة (خسبه
 بونس وجاعة) من التصويين (بالضرورة كتونين المتشادي) المفرد المعرفة ووجهه
 ان المختصم منصوب على اضافة فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيره على تقدير لزائدة
 مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالمطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك
 وعند غيره على لفظ اسم لا لانها اطرد في لاشياء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل
 المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه أن يتقدر له ما خبر واحد
 بهما لان خبر ما بعده لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما
 بعده لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لا اسمها عاملة في الخبر عند سيبويه كما يقول غير
 فيلزم ارتفاع الخبر بهما عاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يتقدر لكل منهما خبر على
 حياله وعند غيره يتقدر له ما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز أن يتقدر
 لكل خبر وهذه الأوجه الخمسة أخوذة من اثني عشر وجهها وذلك لان ما بعده لا الاولى
 يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالتقاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة
 وما بعده لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو نصب واذا ضربت هذه الاربعة
 في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجهها وكلها جائزة الاثني عشر ومارفع الاول على الالتقاء
 أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنها ما ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة
 وأحد وثلاثين وجهها هذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطف لم تكرر ولا يجب فتح
 الاول) على اعمال لا عمل ان (وجاز في الثاني نصب) عطف على محل الاول (والرفع)
 عطف على محل لامع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبدمناة
 يدعى مروان بن الحكم وابنه عبد الملك
 (فلا بواب وبنا مثل مروان وابنه) اذا هو بالخبر ارتدى وتازرا

مطلوب للثانية لتعمل فيه نصب
 عند الجميع ولاولى عند الجمهور
 ولا ابتداء عند سيبويه لعمل الرفع
 فلو قدر واحد لزم أن يكون
 خبر واحد مرفوعا ومنصوبا
 فاجمع وليحذف (قوله كالوجه
 الذي قبله) فيه عند التأمل اجمال
 في الحال عليه ويلزمه الاجمال
 في الحال لانه سكت عن كيفية
 تقدير الخبر في الحال عليه كما عرفت
 ولعل عذر الشارح رحمه الله في
 السكوت عن التفصيل في الحال
 عامه العلم به مما أسلفه (قوله وأما
 الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ)
 قال النوشري قد يقال هذا يتأني
 ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه
 عطف مفرد على مفرد وما المانع
 من ذلك فان هذا على مذهب
 سيبويه وذلك على مذهب غيره
 (قوله مرفوع بما كان مرفوعا
 به الخ) قال النوشري هكذا ينقل
 عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا
 مع اسمها مبتدأ في محل رفع والخبر
 المرفوع مرفوع بهما لكونهما
 مبتدأ لاجل ما كان مرفوعا به قبل
 دخولها وليست بذلك (قوله عطف على محل لا الاولى) قال النوشري هذا على مذهب سيبويه وقوله عطف على محل لامع
 اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون مفعلة
 بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال النوشري قد يقال ان الاصول الاتيان باذلا باذالا الآن
 يقال ان اذا هنا لفظي اهـ وأقرب الضمير مفردا باعتباره ذلك المفعول كور وأجرى الضمير في ارتدى وتازرا على لفظ هو مفردا
 والعجب ان العيني لم يوجه الأفراد في الضمير وقال ان الأفراد في الفعلين كقوله تعالى اذا رآوا تجارة أو لهوا انقضوا اليها ولا يفتني
 عدم موافقة المشبه للمشبه به والأفراد في الآية مالم لا العطف بها وعلى ان الضمير عائدا على الروية المفعول منه من رآوا وهو الحق

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش
 لارجل وامرأة بالفتح) بالاثنتين (فائدة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء
 بهما على نية لا كما قالوا ولا ضاء منصبة على نية كل والذلك أشار الناظم بقوله
 والعطف ان لم تنكر ولا احكما • لهما لفت ذى الفصل انتهى

٥ (فصل واذا وصفت النكرة المبنيّة بمقدّر) متعلق بوصف (متصل) نعمت مقدّر (جاء)
في الوصف المقدّر (فصح على أنه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيئها) وصار الوصف
والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهم لا (مثل لائحة عشر) عندنا وقيل على البناء
كون الوصف من عام اسم لا واسم لا واجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهم جامعا
تضمنهما معنى من وقيل أنه ابصر على أفظ الموصوف لأنه أشبه المعرب وقيل قصته فصح
اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) (جاء) نصبه مراعاة لمحل النكرة (الموصوفة لانها في
محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحل على فظ النكرة وان كان مبني الان حركة
البناء هنا شبهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) (جاء) رفعه مراعاة لمحلها
مع (لا) لانها ما في محل رفع بالابتداء أصير ورثتها بالتركيب كشيء واحد فحكموا على
محلها بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكس وافي النعت المقدرون بلا نحو مررت
برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل
انتهى (فحو لا رجل ظريف فيها) هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح
ظريف ولا رجل ظريفه انصبه ولا رجل ظريف برفع ومثله لا رجلين ظريفيين وظريفيان
ولا رجال ظريفيين وظريفيون يستوي فيهما اللفظ المقنوع والمنصوب ولا هاتان
ظريفيان لان اسم لا في ذلك كانه مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كاهم والجامد
المنعوت به شق (ومنه لا ماء بارد عندنا) فيجوز في ما الثاني الفتح على أنه ركب مع
الاول والنصب والرفع على ما هو وضع السكّال الانصاري في شرح المفصل كون ما
الثاني صفة لما الاول وقال كيف يوصف الشيء بفتح مع انه جامد واقامه من قبيل
التوكيد اللغوي أو البديل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لموصف ياردا
صاره غير الاول تغاير المطلق والمقيد (لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) تكررت
برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظي أو بدل (خطأ) لان الماء الثاني لما وصف
وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفاً للاول فلا يصح كونه توكيداً ولا بد لانه

اللفظي إعادة اللفظ بعينه وهذا واجب بناء التأكيد وان يراد به معنى المؤكد انه بدونه لم يكن اللفظ الاول معاد او يجب بان اعدم الواجب إعادة اللفظ واصل المعنى لا الهيئته وعدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الشهاب القاسمي اقول ايضاً المانع من ان التأكيد اللفظي هنا إعادة الاول بعينه اذ التأكيد اللفظي هو ما الثاني فقط ووصفه ليس من جهة التأكيد فالتأكيد بعبارة الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يتبين بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يتبين ان المراد به مقيد لا مطلق فلماذا لا يضر لانه كما يتبين بالوصف ان ما الثاني مقيد يتبين ان ما الاول أيضاً مقيد لانه عين الثاني مقيد هو أيضاً فليتأمل

(قولہ لعدم مساواتہ الاول)

لعدم مساواته للأول وإن جعلنا باردا اعتسما الأول وماه الثاني بدلا من الأول لزم مع ذلك تقديم البديل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرر في النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة الجمال في قوله تعالى فيها يعرق كل أمر حكيم أمر من عندنا واعترضه الموضع في الحواشي بأنه انما يجي بالجماد توطئة للجمال ليعرى على منبوت اذ كان ذلك في المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جه زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهذا الوليد كذا التابع لجري قوله بارد اعتسما على ما الأول فما فائدة هذه التوطئة انهمى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لارجل قبيصا فله عندنا او) فقد الافراد في المنعوت (نحو لا اعلام سقر ظريفة عندنا او) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لارجل في الدار ظريف او لاما عندنا ما بارد امتنع الفسخ) فيمن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى الخلل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا او الى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الجمل على الموضع في هذا الباب من في المعرب والمبنى لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفرداته: المبقی بلی • فافق أو انصی أو ارفع تعدل

وغیر ماہی وغیر المفرد • لاتین وانصبہ والرفع تصد

(كما تقدم) في المعطوف بدون تكرار لا) فشيء الثبوت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والنظام عكس ذلك فشيء المعطوف بدون تكرار لا بالذات المفصول فقال

والعطف ان لم تشكروا احكاما • له بما للهِ من ذى القصل انتهى

وصنيع الموضع اقعده من جهة التسمية وانصب لقوله (وكمافي البديل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تنكير اولا (فخولا رجل وامرأة فيها) ينصب امرأة ورفعا (والبديل) الصالح لعمل لا (فخولا احد رجل وامرأة فيها) ينصب رجل وامرأة ورفعا (ولا يجوز الفتح في المعطوف والبديل لوجود الناصب في العطف بمعرفة وفي البديل بعامه لان البديل على نية تنكير العامل (فان لم يصلح) البديل (له) أى لعمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لامع اسمها ويمتنع نصب بالنظر الى محل اسم لانها لاتعمل في معرفة (فخولا احد زيد وهو فيها) فزيد وعمر وبديل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تنكير اولا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا تقولا امرأة فيها ولا زيد) لان الانجليزية لاتعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة ومختلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا ابناء قاله صاحب البسيط ووجه انهم يغتفرون في الثواني لا لا يغتفرون في الاوائل وسكت الموضع عن البيان والتوكيد المعنوي بعامه على انها لا تتعان تنكرة وساقى الخلاف فيها

(قوله لعدم مساواته للأول)
قال بعض الفضلاء ما المانع من
جعله بدل بعض ويكون الضمير
مقدرا أو وود بعضهم انهم يجوزوا
في لغة عبالا ناصبة ناصبة كاذبة
النا كيد مع الوصف (قوله كما
جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني
أى كما جاءت المذكرة وهى قوله
ثم على أمر فى المثال المذكور
اذهى حال موطئة لانها ذكرت
توطئة لامتنعوت بالمشق وهو
قوله من عندنا اذ هو متعلق
بكان وهو مشق تطير فقتل لها
بشراسويا (قوله وهم لا يركبون
ما زاد على كلمتين) أى بدون تنزيل
لما مر ان اسم لا لا يركب مع
صفته قبل دخولها فصار بمنزلة
كلمة وركب مع لا فلا يردان فى ذلك
تركيب ثلاث كلمات (قوله
لا احد رجل وامرأة) قال
الشافى هذا هو ان البديل متعين
فيه العطف وذلك غير متعين
لا مكان بدل البعض من الكل
(قوله وفى البديل بعامله) أى
المقدر بدليل التعليل ويكتفى
فى الفصل التقدير كفى الفعل
المؤكد بالنون فاندفع ما قيل ابن
الفصل وهو متصل بعامله فى
الظاهر (قوله بالنظر الى المحل)
قال النوسرى ظاهره بل مرجه
ان اسم لا الخاف والمشبّه به
هو فوعان محلاى باعتبار ما كان
قبل دخولها

• (فصل) واذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس (لغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة تكسبها بدوتم من عمل في اللفظ نحو الاغلام مفرحان ترسب غلام لا غير ومن تركيب نحو الارجل في المذار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الارجوع والاشياء بالوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقين على منيهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملقح على ما قيل (الاصطبار لسلي ام لها جلد) • اذا لاقى الذي لا تاه امثالي والمعنى امت شعري اذا لاقيت ما لا تاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلي أم لها تجلد وثبت وكفى عن الموت بعد ذكر تسليتها واودخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادرو بقاء الحرفين على معنيهما (فأجل حق توهم) ابو علي (الشلوين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على الجزئي اياه والحق وقوعه في كلامهم على قوله كقولهم في المثل أفلا قاص بالعير واقصا من بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوين انظرا يصحى رطق بالحرف الذي يمد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله المصنف (وتارة يراد بهما أي بالهمزة ولا) (التوبيخ) والانكار (كقوله الارعوا لمن ولت شيبته) • وآذنت بشيب بعدهم فالأحرف توبخ وارعوا مصدر ارعوى يرعوى أي آذنت عن الشيب يستعمل كثيرا في ترك ما يشبهن يقال ارعوى فلان عن الفجيع أي انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشيبه الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية شديدة أي قوية مشتتة انتهى وهو مأخوذ من كلام الأطباء وآذنت اعلمت والشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بفتح ياء ياء الضم والشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعترضه المصنف فقال اعلم ان المقيد لانكار التوبيخ هو الهمزة وسددها لا يجوز الا والنفي المقاد بلا ياق على حاله في البيت عدم الارعوا امر ثابت والتوبيخ مسطر على ذلك وسيتذوقها حرقان كل منهما يفيد ما استخص به واجاب الشئ بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخ وكلمة لا تفيد النفي فجمعوا لا يفيد الانكار التوبيخ على النفي (وتارة يراد بهما التوبيخ كقوله ألا عرولى مستطاع رجوعه) • فواب ما أثبتت في الفلقات والعمر المدة ويرأب بفتح الباء المثناة تحت وسكون الراء في آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التوبيخ وقاعد ضمير العروى وأثبتت غلظة بعد الهمزة الاولى أي أقصدت وند الفلقات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخيلية استعار لفلقات يدا تشبهان يكسب اشياء منه (وهو) أي كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (كثير) واختلاف

• (فصل) قوله لم يغير الحكم قال اللغويان الأفيما يأتي عن التليل وسينويه في الا اتي للثني من عدم التغير ومنع مراعاة واسمها والفاظها اذا تكررت (قوله واودخل اذا الخ) قال الدونشري فيه نظرفان المتي على الاستقبال فالمضارع واقع في محله لاني وقع الماضي (قوله واجاب الشئ) لا يفتي ان جوابه لا يلاقى جعل البيت شاهدا للقسم الذي اراد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقين على معانيهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب ان ولم يتعرضوا الى الحذف المتغير وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناطم في الكافية • والاسم للعلم به يقدم وذلك كفواهم لا علمك أي لا بأس عليك ولحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وامرأته الفتح (قوله لا أحد غير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للامام البخاري وتتمه ولذلك حرم الفواحي وروي لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أغبر من الله وترجم قبله بباب تسمية الله شيئا وورد قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لا لالة الاية فصاعدا على تسميته تعالى شيئا هذا وقال الغزيرين عبد السلام في الامالي ما هو في الغيرة ههنا ان جعلناها على مذهب الشيخ على الارادة اشكل التعليل لان النهي يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأى المعتزلة وان جعلناه على رأى القاضى على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحي فما يفعله الغير يرتقى مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله اكبر عذابا نهى عن التواحي ولا مناسبة بين كثرة

في الالهة في ردها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والفاظها (و) المعتمد (عند سيبويه والتليل ان الالهة) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي (بغزة اتقى فلا خبرها) كما ان اتقى لا خبره (وبغزة اتيت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الفواحي اذا تكررت) كما ان اتيت كذلك لان اتيت لا ترتب مع اسمها ولا تكررت فأتيت فلا تعمل الا عند ههنا في الاسم خاصة فيبقى ان كان مقردا ويعرب انصبان كان مضافا او شبهه (وخالفهما المازني والمبرد) فجعلها كالجردة من همزة الاستفهام فلها عند ههنا كية مالهها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاوى اتباع لفظ اسمها او محله واستدلالا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا لا واما ماضية لاسمها مراعاة محلها مع اسمها لا محل اسمها فقط والانصب وعلمها فرجوعه من فوع مستطاع على النسابة عن الفاعل فاللازم احد الامر من اعانوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها وايضا كان فهو المارعى (و) رديانه (لادليل لهما في البيت) أي الذي استدلاله (اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) لا (أو) صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخر او بالجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعدم وصفته الاولى بجملة ولى واذا طرقة هذا الاحتمال سقط عنه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله وأعطال مع همزة استفهام • ما تنصق دون الاستفهام شرع في ألا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وتردا للتنبيه) والاستنتاج (تدخل على الجنتين) الاسمية والفعالية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو ألان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعالية (نحو) أليوم ياتيهم ايس مصر وفاعلهم (فلا داخله على ليس تقديرا لان يوم منصوب بمصر وفاعله مقدم من ناخيه والاصل ألا ليس مصر وفا عنهم يوم ياتيهم (و) تردا (عرضية) بسكون الراء (وتخصيضية) بصاحبهم وضادين مجتمعين (تخصيصان ب) الجملة (الفعالية) الخبرية ولا تعمل شيئا فالعرضية (نحو) ألا تحبون ان يغفر الله لكم) والتخصيضية (نحو) الا انتم ائلاون قوم انكثوا ايمانهم) وانما اختصاصا بالفعالية لانهما الطالب لان العرض طالب بلين ورفق والتخصيضية طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التخصيضية معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (• • • مثله • • • واذا جهل الخبر) بنوا قلنا انه خبر لا أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به (نحو) لا أحد أغبر من الله عز وجل (واذا علم) من سياق او غير (خذه كثير نحو فلا قوت) أي اهم (قالوا الاضيه) أي علينا ولو ذكر لجاز عند الجازين والى ذلك أشار الناطم بقوله وشاع في ذال الباب اسقاط الخبر • اذا المراد مع سقوطه ظهر

(قوله المتعني ثبات) قال الدنوشري هذا معني مجازي اذا اللام حقيقة الزيادة الحقيقية يقال اليه اذا زاده زيار حقيقة قاله بعض شراح ديوان أبي الطيب ١١ وهو صحيح فقد قال في الصحاح اللام النزول وقد ألم به أي نزل به ولم يتعرض لاستعمال اللام بمعنى الزيادة ثم قال انه يقال ٢٠٠ يزورني لما أي في بعض الاحيان وفي الأساس ألم به نزل ويروني لما أي غبا

ثم قال ومن المجاز لم شعثه أي أصلح حاله فعلم أن اللام بمعنى النزول سقيمة (قوله والاقل في هب هذا الخ) قال الدنوشري قال في الصحاح وهبني فعدت ذلك أي احسبني واجب ددني ولا يقال هباني اه وكان عليه أن يهه على ان الشارح اشار لرد تبعه للمعني فقد قال فيه هب بمعني ظن الغالب تعديده الى سريح المذهبين ووقعه على ان وصلت ما نادر حتى زعم الحويزي ان قول الخواص هب ان زيدا قائم بلن وذهل عن قول الفائل هب ان ابانا جارا (قوله وافراد الضمير الخ) قال الدنوشري وقف على افراد الضمير وتنبه بعد العطف باو اه اقول الذي نص عليه المصنف في حواشي الالفية كما نقل عنه المنكس اول باب النكرة والمعرفة ان او التي للثلاث والاجام يفرد بعدها الضمير واتى بالتنوع بطابق نحو ان يكن غنيا او فقيرا فاقه أولى بما ونص على ذلك في بحث الجملة المعترضة من معني لا يب فقال في قوله ته الى ان يكن غنيا او فقيرا فاقه أولى

بهما ظاهرا ان الجواب قاله اولي هما ويرد ذلك تنبيه الضمير كما قد توهمه والان او هنا للتنويع وحكمهما حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدی وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية الفاكه في باب العطف (قوله رأی) قال الدنوشري معني المبني للفاعل واما رأی المبني للمفعول فقال الرضی ويستعمل اي الذي لم يسم فاعله من ارى عاملا على الظن الذي هو معناه ولم يستعمل بمعنى علم وأن كانت اريت بمعنى اعلم

(قوله وكأحسنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فقيسوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا هي امس نسخة الدنوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه وطاقتة وهذا البيت ايات في الجاسة وبه هذا البيت قبل القيناعصبة تغليبية • يقودون جردا في الاعنة ضمرا سقيناهم كاساسة وناجملها • ولكم كنوا على الموت أميرا فلما قرعنا النبع بالنبع بهضه • يضرأبت ٣٠١ عبادنه أن تكسرا وهذه الايات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني) قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام ابوه الذي في موضع رفع وانصلة لا محل لها وبالمعني عن بعضهم انه كان يلحق اسمها به ان يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محجبا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمت للتبديل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ايقم ايامهم هوى الدار اه المقصود منه وما كان ياقنه هذا البعض لاصحابه اشار اليه السيد رحمه الله في اواخر الحاشية المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتح والجاي في باب الموصول في اعراب ماذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما به خبره او بالعكس (قوله تردع لم معني عرف) قال اللساني قال الرضی لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما

يظنون انهم ملاقوا بهم) أي يتيقنون ذلك (و) الرجحان في حسب (كقول الشاعر وهو فر بن الحرث السكلافي (وكأحسنا كل ضاحضة) • عشية لا قينا جذا موحيرا فكل مفعوله الاول وشعمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذا موحيرا قيسان لم ينصرفا للعلية والتأنيث (و) اليقين في نحو (قوله) وهو ليد العامري (حسبت التقى والجود خير تجارة) • رباحا اذا المرء أصبح ناقلا فالتق مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاشية المهمة تمييز واذا شرطية وما زانته والمرء مرفوع بفعل محذوف بفسره أصبح وناقلا بمعنى ثقيلًا خبر أصبح المحذوف والمعني قيسنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقيلًا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تهيأ ثقله كالجمادات (و) الرجحان في خال (كقوله اخالك ان لم تقض الطرف ذا هوى) • يسومك ما لا يستطيع من الوحدة اخال بكسر الهمزة والقياس قصها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تقض الطرف شرط وجوابه محذوف وجعل له يسومك بمعنى يكفلك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطيع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوحيد يان لما (و) اليقين في نحو قوله (ما خلفني زلت بعدكم ضمنا) • اشكو اليكم حجة الام انشد خاف الاجر من الكوفيين ويا المتكلم مفعوله الاول وضمانه مفعوله الثاني وهو يقع الضاد المجهمة وكسر الميم وبالتون الزمن المبني وفي نسخة ظمنا بالفاء الماشالة والهـ مزه وهو يعنى مشق قال في الصحاح وظممت الى اقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المقعوان وخلف معترض بين الثاني وهو ما والمضي وهو زلت وضمانه معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجازة تقدم على الصفة المشبهة لانه ظرف وحجة ضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكوشدة الفراق (تنبيهان) • اثنان (الاول تردع لم معني عرف

قال بعضهم معني علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحدا لا أن عرف لا ينسب جزأي الاحمية كما تنهيهما علم لا ان عرف معنوي بينهما مايل وهو كقول الى اختيار العرب فانهم قد ينضمون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر اقول هذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان وبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالركبات والكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال في شرح المطالع

ومن هنا تنبع التصور بين يقولون علم تعدى الى مفعولين وعرف تعدى الى واحد فتأمل ثم ان الرضى ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هذا وان للمعنى تأثيرا في باب التعدية اختلافا بها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين احدهما لازم والاخر متعد كاضاوا ظلم وقد عقد لذلك بابا في الخصائص وذكرناه في حاشية الالف في باب التعدى والوزم (قوله بمعنى اتم) الاتهام ان تجعل شخصاً في موضع الظن السي (قوله وايهما اشار بقوله اعلم عرفان الخ) لكنه اخذ ذلك ٣٠٢ عن ذكر الالف والتعليل واهم انهما يجريان فيهما ما ليس كذلك

(و) ترد (ظن بمعنى اتم) واليهما اشار الناظم بقوله اعلم عرفان وظن تهمه • تعدية لواحد ما تزمه (و) رد (رأى) بمعنى ذهب (من الراى أى المذهب و) ترد (جاء بمعنى قصد في عين) هذه الافعال الاربع (الى) مفعول (واحد) فقط فالواحد (نحو) والله اخرجكم من بطون امهاتكم لانعاون شيا (و) تانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالنظام المشالة أى بظنهم (و) ثالثها (قول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمة) أى ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمة (و) رابعها (نحو جئت بيت الله) أى نويت وقصدته (و) ترد وجده بمعنى حزن أو حقد فلا يتعدى (يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد ويختلفان في المصدر فصدر وجده بمعنى حزن وجده مصدر وجده بمعنى حقد وجده (وتأى هذه الافعال الخمسة) وبقية أفعال الباب لعمان آخر غير قلبية فلا تعدى لمفعولين) وتأى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشوقا لشقة العليا وتأى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى اشار نحو رأيت زيدا كذا أى اشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصبي ضربت رقبته وتأى جئت بمعنى غلب في الحاجة نحو جئت زيدا عراى غلبه في الحاجة وبمعنى رد نحو جئت السائل اذا ردته وبمعنى ساق نحو جئت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حقد نحو جئت الحديث أى كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو جئتكم أى أقامهم وبمعنى جعل يقال جئتكم أى جعلهم به وبمعنى وقف كقوله • فمن يعكف به اذا جئ • أى اذا وقف وتأى وجده بمعنى أصاب نحو وجده زيد ضالته أى أصابها وبمعنى استغنى يقال وجده فلان أى استغنى وتأى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عدت المال أى حسبته احسبه بضم السين في المضارع وتأى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته وضمته وفي التنزيل وأناه زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى قال كقول ابن زيد الطائي يالهف نفسي ان كان الذي زعموا • • • • • ما اذا اردت ان تقوم تاهبني

ضرب ثم الاولى أن يقول وبمعنى ضرب زيد الصبي ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأى وجده الخ) قال أى الدوشري ومصدر وجده • • • • • الوجود أى وجود ذلك قول المتن والظلم من شيم النفوس فان تجد • • • • • ذاعقة للعلم لا ينظم وتأى وجده أيضا بمعنى حزن تقول وجده زيد على محبوبه أى حزن عليه ومصدره الوحيد وبمعنى حقد نحو وجده على عدوه أى حقدته فتعدى الى واحد واذا كان وجده بمعنى استغنى مصدره الجدة والجدة في الحديث جطل ذى الوحيد ظلم واهل الجدة كما اهل الجدة والاصل الوحيد لانه مصدر وجود

صنعه المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقاني لا دليل فيه على أن رأى • • • • • متعدية الى واحد دائما بلوزان تعدى تارة الى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة • • • • • كذا حلالا قال الدوشري ويمكن أن يقال الذاتي حال وفيه نظير ثم قال اللقاني وتارة الى واحد وهو مصدر تأى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم التعدية الى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضى (قوله فلا يتعدى) قال الدوشري يقتضى انهما مفعولان وانما ذلك فعل واحد وهو وجده لكنه ردد معنيين وكان المصنف يثني نظرا الى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصبي) الاولى اسقاط الضمير بان يقول وبمعنى

(قوله والى هذا اشار الناظم بقوله ولرأى الرويا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الالف والتعليل كما فعل المصنف لانه لا يوافق برأيهم ما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدوشري قال بعضهم فيه بحث اذ معمول لاهذه الافعال متغايران مفهومها وخارجا فلا يصح أن يدعى كونها مبتدأ وخبر الوجود اتحادا خارجا بين ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممنوع انتهى ويجاب بأن نحو الفقير غنى صحيح أى ٣٠٣ الفقير غنى مضى تجده الغنى وكذا المعدوم موجود اذ الوصف

أى ان كان الذى قالوه حقا نقص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى زعمت وهزأت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم أى طمع في غيره طمع وتأى درى بمعنى ندع نحو درى الذهب السيد اذا ندعه واستغنى له ليفترسه وتأى حسب بمعنى اجرلونه وايض يقال حسب الرجل اذا اجرلونه وايض كالبرص وتأى خال للجب يقال خال الرجل تكبروا أجب بنفسه وبمعنى نزع بالظواهر المشالة يقال خال الفرس أى غمز في مشيه وغير ذلك (وانما لم يفتقر عنهما لانها لم يشهدا قونا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين العرب (الحق ورأى الخلية برأى العلمية في التعدى لاثنين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى أراى أن عصر خرافارى علمت في ضمير من متصليين لمعنى واحد واحد ما فاعل وثانيهما مفعول أول وجهه اعصر خرافا المفعول الثاني (قوله) وهو مردود بنحو الباهلي يذكرك جماعة من قومه طقوا بالثام قرأهم في مقامه (أراهم رفقى) حتى اذا ما • • • • • تجانى الليل وانخزل انخزالا فالهاء والميم مفعول أول وردة حتى يضم الراء وكسر هاء مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وهو الرفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلية بدليل قوله حتى اذا ما تجانى الليل وانخزل أى انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا انما للعلماء • طالب مفعولين من قبل انتهى وذهب بعضهم الى ان رأى الخلية لا تنصب مفعولين وان تأى المصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بأن الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالإضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع من مخالفة هذا (و) رأى الخلية لا يدخلها الفاء ولا تليق خلافا لاشاطي (ومصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (عذرا تأويل رؤياى من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الخلية بل) قد تقع مصدرها للجمعية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى أرى لك الا فتنة للناس قال ابن عباس (رضى الله عنهما) (هى رؤيا عين) وليسكن المشهور استعمالها في الخلية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب المناسبة للمبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لدلالته على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى

قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام قسمر أى ابن المصنف على دخولها عليه مالا لانه الغالب ولانه المراد هنا والافتد تدخل على غيرهما كظن زيد اعمر الاعلى وجه التشبيه أى ظننت المسمى بهذا فالذات فيها واحدة وليس أصلها المختل والمختل اذ لا يقال زيد عرو الاعلى وجه التشبيه المقضي لاختلافها ذاتا

(قوله بعمل) قال المصنف في الحواشي مما يتعين أن يكون من هذا النوع من قوله تعالى يتذوقون من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله ورأوا ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ورأوا ظهورهم مفعول ثان وسعد بل يتعذر به خبر فأنبت لان الظرف لا يبدآن بكون حاويا لفاعل العامل فيسه والناذرون غير كائنين ورأوا ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا يبدأ الخ لا يخلو اطلاقه من نظر وقد حرر الزركشي في الجرمية ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال في الترجمة التي نصها الظرف المكان جهة عند الشافعي وقد ذكر انه روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني يثرب وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب اليه امامنا عالم قريش وصاحب الحسب والتب رضي الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت في المسجد وزعم انه ما كان خارجا لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما اقرر في الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي يكون اهما بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثم قال اصحابنا اذا قال ان قتلت زيدا في المسجد فانت طائفي لا بد من وجودهما فيه وان انفذته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النجاشية انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قاله ابن حجر في شرح المنهاج ولان ان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسي متعذر لم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه اجنبي من ٣٠٤ الظرف الحسي فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله

(قوله وهو من السريج الخ) قال الدونشري اما الشطر الثاني فظاهر وأما الاول فلا ويعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزوم قطع الحرف الجار) وقد يلزم ذلك وله نظير نحو لا ابالك حيث قيل ان اللام مؤكدة بمعنى الاضافة ولا عمل اه او الضمير مجرور بالمضاف لا باللام فكما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة انه قد يكف و ليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الزنجشري في قوله تعالى وما هم بضاري به من أحد وان النون من ضاري حسدت للاضافة الى أحد ولم يضر وجود من لانهم اجروا من الجرور (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقاني هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كذلك شي والمناسب لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهي تأكيدي لمثل الاولى اذا المؤكد بكسر الكاف وهو الثاني هو كذلك في المعنى (قوله خذك) قال الدونشري انه اذا كسر ٣٠٥ ويقصر اذا فسخ (قوله لانه انما سمع

٢٩ ج ل المنصوبة الجرائن نحو مات ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول
ان مع جزئها سادسة اسمين هما مفعول لافعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئها في تقدير مرفرد في جميع
المواضع بل الاولى أن يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادان سادان مع اسمها وخبرها وفي سادان
قائدها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الاحكام على الافعال يعني أو ما الحق بثلاث الافعال
قال ابن الاثير وقد ألحق بالفعل القلوب في التعليق غير ما نحو نظروا بصروا تنفكروا وسالوا استنبأ في قوله تعالى فليتنظروا
ازكى طعما ما قاطروا ماذا هن من فستبصر ويبصرون **باب** كم المحقون أو لم تنفكروا وما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم
الدين ويستنبئك أحق هو ومنه ما حكاه السيوري رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أي فربق ههنا وقول الشاعر

فمن أنتم أنا سينتم من أي زنج الأعاصير • وزيحكم من أي زنج الأعاصير • علق فيه نسي لأنه ضد علم انتهى وهو ما خوذ من قول والده رحمه الله في التسهيل ويشركه في بعض الأفعال القلبية فيه بعض التعليق مع الاستقهاام نظروا وبصر وتفكر وسال وما وافقهم أو قارب من لا ما يقاربهم خلا قالمونس وقد علق نسي انتهى وفيه ان المعلق بأفعال القلوب اصالة الأفعال الاربعة الاول والباقي لموافقة من أو تقارب من وليتأمل في كون تفكر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسي ليدت بما الخلق وان يونس يجيز الخلق في غير ما ذكر واقتصر في الملقى على ان التعليق جائز في كل فعل قلبي ويتعين أن يكون مراده أو ما الخلق يدل أنه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون في موضع مفعول مقيد بالخيار نحو أولم تفكروا ما يصاحبهم من جنة فليتنظر أيها أركي طعما ما يسألون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الأفعال ليدت من أفعال القلوب على ما في التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة في موضع المفعول المشرح يبري البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يصبه في الملقى الرد عليه بان من التعليق لتزعم من كل شعبة أيهم لان نزاع ليس بقلبي ذكر ذلك في بحث أي في الباب الثاني في الجملة الثانية بحاله محل من الأعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلم وانما يتجه الرد عليه بما وافق عليه الا أن يقال المقصود بالرد عليه في أصل الحكم وهو بيان التعليق في غير أفعال القلوب وما الخلق بها لا في كون الآية من التعليق إبقى ان نظر التي عرفت من الملاحظات ان كانت من النظر القلبي فهي من أفعال القلوب فلا معنى للاطلاق فيها وان كانت من النظر البصري اشكل انه في الملقى في كلامه على الجملة الثانية بحاله محل بعد ان قسم الجملة المعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فليتنظر أيهم اركي طعما ما ذكر الخلاف في مثله عرفت زيد أبو من هو ونقل كلام الزمخشري في سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو الابرة ٢٠٦ كما نقول انظر أيهم أحسن وجهها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال مائه

هذا الباب (الجميع) الجامد منها والمصرف والقلبي والتصيري ويقتصر الحكمان لباقيان بالقلبي المصروف (و) الحكم (الثاني) الاغفار وهو ابطال العمل افتظا ومثلا اضعف العامل بتوسطه (بين المبتدأ والخبر) أو (ناخه) عنهما قالم توسط (كزيد ظننت

الامن جهته مع انه قد مر ومثله والظاهر ان النظر في قوله تعالى فليتنظر أيهم اركي طعما ما بصري وايضا حيث قائم كان يونس يجيز التعليق في غير الفعل القلبي لافعى لهذا الكلام من المصنف فليصر المقام (قوله اضعف العامل بتوسطه) قال الذنوشي اذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين في هذه الحالة أنت بالخيار في الاعمال والالقاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالقاء نحو زيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيين الاعمال نحو زيد الم اظن قائما ومن مواضع الالقاء وقوعها بين معمولي ان نحو ان المحب عات مصطبر • ولديه ذنب المحب مغتفر • وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله وما أدري وسوف أخال أدري • اقوم آل حسن أم نساء • وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله لما جنة الفردوس أقبلت بتبتي • ولكن دعناك الخبير احب والبر وقال أيضا فانه اذا تقدم هذه الأفعال شي فان كان لام التأكيدي تعين الالقاء نحو وان زيد ظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أظن زيداً منطلقا فالاعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال نحو أين ظن زيد قائماً أو متى ظن زيد قائماً فان جعلته معمولين لقائم فانت بالخيار ان شئت أعلمت لبناك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم نبن الكلام على الظن فقلت أولا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين حتى وزيد وان جعلت أين ومتى معناه وان ظننت لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدره والذي يليه انما هو معموله وقيل يجوز الالقاء انتهى • (تنبيه) • نقل عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو عات زيداً من هو وعات بكر أبوه • وهو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول لان الاستفهام يعم الجملة التي بعده عات كانه قبل عات أبو من زيد وليس يقوى لاتفاقهم على النصب في نحو عات ما هو زيد قائماً انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائماً نافية ولعل هو اسمها وقام خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله أو ناخه)

قال الذنوشي قال بعضهم في هذه الحالة يجوز الالقاء والاعمال واكن لكل منهما شرط اما شرط الالقاء فعدم اتفاق الفعل فلو تقي تعين الاعمال نحو زيد قائماً لظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم تأتي بالظن المنفي واما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالقاء نحو زيد قائم ٢٠٧ ظننت (قوله خلت اللوم والخور)

قائم (و) التأخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقري
ابا لاراجيز يا ابن اللوم توعدني • (وفي الارجيز خلت اللوم والخور)
فوسط خلت بين المبتدأ والخبر وهو اللوم والخبر المقدم وهو في الارجيز جمع أرجوزة
يعني الرجز وأراد فيها القصائد المبرزة الجارية على بحر الرجز واللوم يضم اللام اجتماع
الشعر ومهانة النفس ودناءة الآيات فهو من أدم ما بهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو
رؤية أو العجاج على ما قبل حيث جعله ابتداء لوم إشارة الى ان ذلك غير رتبة فيه والخور بفتح
انهاء المحبة والوار وفي آخره راء مهملة الضعف والملقى أوعدني يا ابن اللوم بالاراجيز
وفي اللوم والخور (وقال) أبو سيدة الديري

وان لنا شخين لا ينفعنا • غنيين لا يجري علينا غناهما
(هما سيدان بزيغان) وانما • يسودا تان أيسرت غناهما

فاخر يزعم عن المبتدأ والخبر وان حرف شرط حذف جوابه والمسمى هذان الشخان
بزيغان انهما سيدان وانما يكونان كذلك اذا ايسرت غناهما بان كثرت ألبانها ونساها
وأجرى علينا من ذلك (والغفار) العامل (التأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من
اعماله) بلا خلاف اضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالاعمال فيه
أقوى من أعماله لان العامل اللغوي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي الالقاء
والاعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لان هدف العامل بالتوسط سوغ مقاومة
الابتداء فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان • (تنبيه) • هذا الالقاء بالنسبة الى
المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قائم ظننت زيد قائم يجوز عند البصريين
ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ
بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضر اوى وأبو حيان وشاهد الجواز قوله

شباك اظن ربيع الطاعنين • يروي برفع ربيع على الفاعلية وينصبه على انه مفعول
أول وشباك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربيع قاله في المقتنى واعتراض
بانا لان لم ان شباك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع الطاعنين
خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الطاعنين مفعول ثان وأظن
عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث) التعليق وهو ابطال العمل انظرا
لا محلاحي • المصدر الكلام بعده) ومعنى تعليقا لانه ابطال في الالقاء مع تعلق
العامل في العمل وتقدير أعماله الموانع من أعماله في الالقاء اعتراض ماله صدر الكلام
(وهو لام الابتداء نحو ولقد علوا المن اشتراه الآية) وعامها ماله في الاسرة من خلاق

بما يمتنع في الخلق من عظم وغيره من جهة ان كلامهم مؤثر للام وانما أدى المقتضى الى الالقاء (قوله وهو لام الابتداء
الخ) قال المقتضى ان قلت يرد عليه عدم اطراد الاله في تعليق هذه الحروف وهي اسم الالقاء في الاعلى جملة لان لام الابتداء
(٢) قوله ولا يمتنع الى قوله انتهى لعل في هذه العبارة سقطا فقرر ٥١

قال المصنف في الحواشي قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجوه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبراً والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء الا ترى ان الواو لا يبتدأ فاعل الظرف خبر واللوم مبتدأ (٢) ولا يمتنع النصب على أن يقدّم مبتدأ أي وأما خات أد ترى الى قوله ان تراها البيت تقديره الا و أنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الاولى طلبية انها استفهامية اذا همز قد اخلت على نوعي أي أوعدني بالاراجيز (قوله لان ضعف العامل الخ) عبارة الرضي لان العامل القوى أعنى فعل القلب تقدم أحدهما وتاخر عن الآخر قال الشهاب قوله القوى كانه استتر عن الابتداء وإشارة الى وجه الاعمال (قوله وشباك مفعوله الثاني) قال الدماميني الشباك يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما يشب في الخلق من عظم وغيره فعلى الاول جعل ظنن الاحبة ومفارقتهم شباكاً أي حزناً باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة تشبيه مفارقة الاحبة

لا تدخل على المقرض نحو ان زيدا لما قام قلت قد صرحوا بان الاصل فيها التقدم واصله ان زيدا قائم آخرت الامم لاصلاح اللفظ
قاله الرضى انتهى وقال الدفئري ويعد ان تكون من شرطية وماله من خلاف جواب القسم المضمر قوله ولقد علمت
الحق قال اللغوي يعني ان التعليق بسبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفي الرضى واماقوله ولقد علمت البيت
قائما أجرى اقد علمت مجرى القسم لما كيد للكلام لان فيه الامم المقيدة لنا كبمع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق
فصار كقوله واننى كعما اليك مع الصدور لا ميل انتهى وقضيت ان النافى جواب علم لكونه كعما لا جواب
قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بنى ثم علمت أى هم ضربت
على ان أى هم مقول اضربت انتهى وقوله يعنى ان التعليق بسبب الخ قال الشهاب يعنى ليس من شرط التعليق دخول المعلق
على جملة اسمية بل اذا قصد التعليق جازا لدخول على الفعلية فليتام (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ) قال
الشهاب القاسمى في حواشى ابن الناطم قد يشكك هذا لان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق
عنه ولم تصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالتى الواحد وكان المصدر عليه
متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبنى على ان المعلق لا بد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو واحد
المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناطم في شرح القهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول
تالى استفهام أو متضمنه هنا أو مضافا ٣٠٨ الى متضمنه أو تالى لام ابتداء أو القسم أو لواو أو ان النافيتين أو لا انتهى

لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسألة ذكرها في المتن مانعه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختبر انه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذي بعد الاستفهام شئ واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان احد الا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو الضمير المرفوع بالقول شيا واحدا معلق في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومنه قوله وقد يقال ما ذكره ولا في سبب التعليق الموجب وهذا في الجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يصحى التارخ نفع لان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حوله نظير ما علم به الناطم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد اجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت ضيعة أى يوم مقره لان المضاف الى ماله الصدرة حكمه وهو صبيحة ونزل منزله وقد تكلم في المفتى على هذه المسئلة وبين تناقض الرخصى فيها في بحث الجملة الثانية المعلق من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فتقبل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المفاربة اذا قلت علمت زيدا أو ما أبوه قائم فالتام فالتام معلق عن الجملة وهو عامل في محلها التمسك على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الرخصى في ذلك فقال في قوله تعالى ليأولكم أىكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليقه فعل البأوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق الى به فهو ملائس الى ان قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يجرى هذا تعلقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يفسد منصوص به جميعا علمت أىكم أىكم والآخرى أنه يفرق الحال

بين تقدم أحد المنصوبين ونفى محى ماله الصدور وغيره ولو كان تعلية الاقترقا كما افترقا علمت زيدا مطلقا وعلمت زيدا منطلقا والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الرخصى مبسوط في حواشى الكتاب وفي حاشية الدمامنى على المفتى (قوله فسقط ما قبل الخ) يمكن أن يجاب على تقدير ان المعلق بجملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتبارى كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناطم في باب اعراب الفعل في قوله واستر حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انما حالية ولا محل لها من حيث انما معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هو لا ينطقون) قال الشهاب القاسمى ان قلت لم يعرف الاعمال والالفاظ في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هو لا ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجرائها وبعد التعليق لا محل لاجرائها بل لها تأمل (قوله ولا وان النافيتين الخ) قال اللغوي رحمه الله تقييده بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضى وقد يكون أى المعلق اسرف النفي وهوان وما ولا نحو علمت ان زيدا قائم وما زيد في الدار ولا عسرو ولا رجلى في الدار أو ما الاستفهام ولا م الابتداء وما ٣٠٩ وان النافيتين فالزوم وقوعها في صدر

المعلق عنها العامل بلام القسم لاجله الجواب فقط فسقط ما قبل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتناهيان ولهذا قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولا م القسم لانها لا تعلق كقوله لقد علمت اسد اثنا • لهم يوم نصر انهم النصير

يفتح ان هذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا يقوم من يفتح ان انتهى وفي المفتى ان افعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله واقد علمت لتأتين منبى • انتهى فان رج لام لتأتين عن كونها القسم (وما بالنافية نحو لعد علمت ما هو لا ينطقون) فما نافية وهو لا مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتين) الواقعتان (في جواب قسم موقوف به) أى بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الموقوف به (نحو علمت والله لا زيد ولا عمرو) وعلمت والله ان زيدا قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيدا قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام وله صورتان احدهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة) بهذه نحو وان أدري اقرب ما توعدون

الا ان قرطاعلى الة • الا اننى كيد لا كيد وقبل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها المصدر الاول لها محل أدوات الصدور والافلاو عليه اعتماد سيويه انتهى المقصود منه وقد كرره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وايس المصنف من يحتاج عليه بكلام الرضى هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعنى الناطم • كذلك سبق خبر ما النافية • على ان غير ما من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبنى على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه • يانه ان لم مع الفعل بمنزلة الجز منه لان لم به عمل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخل على الايجاب فكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب فعل ما يفعل فادخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لتردد على التكلم به فاذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي بخلاف ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليه الن • ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل انت بلن يفعل كلامه جوابا عن سيفعل ولم

يقول كله جوابا عن فعل ونسب فعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلة وما وضع
كالكلمة الواحدة قد دل على أصل مناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الأصلي إذن يجب أن لا يتغير حكمه بخلاف ما قلنا
لم نضع أو لا مع الفعل بل وضع الفعل موجباً غير بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما بين غيرها وهذا معنى
قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال فإذا قلت زيداً لم أضرب وزيداً لم أضرب لم يكن فيه إلا النصب لأنك لم توقع به ولم ولن شيئاً
يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقولها أضرب كما أن لم أضرب في ضربت وهو
تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسره وقد فسر السبكي والفارسي وابن خروف على غير ذلك
فعل ذلك في الشروح ولكن القاعدة ٣١٠ في نفسها صحيحة وهي مبنية في الأصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على

لا وأن مع ان القاعدة المذكورة
تقتضي المنع لأن كلامهم ما داخل
على موجب أذهما جواب لقولك
يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم
زيد وان قام زيد وإذا كان كذلك
فقد غير ما معنى الفعل الذي دخل
عليه فوجب أن يتغير حكمه وقد
تصوّرنا أن في التصدير بمنزلة ما
واختلفوا في لا فالظاهر أن الناظم
سكت عن أن لقوله التقى بها
بالإضافة إلى غيرها واتبع في
لأقول السبكي وابن الأنباري
في جواز التقديم عليها ما قلنا
انتهى قال ابن غازي رحمه الله
تعالى وعلى مقتضى القاعدة
المذكورة جرى المصنف في باب
التعليق انتهى وإذا أحطت
بذلك علمت أن ما كتبه النوشري
هنا مما يتجرب منه لأنه نقل صدر

كلام اللقائي وعبر عنه بعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهى فقال مانصه قال لا يظهر وجه
لقوله في جواب قسم بل ذلك أعمر ويرده قول الفاكهى وما وان ولا في جواب قسم ملتبس به أو مقدر أنه ما صدر الكلام
حينئذ انتهى (قوله فقر بمتبداً الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على أنه فاعل لقريب
وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير يقرب ما توعدون أم بعد وفيه نظر لأن النواصب لا تدخل على مبتدأ من فروع
يقع عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها في الأغلب كعقلته غيباً فهو أمر ظاهر للعيون أذهوا أحداثاً لشيء بعد أن لم
يكن بخلاف أفعال القلوب فأنما اضيقفة من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوي أذهى أفعال باطنة (قوله والى ذلك أشار الناظم
بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار إليه أمران عدم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر لزوم هب وتعلم الأمر ووجه الإشارة
إلى الأول في تعلم أنها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الآية (قوله وتصاريهين)

قال النوشري هذا لا يعمل المصدران قلنا أنه أصل الفعل وقد يقال أنه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط
والناظر لأن المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال النوشري في بعض النسخ بدله وعمر أجالسا ونصب الجزين
فيه يقتضي أن عمر اعطف على محل زيد وجالسا اعطف على محل قائم وهو ٣١١ بعيد فان الظاهر أن كل واحد من

للمضارع (أظن زيداً قائماً) لاسم الفاعل (أظن زيداً قائماً) تقول (في الالغاء)
للمضارع مع التوسط (زيداً أظن قائماً) مع التأخر له (زيداً قائماً أظن) مع التوسط
للوصل (زيداً أظن قائماً) فزيد مبتدأ وقام خبره ووجه أن أظن متوسط بينهما ومع
التأخر له زيد قائم أظن قائم فالتا الوصل فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في
التعليق) بما (أظن ما زيد قائماً) وأظن ما زيد قائماً وقس على ذلك بقية التصاريح
والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الأعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي
وذلك ما أخذ من قول الناظم وغير الماضي من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كماله
ز كن أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الالغاء والتعليق (أن الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين أحدهما أن العامل الملقى لا عمل له البتة) لاقى اللفظ ولا في المحل
(و) أن (العامل الملقى له عمل في المحل) لاقى اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (عات) زيد
قائم وغير ذلك من أموره بالنصب لغير (عطف على المحل) أي محل جملة زيد قائم قائم في
محل نصب على المقولية لعل ولولا ذلك لامتنع العطف على محله بالنصب وفي هذا
المثال قائدان أحدهما أنه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير
الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها السبكي والبهري وابن كيسان أنها في موضع
نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وإنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب
له والثالث للمعاريبة لا موضع لها أيضاً إلا أن الأفعال أنفها ضمنت معنى فعل القسم
فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جواباً له وصححه ابن عصفور في شرح الجبل اه
القاعدة الثانية أنه انما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد في معنى الجملة فتقول
عات زيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول عات زيد قائم وعمر والان مطلوب هذه الأفعال
انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به
والا فلا (قال) كثر عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا • ولا موجعات القلب حتى نزلت)
فمعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله
أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المفتي هكذا استدله ابن
عصفور وإن ادعى أن البكا مفعول وان ما زائدة وان الأصل ولا أدري موجعات
القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للعامل وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري
قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الأول فالمعنى
العامل مباشر للفظ المفعول لأن ما زائدة لاستفهامية ولوجهان الأخير أن تسليم أن الجملة الأولى معلقة لأن ما استفهامية
لا زائدة ومنع أن المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الأولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال
الناظم وهي انفراد • بعطف عامل من ال قد بقي • معمله أو بالأحرى

زيد قائم ليس له محل بل المحل
لجموعهما فإنه المطلوب حيث
العامل فيكون المحل له لا لكل
من جرائه وقوله وغير الظاهر
أنه عطف على محل المعلق عنه
لا المعطوف عليه انتهى وقال
الشهاب القاسمي وهذا يعنى
عطف غير بالنصب على المحل
يقتضي أن المعلق انما علق عن
المعطوف عليه دون المعطوف
وان صدرته بالنسبة للمعطوف
عليه دون المعطوف لكن هذا
أعراب المعطوف من إعادة العمل
على سبيل الزوم أو لا كما يدل عليه
تعبير التوضيح بل هو أوز فليتام
(قوله ولك أن تدعى أن البكا
مفعول الخ) قال النوشري أي
هو مفعول أول والمفعول الثاني
الظرف وهو قوله عزة (قوله
وان الأصل ولا أدري) كذا في
أكثر النسخ وفي بعضها أو ان
الأصل بالعطف به وهو الموافق
للمعنى وبغينه قوله فيكون من
عطف الجمل فلعن الواو في أكثر
النسخ بمعنى أو والحاصل أن
الناقشة في كلام ابن عصفور
من ثلاثة أوجه فالوجه الأول
يتمحور أن الجملة الأولى معلقة بل
العامل مباشر للفظ المفعول لأن ما زائدة لاستفهامية ولوجهان الأخير أن تسليم أن الجملة الأولى معلقة لأن ما استفهامية
لا زائدة ومنع أن المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الأولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال
الناظم وهي انفراد • بعطف عامل من ال قد بقي • معمله أو بالأحرى

(قوله وضع عطف موجهات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى الجملة وقال اللغوي في قوله ولا موجهات حذف المقول الثاني أي ما هي واللام غرض أدري في ٣١٢ المفرد وذلك لا يجوز وبين ذلك ان المعطوف جملة قول الرضي فلا منع

وما كنت أدري أي شيء البكا وضع عطف موجهات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجهات القلب ولا موجهات قاي وهو في معنى قلبه موجهات (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الالفاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاعمال افغما (فلا يجوز) معه الاعمال (فحوظت ما زيد قائما) نصبهما (وسبب الالفاء يجوز) للاعمال والافعال (فيجوز زيد قائما) نصبهما مع التوسط (وزيد قائما ظننت) بهما مع التأخر (ولا يجوز الفاء العامل المتقدم) رالي ذلك اشار الناظم بقوله * وجوز الالفاء في الابتداء (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم اجازوا الالفاء مع التقدم فحوظت زيد قائم برفعهما (وامتدوا) على ذلك (بقوله) وهو بضم ي فزاره كذا في أدب حتى صار من خلقي * (أني وجدت ملاك الشجرة الادب) برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الخامسة نصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير (أرجو وأمل ان تدنودودتها * وما خال لنيامتك تنويل)

رفع تنويل على الابتدائية وخبره الجر وورقه مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقاسم فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل أني فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر (واجب) عنهما (بان ذلك محقق لثلاثة أوجه أحدها أن يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل للملاك وللديانم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المعلق وعلى هذا جمل سيبويه قوله * وإخال اني لاحق مستبغ * بكسر ان على تقدير اني لاحق (و) الوجه (الثاني) ان يكون من الالفاء لان التوسط المبيح للالفاء ليس (هو) التوسط بين الممولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالفاء (ثم الالفاء للتوسط بين الممولين أقوى) من الالفاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول وإخال في البيت الثاني (قد سبق) بتقدمه عليه اما وجدت فقد سبق (بأنني) اما إخال فقد سبق (بما النافعة) بخاز الفاء وهما الكون مالم يندرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالفاء) لعدم تصدده والاعمال لتقدمه على الممولين (و) الوجه (الثالث) ان يكون من الاعمال على ان المقول الاول محذوف وهو ضمير الشأن والاصل (أني وجدت) (ما) (إخاله) حذف ضمير الشأن منهما (كما حذف في قولهم) أي العرب (ان بك زيدا مأخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله * وأنو ضمير الشأن اولام ابتداء * في موضع الفاء ما قدما * والوجه

من عطف جملة أخرى منصوبة بالجزأين على الجملة المعلقة عنها الفعل انعمي وانظر كلام الرضي مع ما مر عن النوشري في الكلام على نسخة وعمرنا نبالا (قوله أني وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العيني فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا جمل سيبويه الخ) فان قلت فهلا كسرت ان في قوله أني رأيت ملاك الشجرة الادب قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللغوي هذا الوجه هو المعنى في علم البيان بالاعتراض وحاصله أن يوقى جملة فاكتر في اثنا كلام أو كلامين متصلين معنى حال يكون الملقى به لا محل لهما من الاعراب انكسرة غير دفع الهمام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضي وعندى ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام يدونه تاما ملتصقا اذا اعتبر في تركيب الكلام وابرازه بما عداه ولا يخفى عليك اتقاء هذا الشرط في قوله اني وجدت ملاك الشجرة الادب اذ لا معنى لقولك اني ملاك الشجرة الادب بدون وجدت قائما (قوله مقتضى أيضا) قال اللغوي يوهم انه قسم للاول ولوحذف أيضا لفسده اعم من الاول كان أظهر على انه لوحذف مقتضى واكتفى بما قبله فاضا توسط العامل كان أولى اذ لا اقتضاء لتوسط في الالفاء كما مر

الاول

• (فصل) • (قوله بالاجماع) قال النوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعده قلت الفرق بينهما ان مضمونهما هو المقول بالحققة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة والفرق بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجزاء واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتي ان ذلك لقرينة فهو بمنزلة المذكور لانه معلوم (قوله ترى جهم عار الخ) قال النوشري فيه نظر فان ترى ان جاءت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم واخا ون حلت على الظن فيكون تكرار امع قوله وتجب ويمكن ان تكون ههنا من الزاى بمعنى المذهب (قوله لان الكلام في حذف المقول الخ) قال النوشري فيه نظر فقد حال شيخنا العلامة ابن قاسم وقت ان تقول ما يندم مسدهما بمنزلة ما خذنه كحذفه انتهى وكون الكلام في حذفه ما لا يمنع تقدير ما يندم مسدهما ولكن التمثيل يكفي ٣١٣ فيه الاحتمال انتهى (وأقول) في الجملة

السابعة من الباب الخامس من المغني الخامس من قولهم في أين شركا الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما ترى معكم شفاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصاتهم ولم يتبع في التنزيل الا كذلك (قوله فغن سيبويه الخ) قال النوشري الفرق بين هذا وباب أعطي عدم الفائدة ههنا ووجودها ههنا لان من المعلوم ان الانسان لا يخالف في الغالب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم ان المصنف في الحواشي قال كلام سيبويه مريح في جواز

الاول أولى لان حذف اللام قد عهده في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاه والاصل لقد افلح والوجهان الآخران ضعيفان اما ضعف الالفاء المذكور فلا نهم نزولوا تقديم المستند اليه في الجملة وهو الياء من ان في منزلة تقديم المبتدأ المطالب للعامل ونزولوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبرية تقدير منزلة تقديم الخبر اما اذا قدر ادخلين على العامل بطل الالفاء وأما ضعف الحذف فن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيانه وضمف حذف ضمير الشأن لانه يستعمل في مواطن التخييم والحذف منافع لذلك • (فصل) • ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب (اختصارا أي لدليل) يدل عليهما (فخو أين شركا الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكسبية بفتح أهل البيت (بى كآب ام يا به سنة • ترى جهم عار الخ) وتجب حذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحب لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء وتجب) أي جهم (عار الخ) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو أكثر الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معالا في حذف ما يندم مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أي لغير دليل فمن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشاويين (المنع مطلقا) سواء في ذلك أفعال انظن والعلم (واختاره الناظم) ويحتمل في ذلك ان العرب يتجرى هذه الأفعال بجرى القسم فلتقاهما بما ينفي به القسم فحوظنوا ما لهم من محيص • ولقد علمت لتأخير منيتي • والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلة ورد بان تضمنهما معنى

٤٠ • يح ل حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذلك قائما بالسكون عليه لانك قد تقول ظننت فقطصرت في ذهبت ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهب في الذهاب فذلك ههنا والظن ككأنك قلت ذلك والظن كحلت وحسبت ويدل على انه الظن انك لو قلت ظننت زيدا أو أرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا ان الإشارة الى المصدر لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظننت كما تقول زيات به وعليه ولو كانت البزائدة بمنزلة في قولك كنى بالله ليجز السكون عليه فكأنك ظننت في النار أي ظنت في النار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الإشارة في المثال السابق ان لم يجعل المصدر واليا في المثال الثاني ان لم يجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز في الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم حذفه في الباب الخامس من المغني فقال بدليل ما بعده • ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بان تضمنهما معنى

القسم (الخ) فيه انهم لم يدعوا التبيين وقد أسلف في الكلام على اقدعت الخ ان المصنف قال في المعنى ان أفعال القلوب لا خادتها التبعيقي تجاب بما يجاب به القسم ثم أسلف في الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المقاربة قالوا ان هذه الافعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تنهض وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيويه لا يصح ان يقول به هذا لان الجملة عنده في محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال النوشري لم يبين الاصل ههنا كما ينبغي قبل فليتأمل انتهى والاباد من سياق الآية ان الاصل وظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى اهلهم ظن السوء فحذف ما يستدشد المفعولين والحذف اختصارا لوجود الدليل (قوله في المثل) قال النوشري قد يقال كونه مثلا مشكلا (قوله أي يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب ان ٣١٤ يكون في الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبق

على الفائدة التي ذكرناها آخر الفصل ونعم اما استعماله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاختصاري والحذف في المثل على كلام البعض القائل معناه يحذف مفعولها ما قاس الاختصاري وانظرا هرا الحذف فيهما اختصاري لان الدليل اعم من المقالي بان يكون المفعولان مذكورين في اللفظ ومن المثل بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتأمل (قوله فتدبره الخ) ذكر الاقاضي نحوه فقال به - له الرضي من الحذف اختصارا قال أي يحذف مفعولها ما وفيه نظر لان تقديره المفعولان صاقي بالحذف اختصارا وقصارا كما لا يخفى ويجوز ذكره مع لا يكتفى

دليلا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعاً لهم وقال النوشري لا مانع من هذا الجمل (قوله ويجتمع بالاجماع الخ) نظرية الاقاضي وايد النظر بكلام الرضي وبأق ما فيه (قوله لان المفعولين هنا أصهما الخ) قال الجاني في شرح الكافية وانما يجوز الاختصار على أحدهما لان الغرض في قولك عات زيد افاض لا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمك فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلما اقتصر على زيد ضعت معزى كلامك ولو اقتصر على فاضل ضيعت الذي يجمع احتياجا اليها (قوله وأجاز به الجمهور) في شرح ابن الناطم عكس ما نقله المصنف لانه قال وأما الاختصار على أحدهما فجازا دل على الحذف وأكثر التحوين على منعه (قوله كقوله ولا يصح من الخ) أي على قراءة يحسن بالياء وعلى قراءة تحسن بالياء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخير مفعول ثان

القسم ليس يلزم (وعن الاكثرين اجازا مطلقا) بحج ذلك في أفعال العلم لقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أي يعلم) والاصل والله أعلم ولم الاشياء كائنات ويرى ما نفعته حقا ونحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) في أفعال الظن نحو (ظننتم ظن السوء) فظن السوء مطلق مفيد للتوهم (وقوله م) في المثل (من يسمع يحذف) أي يقع منه خيلة قاله الموضع وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال له منما يحذف مفعولها ما فقد جعله من الحذف الاختصاري وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الذنبي في فصل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن أبي العلاء ادريس يجوز في ظن وحال وحسب لانه مع فيها ويجتمع في الباقي ونسبه لسيويه (ويجتمع بالاجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لفيد دليل لان المفعولين هنا أصهما المبتدأ والخبر فكلا لا يجوز ان يوفق بمبتدأ دون خبر ولا خبر دون مبتدأ قبل دخول الناصح فكذلك بعده رالى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا اشار الناطم بقوله ولا تجز هنا بالدليل • سقوط مفعول أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لدليل (نفعه) أبو اسحق (ابن مله) كون من المقاربة وطائفة ويجمع ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكررت به امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل (واجاز به الجمهور) كقوله تعالى ولا يصح من الذين يصلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا

فان قيل أصل متعوى حسب المبتدأ وانظر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الحمل قلت في الآية ايجازا والتقدير ولا يصح من من يصلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اهلهم وان كانت الآية في اليهود كان التقدير ولا تحسبن بخل الذين يصلون بما آتاهم الله في التوراة من نعمت محمد صلى الله عليه وسلم هو خير اهلهم وقوله به ميسر وقون ما يصلوا به أي اثم ما يصلوا به (قوله وكقوله وهو عنزة ولقد نزلت الخ) جعله الرضي على ما نقل الاقاضي من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تنظي شيئا غير ذلك ونقل عن القراء وجه الاقاضي كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه انما هو في كلام الرضي ولا يلزم ان يكون القراء جعله من ذلك لان غاية ما نقله الرضي عن القراء انه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضي لا يقدح في الاجماع نعم ان ثبت عن القراء كان قاصدا فيحذر هذا ولو قيل ان قوله معنى هو المفعول الثاني تنازعه قوله نزلت وتنظي ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي انظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهذا لا يكتفى ظننت المذكر كور باحده مفعوليه لان الغرض منه مجرد التقدير فتأمل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حذف ٣١٥ أحده مفعوليه ولو دلل وهذا لو قدر

لهم تقديره ولا يصح من الذين يصلون بما يصلون به هو خير اهلهم حذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنزة العبي (واقدرت فلا تنظي غيره • مني بمنزلة الحب المكرم) تقديره فلا تنظي غيره معنى واقعا حذف المفعول الثاني والثاني في زات مكسورة والهاء والراء من الحب المكرم مفتوحتان • (فرع) • اذا قلت زيد اظننته قائما قال التقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقه اتممت زيدا اظننته قائما ولا بدت قاله الموضع في الحواشي • (فائدة) • هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند التحوين وليس من الحذف في شيء عند البيهقي لان غرض المتكلم يختلف في افادة الخطاب لانه تارة بقصد وقوع الحدث من غير تعلق بشاغل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة بقصد نسبتته الى فاعله من غير تعلق بشاغل فيسند فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحذفه فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما

يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظرا انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من الخ في بيان انه قد يظن ان الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة التحوين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقصار الحذف لفيد دليل ويمثلونه بصوكلو واشربوا أي أوة وهاهنا المفعولان وقول العرب فيما يفسد لا شيء من

يسمع يحذف أي يمكن منه خيلة والتعريف ان يقال انه تارة يعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو وقع عليه فيها بمصدر مسند الى فعل كون عام فيقال حصل ريق أو ذهب وتارة يعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليه ما ولا بد كالمفعول ولا ينوي اذ المذوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه به فله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الرابوا لا تقر بواو الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف فهو ما وودعك ربك وما قل انتهى والشارح لما اسقط القسم الثالث ادعى ان ما قاله التحويون مجرد اصطلاح والمصنف نفى في المعنى انما اعترض على علمهم اطلاق الحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر في قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ومما يؤيد النظر انه لا شك في ان تزعمون في قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله • ترى بهم عابدين وتحسب • ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة هذا الباب خصوصا ما ذكره في أمثلة المفعولين نحو قوله فلا تنظي غيره • مني بمنزلة الحب المكرم

(قوله والحق ان متى ظرف الجمعنا) قال الاقاني يعني ان متى ظرف الجمعنا فهو استعظام عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدونشري قال النعماني في شرح التسهيل ولقائل أن يقول لان سلم تعلق متى بقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستقبل هو الجمع ٢١٨ والظن حال وليس المراد متى تظن في المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل

المؤول عنه هو ما يلي اداة الاستعظام فالجواب ان ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتي ان شاء الله تعالى لانها احرف لا موضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستعظام عن الفعل والاستعظام عن متعلقات الفعل نحو ان تقول زيدا فاعما ومن تقول اخاه فاعما واجهالا تقول البيت فالمراد وقوعه بعد الاستعظام وان لم يكن مستفهما عنه اه وبه يعلم سقوط النظر الذي ذكره الشارح وقول الناظم ان وليه مستفهما به ولم يقل ان كان مستفهما عنه هـ

علام تقول الرج ينقل عاتق) اذا انالم اطعن اذا انقلب كرت فعلام جار ومجرور والجار على والجور وما الاستعظامية ولكن حذف الفها لدخول الجار عاتقا والرج بالنصب مفعول أول وجهه ينقل عاتق في موضع المفعول الثاني وأطعن بضم العين يقال طعن بطعن بالضم اذا كان بالرج وغيره وطعن بطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضوعين داخله على فعل محذوف يقسمه المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انالم اطعن واذا كرت انقلب كرت (قال سيبويه والاختصاص) من البصريين (و) يشترط في الاستعظام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير جاز بينهما (فلو قلت آنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولنا) قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فأجازوا النصب ولم يبعدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستعظام يطلب الفعل وآنت فاعل فاعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما وروى بأن الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا على له الا في الاسم المستعمل عنه خاصة والعمل فيما عدا لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستعظام نقله الموضع في حواشي التسهيل ولم يبقه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهوانت (فاعلا محذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جازا اتفاقا) فليستأمل (واعتقر الجميع الفصل) بين الاستعظام والفعل (بظرف) زمانى أو مكانى (أو مجرورا ومفعولا القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان وى • مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو ظرف أو عمل • وان يعرض ذى فصلا بمحل

فالمصل

ضم العين في مضارع ظن بالرج وغيره لعله لم يكنه الا كذا لا شهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح فاعلم وعبارته طعنه بالرج كنهه ونصره طعنا ضربه وزجره فهو مطعون وطعن بالجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعنا (قوله والعمل فيما عدا لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ما قيل في قوله فليستأمل

فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) • شلى بهم أم تقول البعد محتوما

قال الهمزة للاستعظام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشلى مفعول جامعة واليه مفعول أول لتقول الثانى ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول منه مفعول من الاستعظام بالظرف والثانى متصل بالاستعظام بأم والفصل بالظرف المكاني كقولك أعندك تقول زيد اجال او الفصل بالمجرور وكقولك أتى الدار تقول زيد امقيا (و) الفصل بالمفعول نحو (قوله) وهو الكمية بن زيد الاسدى (أجهالا تقول بنى لوى) • لعمرك أم متجها لينا

فالفصل بين الاستعظام والمضارع بمفعوله الثانى والاصل أن تقول بنى لوى جهالا وبى لوى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجاهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أنظن بنى لوى جهالا أم يظهر بنى الجاهل حين استعمالوا أهل اليمن على افعالهم وقدموهم على بنى مضر مع فضاهم عليهم والفصل بالخال كقولك أمسر عاتق زيدا مطلقا لان المفعول المتقدم في نية التأخير (قال السهيلي) ويشترط أيضا في المضارع (ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمر ومنطلق) برفعه ما قال لانك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسجوعا لان الظن من أفعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقرار كلام العرب نقله عنه المرادى بتعليقه في شرح التسهيل وأقره (وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (في قراءة الخطاب) للاخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول (رجع بالرفع) على الحكاية واذا عمل القول على ظن فسهل بجري مجرأ في العمل خاصة أم في العمل والمعنى معامذهب الجمهور انه لا يعمل على ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السلبية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجرى مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله

قالت وكنت رجلا فطينا • هذا العمر اقره اسرائيلنا

فليس المعنى على ظنت لان هذه المرأة ان عند هذا الشاعر ضبا فقات هذا اسرائيل لانها تعتقد في الضباب انها من مخرج اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائيل على تقدير مضاف أى مخرج بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر ربى المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والجمعة لانه لغة فى اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الافشاء والتعاليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبصح الشاطبي المنع ولا يبعد تخريج

(قوله قال السهيلي ويشترط أيضا في المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور الشافليين بان القول اذا عمل على الظن يجزى مجرأ في المعنى ايضا (قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقاني يعني ان الشروط المذكورة شروط في الجواز لا في الوجوب الا أن القول مع الاعمال بمعنى الاعتناء ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغي أن يفهم ويظهر أثر المعنيين في ان الاول لا يقتضى وجود اللفظ البتة والثانى يقتضى وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السلبية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحيت فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل ولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله اعلم

• (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) • (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الناصبي في شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فإنه يجمع شهيد وهو صفة فان قلت استعمال في الغالب غير موصوف فاجري مجرى الاسماء قلت وكذا مفاعيل جمع لمفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج في شيء من ذلك الى ان يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجري مجرى الاسماء فحكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدونشري ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع أن يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهي أعلم) قال اللقاني يفتح الميم ماضيا لبعدها مضارع علمت لان هذه تعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان بهما أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولاداعي ٣٤٠ لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو شكل لانه يلزم حينئذ ان يقال المتعديان بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقاني نعمت لعلم ورأى احترز به عن علم ورأى اللذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبني على ما سيجي من أن علم بمعنى عرف تنقل الى افعال بالهمزة كالتضعيف (قوله وما نحن معناهما) قال اللقاني اشارة الى فرق بينه وبين ما هو أن أصلهما ثلاثي مستعمل في العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته في العلم ايضا بخلاف التلمسة التي يستذكر نيلس لها ثلاثي مستعمل في العلم الاخير بمعنى علم قال الرضي وأما اخبر وخبر وأبناؤنا حدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار

على القولين السابقين فن قال انه يجري مجرا في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمتنع قلته تنقها ولم أره نصا

• (هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة) •
 بالنصب بدل من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد لصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلنا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضع في الخواشي (وهي أعلم وأرى اللذان كان أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما وقوامع السماع وأما بقية اخواتهما وهي ظننت وأخواتها فذعن من نقلها بالهمزة ككثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا أن يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب قال زيادة عليه ابتداء لفظه وأجازوه منهم طردا للباب قاله أبو البقاء في شرح مع ابن جني (وما ضمن معناهما من باب) بتشديد الموحدة (وأبناؤنا وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر وحديث) بتشديد الدال (فحق كذلك يريهم الله أعلمهم حسرات عليهم) فيرى يضم اليها مضارع أرى والهاء والميم مفعول أول واقه فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الرضوي وهو مبني على ان الاعمال لا تجتمع فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضع في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجتمع وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون عليه وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه يمكن عندنا فانهم اذا أبصروا حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممنع عندهم اه والحق بذلك رأي الحلية سماحا نحو (اذيريكهم الله في منامك قليلا ولو

بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى اراكم الاخير بكسر الباء أي علم وأما حديث ونبأ الاثنين فلا يستعملان مستقيمين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالها بعلم التعدى الى ثلاثة لان الاتيان والتنبؤ والتضير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثالث أو مضمون الثالث وحده بالياء نحو حدثتكم بخروج زيد وبان خروج اه وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لما لقول المصنف ضمن معناهما ثم غلب المصنف بقوله اذيريكهم الله اشارة الى ان أرى أعم من أرى القلبية والحلية وفي الرضي والحق بعضهم أرى الحلية بألف سماحا اه وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيد بسماع اه وقدرى الشارح على التقييد بذلك وان كان خلاف ظاهر اطلاق المصنف

(قوله كما في قول النابغة) أي
 هم جوزرة بن عمرو بن خويلد
 (قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ
 وخبر وأراد السفاهة كاسمها
 فمبج فكذلك المسمى بهذا الاسم
 قبح لان السفه كاسم كاسمها يكره
 اسمه (قوله وقول الاعشى) أي
 يدح قيس بن معد يكرب (قوله
 كازعوا) صفة مصدر محذوف
 أي لم يلبوا مثل الذي زعوا
 أي قالوا وما وصوله والعائد
 محذوف أي كازعوا فيه كذا
 قال المعنى وفيه نظر لانه يلزم
 حذف العائد الجور وبصرف
 لم يجز الموصول بمثله قال ويجوز
 أن تكون مصدرية أي كزعهم
 فيه (قوله ومعنى لم يلبوا) أي
 من يلبوا اذا جرت به واخبرته
 (قوله بمصر) صفة لقوله أهلي
 وقوله أعودها جلة وقعت حالا
 (قوله ان تعوديني) أي بأن
 تعوديني والباء تتعلق بخبرها
 وان مصدرية والهاء في ايس
 عليك بأس بسبب عيادتك
 اياي وقت غيابك (قوله
 وأن فيه سلامة من التضمن
 الخ) التوسع الذي هو نزاع
 الخافض كذلك بل قد يقال
 التضمن أولى لتكثير المعنى
 الحاصل به ولانه قبل بأنه قايي
 فتدبر (قوله كفاعل علم) أي
 فإنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار
 عليه ووجه كونه كفاعل علم
 انك اذا أعلمت شخصاً بـ علم فيصح أن يقال علم زيد المـ مثله اذا قلت أعلمت زيداً المستقلة

أراكم كثيرا) انقلبت فالكاف فيه مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقلب لا
 في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال
 لم أنظر شاعرا مثله ثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة
 نبئت زرعته والسفاهة كاسمها • يهدي الى غرائب الاشعار
 قاله نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعته مفعول ثان وجهله يهدي الى مفعول
 ثالث وما يشبه اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس
 وانبتت قيسا ولم ألبه • كازعوا خبر أهل اليمن
 قاله نائب المفعول الاول وقبيل الثاني وخبر الثالث ومعنى ألبه أجربه وقول العوام بن
 عتبة بن كعب بن زهير
 وخبرت سوداء الغيم مريضة • فأقبات من أهلي بمصر أعودها
 قاله نائب المفعول الاول وسوداء اثنتان ومريضة الثالث والغيم بالفتح المجعولة ووضع
 من بلاد غطفان وقول رجل من بني كلاب
 وما عليك اذا أخبرتني دنفا • وغاب به لك يوما ان تعوديني
 قاله نائب المفعول الاول وباء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والندف المربض
 وقول الحرث بن خلف الشكري
 اومضتم ما تسألون فن حدثتوه لمعلينا الولا
 فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجله بضم الجيم مفعول ثالث والفعل
 في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله
 الى ثلاثة رأي وعلم • عدوا اذا صار رأي وأعلم • ثم قال
 وكارى السابق بنا خبرا • حدثنا كذا الخبرا
 وقال الناظم في شرح التسهيل ان أولى من ذلك بمعنى من نصب بيا وأخواته ثلاثة ان
 يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في آية التصرير وكفى قول بعض العرب نبئت زيدا
 مقتصر عليه وكما قال سيويه في نبئت عبيد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه
 جملا على مائت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمن الذي هو خلاف الاصل اه
 (ويجوز عند الاكثرين حذف) المفعول (الاول) استغناء عنه (كأعلمت كبشك سمينا)
 ولان ذكر من أعلمه (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لان
 الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد راد الاخبار بمجرد
 العلم به أو بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان
 وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيويه وابن الباذش وابن
 طاهر وابن خروف وابن عصفور الى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو
 قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشاويين انه يجوز الاقتصار على ما ومنع

(قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمي وماتته من جواز حذف الثلاثة أوجه محذرة السيوطي في نكتته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عند وجوده بلا خلاف اهـ وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال من الهاء المحذورة فيجتمع مؤولا بهذا الاقتصار لا يقتصر إذا اقتصر عليه ٢٢٢ المذكور لا المحذوف ولا الحذف ولا يصح نسبته على أنه مفعول له

إذا لمصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالفاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الأول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذ هو

كأن مفعولي أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالفاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكن مبنيًا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلو بين ونسبه إلى الحقين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول مساوئته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنتين ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذا كان مفعولا ملحق في حالة واحدة وذلك تنافي وقال خطاب في الترشيع لا تافى اعلم واخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الأول غير مرتبط فان بين المفعول ووسطها أو آخرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ الامتناع بان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيه ما شيا (وانما) من الأدلة (على الالفاء) في المبني للفاعل من النظم (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الأكابر) فالبركة مبتدأ ومع الأكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنيّة للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله)

وأنت أراي الله أمتنع عاصم • وأرفاء مستكني وأسمع واهب
فأنت مبتدأ وأمتنع خبره وأرى ماخضة لتوسطها مبنيّة للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من التثنية الفصح قوله تعالى (وَيَسْأَلُكُمْ إِذَا خَرَقْتُمْ كُلَّ مَغْرَقٍ أَنْتُمْ لِي خَلْقٌ جَدِيدٌ) فالكاف والميم مفعول أول وجلة أنكم لى خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معاق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرت ان وإذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير إذا خرقتم تجددون وجه الشرط

أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله حينئذ أي حين البناء للمفعول وجوابه ليس لنا الامتناع بان يصحب الاصل قبل التأخير والتوسط (قوله ولم يؤثر فيه ما شيا) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله وانما من الأدلة على الالفاء) أي مطلقا سواء كان مبنيًا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح وجهه انه في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والأشكال ما يأتي من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فينبه مبنى للمفعول كما بصرح به الشارح

(قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بمفعول فلا ينافي ما بأن قربا ان كيف ٢٢٣ تحيى الموتى في موضع نصب على انما مفعول ثان لا ركي (قوله انما حفظ الخ)

قال اللقاني تخاريف هذا على من أثبت لعلم متعديين تتعدي بأحدهما إلى واحد وبالآخر إلى اثنين وأما من قال ليس اها الامعنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدي إلى واحد وتارة تتعدي إلى اثنين كما قال الرضي فلا (قوله وقد يجيب عن الأول بالتزام الخ) أجاب المنسكت بأن ما قاله ميسنى على ما اختاره في التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسى في المتعدي إلى واحد كالقاصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه

بجواب المنسكت الا أن المنسكت جعل مناط الجواب ان ذلك مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف بخلافه فإما قاله المنسكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدي لاثنتين كما قيس الخ وكان اللان في مذهب الناظم ان يقول به يقول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقاني يحتمل أن يراد بالقياس قياس على المتعدي لواحد وان يراد به لا يراد أى لا يتوقف على سماع من ذلك وفي الأول أثبتت اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الأصوليين منعه والثاني مذهب الاخفش (قوله وبإدعاء

ان الرؤية هنا علمية) يعنى وبإدعاء أن التعليق يكون عن المفعول الثاني فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الرضي في جوابه معترضه بين المفعول الأول وما سدت مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدهها جواب الشرط لان الحرف التامح لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وماتته ما من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله) حذار فقد ثبتت انك للذى • ستجزي بما تسمى (تسعدا وتشتي) حذار بكسر الراء لميم فعل بمعنى احذر ونبتت بالبناء للمفعول فعل ماض والتائب الفاعل وهو المفعول الاول وجهه انك للذى في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل ملحق عنه باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد) تمليا بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أى أبصرته أياه وأعانت زيدا الخبر أى برقته أياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما يحبون) قال كاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما واذير يكملوهم اذ التقييم في أعينكم قليلا فإدخال لام مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسائي الحذف) أيهما أول وأحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منه ما لا يكون جملة والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا • همزة لاثنتين به توصلا

والثاني منهما كثنائى كسا وجهه الشبهة بينهما ان الثاني منهما غير الأول الا ترى أن الحكم غير زيدا في قولك أعانت زيدا الحكم كان لثوب غير زيدا في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الأول أعانت الخبر وأريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أعانت زيدا وأريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعانت وأريت كما تقول كسوت (وفي منع الالفاء والتعليق) في المفعولين معا لان سماع ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قبل وفيه نظر في موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها إلى اثنين) بالتضعيف لا بالهمزة (نحو وعلم آدم الاسماء كلها) (و) (الموضع) (الثاني) ان أرى البصرية جمع تعلقها بالاستفهام) عن المفعول الثاني (نحو وب أرى كيف يحيى الموتى) فأرى فعل دعاء وباء المتكلم مفعوله الأول وكيف يحيى الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انه مفعوله الثاني ملحق عن لفظها بالاستفهام وكيف وهذا النظر لا يجرى (وقد يجيب) عن الأول (بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا) على المتعدي لاثنتين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبّة) على كسوته جبّة وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال وأما السماع في المتعدي فكثير وقد كرر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته أياه أى عرفته أياه وهذا فلفظ القول بأنه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجيب عن النظر الثاني (بإدعاء ان الرؤية هنا) أى في أرى كيف يحيى الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الخوفا في ألم نرى ربك كيف مد الظل

(قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جلة) كيف ينبغي في تأويل مصدر) لئلا نقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب الفاعل من انه لا يقدر فاعل موقولا بالاسم من غير سابق ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سياتي صح ان يجاب عنه بذلك (قوله على ان لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من أن التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألق بها خلافا لبونس فجرد عدم التسليم لا ينبغي فتأمل (هذا باب الفاعل) (قوله لفظة من اوجد الفاعل) قال الزرقاني في هذا شيء لان في الفاعل للعهد الذي ذكرى والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبين فكيف يصير عن الفاعل بقوله افقه انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما قلنا في حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك ومميز بامرير باعتبار منية اوجهه في الجملين كذلك أو غير ذلك كان استخداما موافقا لهذا النوع يقول بعضهم مثل الغزالي اشرا فاوله لفتاة ولا شك ان الفاعل من حيث هو مشترك واخبر عنه بانه من اوجد الفاعل باعتبار معناه اللغوي وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله اي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير لما يعود الى الاسم باعتبار ٣٢٤ وصفه بكونه صريحا وقال اللغوي ما واقعة على اطلاق في الطريقة وتاويله مصدر

الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها يخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اه ذكره في سورة النساء ولئلا نقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جلة كيف ينبغي في تأويل مصدر منه وب على المذاهبية والتقدير أرى كيفية احياك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أن لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كس الجواز ان يقول اكسني كيف شئت كما تقول ارى كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به فله بجنا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثالث منها كثنائي اثني كسا فهو به في كل حكم ذواتنا

• (هذا باب الفاعل) •

الفاعل لفظة من اوجد الفاعل واصطلاح (اسم) صريح ظاهر أو مضمير باز أو مستتر (أو ما في تأويله) أي الاسم (اسم الفاعل) تام متصرف أو جامد (أو ما في تأويله) أي

بمعنى اسم المذلول عام مضاف أي لفظ حاصل في عدد الانشأ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بدل ذلت أو ما يؤول به كان اظهر واخصر ثم لا ينبغي ان تأويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع اللفظ الى الاسم في الاول والفاعل في الثاني بأي وجه لا العرفي الذي هو ترجيع بالسبب من الفعل وسرف مع مدري والا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجملة كالجمل في قام زيد وفاعل المصدر

والوصف واسم الفاعل والظرف والمجرور ولكن يرد على الحداه ان اسم كان واخواته ما تصرف منها والجملة الفعل المراد به اسمها اذا امتد الفاعل الى مضمونها نحو اولم يهداهم كم اهلكنا قباهم من القرون اي اولم يتبين لهم كثر من اهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صدق عليهم ما بدون الحدود وقد يجاب عن الاول بفتح الاسناد اليه وبان كن مستندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لا تأتقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حيث انتهى وبما سبقه من ان المراد بالتأويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الا في ان المؤول ما اقترن بسابق وقوله وفاعل المصدر أي لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبب وقد اجاب الشارح عن الايراد الاول بعمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثاني بان الصحيح ان فاعل يهدي ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهدي أولم يهداهم الهدي وقال الشهاب القاسمي قد تنازع في الامر الثاني قول ابن مالك في شرح التسميل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ففعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفي قوله تعالى أولم يهداهم كم اهلكنا انه على تأويل أولم يهداهم كثر اهلكا كما جاز الاسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ نحو سوا عليهم أنذرهم ام اتقى فانظر قوله وجزاء الاسناد الخ فانه يشعر بان الفاعل الجملة لتأويلها بالقرينة قوله كما جاز الخ تأمل (قوله اسناد اليه الخ) قال القوشيري مراده بالاسناد في هذا المقام مطلق الربط

والاعلى لا ضم كلة الى أخرى على وجه قيد قبل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما استند الفاعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة تبينه ما اورده عليه المتوسط من قوله انما لا يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل المذكر الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر واما ما كان فيه اشكال لان الفاعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم ٣٢٥ بالمفعول والحقيقة لا يحتاج معه الى قوله او ما في

الفعل (مقدم) اي افعال وما في تأويله على المسند اليه (اصلي المحل) في التقديم (و) اصلي (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تبارك الله والمستتر نحو اقوم وقم (والمؤول به) اي بالاسم ما اقترن به سابقا انظرا أو تقدير او السابق هنا أن واذ وما دون لو وكي (نحو اولم يكفهم انا انزلنا) اي انزلنا اليان الذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم • بسر المر ما ذهب اليه اي أي ذهابها ولا يقدر من هذه الحرف الا أن خاصة نحو وما راعى الايسر اي انيسر ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير ما يك من هذه الحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو تبداهم من بعد ما راءوا الايات ليسجنته حيث اولو اليسجنته بالهجن بفتح السين على انه فاعل بد الاحتمال ان يكون فاعل بد ضمير استترافيه راجعا الى المصدر المفعول منه والتقدير تبداهم بداه كما جاء صرحا به في قول الشاعر • بدالي من تلك القلوب بداه • واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله اولم يكفهم انا انزلنا (ومنه) اي من الفعل نحو (ان زيدوتم الفتي ولا فرق) في ذلك (بين المتصرف) كافي (والجامد) كنتم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوان فمختلف في تأويل مختلف الوان فاعل وصح اعادته لاعتقاده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوان (و) لا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منبر اوجهه) في قولك اني زيد منبر اوجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله

الفاعل الذي كره في أتي • زيد منبر اوجهه ثم اتقى

فان في فعل ماض وزيد فاعل ومنبر احوال من زيد ووجهه فاعل منبر اوصح عمله فيه لاعتقاده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة ما بالغة نحو اضرب اضرب او ضرب او ضرب اضرب اضرب اضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرأ احب اليه السبيل منه اليك يا ابن منان والمصدر نحو قوله • الا ان ظلم نفسه المرين • واسم المصدر نحو مجت من عطاء القناير زيد واسم الفعل نحو هيأت العقيق والظرف وعديله المعتمد نحو ومن عنده

تأويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه عائدا على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللغوي سابقا ذكره في الاسكام واخذ في الحدود وروى يجاب بان المأخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ سكا المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومنعائه اي المحكوم به يتأخر وجودها عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا ثم يدفع الدور ان يكون الحد لفظيا اي بالصفة التي من عرف ان ثم انظرا اسند اليه فعل متقدم وبجهل انه معي بافظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان تصور تقدم الفعل على اسم اسند اليه بدون تصور الفاعل تأمله (قوله والسابق هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن السابق في غير فانه اعم (قوله دون لو وكي) لانه لا بد ان يتقدم المصدرية

فعل من مادة لودمع فاعله يطلب لو وما بعده ما مفعول لافن بود اسدهم لويعدم ولا بد ان يتقدم كي اللام الجارية لفظا او تقديرا فتكون كدوم دخوله المجرورين عملا (قوله ولاية سلف فاعل الخ) احتراز بقوله فاعل عن الاستدانة بغير سابق في باب التسمية

(قوله او اسم) وهو مفعول على قول في كلام المصنف واثار هذا الى تميم الخ وهو ان المسند اما فعل او مافى تاويله او اسم الخ والله يبدل في هذا ووجب ذلك ان الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤثر بالفعل قال النوشري ويحسن ان يكون اياك انت وزيد ان تخرجوا فاعلموا * له التا كيد صاره اعتبار (قوله رافع لثوم) قال اللقاني كان التعبير بقوله رافع لثوم دون مخرج لكذا الشارة الى ان نحو زيد قام خارج بقوله اسند اليه فعل او مافى تاويله اذا فعل فيه انما هو مسند الى ضميره ٣٢٦ لاليه والكن على هذا كان ينبغي ان يعبر بمثل في نحو قام زيد لظهور ان الوصف

فيه مسند الى الضمير وقال الشهاب القاسمي قد تقرر في المعاني ان في نحو زيد قام قد تكرر الاسناد فيصدق ان الفعل مسند الى زيد ولو بواسطة الاسناد الى ضميره انتهى (قوله و ذكر الصيغة مخرج الخ) قال اللقاني قد يقال كما يخرج ذلك يخرج به عن ايراد الفاعل كفاعل نعم وبس وشهد محققا (قوله فانها صيغة مفرعة عن ضرب بشيها) هذا احد قولين واستدل به بسور البناء للمفعول وذلك انهم قالوا لم تكن مفرعة بل كانت اصلية كان الواو والياء اصابتى الذات وكان يلزم قلب الواو وادغامها في الياء فيقال سبلانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالياء يكون قنقلب ياء وتضم وعلى انها مفرعة لا تكون الواو اصلية الذات لانها مفعولية عن الالف فلا يتأتى فيها ذلك والقول الاخر انها ليست مفرعة واستدل بضم الهمزة في قولك انطلق لانه يضم اذا كان الثالث مضموما اصله امر او امر الان اصله امر

في قولك انطلق لانه يضم اذا كان الثالث مضموما (قوله ومخرج نحو اجبني الخ) قال الزرقاني وجه اخراجه ان قراءته ضد رابق للجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي ان يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا لمخلف) قال الدماميني وقد يوجه هذا لقول بان العاقل هو ما به يقوم الحق المقضي للاعراب وهو الفاعلية (قوله وقد يشهد بذلك) قال الزرقاني يمكن ان يقال ان التوب مرفوع بالضمعة لانه قام مقام الفاعل والمصارمة وبالقنعة لانه قام مقام المفعول وتفسير الباب الثاني عن الفاعل فانه لما اقيم المفعول

به مقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما يجمله فان ما قاله الشارح مع ظاهر وجهه هو المنصوب عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقى ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف في شرح يات سعاد (قوله ونحو كني باقة شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان الباقية مفعول وكني بمعنى اكنى قال الشارح في بعض كنية وهو من الحسن يمكن ويؤيده قولهم اتى الله امره وفعل خبرا يقب ٣٢٧ عليه اي ليتق الله وليفعل خيرا واقول

تفسير كني على هذا القول الجبر رفع او اهما ر نصب ثانيهما وجهه ان الطراوة قياسا مردا واستانسا له بعضهم بقراءة عبد الله بن كني بقرتي آدم من ربه كليات نصب آدم ورفع كليات وفيه نظر لا يمكن سله على الاصل لان من تاتي شيئا فقد تعلقه الاخر (رقد يور ولا ظا باضاعة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فانه فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس (او) بغير باضاعة (اسمه) اي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبله الرجل امراته الوضوء) فالوضوء مبتدأ ونحو من قبله الرجل خبر مقدم وقبله بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعل و امراته مفعوله وسبق ان اسم المصدر غير العلم والمبني انما يعمل عند الكوفيين والبعثاديين (او) بغير (عن او الياء الزائدة) او اللام الزائدة فالاول (نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير) اي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو) كني بالله شهيدا) اي كني الله والثالث نحو هيئات هيئات لما تواعدون أي هيئات ما تواعدون الحكم (الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الخدمة مقدم اي على الفاعل ولكنه ذكره نوطشة بقوله (فان وجد) في الاقظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضمير مستترا) في المسند (ركون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ في نحو زيد قام) في قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد (واما فعلا) حال كونه محذوف الفاعل في نحو وان احدهم من المشركين استجارك) فاحد فاعل هل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احدهم مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان اداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بعل فلهي (مختصة بالجل الفعالية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احدهم مبتدأ أو مرفوع الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعت به بالجر ووربعه واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتداء به والفاعلية (في نحو ابشرهم بدوتا) فبشر يجوز ان يكون مبتدأ أو مرفوع الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ووجهه في بدوتنا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره بدوتنا والتقدير ايهد سائرهم بدوتنا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة نحوها على الافعال (و) جاز الامران في (انتم تخلقونه) فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل

في زيد في المثال قول غير المبرد ومتابعيه وان المبرد ومتابعيه يقولون برجمانهم على الفاعلية اه وقال النوشري لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله و جاز الامران) قال اللقاني رحمه الله الو او اما للاستئناف واما مطلقا الجملة على جملة وجوابه اي ان جسد ما ظاهره الخ لا على الجزاء فقط اي وجب تقدير الفاعل لاسيما انه ان المقدم في الا تبين ظاهره انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو

(قوله بالنسبة الى شئ خاص) اي وهو قوله تعالى ابشر بهدونا (قوله مطلوب في الجملة) قال الزرقاني اي مطلوب في الجملة لا بالنظر
 لثاني الخصاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محمله انه قد اجتمع في قوله انتم تخلفونه مرجح الفاعلية
 ومرجح الابتدائية فتعاضدا فالتساوقا وحيد فتقول المصنف هنا الاربع الفاعلية بالتفاوت اولها انتم تخلفونه غير ظاهر لان
 المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام اقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذا لا استفهام
 اتفاه عن الافعال دون الذوات فهو ٣٢٨ امر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فانها امر انطوي وشرط التساقط ان كان
 وقد عات انتفاء (قوله التوبة) قال الدوشري تفسيره الوعيد بالتوبة

وبالزانية والثاني فيه نظروا الظاهر
 ان ذلك تفسير للزاد لا للتبديد
 (قوله ضرورة) قال الزرقاني في
 المغني عن ابن السيدان البصريين
 لا يجوزون تقديم الفاعل في قولوا
 شعركم في بيت ما الزانية
 (قوله قيل او شيئا مبتدأ الخ)
 ان قيل هلا جملوا شيئا مرفوعا
 بالجار والجر ولا اعتمادا على الثاني
 فاجاب ان ذلك لا يجوز لان الجار
 والجر وادارفع الظاهر خلا من
 الضمير فلهذا لا بد له من رابط
 والتقدير تكلف (قوله لتكلمها)
 الخ) هذا مبني على ان الضرورة
 جاليس عنه مندوحة لما وقع في
 الشعر (قوله على المصدرية) قال
 الزرقاني اي والفاعل مقدر اي
 عمي (قوله كما في باب) لان
 هذه الحال تصلح لان تكون خبرا
 هذا اذا قدر ان خبر يظهر اما اذا
 قدر يكون كما في المغني فلا شدوة
 اي شيئا يكون وتبدا اي يوجد
 (قوله شبه ضعيف من وجه آخر)

ان كان الضعيف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال الزرقاني وجه ضعف البديل انه في قوة الالهة عمل البديل منه ولو حل وهو
 محمله لزم خلو الخبر المستحق عن ضمير المبتدأ اذ يصير التركيب هكذا اي شئ اي مثبت كائن المشي للجمال وتبدا وفيه بحيث اذ
 يقتصر في الشئ حال كونه تابعا ما لا يفتقر فيه حال كونه غير تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الاما امرتوني ان اعبدوا الله على
 القول بان ان اعبدوا الله قبل من الهات في قدامه

محمله لزم خلو الخبر المستحق عن ضمير المبتدأ اذ يصير التركيب هكذا اي شئ اي مثبت كائن المشي للجمال وتبدا وفيه بحيث اذ
 يقتصر في الشئ حال كونه تابعا ما لا يفتقر فيه حال كونه غير تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الاما امرتوني ان اعبدوا الله على
 القول بان ان اعبدوا الله قبل من الهات في قدامه

(قوله لا بد منه) قال الزرقاني محمول على فعل مبني له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبني المفعول ولا بالكسوف بما الى كافة عن طلب
 الفاعل وهو قول وكثيرا طال مكثوفة على اولئك ينتقض بالفاعل المحذوف له تصريحية نحو يا قوم اضربن ويا هندا اضربن اه
 ويمكن ان يجاب بان المحذوف له كالتأنيب ويأتي في كلام الشارح انه يعطى حذفه في اربعة مواضع غير هذه (قوله لان المستند
 حكم) اي محكوم به (قوله والزيادة قاطبة) اشار به الى ان قوله فان ظهر من الظهور اي التاكيد لا الظهور المقابل للاضمار حيث
 قال اما ظاهرا او ضمير (قوله والانه وضعي) اي فالفعل المذكور في كيد في نحو قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعدهم (قوله حين
 يرنى) قال الزرقاني الاقرب انه ظرف مؤمن اي لا يرنى وهو مؤمن حين يرنى لا يرنى اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقته للعلم
 الضروري بذلك الا ان في تقديم الظرف على الواو الحال شيان لان الواو الحال كواو ٣٢٩ العطف في استتاع ان يتقدم عليها ما في

وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل مشيئا منه وجب
 ان يقتصر في مرة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان
 قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدة تظهر في التثنية والجمع فتقول على
 رأي السكوني فسين الزيدان قام والزيدون قام بالا افراد في مسا ولا يجوز ذلك على رأي
 البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من احكام الفاعل (انه)
 عمدة (لا بد منه) لان المستند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في
 اللفظ) بان نطق به ظاهرا كان او ضميرا (نحو قام زيد والزيدان قاطبة) واضح
 (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المستند (كزيد
 قام كما صرح) في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد
 المذكور قبلة (او) راجع (لما دل عليه الفعل) المستند المستقر في الضمير (كالحديث
 لا يرنى الزاني حين يرنى وهو مؤمن ولا يشرى الخرج حين يشرى هو مؤمن) ففي يشرى
 ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه بشرى بالانتماء (اي ولا
 يشرى هو اي الشارب) لان يشرى يستلزم شاربيا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يرنى
 الزاني وليس يراجع الى الزاني لقصد المعنى (او) راجع (لما دل عليه الكلام او) دل
 عليه (الحال المشاهدة) فالاول (نحو) كلا اذا ياغب التراقي ففي بلغت ضمير مستتر
 مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليه اسبق الكلام (اي اذا بلغت) هي
 اي (الروح) والتراقي اعلى الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) اي العرب (اذا كن غدا
 فأتني) نصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الجراح خوفا على نفسه
 (فان كان لا يرضيك حتى تردني) الى قطري لا اخلك راضيا
 ففي كان ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فمما (اي اذا

٤٢ ج ل الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال الزرقاني اسقط نحو اشارته الى انه مثال ثان للحال المشاهدة
 وهذا البيت لو حملت حتى فيه على انها استثناء كالاغائية كان قوله ليس العظام من الفضول محساسة حتى تتجود وما ديك قليل
 لكان ما بعد ما فاعل يرضيك على الاستثناء المقر في الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الا ان تردني اي ردك اياي اه وكتب
 بعض افاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ على هذا الى آخر القول (قوله اي اذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم في
 موضعين وقت تقدير كل منهما في كل من المثالين فانه لا يفتقر في وقوله في تقدير الثاني وان كان هو اي ماتت اهدم في اي الحال الذي
 تشاهد في فيه اشارة الى عطف قوله قبله او الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتأمل

(قوله وتطرى بفتح القاف الخ) قال النوشري هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملتين فيجوز
 (قوله ويطرده حذف القاف في اربعة مواضع) قال الزرقاني بنى عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المأثرون كدبانون
 نحو ولا يصونك اهو قوله فاعل الجماعة اي وفاعل فعل الجماعة المأثرون كدبانون وقال النوشري قد نظمت هذه
 الاربعة وزدت عليها خامسا بقولي

من فاعل لفظا كذا اذا سكن وبعدة مستتر بلا وهن اه وبني موضع سادس وذلك اذا قام مقامه حالان نحو قتلتهما رجل رجل
 والاصل قتلتهما الناس رجلا رجلا ٣٣٠ حذف الفاعل واقيم الحالان مقامه وصار كالثاني الواحد نحو

كان هو اي ما نحن الا ن عليه من سلامة في غده في المثال (و) في البيت (فان كان
 هو اي ما تشاهدني) نفسه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون
 تامة وان تكون ناقصة فان جعلت ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في
 موضع خبرها وان جعلت تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في
 موضع الحال من فاعل كن وسببويه اذا كان غدا بالرفع على انه فاعل كان وقد
 قيل ان التصبغ تميم والرفع افعلة غيرهم وقطري بفتح القاف والياء الموهمة وكسر
 الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والي ذلك اشار الناطم
 بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضعف استتر
 ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي اجازة حذفه) وتبعه السهيلي
 (تسكا نحو ما ولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرده حذف الفاعل
 في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو
 ما قام الا هذو في افعل بكسر العين في التجب اذا دل عليه مقدم مثله نحو اجمعهم
 وابصر وفي المصدر نحو اطعم في يوم ذي مغبة يقيم الحكم (الرابع انه يصح حذف
 فعله) جوازا (ان اجيب به في كقوات لي زيد) جوابا (ان قال ما قام اهد) فزيد فاعل
 فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجمله فعلية (اي بل قام زيد) ليطابق
 الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله
 تجللت حتى قبل لم يعرق قلبه من الوجد حتى قلت بل اعظم الوجع) فاعظم
 الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عرا اعظم الوجع
 وتجللت من التجلد وهو التبرع على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من
 عرا الامر اذا غشيته وقلبه منعول يعر وشي فاعله بل لاخر اب واعظم الوجع
 الشوق (او) اجيب به (استفهام محقق) اي ما قوطبه (نحو نم زيد نحو ابان قال هل
 ياك اهد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدأ حذف

سوا ما مضى في قولك الرمان سوا
 خامس وسابع وهو نحو ما قام وقد
 الازيد لانه من الحذف لان
 التنازع لان الاضمار في احدهما
 يقتضي لاقتضائه نفي الفعل
 عنه وانما هو من نفي عن غيره مثبت
 له (قوله وفي المصدر نحو اطعم
 الخ) قال الزرقاني اي فان الفاعل
 فيه محذوف وليس بضمير لان
 المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه
 قال الجلال السيوطي وعندي انه
 في مثل ذلك يقتضيه لان الجاء اذا
 اول بمشتق كاسم جمع في جميع
 يقتضيه كما صرح في باب المبتدأ المصدر
 الذي هو اصل المشتق عند
 البصريين ومشتق عند الكوفيين
 من باب اولي على ان اطعم في تاويل
 ان يطعم وهذا تاويل بمشتق اه
 من التكت (قوله الرابع انه
 يضع) قدم هذا الحكم على ما بعده
 عكس ما فعل الناطم لان فيما بعده
 قسلا بين علامات الفروع اعني
 التثنية والجمع والتأنيث (قوله

ومنه قوله تجللت الخ) قال الاناني ان قلت ما الداعي الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مفردا على مثله قلت هو ان بل
 الواقعة بين مفردين المسبوقه بنى اوشبهه بقر ذلك النفي اوشبهه وثبتت هذا النفي لما بعدها ومحال في كل وجد وثبوت
 اعظمه فتعين انما بين جاتين لغرض ابطال الاولى السالبة لميلها كما اوذلك بتقدير فعل بعدها رافع اعظم فليتامل اه وب
 تعرف ووجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله اي مله وخطبه) قال النوشري فسر محقق بقوله اي مله وخطبه فيشمل
 يجوز ولئن سألهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور واما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام والقائه

فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة الاتفاق في قرر الشيخ التفتازاني كونه شبه بان الجواب
 المذكور انما ثبت عند تحقق السؤال المذكور فلا ياتي في ذلك كون السؤال مقدرا مقروضا فان قلت كيف يقابل المقدر قلت
 مراد بالمقدرا لا تحقق له عند تحقق الجواب اه وقد اشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما صرح في تفسير قول المصنف
 محقق كما عرفت والسيد مع السعد بحث اجاب عنه الحفيد فانظر حواشي ٣٣١ المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان

يكون الله فاعلا لا ينبغيكم محذوفا
 على حد بشر يهدونا المتقدم
 (قوله وما يقال) قائله الدماميني
 (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذا
 التباس في فهم كلام اهل المعاني
 فانه ليس المراد بقوله لهم تقديم
 المسند اليه بقيد الاختصاص
 انه كان مؤخر او قدم على انه فاعل
 على حال بل المراد ان المسند اليه
 اذا اتى به مقدما كما في الآية
 وصح ان يكون فاعلا معني افاد
 التخصيص كما لا يخفى على من
 احاط بافتتاح والتطمين (قوله
 وان كانت لا تطابق جملة السؤال)
 اي لفظا فلا ينافي انها مطابقة
 لهما معني لان من خلق اختصار
 لقضايا فعلية لان معنى من قام
 اقام زيدا م عروا الى غير ذلك كما
 حقه السيد وقال ان هي
 الجواب جملة فعلية في ليقولن
 خلقه عزير العلم اشارة الى
 المطابقة المعنوية وناقشه
 الحفيدانه يجب ان يقترب بالهجرة
 ما هو المقصود بالاستفهام من
 الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو
 محقق ولا شك ان خالق الله
 السموات والارض محقق وتعين

الفاعل غير محتاج الى الاستفهام فليس السؤال الاجله اسمية وترتد المطابقة اشارة الى بلاغة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات
 والارض وحدوتهما يفتي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل فالتناسب لما لهم التردد في ذلك الخلق (قوله والا اتصال جمع الخ) قال
 النوشري قد الغزت في ذلك فقلت أفند في أي التحوي بجمع • له جمع يحيى بالاطراد
 وجمع الجمع بجمع وهو أي • غريب ليس الاذواق يادي وفيه نظر فان مثله كثير

خبره لقوات مطابقة الجواب السؤال (ومنه ولئن سألهم من خلقهم ليقولن الله) فاعله
 فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا
 الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله
 التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال
 والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك
 كقوله تعالى ولئن سألهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقه عزير العلم اه
 وهو عارض بالمثلية يقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من
 ينصركم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينصركم منها وما يقال انه قدم
 لا فائدة الاختصاص بمنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان
 يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة
 السؤال في الاسمية (او) اجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني
 للمفعول قاله السيد بعد الله (كقرا امة الشامي وابي بكر يسجد له فيم بالقدور والاتصال
 رجال) فيسجد مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل واوجبه الخلق خلفاء الاعراب
 وعدم القرينة وقال الموضع في الحواشي لا يجب بل هو اولى ما بعده والاتصال جمع اصل
 بضمين واصل جمع اصل ويجمع اصل على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه
 مدخول الاستفهام المقدور وانه لما قبل يسجد له فيم بالقدور والاتصال قيل من يسجد
 فقيل يسجد رجال ثم حذف الفعل لاشعار بسج المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال
 الى الفعل المذكور المبني للمفعول لقساد المعنى لان الرجال ليسوا مستجيبين بفتح الياء
 بل مستجيبين بكسر ها قالوا فقد دونهم (وقوله) وهو ضرار بن نمش بل بنى اخاه يزيد بن
 نمش كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو مهمل وقال النبي هو نمش
 وقال بعضهم هو الحرث بن نمش كالثاني

(قوله وهو قياسي) قدمه على بقية المعطوفات فتدبره هم انما هي اعمية لكن الظاهر انما قياسية انتهى (قوله خبر مبتدأ محذوف) رده في المعنى في بحث الحذف من ٢٢٢ الباب الخامس فقال بعد ان ورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه

المرفوعات مبتدآت محذوف اخبارها الان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعلم ان في رواية من بني النعل فيمن للناقل انتهى وفي قوله مبتدآت محذوفت اخبارها قاب كما قال الدماميني والاصل اخبار محذوفت مبتدآت ونوزع في ذلك (قوله صرح بالثقة سدير الاول ابو حيان الخ) قال الدونشري الحق عندي طريقة ثالثة وهي يجوز الوجهين جميعا (قوله لان احلت الخ) قال اللقاني فيه بحث اذ احلت نهاق بعبطات لا بالنهر فالذي يستلزمه حل العبطات لا الخمر فليست اهل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطف ا على عبطات وان كان منصوبا على التوهم أي توهم انه قيل غدا حلت عبطات السدا ان كان جسيما نظير يد الى اني استمدد رجلي ما مضى البيت المشهور وقال الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان احلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه في الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لافهمه باعتبار اسناده المختص من لا ترى انهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير شيء

في كلام لوجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك لا يبرر لا يستلزم وجوده في الاول باعتبار تعلقه

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدونشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر انهم من أحكام الرفع لا الفاعل (قوله مع تنبيه وجهه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير فاما واذن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتثنية الفعل وجهه الحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويؤتى بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا انتهى أو مجرعا نظهر ان الفعل يوحده مطلقا (قوله فحكا تقول) قال اللقاني الكافي للتثنية وما مصدرية والمصدر المتبني منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت مصدر محذوف مع قول لتقول قام اخو الخوا لا اصل فتقول قام اخو الخوا لا قولك قام اخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر والمؤول الجور وبال كافي فتمين ان ذلك تأكيده لفظي اسكتا تقول (قوله لانه لو قيل فاما اخو الخ) فديقه الى أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة ما كثيرا منه في الله شك وقد مر ٢٢٣ في باب المبتدأ والخبر انه انما يمتنع تقديم الخبر القعلي اذا كان رافعا للضمير

(أو فسر) أي فسر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحذف فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك أحد من استجارك (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعووض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو غير ثلثة (يوحده مع تنبيه وجهه) كما يوحده مع اقاربه فحكا تقول قام اخوك (كذلك تقول قام اخو الخ) وقام اخوك (وقام اخوتك) وقام اخوتك (وقام نسوتك) وقام نسوتك (توحيد المسند في الجميع لانه لو قيل فاما اخو الخ وقاموا اخوتك ونسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبره مقدم وكذا في تسمية الوصف وجهه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الابهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث أطلقوا علامة التانيث دون علامة التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمحلال لتبس بعلامة الاضمار واذلة التوحيد هي القصص وبها اجاب التزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليه أشار الناظم بقوله ويرد الفعل اذا ما أسندا لا تنجز أوجع كفا الشهدا (وحكي البصر بن عن طي و) حكي (بعضهم عن اردشنة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح ارد ابو حى من اليمن وهو بالسين أفصح يقال اردشنة وازد عمان وازد السراة واختاف في تسميته ازدا أو أسدا فقل لانه كان كثيرا المعطوف قبله

في الاول والباسه في الثاني فوجب الاعتقاد على علامة ظاهرة فتخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتمل في انتهى ويرد عليه انه قد يعنى بالثنى والجمع فعلامته ما في الفاعل غير مطردة أيضا قلنا تأمل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ) قال الدونشري أو بدل تأمل (قوله بعلامة اضمحلال) الاضافة يائية (قوله وحكي بعضهم) قال الدونشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصرين قال ويحتمل ان يكون المراد بعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصرين انتهى وهو قتل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكي عدل من قوله وحكوا عنهم الحاقا للفعل علامة التثنية والجمع الى ما عبر به اذا حكى عنهم انما هو ضربونى أو ضربانى فيصح فيه التأويلان الاسميان من الصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصرين وذلك لا يتناقض حكاية جميعهم لذلك عن طي لجواز ان يكون ذلك لغة طي وازدشنة وان الخا كى له من طي جميعهم وعن اردشنة وبعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على التوهمين والامر سهل

(قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال النوشري يشترى إلى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بأنه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح النحوي في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو المكاف) قال الزرقاني أي في عينك فاشترط وجوده وان المضاف بعض من المضاف اليه هنا إذا عينت بعض الذات (قوله وأولى فأولى للنداء الخ) قال العيني فان قلت ما وقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون في محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره دعائي أولى فأولى للنداء الخ هذه الكلمة وقوله فأولى بالقاء عطف على أولى الاول كررنا كيدا انتهى وقال أبو البقاء في اعراب قوله أولى فأولى في قوله تعالى والالف فيه للاحاق للثاني والثالث فاعل وهو على القولين هنا ولذلك لم يرد عليه ما حكي أبو زيد ٣٣ في النوادر هي أولات بالتأخير مصروف لانه صادر عن اللوح عند فصار كرجل واحد

أحمد فعل هذا يكون أولى مبتداً
ولك الخبر والثاني أن يكون اسما
للفعل مبنيا ومعناه وبذلك شر
بعد شروك اثنين (قوله الوطيس)
أي الحسب (قوله من ليم بالبناء
للمفعول) أي شذوذ الان الاصح
ان أفعال التفضيل لا يصاغ الامن
المبنى للفاعل كما سأل في باب (قوله
وبعد وأهل الذي الخ) قال
النوشري الجمع بين هذا البيت
الاول على رواية ألوم اكفاه وهو
اختلاف حرف الروي فان آخر
الاول ميم والثاني لام (قوله وقال
آخر نبح الخ) لم يعين فاعله وكذا
العيني وفي نتيجة الدرر في ترجمة أبي
فراس الحمداني وكتب إلى سيف
الدولة

يا أيها الملك الذي
أضحت له جل المناقب
نبح الربيع محاسنا
القمعنا غر الصحائب

زاقن ورق سبها • ففكت لاصور الحبايب حضر الشراب فلم يطب • شرب الشراب وانت غائب ففر
انتهى ولا يخفى ان ابافراس من المولدين فالفرض من كلامه التخييل لا الاستشهاد وان كان خلاف المتبادر من كلام المصنف
وغیره حيث ادبر جوا هذا البيت مع الشواهد (قوله القمعنا غر الصحائب) فمن القمعنا معنى أولد قعداء إلى ضمير المحاسن ومحاسنا
مفعول ثان لنبح قال اللقاني في كل من قوله نبح الربيع والقمعنا استعارتان أحدهما ما مكنية والآخر تخيلية أشبه
الربيع بالام من الحيوان وهذا كناية وثابت للربيع النبح وهو تخيل وشبه غر الصحائب بالفعل من الحيوان في ادراكي
كالمطر والنفقة في آخر كالربيع والام من الحيوان وهذا كناية وثابت الاطلاق الذي هو الايداد تخيل انتهى وغير خاف
على من أحاط بالبيان خبرا ان ذلك يتعين عند السكاكي وجازعنا الجمهور ويجوز عندهم ان يكون استعارته بجمية

(قوله ومحاسن جمع محسن) قال النوشري كلامه محدود بمحسني الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس
كأنه جمع محسن وقول بعضهم المساوي المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوا بها) أي ابتداء دفع لما قد شروهم قبل ذكر
الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقاني صفة المقدرات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمقدرات لان جمع السلامة من
جنوع القلة عند سيبويه وأتباعه قاله الشارح أي وجع القلة بمثابة المقرد ٣٣٥ فلذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك
وصف بالمفرد أي جواز المطابقة

فجمع غرام مؤنث آخر معنى أيض فاعل القبح وألفقه علامة جمع المؤنث وهي البنون
والصحائب جمع صحابة والفعل والقاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كساو جمع
مسوا على غير قياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند إلى جماعة
الاناث لحقه الالف والتام دون النون نحو قائمات الهندات (والصحيح) عند سيبويه
ومتابعيه (ان الالف والواو والنون في ذلك) المجموع (أحرف) وان طما وازد شنوة
(دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيرا ونائها (كبدل الجميع) من العرب (بالتاء في قامت
على التانيث) بجمع الفرعية عن الغير فالنوني والجمع فرع الافراد كانت المؤنث فرع
المذكر كالسبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشيء واحد بالاناء
التي يظهر ونهاني قالت فلانة فكانهم أرادوا أن يجعلوا الجمع علامة كاجله والمؤنث
علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول النظم

وقد يقال سدا وسعدوا • واقول للظاهر بعد مبد
(لانها ضمائر انما عاين وما بعدها) من الظواهر (مبتدا) وهي وما قبله خبر (على
التقديم) لغبر (والتأخير) للمبتدا (أو) ما بعدها (تابع) (أو) على الابدال من الضمير
بدل كل من كل (و) الصحيح أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لا تمنع مع
المفردين أو المقدرات المتعاطفة) بغير أو (خلاف الزاعى ذلك) يكسر ميم الجمع أي خلافا
ان زعم ان الظواهر مبتدآت ولن زعم انما الابدال ولن زعم امتناع هذه اللغة مع
المتعاطفات وانما كان الصحيح انما أحرف لا ضمائر (اقول الأئمة) من أهل اللغة (ان
ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به
الثاني يجيزهما جميع العرب (لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) قاله ابن مالك في شرح
التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمنع مع المتعاطفات (لجى قوله) وهو عبد
الله بن قيس الرقيات بن مضر بن الزبير بن العوام رضى الله عنه ما

نولى قتال المارقين بنفسه • (وقد رأينا ما بعد وجيم)
فالخلق علامة التثنية وهي الالف في أسلماء مع المتعاطفين وهما مبدع وجيم والمارقين
الخوارج من مرق السهم من الرمية صروفا اذا خرج من الجانب الآخر واسلماء
خذلاء يقال أسلمت فلانا اذا لم تكنه ولم تنصره على عدوه والمبدع اسم مفعول من الابداع
والمراد به الاجنبى من النسب والجيم القريب (وقوله) وهو عروة بن الورد دجح الغنى
الجمع ينسب ما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعنى ان الزاعين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم
بأعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر اذا لازم ان الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم استناده إلى ضمير ذلك الفاعل
فيلزم منه عند التقديم ان الظاهر مبتداً وبدل ولزوم الاسناد إلى الضمير خاص بهم قطعاً

(قوله واحقرهم وأهونهم عليه) قال الله فوشى الظاهر أن أحقرهم وما بعده من صواب بالعلف على محل جعلهم المقهرين لأنهم فعلوا شأن ونفذ كبرهم عليه باعتبار أن الناس اسم جمع (قوله لأجل فقره) قال الزرقاني إشارة إلى أن الضمير في قوله يرجع إلى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت قبله وكلمة على للتعليل كما في قوله تعالى ولتسبحوا الله على ما هداناكم إياكم (قوله إن كان مؤنثا) قال اللقاني أي تأنيثا معنويا أو لفظيا أيضا وأما دون لفظي (قوله تأنيثا) قال اللقاني يوجب عمل الفاعل على ما هو أعم من المجازي وكون التأنيث في أول المضارع للتأنيث قد وقف فيه من حيث إنه جازم من المضارع والجزم من الكلمة لا دلالة على معنى والمستقلة من قولنا جاع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الإطلاق عنوة وانما يصح في حروف المباني دلالة الفاعل المفعول وسن الاستقبال وياء النسب وتحوها على المعاني ولهذا قيل في التسهيل ٣٢٦ حذف الكلمة بمقتضى (قوله ضمير متصل) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالنصل

نالم ينصل من الفعل سواء كان متصلا بأي لا يمكن أن يفتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به وبظاهر أثر الاختلاف في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وحاصله أن المراد بالاتصال على الأول الاتصال بالفاعل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الأول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعديل وجوب التأنيث كفي المنفصل (قوله لغائية حقيقة التأنيث) قال اللقاني في قوله فوشى فانه لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهند إن رمنا (قوله ما قام أو ما يقوم الإلهي) ظاهره أن الضمير المنفصل فاعلا وهو آخر

نالم ينصل من الفعل سواء كان متصلا بأي لا يمكن أن يفتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به وبظاهر أثر الاختلاف في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وحاصله أن المراد بالاتصال على الأول الاتصال بالفاعل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الأول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعديل وجوب التأنيث كفي المنفصل (قوله لغائية حقيقة التأنيث) قال اللقاني في قوله فوشى فانه لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهند إن رمنا (قوله ما قام أو ما يقوم الإلهي) ظاهره أن الضمير المنفصل فاعلا وهو آخر

الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وانظر لموجب التأنيث في ما قام أو يقوم الإلهي ولا يجوز ضمير الأسماء بناء على ما يأتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بالا وأي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقة وكلام المصنف محتمل لذلك لأن قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ عنه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التأنيث وكلام النحاة في تسمية التسمييل بقيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشية على الألفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التأنيث في المنفصل غير المفصول بالاشو غلام هند حضر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة أن مع التأنيث توهم أن فاعلا مؤنثا منتظرا إذ لو قيل هند قامت احتمل أن المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن يجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي بطرد الباب

(قوله وفي هذا التأويل نظر لان الهاء الخ) قد يقال لمانع من اعتبار الأمرين والتسديد كبر باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتسديد كبر باعتبار حفظ أرض وكما لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي عروس الأفراح البهاء السبكى في آخر أحوال المسندة إليه أهمل المصنف يعني الخطيب القزويني أموراً من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد كرمهم تأنيث كبر المؤنث وعكسه فالأول لتفخيمه كقوله تعالى إن جاهدكم موعدة من ربه وذلك يجوز تأنيث كبر كل مؤنث ومنه ولا أرض أبقل أبقالها لأنه أراد تفخيم الأرض فعبّر عما يعبر به عن المكان وبذلك ينبغي أن لا ٣٢٧ لا شدوذ في هذا البيت لأنه انما يكون شاذاً إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود

ضمير متصل بالمؤنث (و) تأنيث (يجوز أن كها في الشعر) مع اتصال الضمير (إن كان التأنيث مجازياً) واليه أشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي الجازي شعر وقع (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف مصابة وأرضاً ناعمة

فلا حزنه ودقت ودقها • (ولا أرض أبقل أبقالها)

وكان القياس أبقل لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التأنيث للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التأنيث في الكلام النثر يقال الشمس طلعت كقوله قال طلع الشمس لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المظهر والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت أبقالها بالنصل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه اختار لا مضطر وأجيب بأنه انما ثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر من يخفف الهمز بالنقل وغيره فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق وقد عارضه بالمثل فيقال انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه من لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الألف حكي في شرح أبيات كتاب سيديوه انه روى أبقلت أبقالها بخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذهب لما دأب على أن قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو التأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة تنهي وفي هذا التأويل انظر لأن وجود الهاء في أبقالها ياباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدته معهما طيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الله الخارثي فاما ترى وليمة • (فان الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لأن الناعل ضمير متصل ولكنه حذف التأنيث للضرورة وقال اللمة بكسر اللام وقد شدد الميم شعر الرأس دون الجملة والحوادث جمع حادثة واجتمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحد فان الليل والنهار أودى بمعنى هلك تبعدي بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التأنيث (أن يصكون) الفاعل ظاهراً (متصلاً) بالفعل (حقيقي التأنيث نحو اذقات امرأت عمران) والى هاتين المثلتين أشار الناظم بقوله

وانما تلزم فعل مضمير • متصل أو مفعول ذات حر

إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير للغائب مذكراً على الصحيح خلافاً لابن كيسان في المؤنث المجازي أما إذا أريد بالمؤنث المجازي عن مذكراً فانه يعود عليه ضمير للغائب مذكراً فليست أم (قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقبل أودت وان كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كالف عالم والروى هو حرف القافية والقافية هي الحرف الأخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي التأنيث) قال الزرقاني هو على ما قال الشارح ما كان من الحيوان باز فذكر كرامة ونهضة وانما انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ما قاله ما ليس له ذكر من الحيوان كانه قاب فقول الشارح هذا ما له فخرج اشمل لكن ينبغي أن يراد بالفرج محل الوطء ليسهل الطير فليس له إلا الله بر (قوله ذات حر) قال اللقاني

٤٣ ج ل المراد بالحرقية القرح قال في المصباح الحرق بالكسر فرج المرأة والأصل حرق فحذف الحاء التي هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لأنه يصغر على حرق ويجمع على أحراق والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة إلى أصواتها وقد يستعمل استعمال يدوم من غير نحو قال الشاعر كل امرئ يحرق حرقه • اسوده وأحرقه انتهى ويجوز أن يكون الحرقى كلام ابن مالك من الخفف ويجوز أن يكون من المشدد وخفف ضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على أنه مختص بفرج المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره مجازي لذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه

(قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدونشري بهل الشذوذ في ذلك كون ثلاثة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب التذكار قوله انه يتقاسم على قوله) قال الدونشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أي لان في ذلك على الاصح لاستغراق الانفراد كما يأتي في باب نعم وبقيس (قوله وسواء في ان الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكر أو المجرد منها كشجر وعمر كما سيأتي (قوله الحقيقي) الاظهر ترك هذا التقييد وان وقع التقييد في القطر لاخراج المجازي ٢٣٨ فخطوط اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان

(وشذ قول بعضهم قال ثلاثة) - كما سيأتي - من بعض العرب (وهو ردي لا يتقاسم) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتي بلا فصل انه يتقاسم على قوله (وانما جازي) الكلام (الفصح فهو ثم المرأة) في المرح (وبقيس المرأة) في الذم بترك التام فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسواء في ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) لتركها اليه أشار النظم بقوله

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين (ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (في مستثنين احدهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المفصل) من الفعل بفواصل (كقوله) وهو جواز ابن الخطي يهبوا الاخل (لقد ولد الاخي على أمه) على باب استعاضة بواحد (فترك التام من ولدت جازي لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخي بطل بالتصغير والصلب بضم الصاد الممهلة واللام جمع صليب النصاري والتام جمع شامة) وقولهم أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فاصرا فاعل حضر وترك التام لفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما يجب التانيث مع الفصل لان الفعل به من الفاعل المؤنث وضعت العناية به وصار الفصل كالموضع من تاء التانيث والى ذلك أشار النظم بقوله

وقد يبع الفصل ترك التانيث في نحو ألقى القاضي بنت الواقف (والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانيبه (الا ان كان الفاصل بين الفعل وقاعة المؤنث) (الا) الاستثنائية الإيجابية (فالتانيث خاص بالشعر عارض عليه الاختصاص) ووجب التذكير في الكلام نحو ما قام الاهد لان ما بعد الايس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو يدل من فاعل مقدر قبل الاو ذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكور ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام الاهد (وأشد) الاختصاص (على التانيث) في الشعر (ما برئت من ربيته وذم) في حربنا الانبات الم)

واحدة بالهاء كقوله وتغمة جمع الغلبة التانيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه فنيات اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لواقصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالموضع من التام لما جاز الجمع بينهما او اللازم باطل فاللزم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المقسم والمقسم في نحو قوله تعالى وان احسن المشركين استبارك لان استبارك المذكور كالموضع من استبارك المحذوف ولا يجمع بين الموضع والموضع (قوله ما برئت الخ) قال الدونشري قال اللقاني هذا البيت لا يصح شأده على المسئلة لان الكلام في مؤنث حقيقي يجب معبه التاء

الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قال الدماميني وان توقش فيه وما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض بعد ذلك للمجازي المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقي مع قوله الاتي الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو في المجازي بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فان صحة ومساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بينات الم لأنه جمع تكسير كينين خلافا لمن وهم فيه كما يقتضيه في القطر لمراجع بالف وتاء من يندب باصطفي البينات وهذا وهم فاسد لان ما جمع ألف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسواء في النص في كلام المصنف على يمين وبنات لم يسم تاء واحدهما وبما يندفع ما يأتي عن اللقاني من المنازعة في استشهاده ابن مالك فتدبر (قوله جمع شامة) قال الدونشري لم يصح اسم جمع يفرق بينه وبين

لولا الفصل بالاول والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الاسمية وأقول اذا كان الفصل بالامع المؤنث الحقيقي المذكور ينع من التاء فغيره أولى بالجمع فالتانيث في البيت أحق بالجمع لا سيما مع الفصل بغيره الا ان الشيخ نظر الى أن المصنف جعل شاهد الثالث فاعتزله انتهى وما نقله عن اللقاني فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه ٢٣٩ (قوله وجوز ابن مالك الخ) قال اللقاني وجهه ان يقدو الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمساكن وغيره كدسائه في الاول وأخذ في الثاني واشياء في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقاني أي الجمعي بدليل قوله لان في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقاني ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المستند اليه فلا يجوز المقوم جازوا ولا الشجر أوردق ولا أوردت ولا الرجال جازوا ولا النساء فن قلت الجماعة افظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيشرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء فن (قوله وقالت الاعراب) قال الدونشري رد التمثيل بذلك بأن الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والالزم كون المفرد أوسع دائرته من الجمع لان العرب لا يختصون بسلطان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابي فليست امل وعبارة الصحاح

فنيات الم فاعل برئت وأشبه مع وجود الفصل بالا (وجوز ابن مالك في التمر) على قوله فقال

والحذف مع فصل بالافضلاء كما ذكره الا فتاة ابن العلاء (وقرئ ان كانت الاصبعة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجا وعاصم الجذري بخلافه وجماعة من التانيث (فأصبوا الا ترى الامساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع ماسكنهم على التانيث عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التانيث) وهو وجع الشمس والقمر ولو ورد وجع بالتام يمتنع (ومنه) أي من مجازي التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع العرب كقوم ونسوة) والجمع (المكسر كاعراب وهنود) لانهم في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع (نحو) كذبت قبلهم قوم نوح (مع الجمع المكسر نحو) قات الاعراب (مع اسم الجنس نحو) أوردت الشجر (جاز) (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو) أوردق الشجر (مع اسم الجمع المذكر نحو) (وكذب قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فاف في جانب التذكير بالشعر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث محتطاً بكقوله هو شمس وأسند وجودهم او شجاعة وقد نادى اسم الجمع بالعرب استرازا من اسم الجمع المبني نحو الذين قاتله لا يقال فيه قاتل الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لاهرين أحدهما ان التانيث غير حقيقي فتصنف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكور على المؤنث في جاني كآب زيداى صحبته والى ذلك أشار النظم بقوله

والتام مع جمع سوى السالم من مذكر كالنام مع احدى الابن (الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكور والمؤنث (أوجب التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجب (التانيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجهه البصر بين (خلافا للكونيين فيهما) فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للقارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز

العرب جازيل من التام والتسمية اليهم عرب بين العسوية وهم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصحى الاعراب والنسبة الى الاعراب اعرابي لانه لا واحدة وليس الاعراب جمعا للعرب كما كان الانباط جمع لبطون انما العرب اسم جنس

(قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) انظر وجه الفرق عند قال الدوشري في حواشي الفا كفى واهل شرف المذكور انتهى
وذكر الرضى غير ما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب القاري وعبارة الرضى وكان قياس هذا ان يثبت التأنيث الحقيقي
في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المقرد والثلاثة اما يحذفها
ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلها ان كانت ٣٤٠ الف كما في الجليات والعصراوات كان ذلك التفسير كنوع من

المكسر وكان تأنيث الواحد قد زال لزال علامته ثم جعل عليه ما التاء فيه مقسدة فلا يظهر التغير كهندات الا ان المقدر في حكم الموجود الظاهر (قوله ليس الخ) قال الهاتفي قضيت ان نحو جات الجليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محال نظر (قوله اذا لاصل بنوا الخ) هذا مشكل لانه يقتضي اعتبار اصل المقدر فيلزم أن يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جوع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن أن يبين عدم السلامة بتغير الشكل في الجمع (قوله أي الافي) قال الدوشري فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى آل لكان احسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدوشري قد يرد هذا الظاهر بان آل انما كانت معرفة لاموصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدث واما المؤمنات فآل فيها موصولة

الامر بن ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكور وتبعه الناظم فلم يثبتته (واحبوا بنوا الذي آمنت به بنو اسرائيل) فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكور (و) بنو (اذ جات المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنو (قوله فبكي ياتي بنحوه ونزوحه) والطامعون الى ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث ونحوه بنو اسرائيل (والبنات) في قوله وتصعدوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) في قوله بنو اسرائيل (والبنات) في قوله ياتي (لم يسم فيهما لفظ الواحد) اذا لاصل بنو خذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير واتفق التأنيث فلما لم يسم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي وحمل الخلاف في تصحيح الجمع اذ لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جات) المؤنث (للتصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر اقاضي امرأة (اولان الاصل الفاء المؤنثات) والهاء اسم جمع حذف الموصوف وخالفته صفته فعوملت معاملة (أولان آل) في المؤنثات اسم موصول (مقدر باللاتي وهي) أي الافي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع المذكور والتأنيث قبل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا ارجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد اجبت السبعة هنا على تركه فلزم أن يكونوا قد اجعوا على وجه مرجوح وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان آل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدث والتجدد وسكت الموضع تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المنثى وحكمه حكم مفردة فان كان لمذكروا بذهب كذا الفعل نحو قال رجب لان وان كان مؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندات (و) الحكم (السابع) من أحكام الناعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجيى المفعول) بعدهما (وقد يمسك) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيى الفاعل بعدهما (وقد) يتأخر الفعل والفاعل (وتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل

لانها للحدث والمعنى اذا جات الافي تجدد من الايمان وحدث بعد أن لم يكن (قوله ان يتصل الخ) جميعا قال اللقاني قالوا لكون ذلك هو الاصل لاجز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد وقضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى انه بخلاف ذلك وانه مخالف للاصل اي الرابع

(قوله ان يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول اللبس حيث قد وخوف اللبس باستقاء القرينة المقتضية كضرب زيد عمر او قتلت سلى عيسى وأكرم موسى الفاريف عيسى والمعنوية كارضعت الصغرى الكبرى وأكل الكعبرى موسى ووقع في خط الشهاب القاسمي وغيره تقديم الفاعل في أمثلة القرينة المقتضية والمناسب للمقام تأخير وتقدم المفعول كما وقع في أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أي كافي عيسى ضرب موسى فانه يشوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما ياتي في كلام الشارح آخر الباب ٣٤١ (قوله وخالفهم ابن الحاجب الخ) لم يجز ابن

جميعا (جائز واجب) فهذه مسائل داخل تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا * والاصل في المفعول ان ينفصلا * وقد يجيء بخلاف الاصل * وقد يجيى المفعول قبل الفعل (فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجه) أي الاصل (في مسئلتين احدهما أن يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تدفع الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويعتبر هنا تقدم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في منها اولها ان يكونا متصويين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لهما المتكلم وكما اذا خلة تحت قول النظم وآخر المفعول ان ليس حذر * فبعض في هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا (قوله أبو بكر) بن السراج (والمناخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك) في النظم وغيره (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاجب) في نقده على المقرب لابن عصفور وقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية (مخفيا بأن العرب تجيز تصغير مرو وعمر) على غير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد القلاء) فان لهم غرضا في الاجمال كما أن لهم غرضا في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمر (ضرب احدهما الآخر) اذ لا يمد أن يقصد فاصد ضرب احدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل (وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز علة اتفاق) عند الاصوابين ولغة عند التصويين فلا يمتنع أن يتكلم بالجملة ويتأخر البيان الى وقت الحاجة كخيار ومنقاد فانهما مجملان اتردهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المذكورة أو المفتوحة الفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وأبي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكاتب من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج ثقل) في معانيه (انه لا خلاف) بين التصويين (في انه يجوز في نحو

والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يهيم في الاقوال فاللفظ ان افهم غير المقصد * فاحكم على استعماله بالرد لانه اللبس واما الجمل * فربما يفهمه من يعقل * وذلك ان لا تفهم الخالفا * ولا سوا بل تصير واقفا وحكمه القبول في الموارد * فاحفظه نظما أعظم القوائد (قوله انه لا خلاف الخ) اذا تساوى بانعشا ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فاي فرق بينهما وبين مول زال هذه اذ لا يظهر لهما أثر انتهى قال الدوشري وقد يقال يجوز الوجهين في الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكما عليه وبه ولم يعلم مراد الله في ذلك فإذا الوجهان وما ذكر

لا يأتى في ذلك نامل انتهى بقي ان كلام الزجاج مشكل بقول التقديم يجب وصل الفعل برفوعه ان خيف التباسه بالنسب وقول شرحه غيرت بالرفوع ليدخل الفاعل واسم كان (قوله وذلك واضح) قال الزجاج في وجه ذلك ان المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذلك يقال في الباقي) فيه نظر لان الباقي لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مقروض في الاجمال ٣٤٢ تدبر (قوله ان المحصر المفعول) قال اللغوي ان قلت المحصور هو فاعل

الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا محصر فاعل الفاعل في المفعول المذكور فقد محصر المفعول أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أي من وقع عليه فعل الفاعل فليتامل (قوله عند الجزولي) قال اللغوي الذي أوجب الاتفاق في اعتماد الاله هو انه لا دليل على ان محل المحصر هو نائب الخبث قدم المفعول مع الاله ارتفع اللبس وهذا المقدار متفق في انما (قوله واجازا بصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى ناداة واحدة دون عطف شيان لان التقديم في ما ضرب الاعراب زيد لما ضرب أحد الاعراب زيد كما قاله في المطول آخر باب القصير والمصنف كابن مالك لا يجيزه واهذا رد في المغني في الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ما عاونين أئمتنا ثقوا أخذوا حال من فاعل يجاوزونك (قوله وهو دعبل) في القاموس دعبل كزبرج يض

فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها أي اسم زال (ودعواهم الخبر بالعكس) انتهى كلام ابن الجراح قال المراد ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بضمها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي فلوزال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كما كانت الكمثرى الحلبي جازا التقديم بالاختلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بالماضوي أو ما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو انقلب المسمى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا المحصر ضرب زيد في عرو مع جواز ان يكون عمرو مضرو بال شخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جازا ان يكون زيد ضارب الشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضرو بالشخص آخر (وكذا المحصر بالاعند) أي موسى (الجزولي وجاعة) من المتأخرين فانهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الاعراب (وأجازا البصريون والكوفيون والقراة وابن الانباري) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع الاله (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن علي الخزاعي (ولما أبي الاجماع فؤاده) ولم يدل عن ليلى بعمال ولا أهل فتقدم المفعول المحصور بالا وهو جاعا على الفاعل وهو فؤاده والجراح هنا الامراع والجراح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرد شي (قوله) وهو مجنون في عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة (فما زاد الا ضعف ما في كلامها) فتقدم المفعول المحصور بالا وهو وضعف على الفاعل وهو كلامها (قوله) وهو زهير بن أبي سلى يضم اليه

وهل ثبت الخطي الاوشجه (ويغرس الا في منابها النخل) فتقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينت بضم الياء مضارع ائبت والخطي يفتح الخاء المعجمة وتشد الهمزة والريح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبصرين مفعول مقبدم وشيخه الشين المعجمة والجيم جمع وشيخة وهي عروق شجر الرياح فاعل مؤخر ويغرس بالياء المفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الاله

الضمة يدع الى أن قال وشاعر خزاعي رافضي (قوله تقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصراع الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذا المفعول وهو الخطي قدم على الفاعل وهو وشيخه (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيع بالجيم ضمير الرياح والخط موضع بالجملة وهو يخط هجر تكتب اليه الرياح الخطية لانها تجعل من الهيد فتقوم به

(قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فمسه كما قال في المطول في آخر باب القصير بحث لان الفعل الاول يبنى بالفاعل واعتبارا والمضمر لا يتخلو عن نصف انتهى أي لانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا ايضا اذا قدم المرفوع واخر المنسوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) قال النوشري عبارة الرضي في هذا المقام أكثر التعوين منعوا أن يعمل فاعلا لافعاله المستثنى به الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء في الازيد أحدا وتابعه المستثنى نحو ما جاء في الازيد الظريف أو معمول ٣٤٣ لغيره العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم

على الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الافعال بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الازيد ومستثنى منه نحو ما قام الازيد أحدا وتابعه نحو ما قام أحد الازيد افاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولة لما قبلها قدره عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الايات ليس واقعا في مركزه الاصل لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل التقديم بالابدها لم يعد له كنههم لم ينظروا الى ذلك محضين بان الشيء اذا دل في موضعه لا يذوي به غيره والابزار ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالاولا بانه المحصر • أخرو قد سبق ان قصد ظهور (واما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جواز ان تقع ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء آل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف به عمر) فمفعول فاعل ورده مفعول (قال) جريده ح عمر بن عبد العزيز جاء الخليفة أو كانت له قدرا • (كما في ربه موسى على قدر) فمفعول فاعل ورده مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر تقدمه في الرتبة واليه أشار الناظم بقوله • وشاع نحو خاف به عمر • والمراد به عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (في مسئلتين احدهما أن يصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذا بتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم ورده فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فوجها لا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في ثرولا) في (شعر واجازا فيهما الاخفش وابن جني) من البصريين (و) ابو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتختف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتججا) في النظر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيوطي واجازا البصريون في ضربته زيد اياها زيد من الهاء باجتماع حكاة ابن كيسان وكلاهما في ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (نحو قوله) وهو

ويجوز التقديم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن انظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذا بتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل ادولاي عنان من التقديم او لا عليه ما وعلى الفعل فقط راجع هذا وجرده وقال النوشري ويمكن أن يقال الواجب حذو التوسط واما التوسط فواجب محض فصح أن يقال ان التوسط واجب

الذابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(بحرئيه عن عدي بن حاتم) • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ففيه فاعل وهو متصل بضمير عائذ الى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والى بالجارية وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السقاء قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جواز في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فاستثنى ان يجيء معا على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فقي جاء ما يحاشاه فلا يقول عليه في قياس ما ليس من بابيه عليه كما استثنى يبيع العرايا بجزمها فتم الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد الى ذلك اشار في النظم فقال • وشذخوزان نوره الشجر • (والمسئلة الثانية) من مستثنى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ان يحصر الفاعل بالتمام) باتفاق (لحوالما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه انخسبة فوجب تأخيرها فزوم توسط المفعول والمصنعي ما يخشى الله من عباده العلماء (وكذا الحصر بالاخذ غير الكسافي) فانه يجب تأخير الفاعل المحصور بالاخذ وما نسب عموما الا يزيد (واضح الكسافي) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا (بقوله)

ما عاب الا انهم فعل ذي كرم • ولا جفا قط الاجاباطلا

فتقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا انهم ولا جفا بطلا الاجبا وعاب بالعين المهملة من العيب والاثم هنا الجنبيل مقابل الكرم والجبيا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره من غير عدو والجبيا ومقابل البطل وهو الشجاع (وقوله)

يذنبهم عذوب ابانار جارهم • (وهل يعذب الله بالنار)

فتقدم الفاعل المحصور بالا على المحرور باباء وطوى ذكر المفعول وهل يعني ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار الا الله وينتهم بمعنى المفعول رضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الفاعل مفعوله الثاني ويجوز ان يكون في موضع المفعول الثالث وجرارهم مفعول عذوب الا المفعول الثالث خلافا للبعيني (وقوله)

فلم يدرك الله ما هيبت لنا • عشية اناء الديار وشامها

فتقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيبت والاصل فلم يدرك ما هيبت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والانا بكسر الهمزة وكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالا بعد وزنا ومعنى والشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزه بالابرة ثم ذكر عليها النبيلة مرفوع

على

(قوله ان يحصر الفاعل) قال
اللقامه أي يكون محصورا فيه
(قوله عند غير الكسافي) قال
اللقامه مقتضاه ان البصريين
يجمعون التقديم هنا وان اجازوه
في المنسول المحصور بالا كما
والفرق ان تقديم المفعول
المحصور لا يغير المعنى المراد وهو
محصور فعل الفاعل في المفعول
مذكور وتقدم الفاعل المحصور
يغير المعنى المراد وهو محصور الفاعل
الواقع على المفعول المذكور في
الفاعل المذكور اذ يصير المعنى مع
تقديم الفاعل محصور الفاعل في
الفاعل المميز المتبسط بالمفعول
المعين فقي ما ضرب عموما الا يزيد
ان عموما لم يضرب به الا زيده
ما ضرب الا يزيد عموما ان لضرب
لم يقع من احد الا من زيد فانه وقع
فتمت تبيينه

(قوله وغير الكسافي قد فعله منصوب والمحرور الخ) قال في المطول آخر باب القصر انه ان اعترض تقدير فاعل المرفوع كما هو
ثم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قبل ان عموما في قولنا ما ضرب الا يزيد عموما منصوب بضمير كانه
فيل ما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فقبل عموما أي ضرب عموما قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل
والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لايها من مستفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيد او عموما
وبكروا فقبل لمن ضربت لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عموما في المثال المذكور وضروا زيد ولم يقع
ضرب الامن زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فلهذا ذلك الاقتضاء فالتين
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول ٣٤٥ ثم يمكن ان يقال اننا لنتقدم اقتضاء القصر

في الفاعل والمفعول جميعا وتنع
صحة هذا الكلام في غير هذا
المقام انتهى وانت خبير بان
تقدير الزوال لا بد منه في
دعوى الحذف وان لم يذكر
الشارح هنا فتدبر (قوله ان
يقع عاملا الخ) قال اللقاني هذا
الضابط شامل لصور ما يزيد في ضرب
عموما ولا يجب تقديم المفعول فيه
انتهى قال الشهاب لو زيد في
الضابط ولم يحصل الفصل بين
اما والاقامة بشئ آخر لم يرد هذا
فلتأمل انتهى وكان الاحسن
أن يقول فلو قال المصنف بدل
قوله وليس له منصوب ولم يحصل
الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها)
لم يظهر له فائدة فان محترزه الذي
ذكره وهو اما اليوم فاضرب
زيد الوأخر فيه اليوم لم يجب تقديم
زيد بل الواجب تقديم واحد من
زيد واليوم لا بعينه واعلم انه
لا فرق في المنصوب المتغير للمفعول
المذكور بين كونه ظرفا كاملا

على الفعلية بحيث وغير الكافي قدر له منصوب والمحرور غير المحصورين في هذه
الايات ونحوها عاملا فقد قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بط لا جفا وقبل بالنار يعذب
وقبل ما هيبت دري بنا على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعده الا في مستثنى أو مستثنى
منه أو تابع له كما تقدم مثله وتقريره وعليه جرى في التمهيل وخالف هنا فقال
وما بالا أبو اسود المحصر • آخر وقد سبق ان قصد ظهور
(و اما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جواز ان محصورا بقا كذا يتم وفرة اقتضائون)
فقر يقا فيه ما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيرها (واما وجوبا)
أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (في مستثنى احدهما ان
يكون المفعول عماله المصدر) كأن يكون اسم استفهام (فحوالما يخشى الله تذكرون)
فأي مفعول مقدم لتذكرون أو اسم شرط (وايا ما تدعوا) فله الامعاء الحسنى فاي اسم
شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صد له وتدعوا يجوز ما يافسكل منهما عامل في عامله من
جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله
بعد الفاء الجزائية في جواب امظاهرة أو مقندرة (وايدمره) أي اامل المفعول
(منصوب غيره) أي غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاعل مثال
المقدرة (فحوربك فكبر) فتقديره واما ربك فكبر (ر) مثال اما المظاهرة (فحوراما
التيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيها حذرا من أن تلي الفاء اما المفقوطة
أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف على
هنا في المفعول فالجواب انها انما تقع ما بعدها أو يعمل فيما قبلها اذا كانت في صرحها
الاصلي وهي هنا ليست فيه لانها من حرفة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول
المتقدم لطلب المصدر ما يمكن ولكم ان حلقنا الى الفعل حذرا من ايلائها (اما بخلاف)
ما اذا كان الفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفعل بذلك
المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (فحوراما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل

٤٤ يج ل المصنف او غيره كما في ما زيدا كس جبة والاصل ما كس زيدا جبة وانه اذا كان ظرفا يجوز تقديم
المفعول به وتأخير الظرف كما أشرنا اليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فانه يكتفى بالفعل بذلك وقوله فلا يجب تقديم
المفعول به لان الفرض الفصل بين اما والاقامة وانما يتم ما على ذلك تردده ضم فيه (قوله فالجواب انها انما تقع فيما بعده الخ)
الاطهر ان يقال انها انما تقع على ما بعدهما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لان رتبته التأخير ونظيره ذلك ان المفعول
اذا كان له المصدر يتقدم على عامله وأما دعوى ان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم فقيسه نظرا لان حقها انما هو
الدخول على صورة الجلة وتقديم المفعول لا ينافي صلاتها كما علمت تدبر

(قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمفصلين بل قد يقال لا يصح اشتراط كونه لا حصر في أحدهما الا اذا هم في الضمير لان الحصر انما يكون في المنفصلين والمفصل أحدهما وهو المحصور في نفسه فكان الاولى للشراح أن يجعل قيد كونهما منفصلين مستقدا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما في قول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير اضم الفاعل والمفعول بالاكتهاء شائع ذائع وسبأ في باب العطف ٣٤٦ أن الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير محصور غير محصور في

أحد هـ ما يقتضيه قوله وما بالاً أو باغما المحصور آخر لا غير محصور في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول به ضمهم يدخل في قوله أو اضم الفاعل غير محصور ما كان من الفاعلين ضمير منفصلا غير محصور فأنك اذا قلت ضرب زيداً اما عمرو واما أنا وأكرمك اماً أنا واما زيداً وقلت أنا أكرمك لزيداً وان أهانك اهو هذا كله وما أشبهه قد اضمير فيه الفاعل غير محصور مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضاً عما أورده المصنف بان هو اذا خاطبهم بالآخيه عدم التوسط فقط لعدمه وعدم التقديم بدليل افراد مسئلة التقديم بقوله وقد يحى المفعول قبل الفعل مع شمول ما قبلها اليها واهل هذا هو مراد الشهاب القاسمي بقوله في مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو اضم الخ مخصوص بقوله

وقد يحى المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى ان ما ذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافي دعوى المصنف بان في كلامه ايم التماهي لانهم لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاختصاص فيهما (هذا)

معصمان لتعريف المصنف بالإيهام دون الدلالة والاختصاص تأمل (قوله) وأنه يجب تأخير الفاعل الخ لا يخفى أنه اذا جوب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميراً متصلاً وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تضم هذه الصورة الى مسئلة وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشيرنا اليه سابقاً ولا تعديسها مستقلاً والله أعلم بالصواب

الامر متصلاً وان وجه الطرف والمفعول به وتقدم الطرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (مستحب) • يدرك بالتأمل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الأصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تضرر الاتصال في الفاعل (واذا كان المضمير) المتصل (أحدهما فان كان) المضمير (مفعولاً) والظاهر فاعلاً (وجب) في المضمير (وصلة) بالتاء (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضرب زيد) لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يوثق بالضمير مفصولاً مع امكان اتصاله (وان كان) المضمير (فاعلاً) والظاهر مفعولاً (وجب) في المضمير (وصلة) بالفعل (و) وجب اتمام تأخير المفعول الظاهر عن الفاعل (او تعديسه) عليه (على الفعل) معاً (كضرب زيداً وزيداً ضربت) حذر من ارتكاب الاتصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (يؤهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيداً ضربت (لانه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيداً (ومسئلة ضرب موسى عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال وأخر المفعول ان ليس حذر • أو اضم الفاعل غير محصور فاقضى انه لا يجوز زيداً ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والجواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيداً ضربت اذ لا يمتنع امتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدأ وان الفعل متعذر لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابق الى هنا من أحكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن يكون المفعول محصوراً فيه وأن يكون الفاعل ملتصقاً بالمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول في مسئلتين أن يكون الفاعل ملتصقاً بالمفعول وأن يكون الفاعل محصوراً فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وان يكون معمولاً لما بعده الفاعل بشرطه وأنه يجب تأخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل وتأخير المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخير عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً والحواجز في هذا

(هذا باب النائب عن الفاعل) • (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللغوي قد قدم في أحكام الفاعل انه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل يوجب تأويل ما تقدم به اذا قصد بقاء الفعل على صبغته الاصلية (قوله لا يجهل به) نظريه المصنف بان الجهل به انما يقتضي ان لا يصحح باسم الفاعل لان يحذف وتقصيده وما يتعلق به يطالب من حيث انما على (قوله) أو اضم الفاعل الخ قال اللغوي اعلم ان الفرض من الفعل هو ما قصد حصوله من فاعله ما يرتب حصوله عليه قصد بالفعل أو لا قصد اذ ان في الفائدة المقصودة بالفعل كعلم المتعلق حصول عصمة الذهن عن الخلفاء في الفكر وينفرد كل منهما اذ قصد بالفعل غير فاعله جهلاً فالتصديق غرض لا فائدة المترتب على الفعل فائدة لا غرض كعلم النصارى لعصمة المذكرة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطأ في المقال فائدة لا غرض اذ ان غرض ان عطف الغرض من الحسن يتكاثر اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة (قوله أو معنوي) قال اللغوي اي معنى ٣٤٧ يشار اليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد

الحصر فلا يرد النقض بغيرها اعلم الفاعل بالسامع اذا كان بالفعل لا يصلح الا له كافي قوله نه لي وخلق الانسان ضمه ناً (قوله كأن لا يتعلق) قال اللغوي ان قد عدم تعاق الغرض بذكر امر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضاً فالت مراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضاً (قوله) وجوب التأخير الخ قال اللغوي في قوله الأولين بالوجوب وكان الاولى ذلك ولو قال في وجوب الرفع كان احسن لان الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل وأشار بقوله واحد الى انه لا يجوز تعدده كالفاعل والاستناد الى غير المفعول له اسناد مجازي كاستناد الفعل المبني للفاعل اليها فانه مجازي كما صرح به علماء

(هذا باب النائب عن الفاعل) • قال ابو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمروفي باب المفعول الذي لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذ لم يعلم السارق من هو (أو اغرض انطى) كالايجاز نحو قوله تعالى عسى ما عوفيت به وكما صلاح السجيع كقوله من طابت سريرته جدت سيرته فانه لو قال هذا الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره (تصحح النظم) كما وقع للاعشى ميمون بن قيس (في قوله) في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد (عائته اعرضاً وعلقت رجلاً • غيري وعلقت أخرى ذلك الرجل) فبقى عاق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل لعدم علم به وهو الله تعالى لتصحح النظم اذ لو قال عاقني الله اياه واهله الله رجلاً لغيري وعاقني الله أخرى ذلك الرجل لاختلت النظم والتعليق هنا المحبة وعرضاً بالعين المفعولة وفتح الراء مفعول مطلق أي فعله باعرضاً من غير قصد قد قل في الصحاح وقوله سمعها عرضاً اذا هوى امرأته اعترضت لي فعاقتني من غير قصد انتهى واسم هذه القصة هريرة كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل • وهل تطيق وداعاً أي الرجل وهريرة هذه عشقة رجل لا غير وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأته غيرها (أو) افرض (معنوي) كأن لا يتعلق بذكره غرض أي قصد (نحو فان أحصرتم واذاً حينئذ اذ قبل لكم قصصوا) اذ ليس الغرض من هذه الافعال استنادها الى فاعل مخصوص بل الى أي فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فيجوب عنه في رفعه وعديته وجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

المعالي انتهى وهو ما خوذ من كلام اللغوي فانه قال لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخر كان احسن اذ كل من الثلاثة واجب والنباية في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعديته وقال قوله واحدة اشارة الى معنى آخر نأب عنه فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامهم مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائب عن الفاعل وكلام اهل المعاني صريح في ان استناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا استناد الفعل الى ما ينشأ له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غير الملازمة مجاز ولا ملازمة شتى يلازم الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاستناد الفعل الى ما ينشأ له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر وما بعده مجاز والسرف فيه ان استناد الفعل الى غير ما ينشأ له يلزم تنزيهه منزلة ما ينشأ له فيجعل فاعلاً ومفعولاً به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف استناد الفعل المبني للمجهول

الى المفعول به فانه الى ما ينحرف وهذا حقيقة لا يجاز (قوله بيان لو انشد) قال الشهاب القاسمي في نظر والوجه التبعيض وقد يقال مراد الشارح البيان القوي وهو لا ينافي التبعيض انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواء فالحجاب من ثلاثة اوجه احدها ان من يباينة وهي لتبعيض الثاني ان المراد البيان القوي والتعظيم ٣٤٨ للمعوت الثالث على تقدير كون من يستاتبعض ان المراد بقية الاربعة

نيابتها عن سبيل البديل (قوله) والمقتل العين او اللام مثلها معتل القاء وتماخضها الشارح بالذ كر لاقتصار المصنف عليهم ما (قوله الثاني الجبرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كذو ريب ولا اختص بغيره ولا استثناء ولا دل على تعديل وذكر ابن ابي ازيان الباء الحالصة في نحو يخرج زيد ببابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك والتمييز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظرون دخول من في هذا المثال غير جائز كما مستعرنه في بابه انتهى واقول سياتي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب الجبرور ولو كان مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب واه (قوله بالراء) اي المضرومة نسبة الى رنة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والكون ومعه نسبة الى رنة حسن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم

(وتأنيث الفعل لتأنيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من ربيعة) بيان لو احد (الاول) منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام (نحو وضبط الماعوقضي الامر) والاصل اعاض الله الماعوقضي الله الامر في حذف الفاعل لانه في نائب المفعول به من باب فصار مفعولا بعد ان كان منصوبا وعندها يتبع ان كان فاعله وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائزا لتقديم عليه وفي ذلك اشار الناظم بقوله يتوب مفعول به فاعله (الثاني الجبرور) كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول او لا فالاول (نحو ولماسقط في ايديهم) الثاني نحو (قولك سير يزيد) لان الجبرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي ونليذه) ابو علي (الريدي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولماسقط هو اي السوء وسير هو اي السير (لا الجبرور) بالحرف المعدي (لانه لا يتبع على المحل) اي محل الجبرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال هو يزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمر ورفيع التابع فيجوز ما ولو كان الجبرور نائباً عن الفاعل لما في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل الجبرور والمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظالم برفع المظالم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علما انه ليس هو النائب (ولانه) اي الجبرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤولا) نلو كان عنه هو النائب لا يتقدم على عامله وهو مسؤولا والفاعل لا يتقدم على عامله فتأنيثه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الاحث يتقدم الاصل (ولانه) اي الجبرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ) نحو اريت كليل وروضان صميم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وازال الكوفيين تقديم الفاعل ونائبه باقين على حالهما (ولان الفعل لا يزنثه) اي الجبرور والمؤنث اذا ناب عن الفاعل في (نحو صيرت) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت به هذه الامل الرابع ان الجبرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة الجبرور في لسان العرب (قوله سير يزيد صيرا) بالنصب فان الجبرور ولم ينيبوا المصدر لاجلها بل اقوم منصوبا ولو انابوا لرفعوه واذ لم ينوب المصدر اظهر ضميره اولى بالانع كونه اشدا بها ماضيه واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عنده (و) انما من الاجوبة (انه انما

الفرع الخ) قديقال لا يلزم ما تقدمه من ان البصريين اجازوا زيداً وعمر وضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله) يراى واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عنده (اشارة الى رد ما قاله الحنفية ان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر الخ) لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما ياتي في قوله وقالت من يحل عليك ويعتلك في تقدير

(قوله هو الجبرور الخ) قال الدوشري انه نظر ظاهر لانه بوجه المصدر فيجوز ان كما يشهد بذلك اتيانه بالجملة معروفة بالطرفين وقع ان ذلك غير مختص بهما بل صرحوا في باب المصدر انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب النافسة الجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله الجبرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يلم من تصحيحها اولم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست جاثم الخ) وهو ما تقدم من طلب المعقب حقه المظالم فان الرفع ٣٤٩ يظهر في الفاعل اذا اضيف المصدر الى

المفعول ثم ذكر الفاعل (قوله الاشذوذ) قال الدوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصح فيه ركا كذا لا تخفى على ارباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الا شذوذا استثناء منقطعاً والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله) واما قوله الخ) قال الدوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن ان يكون ذلك من باب فان لم يجز من دون عدنان والذاه ودون معد الخ ويدهى ان الطرف يشمل نحو يجرد وحينئذ في الحاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بنفسه

بأى محل يظهر اعرابه (في الفصح) من الكلام وهو الجبرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف فالاول (نحو لست جاثم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا للمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصح الكلام فيقال لست جاثما ولا قاعدا والساني نحو قوله فان لم يجز من دون عدنان والذاه • ودون معد فترتك العوازل بنصب دون الثانية اتباعا للمحل دون الاولى فان اعرابها بالنصب يجرد ويظهر في الفصح نصه فيقال فان لم يجز من دون عدنان (بخلاف) الجبرور بحرف اصيل معد (نحو صيرت يزيد القاضل بالنصب) اتباعا للمحل الجبرور والمنصوب على المفعولية (او صيرت القاضل بالرفع) اتباعا للمحل الجبرور والمرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوز ان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكى الا شذوذا فلا تقل (صيرت زيدا) بالنصب على المعنوية (ولا مزيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذ لم يكن نصيبا فلا يجوز مراعاة واما قوله • يسلمكن في نجد وغورا غائرا • بالنصب فالصحيح ان منصوب بفعل محذوف أي ويسلمكن غورا لا باله لطف على محل محذوف قوامه لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لما صاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكاف المدلول عليه بالاعنى والتقدير مسؤولا هو أي المكاف وانما لم يقدّر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون مسئدا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قوامه ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذا السبب لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في الجبرور بحرف أصلي (اهدم التجرد) من العوازل اللغوية غير المازيدة وشبهها هكذا ايجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالتائب اسقى واجدد وذلك نحو نعم امرأه هند اذ لو قيل هي ثم امرأه لم يجز لان المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شيء من الخبر ونحو انتهى (وقد) يتفرقه من ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكافة فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (اجازوا) النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجبر بالحرف الزائد كلاجر (مع امتناع من احد لم يضرب) لان من لا تزداد في الايجاب لا لوقوع احد في الاثبات لان في ضميره • وسوغ لذلك كقوله

الداعل وقد علم على رأيهم لانهم لا يفاضلون عن ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يتصله مسؤولا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشيخ واقول اللبس الذي يبر زلاجه الضمير المستتر في المدة هو احتمال عود معي غير من يرون عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأي شيء كان (قوله واجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد اجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح ان يربطه بما يان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا اشار المصنف بقوله وقد الخ اوبان يقول بعد كلام المصنف الخ كبر هذا الشارح الى جواب ذكر الخفاف وهو انه متفق الخ ومثل له ينقل لم يضرب

من أحد وهو ثم امر آه هند (قوله وهو معارض بنحو ومائة من وزقة الخ) قال الشهاب القاسمي قد يجاب عنه بوجه
 فان المصنف لم يدع ان كل مجرد بحرف زائد لا يؤثله الفعل وانما أراد رد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤثف للمجرد وبأنه
 لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤثفا ٣٥٠ ان يؤثف الفعل دليله انه لا يقال كقوله بنائب نائب فلا يصح ان الجرور المؤثف

انثله الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشعري عقب أجوبه المصنف في انك انك ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان مجردا ويجب ان يثبت له اذا كان مجردا اه قال الدونشري وقال بهضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بأن نائبه الفضائية فيه ثابتة وصده عنه الفعل ظاهر اقويته الفضائية فيه فلم يؤثف له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدونشري مثله في ذلك انه وتخصيه للمصدر المتصرف بسبب ان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشعري المراد به مختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضته ان المختص في المثال كون نفعه لغير توكيد لان الاعداد لا توصفها بواحدة وهو خلاف كلام الشارح فليصرر بقى ان شرط الاختصاص محله ما لم يرد الابهام نحو ما عني له من أخيه شئ فيه عليه المنكس وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الآية (قوله المؤكد) قال الدونشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويضم منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ايهامه حيث لا يكون صفة للمصدر كما توهم (قال تائب قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدونشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جرير المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر ايهام بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز أن يقول قيم وقد فيضم المصدر كالتكليف والقيام وقد القه وقد تفسر بالمعرف فدل على انه غير مهم واذا كان غير مهم فيجوز نيابته اتفاقا (قوله) وهو امر والقيس الكندي (وقالت متى يضل عليك ويعتال) يسؤلك وان يكشف غرامك تدرب

ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ايهامه حيث لا يكون صفة للمصدر كما توهم (قال تائب قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدونشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جرير المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر ايهام بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز أن يقول قيم وقد فيضم المصدر كالتكليف والقيام وقد القه وقد تفسر بالمعرف فدل على انه غير مهم واذا كان غير مهم فيجوز نيابته اتفاقا

(قوله فالتائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز ان يكون التائب في البيت المجزوء على وجه حذف من الثاني دلالة الاول قال الدونشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كما فاعل اللهم الا أن يقال يجوز ذلك لدليل لا سيما اذا كان مما لا المحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدونشري ينظر ٣٥١ هل النوعي صفة لضمير المصدر والظاهر الاول اه قال الظاهر أن قول الشارح واضمير ضمير المصدر الخ: فمجاوب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر أن يدخل على قول المصنف وأما قوله بوجه ولما استدلل المجز على ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتال أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب أن التائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدونشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جملته جواب الشرط وقلة لان التاء قد وان يكشف غرامك تعدد وهذا مجرد لا يفيد ثم ظهر أنه يفيد والمعنى وان يكشف غرامك بالوصل تعدد ذلك وتبعه عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه من كل حين ويعظم الخطب اه وفي المصباح ضرب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو وكذا ضبطه الاشعري في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما قصة بناء) أي لاضافته لمبني كافي لقد تقطع ينسبكم على قراءة الفتح ويذيرد

(قال تائب عن الفاعل يعتال ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة والمعنى ويعتال) هو أي (الاعتلال المعهود أو الاعتلال ثم خصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقدم فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر تكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكرة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا تقيم له يوم القيامة وزنا أي فاعلان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المعنى واضمير ضمير المصدر النوعي أجاز به سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤلك من الاسماء جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه به انه اعتذره عن قضاء غرضه بعدد (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول ينسبهم الان الصفة هنا مذكرة (و) بذلك بوجه أيضا (قوله) وهو طرفه من العهد (فيما لك من ذي حاجة حيل دونها) وما كل ما يهوى امر وهو نائله فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس التائب الظرف فيها لانه غير متصرف عند وجهه والبصريين وعن الاخفش انه أجاز في لغة قطع بينكم ومننا دون ذلك أن يكون الظرف في موضع رفع مع قصه ثم قال أبو علي وتليذه ابن جني قصة اعراب واستشكل وقال غيرهما قصة بناء وهو المشهور ولوقري وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فمع ما كما قرئ اقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى

وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع أيضا الجاز ولم يمتح الى هذا التوجيه (و) بذلك بوجه أيضا (قوله) وهو القرز قد يدح زين العابدين على بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين (بغضى حياه ويغضى من مهاتبه) فما يكلم الا حين يتسبم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهاتبه (ولا يقال التائب الجرور) بمن وهو مهاتبه (لكونه مفعولا له) قاله ابن جني فيما كتب على الحاشية وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجوهرة على منع نيابة المفعول له خلافا لا اخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة أخرى اه وبهذا يعمل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وعشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للقراء (الرابع) عما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمان أو مكان (متصرف مختص) قاله زاني (فحوصم رمضان

رد الصفاقسي قول الحوفي قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بأنه كان يلزم رفعه كقراءه من قرأ اقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بخلافه الى مضمير وموضع رفع لان الاضافة الى المضمير لا تسوغ البناء مطلقا والابحار هي رت بعلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اه ووجه الرد ان هذا من تلك المواضع ولا قرئ تقطع بينكم بالفتح

(قوله بالعلمية في الاول) قال الدوشري ظاهره ان رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ٢٥٢ والشهر من الشهر ورمضان مصدر رمض اذا ترقى فاضيق اليه الشهر

(والمكان نحو) (جلس امام الامير) فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهم خارجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويستغنى بانه نحو عندك ومعك ونم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا نم (لاستغناء رقعهم) وخصهم بالذكر لانهم لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فلا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالامتناع (و) يستغنى بانه (نحو مكانا وزمانا اذ لم يقيدا) بقيد يخصهما فلا يقال جلس مكانا ولا يصح زمان لعدم القائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيد ابوصف مثلا جازيا يعم ما نحو جلس مكان حسن وصح زمان طويلا للحصول القائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف أو من مصدر • أو صرف برب نيابة عن

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا يتوب غير المفعول به مع وجوده) والى ذلك اشار الناظم بقوله

ولا يتوب بهض هذى ان وجد • في الاقلام مفعول به لان غير المفعول به انما يتوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يبق له عدم علمه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغيره واجب (وأجازة الكوفي) أى أجاز الكوفيون ان يتوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أى من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أى يعجز ليعزى قوماء كانوا بكسبون) فبني يعزى للمفعول وأجاب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوماء مقدم على النائب والثاني كضرب فى الدار زيدا (و) أجازة (الاختصاص بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالثالث الثانى (و) (كقوله)

وانما برضى المنيب ربه • مادام معنيان كركله

فمعنى اسم مفعول من عني بجارك أصله معنوى كضرب أعل بقلب الواو يا وادغامها فى الباء وقلب الهمزة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالياء وهو كرمع وجود المفعول به مؤخر وهو قلبه (و) نحو (قوله) وهو زوبة

(لم يعن بالعلماء الاسيد) • ولا شئ ذا النى الا ذره دى

فمعنى مضارع مبنى للمفعول من عني بكذا وبالعلماء نائب الفاعل وسيد المفعول به مؤخر واختاره الناظم فى التسهيل وظاهر قول النظم وقدر يدل على مذهب الكوفيين والاختصاص وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة وعن القراءة بأنهما شاذة قال الموضح فى شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل فى الآية ضمير مستترا فى الفعل عائدا على الفقران المفهوم من قوله يغفروا أى ليعزى الفقران قوما وانما

ثم حذف الفاعل للعلم به وأضر الفقران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع اقيم واستمر فى الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانما نائب المفعول الثانى فى باب كسباجارة عند أمن اللبس وهذا منها

وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والتون وانما قلنا ظاهرا الخ لاحتمال انه موافق للبيضاوي فيما قال من انه جزء للعلم لا علم ولكنه نسب ماله لكل لجزء حيث قال بالعلمية فى الاول فنسب العلمية اليه وهى وصف لشهر رمضان لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ ان الشهر علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوي أقعد فلما مل (قوله لا امتناع رقعهم) قال الدوشري أى لا امتناع تصرفهم وقول الشارح لانهم لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المفعول ان الجرح من لا يجعل الظرف متصرفا أصلا قوله ولا يتوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار لا يجوز نيابة مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور وأجاز ذلك ابن مالك وأشهر كلامه فى التسهيل بلبوث اختلاف فى انقطاع ما ناله ما مبنى وظهور أنه لا وجه لترك الشهاب فى انه دل يقيم مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل وجودا أولا (قوله قال الموضح فى شرح القطر الخ) قال الدوشري أوضح منه ما قاله فى شرح الشواهد فأما القراءة فلا دليل لهم فيها بل هو ان يكون الأصل ليعزى الله الفقران قوما كما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضر الفقران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع اقيم واستمر فى الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانما نائب المفعول الثانى فى باب كسباجارة عند أمن اللبس وهذا منها

(قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة الفعل على المكان بالاتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أقعد فالمكان شبيه بالمفعول به فى تعدد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدوشري وأجاب شيخنا الشنوافى بأنه يمكن ٢٥٣ أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع

أقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثانى وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزوى تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر أو بوجه ان ظرف المكان وابن معط المجرور (مسئلة) وغير النائب عما معناها متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أى من أجل ان انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذى لم ينب) عن الفاعل سواء كان الاول أم الثانى (فى نحو أعطى زيد ديناراً وأعطى دينار زيداً) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما ليسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلان كان) غير النائب (جارا ومجرورا) نحو فاذا فتح فى الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو فى الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لماعدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا اشار الناظم بقوله

وما سوى النائب عما علقا • بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متبجدا أو برفع الفاعل المحذوف فيكون مستحجبا فيه مذهبان أحدهما الاول ويعزى لسيبويه

(فصل واذا تهذى الفعل لاكثر من مفعول) واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث مستعنة اتفاقا نقله) ابن هشام (الخصراوى) وابن أبى الربيع (وابن الناظم) فى شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازة ان لم يلبس) بغيره (نحو أعطى زيدا كبشك سمينا) فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان فى النكت الحسن وقال الشاطبى أجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف فى الثانى والزعم ابن الحاج من قال باقامة الثانى أن يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبى وهو الزام صحيح اه وانما يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل فى حكم الثانى فىما فيه الخلاف الا فى فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثانى فى باب كسا) وهو ما ليس خبرا فى الاصل عن الاول (ان اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا) للالباس تقدم أو تأخر لان كلامه ما يصلح أن يكون معطى ولا يبين المأخوذ من الاخذ بالا لاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم ان عمرا أخذ وزيدا مأخوذ والقرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغى أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما فى ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز)

فانه ذكرفيه انه يجب متبوعه فى التسهيل وغير الفاعل وشبهة والنائب واجب نصبه والمنصوب اقتصر على ما ذكر لعلم كل من يابه ثم رأيت بعضهم قال فى شرحه على الآية فان قلت كان ينبغي أن يقول وما سوى الفاعل والمنصوب به والنائب عنه كما ذكر فى التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عني بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المنصوب به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابل محلا فيدخل فيه التقديرى كاعطى موسى قائما فكتم ينقض بالمبنيات نحو اعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدوشري كونه يسمى خبر ما ليسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا فى الاصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم ليلتأمل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله) أو برفع الفاعل المحذوف الخ) قال الدوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذى حذفه لا يجوز من أن يكون محذوفاً من

٤٥ ج ل الكلام أو مذكوراً ويمكن أن يقال كما قاله ولا نأخذ بن إبراهيم هذا مبنى على قول الكوفيين الداهيين الى ان صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرقة على غيرها ويكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فلما مل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدوشري ان أراد به ان المسند اليه فى ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان أراد به ان المقدم فى نحو

أعطي زيدا عمرو بنصب الأول
 ورفع الثاني هو المستند إليه فلا
 وضوح له فليتنامل (قوله ورفع
 مجاز) قال الدونشري ينظر هل
 يجوز حينئذ اتباع التصوب
 مرفوعا والمرفوع منصوبا
 أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا
 معرفتين) قال الدونشري
 الظاهر أنهما إذا كانا معرفتين
 كان الأمر كذلك (قوله واعد
 الضمير على المؤخر الخ) قال
 الدونشري يمكن دفع الاحتجاج
 على منع نيابة الثاني بلزوم عود
 الضمير منه إلى الأول المتأخر
 رتبة وهو ممنوع بأن يقال تقدم
 المفعول الثاني قبل النيابة رتبة
 كافي في رجوع الضمير على المتأخر
 وان كان بعد النيابة رتبته
 التأخير على أن لا نسلم أنه مؤخر
 رتبة بكل اعتبار فليتنامل ويرد
 أن ابن طهجة أجاز نيابة الثاني
 بشرطه ولم ينظر إلى أنه يلزم عليه
 عود الضمير إلى الأول المتأخر
 (قوله ولم يكن جملة) قال الدونشري
 ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور
 والظرف أو لا ثم رأيت في كلام
 بعضهم أن شبه الجملة كالجملة في
 الامتناع على هذا المذهب (قوله
 لأنه يؤدي الخ) قال الدونشري
 قد يقال هذا ممنوع لأنه مع نيابته
 ياق على كونه مفعولا ناسنا مستندا
 إلى الأول الذي لم ينب وأما قوله
 وقد نص على هذا المعنى الخ فهو
 مردود بأن اسم كان مستند إليه بكل
 اعتبار على أن الأخبار عن النكرة
 بالمعرفة في باب النسخ جائز فليتنامل

نائبه (مطلقا) أي سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والأول معرفة
 أم لا لأن زيدا أخذ بأبدا ودرهما مأخوذ أبدا (وقيل) يمتنع (مطلقا) طرد الباب فيتعين
 نيابة الأول لأنه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتد القلب) في الأعراب
 وهو كون المرفوع منصوبا والمصوب مرفوعا فان اعتد القلب جاز والثابت في
 الحقيقة هو الأول لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورتبه مجاز كما أن
 نصب الأول مجاز فهو من اعطاء المرفوع أعراب المصوب وعكسه عند أمن اللبس
 كقوله سمع نوح الثوب السمكار وكسر الزجاج الجرح وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع
 نيابة الثاني (ان كان نكرة والأول معرفة) قاله القارسي فلا يقال أعطي درهم زيدا
 ويتعين أعطي زيدا درهما لأن المعرفة أحق بالاستناد إليها من النكرة (وحيث قيل
 بالجواز) في الثاني (فقال البصريون إقامة الأول أولى) لأنه فاعل معنى (وقيل) عن
 الكوفيين أنهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والأول معرفة (فاقامته قبضة وان كانا
 معرفتين) استويا في الحسن (قاله المرادي) نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل
 وقال أبو حيان محل الخلاف إذا كان درهما منصوبا أعطى أم من جملة منصوبا بغير
 أعطي وقدره فعلا آخر تقديره يأخذ درهما فلا يصح على مذهبه إقامة الدرهم معمولا
 لا عطى لأنه معمول بغيره اهـ (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا
 في الأصل عن الأول (قال قوم) كثيرون (يتمتع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس
 وسواء كان جملة أم لا وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا (لأن لباس في النكرتين) نحو
 ظن أفضل منك أفضل من زيد إذا كان أفضل من زيد هو الأول (و) في (المعرفتين) فحوظن
 صديقه زيد إذا كان زيد هو الأول (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا
 الثاني (نكرة) والأول معرفة (لأن الغالب) في الثاني (كونه مستقاه وهو حيث شذ) أي
 حين أذناب عن الفاعل (شبهه بالفاعل لأنه مستند إليه) الفعل المبنى للمفعول (فرتبه
 التقديم) فحوظن قائم زيد أفني قائم ضميره متعديه ودع على زيد وهو متأخر افظا ورتبة
 لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لأنه نائب عن الفاعل ولا يصح أن
 يعود من المرفوع ضمير على المصوب إلا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى
 (الجزولي) و) ابن هشام (الخضراوي) وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس)
 فحوظن قائم زيدا ويمتنع أن ألبس فحوظن عمرو زيدا إذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن
 جملة) اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح (و) هذا القول
 (اختاره ابن طهجة) والسيرافي في الاقتناع وابن الأنباري (وابن عصفور وابن مالك)
 وجماعة من المتأخرين (وقيل بشرط) في إقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والأول معرفة
 فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لأنه يؤدي إلى الأخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك
 مرفوض في الكثير وما سمع منه جملة جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيدي
 في كان رجل زيدا والبايان واحد قاله الشاطبي (و) المفعول الثاني (في باب أعلم) أجاز
 قوم) منهم الجزولي والشاوي في التواطئة وتليده ابن الحاج في الرد على ابن عصفور

(قوله لعملة اطلاق الخ) قال الدونشري ظاهره بل صريحه أن المفعولية لا تطلق على الثاني والثالث وليس كذلك ولو قال لان
 الأول مفعول حقيقي والثاني والثالث ليسا في الحقيقة مفعولين وإنما المفعول في الحقيقة النسبة بينهما فإذا قلت ظننت زيدا
 قائما بالمفعول في الحقيقة النسبة التي هي قيام زيد ولذلك جوزنا ٣٥٥ أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد

في المقرب (إذا لم يلبس) فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوي
 والابدي) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة إلى أبدة بلبس بالاندلس (وابن عصفور
 لان) المفعول (الأول) واقع عليه الإعلام فهو (مفعول صحيح) اسمية اطلاق المفعولية
 عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) أما المفعولان
 (الآخران) فاصلهما (مبتدأ وخبر شيا) في نصبهما (بمفعولي أعطى) فاطلاق المفعولية
 عليهما مجاز (ولان السماع اعلم بما إقامة الأول قال) الفرزدق

(ونبت عبد الله بالجواز) كراما واليهما التباسا بينهما
 قالتا هي المفعول الأول ناسبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة
 أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيم يعود إلى عبد الله واثما باعتبار
 القبيلة وكراما خبر أصبحت ومواليها فاعل كراما واثما خبر بعد خبر وعيمها فاعل
 لثما والجواز فتح الجيم وتشديد الواو الياسة كانت تسمى جوا والكرام الشريفة
 والتميم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والماعني أخبرت
 أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليامة مواليا كرام ورؤساؤها لثام (وقد تبين)
 محذوكر من جريان الخلاف في ثاني كسا واشترط كون الثاني في باب ظن ليس جملة
 وجريان الخلاف في الثالث في باب أعلم (ان في النظم أمورا) غير مناسبة (وهي حكاية
 الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس) فإنه قال
 وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن
 (وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة) حيث قال

في باب ظن وأرى المنع أشهر * ولا أرى منعا إذا القصص مظهر
 (واجب) ان إقامة الثالث من باب أعلم (غير جائز بالاتفاق) إذ لم يذكر مع المتفق عليه
 وهو إقامة الأول (ولامع المختلف) وهو إقامة الثاني (واعلم هذا) الذي يسمع الموهوم
 (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم (حتى حكى الإجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور
 الأولان مسلمان والثالث منطوق نفسه من وجهين أحدهما أن الناظم وان لم يتعرض
 لثالث حصر بما فقد تعرض له التزاما وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم
 وقد ذكر الثاني فلماذا الثالث لكان ذلك نصرا بما جماع لم التزاما نفسه شائبة تكرار
 والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح
 أول الفصل عن الخضراوي فلا يقب حكاية إلى غلط غاية ما في اليلاب أن حكاية
 الاتفاق لم يفت على الاختلاف

كما ذكره الموضح وان كان تعرضه له التزاما هذا الإيهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثاني الخ) قال الدونشري قد يرد بان
 حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع إقامة الثاني تدل على عدم ثبته الذي أوقعه في الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يذعن عنه
 وصحة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصم

أقوله أحسن من النصيب الخ قال الذوق شري بطرهل لتعبيره هنا وفيما بعده بأحسن وفيما قبله بأقوى من غير التقين أولا
(قائلة) • كون النصيب في زيد اضربت أخاه أحسن من النصيب في زيد امررت به رده بعضهم بقوله وليس الأمر كذلك عندى
لأن الحاجة فيه مما للقدري من غير اللفظ واحدة ويريد السبي فيجوز وهو ما يلزم النصيب من وقوع فعل يزيد ولم يقع في الحقيقة
فعل الأوجه الجوز بخلاف زيد في زيد ٣٦٠ امررت به ومن نص على أن النصيب في الأول أرجح من الثاني ابن كيسان
في الحقايق وهو ظاهر كلام

المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين أذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (جاءه)
فعليه لتصدرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفه فالنصب
في نحو زيد اضربت به أقوى من النصيب في نحو زيد اضربت أخاه والنصب في زيد اضربت
أخاه أحسن من النصيب في زيد امررت به والنصب في زيد امررت به أحسن من النصيب
في زيد امررت بأخيه قاله المرادى في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضربا • حقا وافق لما قد اظهرا
وزعم الكسائي أن نصيب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والمعنى الضمير وزعم تليد القراء
أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى شيئ واحد ويرد عليهما أن زيد امررت
به وأزيدا خدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم) ما يوجب نصبه وما يرجعه وما
يسوى فيه (بين الرفع والنصب ولم يذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم)
في النظم بقوله وان تلا السابق ما لا يتبادر • يختص فالرفع انزعه أبدا
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد • ما قبل معنوا للمباهمة وجد

(لأن حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم
المتقدم بحيث لو قرع الفعل من الضمير وسلط عليه نصبه وما يجب رفعه ليس به هذه الحقيقة
(ويستضع ذلك) في التنبه الأول الآتي (فيجب النصيب إذا وقع الاسم) المتقدم (بعد
ما يختص بالفعل كادوات التحضيض) بما هم محله وضادين مجتمعين (نحو لا زيد أكرمته)
وأهمه في الارتشاف (وادوات الاستفهام غير الهمزة فتحوهل زيد أرايته) فيجب نصب زيد
بشغل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لأن هل إذا جاء بعده اسم وفعل
لم يجوز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد أرايت الآتي الشعر هذا مذهب سيبويه
وخالفه الكسائي في ذلك فأجاز أن يليه الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى
قوله يجوز الاشتغال في الشعر ولا يجب النصيب بل يرجع وما تقدم في صدر الكتاب من أن هل
مشتركة بين الأسماء والأفعال مقيدة عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل
زيد أخوك فانها إذا لم يكن في حيزها فعل تساق عنه ذاهلة بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها
فلا تدخل الأعيان ولم ترض باقتراح الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومنى عمر القيتة)
فيجب النصيب إذا كرفى هل وسيأتي الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وادوات
الشرط نحو حينما زيد القيتة فأكرمه) فيجب النصيب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا
أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال
بعدهما إلا في الشعر) عند سيبويه (واما في) نثر (الكلام فلا يليق ما الأصرح بالفعل)

سبويه لأنه ذكره ثالثا وقد يحتفل
أن لا يكون سبويه قد صدقنا خلا
وفي المسئلة نظر آخر فقد يقول
زيدا أكرمت أباه وزيد انصبت
له فتصدق في الآخر المضمون
اللفظ (قوله والآخر الضمير) قال
الذوق شري بطرهل معنى الغائه
عدم عمل الفعل فيه ويكون
زائد الاعراب له وللقرء وشيخه
الكسائي أن يجيبا عما ورد
عليه ما بالترامه ما أن هذا عاملا
محذوف فاما واقفة لغيرهما والمخالفة
في غير ذلك فليست أملا (قوله لا يصدق
عليه) قال اللقاني بل هو صادق
عليه بفتح النظر عما يعرض له
من وقوعه بعد ما يختص بالاسم
مثلا ثم في قوله لا يصدق عليه تجوز
إذا صد الاشتغال انما يصدق على
الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله
شحوهل زيد أرايته) قال الذوق شري
برحمه الله توقف بعض المشايخ في
نحو هل زيد في الدار هل يجوز
أن يتعلق الجار بفعل محذوف
وتكون هل داخله على المبتدا
ويكون هي ادهم يكون الفعل
في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهرا
لاما قدرا ويتعين تقدير المتعلق
أما لا فعلا أخذنا بعوم كلامهم

وهو محل نظر (قوله الأصرح بالفعل) قال اللقاني أي الفعل الصريح
أي المصرح به لا المقدرة فانه لا يليق ما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما ومنفصلا بعموله كقولك أن زيد القيتة فأكرمه مقدرا
أن الأصل أن زيد القيتة فأكرمه ولو لا هذا التعميم لم يصح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما ولذا اقر ذلك هذا اظهر لك
اشكاله لقوله تعالى وأما بعد فهدى بهم نصيب غور فانه منصوب على الاشتغال بعقد بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى

فلا يجوز في الكلام متى هو القيتة وحينما زيد القيتة فأكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط
إذا مطلقا) سواء كان الفعل ماضيا أم لا (أو ان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل
ماض) اقلنا أو معنى (فيقع) الاشتغال بعدهما (في) نثر (الكلام نحو إذا زيد القيتة)
فأكرمه (أو) إذا زيد (تلقاهما كرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع إذا
(و) تقول في أن والفعل ماض اقلنا (أن زيد القيتة فأكرمه) ومعنى فقط أن زيد ألم تلقه
فانظروا (ويستغنى) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد أن الجازمة لفعل التفسير اقلنا نحو
(أن زيد ألم تلقه) محذوف الالف (فأكرمه) لأن أن الجازمة للفعل قوى طلبها فلا يليق
غيره بخلاف ما إذا لم تجزمه لظا المضية وأما الجزم بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل
فيلها غير (ويجوز) الاشتغال (في الشعر) بعد أن الجازمة لفعل التفسير نحو أن زيد
تلقه فأكرمه (وتسوية الناظم) في النظم (بين أن وحينما مر دودة) لأن الاشتغال بعد
حينما لا يقع إلا في الشعر وأما بعد أن فانه أن كان الفعل المشتغل ماضيا اقلنا أو معنى يقع
الاشتغال بعده في الكلام والشعر وأن كان مضارعا مجزوما فانه اشتغال بعده مختص
بالشعر وجوابه أن الغرض من التسوية بينهما أنهما في وجوب النصيب حيث وقع
الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بالضرورة وبعبارة النظم
ناطقة بذلك ونفسها والنصب حين أن تلا السابق ما • يختص بالفعل كان وحينما
(ويترجح النصيب في ست مسائل أحدها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبها وهو الأمر
والدعاء) بخبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصفة الخبر) المقابل لانشاء فالأمر (نحو زيد
(اضربه و) الدعاء بصفة الطلب نحو (اللهم عجل لفرجه و) الدعاء بصفة الخبر نحو
(زيد اغفر الله له) فالنصب في فعل محذوف من لفظ الأول ومن معنى الثالث لقصوره
والقدير اضرب زيد وارحم عبدا وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصيب فيمن على
الرفع لأن الطلب انما يكون بالفعل فكان حل الكلام عليه أولى ولأن في الرفع الأخبار
بالطلب وحق الخبر أن يكون محققا للصدق والكذب قاله ابن الجوزي ونوقش فيه وقال
أبو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الأخبار بجميعا في الأمر والنهي حتى مر في قوله

أن الذين قتلتم أمس سيدهم • لا يصح جواب الهمم عن ليحكم نأما
(وانما يجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير) مجرور بالنسبة (في محل رفع) على
الفاعل عند سيبويه وزيدت الياء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا أن قلنا
أن الضمير في محل نصب لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا
(وانما تنق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
مهما ما تخطئ به) (لأن) إذا ما لمعة من حله على الاشتغال فإن (تقديره عند سيبويه) عابتي
عليكم حكم الزانية والزاني (محذوف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف إليه مقامه وهو
الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور) (ثم) بعد تمام الجلة استؤنف الحكم وهو
فاجلدوا فصارت جلة الطلب مستأنفة فلم يلزم الأخبار بالجلة الظلمية وهي فاجلدوا
المبتدأ وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جلة مستأنفة في مبتدأ خبره بغير ذلك

(قوله وهو الأمر والدعاء) قال
اللقاني لم يذكر النهي من أقسامه
لأن الطلب فيه بلا بالفعل لكن
الاقسام خارج وهو طلب غير
الأمر والدعاء (قوله ولو بصفة
الخبر) قال اللقاني يتعلق في المعنى
بكل من الأمر والدعاء لأن كلامهما
يرد بصفة الخبر فان كانت تعلقه
بهما مشكل لأن الأمر والدعاء
فعلان بقرينة تقسيم الطلب
اليهما والطلب فعل بصرح قوله
أن يكون الفعل طلبا فتعلق بهما
يضي إلى أن الفعلين كائنان
بصفة الخبر وهما انقضى الصيغة
فان الصيغة هيثة تعرض للعرف
باعتبار حر كاتم أو سكتان أو تقديم
بعضها وتأخيرها والباء للابنية
والمعنى ولو التبع الفعلان
بالصفة المذكورة ولو لم أن
الصيغة هي الحروف باعتبار
الهيئة المذكورة فالأمر والدعاء
حاصلان بالصيغة مدلولان لها إذ
هما طلبان والطلب مدلول عليه
لأدال وقوله أن كان الفعل طلبا
على حذف مضاف أي ذا طلب
كافي النظم (قوله ونوقش فيه)
وجه المناقشة أن الخبر المحقل
لما ذكر يقابل الانشاء أي الكلام
الخبري لا خبر المبتدأ (قوله ثم
استؤنف) قال اللقاني إشارة إلى
أن انشاء استأنفة لا عطف لأن
الراجع امتناع عطف الانشاء على
الخبر وعكسه (قوله ولم يستقم عمل
الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون
الفعل بحيث لو فرغ عن العمل
في الضمير وسلط على الاسم المتقدم
لعمل فيه وذلك متغيب في الآية

(قوله اظلم واظلمه) قال الدوشري في بعض النسخ اظلمى بلا تون والظاهر ان موسى اشم فاعل من اشم ويظهر ما جعل اظلمى
وما معناه وهل هو من الظلم او لا وما معناه ٣٦٢ قوله اظلموا ويظهر له موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف اليه
اذرب مضاف الى موسى اه وهذا

ما يتعجب منه لان اظلمى لا يستقيم
الوزن معه الابدع المذون وهكذا
الرواية وهذا البيت مشهور فلا
وجه لما اطل اليه بلا طائل قال
الزرقاني رب منادى مضاف وموسى
مضاف اليه فهي مجرور بقصة
مقدرة نيابة عن الكسرة واظلمى
أفعل تذييل مبتدأ واظلمه معطوف
عليه ووجه فاصيب عليه خبر
ويجوز ان يكون اظلمى منصوبا
بقول محذوف من معصى اصاب
اي اهلا اظلمنا ومقتضى سياق
الشرح لهذا البيت انه ورد
بالنصب فاظلمه بالنصب معطوف
على اظلمى ولا يضرب في الوزن نحو يك
الميم بالقح في الاول وبالضم في
الثاني اي الزائد من اظلم قال

في باب افعل التفضيل من التثنية
واذا قدمت اضافته أي انفصل
التفضيل بتضمين معصى من جاز
ان يطابق وان يستعمل استعمال
العاري ولا يتعين الثاني خلافه
لابن الدراج ولا يكون حيث
الابعض ما أضيف اليه وشدة
اظلمى واظلمه اه وقال ابن يسهون
في المصباح في شرح أسات
الابضاح بعد ان أنشد هذا البيت
معناه اظلمنا فاصيب عليه كقولهم
أجرى الله الكاذب معي ومنه ثم قال
فان قات اضمر المبتدأ كما اضمرت
في قولك خولان فانكح فتاتهم
قلت ذلك لا يسلم لانه المتكلم فكيف لا يتجه هذا انما على اشارة المتكلم الى نفسه من غير ان يزل بمنزلة الغائب كذا لا يصح ان
اضمر هذا اهنا فان قلت ان قوله اظلمنا على انظر الغيبة فليس مثل هذا فان قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين
ولا يمنع ذلك الا ترى انهم قالوا يا اقيم كلهم فاعلموا على انية لما كان اللفظ له وان جهته على هذا كذا قلت اظلمنا في ذلك كان مستقيما

باب موسى اظلمى واظلمه • فاصيب عليه ملكا لا يرجع
المعنى اظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن ابي عجلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال أبو
محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الميم آخر الحروف وهو البطليوسي
(و) ابو الحسن بن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة اجمية يتضمن معناها الفرح
والسرور (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه الى (العموم) بالامر (كلاية)
وهو هاء السارق والسارقة فاقطعوا شبهة الشرط في العموم والابهام (و) يختار
(النصب في) الاسم المنظور فيه الى (المخصوص) بالامر (كزيدا ضربه) لعدم مشابته
لشرط المسئلة (الثانية) مما يتبرج فيه النصب (ان يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام

بالحلة المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه الفصل بين الاستفهام وتقول البخاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله تعالى
ذلك وتضيغه الى ذيل المعنى وفي الاشياء والنظائر الخفية للسهولة ما فيه مقتنع في ذلك وغيره وهي احد مواد كتابنا ذيل المعنى
الذي هو علم النظر اه وقوله كذا فصل يقع مثله كثيرا وتوجهه اما بان لامع ما بعد هاء سارا كلمة والاعراب جارية على الآخر
واما ان الاسم معني غير يظهر اعرابها فيما بعد هاء ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج
الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد

(قوله لا يعمل ما بهما الخ) قال الدوشري عندى في لا الطليعية وقته ويبنى مرا جعة اعراب قول ابن مالك • والما اذا ما شيا
لا تثبت اه والوقفة في لام الامر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذب الله) قال الدوشري
اي من الفعل المقرون بلا الطليعية اي في المعنى وان كانت في اللفظ نافية فيسقط ٣٦٣ قول الشارح هنا ويشمل الطلب

او بلا الطليعتين هو عار يضربه بكر وخالفه (قوله) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فرس
العمل ما لا يعمل لان اللام ولا الطليعتين لا يعمل ما بهما فيما قبله ما قياسا قلت اجاب
ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النهي
بما ويشمل الطلب ما انظره لفظ الظير (ومنه زيد لا يعذب الله) برفع يعذب (لانه في بعض
الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره ومنه زيد الله الان عدم التعذيب رحمة
(ويجمع المستثنى) هذه والتي قبلها (قوله الناظم) • واختير نصب قبل (فعل ذي طلب •
فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيتين (على الفعل الذي هو طلب)
كالامر والدعاء (وعلى الفعل المقرون بزيادة طلب) كالمقرون باللام ولا الطليعتين المسئلة
(الثالثة ان يكون الاسم) المشتغل عنه واقعا (بعد شئ الغالب) في ذلك الشئ (ان يليه
فعل) واليه اشار الناظم بقوله ثم بعد ما يلاؤه الفعل غاب (ولذلك امثلة منها هـ حزة
الاستفهام نحو ابشر امنا واحسد انقبه) فيترجع نصب بشر بفعل محذوف يقصده
المذكور لان الغالب في الهزمة ان تدخل على الافعال وانما يجب دخولها على الافعال
كقائ اخواتها لانها أم الباب وهم يتوحدون في امهات الابواب ما لم يتوسه واقف غيرها
(فان فصلت الهزمة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه) لان
الاستفهام حيث دخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو رأي
سبيويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدور انفصل به - حذفه كما هو رأي الاخفش فاختار
النصب لان الهزمة داخل في التقدير على الفعل (الاي ثروا كل يوم زيد تضربه) فيترجع
النصب (لان الفصل بالنظر) وهو كل يوم ينصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام
داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع)
واجب (نحو زيد تضربه أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في القول والاستفهام
عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو برير يمدح ثعلبة ورياحا
ويذم طهية والخشب

(أثعلبة الفوارس أم رياحا • عدات بهم طهية والخشب)
نصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز ان اضمار عدات لتعديها بالياء
قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثلاث مثنة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس ثعلته وان
كان جمعا نظر الى معنى اهل القبيلة ورياحا بثلاث من تحت وحاصولة وطهية بضم الطاء
المهملة وفتح الهاء وتشديد الباء آخر الحروف والخشب بكسر الخاء المجمة وبالشين

بالجمله المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه الفصل بين الاستفهام وتقول البخاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله تعالى
ذلك وتضيغه الى ذيل المعنى وفي الاشياء والنظائر الخفية للسهولة ما فيه مقتنع في ذلك وغيره وهي احد مواد كتابنا ذيل المعنى
الذي هو علم النظر اه وقوله كذا فصل يقع مثله كثيرا وتوجهه اما بان لامع ما بعد هاء سارا كلمة والاعراب جارية على الآخر
واما ان الاسم معني غير يظهر اعرابها فيما بعد هاء ويرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج
الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد

(قوله فلا أثر للعطف) قال الدونشري قال بعضهم لو قال فلا أثر للنصب لكان أحسن فليست بواجب وجه ثم ظهر أن قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب ٣٦٨ لأن العطف على الجملة المعنوية أثر وهو النصب فاشارة هنا إلى أنه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر فيها وأما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت إليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لأن ما التجميعية تمنع من ذلك ألا يقع بعد ما لا انفصل انتهى وهو يجب فان البعض الذي نقل عنه هو اللقائي وقد وجه كلامه وعبارة يعنى أن العطف على فعل التجميعية متعذر إذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو رأى جماعة وإذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أى لا أثر له إذا التزمه التمام فظهر مع اختلاف وجهين فأكثر ثم لا يخفى أنه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لأن النصب فيها قبل أثره أن الجملة معطوفة على الجملة الخبرية جماعتين المتبداً فتكون هي أيضاً متخبراً بها عنه والرفع أثره أنها عطف على جملة المتبداً والخبر فلا تكون هذه متخبراً بها من المتبداً بخلاف معطوفة على التجميعية فإن الجملة معطوفة على جملة المتبداً والخبر وقعت الاسم ونصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعلمهم بقولون التقدير خلاف الأصل ولا فالضمير قد يتقدم إذا لم يوجد في اللفظ (قوله وهو جازم بلا خلاف) فيه نظراً فظهر على ذلك في المثلثة أقوال ثالثها الجواز في الواو والمنع في غيرها (قوله كذلك) ونحو (يكون اسماً) قال الدونشري كذلك كما يكون فعلاً (قوله الثالث أن يكون الوصف عاملاً) عمل الفعل فلا يكون وصفاً غير عامل الشرط (الثالث أن يكون الوصف العامل) صالحاً له عمل فيما قبله فلا يكون وصفاً مقروناً بالوصف المشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

يخرج على أن التقدير أو يسامى حسود (وهذه أمور متماثلة متقدمة) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها أن العامل المستعمل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشرط ثلاثة أحدها أن يكون وصفاً فلا يكون اسم فعل ولا مصدراً (الثاني أن يكون الوصف عاملاً) عمل الفعل فلا يكون وصفاً غير عامل الشرط (الثالث أن يكون الوصف العامل) صالحاً له عمل فيما قبله فلا يكون وصفاً مقروناً بالوصف المشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

الشرط الثالث لا يخفى عن الشرطين قبله فكان يقول أن يكون اسماً صالحاً (قوله نحو زيداً أنضاربه) قال الدونشري صريحاً أنه من باب الاشتغال وتبعه نظراً فان ضابطه غير صادق عليه لأن شرطه أن يكون بصيغته لوفرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وهو لا يصح نصبه لوفرغ عن الضمير لأن المتبداً فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجتناب كما سر حوايه في قوله تعالى أرغب أنت عن آلهي يا إبراهيم وإذا قلنا أنه من باب الاشتغال على ما سر حوايه في قدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أنضار بزيداً أنضاربه قال شيخنا ويجوز أن يقدروا وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنما المذكور وحينئذ فضاء به المذكور ينظر ما الرفع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد اجتمعنا على ذلك في حاشية الألفية (قوله والقدرة انت حذره) قال الدونشري فيه نظراً أنه يشترط في الوصف أن لا يكون صفة مشبهة وحذرة مشبهة اللهم إلا أن يقال إن حذراً من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الطرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه أو لا على مذهبه انتهى ولا يخفى ٣٦٩ أنه لا يوهن أن قصد المشرح بذكر التثنية

وسوق في الباب وما قد اعمل • بالفعل أن لم يك مانع حصل (وذلك) الاسم المستوفى للشرط الثلاثي يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالأول (نحو زيداً أنضاربه) والثاني نحو الدرهم أنت معطاء والثالث نحو العسل أنت شرابه والنم أنت مصادرها والعبد أنت ضروبه أو ضربه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيمن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنضار بزيداً وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت مصادرها وأنت ضروب أو ضرب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليك وزيد ضرباً بالياء) بالياء المتناهية تحت فلا يجوز نصب زيد فيها (لأنها) أى عليك وضرباً (غير صفة) لأن الأول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتداءية وخبر ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نم يجوز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي) وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا يعمل بحرف مصدرى (كضرباً النائب عن فعله الطائي) وهو المبرور السيرافي) عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر مجزئاً (بخلاف زيداً أنضاربه أس لأنه غير عامل على الأصح) لأنه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيداً أنضاربه) وجهه الأب زيد حسنه) فزيد في المثال الأول وجهه الأب في المثال الثاني رفعه ما واجب على

٤٧ • لصادر مسدها وهو بعد من كلامهم والفرق واضح لأن المصادر معمولات تلك الأفعال فلهذا لو حذفت في الكلام وقال الدونشري قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة إلى اسم الفعل فإن الظاهر أنه مع فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله نم يجوز النصب الخ) قال الألفاقي بسبب أن المنع فيهما ليس لأجل كونهما غير صفتين بل لأن معمولهما لا يتقدم عليهما فانهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المنع في الحواشي فإن قلت بقي عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيداً أنضار بآياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما أن الناظم يحتار في هذا الكتاب أنه لا يعمل المصدر حتى يعمل محله فعل مع أن أو ما على هذا فالعمل بالفعل المحذوف لا للمصدر فإن قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضاً أن لا يجوز لتسلا يلزم حذف العوض والعوض منه جعاً وهو في الفساد نظراً اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر تابعاً عنه في اللفظ أنه يجوز لأنه لم يحذف الية بغير شيء بل أقيم مقامه غير مكانه ليحذف (قوله الذي لا يعمل الخ) قال الأشعري أما المصدر الذي يعمل إلى الحرف

المصدرى فلا يجوز النصب قبله اتفاقا ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبين في هذا الموضع في باب المفعول واعترضه هذا القول عن ابي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللغوي لا يصح عنده شرط في الاشتغال اذا لم يعد ٣٧٠ من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء بشرطه والعامة لا بد منها

رفعت او نصبت (قوله كذلك) لا بد انية وما بعدهما من الجملة الامة خبرهما ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي تحصل بضمير الخ ليس منه والذين كفو واقعة الهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بحذف كما بيناه في حاشية الاية قال ابن هشام قال بعض العصر بين يحنل ان يقال اللام في سبيل التوضيح مقوية لتعديدها العامل لكونه فرعانيكون عاملا فيها به وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله او باسم اجنبي) قال اللغوي شري قصد المصنف به استيفاء اقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب ظهر وجح نحو هذا ضربت من تكلمه وبهذا يتبين ان الضمير الذي به العلة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبيين ان الضمير الذي به العلة في المثال مرفوع وهو المستر في تكلمه او دعي على هذا وانما المنصوب فعائد الموصول وبقدر هذا العامل المحذوف من لازم المذكور اى اهت هذا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) اشارة الى اختصاص الواو بظرف الذي لا يفي متبوعه كما بينى قوله اللغوي وتعب بما نقل عن الرضى

فصل في مشغول بحرف جر هـ او باضافة كوصل بحرفي (أو) المنفصل من العامل (باسم اجنبي أتبع بتابع مثقل) ذات التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط ان يكون التابع) للاجنبي (نعتا له) لان النعت والمتنوع كالشي الواحد قاله في المفتي (نحو زيد ضربت رجلا بحبه) قالها من بحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا ووجه يجب نعت رجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطف) على الاجنبي (بالواو) خاصة لما في من معنى الجمع فالاشارة معها أو بالجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيضمير قاله الموضح في المواضع (نحو زيد ضربت عمرا واخاه أو) يكون التابع (عطف) على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الابضاح والتخصيص (كزيد ضربت عمرا واخاه) قالها من أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم

وعاقبة حاصلة بتابع هـ كعلة بنفس الاسم الواقع ومثله عطف البيان زائدة على التسهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطان) هذه (المسئلة نصب) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتصا بالجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور الهم (الاذا قلنا عامل البدل

من التعميم لساير حروف العطف (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللغوي هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه والبدل بيان لا بد لا يضاف الى الموضوعين حيث قالوا كل ما يصح ان يكون بيا يصح ان يكون بدلا في موضعين (قوله فتصا بالجملة الخ) ان اراد لفظا لم يكن لا يجوز ان يقدر وان اراد لفظا وتقديره غير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعامة لا يجوز

فما قلت لهم الا انما امرتني به ان اعبد الله (قوله واللام يكن من بدل المفعول الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصود الامتناد فلا يقال انه جلة وان قيل بتقديره حقيقة ونظيره في التوكيد اللغوي احبس احبس وسأني ايضا انه ان خوفت فت توكيد للضمير فقط الا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عبيد الاولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لا ونما وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي واما اللغوي فلا ضمير يربطه بالمو كداه (قوله يجب كون المقدار الخ) قال اللغوي ويقدري نحو زيد اشكرت له المائل لانه يحدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المعنى ان لا يصح الضمير اقوى من المظهر قال بعضهم وهذه على واهية لا اثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان نصب زيد الامة ونصب لزيد اخرى كذا في ذهني من كلام ابن الجوزي نقل عن ابي القاسم (قوله أو لازمه) اشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيد اضرب اخاه كما يبينه ويأتي تحقيقه عن اللغوي (قوله جاوزت زيد امرت به) قال اللغوي هكذا في الرضى وغيره وفيه بحث لان في كون الجاوزة بمعنى المروءة انما هو ٣٧١ المروءة بضم الميم لا هو محاذاه وقت السير فيصدق على الهاذي انه ما يربز لا يجاوز فكيف يكون المروءة الجاوزة في قول الشاعر

امر على الديار ديار لي
اقبل ذا الجدار وذا الجدار
وكيف يمكن تقبيل الديار وقت
جماوزتها (قوله واغنت زيد اضربت اخاه) ظاهرا ان الاهانة من معنى الضرب وهو مشكل ولذلك اخرج الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المائل ما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللغوي في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة فان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من

والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما ان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب ووجه ضربت عمرا معترضة بين ما قلت عامل البدل ليس كذا لفظه به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا أو مفسرا الغيبة وانما هو تقدير معنوي واللام يكن من بدل المفرد من المقدر بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقى من التوابع التوكيد نحو زيد اضربت عمرا نفسه ولا يصح بحسبه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤ كداه فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثاني يجب كون المقدري نحو زيد اضربت به من معنى العامل المذكور وانظروا) فيقدر ضربت زيد اضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيد امرت به (جاوزت زيد امرت به) ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه وبقدر في نحو زيد استمته خالفت زيد استمته لان خالفت هو مع في است قاله ابو البقاء (و) يقدر في نحو زيد اضربت اخاه (اغتت زيد اضربت اخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجب ما يقدر في هذا الباب يقدر متهمة على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخر عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الاوجه الخ لانه اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسا للضمير يجري (اذا رفع

معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالنظر الى جميع مقاييله ومقتضاته قدر ذلك المعنى كزيد امرت به فان المرور معناه في نفسه ومع اي مفعول قدر هو الجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المقاييل قدر المعنى المائل معناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيد اضربت اخاه اغنت وفي زيد اضربت عمرا كرمته وهكذا وان لم يمكن تقدير احدهما من المعنيين قدرت المالبة كما في زيد امرت به فلام وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضى وغيره بان الاقسام الثلاثة داخل تحت معنى العامل (قوله من حصر وغيره) المحصر نحو انما زيد اضربته لانه لو قدره قدما وقبل انما اضربت به انعكس المعنى المراد وهو قصر الضارب سنة على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضربا وغير المحصر اما كون الاسم السابق لازما للصدر أو معمولا للمساعد الفاعل فهو ما نحو قد يهتاهم لانه يلزم على تقديره قدما الفصل بين افعال الفاعل تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسمي) قال اللغوي يريد بالضام المتصل واما المنفصل فيجوز

مفعول في الاسم السابق النصب قال الرضى بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد فاعله المفعول والمنطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر قلت زيد اذن منطلقا لم يجوز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير مفعولا فلا يقال زيد اضرب على ان الضمير عائد على زيد ويجوز ذلك في المفعول في نحو زيد لم يضرب الا هو (قوله لفظا) المراد برفع لفظا ومجلا ٢٧٢ مامر في نصبه لفظا ومجلا (قوله لانه لم يسمع له تفاعل عرو) أي قلت

مع ما الكافية باقية على الاختصاص بالجل الاممية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زادته غير كانه فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولا يلجوا في التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم نظرا لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشركين) قال اللقاني هنا بحث وهو ان أداة الشرط انما تقتضي فعلا أعم من ان يكون ناصبا أو رافعا او كون استجارته تفسيرا لا يمين لجواز أن ينصب أحد بوجوده مثلا بقرينة المقام فاستجارته نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب للغير المقابل للانشاء لا للغير المبتدأ (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجعت) اعترض بأنها وان ترجعت من هذه الخيرية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فترجع الابتدائية بعدم الاحتياج الى تقدير ثم ان في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدونشري فيه نظر فان ابن

مالات صرح في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك فلبيسكن زوجك ومخالفة ابن هشام لانه لا تضرب ولا تسلم الكبرى ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد في القرآن لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كانهاء (تمه) قال في الهمع شرط المشغول منه قبول الضمير فلا يصح الاشتغال عن حال وتيسر مودع ومجروح وما لا يجوز المضمر كقبي والكافي جزم بذلك أبو حيان

في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول في المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنه (قوله بالنسب حاصل على كلا التقديرين) أي ويرجع الاول بالقرب والثاني بالسلامة من الحذف (باب التعدي وال لزوم) (قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدونشري دخل فيه شكرته وشكرت له الاول في المتعدي والثاني في اللازم وقال السعد التفتازاني ان الثاني من المتعدي أيضا واللام زائدة تسمى وكلام المصنف الا في صريح في ان نصته لازم والجواز محذوف سمعنا مع الجواز في الشرع وقد اعترض اللقاني في حواشي التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الالفية واعلم ان دخول نحو شكرته وشكرت له انه ليس قسميا برأسه ورأيت بخط المصنف في هوامش الفية ابن معطى ما أنه في هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه وذلك لتساوي الاستعمال فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثاني ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا ضعيفا وسمعه ابن عصفور وقال ينبغي أن يجعل الأصل فيه التعدي بالجاء ثم حذف توسعا وكثر الأصل والشرع وأجاب الشلوين الصغير بأن بعض العرب يمكن أن يلغظ الفعل قويا ويحفظه آخر ضعيفا ثم اخذت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل ان الأصل التعدي بالجاء لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتنص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الأصل التعدي بالجاء الأصل التعدي بنفسه وحرف الجر اذا انتهت وهذا لم يحكمه عن أحد وانه غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فقاموا فان قلت انه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الأصل حذوفه بنفسه والجواز اذا نحو مسحت برأسي ٢٧٣ ورأسي وحسنت بصدري وصدري

لان التضمن يحصل بالصدر فهذا يمكن حراة قلت فمكان يجب أن يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب سمع (قوله أن يصح أن اتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة وكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المحذورة بها كقولك الصديق كأنه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا

الكبرى فقيه عطف اسمة على مثلهما فالتناسب حاصل على كلا التقديرين (هذا باب التعدي وال لزوم) في الافعال (الفعل ثلاثة أنواع أحدهما لا يوصف بتعدد ولا لزوم وهو كان وأخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال أو شبهه به على قول الكوفيين) وقد تقدمت عقب باب المبتدأ (والثاني المتعدي وله علامتان أحدهما ان يصح ان اتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر المانظم بقوله علامة الفعل المتعدي ان اتصل به هاء ضمير مصدرية السلامة (الثانية) أن يصح (ان يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل بالجراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (الآثرى المذوق زيد

ومنقوضة أيضا بالافعال الناقصة لصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم سمعته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمي جواب الاول ان المصنف أراد ان اتصل به هاء ضمير المصدر وهو غير خبر كان وحذف هنا لقبه لاسيما من مقابلة المتعدي للافعال الناقصة وكونه قسما لها مع ما صرح به في بحث الضمائر من اتصال هاء الظرف كان وتعبه بنحو الصديق كأنه زيد والماصل انه حذف هذا القيد لقرينة المحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بأن هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لاعلى سبيل التوسع انتهى وقال الدونشري ربما يشك على ذلك الافعال اللازم بناؤها للمفعول فانه لا يتصل بها الهاء المحذورة لان ذلك يخرجها عما لزمه واجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشوافي عن هذا بانها في اصلها وبسبب ذاتها يصح ان تتصل بها الهاء المحذورة وان عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبنى للمفعول اصل برأسه وفي هاءش نسخته بغير خطه قوله ان يصح أن اتصل الخ يقتضي ان نحو صام وجلس متعددا عما لولم يتصل به الهاء المحذورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم سمعته والمكان جلسته ويحجب بأن المراد العصة في كل وقت وهذا ان صحته اصل ضمير المصدر مامقيدة بمجال تنزيهاها منزلة المتعدي ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المحذورة بها عارض (قوله أو يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته انه يبنى من فعل التفاعل المتعدي والمتعارف بناؤها من فعل المجهول والتصديق بناؤها من المصدر ابتداء انتهى وتام من نوع صفة لاسم مفعول قال الدونشري وينتظر هل يجوز جرحه على الجواب أولا

(قوله الا ان ناب) قال القائل من هذه ان فعل المجهول متعديا بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذا تعدى الى شيء هو نصبه اياه
ومرفوعه ليس منصوبا بالفتا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدي
المقابل للآزم ما يصح نصبه للمفعول به سواء انصبه أولا كما يصح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالصحة ثم قد يطلق المتعدي
على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصر) هذه اخرج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جيع الكوفيين انه
يتوب غير المفعول به مع وجوده والقراءات هي ما ليسا كالشيء الواحد من كل الوجوه واللام يجوز للفصل بينهما ما خلف بضرب زيد
ولم يضرب زيدا وقال ابن هرون يرد على هشام بتقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير متصرف ونحو ارا طعام في يوم
ذي مسغبة يتبين ان الفاعل هنا ونحو ضرب زيد او الضمير لا يعمل ويرد على القراء ما رده على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء
آل قريون النذر والمفعول لا يتوسط العامل ٣٧٤ وعلى خلاف رده في نحو ضرب زيد ومعه في المفعولية باق دليل من

بزيد وعمر بالنصب لبقائه مع
المفعولية (قوله ان لا يتصل الخ)
قال الدونشري يشمل ذلك ما
وقد لا الذين لم يتصل بهم ما هاء
الزمان والمكان فهما مثلا حيث
لا زمان انتهى وقال القائل رحمه
الله اعلم ان كلامه صريح في ان
علامتي اتصال الهاء المذكورة
وبناء اسم المفعول مطردتان أي
متى وجدتأ واحدة في فعل
كان متعديا منعكستان أي متى
انفتحتان فعمل لم يكن غير متعدي
وكان لازما ولا يخفى على كل
أهل اسان يصح فيه ذلك أولا ولا
واسطة فاذا كان الاول متعديا
والثاني لازما فإن الواسطة التي
لا توصف بتعدي ولا لزوم وهي القسم
الذي صدر به أولا وقال الشهاب
رحمه الله اعلم ان قول المصنف
ان اتصل به هاء ضمير غير المصدر

ضرب به عمر وفصل به) أي بضرب (هاء ضمير المصدر وهو زيد) وخروج بقولنا على وجه
لا يكون خبر نحو الصديق كنهه فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير المصدر ومع
ذلك لا يكون متعديا كما هو (و) الا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب (تاما)
غيره فتقرر الى حرف جر واكثر بالاطراد من نحو قرون الهاء فانه يصح ان يبقى منه اسم
مفعول تام فتقول الدار عمرة ولكنه ليس بطرد فلا يكون مرفوعا (و) المتعدي
(حكمه ان ينصب المفعول به كضرب زيد او تدبرت الكتب) أي تأملتها (الا ان ناب)
المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على التباينة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب)
برفعهما وبناء الفاعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم
ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين
واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال القراء كلاهما وقال خلف
الاجرة في المفعولية وكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للأنفال وحجة هشام أن
نصبه بدور مع الفاعل وجودا وعدمه ما لا دور ان يفيد العلمية وحجة القراء ان العمل
والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بهض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان
المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واستناد الحكم الى العلة
القائمة بذات الشيء أولى من غير هاء ورد البصر يوجب هذا الخج مما يطول ذكره وعلم من
تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به أن بقية المناصب ينصبها المتعدي واللازم
بجلاف الفعل به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع (الثالث للآزم وله اثنا عشرة علامة)
اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهي) مطردة فادوى والثانية ان لا يتصل به هاء ضمير
غير المصدر وان لا يبقى منه اسم مفعول تام وذلك كخروج الا ترى انه لا يقال زيد ضرب

قيد آخر وهو غير الخبر وحذفه لانه من جعل المتعدي مقابلا لأفعال الناقصة وتسميها مع ما صرح به (عرو)
في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتغيبه بنحو الصديق كنهه أو كانه زيد والحاصل انه حذف هذا
القيد لقريته والحذف لقرينة بنزلة المذكور وحيث ان الفاعل لم يرد ان قوله ان لا يتصل الخ له قيدا آخر حذفه
لانه لم يبق من مقابلة هذا القسم ايضا بالأفعال الناقصة فالتقدير ان لا يتصل به الهاء المذكورة وقول هاء الخبر وحيث
فالعلامتان منعكستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار لله في محامد له لكن كلامه ينصب لاختلاف المقامين
وان لم يكن الحواشي هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد نرجه) قال القائل في بحثه لان المحققين من
النحويين على ان الفعل القاصر الذي يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيعمل اليه الفعل بنفسه توسعا
وهو الذي يهيئ منصوبا على اسما انما فاض كافي واختاره موسى قومه لكن المصنف سبك كنهه أي فقد لا يرد

(قوله من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدونشري مشكل بنحو حسن زيد اذ حسن من أفعال السجيا كما قيل وهو
يزول بنحو المرض ويحجب بأنه استعمل برب بنحو المرض او المراد بالآزم غير المنفك وبإياه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض
المشايخ والظاهر أن حسن ليس من أفعال السجيا لان فعل السجبة يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور
لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على عرض) قال الدونشري يقتضي ان ما اثر الأفعال لا تدل على عرض
وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجب ان المرض هنا مخصوص ويظهر هل الأفعال الدالة على النظافة والدنس داخله في
قوله أو ان يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدونشري هذا يشهد بنحو علم وفهم مع
انه متعدد القاسم الا ان يقال العلم والقسم ثابتان او منزان منزلة الثابت واقول فينبذ بشكل على تعريف أفعال السجيا
وبشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) في عدده من امثلة العرض تنكيت على الناظم حيث عد من أفعال السجيا ما اقتضى
أنه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) انظر ٣٧٥ هذا مع عدم الناظم له في أفعال السجيا وقول
شارح القصاري المار في كلام

الشارح الدال على ان أفعال
السجيا ينضم عنها (قوله فليس
لازما) قال الدونشري مردود
بأنه حذو من أفعال السجيا
وايس قاصرا ولو عر بدل صار
بكان كان أصوب للالتفات (قوله
أو ان يدل على مطاوعة) من ثم
لم يكن المطاوعة الامتدادا للتمكن
المطاوعة وذكر القارئ ان
اللازم قد يكون مطاوعا ونحو قول
يزيد بن الحكم ما جرحه من قلة
النق منوه وفي الشعر أيضا
منفرد وهما من هوى وغوى
وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا
مطاوعين لاهويته وأغويته
كما تقول أدخلته فادخل قال
ابن هشام قال الجوهري وقد

عرو) فيتصل بخروج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبقى منه اسم مفعول
تام (وانما يقال الخروج خرجه عرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو
مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر
(و) الثالثة (أن يدل على محبة) بالسبب المهمل أي الطبيعة والسابقة (وهي ما ليس
حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) بنحو جين وشجع (من الأفعال اللازمة
الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل للنسبة انضمام
الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الأفعال منها قاله شارح القصاري والهاء الاشارة
بقوله وحتم لزوم أفعال السجيا والسلامة الراية المذكورة في قوله (أو) ان يدل
(على عرض) بفتح العين والراء المهملة (وهو) أي العرض (ما ليس حركة جسم من
وصف غير ثابت) دائما (ككسر وعكس ونهم اذا شجع) بكسر العين فيمن بخلاف
نهم اذا صارأ كولا فليس لازما والهاء الاشارة بقوله أو عرضا والخاء سمة المذكورة
في قوله (أو) ان يدل (على نظافة كتلف وطهر ووضو) بضم العين فيمن ويجوز في طهر
فتح عين السادسة المذكورة في قوله (أو) ان يدل (الى) انس نحو شجر وقدر (بالذال
المجهمة كسر ارضا فيها والهاء الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة
المذكورة في قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسره
فانكسر ومددته فامدد) والهاء الاشارة بقوله أو طواع المعدي لواحد والمطاوعة قبول
الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي (المطاوعة ما يتعدى فعله

يقال اندخل في الشعر وليس يفصح (قوله والمطاوعة قبول) قال الدونشري المطاوعة قبول فاعل فعل اثر فاعل
فعل آخر قال ابن السبكي وجدت بخط والذي انه يقال كسره فانكسر ولا يقال كسا انكسر ويقال علمه ويقال علمه
وفرق بينهما بأن التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمر من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف
الكسر فانه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر ونظر في فهمه وحفظه وجرعته الماء هل هو من قبيل كسره أو من
قبيل علمه وبعبارة الشيخ جهم الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمه فاعلم ولا يقال كسره فانكسر والفرق بينهما ان
المعلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمه موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان
فعل من الخلق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسط القول في هذه
المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدونشري وكانه اراد بان السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج
الدين صاحب جمع الجوامع والا فالشيخ جهم الدين اخوه صاحب عروس الافراح وأعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والهاء باللفظ

بإدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال في أنكسر مخالفت لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسيره وعلم آدم الأتجاه كلها من أنه يقال كسره فلم ينكسر وعلمه فلم يتهلم وقال إن حصول الأثر غالب لا لازم (قوله بأن حكم الملقق) قال الدونشري صرف بعضهم الإلتحاق بقوله جعل مثال انقص من آخر على وزنه ليس مساويا له في التذكير والتصغير وغير ذلك (قوله كاكوهة القرخ) مثل به للملقق رداعلي أبي جبران حيث قال وكذا استأثروا أطمارا والأحقاق نادى نحو أبيض وأما كاكوهة القرخ واكوال الرجل فوزنهما أهال والواو فيه ما أصل انتهى ووجه الردان الواو تكون أصلا في نبات الأربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدونشري قال الزبيدي ٣٧٦ أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى الجار) قال الدونشري إن قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر

الهمزة والتضعيف أحسب أن الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر مع المصاحبة والتعدي بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في متعدي بالنسبة لما لم يتعد إليه فوضعت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضع لأن المتعدي بالنسبة لما لم يتعد إليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه وهو أنه بالتعدي ههنا اتصال الفعل بالدخول حرف الجر وأما التعدي في قواهم الباء فتعدي به نحو ذهبت برئيد فالمراد بها تصير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الأولى عدد الامثلة انتهى وأعلم أن الأوهو التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصارها بالثاني على التعدي بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فأنظر حاشيتنا على الألفية في ههنا

لا بد من التنبيه عليه وهو أن التعدي أسيا باغتر السبعة قال ابن كمال باشا في راسائل القرائد وأما الجار غير ومرت المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجهه إلى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدي من غير أن يتصل اللازم عن صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما قد في نظر العلامة الزنجشيري حيث قال في تفسير سورة القرقان طه وزا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا غيره فإن كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا وبعضه قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وياقليس فعول من التفضيل في شيء وقال صاحب الكشف قوله إن كان شير حال فيه أيمه إلى أن الطهارة لما لم تكن قابله لزيادة لانها في واجد يرجع المبالغة فيه

لا بد من التنبيه عليه وهو أن التعدي أسيا باغتر السبعة قال ابن كمال باشا في راسائل القرائد وأما الجار غير ومرت المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجهه إلى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدي من غير أن يتصل اللازم عن صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما قد في نظر العلامة الزنجشيري حيث قال في تفسير سورة القرقان طه وزا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا غيره فإن كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا وبعضه قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وياقليس فعول من التفضيل في شيء وقال صاحب الكشف قوله إن كان شير حال فيه أيمه إلى أن الطهارة لما لم تكن قابله لزيادة لانها في واجد يرجع المبالغة فيه

إلى انضمام التطهير اليه إلا أن اللازم صار متعديا ثم قال ومنها جعل التظهير على التظهير كتعديته ثوبتهم على ثوبهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى اتوبوا ثم من الجنة غرقا وقرئ لتوبتهم من التوب وهو النزول للأقامة يقال توى في المنزل وأوى غيره والوجه في تعديته أي لتوبتهم إلى ضمير الخطابين وإلى الفرق أما جرائه مجرى لتوبتهم وتوبتهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الطرف الموقت بالمهم انتهى وحل التظهير على التظهير شافح كحل النقيض على النقيض ومنه تعديته وأظبط نفسه في قول صاحب الاقتراح واقتضارا بما أظبطها فان وأظبط تطير لازم المتعدي بنفسه قول السعد قدس سره وفي تعديته المواظبة بنفسها تنظر والصواب بالمواظبة عليها فيه تنظر وقال السيد أنه من الحذف والاتصال والأصل بالمواظبة عليه إلا أنه نزاع الخلاف وفيه أن الحذف والاتصال في مثل هذا ليس بقيامي كإياتي وقال في رسالة ٣٧٧ التضمين أن منها جعل النقيض على النقيض ولم يمثله وقال إن ذلك في عكسه وهو إجراء المتعدي مجرى اللازم كما ذكره في الكشف في تفسير سورة التوبة حيث قال عدى فعل الأيمان بالباء لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد له أيضا ما يأتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعديته رضى في قوله إذا رضيت على بنو قشير لعله على نقيضه وهو مخط وماتاني في باب علامة التانيث وهو كثير في كلامهم وإن شاء الله تعرض له فيما يأتي (تنبيه) قول الناطم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحتهم وشول الجار المضاف وإن لم يكن متانيا هنا (قوله وقد يحذف ويقي الجار شذوذا) لا يخفى أن هذه قضية جزئية فلا تشبه عموم الحكم بل تشعر بأنه قد يحذف ويقي الجار من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتي

ومرت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار (ويقي الجار) بمجالة (شذوذا) لأن حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق (إذا قيل أي الناس شريفة • أشارت كليب بالاكف الأصابع) حذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والأصل إلى كليب وهو كليب بن ربوع بن خطقة أبو قبيلة جرير الأصابع فاعل أشارت وبالألف كلف حط من ألبايعه في مع أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للألف فالأشارة وقعت بالجموع وقيل هذا مقلوب والأصل أشارت الألف بالأصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدي الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جازي الكلام المنثور وهو نعمته وشكرته) وكلته ووزنته (والأكثر ذكر اللام) الجار (لحور) ونصبت لكم إن اشكرني (وكلته ووزنته) وقال التفتازاني اللام زائدة لأن مع في نصبت زيدا ونصبت له مستويان انتهى وفي التنزيل وإذا كالوهم أو وزنوهم بقيد ذكر اللام (و) الثاني سماعي خاص بالشعر (كقوله) وهو ما عده بن جوبة

لأن يبرز الكف يعمل مثله • فيه (كما عمل الطريق الثعلب) فلو أن يفتح اللام وسكون الدال الممهلة خبر مبتدأ محذوف أي هو لدن أي ابن وجمزة لم يوصل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب يبرز الكف ومثله فاعل يعمل والمثنى الصدر وخبر فيه يعود إلى الهزوف في المصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهزوم وذلك دليل على كثرة لينه والنعاب فاعل عمل (وقوله) وهو التماس جرير بن عبد المسبح آيت حب العراق الدهر اطعمه • والحب يأكله في القرية السوس آيت حلفت ويحتمل أن يكون أخبارا عن نفسه فتكون التام مضمومة وإن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك أن شخصاهما المثل الحيرة قبله ذلك حذف الملك لأنه لا يطعمه حب العراق وهو المقصع واطعمه على تقدير لأطعمه لأنه جواب

٤٨ ج ل في باب حروف الجر من أن الجار قد يحذف ويقي عمله كثيرا كرب بعد الواو ومن بعدهم إذا جرت بالباء نحو بكم درهم وهو قيد ثم قول الشارح لأن حرف الجر لا يعمل محذوفا على إطلاقه متكل (قوله وبالألف حال منها) قال الدونشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التفتازاني) قال الدونشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب إذا اللام زائدة تقول نعمت زيد وعسر بالنصب واما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو وألا الذي قاله شيخنا أنه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجوز لأن ظهور النصب في القصر انحسار هو على تقدير تعديته ولما كان بين كلامه على هذا التقدير وانما يناء على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليست وشميل المصنف حذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونعمته غلط قائمهما يتعديان بانه ما إذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعى أنه حذف قبل حرف الجر

(قوله ولذا امتنع أن يكون حب) خبر باعلى شريطة التفسير (أي مع كون الاشتغال مقتضا وزرع الخافض متعدي وقد ذهب بعضهم إلى نصب حب على شريطة التفسير كما يشبه في المعنى وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والجملة الخامسة والجملة العاشرة من الباب الخامس (قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياس على ما ذكر فيه قصور كما يدل من تصحيح كلامهم في بحث حرف الجر ٢٧٨ (قوله وذلك في أن وان) قيل يشكل على قياسيته نعم مما سياتي في كلام

الشارح من اختصاص ان الحفظة اذا كانت مع صلتها متجيبا منه بحذف الجار نحو واجب البيان أن تكون المقدمات ويجب أن الكلام في حروف الجر المتعدية والباء الجارة للمتجيب منه زائدة لا معدية (قوله أطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضي جواز حذفه مع الموصولات اللاحقة وليس كذلك أجيب بان الموصول الحرفي عهد سده مسددة نحو عات ان زيدا قائم ولم يعمد في الاسمى فعم ان للحرفي مزيدا اعتبارا في الطول وقال السهيلي حذف الجار مع الحرفي دون الاسمى استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت في ان تفعل الخ) قال الدونشري صريح كلام جمع هنا انك اذا قات رغبت أن تفعل ولم تصرخ بنى ولا عن يكون ابسا وهذا يخالف ما صرحوا به في مواضع من ان ذلك اجل الالبس فينظر هل اطلاق الالبس عليه مجازا وحقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدونشري قد يتوقف في تجوز ذلك من جهة أن المقدّر حرف واحد أم أني وأما عن ولا يجوز أن يقدّر واسا فليأمل (قوله لكان قولاً قوياً) استدله ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد فلتأدعوا مع وله الله أجدوا وان هذه أممكم أمة واحدة وأناديكم فاعبدون وتقرير بذلك انه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان مشددة أو مخففة لانه لا يتلأجها ما كلام كملت انك منطلق وخلت ان تستعمل فاما هاتان الايتان فقال الاخفش التقدير لان ويجوز

القسم ولذا امتنع أن يكون حب منصوباً على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً والسوس بهم متعدي قل الجمع ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب العار بق والاصل ذلك في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بأنه غير مهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مهم اصله لحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المعنى (و) الشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب (أي على حب العراق) وإلى هذين التفسيرين أشار الناطم بقوله وان حذف قائم نصب للخبره نقل (و) الثالث (قياسي وذلك في ان وان) بفتح الهز فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية (وكي) اطواهن بالصلة (بحسب شهادة الله أنه لا اله الا هو ونحو أوجه من ان جاءكم رنحو كلاً يكون دولة أي بأنه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم ولكم كيد لا وذلك اذا قرئت كي مصدرية) لدخول اللام عالياً تقديرها (وأهل النحويون هنا ذكر كي) مع تجوز يزعم في تجو جئت كي تكرم في ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى انكي تكرم في قاله في المعنى (واشترط ابن مالك في النظم وغيره في) حذف الجار من (ان وان آمن اللبس) فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع آمن ليس فتح الحذف في صور غبت في ان تفعل أو عن ان تفعل لا شكل المراد بعد الحذف هل هو على معنى في أو عن لان رغب بتعدي بكل منهما ومعناها مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون ان تلجوهن فخذ الحرف) الجار (مع ان) اللبس بوجود دليل (أن المفسر بن اختلافه في المراد) فبعضهم قدر في ان وبهضم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المراد في شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للابس وقد أشار إلى هذا في منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهم لدمامتهم وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشف يحتل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهم وتبهم البضاوى والجواب الاول موافق لقول الموضع في المعنى وانما حذف الجار في ان تنكحوهن قرينة وانما اختار العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزوله فانما الخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضع من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعد ما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قال ان الموضع جزل كان قولاً قوياً

أن يقدّر واسا فليأمل (قوله لكان قولاً قوياً) استدله ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد فلتأدعوا مع وله الله أجدوا وان هذه أممكم أمة واحدة وأناديكم فاعبدون وتقرير بذلك انه يجب تأخير منصوب الفعل اذا كان مشددة أو مخففة لانه لا يتلأجها ما كلام كملت انك منطلق وخلت ان تستعمل فاما هاتان الايتان فقال الاخفش التقدير لان ويجوز

وله ثلثا ترخو قواهم لاه أولاً ثم نقل النصب عن الخليل فظهر به هذا ان ما نقله ابن مالك تبعه ابن العلي من ان الخليل يقول بالجور هو ولا يقاس على ان وان غير هذه الاية قال بيت السكين القلم والاصل بالسكين خلافاً للاخفش الا صغر على بن سليمان البغدادي تأييداً لعلب والمبرد نشأ بعد الاخفش الصغير أي الحسن سعيد بن مسعدة تأييداً لميويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والاخفش أحد عشر نحوياً والسيبويون أربعة

• (فصل لبعض المقاميل الاصل في التقديم على بعض) آخر واصل المقول (أما بكونه مبتدأ في الاصل) والآخر خبر كافى باب ظن (أو) بكونه (فاعلاً في المعنى) والآخر مفعول مع من كافى باب اعطى (أو) بكونه (مفعلاً) أي مطلقاً لم يبق بعد جوار (لفظاً أو تقديرًا) والآخر مقيد بحرف جر (لفظاً أو تقديرًا) كافى باب اختار فيتقدم كل من المبتدأ في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيداني ظننت زيدا قائماً) فتقدم زيدا على قائماً لان زيداً مبتدأ في الاصل وقائماً خبره والمبتدأ مقدم على الخبر (وأعطيت زيدا درهمين) فتقدم زيداً على درهمين لان زيداً فاعل معنى لانه لاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جازاً أعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الاعلى قول من اجاز ضرب بعلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيداً لانه مسرح غير مقيد بجوار لفظاً وتقديرًا والقوم مقيد تقديرًا ومن القوم مقيد لفظاً والمسرح مقدم على المقيد لان علاقة ما يتبعه الى العامل بقية أقوى من علاقة ما قد يتبعه الى العامل بواحدة ومن ثم يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى انفة من اجاز ضرب بعلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل أيضاً والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول الناطم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه الناطم بقوله ويلزم الاصل اوجب عمراً (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمراً و (كأعطيت زيدا عمراً) كما اخترت الشجعان المندوبين في البيت المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثاني محصوراً) كما ظننت زيدا الا قائماً (كما أعطيت زيدا الدرهمين) وما اخترت زيدا الا القوم ويأتى في الخلاف المتقدم في باب الفاعل (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهراً أو) المفعول (الاول ضميراً نحو) العالم ظننته مجتهداً و (انا أعطيت الكونز) والفرمان اختتمهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفاعل واتى بالخيار في الظاهر ان شئت قدته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التأخير واليه أشار الناطم بقوله وتلك الدالة الاصل حتماً تدري (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثاني) كظننت زيدا غلاماً و (كأعطيت المال مالكة) واخترت قومه عمراً (أو كان) الاول (محصوراً) كما ظننت قائماً الا عمراً و (كأعطيتهم الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بـ (أو) كان الثاني (ضميراً والاول ظاهراً) كلفاضل ظننته زيدا

هذا التمايز ترتيب على تقدير الجار اما لو قدر النصب وان يكون مثل عات انك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بمتعد فلا يقع الاحتياج بقوله (قوله لا فلا لا خفش) أي فانه قال يقاس عليه اذا آمن اللبس كقوله وأخفى الذي لولا الا في اقتضائي • (فصل) • أي لقضى على (قوله واخترت قومه عمراً) قال الدونشري فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والادليل على السهول في هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمراً الخ وقوله فيما سياتي اما الامتناع في الاول الخ

(فصل) * (قوله لغرض) قال النوشري مشكل في جانب الله تعالى لأن الغرض هو المأمول للفاعل على الفعل والله تعالى لا يعمل شيء على شيء (قوله أي العودة) قال النوشري يتظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع في المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الة هذين مفعول محذوف تقديره ما رأى من العورة ولا رأى من العورة ولا رأى من العورة (قوله وقد يمنع حذفه) قال المنكث قال في الجامع وقد يجب المحذوف كضربت وضربني زيد انتهى ولعل المراد أنه إذا أريد التنازع وأعمل الثاني في الظاهر والأول في ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر وجه ما يدفع ما يقال المحذوف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربني زيدا وقد يعتذر عن المنصف في إسقاطه هذا القسم بأنه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمنع دليل المقابلة فيشمل الواجب (فصل) * (قوله وفيما جرى الخ) قال الأتاني الفرق بينه وبين الممثل أن الممثل كلام شبهه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على الالفة

و (كأدرهم أعطيته زيدا) والقوم اختارهم محررا اما الامتناع في الأولى فلهذا لا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما في الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير وأما في الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الاتصال لا فيما يستقضى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما انظري كتابنا في جع فاصلة والمراد به ادريس الأسي وذلك في نحو ما وعدك ربك وما قل) والاصل وما قلنا حذف المفعول انساب مصبي والأولى (و) في نحو (الأنكر لمن يخشى) والاصل يخشاه أي القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمفعول من يخشى تنزيل الله قال في الكشف وهو معنى حسن وأعراب بين انتهى (وكذا الإيجاز) والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوا ولن تفعلوا أي الاثبات بسورة من مثله (واما) لغرض (معتوى كاستقارعه فهو كتب الله لابن أبي الكافرين) حذف المفعول لاستحقاقه (أو لاستهوانه) أي لاستهوانه التصريح بذكره (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيته مني ولا رأيته مني) تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم حذف المفعول لاستحقاقه ذكره (أي العورة وقد يمنع حذفه) أي المفعول كان يكون محصورا) فيه (نحو ما ضربت زيدا) لأن المحذوف ينافي المحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كما مر من قول النظم وحذف فعله اجزان لم يضرب * كحذف ما سبق جوابا أو محصورا (فصل وفي حذف ناصبه) أي ناصب المفعول المبرع عنه في النظم بقوله ويحذف الناصب (ان علم كفوات لمن سدد) بالمهولة (سهما) اقتراسا ولمن تاهب لسفر مكة ولمن قال من اضرب) بالمضارع (شر الناس) فاقتراسا منصوب (ياضربا نصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (زيد) ودل عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) المحذوف كما أشار إليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه لمتزاه * وذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال كزيدا ضربته) لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) (باب النداء) فيما ساق (يا عبد الله) لأن يا عرض عن الناصب ولا يجمع بين العرض والمعرض (وفي الامثال) العريضة وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضر به عورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلام منصوب بفعل محذوف وجوب (أي ادرك) ولا يجوز ذكره لأن ذكره يفيد المثل والامثال لا تغير لان المشابهة مضر بها عوردها لزم أن يلتزم فيها الصلح كقولهم السيف ضيعت اللين يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقوله وحش (وفيما جرى مجرى الامثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتمل فبببب شهرته جرى مجرى المثل فأعطى حكمه في أنه لا يفيد (نحو اتها وخير الكرم) فخير مفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره تقدم وذهب بعضهم إلى أنه خير اخبر كان محذوفه والتقدير اتها أي يكن خير الكرم وهو يخرج على قوله لأن كان لا تحذف مع

(قوله فلو قدر العامل قبله) قال النوشري فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الاتصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مصب الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله * (هذا باب التنازع في العمل) * (قوله مذكوران) قال النوشري يقتضي ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال كذا فأتى زيد أي ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء ان التنازع لا ينافي بعد النطق وانما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد ان يكون بين ٣٨١ العاملين ارتباطا بوجه ما كالعطف أو الترتيب

اسمها ويبنى خبرها كثيرا الابدان ولوا الشريطين (وفي التحذير بياك وأخواتها) من ضمير الخطاب المنفصلة (نحو اياك والاسد) فأيال المنصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا من اياك أي اياك (أي اياك) على أحد التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أي (واحد والاسد) والفرق ان اياك الضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو ورأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي باعد) ورأسك واحد (السيف) (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احدث (وفي الاغراء بشرط احدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنبيذ) (و) التكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) في المتأين وانما وجب حذف الفعل فيه - حالان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتمس حذفه لذلك

(هذا باب التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال)

بكسر الهمزة عند الكوفيين (و- حقيقة ان يتقدم فعلا) مذكوران (متصرفان أو اوه فان يشبه انهما) في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (وتأخر عنهما) أي عن العاملين (معمول غير مبني مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد الاعلى الاصح فيهما (وهو) أي المفعول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق في القاعلية أو المفعولية أو مع التوافق فيهما والعاملان اما في ذلك أو امتحان أو مختلفان واما مثلما اشاعه مثالا لثلاثين في طلب المرفوع قام وقد زيد ومثاله في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيدا ومثاله في طلب احدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثاله في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثاله الامين في طلب المرفوع أقام وقاعد الزيدان ومثاله في طلب المنصوب زيد ضارب وقام عزرا ومثاله اختلافهما في الصورتين زيد قام وضارب أبويه وعكس زيد ضارب وقام أبواه ومثاله الاسم والقول في طلب المرفوع أقام أو قد زيد ومثاله في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عزرا ومثاله اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقام ويضرب عزرا وعكس ضربت وقام زيد والناظم اقتصر

وأخشى وأدعو الله أو يكون الثاني جوابا للاول جوابا عن ما يتفقونك قل الله يفيدكم في الكلالة أو جوابا لاسمها نحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو والله كان يقول سقيمنا وانهم ظنوا كما ظننتم قال في الحواشي وينظر هاتم أقرؤا كآيه فقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للمتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد يكون الامين مشبهين للفعلين انهما يشبهان في العمل لافي التصرف كما قال الشارح وجبت فلا اشكال في التنازع في اسم الفعل لانه مشبه للفعل في العمل فليصر (قوله أقام أو قد) الانسب بما بعده العطف بالواو

في التثنية على طلب الفعلين المرفوع فقال

كعب بن زيد بن أبي ناسكا * وقد بقي واعتد يا عبدك

والموضع اقتصر في الأنواع الثلاثة في القليل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فأتوني بطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ بطلبه على أنه مفعول واحد والآخر هو آتوني في ضميره وحذفه لأنه فضله والاصل آتوني ولو أعمل الأول لقبل أفرغه (ومثال الاسمين قوله

عهدت مغيثا مغيثا من أجرك) * فلم ألتخذ الاقنعة لموتلا

فهي من الاغاثة بالمثلثة ومغنيان الاغاثة من الانقار تنازعان الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثاني اقربه وأعمل الأول في ضميره وحذفه والاصل مغيثا وعهدت مغيثا مغيثا مستند الى ناء الخطاب ومغنيان مغنيان لان منها والقناة الجوار والقرب والموئل المبدأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابه) فيها اسم فاعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل أمر تنازعا كآيه وأعمل الثاني لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول والاصل هاؤم وهاؤم هاؤم هاؤم ابدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفي الجزء الأول من شرح البحر من عن صفوان ابن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل يجب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء من أحب حديث حسن صحيح رواه الثاني في مسنده ومالك وشعبة بن الجراح والحمدان ووهي هاؤم تعالوا اه قال الموضع في الحواشي فان صح انه يرد فاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حديثه عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكن لا تستحضر الا ان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث اه قلت قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضع ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا المبال ولا التبيين ويجوز في المفعول معه تفريقا وسرت وزيدا ان أعملت الثاني وقت وسرت وياه وزيدا ان أعملت الأول اه وسياتي الكلام في الواقع بعد الاستقراء من أمثلة الموضع انه لا يترتب في التنازع ان يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للبري وأصل التنازع ان يكون بين عاملين في مفعول واحد (وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون التنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبون وتسكبون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو دبرو) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فاعمل الاخير اقربه فصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر وأعمل الأولين في ضميرهما وحذفهما لانهما فصلتان والاصل تسبون الله فيه اياه وتسكبون الله فيه اياه وما ذكر من جواز أعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت أعمال الثالث والغامعاه قال ابن مالك وهو

(قوله والاصل آتوني) قدره الزمخشري آتوني قطرا وهو الصواب لان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السيباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتي التصريح به في كلام الموضع في الحديث الاتي وقياس جواز في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بآتي يقدر في المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع في ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع في اكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقلل عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في أكثر من ثلاثة اه ومثله في المرادى واعترض بأنه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الجاسسي طلبت فلم أدرك بوجهي ولينقي فعدت فلم أبلغ التدي عند سائب وفي البخاري في باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصل في ثمانية ففصل فقال اربع فصل فالتكلم متصل ثلاثا قال الكرماني ثلاثا متعلق بملي وجاء وقال وسلم فهو من تنازع أربعة أفعال

(قوله ولم تنكسه) كذا في النسخ قال النوشري والصواب ولما اعدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اه واظهر منه كابر شذابه المعنى ان الصواب تنكسه أي تطلب منه الكسوة وكذا اريته بفتح المستف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقعت عليها من نسخ الشرح ناصر بالتون والذي رأيت بفتح المصنف في الحواشي ناصر بالياء المثناة تحت وفي الصحاح اصره بناصره اه والمعنى أخ بوليك الجزيل ويحبك عنده ولا يفارقك وفيه مدح بالحب والمودة (قوله لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت على اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما دلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف في الكلام على تعريف التنازع الذي اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون قوطنة ولا ناقص وغيره عنده من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث ٣٨٢ وقد قررنا في غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمتبدا اذا كان جامدا يعمل في الخبر (قوله مستند لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا الوعد أو لعدم التنازع في الحرفين بعدم السماع والمناسب لما عال به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب

وهو كما قال واعترض بأنه سمع من كلامهم أعمال الأول من الثلاثة كقول أبي الاسود كماله ولم تنكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر قال المرادى قد دل على ان استقراء غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني اه (وقد علم بما ذكرته) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لابد أن يكونا فاعلين أو اسمين أو مختلفي الأمعية والفعلية (ان التنازع لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العج التنازع بين الحرفين مستند لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم تفعلوا ورد بأن ان تطلب متبعا ولم تطلب منفيا بشرط التنازع الاقتصادي المعنى ونقل الشاطبي عن القاسمي انه أجاز في القدر كذا التنازع في قوله

حق ترأها وكان وكان * اعتناقها مشدات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسياتي الكلام عليه في باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز به بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرو عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على أعمال الثاني وأعمل وعسى زيد خارج على أعمال الأول ورد بأن منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تفيد العامل بالتصرف انه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فلهذا أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومفعوله والجامد لا يفصل بينهما وبين مفعوله قال أحد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرتي اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالأول لفصل بين المصدر ومفعوله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل واسم متصرف (وعن المبرد) في كتابه

الاتحاد الخ) قال النوشري مردود بان المصريح به ان ذلك غير شرط (قوله ورد بأن منصوب عسى لا يحذف) قال السيباطي أي على أعمال الأول لانه يضم في عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب بقي انه اذا عمل الثاني يلزم حذف المنصوب لعل ورفوعها اذ هي حرف لا يضم فيها وايضا انما يضر المرفوع واسم لعل منصوب وحذف ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لان التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السيباطي أي اذا عمل الأول واذا بطل أعمال الأول بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما كما سيأتي في كلام السارح ولا ياتي هذا قول ابن الخباز في سرتي اكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثاني لا بالأول لاحتمال حله على حذف مفعول الأول لدلالة الثاني لانه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقاني ومعنى لان الجامد لا يقوى على كونه مفصلا ولا مفعولا به فان تعدد الأول والا فالثاني (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السيباطي يؤخذ من التثنية السابق تفيد ذلك بما اذا كان الجامدا ولهما فان كان ثانيهما فلا امتناع في تعدد المحدث والسابق فليتامل (قوله وعن المبرد

أجازته في فعل التجهيز الخ قال القاني فان قلت فحكم فعل التجهيز في التركيب المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال
فيهما ما أحسن زيد وأجله وأحسن يزيد وأجل به وقال الشهاب القاسمي هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف
التجهيز منه في الفعل الاول وهو جاز في القرينة ٢٨٤ كما قال في الافية وحذف ما منه تجب استنجاء ان كان عند الحذف معناه يصح

والقرينة هنا ذكره في الثاني وقوله وأحسن يزيد وأجل به لا يقتضي ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجهه لو آمنه قوله تعالى معهم وبصرى قوله وقوله أو شقته الخ قال القاني أشار به الى المنع سواء أعمل الثاني كما في أمهم ضربت وأكرم أمهم ضربت وأكرم أمهم ضربت وشقته على ما سيجي قال الشهاب القاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف تركيبان أحدهما أمهم ضربت وأكرم والاخر أمهم ضربت وشقته وانما يأتي ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشقته مع أنه ليس كذلك فينبغي أن يوجه بأنه أشار الى أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوالم متغولا بالضمير أو لا وعبروا باشارة الى أنه لا فرق بين أن يتعد العاطف أو لا يتعد فليتامل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن ان القائل يجوز في المتقدم لا يقول يجوز في المتوسط وان الفارسي لا يقول يجوز في المتقدم فليصر بالفرق وانظر على قول القاسمي اذا

تنازع ثالث متنازع اثنين منها والظاهر أنه يضمن في الأخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز والتوكيد الإضمار في المتن أو لا كان أو غير عند يجوز في المتقدم لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر الذي هو المحذور (قوله متى نصب الخ) روى في المتن من وجهه شاهد ابن يسعون على أنهما حرف ويؤيده ثم قال أنه محذوف بحسب وقفاظرا ومن يارق تفسير لهما أو متعلقين بحسب فنهاها التبعيض والمعنى أي شيء تصيب في أفق من اليوارق تنسج فليراجع

المدخل (أجازته في فعل التجهيز) مع جوده ما سواه كإنا بلفظ الماضي أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجل زيدا) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذف لانه فضلة (و) الثاني نحو (أحسن به وأجل به عمرو) فتعمل الثاني في الظاهر المحذور وتعمل الاول في ضميره المحذور ولا تحذف لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بأن المحذور في محل نصب على المقعولية عند القراء والجمهور على المنع فرار من الفصل بينه وبين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخيرانه (لا) يقع التنازع (في معمول مقدم نحو أكرم ضربت وأكرم أو شقته) لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شقته عدل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى يا مؤمنين روف رحيم ولا حجة له لأن الثاني لم يجي حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبلغت وقعت وتعبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في خبر حرف العطف عليه وهو مجتمع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو أفلم يسر وافي الارض فجاءوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف وليكن ما قدمت عليه لفظا وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرم) لأن الاول استقل به قبل مجي الثاني (خلافا للفارسي) فانه أجاز في قوله متى نصب أقماس بارق تشبه ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب يتشم ومفعول نصب محذوف وهو ضمير عائدة على بارق ومال المرادى في شرح التسهيل الى جواز التنازع في المتوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير

(فهيات هييات العقيق ومن به) • وهييات خل بالعقيق نوامله (خلافا له) أي للفارسي (وللجرجاني لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو) هييات (الاول وأما) هييات (الثاني فلم يثبت به للاستناد) الى العقيق (بل مجرد التقوية)

(قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه بناء على مذهب القرائين في أن يوجه بأن الثاني لما لم يكن له قائمة الا التوكيد لوافقه الاول لفظا ومعنى واتحاد الممول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتامل (قوله في نحو ووزة بمطول الخ) قال ابن عمه في شرح الايات يجوز التنازع فيه ثم انه قد ذكره ثانيا عن الفاعل وفاعله طول بمطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب لا كوفيين أحدها ان يكون راعا للضمير كما يقول القرائي فام وقد أخذوا الثاني أن يكون الاصل معنى هو حذف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضمير مستتر على قولهم ان الصفة اذا جرت على غير من هي له ونظر المراد جازا متنازعا ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في تبة التقديم وارتبط معنى بوزة لان الضمير فيه لما أضيف اليه ٢٨٥ ضمير مبتدأ كما أنه قال غيرهما وجوزة على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان ربطوه به فلذلك أجروا ضمير في الاستتار وان قدرت عاملة معنى فوجه ذلك أن يكون على قول القراء أو على قول الكسائي على أن يكون التساؤل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أرى بمطول غيرهما معنى غيرهما لا على انه مضمولان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون هذا على قول بقية الكوفيين في استتار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين ايضا حصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما ينداه في حاشية القاموس (قوله ان هذا يأتي الخ) دفع هذا القائل بان نحو زيد ضربت وأكرم

والتوكيد لهيات الاول (فلا فاعله) أصلا (ولهذا قال الشاعر) فإين الى أين النجاة يمتني • (أناك أناك الا لا حقون احبس احبس) فالاحقون فاعل أناك الاول وأناك الثاني مجرد التقوية فلا فاعله لانه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أناك أولك) على اعمال الاول (أو أولك أناك) على اعمال الثاني وليس يمتني لجواز ان يضمن مرادى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربت وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيت فاعل بالعاملين لانما بالفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أحدها عند ابن مالك ما ذكره الموضع (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في نحو) قول كثر عزة

قضى كل ذي دين فوق في غريمه • (وعزة بمطول معنى غريمها) لانه لو قصد فيه التنازع لاستند أحدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فانه المرادى به لا ابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيه لو كان السببي منصوبا بنحو زيد ضربت وأكرم أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلام في تقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطايوسي من أن غريمها ان رفع بمعنى يكون بمول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل على الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال عنه فيما اذا كان السببي منصوبا بنحو غلام زيد بضارب مهن أخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان

٤٩ يحل اخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب ان يقدرا الاصل زيد ضربت وأكرم أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضربت وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتامل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والا لم يصح هذا التعليل بمجرد فلا اشكال بحاله فليتامل اه واعلم ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وتعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرم أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بأن يكون مراده بقوله ولا في نحو وعز الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله في نحو زيد ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يسهل طلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع

(قوله لانه يجوز ان ينوي الخ) اولان في تعق ٣٨٨ ضمير يعود الى الصائغ وهو غير رجال (قوله باعتبار تأويله بالمدكور)

هرمان الاضمار قبل الذكر (فكنا بظاهر قوله) وهو عطف من عطف يمدح الحرث
ابن جيلة الغساني
(تعقق بالارطى لها وارادها • رجال) قبذت بناهم وكليب
(اذ لم يقل تعققوا) على تقدير اعمال الثاني (ولا ارادوا) على تقدير اعمال الاول ويمكن
ان يجاب عنه بأنه اعمل الثاني ولم يقل تعققوا على انما الجمع لانه يجوز ان ينوي مقردا على
مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمدكور وهذا قال الموضع بظاهر قوله ولم يقل بقوله
وتعقق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء والقاف أي استتر والارطى شجر وبنت بالياء
الموحدة والذال المحجمة المشددة أي غلبت وبهلم بسكون الموحدة سهاهم فاعل بذت
وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كلبه يجمع عبيد والمماثل أن العمل لاحد
العامين في المتنازع فيه ويعمل الممحل في ضميره سواء اتفق على وجهه أم اختلف (والقراء
يقول أن استوى العاملان في طلب الرفع) وكان العطف بالواو كافي المفعلي (قال العمل
لهما) لانهما كانا مطلوبين ما واحدا كانا كالعامل الواحد (فمقام وقعدا خوالد)
فاخوالد مرفوع عنده مقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا فاعلين مختلفين لفظا
ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجمعون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين
على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول فانه الرضى ثم قال ويجاز عند القراء وجه آخر وهو
أن يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لانه قد اتصل بلزوم الاضمار قبل
الذكر هذا هو النقل الصحيح عن القراء (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المفعول
فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرًا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو)
انتهت مقالة القراء فهو فاعل ضربني وانما آخر عن الظاهر هرمان الاضمار قبل
الذكر ولم يحذفه هرمان من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لرفع مع
اعمال الثاني (وان) أعملنا الثاني و (احتاج الاول المنصوب لفظا) وهو ما يصل
اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع
حذفه) أي المنصوب (في ليس) ظاهرا (أو) لم يوقع في ليس ولكن (كان العامل من
باب كان أو من باب ظن وجب اضمار المفعول مؤخرًا) عن المتنازع فيه في المسائل
الثلاث فالاولي (نحو استعنت واستعان علي زيد) فالاول يطلب زيد المحرور بالياء
والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المحرور بعد لي فاعلنا الثاني وأضمرنا ضمير زيد
محرورا بالياء مؤخرًا وقتنا به والذي حملنا على ذلك انما هو ضميرنا مقدم ما قبل استعنت لزم
الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أو وقع في ليس فلا يلزم هل زيد مستعان به أو عليه
(و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا ياء) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية
لهما فاعلنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضميره مؤخرًا (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت
زيدا فاعلا ياء) فظنني يطلب زيد فاعلا فاعلا ومفعولا تانيا وظننت يطلبها مفعولا
فاعلا الثاني ونصنا زيدا فاعلا وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا
الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا وقتنا ياء ولم نحذف المنصوب

الاحسن أن يقال باعتبار تأويله
بذلك أو عاذا لان الافراد في
مقام الجمع من خصائص الاشارة
والوصول كإتياء في حاشية
الفاكهة (قوله والمماثل الخ)
قال السبكي على هذا الذي ذكره
تواتر لكلام القراء لاجابة
اليه بل مغيرة تصود المتأمل
(قوله في ليس ظاهرا) أهل ربه
قوله ظاهرا أن حذفه مطلقا
لا يجوز أن ليس في الجملة (قوله
فلا يلزم هل زيد مستعان به أو
عليه) قال النحوي صريح
قوله فلا يلزم الخ انه من باب
الاجمال لان باب ليس وقوله
قبله أوقع في ليس بخالفه وبعضهم
قال لو حذف به هاتان هسم انه
عليه فيهم خلاف المراد وهو
عين اللبس المحذور وهذا حسن
بجواب كلام الشارح وقد
صرحوا بان خبر كان والمفعول
الاول والثاني من باب فان يجوز
حذفه لادليل فاجابهم ذكره
واضماره مؤخرًا مشكل على
ما قالوه فلتأمل انه وما نقله عن
بعضهم قوله الشهاب القاسمي
فانه وجه اللبس بان المتبادر
استعنت على زيد بقراءة
مفعول الفعل الثاني يعني مع
أن المراد استعنت بزيد أم لا
أريد استعنت على زيد فينبغي
جواز الحذف اذا انقضى هو
المراد وقوله وقد صرحوا الخ
كلام لا يناسب المقام فان
المصنف قد حذفه لانه لا دليل

(قوله لانه عدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي يجوز الحذف في اولى صورهما (قوله وقيل في باب ظن وكان)
وعدم تحصيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نصه وانظر ما وجه ذلك وعدم ضمها لظن مع ان التعليق الاول مطرد
في الان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني يأتي فيها ثم تمليل الاخير لا يجري فيها فان الحذف لا دليل انما هو في باب ظن
وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهرا أن القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح
جوازه بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاري يخرج ٣٨٩ عن التنازع كقيل فيما اذا لم يطارق المفسر
(قوله لانه حذف الخ) قال

في المسئلة الثانية والثالثة لانه عدة في الاصل لانه خبر مبتدا (وقيل في باب ظن) وكان
يضمير مقدم) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا فاعلا هكذا
مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز انما له نحو: ظننته
على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعه الاية في شرح الكافية
ولا يجوز تقديمه عند الجميع بخلاف لظاهر التسهيل وتصريح ابن عصفور وابن
خروف بذلك (وقيل) لا يضر ولا يحذف بل (يظهر) كافي المسئلة الاية في تخالف
صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني فاعلا وظننت زيدا فاعلا (وقيل) لا يضر ولا يظهر
بل (يحذف وهو الصحيح) لانه حذف دليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا
المذهب أسد المذهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمفعول لم تدع
ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشروط
الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت اقرا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن
مثله لم يجوز حذفه نحو علمي وعات الزيد بن فاطمة فلا بد أن تقول اياه متقدما أو متاخرا
ولا يجوز حذفه فاعلا أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان
رظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا أو محلا لانه فضله مستغنى عنه فلا حاجة
لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربت زيدا) ومررت ومررت زيدا (وقيل يجوز
اضماره كقوله

(اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) • جهارا فكن في الغيب أحفظ للو
فاعل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا البيت) (ضرورة عند الجمهور)
ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله
وأعمل المفضل في ضمير ما • تناسعا والتزم ما التزم
ثم قال ولا تجزئ مع أول قد أحملا • بضمير غير رفع أو هلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر • واخره ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف الخبر عنه ومفسر الضمير (احتاج العامل الممحل الى ضمير وكان
ذلك الضمير) المحتاج اليه (خبر عن اسم وكان ذلك الاسم) الخبر عنه (مخالفاتى الافراد
والذكور أو غيرهما) من التائب والتمنية والجمع (للأسماء المفسرة وهو) الاسم (المتنازع

أومتاخرا لا يوافق كلا المذهبين الا تبين في المسئلة المذكورة (قوله اختار الخبر عنه الخ) قال النحوي يفتي عنه
قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليأمل (قوله خبر عن اسم الخ) قال الآفاني تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل
وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا لقوله الا انه جعل المخالف هو الاسم الخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما
تحصل باقراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسرة) أي للضمير بدليل التصريح به فيما سيجي • (قوله وهو المتنازع فيه) قال
الآفاني يفيد اختصار المتنازع فيه مع أن المتنازع في اسمين معا والجواب أن الحصر بالاضافة الى الاسم الخبر عنه

(قوله واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيدان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أى الاثر لا المصدر الذى هو
التأثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المماثلة وعدم التمييز بين التأثير والاثر انتهى وقضى ان يصح
المصدر بعينها موضوعا لا اثر الحاصل بتأثير الفاعل المعنى بالفظ المصدر وكانها موضوعة لا يقع ذات الاثر والا يلزم التجوز
فى كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود اشارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفى عدم التمييز بين التأثير
والاثر وان صرح به ابن سينا نظر الانهم امنه قولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الاتعمال وقال
بعض المحققين الاتحاد الخارجى بين التأثير ٢٩٢ والاثر على ما هو رأى الاشاعر لا ينافى الاختلاف بحسب المفهوم

والاعتبار بان الضوء الحاصل
من الشمس فى البيت امر موجود
لكن اذا نسب الى الشمس يسمى
اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى
استضاءة انتهى وكأنه أراد
بالاتحاد الخارجى انه لم يتحقق فى
الاضاءة والاستضاءة فى الخارج
امر زائد على الضوء ولا يصح
الحكم بان النسبة التى هى من
الامور الاعتبارية هى عين الوجود
الخارجى وقوله لا ينافى الاختلاف
بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن
سينا من ان العلم والمعلوم واحد
بالذات وباعتبارا ثنائى وفيه
كلام فى شرح آداب البحث
وحواشيه (قوله والفرق بين
المصدر الخ) هذا لا ينافى صانع
المصنف لانه ظاهر فى انه ما يدل ان
على شئ واحد واتحاشا تازا
بالجريان على الفعل وعدمه الا
ان يجعل قوله اسم الحدث على
ما هو اعم من اسم الحدث بلا
واسطة وبواسطة فيدخل اسم
المصدر لانه اسم المصدر الذى هو

العدد فى الاول والنوع فى الثانى لوصفه باليم فهو خبر عن خبر بل فلا يكون مفعولا
مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فانه وان كان فكيد العامة فهو حال من الضمير
المستتر فى عامه فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يقيد المعانى الثلاثة
اشارة الناظم بقوله • نو كيدا ارنوعا يبين اوعده • (واكثر ما يكون المفعول المطلق
مصدرا) كما تقدم من الامثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ماسوى الزمان من مدلول
الفعل وهو (اسم الحدث الجارى على الفعل) وليس (ولا مبدؤا يعم زائدة لغير المفاعلة
كما قال الموضع فى باب اعمال المصدر) (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو)
غسلوا وضوا وعطوا من قولك (اعتسل غدا وتوضوا وضوا) واعطى عطاه فان هذه
الثلاثة (اسماء مصدر) وليست بمصادر لعدم جريانها على افعالها لان اعتسل قياس
مصدره الجارى عليه لا اعتسال وقوضا قياس مصدره الجارى عليه التوضؤ واعطى
قياس مصدره الجارى عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علمنا نحو جاد علمنا الجسدة
وبقولنا ليس مبدؤا يعم زائدة لغير المفاعلة فتكون مقولته على الفعل فانها من اسماء
المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل
على الحدث بواسطة المصدر فلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر انما هو المصدر ومعنى
المصدر مصدر لان فعله مصدر عنه أى اخذ منه كمدرا لابل المكان الذى ترده ثم
نصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامه امامه مدومته) (افظا
ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاؤكم موفورا) جزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم
وهو مصدر مثله أو معنى لالفاظ نحو ايجبى ايمانك تصديقا وقول الجرى لا يعمل المصدر
فى المصدر مردودا بالآية ونحوها (او ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تيجي ولا ناقص
ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التمجيد فلا يقال
ما احسن زيدا احسن الافعال الناقصة فلا يقال كان زيدا قائما كونوا الان فعل الماخاة
فلا يقال زيدا قائما ظنت ظنا (أو) (من) (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو له بالغة دون اسم
التفضيل والصفة المشبهة فانتم الفاعل (نحو والاصافات صفاء) واسم المفعول نحو وانما

اسم الحدث اذ لو جعل على ظاهره لم ينجح لقوله الجارى فى اخراج اسم المصدر بل كان يقول فخرج اسم المصدر لانه
اسم لفظ المصدر لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فامل
(قوله فان جهنم جزاؤكم جزاؤكم موفورا) قال اللغاني فى التمثيل به ما يعمل فيه مصدر مثله نظرا لقوله جزاؤكم وان كان لفظه
مصدرا معناه المجزى به لعله على جهنم فعلى الآية ان جهنم هى الشئ الذى انتم مجزون به وفى الكشف ما نصه واتصبا
جزاؤكم موفورا بما فى فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالمرفور انتهى قلت فعلى الاول
يجعل النصب على الفعل الذى تضمنه الكلام بلا لفظ المصدر وقام له منصبا

(قوله سربا لطباخ) السرب بال القميص (قوله اصلان) قال الدوشرى ينظر على مذهبه هل الوصف ترفع الفعل أو رفع المصدر
(قوله لان القرع الخ) قال الدوشرى قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالالفاظ ولا فائدة له اذ لم يكن كذلك فانا بل فائدة اذ لم
يكن كذلك تعلق القرع به كره اذا كان انقص من الاصل وتوميع الطريق اذا كان مساويا لاصله وما ذكره ههنا من ان
القرع لا يذوقه من معنى الخ لا يخالف ما ذكره فى جمع المذكر السالم من قوله • ماثلا يلزم منية القرع على الاصل المستلزم بلواز
ان يكون مساويا وانقص ولا يجوز ان يكون ازيد من أصله لان القرع ههنا معناه الاول من غير مرتبة وههنا ليس كذلك
• (نصل) • (قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدوشرى يشعر بان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون مصدرا وان كان اطلاق
المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) ٢٩٣ قال الدوشرى المراد به الحدث
أو هو على حذف مضاف

ما كولا واكلة المبالغة نحو زيد ضرب ابى لا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا
اقوم منك قياما وما قوله
اما المالك فانت اليوم الأهمهم • لؤمارا يضم سربا لطباخ
فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشارة الناظم
بقوله • مثله أو فعل أو وصف نصب • وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من
المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرجع قول الناظم
• وكونه اصلا هذين انصب • (وزعم بعض البصريين) كالتناسى واختاره الشيخ
عبد القاهر (ان الفعل اصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل
اصل لهما) أى المصدر والوصف زعم ابن طهة ان الفعل والمصدر اصلان وليس
احدهما مشتقا من الآخر واصح الاول لان الفرع لا يذوقه من معنى الاصل وزيادة
والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولادلالة لهما على
الزمان المعين
• (فصل ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر
من صفة) له (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير احسن السير حذف
الموصوف لدلالة اضافة صفة الموصوف عليه ونابت منه انصب انتصابه (واشغل
الصماء) والاصل الشبهة الصماء حذف الموصوف ونابت منه منابه (وضربه ضرب
الامير النص اذا لاصل ضرب بمنزل ضرب الامير النص حذف الموصوف) وهو ضربنا
(ثم اضاف) وهو مثل وضع وقوعه تحت الشكره وان اضيف للمعرفة لانه لم يكتب
اتعرف من المضاف اليه لتوغل فى الابهام وقيد بأول البقاء المستلثة بقوله وكذلك صفة

• ل اذ البواقى كلها على من ذى اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاهى رحمه الله تعالى قوله
لزم وصف المعروف الخ انظر ماذا يلزم على هذا الاثر وقال الدوشرى لا يتشكل على قوله والاصل الخ ما قال اللغاني انه يلزم وصف
ما قبله بالخالى منها وهو محذوف لان كلامه مردود ويجوز وصفه بما فيه ال او بالمضاف لما فيه انتهى فليست له (قوله واشغل
الصماء) فى كيفية هذا الاشتغال خلاف بين اهل اللغة واتقها لان قيل به ذكره الدوشرى ورايت بخط المصنف بهاء من القيمة
ابن معلى الصماء ان يتشكل بثوب على جميع بدنه ويضم طريقه (قوله وضربه ضرب الامير النص) قال الدوشرى قال اللغاني
التشكيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التشكيل باعتبار من شئ الذى هو صفة محذوفة كما كادت عبارته
ان تنطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذف واتىب ما اضيف اليه عنها وينبغى ان يراد نحو ضرب الامير على ما قاله لانه ليس
واحد اما ذكره عما ينوب (قوله اذا لاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك

(قوله اذا ضيف اليه) قال الزرقاني أي اذا ضيفت الصفة الى المصدر فان اشده مضاف الى السبع والسبع مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضاف الى المصدر الذي هو موصوفه فاقبل جوابي انه لما كان مثله في كونه مصدرا قبل ان يضاف اليه (قوله رغدا) الرغدا هي الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه) ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدونشري هو واضح في نحو فكلادها رغدا وما نحو سرت أحسن السبع مما اضافة فيه معرفة فالجالية فيه غير متأتية لان الاتعق معرفة على مذهبه فينبغي ان يقول على وجه غير الخالية بان تعرب مع مولا للمذوق أو غير ذلك (قوله والابلازت اقامته الخ) قال الدونشري قد يرد بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جواز فليتأمل (قوله اوضحه) قال الدونشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث تذكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدونشري احتراز بالنصب عن الرفع فان الضمير سينتدفعه قول اول وجالساء فعول ثان والفاعل مستتر والجلة خبر عبد الله ويجوز حال النصب ان يكون من باب الاشتغال ويكون معقول العامل المذوق الثاني المذوقا ويقع رفع جالس ورفع سداقه على الالغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على انه معقول مطلق ووجه قصه ان القاء يقتضي عدم ٣٩٤ اعتبارا وكيد يقتضي اعتبارا فبيننا قيان اه وجوز الشهاب

المصدر اذا اضيف اليه نحو سرت أشد السبع لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تنبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر وقال وليس مما ينوب عن المصدر صفة نحو فكلادها رغدا خلافا لما عر بين زعموا ان الاصل اكلار رغدا وانه حذف الموصوف ونبت صفة مشابهة واتصبا انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل الماهوم منه والتقدير فكلادها ككون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيضمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويلا بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والابلازت اقامته مقام الناعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبد الله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد معقول اول لان جالساء معوله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر ثانية عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي ثابتة من مصدر مؤكدة فيكون التقدير اظن فلنا أو عن نوح فيكون التقدير اظن غلظ كما ذكره الشارح بعالم الفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤ كخاصة وذلك كقوله

من كل ما دل القى قد نلتها الا نصية
هذاسرافة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذنب

المراد بالنصية المثلث هنا (قوله هذاسرافة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة أي مثله في جسدك لم يكن بعدد اهل الدماميني وحينئذ يكون قوله سرافة خبرا اول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة للام مطلقة اورد دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول اشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل انما تزداد مثلا وذلك نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه معولا لا مطلقا لمفعولا به لانه يلزم عليه تعدى الفعل الى الاسم الظاهر ومضمرة معا وهو محتج ومعه في البيت كما قال الشهي ردا على الدماميني هو رجل من القرابة يسمى سرافة بانه يراقى ويقبل الرشا وانما صير ذنبا لجرسه الى اخيه فاقتضى ان قوله ذنب بالذال المعجمة والهمزة والباء وشابضم الراجع رثرة والدماميني قال سرافة بضم السين أظنه سرافة العصابي وقال ان قوله عند الرشا متعلق بذب لما فيه من معنى التأخر فاقتضى ان ذنب بالذال المعجمة

القاضي النصب على الاشتغال اذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الهاء للمصدر على سبيل الوجوب او لا فيجوز ان يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مائع من ذلك والذي يظهر الثاني فتأمل اه وفيه رد على القاضي حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدونشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز ان يكون مؤكدا وان يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكدة خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان حالتين فليتأمل (قوله الا نصية) قال الدونشري

والثون وزشابكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في ما عائد على الرشا وانته لان الرشا في معنى الالة وان معنى البيت ان سرافة درس القرآن فتقدم والمرء يتأخر عند شغلها بما لا يسهم كن امثله في الالة في وأرخى الارضية في الآبار (قوله فتقديره لا عذب هذا) التعذيب الخاص الخ) قال الدونشري يرد بذلك على من يزعم ان الكلام في ضمير المصدر الضمير في الالة عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر تعذيب ووجه الرد ان الضمير عائد الى التعذيب وهو معناه فان قيل يلزم على ذلك خلوه الالة بمعنى لا اعنيه احد من العالمين من ضمير الموصوف اعني عذابا قلت قال شيخنا الامام علامة الانام ابو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتغال جلة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كانيابي الربط لان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رايت ابا حيان صرح بذلك في اعرابه لمراجع اه ومراده من زعم اللغافي (قوله وذنب ابن مالك في شرح التسهيل الخ) لذلك خطي من حل قول المتأني هذي برزت انما تقتضي رسياسه ٣٩٥ على انه اراد هذه البرازة لان مثل

أي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولوصرح بالظاهر لم يشد الا التو كيد فكذلك ضميره (و) اما (نحو) فاني اعذبه عذابا (لا اعذبه ا-دا) فتقديره لا اذهب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتم في كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت و ينبغي ان تكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والالكان نوعا ابنا (او) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المانين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذنب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابع الاسم الاشارة المقصودة بالمصدرية وذهب سيبويه والجوهري الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى اظن قاله المراد في التخصيص (أو) من (مرادف له) (نحو شنته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنتا فان الشنتا مصدر شنى بكسر الشين مرادف اليغض (واحبته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن حبسة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمقة وفرحت جذلا بذلا مفعول مطلق نائب عن فرحان الجذل بفتحين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف لفرح وظاهر كلام الموضح انه لا ينبغي ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب النازي والمتقول عن الجوهري ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنته وبغضه بغضا واحبته وودقه مقة وفرحت وجذات جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المذوق (في مادته) وسرورته (وهو) أقسام (ثلاثة) اسم مصدر غير علم (كأن تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوا وعطى عطاء في شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبنيا (واسم غير و مصدر فعل آخر)

منه الهلول عليه الخيل من الفضل فشى الهلول منصوب بفعل مضمرة أي شتى مشى الهلول لا بالالفين كان في معنى المثنى لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لان المفعول من تمام المسئلة واستدل للمعاني بانه لما كان في معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من افعاله واستدل لا برجى بان المؤ كدمع فعله بمنزلة التأ كيد المقتضى فيلزم ان يكون فعله الناصب لمن لفظه بخلاف النوعي وينبغي الحاق العددي به هذا خلاصة ما نقله الدونشري عن بعض شروح النسخة ابن عطى (قوله كما تقدم) قال اللغافي أي من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوا وعطى عطاء لكن افاضل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كافي وتقبل اليه تبيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل اصلا فتقدم من الامثلة الاول كذلك لجرى ان الغسل على غسل والوضوء على وضأ وعطى على عطى الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله مادخله نقص لبعض الحروف

السالك النقرة اليقظان ماله كما

(قوله المصدر جار مجازي) قال النوشري يؤخذ من كلام الجاهلي أنه أي نباتا مصدر ثبت وعبارته وأما بصيب الباب نحو انتبه الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه أي قعدت وجاست بلوسا وانتبه الله فثبت اه وقال الشهاب القاسمي بعد ان نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يقيدان نباتا مصدر ثبت اه وفي حواشي ابن الناطم لم يجهله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو افضت افضا لا وكاه لا إشارة الى ان ٣٩٦ المراد مصدر فعل آخر اعلم من أن يكون اسم مصدر وهذا الفعل كافي ان يتسكم

من الارض نباتا أولا كافي وتبيل اليه تبيلة أو انه يصح في النباة ملاحظة كل من الجذبتين كافي جعل نباتا من الملاقى في الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر إشارة الى كفاية ملاحظة الملاحظة المذكورة وبه ذاب قط قول اللقاني انه لا يصح في نباتا في الآية ان يكون مصدر الفعل آخر اه مصدر ثبت النبات فالنبات اسم لعين النبات وبهذا يمكن ان يجاب عن اشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمصدر والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والقاف مقصورا وبضمها ممدود اجلسه المحتجب يديه لا يشوبه ومنه قيل قرفصت فلانا اذا شدته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود قال ابن ولاد قال القراميق قاله القرفصا اذا ضمنت أوله ما مدت واذا كسرت أوله ما قصرت يكتب بالياء وهو ان يقعد على قدميه ويسالنه بالارض اه وقال الماهلي في زيادته على ابن ولاد سكي الجبري في كتاب الانبيسة ان القرفصا بالضم ممدود يقصر اه ونحوه المصدر النوشري وقال كلام

الشارح يعني على قول الجبري وان بعضهم قال ان القرفصا ممدود في اوله وثالثه هذا وقال اللقاني ان قلت ما الفرق مطلق بين اشتمال الصفة وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع قلت هو ان الصفة جارية على موصوف محذوف والقرفصا انهم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مستقرة

(قوله والضمير) قال النبطي تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا ولا أعذبه احدا (قوله) أصدر الموكدا لانه لا يثنى (الخ) قال النوشري هو ظاهر في قصر الحكم على الموكد والظاهر انه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك فنحوضر بك حسن والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يثنى وان يكون مفعلا أو مفعلا فان كان مفعلا لا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشيء الى مثله والجمع ضم الشيء الى أكثر منه والمصدر المبهمل لا يثنى فيه ضمه ٣٩٧ الى شيء آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء يضم اليها فتصح فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وانما جازتثنية المصدر المختوم بالياء وكذلك وجهه لانه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما لمرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربتيني ويجمع) (قوله فلا يقال ضربتيني) (فرع) ضربت ضربا ضربتيني صحيح ضا على ان الفعل يصبأ أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتيني بدلا من ضربا لان ضربا يصح للمفرد والثنى والمجموع فلا بدال منه يعني ان المقصود ضربتني والبديل يسين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فان قلت ضربت ضربتيني ضربا بالجمع ذلك وان وصفت ضربا بجمع سواء قدمته فقلت ضربت ضربا بشديدا ضربتيني او اخرته فقلت ضربت ضربتيني ضربا بشديدا (قوله) ككوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال النوشري انما جمع الظن لاختلاف أنواعه لان من خالص ايمانه ظن ان ما وعدهم الله من النصر حق

مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضربونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضع ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤنث ونائب عن مبيّن فالنائب عن المؤنث كالمراذف والمشارك في المادة بقاسمها الثلاثة والنائب عن المبيّن ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبه ض وذل يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل (مسئلة المصدر الموكد) اعلم انه لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت (ضرب بين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضرب ويا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يعم القليل والكثير (كما وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والقول لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلة (و) المصدر العددى وهو (المختوم بيا الواحدة) تضرب به بكه فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت (ضربتيني وضربتاني) لانه (نرد بانفس) كقوة وكلمة واختلاف في المصدر (النوعى) فالشهور من اختلاف في تثنيته وجمعه (المواز) قياسا فيقال ضربت ضربتيني ضربا بعنف فاوضر باربعة واضر بتر وبمختلفة (وظاهر مذهب سيديوه المنع) وانه لا يقال منه الا ما مع (واختاره) أي المنع (الشلوين) واحتج الجعفي بعبثه في التصحيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزينة تشبه المقروصا بالفتواى والى المنع في المؤكد والمواز في غيره أشار الناطم بقوله

ومالتوكيد فوحدا بدا • وثمن واجمع غيره وأثردا • (فصل) • النحاة اتفقوا على انه يجوز الدليل مقالى أو حالى حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبيّن للنوع أو الهمد والدليل مقالى ما مر جمعه الى القول (كان يقال) ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلى جلستين) فجلاوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جواز الدليل مقالى وحقوق الأفاضل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالى ما مر جمعه الى الحال من مشاهدته أو غيرها (كقوله لمن قدم من سفر قدوم مباركا) ولن تكرمه اضربه الغرض اصابتين فقدوم مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جواز الدليل حالى وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوم مباركا واصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤكد) فزعزاع ابن مالك في شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما يحى به لتقويته وتقرير معناه

ومن ضعف ايمانه اضطرب ظننه ومن كان منافقا ظن ان الدائرة تكون على المؤمنين فاختلقت ظنونهم وقال الآخر ثلاثة أحباب غلب علاقة وحب تلاق وحب هو القتل • (فصل) • (قوله في شرح الكافية) لعله انما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم تعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف في حواشيه ابن الناطم المراد بالتقوية التشديد والتثبيت في التفسير فان ذكر الشيء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقدير رفع الجواز

(قوله فاحذف عامله) في اطلاقه نظر لان من جملة المبين للتويع كما ذكره الشارح فهو ضرب الرقاب ونحوه في بركات
عقله وبقائه عن المصنف تحقيق المقام (قوله في التخصيص) أي جعل مصادر نوعية وقدرها مخصصا عند فإى سبعا عظيما
أو تافعا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبي في تعميم الحكم بانهم ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر
المؤكد) أي بحسب الأصل وما يجب ٣٩٨ الحال فهي بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه

والحذف منافع إلهما) فلم يميز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فإنه يدل على معنى
زائد على معنى الفعل فأنشبه المفعول به فجاء حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول
به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال
وحذف عامل المؤكد امتنع • وفي سواه دليل متنع

(ورده ابنه) في شرحه بأنه ان أراد ان المصدر المؤكد بقصدية تقوية عامله وتقرير معناه
دائما فلا شك ان حذفه متنافي لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد
ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فلم
ولكن لا نسلم ان الحذف منافع لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل
المذكور بتوكيده بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف دلالة قريبة
عليه احق وأولى (وبأنه قد حذف جوازا) اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير
ولا حصر (في نحو أنت سيرا وجوبا) مع التكرير والاحصر (في نحو أنت سيرا سيرا)
وما انت الاسيرا (وفي غير ذلك) نحو سقيا ورعيا) وجدوا وشكرا لا كقرا فرفع مثل
هذا اما السهوع من وروده واما البناء على ان المفعول المحذوف العامل فيه نية التخصيص
وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيه الغوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه
وأجاب الشاطبي بأن ما قال ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد
قصد الاتيان باللفظ آخر يقرره في اللفظ الآخر وبوق كده فحذفه مع هذا القصد
نقض للفرض وأما ما استدلل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت كدأ أصلا
وانما هي مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوضت منها ففادت عن النيابة عن أفعالها
واعطاهم انما الاتا كدعها فلو كانت مؤكدة اهالكات مؤكدة انفسها والشي
لا يؤكده نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سيرا التوكيد حيث قال في شرح
قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكد أنت سيرا فيظهر ايضا معنى العامل
ولهذا لم يعقب الموضع كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن افاراه على نحو سقيا ورعيا
مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما أتى به من الامثلة
ليست من المصدر المؤكد كد في شيء وانما هي من المصادر النائية عن أفعالها انتهى
والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى الاستثناء من
قوله وحذف عامل المؤكد كذا متنع قاله الموضع في بعض حواشيه على الخلاصة (وقد
يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو الماهل (فيتمتع ذكره معه) أي فيتمتع

ثم ان اطلاق كونهم من المؤكد
بحسب الأصل مشكل فان منها
ما هو من النوعي كما سبأ في
كلام الشارح وقد رأيت بخط
المصنف بهامش ابن لناظم
عند قوله والحذف حتم مانصه
الحكم صحيح والمثل فاستدلانه
لا يمتنع ان يدل لولا وانما يجب
الحذف في مواضع أحدها
بما أهمل فعله نحو رويحه وويله
وبله زيد ورويد عمرو وسبحان
الله الثاني ما كان للطلب وتكرور
بكقوله

• فصراني بحال الموت صبرا •
بخلاف ضربا زيدا نص عليه
ابن عصفور الثالث ما أضيف الى
معمول الفعل فاعلا فهو مصنع
الله أو مفعولا فهو ضرب
الرقاب الرابع ما كثر استعماله
ايه وبان هذا السماع فهو سقيا
ورعيا وجدعا وخيبة الخماس
ما قرن بحرف التوبيخ نحو الزما
واغترابا والمصدر فيمن مؤكد
في الأصل واما الاثنان فانه صار
بجمله الفعل الذي سدمسده وذلك
لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع
ولا عدد وفي النظم خمس مسائل
فذلك عشرة كاملة لاني اعد قوله

مكرر وروى واحدا وانما اختلف الشرط وأعد كلام من المؤكد كد نفسه وغيره واحدة وانجسة فذكر
الباقية المصدرة في الأصل مؤكدا لا الأخيرة في غير النوع والشرع مستندة من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع • ومن
مفهوم قوله • وفي سواه دليل متنع • لان ممة لا يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض
بوجه الحد وانما الاعتراض في التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه

(قوله ما لا فعل له) قال الدنوشري ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفرا وأخاوتها قال بعضهم التقدير الزمة الله دفرا والخ وهو
يقتضي انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفرا بالذال المهملة النطق والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار (قوله في قدره
عامل من معناه) قال الدنوشري يتطرهل العامل الذي قدره وهو أحرز معناه معنى ويح ويول فانها بمعنى الحزن كما ذكرنا ولا
وكذا يقال فيما بعد (قوله فإوال) قال الدنوشري وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله في الطلب) قال الدنوشري يفهم منه انه
مستعمل فيه مع معناه الأصلي فيكون مجازا اوحقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشري ومن ذلك عقر أي عقره عقر
وبعد أي بعد بهدا وصحفا يضم السين أي صحق صحقا وقوله بضم الحاء يقال صحق الشيء فهو صحق اذا بعد وتسا أي نفس
تسا أي لا تتعش من عثرته ونسكبا بضم النون وقد تفتح نونه اما في لغة قبله واما انباءا لتهسا فقول تعسا ونسكبا بفتح النون
والنكس عود المرض وبؤسا أي نفس بؤسا أي اشتدت حاجته وخيبة أي خاب خيبة وجوعا وبؤعا أي جاع جوعا وبؤعا أي جاعا
بلوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا ٣٩٩ أي تبا أي خسروا علم ان هذا ما صادر على
اختلاف أنوعها منها ما يرفع
على الاستدعاء سمعا لا قياسا فان
كانت معارف فبين وان كانت
نكرات فالأفهام من معنى الدعاء
أو شبهة فقالوا بؤسا له وخيبة له
وبؤيل له ولم يقولوا سقى له ورعيا
له والنصب في هذا أكثر فلو كان
معرفة نحو الويل له لكان الرفع
أكثر ودخول الاف واللام على
هذه المصادر سمعا لا قياسا
قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا
السقى لك قال سيبويه لو قلت
السقى لك والرحم له لم يجز والجاء
والجور والواقعاك بعد نحو سقيا
متعلق بفعل خرج يخرج البيان
التقدير أعني لك ولا تتعلق
بالمصدر فوسقيا لك على هذا

ذكر الفعل مع المصدر لانه مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) أصلا من أفعله (نحو ويل
زيد وويله وبه الاكف) بالإضافة الى المفعول (فقدرة عامل من معناه على حذف
فعلت جلوسا) بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بفعلة تدبر في نحو ويل زيد
رويحه احزن الله زيدا وويله وأحزن الله زيدا ويجه لان الويل والويل معني الحزن قاله أبو
البقاء وقيل قد رأى ذلك لانهم جاء في الهلاك وقيل بقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم
وقيل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويجه وويله وويله
منسوبة بأفعال من لفظها وانشد

نحو ال ولا واح • ولا واس أبو هندي
قال المراد في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بلاء الاكف ترك لان بلاء
الشيء يعني تركه والا كف جمع كف (وما له فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع
(واقع في الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا ورعيا) والثاني كيكيا
(وجدعا) والأصل سقيا الله سقيا ورعيا وكواه الله كياه جده جدها وجدعا
قطع طرف الأنف والشفة أو الأذن أو غير ذلك (أو) الوارد (أمر أو نهى) نحو
قيام لا تعودا) أي قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعي (نحو ضرب الرقاب)
أي فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفراد والمضاف ولذلك فصله بقوله
(و) نحو قوله

جلتان وذهب الكوفيون الى انه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافا فانظر المغني في بحث
لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف في حواشي ألفية ابن معطي الجدع بالذال المهملة قال أجد يستعمل في الاتف والأذن
ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا تعودا) قال الدنوشري جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد قعودا من غير
عطف ويتقرر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالنصل ولو قال قائل ان مثل ذلك الاقول مفعول به لعامل محذوف
ولا عاطفة والتقدير افعلى قياما لا تعودا الكان مذهبها الوجه وجه ما يلزم على الاول من حذف الجزوم وبقاء الجازم
ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف الجزوم والبناء على ان
لانه وهو كما قال سريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان انها نافية للجنس وقعودا احدها وقد يقال انه ورد منونا
وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعي) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر
(قوله نحو ضرب الرقاب) قال الدنوشري عرفوا الضرب بأنه امساك جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل
هو حقيقة أو مجاز

(قوله علم زج) قال الدونشري رعم الشيخ ٤٠٠ ذكرنا أنه علم قبيلة وقدرا العامل اندي وتظهر هل نحل الثعالب بدل

على حين ألهى الناس جل أمورهم • (فندلا زريق المال بدل الثعالب)
أي اندل يازريق المال بدل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق
بزاي فرامصغرا لم رجل والمال مفعول به والى ذلك أشار الناظم بقوله
والحذف حتم مع آت بدلا • من فعله كندلا الذي كندلا
(كذا أطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالسكرار (وخص ابن عصفور بالوجوب) الحذف (بالسكرار كقوله) وهو
القطري بن الفجاءة الخارجي

(فصير في مجال الموت صبرا) • تحاليل انلاود يستطاع

أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن
الضائع ونصه واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الاضمار المندرج في الامر المنشاء
كقوله المندرج الحذف والنجاء والنجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية
التسهيل وأشار بقوله هذا الى التفسير بغير اياو بمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما
مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه
الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توحي) وهو ثلاثة أقسام
توجب متكلم نفسه كقول عامر بن الطفيل مخاطب نفسه أغد كفة البعير وموتاني
يت امرأه سلوية وتوجب مخاطب (لخوأتوا نيا وقد جد قراؤك) أي اتواني قوايا
(وقوله) وهو جري مجرى جواله بن يزيد الكندي

أعبد احلى في شعبي غريبا • (ألو ما لا بالك واغترابا)

أي أتلوم لو ما وتغترب اغترابا وعبد امانا بالهجرة وشعبي بضم الشين المججمة وفتح
العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوجب اغترابا في حكم حاضر كقوله لشيخ غائب
وقد بلغك انه يلعب ألعابا وقد عملاك المشيب أي أتلعب اديا (و) نوع (واقع في الخبر
وذلك في) خمس (مسائل احداها مصادر مجموعة كتراسعها ما هاديات القرائن على
عاملها) المحذوف (كقوله عندئذ كرمعة وشدة جدا وشكرا لا كقرا) وهي من أمثلة
سبويه وقدرة أحدا قد جد أو شكره شكر لا كقرا كقرا كذا يتكلم بهذه الأمثلة
مجموعة قال ابن عصفور لا يستعمل كقرا الامع جدا وشكرا ولا يقال جدا وحده
أو شكر لا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الامع لا كقرا فهذه الامور
جرت مجرى النثل ينبغي ان يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى (وصبر الاجرا) والتقدير
اصبر صبرا لا اجزع جزع ولا ينبغي ما في كلامه من اللز والتشتر المرتب (و) كقوله سم
(عند ظهور امر محجب عجب) أي أعجب عجب (وعند خطاب) تنصير (مرضيه عنه
أو غضوب عليه أفعله) أنا (وكرامة ومصرة) أي افعل ما تريدوا كرامة وكرامة وأسرك
مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر كرم (ولا أفعله ولا كيدا
ولا ههما) أي لا كاد كيدا ولا أهم ههما هذا تقدير كلام سبويه واختلاف في تقدير

من ندلا أو نو كيدا وهو مفعول
محذوف آخر ثم ظهر انه نعت له
ولا يضركونه معرفة ونه لا نكرة
على حذف مضاف والتقدير
مثل نحل الثعالب ومثل لا تعرف
بالاضافة الى معرفة هذا وقال
بعضهم ان المعروف بال الجنسية
يقع صفة للشكرة وجعل هذا
منه (قوله واقع في الخبر) قال
اللقاني أراد بالخبر ما ليس بطلب
والا فلا شك ان قوله جدا
وشكرا لا كقرا وصبرا لاجرا
وجبا من الانشاء الذي لا يحتمل
الصدق والكذب (قوله الا أن
يظهر على الجواز) قال الزرقاني
مستثنى من قوله ولا يقال جدا
وحده الخ أي انه لا يقال جدا
مجردا عن لا كقرا الا أن يظهر
معه العامل فيقال على جهة
الجواز بان يقال أحدا جدا
وأشكر شكر او يدل على هذا
قوله ولا يلزم الاضمار الخ وتعلم من
قول السارح الا أن يظهر الخ
ان جدا ليس مما أضمر عامله
وجوبا وقال اللقاني قال في
المتوسط فان قيل لم قلت ان
فعل هذا النوع واجب الحذف
وقد يستعمل فعله نحو جدت
جدا وسقالك الله سقيا فالجواب
أن يقال المراد بانه واجب الحذف
عند استعمال مصدره مع الاسم
نحو جدد الله وشكره أو تقول
انه واجب الحذف عند البعض
وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا كاد كيدا ولا أهم ههما)
هما بضم أولهما مبنيان للمفعول

اصكاد

قال الدونشري

(قوله أي الناقصة) قال الدونشري ينظر ما الخبز على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أي ولا كاد كاديا
الفعل (قوله ان يكون تنصيلا) المراد كما قال ابو حيان ان يكون في موضع ٤٠١ تفصيل أي واقعا به ادانه لان التفصيل

أ كاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال
ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت بالشئ ولا ينبغي ما في كلام الموضح من
الاقب والتشتر المرتب فالنبت للمرضى عنه والمتنق للمغضوب عليه المسئلة (الناقصة
ان يكون) المصدر (تنصيلا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خير فالأول (نحو فندوا الوثاق
فاما ثابعدا وما فندوا) فنادوا فندوا كرات تنصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير
فاما ان غنونا واما ان تقادوا فنداء والثاني كقوله

لا جهنم فاما در واقعة • تخشى واما بلوغ السؤل والاول

قدروا بلوغ ذكر ان تنصيلا لعاقبة ما قبله أي اما در أو اما أبلغ والى هذه المسئلة أشار
الناظم بقوله

وما تفصيل كما منا • عاملا يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة ان يكون) المصدر (مكرا أو محصورا أو مستقهما عنه وعاملا خير
عن اسم عين) في الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير والحصر
أو العطف عليه والاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستقرا للعال لا منقطعا ولا
مستقبلا نص على ذلك سبويه والثالث كون عامل المصدر خيرا والرابع كون
الخبر عنه اسم عين فالتكرير (نحو أنت سير اسيرا) والتقدير أنت تسير سير الخذف تسير
وجوب القيام التكرير مقامه (و) المحصور بالا أو انما نحو (ما أنت الاسير او انما أنت
سير اسير) والتقدير ما أنت الاسير اسيرا وانما أنت تسير سير الخذف تسير لاني
الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت اكلا وشريا
والتقدير أنت تأكل اكلا وتشرب شريا لان العطف كالتكرير انصواعا عليه هنا وفي
باب الاغرام والتقدير ولكن يقدر ههنا عاملا من خلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
هنا يجب ان يكون من معنى المفعول والمعاطفتان مختلفتان في المعنى فلا يسميهما عامل
واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح في
الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (انت سير) والتقدير أنت تسير سير انصاعا عليه
سبويه ووجهه ان الفعل شديد المطالبة بالاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب
للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المعنى ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير
مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على
المكرور والمصور فقال

كذا مكرور وذو حصر ورد • نائب فعل لاسم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستقهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب انضمار
عامله نحو أنت تسير سير او ان شئت حذفته فقلت أنت سير او لو كان العامل خبرا عن

انما جاء من ادانه لامن المصدر
وقوله لعاقبة ما قبله العاقبة هي
الفرض وفي الكلام حذف
مضاف اي عاقبة مضمون ما قبله
فرجع اقول ابن الحاجب ما يقع
تنصيلا لآخر مضمون جملة
منقدمة وفسر الجاهل المضمون
بمصدر الجملة المضاف الى الفاعل
أو المفعول ولا ينبغي انه لا يظهر في
الجملة الاسمية الا أن يريد بالفاعل
ما يشمل الفاعل في المعنى والميتة
كذلك فضوء زيد قائم قيام زيد
ومنه الجملة المنسوخة مضمون
كان زيد قائما قيام زيد المسمى
اذ كان تسير للخبر وانظر هلا قيل
المضمون المصدر المضاف للفاعل
مطلقا ومضمون شد الوثاق شدكم
الوثاق وعبارة بعضهم المضمون
هو الماخوذ من مادة الكلام
وهيئة من حيث دلالتها على
الاستدانة كقيام زيد من زيد
قائم واختصاص المحامد بالله
من الحمد لله (قوله والتقدير الخ)
قال الدونشري قدر بعضهم قاما
تعدوا بدون ان وحذف النون
وهو لغة جاء عليها قول الشاعر
أيت أسرى وتيتي تديكي

وجهك بالعنبر والمك الذي
وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا
البسة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان

٥١ ل الكلام في قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر التام
لوصف مخصوصا وقد اعتد وليس المراد بخصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين
يتوفون منكم فيقولون أي يوصون وصية واما وصية بالرفع فتقدير أهل وصية أو وصية الذين يتوفون

(هذا باب المفعول له) (قوله والذوات لا تكون إلا الخ) يزعم عليه ان هذا يقتضي عقم التعليق بامع الجرح صرف التعليق
 قتال (قوله أي مهمائذ كخص الخ) ٤٠٤ أي ان ما نأثبه عن اسم الشرط وقوله والمفعول له لانه لا ينفصل لان الفعل
 لا بداهما من مفعول وليس في انظر
 الكلام بحسب الظاهر ما يصلح
 لان يعمل (قوله اذا لم يرد عيدا
 باعيانهم) يتقرر ما وجهه وكون
 غير المعين في معنى المصدر
 بسبب الابهام بعيد من المرام
 لان علة اشتراط المصدر عدم
 صلاحية الذوات لتعديل الافعال
 ولا فرق بين ايهام الذوات
 وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على
 تقدير ما لك الخ) أي فالذوات
 في المصدر المحذوف وهو علة
 (قوله وجوابه بان هذه شروط
 الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان
 العلية محل الشروط (قوله بنق
 العين والراء المهملتين الخ) رأيت
 بخط المصنف في الحواشي ما نصه
 قوله تعليلا اولى من قول بعضهم
 ان دل على فرض لان الفرض
 أخسر من العلية لانه عبارة عن
 العلة المطلوبة للحصول فيخرج
 منه قعدت عن الحرب جيتا فان
 قيل اذا ضربت تاديبا فالضرب
 هو العلة المتضمنة للحصول
 التاديب فكيف يقال ان
 التاديب علة للضرب قلت معنى
 التاديب ارادته فهو من باب اذا
 قيم الى الصلاة وقد يقول على
 حذف المضاف ولا شك ان ارادة
 حصول التاديب هو العلة
 الباعثة على الضرب اه وبه يعلم
 انه يتعين أن يكون قوله هنا غرضا
 كان كربة بالغين المحجمة لا بالهجمة كما قال الشارح وما قول المعترض ان الفرض ما كان باعنا على الفعل وقتا
 ووجوده متأخر عنه قد نفع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتكم رغبة انظار رغبة قتال (قوله او بالعكس) قد يقال
 من العكس تاهت السفر لم يمنع وقد يقال تاهت السفر فيه ما تعان آخر ان كون السفر ليس قريبا وعدم الاتحاد في الزمان

وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تاهت) اليوم (السفر) غذا لان زمن التاهب غير زمن
 السفر وهذا الشرط (قوله الاعلم) يوسف الشنقري (والمتاخرون) كالشلوين وقال
 تليذه ابن الضائع باليهام الصادق ايهام العين لم يشترطه سيبويه ولا أحسن المتقدمين
 فعلى هذا يجوز جئتكم أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط ان يلزم (اتحاد
 بالملل به قاعلا) بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون
 أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت فان المصدر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في
 الاذان وفاعل الجعل والمصدر واحد وهم الكفار فان اختلفت الافعال امتنع النصب
 (فلا يجوز جئتكم محبتك اياي) لان فاعل الجي التكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا
 الشرط (قوله المتأخرون أيضا وخالقهم ابن خروف) فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل
 محبة أيضا وقوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا فاعل الاراء هو الله تعالى
 وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى
 يريكم يجعلكم ترون فاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على
 حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل الخوف والطمع والطمع حاليين
 واقتصر في القلم على بعض الشروط وكل الباقي في المثال فقال
 بنصب مفعول المصدران • أنان تعليلا بكهشكر اودن
 وهو عايد مل فيه منه وقتا وفعلا وبقي عليه شروط ما علة المفعول له وقد ذكرها
 أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال ولله مفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب
 السؤال أن يصح جعله خبرا عن الفعل المأمول فيه كقولك زرتك طمعا في برئ أي الذي
 جئت على زيادة ذلك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع جئت على زيادة اياك الثالث أن
 يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيادة
 في قولك زرتك زيارة مفعول له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشئ لا يكون علة
 لوجود نفسه انتهى (ومنى نقدا المائل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب
 (شرط ما هو واجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليق) وهو أربعة اللام
 والباء وفي من واقتصر الناظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد جازره
 باللام (فناقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (فخو والارض وضعها للامام فالامام
 علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جرب باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية
 (فخو ولا تقتلوا أولادكم من املاق) فاملاق وهو الفرقة لاقتل وهو ليس
 قلبا فلذلك خفف عن التعليق (بمخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية املاق)
 فان خشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو
 قتله صبرا فيمتنع جره لان الجرح بحرف التعليق يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك
 اسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (فخو) قول امرئ القيس
 الكندي
 (جئت وقد نضت انوم ثيابا) • لدى السترا لالبسة المتفضل

(قوله واجاب عنه ابن مالك الخ)
 فان قلت فما صنع بقوله تعالى
 أوائلهم الراشدون فضلا قلت
 انما اتعصب مع ان الفضل ليس
 من فعلهم وانما من فعل الله
 تعالى لان رشدهم انما حصل
 بتوفيق الله تعالى فصار القعلان
 كأنهم استندوا الى الله تعالى
 (قوله خبرا عن الفعل)
 الذي جرى فيه نظر فان قوله أي
 الذي جرى الخ بناء عليه عند التأمل
 الصادق وكذا يقال فيما بعده
 (قوله والشئ لا يكون علة لوجود
 نفسه) هذا مبني على أن في اشتراط
 كونه علة لشيء لا يكون علة
 لنفسه (قوله وليس مصدر)
 قال الدوشري فيه مصادفة تدرك
 بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال
 الثاني لم يذكر الشيخ الثالث فهو
 ضمير بالانه ليس من هذا الباب
 والحق انه لم يذكره لاجراجه
 بقوله ومنى نقدا المائل فخرج
 بالتأمل ما ليس بعلة فلا يجوز جره
 بالامها (قوله وقد نضت) قال
 الدوشري يقال نضت ثوبي
 انضوه اذا خلعتهم ونضوت
 السيف انضوه اذا سلته من غده

(قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدونشري أقول وفيه أيضا عدم كون الهزة قلة (قوله فظاهره التخاليف) قال الدونشري قد يقال بل فيه وصير صيغة التخاليف قال ٤٠٦ بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدول قلة انتهى وهذا البعض هو الثاني (قوله والدول الميسل) قال الدونشري

فيما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس بذلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اضمحلت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح في ميسل (قوله ويجوز جر المستوفى للشروط) فيه إشارة الى ان الشروط شروط بلواز الصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجر هو الاصل بلواز مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال في الاصل تعاقب الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان الخذف واجبا لضمائر قد لا تشاء الى أصوله ارفقه ادعوا ربكم خوفا وطعنا (الذلة رادوه خوفا وطعنا) قوله وان من الماسيطة من خشية الله (قال الثاني ان قلت ان الضمير في منه للعبارة وخشيته غير قابلية فليس ذلك من جر المستوفى للشروط قلت المراسم بالقلب خاشته ان يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال الثاني يحتمل أنه اشار بقيل الى ان الابلاف مصدر الربا في المعنى الى اثنين أي الفت زيدا عمر أي صيرته بالغة فهو مضاف في الآية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف أي لا يلاف الله تعالى قريشا وحلة الشتاء والصيف فلم يفسد مع العامل المذكور في الناهل اذ فاعل

والى التعريف كذا هزة) • كما تنقضي المصروف لله القطر

فالاصح كرى على عروالهزة وفاعله ما مختلف فاعل المروالهزة فاعل المذكور هو المتكلم لان المعنى كرى اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد اتفق الاتحادان) معاودة ما اتحد الوقت واتحاد الفاعل (في اقم الصلاة لدلوك الشمس) فاعل القيام مخاطب وفاعل الدولك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدولك فلذلك جر باللام التعليل وقال في المنعنى اللام في الدولك بمعنى بعد فظاهره التخاليف والدولك المبدل يقل دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفى للشروط) والى ذلك يشبه قول انتظم وليس يمنع مع الشروط (بكمثران كان) مقرونا (بال وبقلة ان كان مجردا) منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصعب الجرد • والعكس في مصبوب أن (وشاهد الفيل فيهما) اى في المقرون بال والجرد منها (قوله

لا فاعل الجرد عن الهجاء) • ولولا ان زمر الاعداء

فالجرد مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا (وقوله من أمكم لرغبة فيكم جبر) • ومن ذكرنا ما صير به يقتصر برغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رعي الجزولي في منعه الجرد والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر الجرد قلة لا بخلاف المقرون بال لانه أشبه الحال والتميز ما فيه من البيان وكونه تكملة لركزة شاهدة الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطعنا (و) انصب والجر (استويان في المضاف) فالنصب (فيخو تفقون أمواهم ابتغاء مرضات الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (فيخو وان من الماسيطة من خشية الله) أي لاجل خشية الله خشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (لا يلاف قريش) فابلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بعبدا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لا يلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوا لساير نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فالتين كانوا محترمين فيهم لانهم خدمت بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخافونهم من القطاع والشتين (والطرف) الجار (في هذه الآية واجب عند

الابلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على ان الابلاف حذائي قليا وانما الثاني الالف فتأمل ذلك فنهجد من انتهى قال الشهاب ويحتمل انه اشار به الى أن ما ذكره به بقوله والجر في هذه الآية واجب الى ما أشار اليه من اختلاف الزمان

(هذا باب المفعول فيه) • (قوله ما ضمن معنى في) قال الثاني ان قلت هذا يقتضي بناء التضمين على الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه بانه وضعه وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا ولا نادى وتحقق المقام يطالب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت (ويستمر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم في معنى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا كما استغنى بقوله ضمن اظاها في التضمن بالفعل لان التضمن بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كالיום في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمن نعم قد يقال لا يكتفى في التعريف بأي لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واخرج أم لا (قوة باطراد) قال الثاني معنى حصول التضمن مع كل فعل عمل فيه لوفوع معناه في معناه انتهى قال الدونشري قال ابن عازي ناقلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معنى في لكن على غير اطراد فليس يظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وشرب زيد الظهور والباطن ٤٠٧ فلهذا على معنى في لان المعنى في السهل

من اشتراط في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتأخرون لان زمن الابلاف سابق على زمن الأمر بالعبادة ولان زمن العبادة مستعمل وزمن الابلاف ثابت في الحال وقال الكسائي ولا خفى اللام في لابلاف متعلقة بالعبادة كما درنا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فيهما هم كصفاء كقول فتكبرون السورتان سورة واحدة ويرجعه أنهم ما في مصحف أبي سورة واحدة ويضفه ان جاءهم كصفاء كما كان لكنهم وجروا عنهم على البيت واقعه أعلم بكتابه واختلاف في نصب المفعول له يقال جهور البصر بمنصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعوا أنهم مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم كركنا كما قال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاقة في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قدمت جالسا

• (هذا باب المفعول فيه) •

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذي يجهونه ظرفا من المكان ليس كذلك وهما القراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالة على احدهما أو) من اسم (جار مجرور) أي مجرى أحدهما (فالامكان والزمان كما مكث هنا ازمننا) فهنا اسم اشارت من أمهات المكان

• ما في فساتر بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقضى كلامه انما غير ظروف وليس كذلك انتهى وفي حاشيتنا على الالفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كما مكث هنا ازمننا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لا اختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالفية ولا بأس بالتبسيط هنا على في وهو ان كلام الكشاف يشعر بفتح عطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى واقعدنصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى مواطن يوم حنين أو في أيام مواطن ويوم حنين ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كما قيل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بالفعل مضمرا لاجل هذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذا جهنكم بذل من يوم حنين فلو جعلت ناصبة هذا الظاهر ليصح ذلك لان كثرت لهم انهم هم في تلك المواطن ولم يكونوا كثرا في جميعها فبقي ان يكون ناصبة فعلا خاصية الا اذا نصب اذا فاعلم انما ذكر انتهى قال السفاقي ظاهر كلامه أو لا يمنع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وما وجوب ضمائر الفعل فهو مبنى على اشتراك الماعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو مجموع وقد أشار الى تنبيه ابن الحاجب في مختصره في الاصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذييل

حاشية باب الفصل والوصل
ما يتعلق بذلك وقال بعض الأفاضل
تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله
ويوم حين ان جعلته عطفاً على
موطن قولوا وقائم مقام حرف
الجر وهو في مكانه قال لقد
نصركم الله في موطن كثيرة في
يوم حين وهذا المعنى باطل
لانه يعني كان النصر وزمانها
ولاشك ان ليس زمان النصر
في الموطن الكثيرة يوم حين
سواء أجهلت اذا بكم بكم بدلا
أم لا وأما اذا عطف يوم حين
على محل في موطن كما هو الظاهر
حرف العطف قائم مقام اصرم
العامل في موطن فكانه قال لقد
نصركم الله في موطن كثيرة
ويوم حين خصوصاً حيث جاز
أن يكون اذا بكم بكم بدلا من
يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا
في حضر وأبداً العبد مرة اذا
أفاض الناس من مرفة هذا هو
الصدق الحق الذي لا غطاء على
وجهه المنير فلا تخش من فقهه
سلاح الزمخشري قائم اجبجة
من غير طعن ولكل جواد كبرة
(قوله والاصل مقصد ارجل
ناقة) لعل المقدار هنا عبارة
عن الزمان حتى يكون بعد
حذفه عن نائب المصدر فيه عن
الزمان فاله في زمانا مقدار حبل
ناقة ونحوه رأى وقتا قدر
حبل ناقة ونحوه

انما جمع زمن من أسماء الزمان (و) لام (الذي عرضت دلالة على أحدهما) أي
الزمان أو المكان (أو بعدة) أحدهما (أسماء العدد المميزين) أي بالزمان والمكان
(كسرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً) فمفعول فيه منصوب بـ (نصب ظرف
الزمان لانه لما يميز يوماً وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين فرسخاً
فيه منصوب بـ (نصب ظرف المكان لانه لما يميز فرسخاً وهو من أسماء المكان عرضت
له اسمية المكان) (و) الثاني (ما أفيد به كآية أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جريته
كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ وكل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما
منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما نائبان في الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصاراد الين على كآية لانهما من اللفاظ الدالة
على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ)
فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما
أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصاراد الين على جريته
الزمان والمكان لانهما من اللفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزمهم
ونصف يدل على جزمهم من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أي
الزمان والمكان (كجست طويلاً من الدهر شرق الدار) فطويلاً وشرق مفعول فيهما
منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت
لهما اسمية الزمان والمكان فطويلاً وصفة للزمان ومن الدهر بيان له وصفة للمكان
وذكر الدار معينه والاصل زماناً طويلاً ومكاناً شرقياً (و) رابع (ما كان محذوفاً
بإضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف (و) انيب عنه (المضاف
اليه بعد) (حذفه) أي المضاف (والغالب في هذا) المضاف اليه (الثاني) عن المضاف
لحذف (أن يكون مصدر أو) (الغالب في) المضاف المحذوف (المنسوب عنه أن يكون
زماناً لا يبد من كونه معيناً للوقت أو المقدار) فالعين للوقت (فجوبت صلاة العصر
أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما
عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فأتصبا بـ (الاصل وقت صلاة العصر ووقت
قدوم الحاج) حذف المضاف وهو وقت المعين للوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة
وقدوم (و) (المعين للمقدار نحو) (انتظر تلك) (لب ناقة أو نحو جزور) فحلب وقهرمة مفعول
فيهما والاصل مقدار حبل ناقة ومقدار نحو جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون
الثاني) عن الزمان (اسم عن نحو) (قوله) في المنسل (لا) (كله القارظين) باستنية
(والاصل مدغية القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها
القارظين وهو تنسية قارظ بالقاف والظاء المشابهة وهو الذي يجي القرقا بفخ القاف
والراء وهو شيء يدغ به قال الجوهري لا تملك أو يوب القارظ العنزي وهما قارطان
كلاهما من عنزة خرجا في طاب القرقا فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنسوب
عنه مكاناً نحو جلست قرب زيد أي مكان قرب) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه

المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر • وذلك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان وقليلاً في ظروف المكان لترب ظروف الزمان
من المصدر وبه ظروف المكان منه لا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل
عليهما لان الفعل يدل على المصدر بعينه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان
فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارج عن كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلو
في ذلك قوة لظرف الزمان ولم يبلغ رقبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام
المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (الفاظ مسموعة
توسعوا فيها فصبوها على نصين معنى في كقولهم احق انك ذاهب) فاه قام منصوبة على
الظرفية متعلقة بالاعتقار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع
بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض (والاصل اني حق)
ذهابك فحذفت في واتصبت حذفت في الظرفية (وقد لفظوا بذلك) الحرف الجار في قوله
• أني حق مواسا في أخاكم • (قال) قائداً بالقضاء ابن المنذر القشيري

(أنى الحق اني مفروم بكهائم) • وانك لا دخل هو الذي ولا آخر

فصرح في شبهه هو من هو مفروم به في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بقاء العقب
التردد بين الخلية والتجربة فلا هو دخل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خرج صرف حتى
يستعمل خرافة كان حال هو ايه هذه المثابة كيف يكون غرام من أغرمهم احق اولاً
كان قول الموضح والجاري مجرى أحدهما شاملاً للزمان والمكان خصوصاً بقوله (وهي
جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان واليه هذا يقع خبر عن المصادر) كما تقدم
في احق انك ذاهب (دون الحدث) فلا يقال احق انك ذاهب وذبح المبرد وتبعه ابن مالك الى
ان قام مصدر يدل من المانظ بفعله وان ما به حاد من ان ومعه ما في تأويل مصدر
مرفوع على القاعية على حد أولي كقوله انا أنزلنا وورده أبو حيان (ومثله) أي مثل
احق انك ذاهب في الاتصاف على الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أو بجهد
رأيي) انك قائم (أو ظناً مني انك قائم) فغير شك وجهه رأيي وظناً مني منصوبات على
الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وجهه رأيي وفي ظن مني على
وزان احق (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله • الظرف وقت أو مكان فمعناه
في باطراد وتبعه الموضح (ثلاثة أمور احدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر في)
فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معني في اذا التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس
بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا
قدر بين قليس مما نحن فيه (و) الامر (الثاني نحو يخافون يوماً) من أسماء الزمان
(وتقوله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان كان يوماً ما حيث وان كانا
من أسماء الزمان والمكان فليس الظرفين (فانهم ليسا على معنى في) اذ ليس المراد
ان الظروف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون

(قوله كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا) كذا في القمح والتلاوه هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا كذا في القمح والتلاوه
الشارح أراد به الاسراء الا ان الواو ايت من التلاوة قوله لانه ليس فاعلا في المعنى قال القوي قد يقال ان التمييز
لا يجب ان يكون فاعلا في المعنى بل قد يكون كافيا طاب زيد ثم اوقد يكون مفعولا في المعنى كما في وجفرا الارض عيوننا وقد
لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما في املا الاناماء الا ان يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون لافعال معنى كذا
قبل وهو منقوض بثل زيدا كرم الناس رجلا ٤١٠ (قوله وسكنت) قال المصنف في الحواشي الظاهر ان سكن متعدلا

نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانصاهم على
المفعول به) لان الفعل واقع عليه الماقيم ما وناصب لفظ وما يخافون (وناصب)
محمل (حيث) نزل مضارع متفرع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حل كونه (محذوفا) دلالة
اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به
اجماعا) هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي
في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع
بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد
أحسن وجهها وقول العباس بن مرداس وان شرب منابا لسيوف القوانص انتهى وفي
الارتشاف لابن حبان وقال محمد بن مسعود الغزفي أقول التفضيل ينصب المفعول به قال
الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جمل حيث مفعول لا بها نظر لان هذا
ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادى وشرحه المراد بقوله لم يجز
حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الاماميني ولوقيل ان المراد به
الفعل الذي هو في محمل الرسالة لانه مفعول به ابقاء حيث على ما عهد له من ظرفيتها
والمعنى ان الله تعالى ان يوتيكم مثله ما أوفى له من الاتيان لانه يعلم ما فيهم من الذكاء
والطهارة والفصل والصلاحية للارسل واسم كذلك انتهى (و) الامر (الثالث) هو
دخات الدار وسكنت البيت فانه ما اى الدار والبيت (انما هو على التوسع باسقاط
الخاص) وهو في الاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض انصبا
على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقوله غمرون الديار (لا) انصاهم ما
(على الظرفية فانه لا يطردهدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول
صلبت الدار ولت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورة
وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا الميم أو ما اتصلت
مادته ومادة عامله كما سيجي

(فصل و) الظرف الزماني والمكاني (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على
المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مفعولا

والليل والنهار اذا كن بال فانه لا يعمل فين الاما يتناول لان العمل واقع في جميعه انما تعميما كصمت وهذا
يومين أو تقريبا كاذت يومين فان لم يكن مما يتناول لم يكن استمراره في جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا
وقال الثماب اقامى اذا كان التعدى المتنى بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالامر مسلم الا ان
الكلام في ان ما هو ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا ان يقال لا يشترط استعماله مع سائر الافعال لكن يكفي اذن
الواضح في ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فيصير صليت الدار صحيح لان المعنى صليت في الدار ولا شك في
صحته فتأمل

بني اثم سكن ضمت تحريك فاعصر
وليس الكلام فيه ولهذا جاء
مصدره على السكون ولم يجز
مصدره هذا على السكون مثل
الرجعي والبشري (قوله انما
هو على التوسع) اى واجزاء
اللازم مجرى التعدى وجهه
فلا حاجة الى قيد الايراد لان
ما ذكره يخرج بقوله ضمن معنى في
لان المنصوب على صفة الكلام
منصوب بوقوع الفعل عليه
لا بوقوعه فيه ليس مضمنا معنى
في و به يعلم ما في كلام المصنف
وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا
على الالفية (قوله فانه لا يطردهدى
تعدى الافعال الى الدار والبيت
الخ) فيه انه يلزم ان يخرج عنه
بالنسبة الى المكان أسماء المقادير
كالقرنخ والميل والبريد فانها
انما ينصبها الافعال السير والنسبة
الى الزمان امور ما يقع جوابا لكم
خاصة وهو التعدى المذكر غير
الموصوف وما يقع جوابا لمتى
اذا كان اسم شجر مجرد من لفظ
الزهر والثالث الابد والدهر

وهذا أشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن
يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كأنك هنا زما وهذا هو الاصل)
لان الاصل في العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية) أن يكون محذوفا وجوازا
لدليل مقال (وذلك كقولنا فرحين أو يوم الجمعة) ينصب فرحين من ظروف المكان
ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لما قال كم سرت أو في صمت) اى سرت فرحين
وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم سرت في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المدة وطاها
زما كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة) ان
يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة تكررت بطائر فوق غصن)
ف فوق صفة لطائر (أو صفة كرايت الذي عندك) فعندك صفة الذي (أو حالا كرايت
الهلال بين الصحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد
والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر الا في الصلة فتعين استقر
وهذا الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة ونجى
على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء
الذي امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة اشياء القطع
والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل لزمان عننا اين أحد هما قياسى والآخر سماعى
فقال (أو مستغلا عنه) العامل ينصبه محل صغير (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس
منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسر صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه
ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بنى كما مثل (أو سموعا
بالحذف لا غير كقوله سم) في ان مثل لمن ذكر امرأته تقدم عهد (حينئذ الا ان) ضم
منصوبة اقظا بفعل محذوف واضيفت الى اذاضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والا ان
منصوب محلا وفحتم قصة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى آل وأل الموجودة فيه زائدة لانه
علم على الزمان الماضي كما تقدم وناصبه فعل محذوف (اى كان ذلك حينئذ واسمع الا ان)
فهو ما جئت ان وأصله سمان بقول الله لكم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الا ان اى كان
ما تقول واقعا حينئذ كان كذا واسمع الا ان ما أقول لان حينئذ لم تقطع من جملة
والان مقتطع من جملة أخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم
لا غير لما صرح به في المعنى وبالغ في انكاره في شرح ضرورة والحق جواز لورود السماع
به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر
واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مستثنى الحذف قول الناظم والاقانوم قدرا فان

(فصل و) قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظروا الظاهر مساواة
قول الناظم لقول المصنف نعم في النظم حذف مضاف لان الواقع في الظرف الحدث الذي هو معنى من الماوى وهو لا ينصب
وانما ينصب ما يدل عليه اماما مطابقة وهو المصدر أو تضمننا وهو الفعل ٤١١ والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم

ان كلام الناظم قاصر على المصدر
لانه الواقع في الظرف ويرد عليه
ان الواقع فيه معناه (قوله وهى
أن تقع صفة) قال الامامى فاعل
يقع ضمير عائذ على الظرف
لا العامل بدليل قوله أو مستغلا
عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ)
لهذا رد في المعنى في الفصل الذى
عقده للتدريب في ما يتعلق بالي
حيان قول من جعل من قبل في
قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم
في يوسف خبرا عن ما بناء على انها
مصدرية وهى وصاع الى موضع
رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم
كيف كان عاقبة الذين من قبل
انتهى قال الامامى فى وهذا
الاشكال معنى على ان قوله من
قبل هو صلة الموصول وهو
ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم
مشركون ومن قبل ظرف لغو
متعلق بغير كان لا مستقر على
انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ
ابن سمعت بأن الممنوع وقوع
نفس الظرف أحد المذكورات
والواقع في الآية خبر أو صلة
انما هو مجموع الجار والمجرور
انتهى وفيه نظر لان أبا حيان
نص على انه لا فرق في المنع بين
أن يجزى بالحرف أولا ويؤيده

تمثيله لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقوله سم الورى في ايارو الرب في غزو الحق في الجواب ان على المنع اذا لم يكن
المضاف اليه معلوما لعدم الفائد وهو في الاتيين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشئنى عن رد أبي حيان على الزمخشري وابن
عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهم ما عراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهلا عن قاعدة عربية وحق اهما ان يذهلا
عنها وهى ان هذه الظروف الخ مانصبه هذا احتمال على الرجاءين وهو وضعهما من العلم معروف

• (فصل) • قوله والاضافة
 فيما يائية) رأيت بخط المصنف
 في حاشية ابن الناطم ماذمة
 لا في بيان شخص معناه فان نحو
 البيت والدار تحتل صورة
 معناه ان الصورة الكلية
 من غير افتقار الى شيء بخلاف
 شخص معناه انتهى وهذا
 يدل على ان الاضافة ليست بيانية
 وان الختام صورة للاختراز
 عما ذكر في تأمل (قوله ومكان)
 هذا اذا لم يريد به معنى يدل فان
 اريد به ذلك فلا يستعمل الاطرافا
 بنحوه هذا مكان هذا أي بدله
 (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال
 السنباطي فيه اشارة الى أن قوله
 بما صيغ الخ مطلق على الجهات
 فيكون المصوغ من الفعل من
 قسم الميم وهو ظاهر في نفسه بل
 هو المتعين في عبارة الناظم إذ
 لا يجوز عطفه على ميم حاله حال
 وقوله وما صيغ لا يصح كونه
 حالا هذا وما صدك السارح
 مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره
 انه ليس ميم ما انتهى وقال
 الزرقاني قوله وأشار الى مثاله غير
 حسن وذلك انه يفهم كما صرح به
 في اعراب الالفية ان قوله وما
 عطف عليه الجهات وليس كذلك
 بل هو معطوف على ميم ما كما يفهم
 من كلام ابن المصنف والموضح
 وهو ظاهر

ذلك بيم الجائز والواجب

• (فصل) أسماء الزمان كلها اصلها لا تصاب على الظرفية سواء في ذلك ميمها كمين
 ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله
 وكل وقت قابل ذال والمراد بالمتنص ما يقع جوابا للمتي كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود
 ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والميم ما لا يقع جوابا للمتي من حاشية ومدة
 كما مثل تقول صبت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقي عليه ظرف الزمان المشتق بنحو
 تعدت مدة زيد تزيد الزمان كما تنفع ذلك اذا أردت المكان اذا لفرق بينهما في جهة
 تقدير في ونسبه على الظرفية قاله الشاطبي (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من
 أسماء المكان نوعان أحدهم الميم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة ميمه كاسماء
 الجهات) الست فأنتم مفتقرة في بيان صورة ميمها الى غير ما هو ذكر المضاف اليها
 وهذه العبارة أخذها من السارح والاضافة فيها يائية أي صورته هي معناه والمراد
 ما افتقر الى غيره في بيان حقيقة ويصل الى قولنا ما لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما
 يضاف اليه كما كان فإنه لا تعرف حقيقة الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء في شرح جامع
 ابن جني الأيم يصح في المكان من وجهين أحدهما أن لا يلزم معناه ألا ترى ان
 خلافك قدام لغيرك وقد تحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلافك جهة أخرى لك لان
 الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات وليس لكل واحدة منها
 حقيقة مفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا أمدها معلوم فذلك أهم
 لما وراء ظهورك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو امام ووراء وبين وشمال
 وفوق وتحت) تقول جئت امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وميت
 الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فانه ست جهات (وشبهها في الشباع كاجبة
 وجانب ومكان) تقول جلست ناحية ممر وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بأنه
 عما بين التصريح مع بني (وكاسماء التقدير كبدل وفرسخ وبريد) تقول سرت مسيلا
 وفرسخا وبريدا النوع (الثاني) ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل
 و(التحدث مادته ومادة عامله كذهب مذهب زيد وميت مري مري) لا فرق في ذلك بين
 الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كمثل) والجمع نحو (قوله تعالى وانا كنا نهدمهم امقاع
 للسمع) فذهب ومري ومقاعده موصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها مقعدة فان
 عامل مذهب ذهب وعامل مري مري وعامل مقاعده مقعدة وقس على ذلك فعل الامر نحو
 قم مقام زيد والوصف نحو انا قائم مقامك والمصدر نحو عجبتم من قيام زيد مقامك والى
 هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الامهما وأشار الى مثاله بقوله
 نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله

ونشرط كون ذام قياسا أن يقع • ظرفا لما في اصله مع اجتماع

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهب مري مري عبروا لم يجز
 في القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح مع بني (وأما قولهم هو مني مقعد القابلة

ومزجر الكلب ومناط الترافضاد) نصبه لخالفه مادته لمادة عامله (اذا التقدير هو مني
 مستقر في مقعد القابلة) وفي مزجر الكلب وفي مناط الترافضاد (فعامله الاستقرار) المتعلق
 به معنى الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو
 مني في المقرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الترافضاد من الدبران وفي التوسط
 ومزجر الكلب من الزاجر في الاولى متعلقة بالاستقرار كما هو ومن الثانية الداخلة على
 النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل في المقعد
 قعد وفي المزجر مزجر وفي المناط فاعلم لم يكن شاذا) لاتحاد المادتين يصير المعنى هو مستقر
 مني قعد مقعد القابلة ومزجر مزجر الكلب وناط مناط الترافضاد استأثرت اسماء
 الزمان بصلاحيه الميم منها واختص بالظرفية عن اسماء المكان لان أصل العوامل
 الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لانه يدل على الزمان نظيفا
 وعلى المكان التزاما

• (فصل) الطرف الزماني والمكاني (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة
 لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ وخبر أو فاعلا ومفعولا) به (أو مضافا اليه كاليوم) فانه
 يستعمل مبتدأ وخبر (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبني اليوم
 و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم والى
 ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى طرفا وغير طرف • فذا لئلا تصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان لا يفارق الظرفية أصلا كقط) في استغراق الماضي
 (وعوض) في استغراق المستقبل ولا يستعمل لان الابدان (تقول ما فعلته قط ولا أفعله
 عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة
 من قطط الشيء أي قطعه فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عري لان الماضي
 ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها انقضاء المعنى حرق انقضاء الغاية
 وانتهائها اذ المعنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى الى الآن وحيث على حركة فرائد من
 التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض اغاثم اجلا على قيل وبعد عوض مشتقة من
 العوض ومعنى الزمان عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلقه آخر فكان عوضا منه
 ويبقى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي عن
 الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال في درة الغواص واختصت من
 بذلك لانها أم الباب ولكل باب أم غائز خاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء
 الزمان (ولان وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل
 عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد أي نامرجه من عندنا وعلمنا من لدنا عمالا اذ لم
 يخرجن عن الظرفية الا الى حالة تشبه بها) أي بالظرفية (لان الظرف والجاء والجور
 أخوان) في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقع اقعة أو صلة أو خبرا أو حالا
 فان جرثنى من الظرف وبغير من كان متصرفا نحو وعن البين وعن الشمال عزين والفرق

(قوله فشاذا نصبه) لا ينبغي ان
 قول المصنف فشاذا خبر عن قوله
 في فشاذا خبر مستتر يعود اليه
 هو الفاعل وسبب شذوذا القول
 النصب فكان اللاحق بالسارح
 ان يقول بعد قوله فشاذا بسبب
 النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم
 حذف الفاعل في غيره واضحه
 (قوله أو خبر) • (فصل) •
 فيه ان غير المتصرف يتخير به نحو
 قدومي مصر ولذا قال في التسميل
 فان جاز أن يتخير عنه أو يتخير بغيره
 من متصرف

• (هذا باب المفعول معه) • (قوله وهو اسم فاعله الخ) يزد عليه نحو وزجج الحواجب والعيون انه لان الواو بمعنى مع كما ياتي غاية انه لا فائدة في الاخبار بالمعية فاحتج ٤١٤ لحذف الواو التضمن والهاذا قال في الحواشي ان اولى ما حمله المفعول

مع اسم الفاعل الواقع به وادلة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصود كما ذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فاجعوا امركم وشركاءكم اذ لم يقدر عامل ثلاثي ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف في الحواشي وقول بعضهم ان جمع يخص الذات مردود بل يعمها وجميع يخص المعالي وتظير قول بعضهم فرفق بين الاجساد ورفق بالتحقيق بين المعاني بدليل قولهم ما الفارق ولا يقرولون الفرق والصواب ان الثلاثي مشترك كما ان جمع مشترك ودليله واذا فرقنا بكم البحر فافرق بينا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب اقراني كما اسلفنا صدر الكتاب

(قوله لانه منصوب) يقتضي ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولي ظن (قوله بناء الخ) قال الدوشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى ان يقول ولا يجوز ان يكون ان والفعل مفعول لانه خلافا لبعدهم وكنت سالت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلهيروا جوابا شافيا وظهر لي ان قصد العطف على المصدر المتعبد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد في كل اسم مفعول فليتامل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا

اعترض ضعيف لان المراد ان عمرا في المثال يمنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لما ذكر نصب

(قوله قدر والضمير الخ) هذا التقدير على تسليم ان النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال انه مفعول به بتقدير ولا يستلزم زيدا (قوله ويتهين ذلك) أي كون الضمير فاعلا في الثاني أي كيف أنت وزيدا لانه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الاول لانه بتقدير ما تكون فضمير تكون ٤١٥ يحتمل الفاعلية ان كانت تامة والاسمية ان كانت ناقصة هذا مراده

ينصب تالي الواو مفعول لاسمه • في نحو سيري والطريق مسرعه (فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) ينصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدر والضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لامبتلا) واسم الاستعظام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول (والاصل ما تكون وكيف تصنع) في تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برضخه) واتصل (انهذا اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصوده أو غير مقصود فزعم السيراني انه غير مقصود ولو عكس لحاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التضمين والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت مجرد الاستعظام لم يلزم في الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها السؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام أو كيف نصب • بفعل كون مضمير بعض العرب (والناصب للمفعول معه ماسبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وماتتة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في الماضي فعني سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية وتطروء بمسئلة النصب بالا فالتصنيف الاسم بعد الواو كما تنصب بعد الا (لا) الناصبة (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضمير الجاني ما تر الحروف الناصبة وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله

بما من الفعل وشبهه سبق • ذا النصب لا بالواو في القول الا حق (ولا) الناصبة (الاخلاق) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كاصرح به الموضح في شرح النحوة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة (الواو الخ) يهذار على من قال في حروف التثنية انها المعاملة في المنادى لقولهم يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم أجاب عن هذا الاخيرة بانهم جازوا التام على المقرخ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو حلت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أو تو الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه من نصير للجرجاني وقيل في الرد عليه أيضا لم تر حقا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا أيضا (قوله وهو مخالفة

فما بعد الواو لما قبلها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في استناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشترك يدل على ذلك قول الموضح في باب التعجب ان أفعل في ما أحسن زيداً مثلاً عند الكوفيين اسم فقال فقطعت كالقنطرة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمتبدل تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لا زيداً للضمير ما كانت تراكم كيف قسر مخالفة بأن أحسن الجارى على ضمير ٤١٦ ما لفظنا انما هو في المعنى وصف لا زيداً (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للمتنى وهو ما يصلح للثنى وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء وان شئت ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامر من كما يأتي في الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وجعل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدونشري الإشارة فيه الى اعرايه مفعولاً معه مقدماً وقوله كقوله مثال للمتنى لا لثنى فليست أم وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشجر فيلجئ في المفعول معه

ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الطرف اذا وقع خبراً عن المتبدل نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فاعلمنا في المعنى استصحب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عرأ نصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت) ولا يست النيل فيكون حينئذ مفعولاً به خلافاً لـ (الزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملائسة لانها أهم الافعال اذا لا يتحقق فعل بدوئها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من قول أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكذلك لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طريقة الخلاف لاني الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستنداً بقوله

جعت وغشاغيبه وثنية * خصا لا ثلاثا نالت عنها جعرى وهذا مخرج على أن غشاغيبه معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله لا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام والاصل عليك السلام ورجة الله

(فصل ٥ للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احدها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيقته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو وقوله أو بعده ما ياتي) من عدم تقدم جملته في الاول ومن عدم الفصلة في الثاني لان الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يأتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد أمكن بلا حذف) واليه أشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه) وذلك في نحو مالات وزيد ومات زيد وطلوع الشمس لا امتناع العطف في المثال (الاول) وهو مالات وزيد (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المحرور وهو الكاف في لانه لا بعد اعادة الجواز نحو وعلم اوعلى الفلك تحملون وأجاز الكسافي في الجرح قال الموضح في الجوانبي وبه أقول لا على العطف بل على ضمير الجواز لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجارى في الامر العام المأثور اذا حذف زال عنه فان قلت كان ينبغي ان يمنع ما كان وزيداً كما امتنع

على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للمتنى وهو ما يصلح للثنى وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء وان شئت ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامر من كما يأتي في الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وجعل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدونشري الإشارة فيه الى اعرايه مفعولاً معه مقدماً وقوله كقوله مثال للمتنى لا لثنى فليست أم وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشجر فيلجئ في المفعول معه

(فصل ٥) (قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحنفية اعلم أن هذا الاحوال انما هي على رأى من يقول المفعول معه قياساً لا معاصياً أما من يقصره على السماع فلا يأتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحنفية اعلم أن معنى الرفع والنصب يختلف لانه مع النصب يكونان جاً آمعاً وفي الرفع محتمل أن يكونا جاً آمعاً أو منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف هذا المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المصنف لاصب لا غير وان لم يقصد المصنف المعية الخ قال الشهاب القاسمي يجب أن يزاد على هذا أنه ان قصد نسبة الجنى بحيث يحتمل المعية وغيرها وتعين المعية نصب أو دفع فكلام المصنف باعتبار جهة الكلام في الجملة فان أريد بخصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليست أم

هذا المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المصنف لاصب لا غير وان لم يقصد المصنف المعية الخ قال الشهاب القاسمي يجب أن يزاد على هذا أنه ان قصد نسبة الجنى بحيث يحتمل المعية وغيرها وتعين المعية نصب أو دفع فكلام المصنف باعتبار جهة الكلام في الجملة فان أريد بخصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليست أم

(قوله ورابعها رجحانه) قال الحنفية اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب لا يحتمل غير المعية بخلاف الرفع فانه يحتمل أمور ثلاثة بل الحق اننا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تصح هذه الصورة لانه اما أن يقصد النصب من على المعية أولاً لا يقصد فان كان الاول نصب قطعاً أولاً لا رفع جزماً فحين جواز الامر من رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولاً من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما أن يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية تارة يقصد احتمال المعية دون خصوصية او تارة يقصد الاعمال من احتمالها ونصوصيتها ففي الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعمل جواب قوة فحين جواز الوجهين وظهر أن قوله قطع النظر ٤١٧ غير كاف بل لابد أن يراد وبالنظر لما اذا قصد الاعمال فان قلت قصد الاعمال لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعمال على وجهين أحدهما ما قام به من حيث هو ومعه الآخر أن يكون المقصود بالذات في المصنف أعين من أن يوجبهما زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا فني هذا الوجه يتجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر الخطاطين بمصاحبة الآخر على الوجه المذكور على كل من الوجهين ويتبرح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضرب العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير الخطاطين بمصاحبة الخطاطين على ذلك الوجه فليست أم (قوله مكان الكلبيين) قال الدونشري فائدة الكلبيين ثمانية

هذا لك وأبال على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه فليست أم مثلاً ما لك وزيداً على ما يشهد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قد روعا ما لا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيداً وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع الشمس (من جهة المعنى) لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجر العطف يجب (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أيكم • مكان الكلبيين من الطحال

والكلبيان بضم الكاف لثمان حرا وان لازقان بعظم اناب عند الخاسرين عليهما لم يحيط بهما كالفلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (وضوءت وزيداً ضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبني أيكم (من جهة المعنى) لان اذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيداً على الضمير في كن لزم ان يكون زيداً مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره وانما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالاخ فانه الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني أيكم فالحاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا الحكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بني أيهم بشئ بل أمرهم بوافقته بني أيهم ويدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجازها اه ويقول أقول (و) ضعف العطف (في الثاني) وهو فكونوا أنتم (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الابدن كيد به ضمير متصل أو باي فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف التقى (و) خاصها (امتناعها) أي العطف والمفعول معه (كقوله علقها تبتاً وما باردا) • حتى شئت هما ما عيناها

٥٢ يج ل وسبق انه لا يجوز كليات بضم عين لا يتبع كالات بضم عين (قوله بعظم القلب) قال الدونشري يتقرر ما معناه فان القلب بعينه لا يعلم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي رد على قوله ليس المعنى على انه أمر بني أيهم الخ ان المصنف في شرح الفطام يعترف بأنه ليس المعنى ذلك الا أن المعنى لما كان حاصله مع الرفع مع زيادة صرح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجازها لانه لا شبهة في جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع (قوله علقها الخ) قال الدونشري هو من بصر الكامل (٢) ودخل الخرم في قوله ويجوز كونه (٢) قوله هو من بصر الكامل الخ فانه ان الخرم امقاط أول التودد المجموع ولا يدخل الانجسة في بصرها الكامل كما نص عليه فالتعقيل كونه من البصر الخبثون كما هو ظاهر اه

ويزيد المحفوظات وزوي غدت مكان شئت (قوله هذا باب المستثنى) هذا عن قول الناظم الاستثناء لان الذي من المنصوص بان التي الكلام في انما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم الى جعل المصدر في اسم المفعول ويحتمل ان المصنف اشار بذلك لكن قال المصنف حواشي العبد وينبغي ان يعلم ٤١٨ انما اذا قلنا بان القوم الازيدا فالاستثناء بطل على ارجح زيد وعلى

(وقوله) اذا ما القانيات برزني يوما (وزجج الحواجب والعيونا اما امتناع العطف) فيها (فلا تقاء المشاورة) لان الماء لا يشاركه التين في العطف والعيون لا تشارك الحواجب في الترجج لان ترجج الحواجب تدقيقه ما وتطويلها يقال رجل أوج وامرأة زجة اذا كان صاحبها قديرا طويلا (واما امتناع المفعول معه) فيها (فلا تقاء المعية في البيت) الاول لان الماء لا يصاحب التين في العطف (واتقاء فائدة الاعلام بها) أي بما حجة العيون الحواجب (في البيت الثاني) فمن المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك (ويجب في ذلك اضماعا فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني (على انه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أي علفتها بنا) وسقيتها ماء (وزجج الحواجب) وكلن العيون هذا قول القراء والقاريين ومن تبعهما (والله اشار الناظم بقوله ما وامتداده اضماعا على نصب (وذهب الجري) بفتح الميم نسبة الى جري جرم ويقاب بالنباح الكثرة ما نظرت في القوم وصاحبه قاله ابن درسيه (والجاري) بكسر الزاي نسبة الى جري مازن (والمراد) بفتح الراء قال ابن جني وسبب نسبة بذلك ان المازني سأل عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال أنت المريد بكسر الراء أي الميثب الحق قال المريد فغير الكوفون اسمي بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده اصمعي (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء لثلاثين تحت وكسر الزاي (الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) في البيت (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور) قبلهما (بمعامل يصح انصبا بهما) معان انصبا واحدة (فيقول زججج بحسن) بتشديد السين لان التين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يقول (علفتنا باننا) لان الانالة يصح تسلطها على التين والماء فيقال اننا انما بنا وما هو من باب التضمن واخرج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمن لما علفتها وتينا كما علفتها بنا وما قالوا هو غير ما علفنا واجيب بان ما منه وهو معوج من العرب كقول طرفة ما سبب تروحي به الماء والشجرة واختلاف في التضمن هو قسلي أم سماي والا كدرون على أنه قسلي وضابطه أن يكون الاول والثاني مجتمعا في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه

(هذا باب المستثنى) وهو المخرج حقيقة أو تقدير من مذكور أو متروك بالأوفاق معناها بشرط القناعة قاله في التمهيد فقوله المخرج جدي يشمل المخرج بالبدل تحو كذا الرخيف ثلثه وبالصفة تحو اعتق رقبة أو منه وبالشروط المحو اقتل الذي أن حارب وبالقائض

ان كان المراد ان أحد الايجاز ذلك كما هو مراده بفتح الميم في باب الكلام فحينئذ نظر في قول قديس قال لا يجوز هذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالقائض) هذا على أحد المذاهب الثلاثة ان القاية تقتضي اخراج ما فيها

زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الازيدا وبهذه الاعتبار اختلقت العبارات في تفسيره فيجعل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الاربعة والاستثناء استفعال عن ثبوت فهو في الاصل استثناء فعمل فيه ما فعل في قوله ومعناه أنك ثبت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أي رجعت به من قولك ثبت عزمي عنه (قوله أو تقدير) ذكر في شرح التمهيد أمثلة للمخرج تقدير اتم ايام زيد الا هرا ثم قال واذا قلت جاء زيد لا عمرا فكانت عرفت علم السامع بموافقة زيدا وهو وقد قدرت أنه فهم أنك اقتصررت على زيد اتكالا على علم بتوافقه ما فازلت توهمه بالاستثناء ثم قال في الكلام على المخرج قد يقع المستثنى مقام المستثنى منه اذا لم يذكر في العامل لما بعده الا واخر زياتا بفتح من فهو ما ظم الازيد الا هرا وما قام زيد الا هرا اختل الاصل فيهما ما قام أحد الازيدا الا هرا وما قام زيد ولا غيره الا هرا (قوله بشرط القناعة) ظاهره انه من جهة الحد وقال القامع ان لا حكم وليس من الحد فحقه ان يقول بشرط حصول القناعة هذا وان كان المراد ان أحد الايجاز ذلك كما هو مراده بفتح الميم في باب الكلام فحينئذ نظر في قول قديس قال لا يجوز هذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالقائض) هذا على أحد المذاهب الثلاثة ان القاية تقتضي اخراج ما فيها

(قوله عن نحو جاني ناس الازيدا) المراد بقوله ما كان المستثنى منه فنه نكرة في سياق اثبات لم يخصه فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاني أحد الازيدا أو خمسة نحو ما جاني رجال كالأولى دارك الازيدا ونحو جاني القوم الازيدا ما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم يخصه فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة لم يخصه فقام القوم الازيدا منهم حار وبه علم القادة في الاول ان المستثنى منه اذا لم يسم ٤١٩ لا يتحقق الا دخول لولا الاستثناء وفي الثاني

أقوا لصيام الى الليل وبالاختصاص نحو فشرى نواصيه الا قبلا منهم وقوله حقيقة فأمر تقدير اشارة الى قسمي المتصل والمنفصاح وقوله من نكسور أو متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالامتياز بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى عما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط القناعة احتراز عن نحو جاني ناس الازيدا وجاء في القوم الازيدا لانه لا يقيد قال الشاطبي ومعنى اخر انه ان ذكر بعد الامرين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيمن ذلك السامع تلك التورية لانه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيئونه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح انزال ويزول الاشكال (وللاستثناء أدوات ثمانية) وهي أربعة أقسام الاولى (نكرات) وهما الا عند الجميع (من التصوين) وحاشا عند سيئونه وأبو عمرو (بصريين) وذهب الجري والمنازل الى المبرد والزجاج والاختصاص وأبو زيد والقراء وأبو عمرو والشيعة الى انها تستعمل كثيرا حرقا باروا قليلا فعلا منعليا جامدا تضمنه معنى الا وذهب جمهور النكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحاشا) بحذف الالف الاولى واليه ما اشار الناظم بقوله (وقيل حاش وحشا فاقا فظهما) واعترض بأن حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا الترتيبية نحو حاشا لله وهذه عند المبرد وابن جني والنكوفيين فعل قالوا التصرف فيها بالحذف ولا تخالفا لايها على الحرف وهذا ان الدليلان يقيان الحرفية قاله في الحق (و) الثاني (فعلان) وهما ليس عند الجمهور وذهب القاري وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرقه مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا فاصب بالمستثنى معنى الا (ولا يكون) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجب بأن ما كان كالحذف الفعل على الحرف بشرط الفعل فسمى الجميع فعلا (و) الثالث (متروقة) ان بين الحرفية والفعلية (فيستعملان تارة حرفية وتارة فعلية) وهما اخلاعة الجميع (من التصوين) (وعدا عند سيئونه) فانه لم يحذف فيها الالف الفعلية (و) الرابع (اسمان) وهما غير وسوى بلفظهما فانه يقال فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرها وسوى) بضم السين والقصر (كهدي وسوا) بفتح السين والمد (كسما وسوا) بكسر السين والمد (كيتا وسوا) ههنا الاخيرة (هي اغريها) وقل من ذكرها ومن نص عليها القاري في الجلة وتبعه ابن الجبار في النهاية ومنه اخذ ابن اياز والحاصل انه اقدم الفتح ونقص مع الضم

أخذ جارا (قوله واعترض بأن حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسم من العرب الا في حاشا الترتيبية وبذلك قوله وانما ذلك وانهم قاموا بالاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان عند من أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذا دليل لان الخ) انما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أي لا يكون حرفا

(قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بأن ليد كرفه كإشارة بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الأزيد ولا نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدانها) قال الدوشري فيه بحث لأنه يرد عليه فهو ما محمد لا رسول قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدانها لأن الحكم عند وجودها وجوب رافع رسول لا تنقاض الثاني بالأ ٤٢٠ فلا عمل لها وعند فقدانها النصب بما الظاهرية على أنه خبرها اه

وقد قال المراد أنه مثله في طلق ويجوز الوجهان مع الكسر فاله في المعنى (فاذا استثنى بالا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذي ليد كرمه المستثنى منه فلا عمل لا ليل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة إلى العمل (مثله عند فقدانها) فان كان ما قبلها يطلب من فوقه عارفاً ما بعده وان كان يطلب من فوقه بالنصب وان كان يطلب من فوقه بالجر يحذف متعلق به نحو ما قام الأزيد وما رأيت الأزيد وما حوت الأزيد (ويسمى استثناء مفرغاً) لأن ما قبل الاستثناء يطلب ما بعده ولم يستعمل منه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعده الأبدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الأزيد وما رأيت أحد الأزيد وما حوت الأزيد والأزيد إلا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغوا العامل بالمستثنى وهو استثناء مفرغاً (ومرطه) عندهم (كون الكلام غير واجب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرج عن الإيجاب (وهو الذي نحو وما محمد لا رسول) فما قبل الأوهو محذوف وأما الجواب يطلب الخبر فرفع ما بعده الأوهو رسول على الخبرية (والنهي نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق) فما قبل الأوهو تقولوا يطلب منه ولا تقولوا على الله شيئاً إلا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) فما قبل الأوهو تجادلوا يطلب مجروراً بالباء مجرماً ما بعده الأوهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بغير ما بالباء مجرماً ما بعده الأوهو التي الاتكاري لما فيه من معنى النفي (نحو هل يهلك القوم القاسقون) فما قبل الأوهو يهلك المبني للمفعول يطلب من فوقه ما بالباء من القائل فرفع ما بعده الأوهو القوم على التباية عن القائل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد القوم القاسقون والمفسى ما يهلك القوم القاسقون ولا يأتى التقرير في الإيجاب لأنه يؤدي إلى الاستبعاد لا تقول رأيت الأزيد لأنه يلزم منه أنه رأيت جميع الناس الأزيد وذلك محال عادة (فأما قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره فحمل يأبى في قاعدة النفي (على لا يريد لانها) أي لان يأبى ولا يريد معناه النفي فهما (يعنى) واحد المعنى لا يريد الله الاتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى وإلى حمله التقرير في أشارة الناظم بقوله وان يفرغ سابق الاما • بعد يمكن كالأول أعدا

(وان كان الكلام تاماً) وهو الذي يذ كرفه المستثنى منه فقيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجباً) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا وإلى ذلك أشارة الناظم بقوله ما استثنى إلا مع تمام نصب

النهي أي لا تقولوا إلا بغيره (قوله وان يفرغ سابق) قال الدوشري إنما قال سابق ولم يقل عامل (نحو) لأن المخرج قد لا يكون عاملاً نحو ما في الإدارة الأزيد (قوله وجب نصب المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا يأتى جواز رفعه في لغة حكاه أبو حيان وخروج عليه بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليعلم الجمعة الامراً أو مسافراً وعبد أو مريض رواء الدار يلقى وغيره وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك لا يفرق في لغة الجمهور فانه قال قال أبو الحسن بن منصور بن كان

عمل ما قبلها من غير نظر لموضوع العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغاً) قدمه على التام لقله الكلام عليه وعكس الناظم لأن التام أنسب بالباب المقصود لأنه وجوب لأن الكلام في المنصوبات ولغير ذلك كما جاءه في حواشي الألفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعده لا إذا استثناء نفسه ليس مفرغاً (قوله فما قبل الأوهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محضى وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لأنه يؤدي إلى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن إلا يوم كذا وأيضاً الاستبعاد يأتى في النفي نحو ما مات الأزيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدوشري قال بعضهم ولا فرق أيضاً في النهي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يؤمن بالله واليوم الآخر فليعلم الجمعة الامراً أو مسافراً وعبد أو مريض رواء الدار يلقى وغيره وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك لا يفرق في لغة الجمهور فانه قال قال أبو الحسن بن منصور بن كان

الكلام الذي قبل الامور جاز في الاسم الواقع بعد الوجهان أو فيهما النصب على الاستثناء أو لا تخوان فليعلم مع الاتباع للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الأزيد بالنصب ورفع عليه يحمل قراءة من قرأ فشر بواضه الاقليل بالرفع وفي صحيح البخاري فليأتوا أحرماً كلهم الأوقات اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أنظر به في كلامه وإنما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرفون في هذا النوع الاستثناء وقد أغفلوا ورودهم مرفوعاً بالا حذاه ثابت الظير ومحمد فقه الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرماً الا الأوقات لم يحرم فالأجعي لكن وأوقات مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمي عافى الا الجاهرون أي لكن الجاهرون بالأمي لا يعافون اه وجاز حل الاستثناء على المنقطع وسبق في المعنى ما فيه ٤٢١ وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور سبقه إليه القراء كما نقله عنه ابن الناطم في الكلام على قوله تعالى فشر بواضه الاقليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها الساج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر أن حل الاستثناء في مثل

(نحو فشر بواضه الاقليل) فما قبل الأوهو شر بواضه الاقليل المستثنى منه مذكور وهو الواو في شر بواضه الاقليل لا يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعده الأوهو قسلاً واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجي • فأما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لقد تباركنا بالرفع فالأفيه ليست بالاستثناء وإنما هي بمعنى غير فهي صفة لا إلهة ولكن نقل الأعراب منها ما بعده الكون على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاختل

وبالصريحة منهم منزل خلق • عاف (تغير النوى والوعد) برفع النوى والوعد على الإبدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لأن الكلام موجب (فحمل تغير) في قاعدة النفي (على لم يبق على حاله لانها) أي لان تغير لم يبق معناه النفي لهما (يعنى) واحد والصريحة بالصاد والراء المهملة في كل رمة أنصرت من معظم الجبل وخلق يقتضين معنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل إذا درس وخفته الرمح درسته يتعدى ولا يتعدى والنوى بنون مضمومة فمهمزة ساكنة بوزن قفل حفي تحول الخياء تصنع ثلاثاً دخل ما المطر والوعد بكسر التاء الخاز وقيد في الأرض واختلف في نصب المستثنى بالا على غلبة أقوال أحدها أنه نفس الأوهو واليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما نصب درهمين العشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والقاري وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والثامن فعل محذوف من معنى التقدير استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس الخاتمة وحكي عن الكسائي والسابع أن يفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يبق حكاة السيرافي عن الكسائي والثامن ان الامر كية

وحذف الخبر وتقديره لم يبق وكذلك النبي استأبه وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضل اه وحيث جعل مبتدأ وخبراً فالجمله في محل نصب على الاستثناء كما به عليه في المعنى وقال انه فاتهم زيادة عدد ذلك الجمله في الجمل التي أها محل (قوله) ولا يجوز رفعه إلا بتأويل قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف إشارة إلى أن محل جواز الرفع والنصب وترجيح البديل حيث وجد النفي صراحة وأما إذا كان المعنى عليه فالمنظور إليه الاثبات ولذا أحكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشر بواضه الاقليل منهم وحيث انقطع النظر عن معنى النفي وأذروا معناه جاز الرفع بالنظر إليه ولا يترجح وكلام المصنف في المعنى يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الألفية ان معنى النفي كالتنفي الصريح وفيه نظر لأنه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشر بواضه الاقليل مع أنه لم يقرأ به أحد من السبعة انظر كلام المعنى في بحث لولا (قوله) ولكن نقل الأعراب منها الخ لا يجنى أنه يرد عليه نحو ما قاله اللغوي من نقل أعراب آل الموصولة إلى ما بعده ويجاب بها جواب به فليراجع باب الموصول

عصفور سبقه إليه القراء كما نقله عنه ابن الناطم في الكلام على قوله تعالى فشر بواضه الاقليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها الساج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر أن حل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبانواس لمن في أمر ظاهر فقال لمحمد الامين ياخير من كان ومن يكون الا النبي الطاهر المجهون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بان أبانواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين كثيراً وهذا الموضوع من جملة مذاهبيهم وقد قال ابن طلال عافى المحل دفين عفا أيه الاخوة الدجون فاستأ به بقوله خواله دجون

وحيث جعل مبتدأ وخبراً فالجمله في محل نصب على الاستثناء كما به عليه في المعنى وقال انه فاتهم زيادة عدد ذلك الجمله في الجمل التي أها محل (قوله) ولا يجوز رفعه إلا بتأويل قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف إشارة إلى أن محل جواز الرفع والنصب وترجيح البديل حيث وجد النفي صراحة وأما إذا كان المعنى عليه فالمنظور إليه الاثبات ولذا أحكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشر بواضه الاقليل منهم وحيث انقطع النظر عن معنى النفي وأذروا معناه جاز الرفع بالنظر إليه ولا يترجح وكلام المصنف في المعنى يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الألفية ان معنى النفي كالتنفي الصريح وفيه نظر لأنه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشر بواضه الاقليل مع أنه لم يقرأ به أحد من السبعة انظر كلام المعنى في بحث لولا (قوله) ولكن نقل الأعراب منها الخ لا يجنى أنه يرد عليه نحو ما قاله اللغوي من نقل أعراب آل الموصولة إلى ما بعده ويجاب بها جواب به فليراجع باب الموصول

(قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وهي غير (أ) فانه يمكن أن يصدق عليه وأن لا يصدق عليه ما إذا لم يصرح بالبيان
أحد ههنا على الآخر ويجوز تقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعل واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست
عليهم بغير الامن تولى وكفر فليحرو (قوله ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القمر الخ) أي قد عهدت الخالفة بينهم وفيه أنه
لا يلزم من مخالفة من جازي ذلك جواز مخالفة في التثنية والاثبات ولو كان ثلثي على أن مخالفة التي قالها الأولى تنافي البذل
اتبع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى ٤٢٢ (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زاد في اللفظ لتضيق العامل لها

ومعناها ما إذا كان في قوله جئت
بلا زاد دون جعلت لا بعض في غير
فلا دليل فيه فانه بعض مشايختنا
وفيه نظر لان التعالف حاصل
وان كانت بعض غير لان غيرنا فيه
لم يبعد ما قيل لو استدلل بخصالف
المعروف والمعارف عليه في
التثنية والاثبات كان أولى وفيه
أنه من جهة اعتراض فعل ان
البدل لا يوجد فيه مخالفة بخلاف
العطف وقد اقتصر الرضى في
جواب ثعالب على قياس البدل
على الذات كما قاله الله تعالى (قوله
ولم يصرح به بضمير الخ) قال
الدهماني في الهندية لم يشرطوا
الضمير في بدل البعض من حيث
هو ضمير وانما اشترطوا من حيث
هو رابط فاذا وجد الربط بدونه
حصل الفرق من غير وجوده على
اشتراط وجوده وهذا الربط متفق
بدونه وذلك لان الأوامر بعد هاهنا
تمام الكلام الاول والا لا يبرأ
الثاني من الاول فعمل انه بعضه
محصل الربط بذلك ولم يحتج الى

من ان ولا تخف ان وأدعت في اللام حكاية السير في عن القراء و زاد ابن صفور فاذا
انتصب ما بعده فاعلى تغليب حكم ان واذا لم يتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة
(وان كان الكلام) التام (غيره واجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو
ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء
وغير متراج المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى
منه) في اعرايه للمساكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند
الكوفيين) لان الاخذهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان
وهي عندهم منزلة لا عاطفة في ان ما بعده ما عطفها قبلها قاله في المغني ورد ثعالب
كلام المذهبيين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه متنى
والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الأبدى بأن بدل البعض
يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون
قوله أول رأيت القوم مجازا ثم ينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في التثنية مخالفة
نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا
لو كانت عاطفة لم يتأخر العامل في نحو ما قام الازيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر
العوامل قال في المغني وقد يجب ان يباشره ليس تالها في التقدير اذا اصل ما قام أحد الازيد
اه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم قوله وبعدي أو كنى انتصب اتباع ما اتصل
مثال التثنية (نحو ما فعلوه الا قليل منهم) بالرفع في قراءة السبعة غير ان عامر فقليل بدل
من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما
فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه التثنية التثنية والاستفهام مثال
التمنى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع في قراءة أي عمرو وابن كثير قام أم أن
بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح به بضمير لان قوة تعاقب المستثنى بالمستثنى منه
يقع عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقطع من رجعة ربه الا الضالون) بالرفع في
قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر في يقطع بدل بعض من كل ولم يوثق به
بضمير لما قلنا (والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه

الضمير (قوله والنصب عربي جيد) لكنه خلاف المنتخب الرابع والذي قرئ به في امرأتك الاكثر
فلازم مجيء قراءته على الوجه المزجج ولا ينبغي ذلك ومن هنا جعل الزحيري النصب على الاستثناء من أهلك لكون من
تام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعتراض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرا بها على قراءة
الرفع وغير مسرا على قراءة النصب وأجاب بان امرأها من جهة التثنية لا يدل على انها مسرا على انها معهم وقد
روى أنها معهم وانما لما سمعت هذه العذات التفت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال في الجلة
التمامية من الباب الخا من من المعنى والظاهر ان الاستثناء من جهة الأمر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه
(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالفتح التي لا بد منها ولعل هنا مقصدا كما به التام

على الاية او ما يفيد الخبر والمستثنى الجلة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة معمولة في تحقيق الاستثناء في الآية
الشريفة (قوله فاما قراءتهم الخ) به يعلم ان مراد المصنف بقوله في المسائل الشعرية أنهم أجمعوا على النصب في هذه
الآية أجماع العشرة (قوله في معنى لم يكونوا منه) قال الزرقاني أي من طائفة وجه الدلالة ظاهر وذلك لانه قال في شرب
منه أي من النهر فليس منى فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أي من أشباعه (قوله قاله في المغني) أي في القاعدة الأولى من
الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل الا وما بعده ما صفة فقل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم
بالصفة عطف البيان وهذا لا يتخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالتعريف فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا
حذف خبره أي لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير الاستثناء منقطع ويكون ذلك ٤٢٣ من حيث مقودا لكن الظاهر انه متصل
لان القليل بعض الجماعة السابق

الاقليل منهم (و) في (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ولا
يتأني الا شجاع في الموجب فاما قراءتهم بعضهم فشر بواضعه الا قليل منهم بالرفع فعمله على
أن شربوا في معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فن شرب منه فليس منى قاله في المغني وخرج
بالموصل المنقطع وسأقي بغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوب ايراد على
من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجوز ابدال بقوله المرادى عن
ابن السراج ورد ابن صفور وخرج بغير المتراخي ما جاء في أحد حين كنت جالسا هنا
الازيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا قصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم
عاجية الازيدا القوم فانه لا يجوز ابدال كاسيحي (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمائع
(اجل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما قام أحد الازيد برفعهما وليس زيد بشيء
الاشياء لا بعاجية بالنصب) قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة
من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم يحمله على اللفظ فتنبه (لان الجلالة
لا تعمل في معرفة ولا في وجوب) وتنبه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش
والهين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول
الناسخ كما قال الموضع في باب ان واعتبار محل لامع اسمها على انهما في محل مبتدأ
عند سيبويه لا بدوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة واختار عند أبي حيان ان الجلالة
بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع
على البداية من محل أحد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيأ في المثال الثالث منصوب على
البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الضمير ليس ولم يجوز خفضهما على

ضميرهم والحكم المنسوب اليه
بعض الحكم المنسوب اليهم
وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب
وجوبا) فتنبه الشارح بقوله
فيما مر وكان غير مردود لاجل
جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية
الاتباع وأما المردود المذكور
فبعضهم يوجب فيه النصب
وبعضهم يجوز ولا أقل من أن
يكون عنده أرجح (قوله وخرج
بغير المتراخي الخ) في التسهيل
واختبره مترجما بالنصب قال
الدهماني والاصل في هذا قول
النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتلى
خلاها ولا يعضد شوكتها فقال
العباس يارسول الله الا لا ذخر
فقال عليه الصلاة والسلام
الا لا ذخر ويمكن أن يكون من
هذا ما لعبدى المؤمن جزاء اذا
قبضت حقيقه من أهل الدنيا
ثم احسبه الا الجنة ووقع لا زحزح في ما يخشى ما يخالف هذا وذلك انه قال في الكشف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون الى الا على ويقذفون من كل جانب دحورا لهم عذاب وامس بالامن خفاف الخطفة ان من في موضع رفع
بدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء
متراج (قوله قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هذا لا يناسب قوله الا في وزيد في المثال الثاني الخ والمناسب له
أن يقول هنا قاله في المثال الاول بدل من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع
لكلام المصنف لانه مثل ثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فذكر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أي وحديثه
يقول التثنية والاثبات وسان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة ان الجلالة على هذا التقدير بدل من لامع اسمها لامن
الاسم فقط قاله داخل على الجلالة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل

(قوله ولا يجوز أن يقرأ بالخلف الخ) قدية اليفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع ويجاب بأنه انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما الاحتياج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع ان يبدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الجار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من أقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بدعي يسمى عند القوم بالتنوين وهو ادعاء ان معنى اللفظ نوعان معارف وغير معارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في أبواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلة بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم تحية بينهم ضرب وجميع وقولهم عتابه السيف وقد يثيرون اليه بالمثل ويكتفون بذلك عن تشبيهه فيقولون من باب تحية بينهم ضرب وجميع قال في دلائل الاجاز لا يجوز أن يكون سبيل قوله اعاب الافاعي القاتلات لعابه سبيل قواهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على ان التشبيه شيئا بشئ يجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبهه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداد قله قاتل كسبم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا ومسا قد بلغ في ايلامه ٤٢٦ ونأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكره ما يجعل دخول الاداة كقوله

المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الاتباع الفطن) ينصب اتباع (وتقيم ترجمته وتجييزا الاتباع) ويقرؤون الاتباع الفطن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخلف على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها الى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن غم فيه ابدال وقع (كقوله) وهو جر ان العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس • الا العافير والا العيس)

فابدل العافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة الاولى والعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبعض جمع عيساء وهي الابل البيض يخالطها نساء من الثقرة وذ كرسبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم جاوزوا للشيء المعنى لان المقصود هو المستثنى فاقابل ما في الدار احدا الاحار المعنى فيه ما في الدار الاحار وصاد كراحدنو كيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من احدا ما كان مقصوده من ذكر الجمار الوجه الثاني انه جعل الجمار انسان الدار أي الذي يقوم

أسد دم الأسد الهزير خضابه موت فريص الموت منه برعد فانه لا سبيل فيه الى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الأسد ودلالة الوصف على انه فوقه ولهذا قال في دلائل الاجاز انه يقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لانهم جعلوه قسم التشبيه لان التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا في شيء من اطرافه تجوز وقوع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الافسية والمراد انه مجازة في التصرف في التشبيه الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحية هم كان مقامه حقيقة قطعاً جعل الفرض المقدور كالظاهر وبهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان فهو زيد اسد تشبيهه لاستعارة أن يكون هذا تشبيهاً أيضاً وسرف التشبيه محذوف فلا تنويع فلنأتمم لكن لاختصاصه في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجميع بل الضرب نوع من النجاسة غير متعارف قصد الى التكميم كانه قول أسد نازي يد في غير التكميم لظهور أن تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اه فان في قوله قلنا تم نظرا ظاهرا وقوله لكن الجار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى الى بشر من ذلك مشوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المشوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المشوبة موضع العقوبة على طريقة قوله تحية بينهم ضرب وجميع • ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الاجاز وان في الكلام تنويها مقدرا والتقدير ان نعمتهم منهم وادعيتهم لهم العقوبة ففقهوتهم المشوبة وقد صرح به في سورة مريم وهذا دأبه ان يجعل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كأنه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصليب وقوله

نجماء جرتها الذميل تلوكه • أصلا اذا راجح المطي غرائنا وقوله

• تحية بينهم ضرب وجميع • ثم نبى عليه خير ثوابا وقبه ضرب من التكميم الذي هو أغبط له تهتد من ان يقال عتابك النار اه والمراد ان بعض التنويع قد يستعمل في التكميم وليس يلزم فيه لعدم تصويره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقرأه الامام قرأته فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصليب من بيت ابشر من حازم من قصيدة أوردناها في الفضليات والبيت غنبت حنيضة ان تقتل عامر • يوم الناسا فاعتبوا بالصليب والصليب الداهية وهي فيعمل من الصلح وهو القطع وقال البيضاوي في سورة البقرة في تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التكميم أو من باب تحية بينهم ضرب وجميع • يعني انه استعاره تكميمه استعارة البشارة بالآذار والخبر المحزن للآذار ومن باب التنويع الصريف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خطا في المقام لا ينبغي على من له بالتنويع الممام واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجميع • ونحوه فيه جعل الضرب تحية تحية لاهوا المذ كور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض المواضع وقال في بعضها ان المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجميع وما ثوابه الا السيف ويأنه ان يقال حل لا يد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريدني المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب بدلا عن ذلك وقال في موضع آخر انه بدل على ثبات النفي فعني ليس بها أنيس الا العافير انه لا أنيس بها قطعاً لانه جعل أنيسها اليه فغير دون غيره هاهنا هي ليست بأنيس قطعاً فدل على انها لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت ان كانت العافير أنيسا فلها أنيس ووجه دلالة على بقاء النفي ان العرب استعملته مراد به المصروفان الكلام قد بدل عليه نحو الجواد زيدوا كرم في العرب ٤٢٧ وقال السبكي في شرح المفتاح دخول المستثنى

مقامه في الانس كقوله • تحية بينهم ضرب وجميع • جعلوا الضرب تحية لهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم (وجعل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزنجشري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) فن في محل رفع على القاعلية بهلم والغيب مفعول به وواقه مرفوع على البدلية من من على انفسه غم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجها في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يجوز به مكان وجوز الصفا قسي أن يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية ونسبة جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال

في المستثنى منه لا يعم بناؤه على التنويع لاحتمال أن يبنى على التعليق كما صرح به في الكشف أي انما يكون فيها أنيس أن لو كان هذا أنيسا قوله وحل عليه (الزنجشري الخ) أي وفي ذلك محذور وهو جعل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح أن يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الا في قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذوران الخ كما لا ينبغي على المعارف بأساليب الكلام (قوله ويجوز الصفا قسي الخ) نقل عذاعن الصفا قسي لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ اتاخر الصفا قسي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذور اعند بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولونقل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المعنى ومازاده من قوله ومن يجوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يمتحج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم من يدرك لكان خيرا له والجوز لا اجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فانهم لا يشترطون في الجواز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن كمال باشا فان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزّه ومتعال عن ان يكون في السموات والارض قل كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • يعني ان كان الله تعالى عن في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في أني العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشف فاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جواز اتصال الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشف أيضا انقطاعه بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بني غم حيث يقولون ما في الجار احدا الاحار كان احدا لم ينكر فانه على تقدير الكلام على الذي المزبور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الجاز أيضا اه وحاصله ان الآية من نوع التنويع

(قوله والغيب بدل اشتمال) فبما نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عنه

• (فصل) • (قوله على المستثنى منه) اشارة الى ان مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لامطلاقته لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال الازيد اقام القوم لان الامتية بلا العاطفة وذهب الكسائي الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لأرجو سواك وانما • أعد عمالي شعبة من عمالك

وأما تقديمه على العبادل في المستثنى منه فبما مذهب ثالثه التفصيل بين كونه متصرفا نحو اخوتك الازيد اقاموا فيجوز أو غير متصرف نحو اخوتك الازيد في الدار فيمتنع وانما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله

• ألا كل شيء ما خلا الله باطل • (قوله سواك متصلا ومنقطعا) أي فالأطلاق في مقابلة التفصيل السابق في الفصل قبله لان الباب واحد ومعلوم ان المتصل ٤٢٨ والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير

الاطلاق بما تقدمه في أول الكلام يترجم وانه في مقابلة قوله الاتي وبه فهم بجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في المسبوق بالتثنية وانما ذكره تبعا لقول الناظم في التثنية ولعله لما قصد ادفع توهم قوم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغلة عن موضوع المسئلة والاشارة الى انه لا يجوز زعم النصب

عند أحد فلا يقال اقام الازيد أحد (قوله كقوله وما لي الخ) قال ابن عمر بن - هذا البيت مشكل لان العبادل في شعبة الابداء وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم

يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما كتفاه لهم في حلية موشاطل • اذ قالوا ان الخال من النكرة ما كان قال المصنف بجرمه بكون شعبة مبداء مردود بل الأرجح انه فاعل لا فاعل الفلرف فقد أمكن ان يقع كل شيء في موضعه (قوله غير النصب) مثل الرفع كما مثل والجرح نحو ما مررت الازيد باحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله في المسبوق بالتثنية) مثله ما في معناه وهو انهي والاستفهام بدليل تعليله الاتي بأن ما بعد الاعام بقوله لوقوعه في سياق التثنية فاقضى ان كل ما يشبه العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقاني كونه عاما مبني على انه واقع في سياق التثنية وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة في سياق الايجاب فلا يتم بل تكون مطلقة مساوية في الدلول لما قبلها وانما يتخالفان بالاجمال والتفصيل

وقال الشهاب انظر هل يأتي ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعا واسم جمع كالقوم والمقدردن في الواحد كريد ظاهر كلامهم بعم قلنا مل (قوله منه) قال السجاطي الصواب اسقاطها • أي لان الضمير في قوله فصع ابداه عائدا على المؤخر وهو المستثنى منه فالتبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أي من كل كالمولم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالي ناصر الأول وهذا امراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا بدل كل من بعض لان ذلك هو الاذن لم يرد بان مؤخر

الخصوص والداعي لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح

يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما كتفاه لهم في حلية موشاطل • اذ قالوا ان الخال من النكرة ما كان قال المصنف بجرمه بكون شعبة مبداء مردود بل الأرجح انه فاعل لا فاعل الفلرف فقد أمكن ان يقع كل شيء في موضعه (قوله غير النصب) مثل الرفع كما مثل والجرح نحو ما مررت الازيد باحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله في المسبوق بالتثنية) مثله ما في معناه وهو انهي والاستفهام بدليل تعليله الاتي بأن ما بعد الاعام بقوله لوقوعه في سياق التثنية فاقضى ان كل ما يشبه العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقاني كونه عاما مبني على انه واقع في سياق التثنية وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة في سياق الايجاب فلا يتم بل تكون مطلقة مساوية في الدلول لما قبلها وانما يتخالفان بالاجمال والتفصيل

وقال الشهاب انظر هل يأتي ما قاله المصنف وان كان المؤخر جمعا واسم جمع كالقوم والمقدردن في الواحد كريد ظاهر كلامهم بعم قلنا مل (قوله منه) قال السجاطي الصواب اسقاطها • أي لان الضمير في قوله فصع ابداه عائدا على المؤخر وهو المستثنى منه فالتبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أي من كل كالمولم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالي ناصر الأول وهذا امراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لا بدل كل من بعض لان ذلك هو الاذن لم يرد بان مؤخر

الخصوص والداعي لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح

(قوله وانما الجاهم الخ) بقي في المقام اشكالان أحدهما عدم الفائدة في البدل في نحو ما جاء في الازيد أحد اذ قد علم ان زيد من جنس الاحد ثانيهما انه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدور في المثال الثاني لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي الأول فاصبر بان يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الاول لوجود أحد فيه فلو قدم (ثم التكرار الا أن يمنع التكرار لان أحد المقدور عام ليصبح الانحراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال ذلك بعد أن رد قول ابن عصفور الذي مشى عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد في الايجاب يعني في نحو ما قام الازيد أحد لان البدل على نية تكرار العامل ولوجاز ذلك لجأ زمجاني الأ أحد زيد ويجاب بان لزوم أحد غير الايجاب اذا كان عاملا اذا أراد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع الايجوعين) قال لان ما قام الازيد في معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد بمعنى لانك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا معنى قول الدونشري معناه ان يعتبر أن الابعث غير فصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المتقدم والمعنى في مالي الأول ناصر مالي غير أن ناصر وغيره يصدق على الناصر ٤٢٩ وقال المصنف بعد ان نقل كلام ابن

ما كان مسبوغا (ما مررت بمثل أحد) بالجر والاصل ما مررت بأحد من ذلك فقلت تابع لاحد على أنه نعمته فلما قدم التثنية على المنعوت أعرب التثنية بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من التثنية كقوله تعالى الى صراط العزيز الخالد في قراءة الجرح وانما أجازهم الى دعوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يقو على عموم لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصائغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الايجوعين ويكون بدلا من شيء من شيء واحد والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير نصب سابق في التثنية قد • يأتي ولكن نصبه اخترا نورد (فصل) واذ انكرت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا قلت واوا (عاطفا أو نلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشغل عليه أو مضرب اليه عنه (الغيت) جواب الشرط الثاني وهو جواب جواب الشرط الاول ويشمله ما قول الناظم والاع الا ذات توكيد (فالاول) وهو العطف (نحو ما جاء في الازيد والاعمر وطالبه الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ما جاء في الازيد وعمرو (والثاني) وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أي الناظم (لا تخرجه من الا لقي الا علا • فالتثنية مستثنى من الضمير الجرح وبالباء) وهو الها

اللقاني ان في كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الازيد الاثوية وأجيبني القوم الازيد الاوجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مقصود بحكم ما قبلها مثل البدل باقسامه ولا يخفى ان الا الثانية فيما ذكرناه من المثاليين • وكذا لان البدل في مستغادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه وانما كان ذلك في غير بابي العطف والبدل فليتامل • وسياتي في كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التي أشار اليها هنا وهذا مبني على عدم اختصاص البدل بدل كل من كل وفيه كلام للمصنف خناه في حواشي الالفية (قوله الغيت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عنده في الاستثناء هو الا كما يصحح به فيما يأتي بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبدل على عامل فالا هي عامل البدل قدرت معه أو صرح بها مع فلا يكتفي اذن سوا وقت بعد العاطف أم لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل فيه به فكيف يلغى اذا صرح به وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الازيد الخ فهذا الاعل لالافيه البتة • أي لان الاستثناء فيه مفرغ فاعمل لما قبل الا والاحت بالنظر لعموم الحكم وشعوله فلا يستثناء التام كالامثلة الاتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدونشري ينبغي أن يلغى عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله • وقدمير أن اللقاني جعل كلام المصنف شاملا لانه

اللقاني ان في كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الازيد الاثوية وأجيبني القوم الازيد الاوجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مقصود بحكم ما قبلها مثل البدل باقسامه ولا يخفى ان الا الثانية فيما ذكرناه من المثاليين • وكذا لان البدل في مستغادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه وانما كان ذلك في غير بابي العطف والبدل فليتامل • وسياتي في كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التي أشار اليها هنا وهذا مبني على عدم اختصاص البدل بدل كل من كل وفيه كلام للمصنف خناه في حواشي الالفية (قوله الغيت) قال اللقاني فيه بحث لان الناصب عنده في الاستثناء هو الا كما يصحح به فيما يأتي بقوله ونصبت الباقي بالا على الاستثناء والبدل على عامل فالا هي عامل البدل قدرت معه أو صرح بها مع فلا يكتفي اذن سوا وقت بعد العاطف أم لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل فيه به فكيف يلغى اذا صرح به وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء الازيد الخ فهذا الاعل لالافيه البتة • أي لان الاستثناء فيه مفرغ فاعمل لما قبل الا والاحت بالنظر لعموم الحكم وشعوله فلا يستثناء التام كالامثلة الاتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدونشري ينبغي أن يلغى عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله • وقدمير أن اللقاني جعل كلام المصنف شاملا لانه

فهل يتولى الاقيه أو يقال الا
موجودة فيه حاشا فلا تقدر محل
نظر اه وأقول يلزم على عدم
تقديرها أن تكون الالموجودة
عامله فلا تكون مؤكدة كما قال
المصنف بل قيل لا يظهر كونها
مؤكدة على البدل على الوجه
الثاني مطلقا لان العامل في
البدل ليس المبدل منه بل نظيره
نحو الالموجودة

وان تكرر لا لتوكيد دفع • تفرغ التأثير بالاسم لدفع
في واحد عما بالاستثنى • واپس عن نصب سواء معني
(وان كان العامل غير مفرغ) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات
كلها) على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قام الازيدا الاغرا الا
بكر ا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز
أن يجوز الوجهان أما كونه تاما

فلنظامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب نظاهر فالجواب أن وجه الرفع على
البدل يدل بعض ولا يتأتى هنا لانه لم يقدّم ماعدا ذلك الواجب عدم إشكاله ليكون يدل بعض عنه

في شيء منها الاتباع لما هو من أن التابع لا يتقدم على المتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
ودون تفرغ مع التقدم • نصب الجميع أحكم به والترم
(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام إيجابيا نصب أيضا
كأها) وجوبا (فخوفوا ولا يزيدوا الأعمار إلا بكرة) لما هو من أن جواز الاتباع يختص
بغير الإيجاب (وان كان) الكلام (غير إيجاب أعطى واحد منها) أي من المستثنيات
(ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ما عداه) وجوبا (فخوفوا ما قام ولا يزيد
الأعمار إلا بكرة) في واحد منهما الرفع راجعا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي (من
المستثنيات) (النصب ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح) وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله • وانصب لتأخر وجبي واحد • منها أكلوا كان دون زائد

* وحكمها في القصد حكم الاول * (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بهضه
العدم له على عشرة الانسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخل وكل شفع خارجا والاعراب في الشفع والنوتر كافي
غير العدد الذي هو غير موجب هـ هذا هو القياس اهـ قلت قد صرح في توجيه الوجهين بأن ما جازا فيه هـ ستثنى من غير
موجب في المعنى فلا تخافة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة الاقاني أي في مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء
كان الاستناد ايجابيا أو سلبيا (قوله في النوع الثاني الخ) قال الاقاني هـ هذا النوع شامل لتعوج القوم الابتنى عيم الازيدا
منهم والقول الاول لا يجري فيه كما لا يخفى الا ان قوله من أصل العدد يخص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه
عدد او بيني نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين

(قوله فقبل الحكم كذلك) اعلم انه ينشأ من هذا الموضع على قواعد احدى هذه الاستثناءات التي اثبتت ومن الاثبات التي وهذه القاعدة بالانزاع فيه عند الحاجة واختلف أهل الأصول فيها قال السعدلي في الاستثناء من الاثبات نقيا ومن التي اثبتاها عند الحنفية بل هو تكلم بالباقي بعد الثبوت ومعناه انه اخرج المستثنى وحكم على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل على عشرة الاثبات لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة القذف على عدم الثبوت وفي مثل ليس على الاسبغة لا يثبت شي بحسب دلالة القذف لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل ينشأ الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية انهم من الاثبات التي بأنه مجاز فيعبر عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اه ومن هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمي الانصاري عليه راحة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح المنار في بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالجسموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه ٤٣٢ كما في قولنا يطبق رفع هذا الحجر القوم الازيدا وهذا كما يصح أن يقال عندى

عشرة الاوحد ولا يصح العشرة زوج الاوحد اذ ليس الحكم على الاتحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الاوحد والعطف فان الافة تضي الاخراج والمباينة والواو تضي الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل الرابعة ان الجمل على الاقرب أولى ما يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا عمل له على عشرة الاثبات الا اربعة او الاثبات تعين عود الثاني لاصل الكلام ضرورة تساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الاثبات والاثنين اعطف الثاني بالواو فان قبل عشرة الاثبات الاثنين فان أعيد الثاني لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا

من بعض النحاة (اختافوا) على ثلاثة أقوال (فقبل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخل في قاعدة داخل وان كان خارجا فمباينة خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيرى وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن ادراجه في قول النظم وحكمه ما في القصد حكم الاول (وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أى من الذى قبله والذى قبله مستثنى من الذى قبله وهكذا حتى ينتهى الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الجمل على الاقرب متعين عند التردد وقبل المذهبان المتقدمان (محمدا) أى يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهى الى الاول وصحبه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناءه من استثناء (وعلى هذا) انطلاف (فالمقربة في المثال) المذكور وهو له عندى عشرة الاثبات الا اثنين الاوحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنين والواحد مجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحدا من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة يبقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ويحتمل لهما) أى للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولان في معرفة المصطلح على القول الثاني) البصريين والكسائي (طريقان

مخرج وهو مجموع القاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط في هذا أن احدهما يكون الثاني اقل من الاول لينشأ في الاخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الجمل على الاقرب الخ) قال المصنف في الحواشي وتظهير قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لنجواهم أجمعين الا امرأته فلم أره مستثناة من الاول والا لم يستثن من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمتنع عندى في مثل عشرة الا اربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الجمل على الاقرب أرجح لامتنع وكفى في باب التنازع شاهدا وان كلاما من الفريقين يجيزا عسا كل من العاملين اما استثنى لعارض والمعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الاثبات الاربعة فان قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجعه الاتصال على هذا أيضا لانهم من الاك ومن المجرمين قلت متى قبل هذا فقد أعيد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثاني فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخرجها من المفسدين فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم في النجواهم وحينئذ تكون معدية ويكون حلالا على اقرب مما ذكرت

وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء قلت هو قول الزمخشري وليس عندى كقالب أقوال الاعراب لان النجواهم أجمعين اتخذت كرت نو كيدا لا تأمينا لاسيما في فائدة معناها من الاخراج من حكم المفسدين وعن الكسائي انه سأل أبو يوسف عن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وعشرون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله ان الال مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المفسدين مجرمين لكون مجرمين ومثاله فلا يتناول قوم من لم يتصف بالاقدام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم بالاستثناء فهو منقطع لاختلاف الجذيين وهذا ما قاله في الكشف وتبعه القاضي ونوقشا باسكان الاتصال بتغليب المتصف بالاقدام على غير المتصف به لقلته هذا والارسال على كون الاستثناء منقطع خاص بالهلاله قال لوط لم يرسل اليهم أصلا وقوله انا لنجواهم متصل بال لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه لالتزام بينهما وبما تقر من أن قوم ٤٣٢ نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها اتم فيتحقق المدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الازيدا ويحسن ما رأيت أحدا الازيدا لان ذلك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول السارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساؤا الازيدا وهذا يقتضى هجوم النكرة اذا وصفت وهو ما ذكره بعض الأصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدأ والخبر بخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واهل أنه يجوز في الكشف أن يكون الال لوط مستثنى من الضمير في مجرمين

احدهما أن تسقط المستثنى (الاول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أى تزيد عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فالتجربة) الثالث (وهكذا) تفعل (الى) أن تنتهى الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة بقي ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد بقي سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقين (أن تحط) المستثنى (الاخر مما يليه ثم باقية مما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهى (الى الاول) فاصف هو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وفي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا لكل شفع داخل وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين بقي سبعة وايضا أنه تقول له عندى مائة الا اثنين الا عشرين الا عشرة الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما في الترتيب وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في التسوية فالباقي بهد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لاننا أخرجنا من المائة اثنين لانها أول المستثنيات فهي اثنان وأدخلنا عشرين لانها ثمانية المستثنيات فهي اثنان شفع وأخرجنا عشرة لانها ثمانية المستثنيات فهي اثنان وثلاثة الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لانها اربعة المستثنيات فهي اثنان شفع فصار الباقي خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك في شرح التسهيل

٥٥ ج ل وقال ان الاستثناء منقطع متصل والارسال شامل للهلاله والجموع شامل للمجرمين ولا لوط وقوله انا لنجواهم استثناء والمعنى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط منهم ام لك المجرمين ونجى آل لوط واقتصر على أن الا امرأته مستثنى من ضمير نجواهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بأمرنا والا امرأته متعلق بنجواهم اه وتبعه القاضى في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الامر أنه مستثنى من ضمير نجواهم لانه يجوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطع كون الامر أنه استثناء من آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل النجواهم اعتراضا وقد استشكل كون آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بأن الضمير متصلة مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا اذ لا يدخل المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج واجيب بأن قوم وان نكر فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بايل آية هود وقوله في العنكبوت حكايته عن ابراهيم عليه السلام ان فاعل لوط بعد حكايته قول الملائكة انا هلكوا أهل هذه القرية وأبنا وصفه مجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاقدام فعلهم

(قوله وتعارف غير الا في خمس مسائل) مفهوم العدد لا يقيده حصر على الصحيح فلا ينافي انها تتعارفها في اكثر من ذلك كما بيناه في سواشي الالفة (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية ان سبقت الابتنى لان ذلك انما يكون في الاستثناء المفرغ وكلن الفعل اما ما زاد لا يقع الخبر واما ما مضى مسبق بمثله او مقرون بقده وتفصيل المقام يطلب من سواشي الالفة فان قلنا انها اقراء القوائد واستشكل ابو حيان على هذه القاعدة الا اذا اتى الالفة وقال جاء بعد الالفة تاء هرا الشرط وهو اذا اتى في وقال الحرف ونص النفاخ ثم قال فان صح ما تصواعليه يقول على ان اذا بردت الظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين الا والاعمال الذي هو المقي وهو فصل جازم فيكون الا قد ولها ما مضى في التقدير ووجده شرطه وهو تقدم فعل قبل الا وهو امر لنا انتمى قال المصنف في السواشي والذي يظهر انما هو في الا في الالفة المقول وهذا يقع في الالفة فلا اشكال ولا حاجة لتأويل اذ انما خرجت عن الشرطية لان في غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رموز الا في حال الناء الشيطان في امنيته وقت غيبه واما على ما تقدم ذكره فالشرطية كلها هي احوال أي الا وانه هذه الجملة الشرطية انه اذا اتى اتي الشيطان في امنيته (قوله دون غير) ٤٣٦ أي لانها محتصة بالاضافة الى المفرد (قوله الثانية انه يجوز ان يقال الخ) أي ان

غير ان يوصف بها حيث لا يتمور الامتناء بخلاف الاول لان الامتناء غير على سبيل تضمنها معنى الا وانه الوصف وأورد على هذا قوله انه الى لو كان فيهما آلهة الا الله لقد دنا فان الاصفة ولا تصور الا استثناء ويجاب بانه منه ورصانة والمانع في الالفة ثم (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان اذا كانت مع ما بعد حاشية لم يجوز حذف الموصوف واخاها مقامه بخلاف غير لاصالته في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يتكلم عليه قول السهيد واعتبار المعنى في المصروف في المستثنى بهما أي بغيره والاباخر نحو ما جئتكم لغير ابتغاء معروف (فصل) والمستثنى بسوى) لمتابها (كالمستثنى بغير في وجوب النقص) ولما ذكره ميبوبه الاستثناء بها قاله ابو حيان (ثم قال) ابو الفاسم (الزجاج) في الجمل (وابن مالك) سوى كغير معنى واعرابا) واليه اشار في التظلم بقوله وسوى سوى سواء اجعل على الاصح ما ينبغي جعل (واؤيده ما حكاية القراء تالي سواك) وقوله فسواك تاءها وانت المشتري (وقال) ميبوبه والوجه في ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كما الذي سواك) فليست هناك معنى غير لان غير لا تدخل هذه الاو الضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انهم اظرف والتقدير جاء الذي استقر

المعنى في المصروف في المستثنى بهما أي بغيره والاباخر لان ذلك كما في نراجه مذهب بعض والصحيح المنع في المصروف مكانك على المستثنى بالاثم ظاهر كلام ميبوبه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الاول يعني من انه من باب العطف على المصروف بالثبوت (قوله انما مائة نه يجوز ان يقال الخ) أي اذا قرئت الامل لما بعد الالفة ان يكون مقعولا له صح نصبه بخلاف غير لا بد من جر باللام لان من شرط المذول ان يكون مصدرا وغير ليس مصدره (فصل) (قوله وقال) ميبوبه الخ (قال اللقاني قال الرضي وانما نصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو كما قال الله تعالى مكانا سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف واقامت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي وصف الاستواء الذي كان في مواضع سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو أي بدله لان البدل سادس البدل وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فاذا كان زيد الم ياتك الجرد عن البدلية أيضا لتمام المعنى في الاصل بمعنى مكان مستقر ثم صار بمعنى مكان ثم بدل بمعنى بدل ثم معنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب في الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا جعلت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والاقير فيه الاتعنى الظرفية

(قوله قالوا ولا يخرج الخ) قال اللقاني هذا قول جمهورهم لاجبتهم قال الرضي وزعم الاخفش ان سوى اذا أخر جوهه عن الظرفية أيضا نصبوا مستكرا للرفع فمثل هذا في استكسار لرفع فيما غلب التماسه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لانه قطع بينكم وتقول في جمل فوق السداسي ودون السباعي (فصل) (قوله والبعض) قال اللقاني يرد عليه ان الحق حينئذ ليس بعضا من المستثنى منه ٤٣٧ وهو يديم في البطلان فان اوجب بانه

مكانك (قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشهرة كقوله) وهو سهل بالمجتمعة ابن سنان (وايق سوى العدوان دناهم كما دناوا) فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان يضم العين الماهلة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازياهم ودانوا جازوا ومنه كما تدان تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسماء ظرفا فيجوزون في السعة انما في سواك قاله المطرزي (وقال الرمانى) ابو البقاء (الكبرى) تستعمل ظرفا للبا وكثيرا قليلا (قال الموضح) (والى هذا) المذهب (أذهب) لانه ما خلاص

(فصل) والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبر عما وفي الحديث ما أتمر الدموذ كراسم الله عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس النقي والظفر) يصح ما لا يتصور ما مستثنى من فاعل انهم المستتر فيه وما ينتمى ما اعتراض والانهار الاسلاف شبه خروج الدم يجري المسافر في النهر (وتقول اوني لا يكون زيدا) بالنصب فالس في الحديث وزيدا في المثال خبر ان ليس ولا يكون (واهمها ضمير مستتر) فيها (عائد على اسم الفاعل الماهوم من الفعل السابق) عند ميبوبه كما قاله الموضح في السواشي (او) عائد على (البعض المدلول عليه بلكه السابق) عند ميبوبه وهو البصر بين او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضة اعند الكوفيين (تقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أي ليس القائم) زيد اعلى القول الاول ورد بانه غير مطرد تخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا (اوليس) هو أي ليس (بعضهم) زيد اعلى القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحد اقاله الموضح في شرح المعنى على الكلام على عدا واوليس هو أي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بانه الاول وان فيه تقدير محذوف لم يذهب قط (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نسابة تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث الذي من بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانهم في قوة اولادكم الذكور والاناث ونسابة خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نسابة قلت انما فائدة حملت بوصفه باظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النسابة فان فائدة التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجرى في الصفة والخبر والحال (وبجائنا الاستثناء) من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال) من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابطة اذ الضمير في ليس ويكون اما بضمه او لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غير تقدير خبر آخر باباه وكون المرجع أي بعضهم مستقلا على الرابطة لا يحصل به الرابطة كما تصواعليه في الذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجلالة الاستثنائية بما قبلها انغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل في التام المتصل وظاهر كلامهم كون جلة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه مذكورا في قاعدة القاعدة المنهورة وهي ان الجمل بعد النكرات صفات ويحذف تخصيص اطلاقهم بما اذا كان المستثنى منه معرفة (فصل)

هذا لا يتأتى الا في حاشا التنزيهية
لا الاستثنائية التي الكلام فيها
فإنما له وفيه ان الذي يقتضيه
حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى
بها عما قبلها أو عدا له
الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى
بها كما ذكر في السؤال فتدبر
(قوله رأيت الناس الخ) قال
النوشري رأيت في هذا البيت
من الرأي فلذا اكتفى بقوله
واحد وقوله لا يفتح القافية يزي
كما ويرى فاما الناس وهو
الاصح والنافع في قانا على توهم
امافي الكلام على رواية رأيت

(هذا باب الحال)

قوله واشتقاقها من التحول
سابق انه ينقل من أبي البقاء
انها مأخوذة مما ذكر وفيه ان
هذا انما أتى في المشتقات وهذا
لفظ جامد فلا معنى لكونه
مشتقا أو مأخوذا مما ذكر (قوله
ويجوز في التذكيروالتأنيث)
قال النوشري قال الشارح في
اعرابه الحال بالتذكير ويجوز في
العائد على التذكير والتأنيث
وفي لفظها كذلك لكن الرابع
في اللفظ التذكير وفي المعنى التأنيث
(قوله ثم صفاتها) منها كونها
مؤكدنا ومؤمنة فقولها بدم
توكيدها غير ما دخل في الصفات
(قوله وهي وصف الخ) انما كان
هذا تعريفا للمؤمنة فقط لان من
جمله فصوله قولها لبيان الهيئة وهو
لا يشمل المؤكدة

(قوله اللهم اغفر لي ولم يسمع حاشا الشيطان واما الاصبغ
الاصبغ بفتح الهاء زواهمال الصادواجماع الغين وليس بنظوم كما قد يتوهم فان قلت
المغفرة امر حسن لا يتزهد عنه فلم استثنى حاشا قلت تنبيه على ان الشيطان لشدة
خصاسته واقراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنه ان تنعاق به
وجعل ابا الاصبغ قريلا للشيطان تنبيه على التحاقه في خصاسته القدر وقبح الفعل
بما افعله في الذم قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والقراء والاختصار
والشيباني وابن خروف واجازه الجرجي والمالزي والمبرد والزاوج والناظم حيث قال
وكنا حاشا (والكلام في موضعها) حال كونها جارة وناصبة وفي قاعها كالكلام في
اختصارها عدا وخلاوة قدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما افاده الناظم بقوله
ولا نصب ما (خلافا لبعضهم) واستدل ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب
الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده في
المغنى بان ما نافية لامصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان
ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا
غيرها أو ما قول الاخطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا فانما نحن افضلهم فعلا

فنادر قال الموضع في شرح الوجعة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعل استعديا متصرفا
من حاشيته بمعنى استثنيت واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه
وعزاه عنه اه (ولا يجوز دخول الا) على حاشا (خلافا للكسائي) في اجازة ذلك اذا
جرت نحو قام القوم الاحاشا زيد ومنعه اذ انصبت وحكاها أيضا أو الحسن عن العرب
ومنه البصريون مطلقا وحشا أو ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في شرح
التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعت في الاستثناء فتقويت بالا كما
قويت اكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بأم في الاستفهام نحو
ام هل

(هذا باب الحال)

واللهاء منقوبة عن والوقواهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من
التحول وهو التقليل ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا
الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينا وبين صاحبها ثم بينا وبين
عاملها ثم تعددها ثم توكيدها غير هاتم انفسها الى مفرد وظرف وجمله ثم حذف
عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتي
وؤمنة) ويقال لها الميمنة (وهي) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها (وصف
فضله مذكور في بيان الهيئة) الفاعل أو المفعول أو له ما عا فالاول (يكتسب راكبا)
فرا كبا بين الهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربته مكتوبا) فمكتوبا بين
الهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (اقتبره راكبين) فرا كبين بين الهيئة

الفاعل

(قوله والاقول) قال النوشري من ادمية المفعول به ولا يشك في مثل جئت انا و زيد ارا كين مع ان زيدا اذوالحال وهو مفعول
معه لانه فاعل معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في الاوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انهما يكونان من الجبرور
بالحرف ومن المضاف اليه ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل اصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن الجبرور
بالحرف بأنه من المفعول به كادل عليه ما ذكره في هذا على شيئا ويجوز ان المضاف اليه لا يشبه ابن الحاجب وأتبعه ومنهم شارح
المتوسط نعم اقوال الشارح له مثل لانه من اتباع المصنف وابن مالك وامامنا أي من يجزم ان الهيئة الفاعل وهو في
الحقيقة من الفاعل (قوله لامن المبتدأ على الاصح) فيه تصريح بان المبتدأ لا يقال في فاعل معنى ووجه عدم مجي الحال
من المبتدأ اذ في فصل اصل صاحب الحال التعريف وهل من الغير ان كان فيعرب على المحصر في مجيهم من الفاعل والمفعول لانه
غيره أو يقال هو فاعل معنى هذا ما بين على الخلاف في دلالة على الحدث ٤٤١ وعدمه وقد ذكرنا في حاشية الفاكهى

الفاعل وهو تاء المتكلم والهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل
والفعل قول وما خالف ذلك يؤيد به ما نحو زيد في الدارجة الجاهل احد من ضمير
الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لامن المبتدأ على الاصح وهذا على شيئا فاحال
من يعلى وهو مفعول معنى تقديره أتبه على يعلى أو أشير الى بهلى قاله في المتوسط (وخرج
بذكر الوصف نحو القهقري في رجعت القهقري) فانه وان كان ميبنا لهيئة الفاعل
ألا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدليل الجملة
وشبهها من الظرف والجار والجبرور اذا وقعت حالا فانما في تأرييل الوصف (و) خرج
ابن كثر الفضل الخبير في نحو زيد ضاحك) فان ضاحك وان كان ميبنا لهيئة فهو وعدة
لا فضله والمراد بالفضل لانه ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يمتد في الكلام عنه ليدخل نحو
كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستثنى الكلام عنه (و) خرج
(بالباقي) وهو قوله مذكور في بيان الهيئة (التمييز في نحو قوله در فارسا والذمت في نحو
جاء رجل راكب فان فارسا وراكب وان حصل بينهما بيان الهيئة فإيسامه كورين
لذلك لان (ذكر التمييز لبيان جنس المنجب منه) وهو افرسية (وذكر التبع لخصيص
المنعوت) وهو رجل بالذمت (وانما وقع بيان الهيئة بينهم ما عدا لا قصدا) ورب شئ
بقصد له في خاص وان لم منه معنى آخر (وقال الناظم) في نظمه (الحال وصف فضلة
منتصب مع فهم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت
والحال وفضله) فصل أول (مخرج للغير) في نحو زيد ضاحك فانه عدة (ومنتصب)
فصل ثان (مخرج لتعني المرفوع والجبرور وكما جبرل راكب ومررت برجل راكب)

ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف
في الحواشي هذا البحث فتال
قال النوشري في ان كانت لكم
الدار الاخرة عند الله خالصة
الاية خالصة حل والدار
واعترض بان الوجه انما حال من
ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه
الحال لان الاذوال الناقصة لم
يؤت به التسمية حدث محقق الى
فاعلها حتى يقتضى متعاقبات
بمعنى فكان زيد قائما لا يراد به ان
زيد ثابت بل ان القيام المنسوب
اليه ثبت لا غير ذلك حاصل لزيد
وان لم تذكر كان وهذا نوع كثير
انما لا تبدل على الحدث بل وضعها
للدلالة على مجرور الزمان فلهذا لم
تعمل الا في الاسم والخبر وفي
الفتح ما يثبت خبرها قال الخبر
نفس المسند لا تقيده للمسند

٥٦ سج ل انما تقيده كان قبل ودليل ان اسم كان فاعلان النوشري وابن الحاجب لم يذكر اسم كان في المرفوعات
وذكر خبرها في المنصوبات وقال ابن جني في المشتقات بدل على نصب كان وأخواته الاحوال فتكونوا انتم وبني أيكم
مكان البيت وقال ابن النجار من منع اعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لانه انما فعله منكورة فرائحة الفعل تعمل
فيها فاطنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوأ حالا من حرف التثنية واسم الاشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه
الاعتراض بالجنس لان بيته وبين فعله عموما وخصوصا وجهها كالا يخفى وسيأتي في الكلام على تعريف المصنف انه جمل لا يدخلها
وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادي ذكر في التسهيل والكافية ان الحال قد تجر يا فائدة أي تقي عاملها ومثله في شرح التسهيل
بقراعتما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اوليا مبغيا للمفعول وفيه كلام ذكرناه في حاشية الالفية (قوله ومنتصب مخرج
لتعني المرفوع والجبرور الخ) به ما يدفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع لشموله الذمت لان قولك مررت برجل راكب
في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ان الذمت المنصوب ويجاب عنه بما قاله

المصنف من أنه لا يفهم في حال كذا بطريق القصد واجاب المراهي عما ورد في النظم بأنه خارج بقيد لزوم النصب وكذا
 اراد اللزوم غالباً فلا يتأني ما أسلفه من أنه قد يجزى بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الانحراج بقيد اللزوم لو اوردت المنصوب
 ويكتفي في الجواب عما اوردت بقيد النصب وان حصل على الجواز قدبر (قوله فهو لا يفهم) في حال كذا بطريق الوصف وانما
 أفهمه بطريق اللزوم) أي فدلالته على ذلك بالاتزام فهي دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيقال بان العقل على
 شئ انه يفهمه وانما يقال يفهمه في الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لانه ليس
 في كلامه انه يفهم كذا قصداً (قوله جازا الدور) قال الدو شري اعلم ان هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة ليز عند المنشي للكلام
 ليعلمه بعد نقله النصب لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالاً فاذا جعل النصب في الحد فقتوقف كل منهما على
 الآخر لانه لا يتوقف على شئ يكون منصوباً ولا يعطيه النصب حتى يتوقفه فاذا عرف به ماهو موضوعه وفيما يتكلم به منكم
 فلا يلزم دور اه واقول في دعوى لزوم الدور على الوجه الاول نظر قال الثاني قوله فرع التصور ان اراد فرع تصور الحاكم
 وهو الحد منع الدور اذ التصور المتوقف ٤٤٢ عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور

بالكنه واذن قد يكون حمل له
 التصور بغير تعريف مجرد عن الحكم
 وان اراد فرع تصور الناظر في
 هذا الحد منع الدور بالوجه الاول
 ومنع ان النصب بالنسبة اليه
 حكم لان المراد التعريف به من
 حيث انه متصور له لا من حيث
 انه دراهمه لوقوع النسبة أولاً
 وقوعها فنام له (قوله واجب
 باختلاف الجهة) اجاب الشهاب
 القاسمي في حواشي الاشعري باننا
 لانعلم ان النصب الذي هو الحكم
 فرع تصور الحدود فيتوقف على
 الحد لان النصب لا يفهم في
 الحال فلا يتوقف فهمه على تصور
 الحال ليكون موقفاً على الحد
 نعم نصب الحال يتوقف تصوره على
 قائم بما وان قيد المنعوت قلباً منصوبين (ومنه في حال كذا) فصل ثالث (مخرج
 لثمة المنصوب كرايت رجلاً راكفاً) اي الثمة (انما سبق) بكسر السين
 وسكون اليا المقتضات (الثمة المنعوت) به (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد
 وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقيد بالذات وان لم يسم منه بيان
 الهيئة بالعرض (وفي هذا الحد) الذي ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من الحد تصور
 ماهية الحدود وهي لا تتم ولا يجمع اجزاء الحدود وجعل (النصب) جزءاً من الحد
 مع انه (حكم) من أحكام الحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شئ الا بعد
 تهوره (والتصور) لمساهمة الحدود (موقوف على) جميع اجزاء (الحد) ومن جملة
 النصب وهو حكم (جاء الدور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه ما جرت به كوقوف
 (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو جرات ب كوقوف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا)
 على (ا) الدور بطل للحد واجب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقفاً على التصور
 بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور
 بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة
 الحدود بكنه حقيقته ايحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكتفي في ذلك
 (فصل في الحال) من حيث هي (اربعة اوصاف) أحدها ان تكون منتقلة وهو
 الاصل في الاصل اخذ من القول وهو انتقال قاله أبو البقاء (لا تامة) داغوا المراد

تصور الحال الان المأخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليعلم ولو سلم فيمكن في الحد انها
 التصور بوجه آخر غير الحد فليعلم اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ)
 قال الدو شري كلامه انواع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد ما ذكره المصنف عن اللغاة وهو
 مشهور انه يكتفي في الحكم على الشئ تصوره بوجه ما وان الاكتفاء في بعض اجزاء الحد تصور الحدود بوجه ما لا يتأني فائدة
 الحد الكنه فنام له تعرفه (فصل) (قوله من حيث هي) دفع به ما يقال كلامه في الحال المؤسسة فلا يصح قوله ويقع في
 ثلاث الخ بل في مستثنين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبي أفى به لان المصنف
 كان من جهة ان يتول وثابة لانتقالة اه وهذا يجب اذ كيف يصح ان يقول المصنف ذلك والوصف الاصل في الحال
 الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل ويتولى الغالب فان قيل
 المخرج لذلك قول المصنف وذلك لانه اشارة لان انتقاله فيكون راجعاً لما يذ كرهه فلذلك اشارة للبعد وايضاً من المعلوم بالبدية ان

المشار اليه هو الحكم الثابت بطريق الاصل لا المتق والحق ان الشارح انما قصده الايضاح والدخول على قول المصنف
 وذلك والتوسط لقوله وتوقع وصفاً والمادة انه لا يقصد بقوله والمراد ازالة خفاء في الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر
 في المقام قدبر (قوله ثابته) قال الثاني أي لا لزوم لوجود علاقة بينهما وبين صاحبها او عامله عقلاً أو عادة أو طبعاً وان لم تكن
 ملازمة أي داعة (قوله فان الاية من شأنها العطف) وذلك مستقاة من مضمون الجملة (قوله والبحث من لازمه الحياة) فغناها
 مستقادة دون ذكرها (قوله والعموم من مقتضيات الجمعية) فالجمعية مستقادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي اقصم من ضمها)
 اي فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه اشارة لرد ما نقله المصنف عن ٤٤٣ الجواب في شرح السند ومن ان الضم

انما تقدم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب)
 فيها (اللازم كما زيد ضاحكاً) الا ترى ان الضحك يراى زيداً ويفارقه وثابته وذلك قليل
 فيها فاذن قال (وتوقع وصفاً ثابته في ثلاث مسائل) أحدها ان تكون مؤكدة لمضمون
 جملة قبلها (فخو زيد ابول عطوقاً) أو لعاملها نحو (ويوم أبى حيا) أو لصاحبها نحو
 لا من من في الارض كلهم جيمه فان الاية من شأنها العطف والبحث من لازمه الحياة
 والعموم من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية (ان يدل عاملها على تجدد ذات
 صاحبها) وحدوثه او تجدد صفة له فالاول (فخو خلق الله الزرافة) بفتح الزاي اقصم من
 ضمها (يديها اطول من رجلها فيديها) يدل من الزرافة (يدل بعض) من كل (والطول حال
 ملازمة) من يديها ومن رجلها متعلق بالطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو
 يدل على تجدد الخلق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يديها اطول يرفع فبداها مبتدأ
 وأطول خبر موالجدة الحالية اه ولا تنبعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة
 بالجنسية والثاني نحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً فالكتاب قديم والانزال
 حادث وهو احد ما قسره الحدوث في قوله تعالى ما ياتينهم من ذكر من ربه محدث قاله
 الموضح في شرح الامعة فجعله محالاً ضابطاً وسما في له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) ان
 يكون مرجعها الى السماع (فخو قاعاً ناقط) من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
 واللائكة وأولو العلم قاعاً ناقط اذا أعرب قاعاً حالاً من فاعل شهد وهو الله تعالى
 واعتذر الزنجشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو
 را بكلا يجوز بان هذا انما جازاهم ادم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخير عن
 المعطوفين قال النفاذ اني كان الدلالة على علو مرتبتهم ما (وشخراً نزل اليكم الكتاب
 مفصلاً) أي سينافيه الحق والباطل بحيث ينفي الخليل والالباس (ولا ضابط لذلك بل
 هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (وهو ابن الناظم) في شرح النظم (فمثل
 بفتح لا في الآية) المذكورة (الحال التي تجدد صاحبها) قال في المغنى وهذا هو منه

المتق على ظاهره ثم ذكر كلامه في شرح الامعة ثم ان هذا يفيد ان كل ما ل عامها على تجدد صاحبها يكون حالاً
 ثابتة وفيه نظر (قوله فخو قاعاً ناقط) قال المصنف في الحواشي التحقيق في قاعاً ناقط انه نصب على المدح كما قالوا في قوله
 اذا قلت هاتي نولي في غيابت على هضم الكشعر بالفتح ان هضمه تقدير أمدح لانه اصفه لازمة ولعل الشارح
 أشار بقوله اذا أعرب قاعاً حالاً من فاعل شهد لا احتراز عن هذا (قوله وان كان مثل جاء زيد وعمرو) بكلا يجوز (اعترضه
 ابو حيان بان ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كاذ كبل هو جائز ويجعل على اقرب مذكور فيكون راجعاً لالما يشبه (قوله
 على علو مرتبتهم) اي الملائكة واولي العلم حيث قرأه تعالى من غير فاصل

من ملهم (قوله والثاني) أي
 مادل عاملها على تجدد صفة
 اصحابها (قوله فالكتاب قديم
 والانزال حادث) أي فلا يسن
 ان يكون مادل عامها على تجدد
 ذات صاحبها بل على تجدد صفة
 وهو الانزال (قوله وهو احد
 ما قسره به الخ) وقيل المراد بالذكر
 الرسول قال الله تعالى قد أنزل
 الله اليكم ذكر كرسولا (قوله من
 ربه محدث) اي فالمراد محدث
 النزول لا محدث الوجود (قوله
 قاله الموضح) أي قال ان من
 الثانية ما يدل عاملها على تجدد
 صاحبها او على تجدد صفة يدايل
 قوله بضم الله ضابطاً ويأتي
 ما يخالفه في هذا الكتاب حيث
 حكم على ان الحال التي لا تقيد
 تأكيدها ولا يدل عاملها على
 تجدد صاحبها الاضبط لها وان
 يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ
 كان المناسب للشارح ان يبين

وذلك اذا كان بعد مدحها بمقدمة معتد او خبر وسواء في ذلك السر وغيره فكله فاه الى في وجهه يد ويد وجهه ان الاصل في ذلك انما هو المبتدأ والخبر ثم لما ضعف لا ابتداء بالمتنوع في اللفظ اعطى سر الكلام الحكم المستحق لجلته قصد الى اصلاح اللفظ ومبادرة الاعراب المقصود وانظروا المايضون لورفعوا وايقوا الخبر بحاله فالنصب مبدأ في المعنى حال في اللفظ وهذا كما يقول الكوفي في زيديك وائقا والافعال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور في المعنى يعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فبأي شيء ٤٤٦ يتأتى الطرف وتظهر هذا الذي ذكرته على العكس قوله سلام عليكم ولواعن

كما كان لك في سقياك سائنا أيضا فباعتباري محذوف استوفى التبيين فاه في المعنى وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضين) زيد (كلته فاه الى في) بالتشديد فاه حال من المفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة (أي متشابهين) وما ذهب اليه الموضع من ان فاه منصوب على الحال اكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيدي وبه جرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نافية مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في حذف حرف الجر واتصبا فاه وزوده المبرذبان تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره وأجاب أبو علي بأنه انما يقال ذلك في معنى كلتي وكلته فهو من المقابلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين ورجلين ورجلا رجلا وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا فاه الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه تركب وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع في موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار أنه وما قبله منصوب بان بالهامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا الحواض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف النسا والمعنى رجلا رجلا لكان مذهبنا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاعلة خاصة انتهى قال الرضي أو ثم نحو موضعا ككبكة ثم كبكة (أي مترين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرأنا عريبا) فقرأنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن والاعقاد فيها على الصفة وهي عريبا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشر حال من فاعل تمثل

بمعنى القراءة فهي مؤولة بقرأنا عريبا فهي مصدر والمصدر الحال يقول بمشتق كما سيجي (قوله فتمثل لها بشرا) قال وهو اللقائي دعوى الحال يقتضي ان المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثيل لا بشرا فالاقترب منه منصوب باسقاط الخافض أي فتمثل لها بشرا أي تشبها به وتصوره بشرا انتهى واعلم انه وقع هنا الية ما لا يأتي حيث قال أناها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمر دسوى انما في لسانه بكلامه وله له لبيح شم وتمامه فتمثل لها في رجبها انتهى فقوله لبيح الخ عبارة عن غير لثنية بتمام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أي امر السكونين لمثل بقوله تعالى انما امرنا بشي اذا أردنا ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه الممانعة بين عيسى وآدم

في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم اي في السكونين بالامر من غير واسطة ولا نقطة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فتنفخ فيهم من روحنا من قبيل التمثيل استبرافا فاضاه ما به الحياة بالفعل على المدة القابلة لها الحقيقية النفخ الذي هو اجراء الريح الى جوف صالح لامسا كها والامتلا بها كما فسر به المولى أبو السعود في ضرورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضي بانه نظر للعادة لهبة الجارية بخلاف المبيات عقب الاسباب لان السبب لا بد ان يكون تاما ونقطة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتأنيسه ولا تفر منه وتضفي لسجاع البشري وكان بصورة أمر دلالة النساء الى الاطفال ومن قرب ممن ومن وعدم الاحتشام ممن (قوله وهو الملك) أي ضمير الملك (قوله لانهم اذ كرت توطئة للنفث بالمشتق) قال الصفاقسي في سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة منخوبة ٤٤٧ تقدم لها موصوف تجري عليه نسبها

وهو الملك والاعقاد في اعلى الصفة وهي سويا والثاني مخوف في فرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (ونسي) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانهم اذ كرت توطئة للنفث بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المعنى فقال وانما ذكر بشر توطئة لذكر سونيا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عريبا لانه لما نعت الانسان بعريبي والصفة والموصوف كاشفي الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عريبا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فقتضاء ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدابكذا) فدا حال من الهاء وبكذا بيان لدا (أو) دالة على (عدد ونحو فتمت بقات ربه أربعين ليلة) فاربعة من مائة واربعة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وكون الواو أي حال فاه ابن الابرار (واقعه فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وكون المهملة (أطيب منه رطباً) بضم الراء وفتح الطاء فبشر حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطباً حال من الضمير المجرور ومن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطباً وسبأ في أو مع من هذا (أو تكون نوعا صاحبها نحو هذا مالك ذهابا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعالة) أي لصاحبها (نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو هو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصالة) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديد) فحديد حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأشهد ان خلقت طينا) فطينا حال من ضمير المحذوف السائد على الموصول بناء على جواز

البر إشارة الى أن الضمير في بعته عائد على البر المفهوم من المقام وايضا حمله على اللقائي وضمير الضمير في بعته أي المنصوب عائد على النبي الميسع كالقصر مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشتري بعته له مد الذي يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمل (قوله فاربعةين حال) وقيل مفعول به لان تم معنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدونشري أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه باعتبار طور من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسرا أطيب من هذا غنبا تأمل (قوله وهو هو) قال اللقائي قد يقال ان من هي المفعول بناء على انها كعض معني واعرابا كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو نعت لقدر أي شيئا من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدور وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأشهد الخ) قال اللقائي طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخاتمت لامن من

إذا حال قيد في عاملها والطعن ليس قيدا في أممها لعدم مقارنته له على أنه ليس مقارنا أيضا خلقت أذ الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية فالقول أنه منسوب مقعولا به على إسقاط الخافض أي خلة تمنع طين لكان أظير انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فإنه موقوف على السماع أن هذا ما سمع (قوله وانما لا تقول بالمشق) قال الثاني فيه نظر إذا المفهوم أنها تقول بتكلفه إذا لم يمد في قوله لا تكلف هو محمل التخالف بين المنطوق والمفهوم وإذا ثبت أنها تقول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله في الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا يجوز في ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا اسماها ما دل على تشبيهه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لان كل واحد من زيد وأسداستعمل في معناه الحقيقي في قولهم كزيد أسدا ثم إذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا لانه لا تشبيه فيه وبه يظهر بطلان قوله أي شجاعا لانه مناصف للتشبيه ٤٤٨ وكذلك الكلام في بدت الجارية قرأوا ما دل على مناعلة فهو حقيقة أيضا

لان معنى قولهم بعثه يدا يديدا أي شيئا صاحب يديدي صاحب يد فكل من اليمين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو ورجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستند من الله أو ثم عند ذكرها وعند عدمها من المقدرة وليكن حذف الاختصار انتهى ومر ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال الثاني في قوله هو ادا به غير معناه الحقيقي نظر لانه في الأول حينئذ استعاره حقيقة وشرطها ان لا تشتمل تحتها من لفظه وذلك مستقدها كما لا يخفى في فالصواب ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ بحذف الاداته هذا هو التأويل المشار اليه في النظم

يقوله كزيد أسدا أي كاسد قنائل وشبهه المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير اللفظ به منصوبا نفس صاحب الحال وجوابها ان التأويل كاف في ذلك إذا حال حينئذ هو مما لا أو كما نأمل كذا انتهى وفي قوله وذلك مستقدها هنا نظر اذ ليس في كزيد أسدا راحة التشبيه نعم لو قيل كزيد أسدا شدة كان فيه راحة وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الأولى من الثلاث بان يقدّر مضاف فاصل كزيد أسدا مثل أسدا فالاستعمال في معناه وكذا قرأ أصله مثل قرو وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمنوع أو غيره فتقبل فلا يرد ان اللبس بالنعته باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المعنى ان تقديم الحال في لية موحشاطل لدفع إيهام انه نعت لا للتبويغ كما ساقى نقله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله ثلاثيهم الخ) عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره

حذف صاحب الحال أو من الموصوف الجور باللام وعلى التقديرين فالطعن أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فإنه موقوف على السماع في غير ان وانكى وهذه المسائل العشر غير مستقلة العدد مأخوذة من التسهيل ونصه ويفي عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على مفاعله أو سعر أو ترتيب أو مسألة أو تفرع أو توسيع أو طور أو وقع فيه تفصيل (تنبيه ١) كثر هذه الأنواع العشرة (وقوعا مسألة التسمير والمسائل الثلاث الأولى) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعله أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم (ويكثر الجود في سعروفي • مبدى فأول بالانكساف

لثلاثيهم المصنف التابعة ان كان منصوب كضربت اللص المكشوف والمقبوضة ان كان لمرفوع أو مخفوف من كجاء زيد الراكب وحررت بزيد الراكب ولانهم ملزمة لافضلته فاستغنى لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول ومعه فحمل على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وقوله والمقبوضة يستغنى عما ذكره الشارح من الحمل في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا جاءه من الخ) ان أراد ٤٤٩ ان الحال تلك النكرة فمفعول اذا المعرفة

منصوب يا وحل غيره عليه (فان وردت بلفظ المعرفة أو أت بشكرة) بمحاظفة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يبيى معمر قالى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف اقفا فاعتقده تنكيره معنى وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيقول بشكرة من لفظه أو من معناه (أي متوحدا أو مفردا) قالوا (رجع عوده على بدته) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجوع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيقول بشكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا وعلى بدته يان والمعنى رجوع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو البقاء معن رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالقاء وهما بافظ المعروف بالفي قولان بشكرة (أي مترتين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاءوا الجاهل الفقير) فالجاهل حال من الواو في جاءوا وهو بلفظ المعروف بال فيقول بشكرة (أي جيعا) والتقدير يفتح العين المجهمة وكسر القام من الغفر بمعنى السخر والنغطة فعيل بمعنى فاعل نعت الجاهل والجاهل بالجهل والمدنايت الجهم وهو الكثير رده قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجهم الفقير أو الجاهل الفقير ولكنهم اتوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف جلالا لافعل به في الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة السائرة لوجه الارض تكثرت (و) قالوا في الابل (أرسلها العرالة) فالعرالة بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعروف بال فيقول بشكرة (أي معتركة) قال لبيد

فأرسلها العرالة ولم يذدها • ولم يشفق على نقص الدخال والنقص بفتح النون والفتن المجهمة وبالصاد المهملة مصدر نقص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة وانحاء المجهمة من الداخلة والعرالة مصدر عار لمعاركة وعرا كأي ازدحم وصف أبلأ وردها الماء من دحمه وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة آل رما هذا أولى ان يكون التأويل في الجميع على أسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (ان تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف وانما نفس الخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاء ان يقال) جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) ان يقال (جاء زيد ضاحكا)

٥٧ يح ل نقص الدخال أي على ان لا يتم الشرب لبغضم الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ماءه لم يكن شرب منه واصل المراد به هنا نقص مداخلة بعض في بعض والمعنى نقص مثل نقص الدخال (قوله الرابع) ان تكون نفس صاحبها في المعنى (المراد بالمعنى المعنى الخارجى يعنى ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحد اجترأ عن القفا وعن المنهوم لانه مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

(قوله وكانت غير الاول الخ) يتأمل ما معنى ذلك (قوله بغتة) ورصصكنا وصبرا) قال اللقاني التمثيل بما الحال لا يدل على تعين ذلك فيما يدل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذ هي نوع من عاملها فهي كرجع الفهقري وكذلك شعرا وعلم في الامثلة يصح جعلها تميزا انتهى وقد اشار الشارح لذلك بـل افاد ونقل ما جوزه اللقاني عن الائمة وقال المصنف في الحواشي وعندى انه ينبغي ان يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المستند ازيد صوم على ذلك او على حذف مضاف فجاء زيدا كضاني معنى ذاك كض وكان ينبغي ان ياتي هذا الخلاف الذي في باب التعت فلا أدري لما الفرق والبيان سماع وسياتي للشارح حكاية القول بانه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوز اذا السرعة والبطء وصفان للمشي لا نوعان منه والا كانا من كين من الحي ومن شئ آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسرعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عنه الدليل) أي وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر ورد ان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان يقيه المبرد مطلقا وهو انما يقيه في نوع الفعل وقد رد المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الائمة

لان الفعل مصدر وزيد ذات والمصدر يبين الذات (وقد بان مصدر احوال اقله في المعارف بكاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيه ما شذوذ ان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي يجوز تعريفها انها شبيهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والمجرب زيد حيث كانت مصادر ومثلا وكانت غير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الجعفي الاصل تعتزل العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده وهذه واقعة موقع الاحوال لا احوال انتهى وحكي الاصحى وحديث كوعده فعل هذا يقال وحده وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحده كما يقال وعد وعدة مصدران لو عدوا جازي ونس والبعدها ديون ان تأتي الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان في نفسها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن فضل منه المسمى فالحسن والمسمى حالان وصح مجيئها بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن أحسن منه اذا أساء فان لم تنقد بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذا لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر احوالا (بكثرة في الشكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لاتقع احوالا لانها غير صاحبات الماهي انكم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثير وانما كانوا يخبرون بغير ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر منكر حال لا يقع بكثرة (كطلع زيد بغتة) بغتة حال من فاعل طاع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقلت صبرا) فصبرا وهو ان يجيبه صبرا ثم يرى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كلمة كثره (على التأويل بالوصف) فيقول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجأة (أي مباغتة) وقدره ابن عقيل باغتة من بغت يقال بغتة أي فجأه والبغت الفجأة قال الشاعر
ولكنهم كانوا لم ادربغته • وأعظم شئ حين يفجؤك البغت
(و) يقول ركضا بوصف الفاعل من ركض أي (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عد اولى بالاصل (و) يقول صبرا بوصف المفعول من صبرا أي (مصبورا أي محبوسا) ووقع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثر ذلك نقال) سيبويه (الجمهور لا يتقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا يتقاس المصدر الواقع تعلقا وخبر اجماع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حين تنقيد على الهيئة بنفسه (فأجاز) قياسا (جاء) زيد (سرعة) لان السرعة نوع من الجهي (ومنع جاء تفعلا) لان الفعل ليس نوعا من الجهي قال الموضع في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقيسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التأويل ووضع المصدر موضع الوصف لا يتقاس كما ان عكسه لا يتقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عنه الدليل فهو عند مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال أو مفعول مطلق انتهى

ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعدا ما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو افعالنا) والاصل في هذا ان رجلا ووصف عنده شخص يعلم وغيره فقال للواصف افعالنا (أي مهمات كخص في حال علم فالمد كور عالم) كانه من كرم ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر نائب الحال لما تقرران العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون نائب الحال ما به اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها خافيه من ضمير والحال على هذا موكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمد كور عالم في حال علم فالمد كور عالم لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو افعالنا فلا علم له واما علمنا فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فالمد كور عالم في حال علم فاعلمنا فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرفة بالوال منكر كليمه ابعد امانه مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهم سما مفعول به بفعل مقدروا التقدير مهما تذ كر علما فالمدى وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب واحق ما عده عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (به خبر شبهه مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبهه مبتدؤه وهو زيد بالتقدير زيدا مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعر حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرروا ان الجلامد الموقول بالمشق يحصل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تميز الما منهم في مثل المحذوف وهي العاملة فيه قاله الاخفش في الايضاح واسم الظهور أبو حيان في الارشاف والموضح في المغني (أو قرن هو) أي ان خبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل عال) فعلم حال والامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكمال وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما ان يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكمال فهما وأدبا والثاني ان يكون على معنى تهم فهما وأدبا انتهى قال في الارشاف يحتمل عندى ان يكون تميزا كانه قال أنت الكمال أدبا أي أدبه فهو محمول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تميز ويحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاختلاف انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع السجل وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدر جازا ركضا جازا ركض وكذا باقية افعالي القول بالمالية فذهب سيبويه لعدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامه وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد ما و به خبر شبهه مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر موقروا بال الدالة على الكمال

(قوله ويجوز ان يكون شعرا تميزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التميز ومران صاحب الحال يحذف عندهم في الكلام على أحميد لمن خلقت طينا فهذه امن أوجه اتفاق الحال والتميز ولم يذكر المصنف فيها اتعاقبه ولا في بحث الحذف وقال اللقاني الاظهر ان المنصوب في قوله و به خبر الخ و بهما بعده تميز محمول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل عامه حول الاسناد عن المصدر واخر ونصب تميزا

(فصل) ٤٠ (قوله فالمسوغ في المثال تقديم الثابت) هذا المثال تقدم فيه في باب المبتدأ والخبر تعلقا عن المغنى من ان التقديم لا مدخل له في تدوين الابداء بالنكرة (قوله لتلايلتس بالصفة) فيه ان هذا الالباس جار فيها اذا كان ذوا الحال نكرة مخصوصة بلوا الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه أيضا والافتراق الا ان يقال الالباس في اذا كان ذوا الحال نكرة أشد لان الحال بين الهيئة والوصف بين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الصفة فالحال على الوصف حيثند أريج وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحال على الحال أريج (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من أن الحال انما تأتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح ان يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف ان يعلل تقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها نجاسا لئلا يلاحق القبايح صفة للبدل بدل قوله تعالى ٤٥٢ لتسلكوا منها سبيلا فنجافئ حقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انصبت على

الحال وهي من المفعول (قوله) هل يجوز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها أي وعدم جواز ذلك فن جوزه جعل الحال من النكرة والناسب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وجب - فظاهر انه لا يلزم من مجي الحال من المبتدأ ان يكون قيد الابداء وهو معنوي لان انما تكون قيد الابداء لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان به ضمهم يعمل منع مجي الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي ان المبتدأ معرفة وانه لا يمنع مجي الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملها واحدا) هذا ليس يلزم عند سيبويه وقد ذكر المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه وامتنع سيبويه بأمور ولكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى منه انه من يختار ما اشتهر (قوله وتعب منع العطف بقول ابن جني الخ) ما قاله ابن جني أي اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذا قائل بالفرق هذا وقديقال لا يلزم ابن خروف لاحقال ان يرى أن البيت من تقديم المفعول على المفعول عليه الذي أراد ابن جني التخلص منه وقد اعترض عليه بانه يتخلص من ضرورة يخبري وهي العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل اسم (قوله ما يوصف) ان قلت قلت قال في الكشف ان جله ليس له ولا يستحال من امر وضع ان بعده هلك قلت لانهم مفسرة لاصفة فتعين ان الجمله الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشري والحاصل ان فرض الاخت لاخت عند عدم الولد وذلك لسطرد قطعافان وجد الولد فان كان ابنا او بنتا فلا شيء للاخت او اختين فليس للاخت النصف

وكذا ان كان له بنت لان الاخت حيثند انما اخذت بالعصية مانع لا النصف وقد فهم في ذلك الزمخشري والامام والاية أيضا مقيدة بان لا يكون للميت ايضا وبان تكون الاخت شقيقة اولاب (قوله امرأ) من عند ناجوز في الكشف ان يكون واحد الامور وان يكون ضد النمس (قوله مع قوله ما لانه لا ياتي) أي فهذا وجه قول المصنف وليس منه زاد اللقاني ولان الحال وصف وامرأ جامد قال الا ان هذا قد يمنع بان الاسم اذا وصف كان كالشئ انتهى أي والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك مفقود هنا) ممنوع لانه كبعض في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لخصه يفرق أمر لان النكرة في الاثبات قد تم ولان كل معنى الامر لانه يصح ما أتاه اليه (قوله لجعله من التخصيص بالاضافة) أي فهو حال من المضاف وهو كل لانه الذي يقتضيه بالاضافة لامن أمر الذي هو المضاف اليه وان أوهم صنيع ٤٥٣ الشارح خلافه لانه جعل المخالفة في المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه سمى كرم الاقوال الا تسمية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح في مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف او إضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرأ من عندنا اه وهو ظاهر في جواز الامرين فلم يخالف ما هنا بل اشار الى عدم نعيه (قوله وفي نصب امرأ الوجه) أي غير ما ذكر هذا (قوله على الاختصاص) قال به في الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يراد انه لا يكون نكرة كما يأتي في به بل المراد انه منصوب باخص محذوف واو نحوه قال في الكشف أي اعني بذلك امرأ كائن من كانا وذلك تفخيم لشأنه وقوة قراءه زيد بن علي امرأه ومر عن المصنف في الكلام على قائما بالقسط ما يخالفه وان الاختصاص

من عند الله مصدقا) قصد فاحال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجوار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون مصدقا حال من الضمير في الجوار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ (وقول الشاعر) شجيت يارب نوحا واستحييت له في ذلك ما خفي اليه مشهونا) فتصورنا حال من فلان لوصفه بما خفي ويحتمل ان يكون حال من الضمير المستتر في ما خفي وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم يفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمضون بالسين المعجمة والخاء المعجمة المملوء (وليس منه) أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل امر حكيم امرأ خلافا للناظم في شرح التسميل (واجه) في شرح النظم فانها أعربا أمر المنسوب حالا من أمر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكم مع قولهما انه لا يأتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كونه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرأ الوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل امر من ضمير الفاعل في آثرنا أي أمر بن اومن خير المفعول وهو الياء في انزلنا او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين (او) مخصوصا (باضافة نحو في اربعة ايام سوا) لاسانين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام (او) مخصوصا (بعمول) غيره مضاف اليه (نحو مجت من ضرب اخوك شديدا) فتدبر حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هو لاء انا وسعيدا فله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقة باني نحو وما اهل كائن قرية الا ولها كتاب معلوم) فجعله ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالتي وزعم الزمخشري

اخفي يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا للمغايرتها السابقة وما بعد ها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم ان يكون الثاني به واحدا فيصمم ان القائل بالحالية واحد يجوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وآخر قال انه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدونشري فبسيه وقفة من جهة المعنى اه أي لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانتذار بالامر (قوله غير مضاف اليه) اشار الى دفع ما يقال المختص بالاضافة انه من أقسام الخصوص بالمفعول كادل عليه منه في باب المبتدأ فانه لجعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسما له وقديقال غاية ما يلزم على ظاهر صفة عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسما (قوله من ضرب) بالنون (قوله أو مخصوصا بعطف) أي مخصوص بعطف المعرفة عليها كالمثل او بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابداء بالنكرة

بل تلي كل صفة موصوفها كثر ثبوت برجل عاقل على فرض شبه أو تلي صفة الموصوف الثاني صاحبها أو تلي صفة الأولى صفة الثاني ولا يجوز أن تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول (قوله لا يتعدى بحرف واحد الخ) أي لأنه يلزم تعلق حرفي برعامل واحد وذلك لا يجوز إذا كانا بمعنى واحد ككررت بزيد بعمر وأما لو اختلف المعنى فيجوز أن تعدى الفعل بهما ككررت بزيد بالبادية أي فمع أو ظاهر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى كلما زرقوا منهم من غمرة زرقا لجواز مع كون المفعول واحد لأن التالى انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول والأول تعلق به في حال الاطلاق (قوله وخالف في هذه الأخيرة القاري الخ) ان قلت يؤيد الخالف أن الحال مشبهة بالنظر والنظر يفجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهم مند فنبقى أن يجوز ذلك في الحال فالجواب أن الظرف مقدر بنى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هي هند والشبه الذي ينشأ عما انفرد في المعنى لاقى اللفظ والمشيبه بالشيء لا يكون ٤٥٦ كالمشيبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية

بواسطة ان يتعدى اليه بذلك الوسطة امكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فيملوا عواضعا في الاستعمال في الوسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم ومسبق حال ما يحرف بوقده أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الأخيرة (القاري وابن جني وابن كيسان) وابن برهان وابن مالهكون وبعض الكوفيين (فأجازوا التقديم) اضعف دلائل المنع (قال الناطم) في النظم ولا يمنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في الصحيح (قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحب المجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر

تسليت طراعتكم بدمينكم) • بذكر اكم حتى كانتكم عندي

فطراعتي جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحب المجرور بعين (والحق ان) هذا (البيت) ونحوه (ضروبة) أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولها على ما بعنكم المذكورة (وان كافة) في الآية (حال من الكاف) في أرسلناك (و) ان (التاء المبالغة للتأنيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء المبالغة مفسود على السماع ولا يتأق غالباً في ابنية المبالغة كعلامة وكانت بخلاف ذلك فان حمل على رادية فهو حمل على شاذة. له الموضع عنه في الحوائثي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الارسالة كافة مصادم انقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الاحالوان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معترداً ذكره معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه) تقديم الحال المحصورة) بالأعلى صاحبها (و) يلزمه (تعدى ارسلا باللام) والاكثر

لناس) القصص اضافي لانه لا رد على من زعم أن الرسالة تأمر بخاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس وعدم تجاوزها تعديه للجن وغيرهم واعلم أن عموم رسالة الله صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم أنه ناظر في معاني ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذي هذا لا يثبت البناء على تقديم الحال على صاحب المجرور بالحرف وأنا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير طاهي لعدم تواتره فلم يرجوا بآراء هذا من المصود وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الزمخشري فيه مسامحة ظاهرة اه أي لان الحال انما هي من الضمير وهو الكاف (قوله وودع ابن مالك بان الحاق الخ) ردمه بذاته تكلم اذا المعنى على الحالية من الكاف واضمح وقد يتوقف فيه لان المعنى حيثئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله أن كافة لا تستعمل الاحال) قال في المعنى في الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبت بالقياس بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لانسلم ان الحال من الناس لم لا يجوز ان يكون من كاف أرسلناك وتكون التاء له مبالغة

تعدى اليه (والأول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كأن تقدم (والثاني) وهو تعدى ارسلا باللام (خلاف الأكثر) ويدفع الأول بان تقديم الموصوف بالان ليس ممتنعاً عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون والكسائي والقراء وابن الجبلي تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالابدل على المتصود ويدفع الثاني بان مخالفة الأكثر لا تضر فان تعدى ارسلا باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيين فأجازوا تقديم الحال على صاحب المجرور بالحرف ان كان مضمراً كررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مصرعين بزيد وعمر أو كان انما فعلاً نحو مررت نفسك بهند ومنعوه اذ لم يكن كذلك واحداً ترز بقوله ولا يحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحب المجرور بـ (فأجازوا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبان أحدهما رأيت راكبان أحدهما) (واما) مجروراً (بإضافة) بمعنى مضاف من اطلاق الممدد على اسم المفعول (كأن تصحى وجهها مسفرة) وهذا اشارت السويقي ملتونا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف للأن يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الدالة من الموصول فكما لا يتقدم ما يضاف اليه على الموصول كذلك لا يتقدم ما يعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناطم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف فهو هذا اشارت ملتونا السويقي بالتحقق لان الاضافة فيه في نسبة الانفصال فلا يمتد معها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك في الحوائثي والاستدلال بذلك خروج عن المصود (واما تنجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بهضه كهذا المثال) المتقدم وهو وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا) فأخوانا حال من المضاف اليه وهو الهام والميم والمصدر بعضهم وكقوله تعالى (احب احبكم ان يا كل لم اخيه بيتاً) فليتأ حال من الاخ المضاف اليه اللهم واللهم بعض الاخ (او كبهضه نحو) ان اتبع (مله ابراهيم حينذا) فحينذا حال من ابراهيم المضاف اليه الله والملا كبهضه في صفة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل وبأ كل اخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحاً (او) كان المضاف (عاملاً في الحال) كان يكون مصدراً أو مصحفاً لا أول (فأجاب مرجعكم جميعاً) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) نحو (الجبني انما لك منقردا) فنقردا حال من الكاف المضاف اليه انما انطلق وانطلاق مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا اشارت السويقي ملتونا) الا ان أوغدا ملتونا حال من السويقي المضاف اليه اشارت وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على الخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناطم

(قوله ويدفع الأول بان تقديم الموصوف بالا الخ) قال الشهاب بعد ان ذكر هذا على انه يمكن ان يجعل الموصوف ارساله والموصود فيه كونه للناس كافة وكل في محله ومنع الاقتران كالام المصنف أيضاً بان الموصوف عليه انما هو منع تقديم صاحب الموصوف فيه ولا يتأس هذا عليه حصول الاتساع بالأول دون الثاني يعرف بالتأمل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم الموصوف فيه حصول الاتساع (قوله ونفصل الكوفيين فأجازوا الخ) قال الدونشيري ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أي غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد أن ههنا تقديماً على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيهه بالتأنيث لانه ما هنا في المجرورين كائن وجه المنع أن الحال انما تقدم حيث تقدم صاحبها وهو هذا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله في اليه من الحقيقي) أي الذي يصح بحسب الحال منه

(قوله لا بد من اتحاد الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجية المتقدم أنها أثبت الاتحاد حكما (قوله كما إذا كان) قال اللغوي إشارة إلى نحو تقديم الحال في جاء راكبا رجل ١٥ بقي أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم الحصر فيمكن أن يكون مثله ما ذكره ومنه إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ما لا يسميها ١٥٨ نحو جاء راكبا أو هذا (فصل) (قوله وهي الأصل) الحكم بالاصالة على

جواز التقديم والتأخير بالاضافة إلى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الأصل التأخير بالاضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللغوي الحصر منقوض بالمصدر النائب عن قوله كضرب زيد بمجرد كما يعلم من احترازه عنه فيما سألني بقوله المقتضى بالاضافة وحرف مصدرى ثم لا بد من تقييد الفعل المتصرف بحال يتعرض له مانع أخذ مما سألني أنه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه بامارة فلا تغفل (قوله أي يكون غاصبا) أي بخلاف ما لم يسمع له ماض أولي يجي له أمر فلا يتقدم الحال عليه ويثبت كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ويجي زيدا كما لا أن ويجي ما كالمعلم تصرف جاء ثم يذكر كثره من الجاهل فقول بخلاف دع زيدا كما (قوله في تضمن معنى الفعل وسروره الخ) من هنا صرح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتي من تقديمها في هذا تكميلين طليق ومن عدم عددها فيما سألني فيما يمنع تقديم الحال عليه وأما قول اللغوي أن وجه الشبهة الدلالة

على معناه من التجديد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة وأسم التفضيل فغير ظاهر تعالى في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكبا زيدا) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بقااصل أخذ من قوله لبعدها عن العامل وإنما يقتضيه بقااصل فيجوز عند زيدا كما جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الإطلاق أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل اجنبيا أولا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لأن الفاعل وهو أبصارهم فاعل خاشعا

(قوله وقالت العرب الخ) هذا يراد على الجري دون الاختش (قوله وفيه رد على الكوفيين) دلالة على مذهبهم أولا كما تبعه على مذهب الجري والاختش (قوله وحكي أن أمليا الخ) أي أنه لم يكن يرى رأي ٤٥٩ الجري (قوله كيف جاء زيد) قال

الدونشري يتأخر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يراد أن الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية) لا تفتقر الخ (أي لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف ابن متى وسقط قول بعض الفضلاء أن أراد بعدم افتقارها إلى الاستقراء أنها لا تتعلق بشئ فهذا اختلاف لأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تفتقر لخصوص الاستقراء فغيرها كذلك (قوله في حث مسائل) قال الحفيد بقى عليه أن يعدد الحال التي هي جملة مصدرية بالواو من الحال التي لا تفتقر على عاملها نحو الشمس طالعة بحيث أنه لا يقال وإنما لم تفتقر من عادة لاصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم ١٥ وحرفي كلام الشارح بعد الكلام عن هذا تكميلين طليق أن الجمهور على جواز تقديمها قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمر جملة قباها أن ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الأحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فظاهر أن لا مانع من تقديمه مؤخر لأنه فعل متصرف لم يعرض له مانع

عدم ما للعباد عليك اعادة (أمنت وهذا تكميلين طليق قهملين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستقر به (وعامها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا مضافا مؤخر فكيف جاز تقديمه وكونه غير بي قات المراد بالمعمول المذكور عاملها فيه يعني الشبه وأما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضع في بابها واستفدنا من غيبه أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مقرودا وجملة ومنع القراء به من المفارقة تقديم الجملة الحالية المصدرية بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا يمتنع في الرد على رأي الكوفيين لأنهم يقولون بأن هذا اسم موصول وتكميلين صلته وعاشه محذوف والتقدير والذي تكميلينه طليق كما صرح في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والحال أن نصب به فعل صرفا • اوصفة اشبهت المصرفا جازية تقديمه الحالة (الثانية أن تقدم) الحال (عليه) أي على عاملها (وجوبا كما إذا كان لها مصدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أن ظرف شبيه باسم المكان كما أن سوا ذلك ويعزى إلى سبويه والثاني أنه ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى إلى الاختش وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تقتصر إلى الاستقراء بخلاف ابن متى قاله أحد ابن الجباز في النهاية الحالة (الثالثة أن تأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فبالحال من الماهو هي واجبة التأخير عن عاملها كونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامات القرعية (وهو اسم التفضيل) فإنه لما يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع

١٥ وفيه أن المصنف قال إن الواجبة التأخير وعمله الشرح بما يأتي فينبغي أن تضم إلى البيت على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدونشري بأنه قال بعضهم جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال لا في الماضي وليس فأنه لا يعملان فيه

قوله وقالت العرب الخ) هذا يراد على الجري دون الاختش (قوله وفيه رد على الكوفيين) دلالة على مذهبهم أولا كما تبعه على مذهب الجري والاختش (قوله وحكي أن أمليا الخ) أي أنه لم يكن يرى رأي ٤٥٩ الجري (قوله كيف جاء زيد) قال الدونشري يتأخر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يراد أن الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية) لا تفتقر الخ (أي لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف ابن متى وسقط قول بعض الفضلاء أن أراد بعدم افتقارها إلى الاستقراء أنها لا تتعلق بشئ فهذا اختلاف لأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تفتقر لخصوص الاستقراء فغيرها كذلك (قوله في حث مسائل) قال الحفيد بقى عليه أن يعدد الحال التي هي جملة مصدرية بالواو من الحال التي لا تفتقر على عاملها نحو الشمس طالعة بحيث أنه لا يقال وإنما لم تفتقر من عادة لاصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم ١٥ وحرفي كلام الشارح بعد الكلام عن هذا تكميلين طليق أن الجمهور على جواز تقديمها قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمر جملة قباها أن ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الأحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فظاهر أن لا مانع من تقديمه مؤخر لأنه فعل متصرف لم يعرض له مانع

(قوله مقدرا لعل وسرفه صدرى) قال الاشول فان كان المصدر غمزة لم يسم ما جازا لتقديم عليه نحو قاتل حاضر بازيدا
 الاصل ضربا زيدا فاعضا (قوله او يكون العامل افشاء ضمه الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم
 الفعل واقول لانه قد يكون ضمنا معنى الفعل وسرفه كما مثل فان زال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه وصه وهه هذا يدل
 فيما ذكر وقد اشار الحفيد لذلك (قوله فان قلت العامل في السال الخ) قال الفوسرى السؤال وجوابه مردودان لان اسم الإشارة
 عامل في الخبر الذى هو صاحب الحال وعامل في الحال فاعماله متعد (قوله وسرفه التشبيه) ظاهر صريح المصنف انحصاره
 في كان وبذلك صرح في المواشى فحصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون سرفه في عشرة تأشيبا ولم يعد كاف التشبيه وصرح
 في الباب الثالث من المعنى بان حرف التشبيه مع حذفه عمل في حاليين في قوله تشبيهنا تشبيهه ونحن صديك انتم ملوكا
 الاصل نحن في حال صديكنا كانت في حال ٤٦٠ ملككم والاعمال في صديك وملوكا حرف تشبيه من قوله كانت وفي هذا

انخط عن درجة المعنى الفاعل والمفعول واصفة التشبيه فعمل مواضعه العامل (نحو هذا
 افصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يفتى بدم على
 افصح لما تقدم (او) يكون العامل (مصدر امة قدرا بالاعمال وسرفه صدرى نحو يعجبني
 اعتكاف اخول صاعدا) فاعمال من اخول واو اعمل فيه المصدر الماقدريان والفعل
 ومصدر الماقدريان من ان والفعل لا يتقدم عليه (او) يكون العامل (اسم فعل نحو
 نزل مسرعا) فسرعا حال من فعل نزل المستتر فيه ومفعول اسم الفعل لا يتقدم عليه
 (او) يكون العامل (افشاء ضمه الخ) في الفعل دون سرفه (كاسم الإشارة) لنحو ذلك
 يوتسم خاوية (نفاذية حال من يوتسم والعامل فيه اسم الإشارة وهو تلك وفيها معنى
 الفعل وهو تأشير دون سرفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا
 عند الجهور وهذا قد اختلف فان العامل في السال معنى الإشارة والعامل في صاحبها
 المبتدأ قلت العامل في السال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره تأشير
 اليه الخاوية والضهير الجهور هو صاحب السال والعامل فيه وفي الحال واحد وهما
 السهل على الخ ان اسم الإشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية
 (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امر القيس
 (كان فلوب الطير رطبا وبابا) لدى وكرها العذاب والحشف البالي
 فربط بابا حالان من فلوب والعامل فيه ما كان له فيه من معنى يشبهه وليس فيه سرفه
 فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا وبابا - لين من فلوب قلت على معنى فلوب رطبا
 وقسم بابا ليس المراد بالربط ولا بالبابس القدر قوله الامامى والضهير في وكرها يعود
 على العقاب وصفها بانها لا تأكل فلوب الطير وشبهه الرطب بالعقاب والبابس بالحشف
 البالي وهو اردأ القرا البابس وهو تشبيهه ما قوف وهو ان يأتى بالمشبهين ثم بالمشبه بهما
 (و) حرف التثنية نحو (ليت هذا عجة عندنا) حقيقة حال من هند والعامل فيها ليت

تقديم الحال الاولى عليه فيرد على
 ما هنا من وجهين عمله مع انه لم
 يذكره وتقديم حاله مع انه ضمن
 معنى الفعل وفي الارشاد وارجاز
 ابن مالك ان يجري اداة التشبيه
 يجري افعال التفضيل فيستوفى
 بين حالين فيعمل في احدهما
 متقدمة والاخرى متأخرة وانشد
 البيت ثم قال والصحيح ان اصعب
 الحالين على تقدير اذ كاصعب اليك
 واذ كنت ملوكا (قوله يعود على
 العقاب) أى وهى مؤنثة وقوله
 احذر على عبادك والمشافير
 عرفا مدلول كالعقاب الكاسر
 من تذكير المؤنث والعرفاء المدرة
 التي يضرب بها (قوله وحرف
 المعنى) مثله حرف التبرج وهو
 لعل وقد نص المصنف على ان ايت
 وعلل وكان تعمل في الحال دون
 ان وان وانكن (قوله ليت هذا
 مقبحة) قال اللغوي في قوله نظر
 جعله مقبحة حال من هند وكون

العامل معنى ليت يصير المعنى اتقنى هند انى تكون عندنا ولا يحنى ان هذا اذا كانت مقبحة لا يتفق كونها لما
 عنده فالصواب انها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أى اتقنى الكون في حال الإقامة اه وفيه نظر كما يلزم من إقامة هند
 بمعنى عدم سفرها ان تكون عندنا لا يجوز كونها عجة عندنا كما لا يحنى هذا وقال الفوسرى بعد ان نقل كلام اللغوي وبيان
 ذلك ان الكون عنده لا يلزم منه الإقامة فيجوز معنى الإقامة متى كونها عجة ثم تأملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك ان المعنى
 اتقنى هند انى حال اقامتها ان تكون عندنا وهذا قوله اذ لم تكن عجة عندنا ويجوز ان تقوله وهى عندك لكنها عازمة على عدم
 الإقامة فتقناها حقيقة عندك اه المتصور في قوله اولاً وان ذلك نظر لانه لا يصح به بيان كلام اللغوي لا ما ذكره في وجه النظر
 لانه عكس ولا يماص به بناء على ما غير تلميح له لانه يلزم من الكون عنده الإقامة في قوله تاليا ويجوز ان تقوله وهى عندك الخ

انظر لان العزم على عدم الإقامة لا ينافي الإقامة بل العزم على دوامها لان الإقامة ضد السفر وهذا لم يظهر في فرق بين ما نظر فيه
 اللغوي وما صوبه فان الذى يحظره البال ان المال واحد قد بر (قوله عرض له مانع) قال اللغوي أى من تقديم معمول العامل
 على نفس العامل لان المانع صير العامل عماله بدو الكلام فلا يتقدم معموله عليه ولا على المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم
 من قوله في باب المبتدأ والخبر أو لا زعم المصدر بغير ممة قدما أو متأخرا فاقوله فان ما في حيز الخ فاصبر عن تمام المدعى من امتناع
 التقديم على العامل امامع التقديم على المانع وانما بدونه اه وبه يعلم ان ما وصفه الشارح المانع وما وطأ به للتعليل هو المراد
 لكن التعليل لا يصح فتدبر (قوله واحداهما فضلة على الاخرى) لم يذكر ٤٦١ المصنف ولا الشارح محذور ذلك وهو احتراز

عن را كما حسنهم مقبلا فانه
 لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم
 ان المصنف جعل التفضيل بين
 الحالين ولم يجعل له صاحب الحال
 على نفسه باعتبار ان كانا في
 محل آخر ايشعل ما اذا اختلف
 صاحب الحال ايضا كما في المثال
 الثاني وما نقله الشارح عن ابن
 خروف في تقرير كلام سيبويه يوافق
 ما قالوه في محل الامر لانه جعل
 التفضيل لصاحب الحال على
 نفسه باعتبار ان كانا في
 مثال كلامه (قوله هذا بئر الخ)
 قال الفوسرى قال بعضهم البئر
 بضم الباء المصنف بضم الميم رفح
 النون وكسر الصاد المشددة
 قال أهل اللغة أول عمر الفضة طالع
 وكانور ثم خلال فتح الحاء الموحدة
 واللام المخففة ثم بلح ثم بئر ثم
 رطب ثم عمر فاذا بلغ الارطاب
 نصف البصرة قبيل منصفة
 فاذا بدا من ذبيها لم يبلغ النصف
 قبيل مذنية بكسر النون ولها

اسمها آخر بين ذلك ويقال في الواحدة بئر قاسكان السين وضهما وبسر الخلل صارت بيرا (قوله ان الساعب كان محذوفة)
 قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضممار كان قوله ودوالرمة ذال الرمة أشهر منه غلانا لانه ذوالرمة وغلانا على كل
 حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الفوسرى أى التقدير اذ اذ فى يكون حيفتة مفعولا به لاحالا ولا خبر لكان (قوله
 المضمران في كان) أى أولا وثانيا اذ التقدير هذا اذا كان بيرا أطيب منه اذا كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف
 الخ) ردا قول ابن الناطم وبه تسليم الاضممار يلزم اعمال أفعلى اذا اذا ان يكون ما وقع فيه معنى السير أى شيئا ما فرسبه
 (قوله أكل يوم للثوب) مبتدأ لا خبر عنه بالجرور المختص المتقدم وهو الل والعامل في كل يوم لاسية قرار الذى تعلق به الخيط
 (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فسر اورطبا خبر ان اسكان المقدرة أولا وثانيا

اسما آخر بين ذلك ويقال في الواحدة بئر قاسكان السين وضهما وبسر الخلل صارت بيرا (قوله ان الساعب كان محذوفة)
 قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضممار كان قوله ودوالرمة ذال الرمة أشهر منه غلانا لانه ذوالرمة وغلانا على كل
 حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الفوسرى أى التقدير اذ اذ فى يكون حيفتة مفعولا به لاحالا ولا خبر لكان (قوله
 المضمران في كان) أى أولا وثانيا اذ التقدير هذا اذا كان بيرا أطيب منه اذا كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف
 الخ) ردا قول ابن الناطم وبه تسليم الاضممار يلزم اعمال أفعلى اذا اذا ان يكون ما وقع فيه معنى السير أى شيئا ما فرسبه
 (قوله أكل يوم للثوب) مبتدأ لا خبر عنه بالجرور المختص المتقدم وهو الل والعامل في كل يوم لاسية قرار الذى تعلق به الخيط
 (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة) فسر اورطبا خبر ان اسكان المقدرة أولا وثانيا

(قوله وانما تعدد الحال الخ) قال في الارتشاف ولا يتصلب الحال مع الفعل التفضيل الاختلق الذات مختلق الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفردا أنفع من عمرو مفردا أو متفردا أو متفردا الذات مختلق الحال نحو زيد فاعا خطاب منه فاعدا ثم قال ولو اشترك المختفان في وصف هو واحد هما كثر على كل حال ارتفع الايمان اللذان كانا متصبا حالين فتقول هذا يسر أطيب منه عنب فبسر خبر المبتدأ وأطيب وما بعده جله من مبتدأ وخبر في موضع الصفة ليسر وأطيب هو المبتدأ وعنب خبره وهو الاختيار وقوع المبتدأ في محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقبلا وعنب المبتدأ انتهى وبه يعلم ما في قول بعضهم ان أطيب في هذا يسر ٤٦٢

بجملتين احدهما هذا يسر والثانية أطيب منه عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل قرة خير من جراحة انتهى وقد يقال ان أطيب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به محله في منه والتعبير عنب والجمله صفة لقوله يسر انتهى كلام الدونشري ولو وقف على كلام الارتشاف لم يتحقق لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختفان أي ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى على عبارة الشارح من انقضاء وقوله اذا كانا قاضين مناصا لقول المصنف واحدهما مقفلة على الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قلت هلا جعل لا تميزا قلت لا يمان قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتسبة عن تمام الاسم ولان المنتصب عن تمام الجمله (قوله أو اسم الإشارة) رده الرضى كما

معرفة في وانما تعدد الحال مع الفعل اذا كانتا قاضيتين فان كان القاضل واحدا رفعا نحو هذا يسر أطيب منه عنب فاعا الموضع في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن القارص ان العامل في يسر هو هذا أي اسم الإشارة وحرف التنبيه (و) الثاني نحو (قوله زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) ففردا حال من الضمير المستتر في أنفع الرجوع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع او كان المحذوف على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اماها التنبيه أو اسم الإشارة لاختلافه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين في المثالين على الفعل كما في الحال الواحدة ولكن اغترق تقدم الحال القاضية فترقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو انما اتبعا فان قيل اجعل احدهما تاليا لا فعل ولا ليس قلنا يؤدي الى فصل الفعل من من ويجوزها وهما كالمرصول والمصدرة فان قيل قد فصل بين الطرفين وعديله والتقدير قلنا اذ الفصل جائز وهذا افضل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه فاعا في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ونحو زيد مفردا أنفع من • عمرو معانا مستفادان بين
(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون) العامل (ظرفا او مجرورا
مخبرا بها) متأخرين عن الخبر عنه (فيجوز بقوله توسط الحال بين الخبر عنه والخبر به كقوله
بناعا ذوف وهو بادئ ذلة • لديكم) فلم يعدم ولا ولا نصرا
توسط الحال وهو بادئ ذلة بين الخبر عنه وهو الضمير المنفصل والخبر به وهو لديكم
والاصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الظرف وعرف فاعل
عازبا لذل المعجزة وقصدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو قلنا ما عن
الخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالس ازيد جازا توسط بلا خلاف لان الحال لم تقدم على
عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال
المتحركة والجمله المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور لا فرق في المقسدة
بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام

نقله اللقاني بأن العامل الحال مقبلة فلا كان هذا عاملا في يسر لقيدت الإشارة بيسرية فوجب أن لا يقال خالصة هذا الكلام الا في حال البصرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال البصرية انتهى وقوله لقيدت الإشارة أي ومثلها التنبيه وسأق في الشارح رده بالمثل الا في الأثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا كاف التشبيه على ما هو عن المعنى في قوله ونحن صاعليك أنتم ماو كاذلا تفعل (قوله فيجوز بقوله توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال تقدمها على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجهة فلا يجوز نحو فاعا لزيد في الدار أجاز الاختش في قولهم فاعا لزيد أي وأبي ان يكون فاعا لزيدا والاعمال فيه لث

(قوله لصله ما) قال اللقاني فيه نظر اذ المعنى حينئذ وقالوا الذي استقر في بطون ٤٦٣ الانعام حال كونه خالصا هو كورنا

خالصة كورنا) ينصب خالصة على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو ما الموصولة والخبر به وهو كورنا والاصل والاعمال ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسحوات مطويات بيئته) ينصب مطويات على الحال المتوسطة بين الخبر عنه وهو السحوات والخبر به وهو بيئته والاصل واقعه أعلم والسحوات بيئته وصاحب الحال الضمير المنقلب الى الجار والمجرور في هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) ربيعة الى ذلك القراء (وتبعه الناظم) في التسهيل ونشره وأشار اليه في النظم بقوله ونشر • نحو به مستقر في حجر • (والحق) المنع وهو قول جهم والبصريين (وان البيت) المتقدم (ضريفة وان خالصة) في الآية الاولى (ومطويات) في الثانية (معمولان لصله ما) وهي في بطون (ولقبضته) خالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انهم حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انهم حال من الضمير المستتر فيها والثاني في خاصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التامنه للمبالغة كما في دراية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخاص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير بنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السحوات مطويات على ضمير مستتر في قبضته) لتأنيها بالمشتق (لانهم بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يضمن الضمير (لا) السحوات (مبتدأ وبيئته) خبره كما قال الاخفش بل بيئته (معمول الحال) اتعلق بهما (لا عاملها) أي لا عامل الحال

• (فصل واشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جازان يعمد لمفرد وغيره)
كما تعدد الخبر والنعت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والحال قد يجي ما تعدد • لمفردا علم وغير مفرد
(فالاول) وهو ان يعمد لمفرد (كقوله

علي اذا ما جئت ليلى بحفنة • زيارة بيت الله رجلان حافيا
فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارة بيت الله حال كوني رجلا حافيا أي ماشيا غير متعل ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان يسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحف به بعض النسخين فقرأه رجلاي بالإضافة الى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالان من ضمير المتكلم في رجلاي به عليه الموضع في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفاتيح للسيد الجرجاني فانه قال في نفسه وقد صحف جماعة رجلاي رجلاي الخ (وايس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو ان الله يشرك بعبادته صديقا بكلمة من الله وسيدا وحسورا) لان شرط التعدد عدم الاقتران بالمعطف عند الموضع (والثاني) وهو أن يعمد لتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (ان المتعدد اقله ومعناه أي أوجه) فالتثنية (نحو ومضركم الشمس فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصير نحو لقيت زيدا كمين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا كمين كبرا كما قال

ومعلوم انه لم يستقر في البطون حالة الخلو من أي لذكورهم بل انما خالص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وان السحوات مطويات) لا يتبع هذا بل يجوز عطفا على الأرض على انها مؤخرة من تقديم والاصل والأرض جميعا والسحوات مقبوضته • (فصل) • (قوله واشبه الحال بالخبر) للتشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدماميني في الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جازان يعمد) أراد بالجار عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضى تنكر بالحال بعد ما واجب لوجوب تنكر بالماضوي اضرب زيدا اما فاعلا واما فاعدا وكذلك يعمد لانها تنكر في الاغلب نحو جاء زيد لا ركا ولا ماشيا (قوله ويجوز أن يكونا حالين) قال الدونشري هذا هو دود عند التأمل الصادق لان صيغة المذمومة مقدمة على رجلان حافيا في عين التوجيه الاول تأمل انتهى وفيه نظر اذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة (قوله في أوجه) قال الدونشري ظاهره ان ذلك واجب والذي في الرضى ان ذلك هو الاولى ومباريته واما الحالان من الضاعل والمفعول معا

أما وان كانا مختلفين فان كان هذا القرينة يعرفهم صاحب كل منهما ما جاز وقوعهما كيهما كان نحو اقيمت هنداء هذا
 متعددة وان لم يكن فالاولى أن يجعل كل حال يحيا انب صاحب نحو اقيمت منحدرا زيدا مصدا او يجوز على ضعف أن يجعل حال
 المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو اقيمت زيدا مصدا او المصدا زيدا وذلك لما كان مرتبة المفعول أقدم من
 مرتبة الحال أنشئت الحالين وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز
 على ضعف وبين قول المغني ويجب كون الاولى أى في المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقبلا لا فصل كما زعم البدر
 الدمايني حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا أنه يأتى على ضعف وينتهي بما يولدان كلام الرضى
 بقيد أن تأخيرهما ضعف وكلام المغني بقيد أن إذا ارتكبا هذا الضعف وأتى ناهما بتعين عليهما ويجب عند عدم القرينة
 جعل الاولى من الحالين اثنا في الاسمين والثانية منهما الاولى من الاسمين تقبلا لا فصل كما قال فيس بينهما يولد ولا قريب
 انتهى وفي شرح التمهيد للمدائيني وهو تابع وهو أن مسألة الجمع أى ومثله التثنية لا تدخل تحت تعدد الحال إذا لم يكن
 واحدة كالخبر في الزيدون فاعنون انتهى ٤٦٤ وأيضا إذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها وكل حال راجعة الى صاحبها

فلا تعدد في الأحوال كما قاله ابن
 الناطم في يد النيدخيرها البيت
 وأيضا الجمع والتثنية قائمان
 مقام التعدد المقترن بالعطف
 وهو عند المصنف هنا ليس من
 التعدد (قوله والاصل دائية
 ودائبا) قال الشهاب القاسمي
 فيه بحث أدلو كان الاصل ودائبا
 بالعطف لم يكن من تعدد الحال
 على ما ادعاه هو انتهى والذي ادعاه
 أنه ليس من التعدد أن الله يشرع
 الخ لكن سبأ في بحث امتناع
 اقتران الجملة الحالية بالوارما
 بخالفه وتخير هذا البحث في حاشية
 الافية (قوله وان اختلف) كان
 الاولى اختلفوا الشارح شرح

والقمر دابين) فدا بين حال مؤسفة بمعنى دابين (والاصل دائية ودائبا) فلما اتفقا
 لفظا ومعنى ثانيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث واصل الدوب هو والشئ
 في العمل على عادة بارية نفسه (و) الجمع (نحو ومضركم الليل والتهار والشمس والقمر
 والنجوم مضرات) بأمره فمضرات حال مؤكدة لعلمها انفا ومعنى صرح بذلك ابن
 مالك في شرح العمدة وقوله في شرح النظم والاصل مضرا ومضرا ومضرا
 ومضرة فلما اتفقت افظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظا ومعناه (فرق بغير
 عطف كاقية مصدا منحدرا ودية قدر) الحال (الاول) من الحالين (الثاني) من الاسمين
 (وبالعكس) في تعدد الثاني من الحالين لا الاول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه
 ولا يعدل عنه الاقرينة فان قلت فبالعلماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول
 من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور المقرونة والثاني للثاني وهو أحسن
 عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بأنه انما يجوز النشر عند الوفاق بينهم المعنى
 وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحد الحالين بصاحبه
 كان أعون على ذلك فخص هذا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب
 (قال عهدهت سعادات هوى معنى) • فزدت وعادساواها
 فذات هوى حال من سعادات هوى معنى حال من التاء في عهدهت وقرينة التذكير والتأنيث

الكلام على ما لا ياسب وكان الظاهر أن يقول أى كل من اللفظ والمعنى او ما يذكرك من اللفظ والمعنى ليفيد أن
 افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بأن هذا لا يصلح جوابا للسؤال لأنه ليس من سر تخالف
 الاصطلاحين ولعل في الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمايني في شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم أن
 الاول لا الاول والثاني للثاني قياسا على أسن وجهى اللف والنشر ووجه الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وأن النشر
 انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبجسنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا في الحل من مرجع وهو ما ذكرنا فقلنا بهذا تقرير ان
 على الخلاف فيما يجعل عليه عند التردد أو ما اذا ظهر المعنى فقلت أن تقدم وتؤخر كيف شئت بانفاق انتهى وقوله وبجسنا هذا
 الخ مخالف لقول المصنف وقد يأتى الخ لانه صريح في ان الاول أعظم من أن يكون ثم ليس أولا ولا يدل على هذا جعله عهدهت سعادات
 شاهد لا يستل (قوله وعادساواها) قال النوشري عاد من اخوات كان الناقصة والسوان نسيان النقي وتركه
 في القاموس سلامساوا وسلاوا وفيه وفي الصحاح والسوانة بالضم خرة كانوا يقولون اذا صب عليه ماء المطر فنشر به العاشق
 سلا قال • ثم بن على سوانة ماء مزنة • فلا وجديد العيش يأتى ما أملا واسم ذلك الماء السوان قال ذلك جميعا الدمايني

(قوله والمعنى أى الخ) فيه رد على المغني حيث قال والتقدير زدت أنا سلاوة ٤٦٥ وزادت هي غراما وهذا من عكس الزمان

أرشدت الى ذلك والمعنى أى كنت أنا وسلاوة معاد متحابين فالأصل ما نصرت الى ازدياد المحبة
 وأما هي فمعاذها سلاوا (وقد تأتى) الحال المتعددة (على الترتيب) فيشعر الاول
 الاول والثاني للثاني (ان أن ليس كقوله) وهو امرؤ القيس
 (خرجت به أسنى تجرورافنا) • على أثره تذييل مرط مرحل
 لعله أسنى حال من التاء في خرجت وجعله تجر حال من الهاء المحرورة بالباء والمعنى
 أخرجته من حدرها حال كوني ماشيا وحال كوني جارية على أثرى قدى وقدمها ذيل
 مرطها التخي الاثر عن الفاقة قصد السهر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كسام من خز
 اوصوف والمرحل بالحاء المهملة عاقبه علم (ومنع القارسي وجماعة النوع الاول) وهو
 تعدد الحال لمجرد قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضى العامل الا حالا
 واحدة (تقدر ونحو قوله حافيا) في البيت (حقة) (رجلان) (أو حالان من ضمير رجلان)
 فيكون حالا متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجوار إذا كان العامل اسم تفضيل) وانحد
 صاحب الحال (نحو هذا بسر الطبيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه (فصل) • الحال
 بالقسمة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهي الغالب فهو هذا على شيئا ومدة وهو
 المسنة له نحو ادخلوها خالدين ومحنة وهى الماضية نحو جازي زيدا من راجيا
 • (فصل الحال ضربان مؤسفة) • وتسمى مينة أيضا لانها تبرز هيئة صاحبها (وهي
 التي لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كما يزيد راكبا) فلا بد من تقديم
 لركوب الازد كرا كرا (وقدمت) أول الباب (ومؤكدة) وهى التي يستفاد معناها
 بدون ذكرها ذهب القراء والمبرد والسبيل الى انكار المؤكدة وما ردد من ذلك ردوه
 الى المينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لاس (أما) • مؤكدة
 (امامها النظر) معنى نحو وأرسلناك للناس رسولا • فرسولا حال من الكاف وهى
 مؤكدة لعلمها وهى • انما لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى (وقوله
 أمض مضضا من أبدى نصيخته) • والزمن نوق خطا الجدي بالعب
 خصيصا حال من فاعل أمض المسترفيه وهى مؤكدة لعلمها الفظاوه معنى لتوافقهما في اللفظ
 والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكدة للحدث المسنة ادم الفعل وامض
 بالصاد المهملة والهاء المجمة من الاصطفا وهو الاصفا والاقاع والمعنى اصغ حال كونك
 مصغيا من أظهر نصيخته وتحفظ من خطا الجدي بالهزل (أو) مؤكدة لعلمها (معنى
 فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضا • كما حال من فاعل تبسم وهى مؤكدة
 امامها معنى فضا لان التبسم نوع من الضحك ولفظه مختلف ومثله (ولى مدبرا) فان
 الادبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم • وعامل الحال به ساقدأ كذا
 (واما) • مؤكدة (اصاحبها نحو لا من من في الارض كاهم جديما) فجمعها حال من فاعل
 آمن وهو من الموصولة مؤكدة لانها لا تبعها بل على الاطاعة فهى مؤكدة لادعوم
 التي في من الموصولة وهذا القسم من استدراك الموضع قال في المغني وغيره وأهم

ومثل فتبسم ضاحكا لا تنموا في الارض مفيد بن يقال قد التى فسادا وفودا كما يقال
 في ضده صل يصلح صلاحا وسلاوا وكان الاصل في مصدرهم الصلوح والاقود لانه قياسه على الاذن مثل قد قعدوا من زوني

(قوله وأما قوله تعالى فلما آتاهم) أي وأما مستقرا في قوله تعالى فلما آتاهم وكان الظاهر أن يقول بدل قوله ففعلوا الخ فعنه
 عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكيفية الصادق بالتزلزل لأن معنى زيد كائن في الدار أنه موجود في أسوأ كان متصرا كأو
 ساكنا ويرد على ما قاله أن الحال على ما ذكر لا ينافي إرادة الكون المطلق لأن العلم قدير أديبه الخاص فتدبر (قوله وتوقع الحال
 بجله) قال التاج السبكي في الاشياء والنظائر وقد تغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى أن من تذر أن يعتكف
 صاعدا لم يجمع بين الاعتكاف والصوم المذكورين على الصحيح ولا يقتضيه الاعتكاف في نهاره ضمان بخلاف ما لو قال وأما صائم
 لا يلزمه الصوم وإنما تذر الاعتكاف بمسقة فإذا وجدت صم يقاع المذكور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزم الجمع في الأول
 تلصوصية المثال لافي كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي
 قال قد عني أن اعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال قد عني أن اعتكف صائما لزمه الاعتكاف والامتناع لا يبعد الجمع مع أنه قد
 بالحال فيها فالفرق الجواب أن الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا بالشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يثبت
 دليل على مطلوبيته ففي الأول يلزمه الجمع بينهما من حيث أنه قد تقرر به فوجب الوقايم أو في الثاني لا يلزمه الجمع لأنه تذر
 ما ليس بقرينة فلا يلزمه ألا ترى أنه إذا قال قد عني أن اعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف وأما اليوم فكذلك تلفوا
 الحالية في المسئلة الثانية وبهذا ينحل إشكال الخفية أن الاعتكاف مشروط بالصوم لأن الصوم في الاعتكاف يجب
 بالتذرع فدل على أنه شرط فيه واللام يجب بدليل المسئلة قلنا إنما يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية)
 وأما ما ورد في الحديث لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا الذهب الأدهم فهو على إضمار القول أي القائلين ها وهما من جهة البائع
 والمشتري ومنه حديث وجدت الناس أخبرته أنه ان كان رجلا في أصاب فان كان بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالا
 بل مفعولا ثانيا بإضمار القول وبهذا يعلم أن تغليب الأمين المولى أما ٤٦٧ لعدم إظهار القول ولأن الإضمار

لعمامها أو صاحبها ومقتضى
 تعليل الشارح منع تقديمها
 ومقتضى التعليل الذي ذكرناه
 الجواز فيلزم (قوله المحذوف
 وجوبا) لأن الجملة كالعرض
 من المحذوف ولا يجتمع بين
 العرض والمعرض (قوله تقديره
 أحقه الخ) أن قلت مقتضى
 هذا أن صاحب الحال هو
 المفعول المحذوف فأوجه كونها
 مؤكدة لمضمون الجملة قلت
 لاشك أن الآية يلزمها إعادة وتاليا
 العطف والخوف فكون الأب
 عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك
 فالمستفاد من عطوفا مستفاد
 مما قبله فذلك كان مؤكدا وقال
 بعضهم عطوفا حال من المفعول
 المحذوف وهو ضمير أحقه أي
 أثبتته وليست مؤكدة لمضمون
 أحقه إذ الإثبات لا يدل على
 العطف ولا يستلزم لكنها
 مؤكدة لمضمون الجملة التي هي
 كالعرض من عامل الحال وهو
 أحقه (قوله أحقني أو أعرفني)

التصويرون كالمؤكد صاحبها (وأما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (مفعولة)
 وهي كية (من أمين معرتين جامدين) قالوا كيدهما الما لبيان يقين كهو زيد معلوما
 أو غير كما قالان بطلا أو نهظيم كهو فلان جديلا ما أو تحقير كوهو فلان مأخوذا
 قهود أو تصاغر كما ناعبدك فقرا البك أو وعدا كما نأفلان متكاثرا أو معنى غير ذلك
 (كزيد أبوك عموفا) قاله ابن النظم في شرح النظم زاد أبوه في التسهيل جهودا محضا
 احتراز من أن يكون أحد الأسماء في حكم المشتق فان الحال لا تكون حية تنمؤ كده
 البهية ولا يحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيدا أبوك عطوفا من المؤكدة
 لعمامها على تأويل الأب بمعنى فاعمل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه
 الموضح في هذا المثال تعالى الشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة
 التأخير عن الجملة المذكورة) لأنها مؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي
 مفعولة) عند سيبويه (محذوف وجوبا) مقدر به دلتهم (تقديره أحقه وشعوه) كعرفه
 أن كان المستداع غير أنا فان كانا فاقالة تقديره أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو
 المتبعر لتأويله يسمى وقال ابن خروف العامل هو المتبدا لتضمنه معنى اتبه وكلا القواين
 ضعيف لا يستلزام الأول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على المتبعر وهو محتمل لعدم غم
 الجملة فاعمل إذا محذوف وجوبا بالتزلزل الجملة المذكورة منزلة البديل من اللفظ والى ذلك
 أشار النظم بقوله

وان تؤكده بجملة فخصم = عامها واقظاه إيخر
 (فصل يقع الحال اسماء فردا) عن الجملة وشبهها (كالمعنى) من نحو جئت راكبا
 وخبر بت اللص مكتوبا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين الصحاب) فبين ظرف مكان
 في موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو خرج على قومه في زينته) ففي زينته جار
 ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه المعتاد إلى فاروق (و) إذا وقع الظرف
 وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) أن قد را في موضع المقدر (أو مستقر) أن قد را في
 موضع الجملة وعديله الا كثر من حال كون مستقرا أو مستقرا (محذوفين وجوبا) لكونهما

وقع في عبارتيه وان كان أنا فترا - ق أو أعرف أو أعرفني انتهى وصيغة بعض إرباب الحوائش الأولين كونا
 بصيغة المضارع بالبناء له فعول والثالث بصيغة الأمر (قوله لتأويله بمعنى) هذا لا يظهر في كل مثال وإنما يظهر إذا كان المتبعر
 علما كزيد في مثال المصنف وفي نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف وإنما يظهر إذا كان المبتدأ اسم إشارة مقرون بها
 التنبيه (قوله لا يستلزام الأول الجواز) فيه أن الجواز أجمع البلغة على أنه خبر من الحقيقة = (فصل) = (قوله من
 الجملة وشبهها) أي وليس المراد به عن الجملة فقط لأن المصنف قاطبة بالظرف والمجرور (قوله وإذا وقع الظرف وعديله حالا)
 كذا في النسخ خلاصة المقدر والظاهر حالين والتأويل يقع كل منهما بإياه قوله فانما يتعلقان

كونا مطلقا أو أما قوله تعالى فلما آتاهم مستقرا عدم ففعل على عدم التزلزل والانتقال
 لأنه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا فاعلين كما تقدم فلو كانا فاعلين لم يجز أن
 يكونا حين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية
 أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق قول النظم = وموضع الحال خبري جملة = (بثلاثة
 شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحذوف للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع
 لكشاف ما يوافقه لكن كلامه يعني بخالفه وأقول ليس في المعنى ما يشتركون الشرطية خبرية أو غير خبرية ونماية
 ما فيه أنه ذكر أن الجملة الافتراضية تشبه بالحالية وغيرهما أمور أحدها أنها تكون غير خبرية الثاني أنه يجوز تصديرها
 بدليل الاستقبال إلى أن قال وإنما جاز لا خبرية أن ذهب وان مكث لأن المعنى على كل حال انتهى أقوله لكن في المعنى الخ
 استند على قوله وأنه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الظهيرة الشرطية فتقع حالا خلافا لطلح طرزي اه
 والتصديق أن الكلام في الجملة الشرطية أن كان هر الجزاء أو الشرط قبله فالجزء أن كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان
 انشاء فأنشائية لأن معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالأنشائية بخلافها وان كان الكلام مجموع الشرط والجزء فليست
 خبرية لأن الأداة آخر جملتها عن ذلك وتجوز ذلك في المطلق والمختصر في بحث تفصيل المسند بالشرط ثم إن الشرطية وإن اندرجت
 في الخبرية ففيم ما منع من الوقوع حالا أما التصدير لم الاستقبال على ما ساق في كلام الشارح وأما التصدير بالحرف الذي له
 صدر الكلام قال في المطلق أول التذييب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا
 ذلك وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه فوجب أن يكون يسأل بهما فيكون
 الواقع موقع الحال هو الانشائية دون الشرطية وذلك لأن الشرطية تصدرا بالحرف المقضى أصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ
 قماها الآن يكون له فصل قوة ومنه اقتضا لذلك كافي الخبر والنعت بأن المبتدأ عدم استغنائها عن الخبر بصرف إلى نفسه
 ما وقع بعده مما فيه أدنى صاوح لذلك وكذا النعت لما منه بين النعت من الاشتغال والاتحاد المعنوي حتى كأنه ماضي واحد
 بخلاف الحال فانما انفصله تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحوائش قال أبو حيان بئ أن يقال غير تنبيهية قلت أن كانت
 التنبيهية غير خبرية لم يوجب ذلك وان كانت خبرية بغيرها باب لا يمتثل فانهما ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الاستقبال في الجمع

قوله وأما قوله تعالى فلما آتاهم) أي وأما مستقرا في قوله تعالى فلما آتاهم وكان الظاهر أن يقول بدل قوله ففعلوا الخ فعنه
 عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكيفية الصادق بالتزلزل لأن معنى زيد كائن في الدار أنه موجود في أسوأ كان متصرا كأو
 ساكنا ويرد على ما قاله أن الحال على ما ذكر لا ينافي إرادة الكون المطلق لأن العلم قدير أديبه الخاص فتدبر (قوله وتوقع الحال
 بجله) قال التاج السبكي في الاشياء والنظائر وقد تغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى أن من تذر أن يعتكف
 صاعدا لم يجمع بين الاعتكاف والصوم المذكورين على الصحيح ولا يقتضيه الاعتكاف في نهاره ضمان بخلاف ما لو قال وأما صائم
 لا يلزمه الصوم وإنما تذر الاعتكاف بمسقة فإذا وجدت صم يقاع المذكور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزم الجمع في الأول
 تلصوصية المثال لافي كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه فرع فقهي
 قال قد عني أن اعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال قد عني أن اعتكف صائما لزمه الاعتكاف والامتناع لا يبعد الجمع مع أنه قد
 بالحال فيها فالفرق الجواب أن الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا بالشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يثبت
 دليل على مطلوبيته ففي الأول يلزمه الجمع بينهما من حيث أنه قد تقرر به فوجب الوقايم أو في الثاني لا يلزمه الجمع لأنه تذر
 ما ليس بقرينة فلا يلزمه ألا ترى أنه إذا قال قد عني أن اعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف وأما اليوم فكذلك تلفوا
 الحالية في المسئلة الثانية وبهذا ينحل إشكال الخفية أن الاعتكاف مشروط بالصوم لأن الصوم في الاعتكاف يجب
 بالتذرع فدل على أنه شرط فيه واللام يجب بدليل المسئلة قلنا إنما يجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية)
 وأما ما ورد في الحديث لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا الذهب الأدهم فهو على إضمار القول أي القائلين ها وهما من جهة البائع
 والمشتري ومنه حديث وجدت الناس أخبرته أنه ان كان رجلا في أصاب فان كان بمعنى فعل قلبي فليست الجملة حالا
 بل مفعولا ثانيا بإضمار القول وبهذا يعلم أن تغليب الأمين المولى أما ٤٦٧ لعدم إظهار القول ولأن الإضمار

لعمامها أو صاحبها ومقتضى
 تعليل الشارح منع تقديمها
 ومقتضى التعليل الذي ذكرناه
 الجواز فيلزم (قوله المحذوف
 وجوبا) لأن الجملة كالعرض
 من المحذوف ولا يجتمع بين
 العرض والمعرض (قوله تقديره
 أحقه الخ) أن قلت مقتضى
 هذا أن صاحب الحال هو
 المفعول المحذوف فأوجه كونها
 مؤكدة لمضمون الجملة قلت
 لاشك أن الآية يلزمها إعادة وتاليا
 العطف والخوف فكون الأب
 عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك
 فالمستفاد من عطوفا مستفاد
 مما قبله فذلك كان مؤكدا وقال
 بعضهم عطوفا حال من المفعول
 المحذوف وهو ضمير أحقه أي
 أثبتته وليست مؤكدة لمضمون
 أحقه إذ الإثبات لا يدل على
 العطف ولا يستلزم لكنها
 مؤكدة لمضمون الجملة التي هي
 كالعرض من عامل الحال وهو
 أحقه (قوله أحقني أو أعرفني)

التصويرون كالمؤكد صاحبها (وأما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (مفعولة)
 وهي كية (من أمين معرتين جامدين) قالوا كيدهما الما لبيان يقين كهو زيد معلوما
 أو غير كما قالان بطلا أو نهظيم كهو فلان جديلا ما أو تحقير كوهو فلان مأخوذا
 قهود أو تصاغر كما ناعبدك فقرا البك أو وعدا كما نأفلان متكاثرا أو معنى غير ذلك
 (كزيد أبوك عموفا) قاله ابن النظم في شرح النظم زاد أبوه في التسهيل جهودا محضا
 احتراز من أن يكون أحد الأسماء في حكم المشتق فان الحال لا تكون حية تنمؤ كده
 البهية ولا يحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيدا أبوك عطوفا من المؤكدة
 لعمامها على تأويل الأب بمعنى فاعمل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه
 الموضح في هذا المثال تعالى الشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة
 التأخير عن الجملة المذكورة) لأنها مؤكدة لها وحق المؤكدة أن يتأخر عن المؤكدة (وهي
 مفعولة) عند سيبويه (محذوف وجوبا) مقدر به دلتهم (تقديره أحقه وشعوه) كعرفه
 أن كان المستداع غير أنا فان كانا فاقالة تقديره أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو
 المتبعر لتأويله يسمى وقال ابن خروف العامل هو المتبدا لتضمنه معنى اتبه وكلا القواين
 ضعيف لا يستلزام الأول الجواز والثاني جواز تقديم الحال على المتبعر وهو محتمل لعدم غم
 الجملة فاعمل إذا محذوف وجوبا بالتزلزل الجملة المذكورة منزلة البديل من اللفظ والى ذلك
 أشار النظم بقوله

وان تؤكده بجملة فخصم = عامها واقظاه إيخر

لاشترط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب الفردية آخر بان الذي مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتم في وصف في كلام
الشارح في باب الموصول ما يقتضي ان في التعجبية خلافا في انه اخبر به او انشائية وعلى الاول هي مستثناة ثم منها ومن ما فيه
(قوله والخبر يكون بالانشائية) اي من غير اضممار قول وهذا هو الصحيح بخلاف الابن الاثباتي والسيد (قوله والصواب
انها عاطفة مثل الخ) قال الثاني غير متعين بل واز كونه الحال ولا نافية ومعنى مع ولا نافية ايضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف
هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوصف كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المقرد وتضجر
مفردوا ايضا قولك ولا انما يقع به دني لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تأتي في الاخرى فيقال لا الترك لان لا تأتي
والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفي عنه الحكم وهذا الراد من الاول لانه يقال في رده فكيف قيل
زيد لا شعروا ولا كاتب نادى لا على المقرد ٤٦٨ فان قيل فيه نسبة الى الضمير المستتر قيل النسبة في ضمير أظهر لانه فعل

عليه لان الحال بمثابة الذات وهو لا يكون بجمله انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال
له شبه بالخبر والذات والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه الذات على شبه الخبر قلنا
الحال وان كان خبرا مبتدئا في المعنى الا انه في الوجود يكون ثابتا باقية مع ما قيد
بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويؤول بزيادة اللفظ للتقيد وللهذا لم يقع
الانشاء شرطاً ولا نعتاً هذا حاصل جواب الحديثي (وغلط من قال) وهو الامين اهلي
في كتابه المفاتيح ومن خطه قلت (في قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب) • فاقه الطالب ان يضجروا
اما ترى الجبل يتكبر • في المعصرة الصماء قد أنرا

(ان لا ناهية و) ان (الواو لعدال) قال في المعنى وهذا خطأ (والصواب) في الواو (أنها
عاطفة) اما مصدر ايسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أي ليكن
منك طلب وعدم ضجر او جمل على جملة وعلى الاول ففظة تضجر اعراب ولا نافية
والعطف مثل قولك اتق ولا اجعلك بالنصب وعلى الثاني فالفظة بناء للتركيب والاصل
ولا تضجر بنون التوكيد الحقيقية فحذفت لاضم ورة ولا نافية والعطف (مثل واعبدوا
الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المعنى قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة في النوع
الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفظة بمعنى فظة تضجر اعراب مثلها في
لانا كل السمك وتشرب اللبن لانه لا جمل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثاني أن
تكون) الجملة (غير صدرية بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعتراض بان الحال
بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاما من الازمة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال
معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا
لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال به لم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا

يقرب بين تقديمها وتأخيرها بان النشأة اذا قدم وجوده بخلافه حال تأخيرها فليست تام ثم تأملنا فوجدنا تقديم غدا وقت
ممتنع لان ما في حيز المفعول لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائفة صشر ولو كان التركيب محي من نعمة صشر صائفة
غدا كان حسنا (قوله وذلك) في الاستقبال) اورده عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المعنى كالم ونامع تحقق المناقاة
وايضا جازة الحال المقدرة يقتضي جواز التصدير بدليل استقبال لان في المقدرة استقبالا لا تقديرا في الازمة مقدرا هدايته
اي (قوله وأجيب بان الافعال الخ) هذا الجواب بالبداهة في حواشي المطول لكن ذكره في بحث قتران الجملة
الجالية المقدرة بالنشأة بقدر ان عمله ذلك انها تقر من الحال واعتراض نظير الاعتراض المذكور هنا والذي في نسخة بالنظر

فهو موضوع للنسبة الى غيره
ثم كيف قيل حيث بل زاد وجاه
زيد لا شعروا والذي يضرب في ان لا
انما تدخل على ذي نسبة مفردا
كان او جملة وان لا في قولك بل زاد
في غير موضعها واصل الكلام
ما جئت بزيادة فلما كان معنى الكلام
على اثبات الجي موقفي الزاد جعل
الذي في آخر الجملة وان من يقول
ما جئت بزيادة لا اثبات الجي وانه
بغير يزداد فلم يصح لتأخير الذي بل
لم يجزه ذلك بخلاف الاول وأما
جاء في زيد لا شعروا فلا هنا ثابتة عن
العامل أو مقدرة بعد هذا العامل
كما يقولون في جاء زيد وعسر
ان العامل يقدر بعده عامل
أو هو نفسه نائب عن العامل
(قوله بدليل استقبال) قال
الدونشري يشعل غدا فلا يصح أن
يقال جاء زيد غدا مع صشر صائفة
على أن يكون غدا محمول
لصائفة ولا يشعل على الاول فقد

الى ذلك المقدور كتر نسخ الشارح القديم وفيه تحريف وبقية عبارته بهذا قوله كافي معانيها الحقيقية تنصم اوليس ذلك بمستبعد
فقد صرح النحاة في مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا
فاذا قلت بان زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى الجي ممتدة ما عليه فلا تحصل مقارنة الحال اعلمها
واذا دخلت عليه قد قربته من زمان الجي وتقهر المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجي ولكنه قارنه
دواما واذا قلت بان زيد ركب دل على كون الركوب في حال الجي وحيداً يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب
تجريد الجملة الواقعة حالاً من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عالمها وبطلانها أيضا
صحة ما ذكره النحوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالاً ان كانت الكتابة قد انقضت أي دل
الجي على حال التكلم ويجوز أن يكون حالاً اذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لانه من ليس به ابعين في حال الجي • ويستند
يرجع كلامه الى ما ذكرناه وأنت اذا وجدت لكلام أخيك مخالفا لا تقدم من ٤٦٩ على خطه ففهم ان ابن اخت خالتك اه

وقعت قبودا لما اختصص بأحد الازمة فهم منها استقباليها وحاليها وماضويةها
بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كافي معانيها الحقيقية وحيداً يظهر صحة
كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة
بالنظر الى عالمها (وغلط من أعرب) كالحوفي (سعيد بن من قوله تعالى اني ذاهب
الى ربى سيد بن حالاً) مفعول أعرب ويان غلطه من جهة الصناعة ظاهراً وأما من
جهة المعنى فلانه صير معنى الا بصاد ذهب مذهباً انصرف التنقيص الى الذهاب وهو في
الاية للهداية وأجيب بأن مهدياً وقع به هذا الذهاب الذي فيه تنقيص فيلزم أن يسان
بكون فيه تنقيص كالقيد قاله السامعي وأما قوله لا ضربه ان ذهب وان مكث
فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وان كانت مصدرية بدليل استقبال وهو أن لان المعنى
لا ضربه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه اني واحد قاله في المعنى
وقال المطرزي طريقه جمل الجملة الشرطية حالاً أن تجعلها خبراً لمن الحال له تقول
في جازيد ان تسأله بطل جازيد وهو ان تسأله بطل ويكون الحال حينئذ هي الجملة
الاسمية الشرط (الثالث ان تكون) الجملة (مرتبطة بامبالواو والضمير) معالتقوية
الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم الوف) حذرا الموت فجعلهم هم
ألف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط)
دون الواو (نحو اهبطوا بهضكم لبعض عدو) فيهضكم مبتدأ وعدو خبره وبعض

المدكور وايضا فانظر في لم يقل ما ذكرنا صدر الشرطية بدليل الاستقبال بل لتصدرها بالحرف المقتضي لصدارة كما مر عن
المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدونشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك
هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليست ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو
في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ لا ينبغي منعه في المعنى ان الجملة الواقعة نعتاً لا يربطها الا الضمير
ملفون طابه أو مقدرا واعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابطاً أحد عشر كافي المعنى وحاليها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع
ومخالفة الفرق بينها دونه خط القناد بق انه ذكر في الجملة السابعة مما له عمل من المعنى ما يقتضي أن الربط في باب الحال
يكون باعادة صاحب الحال بعينه فانه يجوز في قوله ذ كرتك والخطي يخطر ببالنا • وقد سلمت من الملققة السمر
أن يكون جملة وقد سلمت حالاً وربطها ما ذكرنا راجعه (قوله اهبطوا بهضكم لبعض عدو) قال الدونشري توقف بعضهم في
جعل هذه الجملة حالاً فان التعادي ليس مقارناً للهبوط ولا يصح جعلها حالاً مقدرة لان المقدور الحال صاحبها وحواء آدم
لا يقدر ان المعادة وأما اذا لم يخص الخطاب بها فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي يتم بها

يقارن باعتبار ما ألهم من الذرية التي كاذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لا بد من الضمير وأنه إذا قيل جاء زيد والشمس طاعة لا بد أن يقدر ما ألهمه وقت مجيئه قال الدونشري وأواله سال بمعنى إذا قال ابن معطي في الفقه كلف للاستفهام عن أحوال • الواو في تقدير اذ للعال

وقت طلوع الشمس قول بعضهم فإن قيل الحال وصف بين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طاعة قيل

التقدير موافقة لطلوع الشمس • (تنبيه) • مثل ابن الناطم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهوة إلا أن يمسهن قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهم لا يقال هذا

الضمير ليس عائدا الذي الحال وهو و يرمون بل يعود لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه أمثل لما قبله كلاهما بقوله تعالى أو قال أو حتى إلى ولم يوح اليه شيء والجواب أن صاحب الحال الأزواج أي النساء لا و يرمون وضعير لهم للأزواج

(قوله فجعله ونحن عصبة حال من الذئب) ٤٧٠ أي فهمي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حال من مفعوله وهو الضمير

المنسوب ويصح أن تكون حالا منها (قوله أن يفتد الضمير) أي لفظا وتقديرا إذ قد يكون الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو صررت بالبرقة يزدريهم أي منه (قوله فوجاه زيد وما طلمت الشمس) وشذ قوله نصف النمار الماء غامرة حذف الواو والاصل والماء غامرة وهي مقدره وإن أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله قبل قد) لم يمل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) أصريح بما علم من اشتراطه لا اختصاصها بالثبت كافي المنفى فتوهم قد لا يكون ليس بعربي (قوله لم تؤذوني وقد فعلون) جعل السعد في شرحه على التخصيص

هذه الآية مما حذف فيه المبتدأ أي وأنتم تعاون فهمي من أفراد قول الناطم وذات واو بعدها التوسيد لاشك

(قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل إن تحقر أمانتي صدوركم الآية أنالم تجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عام لها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة معطوف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسئلة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومز التنبية على ذلك

(قوله اجتماع حرفي عطف صورة) إنما قال صورة لأن الواو والحال ليست عاطفة وإنما هي على صورتها لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الزمخشري وتعب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة له عاملها فأنتم تقولون بالواو

فجاء قوله تعالى ثم توليتهم الاقبيل لا منكم وأنتم معرضون (قوله فهو الحق الخ) يستفاد منه أن الحال المؤكدة لمضمون جملة قبله باتكون جملة كما تكون مفردة لكن أو ردد على المثال أن الحق هو النابت في نفس الأمر أعني من أن يقع فيه شك في الظاهر أو لا فالجمل فيهم مؤسسة لا مؤكدة

(قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية ٤٧١ الواقعة بعد الا نحو ولها كتاب معلوم

(قوله وجعل ابن الناطم تركه الواو الخ) جعل في التخصيص الأمرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستدعى ولا تتبعان بالتصنيف قال السعد فتكون لا لتفي دون النهي لثبوت الذون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اه وسيأتي للشارح في باب نوني التوكيد نحو ولكن قال في التسهيل أنها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنما لاتتبعان ونقل القنري في حواشي المطول عن أبي البقاء احتقال ان لانهية وحذف نون الرفع والنون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتقال انم اللنون الخفيفة على مذهب يونس أو ان لا نافية والواو للعطف وصح عطف الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لاتعبدا الا الله (قوله أكتبه الورق الخ) قال الدونشري معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك مشهورا للرق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفى بما) مثلها لا وأما المنفى بلى فلا يصح وقوعها حالا لانها دليل الاستقبال والمنفى بلم ولما ماض معني فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كافي التخصيص

لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاز زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكدة نفس المؤكدة في المعنى فلو دخلت الواو اكل في صورة عطف التي على نفسه الصورة (الثالثة الماضي لتالي لا) الايجابية (نحو) وما يأتسهم من رسول (الا كافوا به يستهزؤون) فجعله كافوا به يستهزؤون حاله من الهاء والميم في يأتسهم ولا تقتصر بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها أيضا إذا كان الماضي تاليا لا كقوله

نعم امرأهرم لم تفر نائية • الاو كان ارتفاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتواليا ونحو لا ضربه ذهب أو مكث) فجعله ذهب حال من الهاء وهي متلوقة أو فلا تقتصر بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقتصر بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفى بلا نحو ومالتا لا تؤمن بالله) فجعله تؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقتصر بالواو لان المضارع المنفى لا يمتزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجرما في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها مالتا غير مؤمنين فكلاهما لا يقال مالتا غير مؤمنين لا يقال مالتا ولا تؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناطم ترك الواو قبل لا كثيرا وأنشد على يحيى الواو قول مالك بن ربيعة • وكنت ولايتهن في الوعيد • وقول مسكين الدارمي • أكتبته الورق البيض أبا • ولقد كان ولا يدعي لآب

الصورة (السادسة المضارع المنفى بما كقوله عهدتك ما تصب و فيك شيبية • خالف بهما الشيب صاجعا)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجعله تصبوح حال من الكاف في عهدتك ولم تقتصر بالواو لما تقدم في لا وصباح والمعنى كنت حالة الصبا غير لاء وصرت في حالة الشيوخه لاها وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع مثبت) المجرود من قد (كقوله تعالى ولا تفتن تستكفر) فجعله تستكفر حال من فاعل تفتن المستتر فيه ولم يقتصر بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه اشار الناطم بقوله

وذات يد بمضارع ثبت • حوت ضمير او من الواو خات (وأما الحق قوله) وهو عترة العبي

(علقتم اعراضا وقتل قومها) • زعم العمر أياك ليس بمزعم

فجعله وأقتل قومها حال من التاء في علقها وهي مقترنة بالواو مع المضارع مثبت واختلف في تخريبها (فقبل ضرورة وقبل الواو عاطفة) لا ووالحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التخصيص السابق الى الشيخ عبد القاهر (وقيل هي ووالحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل

بشيء اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كافي التخصيص

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال النوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستق ما إذا كان العامل ظرفاً ومجروراً أو اسم إشارة وهو ذلك ٤٧٢ فلا يجوز حذفه فهم أرباب الضعفة اه وأقول مر عن المغني وابن مالك

قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال
وذا توابه ودها فو مبتدا • له الضارع اجعان مستندا
وعلاقة تهابت للمفعول وعرضه فتح العين المفعلة والراء وزعمها بفتح الزاي والعين المهملة
مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعم بفتح العين أي طمع يطمع طمعاً كفتح بفتح
فرحاً والمزعم المطمع

(فصل) وقد يحذف عامل الحال إذا كان فعلاً (جواز الدليل) كقولك لقاصد
السفر راشداً (قوله) (للقاصد من حج ماجورا أو) (لدايل) (مقال) كان يقع في جواب
استفهام كقولك را كائن قال لك كيف جئت أو جواب تنبي (لجوابي قادرين) أو
جواب شرط نحو (فإن خفتهم فرجالاً أو ركباناً) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف
جوازا فراشداً منصوب (بأضمار) (سافر) (ماجورا) (منصوب) (بأضمار) (وجعت) (وقادرين)
منصوب (بأضمار) (تجمعهما) (و) (رجلاً) (منصوب) (بأضمار) (صلاً) (ولو قيل) (سافر) (راشداً)
و (وجعت) (ماجورا) (وتجمعهما) (قادرين) (وصلاً) (و) (رجلاً) (الجار) (ولكن) (القراءة) (سنة) (متبعة)
(و) (وجوب) (بأضمار) (في أربع صور) (أحدها) (السادة) (مصدر) (نحو) (ضرب) (زيداً) (قائماً)
والأصل حاصل إذا كان قائماً وضره قائماً على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره
إليه من الجمع بين العوض والعوض (و) (الثانية) (الحال) (المؤكدة) (لضمون) (جمله) (قبلها)
(نحو) (زيداً) (بأضمار) (عطف) (و) (الأصل) (أحده) (ولا يجوز ذكره) (انتزاع) (جمله) (قبله) (نزلة) (البدل) (مر)
اللفظ (و) (هاتان) (الصورتان) (قد مضتا) (قالوا) (في باب) (المبتدأ) (والثانية) (قريباً) (هنا)
(و) (الصورة) (الثالثة) (هي) (التي) (بين) (الزيادة) (في) (المقدار) (أو) (نقص) (فيه) (بتدرج) (فيهما)
قالوا (كصدق) (بدينار) (فصاعداً) (و) (الثاني) (نحو) (اشترى) (بدينار) (فأفلا) (فصاعداً)
وسافلاً (حالاً) (والفاء) (الداخله) (عليها) (عطف) (عامل) (قد حذف) (وبقي) (مفعوله) (من) (عطف)
الخبير على الأثناء والأصل تصديق بدينار فذهب المتصدق به صاعداً واشترى بدينار
فانحط المشتري به سافلاً قال أبو البقاء ولا يجوز هذا من حروف العطف إلا الفاء
(و) (الصورة) (الرابعة) (مأذرك) (بدلاً من) (اللفظ) (بالفعل) (لتوجب) (نحو) (قائماً) (وقد) (قد) (الناس)
(و) (إن) (لا) (يثبت) (على) (حال) (أعيانهم) (و) (في) (سبيل) (أخرى) (فقال) (حال) (منصوبة) (بفعل) (محذوف)
(و) (جواباً) (أي) (أوجد) (و) (تجيباً) (وقبلاً) (حالاً) (منصوباً) (بفعل) (محذوف) (و) (جواباً) (أي) (أتمول)
(و) (يحذف) (سماعاً) (في) (غير) (ذلك) (نحو) (هنا) (ك) (فهنا) (حال) (محذوف) (للتأسيس) (والتأكيد)
منصوبة بفعل محذوف (أي) (ثبت) (لك) (الخبر) (هنا) (على) (التأسيس) (أو) (هنا) (ك) (ذلك) (هنا)
على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيدي به وأما نصب ههنا لأنه ذكر أن خبراً
أصابه إنسان فقلت ههنا كأنك قلت ثبت لك ههنا أو ههنا ذلك ههنا اه فحذف
الفعل وقامت الحال قائمه قاله ابن النجاشي وههنا بضمف النون وبالهزء ويقال ههني
ههنا كنه لم يههني ونحوه ونحوه يظرف وإلى حذف عامل الحال أشار الناطم بقوله

ما يقتضي أن حرف التشبيه
يعمل محذوفاً فتنقطع له ثم انه
تجسس أن عامل الحال ثلاثة
أحوال جواز الحذف ووجوبه
ووجوب المذكر (قوله أو)
جواب تنبي نحو بلي قادرين
قال النوشري قد يقال بل هو
جواب للاستفهام في قوله
أجيب الإنسان أن لن نجعل
عظامه (قائدة) • يجوز حذف
الحال وهذا هو الأصل وقد
بعض أنها ما يمنع منه ككونها
جواباً لمجوراً كائن قال كيف
جئت أو منه ما يمنع نحو ولا تمس
في الأرض مرها ولا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا
المصرفها نحو وما جاء في زيد إلا
راكباً اه وفي المغني نقلاً عن
أبي الحسن أن الحال لا تذكر
(قوله بتدرج) (الباء) (معنى) (مع)
تعلقها الزيادة ونقص (قوله)
قال أبو البقاء (الح) في المحكم
ويختص هذا بعني صاعداً بالفاء
ويجوز ضمها ولا يجوز إلوا
قال ابن جني وهو منصوب على
الحال المؤكدة أي ولو زاد من
المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا
صاعداً كذا قال بعضهم وفيه
ما لا يخفى في التام (قوله لتوجب)
أي تقرير ولوم والحال تفيد
الوصف الموضح به والهزة تفيد
نفس التوبيخ (قوله أعيانهم)

(الح) كذا مثل الزحشري قال المصنف في الخواشي وفيه نظر لأنه لم يرد أنه يتحول في حالة كونه تيمية والحال
لأنه يتحول هذا التحويل المخصوص من التيمية إلى القيسية فهو مصدر لالح وهو مذهب سيدي به

(هذا باب التمييز)

(قوله مجاز) قال النوشري أي لغوي وإن كان هو حقيقة
عرفية (قوله على اسم الفاعل) قال النوشري لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضاً هو أمثل بقوله بمعنى الطالع
والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد أنه كان حقه أن يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطالع
والناجم اه ولا أدري ما المخرج إلى هذا وأي خفاء في كلام الشارح فإن قوله كالمطلع الخ أي في أنه ما مصدران بمعنى اسم
الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لا يهـ الخ) قال النوشري ضمن مابين معنى من يل وخروج من هذا الحد التمييز المؤكد فانه
لا يسان فيه فلا يكون الحد جامعاً ومراده عن من البيانية كما سيصريح به وهي التي يكون مجروراً بعين المبين بها ولهذا لا يجوز
بجرع واحد عشر لم يمد صدقه على الاحد عشر ولا جواز التمييز ونحو طاب زيد نفساً إذا النفس ليس زيداً وكذا علماً وداراً وأبوة وعلى
هذا فهذه التميزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقاً على ما لا يكون منعكساً وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع إذ
منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفساً ومررت برجل حسن أرحم من وجهها وأنت أعلى منزلاً اه وقوله من مابين أي لأنه عداه
باللام وهو متعدي بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مناعاً عامل بالقرعية ٤٧٣ عن الفعل وقوله وخروج من هذا الحد الخ
فيه نظر لأن التعريف كما قال

والحال قد يحذف ما فيها على • وبهض ما يحذف ذكره حظل أي منع
(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر • إذا أخلص شيئاً من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم
المميز تمييز مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالمطلع والناجم بمعنى الطالع والناجم
قاله أبو البقاء (و) (التمييز) (في) (الاصطلاح) (اسم) (نكرة) (بمعنى) (من) (مبين) (لأيهام) (اسم) (أو) (أيهام)
(نسبة) (و) (إلى) (ذلك) (أشار) (الناظم) (بقوله) (اسم) (بمعنى) (من) (مبين) (نكرة) (خروج) (بالفصل)
(الاول) (وهو) (نكرة) (المشبه) (بالمفعول) (به) (نحو) (زيد) (حسن) (وجهه) (بأن) (نصب) (فإن) (فيه) (ما) (في)
حسن وجهها إلا التسمية لا يكون تمييزاً لعدم تنكيره (وقد مضى) (في) (باب) (المعرف) (بالأداة)
(إن) (قوله) (وهو) (شديد) (اليتكبر)

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا • (صددت) (وطبت) (النفس) (بأقبح) (عن) (عمرو)
(محذوف) (على) (زيادة) (أل) (عند) (البصريين) (بما) (زيدت) (في) (بأعدام) (العمرو) (عن) (أسيرها) (وخالف)
في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمكناً بنحو ما أولناه
(و) (خرج) (ب) (الفصل) (الثاني) (وهو) (بمعنى) (من) (الحال) (نحو) (جاء) (زيد) (راكباً) (فانه)
بمعنى في حال كذا لا بمعنى من (و) (خرج) (ب) (الفصل) (الثالث) (وهو) (مبين) (لأيهام) (اسم)
أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو) (لا رجل) (و) (ثاني) (مفعول) (استغفر) (نحو)

٦٠

بذلك أنه جمل في ما يأتي فصلاً لما لو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك بل قيد الفصل الثاني
كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ أن يقول البيانية لحصول الغرض من إخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف
كما يفيد كلامه لكن قوله لا في قائم ما وإن كانا على معنى من لكنها ليست في مالبين قد يوههم بظاهرها أن قوله ههنا مبين بالخبر
صفة لمن ومن ثم قال الشارح في أعراب الألفية أنه وقع في التوضيح ما يفيد أن قول الناظم مبين بالخبر وقد علمت أن جعله فصلاً
ثالثاً يأمراً ما قوله لا في قائم ما لأنه لا يمتنع أن يكون مبيناً كما أشار إليه الشارح فيما سبق في عبارة المصنف
في الخواشي قوله مبين بالرفع وخروج بذلك لارجل وذهب قائم ما وإن كانا على معنى من لكن لم يثبت في مالبين شيء منهم سببهما
اتهمت وهي أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الأول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه أن يخرج به غير الاسم
كالمجمل والظرف فإن كلامه ما لا يقع تمييزاً وذلك أحد ما افتقر فيه الحال والتمييز فانظر المغني اه وفي قوله وكان حقه أن يخرج
الخ نظر لأن الأجناس ليس من شأنها الإخراج ثم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه
وفي تحقيقه هنا انظر قتيلاً (قوله فخرج بالرجل) يخرج به أيضاً المهم

(قوله استغفر الله ذنباً) قال الشهاب القاسمي لقائل أن يقول قد عذروا السنين من المعبودات فما المانع هنا أن تكون قد عذرت
الفاعل إلى مفعول آخر وهو ذنباً اه وفي المعنى بعد أن ذكر أن عما يتعدى به الفاعل الصوغ على استعقل وقد ينقل هذا المفعول
إلى واحد إلى اثنين فهو استغفرت الله الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استغفرت ولو
استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم أن استغفر من باب اختار فمردود
(قوله ولأنك بنى اسم لامعها) اعترض بأن بناء اسم لا تهاجر لتضمنه معنى من التي هي في الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق
الجنس هو المقصود للبناء إنما المقصود لتضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال
الدنوشري كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام أن الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه والتأمل
لشهاب فإنه قال قوله لا ابتداء فإنه لا يستغفر الله مبتدأ للمغفرة من ذنب وفيه صعوبة إذ ما معنى كون المغفرة مبتدأ من ذنب
قالوا لا أن يجعل ذنباً نصباً على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضي بناء التمييز على ما قرره في باب البناء من الفرق
بين التضمن للبناء والتضمن الذي لا يقتضيه بأن الأول هو الذي يكون معه الاسم كاملاً في الحرف وليس الحرف ملاحقاً
بجملته الثاني فإنه الذي يكون الحرف ٤٧٤ فيه ملاحقاً يقتضي أن المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع

منه وبين معنى الخ لأنه لا بد من
لأفائدة فيه لا غناء قوله بمعنى
من عنه فالأولى أن يكون المراد
به معنى من المطلق التام
للا ابتداء والاستغراق حيث
يكون شاملاً لا محلاً ولا بد من
أنه ذنباً فيحتاج إلى آخر اجتمعا
بقوله مبين الخ نعم لا بد من تقييد
ذلك المعنى المطلق بكونه مشهوراً
لم يدع فيه غشاً عن غيره ولا
تأويل فلا يرد أن معنى من المطلق
شامل المعنى في ولا يصح إخراج
الحال بقوله بمعنى من وقد

أستغفر الله ذنباً) استعصيه • رب العباد إليه الوجه والعمل
(فانما) أي رجلاً وذنباً (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بما نحو لا من رجل
وأستغفر الله من ذنب (ليكنها) أي من (اليت فيها للبيان) ألا يكونان مبينين (بل)
هي في الأول (وهو لا رجل) (للاستغراق) للجنس وذلك بنى اسم لامعها (وفي الثاني) وهو
أستغفر الله ذنباً (للا ابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتداءً منه بالجانب المتناهي وهو
الأول وترك الجانب الآخر الذي لا يتناهي لكونه غير محدود فكانه قال أستغفر الله
مبتدأ من أول الذنب إلى ما لا يتناهي قال الموضح في الحواشي وأيس المراد من قوله
في التمييز معنى من أن تكون من مقدرة قبله لا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول
والمبتدأ والتمييز المحدث وانما المراد أن الاسم بنى به لتبيين الجنس كما يجازي المبتدأ للجنس
لأن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز بالنصب) لأنه من الفضلات (والنائب لمين الاسم
هو ذلك الاسم المبهم) واختلف في صحة أعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لأنه
طالب في المعنى (كعشرين درهما) فإنه شبه بضاربين زيدا ورطل زينا فإنه شبه

أخرجه لأن كون من بمعنى في غير مشهور وبعض شواهد أول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز إلى بضاربين
هذين القسمين وهو لا يستند من قوله بمعنى من لا ناقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقة ولم يجعل المصنف
الفرق منه ذلك بل إخراج ما ذكر لا يقال الاحتياج إلى قوله مبين الخ نظر إلى عموم قوله بمعنى من وان أردتم البيانية لأن
المراد لا يدفع الإرادة لا ناقول كان اللاتق حيث ذنوبها بوضع المراد وهو قولنا البيانية فإنه الظاهر حيث ذنوبها بوضع المراد
ثم كون من التي التمييز معناها بيانية هو ما ذهب إليه المصنف في معنى من الظاهرة مع التمييز والمبتدأ أن الظاهرة هي المقدرة
وقيل أن الظاهرة للتبعض وقيل زائدة وفي التمهيد أن التمييز على معنى من الجنسية قال الامام بنى المراد بها البيانية
أو الاستغراقية وأخرج في التمهيد اسم لا بقوله فضله (قوله وحكم التمييز بالنصب) قال اللغوي أي حكمه الأصلي النصب والإلا
فقد يأتي أن الجرح حكمه (قوله واختلف في صحة أعماله) أي في توجيه ذلك (قوله لأنه طالب في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه
أن هذا موجود في اسم المفعول المتعدي لمفعولين والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأمثله البالغة اه وأقول نعم هو موجود
في كل عامل طالب به موله ولكن لا يحتاج إليه ويعول عليه إلا عند الحاجة وهو الجود وأما المشتقات المذكورة فتعني عنه
ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول المتعدي لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المردود على هذا أو أما
المركب نحو وتسع وتسعون فتحة فقال المصنف في الحواشي الناصب العقد والاصل تسع فتحات وتسعون فتحة وقد يقال

العبدان كلمة واحدة ولا تشدير وليس هذا باباً بعد من جازي وافي عمرو العاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكباً اه
لا يظهر فيه تقدير إلا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) ٤٧٥ انظر لو كان المسند جامداً نحو

هذا أو لئلا نحو أو ما ناصب التمييز
(قوله وأجاب عنه المراد الخ)
أجيب أيضاً بأن قوله النسب
بأنه لا وقوله وعامل التمييز الخ
وقوله والفعل ذو التصريف يدل
على أن العامل الفعل أو شبهه
فهو يخص لما هنا
(فصل) • (قوله رطل زينا)
قال الدنوشري الرطل قد يستعمل
في غير الصنعة والظاهر أنه حينئذ
مجاز (قوله امامساحة) قال
الدنوشري أي ذو مساحة وينظر
ما تعريف المساحة والظاهر أنها
لغة قياس الأرض وأما اصطلاحاً
فقال بعضهم المساحة طاب كية
ما في السطح أو الجسم من أمثال
مربع المقدار أو الممسوح به أو
مكعب أي مربع المقدار الممسوح
به من الجسومات والمكعب ما
يسمح به من ذراع أو قصبه أو غير
ذلك والكعبة والكعب والمقدار
والسطح والجسم والمربع معلومة
عند أرباب المساحة وغيرهم
وقوله في التعريف ما في السطح
أو الجسم يخرج عنه طاب ما في
الخط من الأجزاء ولعلهم لم يعتنوا
بإدخاله لسهولة طريق العلم بما
فيه وجعل التعريف قاصراً
على ما ذكر وظاهر أن المراد
بالجسم الواقع في التعريف
الجسم الطبيعي دون التعلمي
فلينأمل (قوله ما يشبه المقدار)
لهل المراد أنه يعرف به قدر الشيء وليس منه لأنه لم يوضع للتقدير به قال الرضي والمقادير امام قاييس مشهورة موضوعات يعرف
بها أقدار الأشياء قال أو قاييس غير مشهورة ولا موضوعات للتقدير كقولك مل الأرض ذهباً وقولك عذري مثل زيد رجلاً

بضارب عراقي الاسم والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والذون وقيل
شبهه بالفعل من وذلك في خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتهراً
وغير معتهراً واسم الفاعل لا يعمل إلا معتهراً وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السبي
والأجنبي وهي لا تعمل إلا في السبي دون الأجنبي وهي أصل للفعل من لأنها ترفع الظاهر
وهو لا يرفع إلا في مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يعمل الضمير وهي لا تعمل
وصحح هذا القول لأن حل الشيء على ما هو به أشبه أول (والناصب لمين النسبة) عند
سيمويه والمجازي والمبرد ومتابيعهم (المسند من فعل أو شبهه) قاله (كتاب زيد
نفساً) فتحة اسم منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوة) فابوة منصوب
بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم هذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم
(نصب تمييزاً بما قد فسر) فإنه يقتضي أن التمييز نصب بما قد فسر سواء كان مفسراً
لأبهم اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المراد أن التمييز يرفع أبهم نسبة
الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الأبهم عنه فاندرج به في الاعتبار تحت قوله بما قد
فسره وذهب قوم إلى أن العامل في مجاز النسبة هو الجمله التي اتصفت عن تمامها لا الفعل
ولما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ولولأن الناظم صرح في غير هذا
الموضع وفي آخر الباب بأن ناصب الفعل لجملات كلامه شاع على ما اختاره ابن عصفور
(فصل) • والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد وهو قسمان صريح وكناية
قال الصريح (كأحد عشر كوكباً) والكناية ككم الاستغفار مبهمة نحو كم عبد الله لمكت
وقدم الاسم على النسبة لأن المقدر مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز
لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلاً وشبراً أو قفيزاً ولا يكس والثاني
أنه واجب النصب ذكره ما في شرح الكافية وأقره العدد عن المقادير بناءً على أنه ليس
من جملتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم ترده حقيقة بل مقداره حتى أنه يصح
إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندى مقداره رطل زينا
ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلاً قاله الموضح في شرح القطر (و) النوع (الثاني
المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (امامساحة كشيء
أرضاً) وذراع نجماً (أو كشيء كقفيزاً) ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء ومن
المسوح عندى قفيزان شعيرتان القفيز عبارة عن ضرب قصب في عشرة قصب في عرف
الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كسورين عملاً) وغراً (وهو ثنية
منا) بتخفيف النون والقصر (كدهما) والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات
فيقال في ثنيته منوان كما يقال في ثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد)
كصب (وتثنية منان) بالتشديد كما يقال في ثنية صب صبان (و) النوع (الثالث
ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة قالوا (نحو مثقال ذرة خيراً) يرد مثقال

(قوله لو غاء السمن) قال الدنوشري يظهر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالمدأولا اه وفي شرح الاثني في الصي الزق
أوما كان للسمن خاصة قاله في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهره ان نحو ان لغاها بلادا على
المماثلة وهو باطل ويمكن أن يكون في كلامه تعليلية أي لاجل الدلالة الخ ويكون المحول فيه صحة النصب بعده على التمييز
كذا قال شيخنا أبو بكر الشافعي في رد المحتار (قوله فرع التمييز) قال الدنوشري صح هنا ان الاصل بعد الفرع

تفسير خلاف ما صححه في باب
الحال أنه حال فليتامل اه
وأقول سياتي حكاية القول
بالحال وظاهر مذهب سيدي به
أنه حال والقول بأنه تمييز مذهب
المبرد وزعم ابن السراج أنه ان
كان قبله معرفة نحو هذا شاةك
حديدا تعينت الحالية ولن
يرجح التمييز أدلة وجوده ولزومه
وتشكيك ما قبله وحسن ظهوره
معه وأن يرجح الحالية أنه قد يقع
تبعاً تابعاً لا أول ولا سيد للبيان
للتخالف في التعريف ولا للبدل
لأن المعنى ليس عليه بل على سنن
الأول فبقي أن يكون نعتاً وكل
شيء نعت النكرة نعتاً لها واتصفت
بمن المعرفة فهو حال (قوله هذا
خاتم حديثنا) قال الدنوشري
يجوز فيه أن في هذا التركيب ثلاثة
أوجه النصب كما ذكر والاتباع
والإضافة قال شيخنا العلامة
أبو بكر وهو أوجه المماثلة من
التخفيف بحذف النون ويظهر
هل الاتباع أولى أو النصب اما
على الحال أو التمييز (قوله
والنسبة المبهمة نوعان) قال
اللقاني يرد عليه أمثلة الاناماء
فانه لا فاعل ولا مفعول في الاصل

الذرة شبهة بما يوزن به وليس اسم الشئ يوزن به عرفاً (و) الثاني نحو (نحى سحنا) قال النحى
بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعد هاء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل
وأيضاً بكيل حقيقة ويكون كبيراً وصغيراً والثالث نحو (ولو جنة ما جنة مددا) فثلث شبهة
بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بمقدار (و) وحل على
هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو ان لغاها بلادا) ووجه حمله عليه أنه
غيره وهم يحملون الغيرة على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه
للاحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما ألحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع) ما كان فرعاً
للتمييز نحو (هذا) خاتم حديد فان الخاتم فرع الحديد من جهة أنه مصوغ منه فيكون
الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع به هذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له
بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل
خاتم حديد في ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة
خزا) فان الجبة فرع الخبز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنسوب بعد الخاتم وبعد
الباب وبهذا الجبة (الله حال) وينبغي عاينها الخلاف في الاتباع فنخرج النصب على
التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه
جامد مجرد عما يضاف لا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً (والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل
لفاعل نحو واشتعل الرأس شيباً) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيباً مبين لذلك
الابهام وهذا التمييز محمول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس محمول الاسناد من
المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع خبري بذلك المضاف الذي حول
عنه الاسناد فلهذا تميزاً (ونسبة المفعول نحو وجفنا الارض عيوناً) فان نسبة جفنا
الى الارض مبهمة وعيوناً مبين لذلك الابهام والاصل وجفنا عيون الارض محمول
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحي بالمضاف تميزاً هذا مذهب الجزولي وابن
عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشاويين ووجهه ان سيدي به لم يعمل
بالمنقول عن المفعول وتبعه تاليه الابدي وابن أبي الربيع وتأول الشاويين عيوناً في
الآية على أنها حال مقدرة لان حال التجر لم تكن عيوناً وإنما صارت عيوناً بعد ذلك
وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف
الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثاً أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولاً على
اسقاط الجار أي عيون وورده الموضع في شرح اللوحة (والثاني في ميم الاسم) المفرد (ان

ويجاء بما قاله الرضى عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعدي بقرينة الفعل المذكور والاصل
ملا الاناء الماء وأقول الذي يصح ان ما مفعول به لا تميز والافتي قولك ملا ان الاناء لا يكون التمييز فيه محمولاً عن الفاعل
ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضع في شرح اللوحة) قال الدنوشري لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور ولكن قد يقال
وجه الرد أن النصب على اسقاط الجار مقصور على الجماع وفيه نظر ثم رأيت الموضع قال في شرح اللوحة والثاني المنقول

عن المفعول نحو وجفنا الارض عيوناً وغرست الارض شجرة واحدة حقت الدار بئراً وهذا القسم اختلقت فيه قائمته الجزولي
وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشاويين وأول عيوناً في الآية على أنها حال مقدرة وتبعه تاليه الابدي وابن أبي الربيع
وأول عيوناً في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثاً
أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولاً على اسقاط الجار أي عيون وورده الموضع في شرح اللوحة (والثاني في ميم الاسم) المفرد (ان

تجربة بإضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدراً ونون تشبيه
(كشجرة أرض) من المصوحات (وققيزر) من المكيلات (ومنوى عسل) من
الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله ويعدى ونحوها جازماً اذا أضفتها (الآن
كان الاسم عدداً) من أحد عشر الى تسعة وتسعين فان تميزه واجب النصب لما سياتي
بجملته ثلاثه وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجرا بالاضافة لا ما شذ
كخمسة أو اربا وما تين عاماً فلا يدخل الجواز شيئاً من واجب النصب وواجب الجرا فلا
اعراض عليه في الاطلاق وإنما واجب النصب فيما كان (كعشرين درهماً) وامتنع
جرا لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرين زيدا فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم
هل هو عشرين أولاً ولم يعكس الامر دفعه الاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز
في المعنى قاله في المتوسط وزعم أنه الصواب (أو مضافاً نحو) ولو جئنا (عنه مدداً
ومل الارض ذهباً) فقد اتم تميزاً لثلاثه وذهباً تميزاً لمل ولا يجوز جرها بالاضافة لان مثل
ومل مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجها • ان كان مثل مل الارض ذهباً
• (فصل من ميم النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعة له
أولاً فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبواً ما أشبهه رجلاً) والثاني نحو (لله درهم فارساً)
فأبوا رجلاً وفارساً تمييزاً لبيان جنس المتعجب منه المبهمة في النسبة والدرهم ففتح الدال
المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در الذي يدر ويدرك بكسر الدال وضهاده را ودرورا
كثراً ويسمى اللبن نفسه دراً وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وإنما أضاف
فعله الى الله تعالى قصد الاظهار والتعجب منه لانه تعالى منتهى العجائب ومعنى قولهم لله
در فارساً ما أعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبسه الذي ارتضعه من ثدي أمه
أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفه وكون فارساً
من ميم النسبة انما ينشئ اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع أما اذا كان
مجهولاً كان من ميم الاسم لانه من ميم النسبة لان الضمير مبهمة فيحتاج الى ما يميزه قاله في
الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تمييزاً ميم (و) من ميم
النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوباً وتارة يكون
مجروراً (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سيباً وذلك اذا كان

مولانا حسين الاولوى وعبد الهادي المالكي (قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقاني ملخص كلامه ان الواقع بعد
التفضيل تارة يكون فاعلاً في نصب وتارة لا فلا وان مال زيدا أكثر مال وزيداً كرم الناس رجلاً من التمييز الواقع بعد التفضيل
وحقه الخفض لعدم كونه فاعلاً معني لكنه نصب في المثال لتعذر الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معني وهو
منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول ففضل عليه لا تمييز ورجلاً في الثاني تمييز منصوب فاعل معني اذ زيدا كرم الناس رجلاً
معناه فان الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول الناظم والقاعل المعنى انصب بانه لا مفضل

(قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقاني فضيلة أن مال في أكثر مال تميز مخفوض لا تنافي شرط النصب أي كونه فاعلامه في ولا يفتي عليه أنه لا يصح فيه معنى التمييز إذ لا تميز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مستند إليه أكثر ولا في اسناد أكثر إلى الضمير المذكور فلا يصح كونه تميزا بل هو فضل عليه أي هو أكثر من كل مال سواء (قوله وانما جاز الخ) قد يقال أنه واجب لما ذكره ويجب أن الجواز لا ينافي الوجوب وأن الترتيب في حد ذاته يجوز فيه إزالة المضاف إليه والاتباع مكانه بالتمييز (قوله لتعذر إضافة فعل مرتين) ٤٧٨ قال الشهاب القاسمي قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لأن الجر يمكن بمعنى

(فاعلامه في ضوئها أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد أكثر ماله وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصب بأفعلا مفضلا (بخلاف) ما إذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بضمه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفاد المعنى فلا يقال مال زيد أكثر ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال وانما واجب نصبه في الأولى وجره في الثانية لأن اسم التفضيل في الثانية مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى (وانما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى إذ لا يقال هو أكرم رجل فتضمر عن هو بقولك أكرم رجل وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب (لتعذر إضافة فعل مرتين) لأنه اضيف أولا إلى الناس فلو اضيف ثانيا إلى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممنوع لأن المضاف إلى شيء يمنع اضافته إلى غيره

(فصل) ويجوز جر التمييز عن كرم من زيت) واختلف في معنى من التي بصرح به مع التمييز فقبل للتبعض ولذلك لم تدخل في طاب نقالان نقاليت أعم من المهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الثلوثين زائدة عن سيبويه المعنى التبعض قال في الارتشاف ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبا قال الخطيب طافت أمانة بالرجل كان آونة • يا حسنة من قوام ما منتقيا

وبحث الموضح في الحواشي أنها البيان الجنس وهو ظاهر لأن المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن من لا تزداد (الافى) غير الإيجاب ويمنع جر التمييز عن في ثلاث مسائل أحدها تميز العدد كعشر بن درهم (الماسيات) الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرس الأرض شجرا ومنه أي من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول إذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد بالرجل

التحويل أن يقدر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي اتص به حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة نفس يضاف إذا كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيان التمييز إذا كان عينه كافي المثال نص عليه الرضي ثم يقال للمصنف إذا لم يكن رجلا تميزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصر فيما هو النسبة في نسبة الفعل إلى الفاعل ونسبته إلى المفعول فأى نسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا إلى الاسم الذي اتص به عنه فقال قد يقال أنه محول عن المفعول أي ما أحسن رجوليته اه

الإضافة كمن مقدرة اه ويجب أن عمل حرف الجر مقدرا كمن لا يطرده إلا في أماكن ليس هذا منها فتأمل (فصل) • (قوله زائدة عند سيبويه المعنى التبعض) قال الدونشري قد يقال كونها زائدة ينافي كونها المعنى التبعض (قوله طافت أمانة الخ) أمامة تبضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه تمييز جر عن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب قوله منتقيا بفتح القاف وما صله لا توكيد (قوله لأن المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدونشري هذا الدليل لا يثبت أنها بيان الجنس بل يبنى أنها زائدة فقط ولا يطل كونها التبعض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا لا زيد فارجع إلى المفعول به وزيد بيان وليس من شرط

(قوله ان كان محولا عن الفاعل) قال اللقاني قد علبه نحو كنى زيد رجلا فان أصله كنى رجل زيد فاعل وزيد بيان له ثم آخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جر من البيان إذ كل تمييز كان عين الاسم الذي اتص به هو عنه يجوز جر من (قوله) إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهرة أن قوله وأبرحت جارا مستعمل في التمجيد ويأتى ما فيه (قوله منها أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبي فيه أنه لم يقيد بذلك بل قال أما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا هو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسم أقوله ان كان محولا عن الفاعل لا يكون الفاعل فاعلا لصناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوي بأن يكون الخ ولم يقل قيد المحول ٤٧٩ بأن يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن

المصنف إنما قيد بذلك لخراج الله دره فارسا وضوءه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا يغيره حيث كان صحيحا بل محمدا إليه فهو من محاسنه (قوله واعترضه المرادى بأنه تمييز مقدر لا تمييز جلة) ما قاله المرادى هو الذي ذكره الرضي فانه قال ولا ريب في أن التمييز جلة في نعم وما بعده عن المقدر وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظن أن الناصب للتمييز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وجبذا رجلا هو الفاعل بل هو الضمير كافي نعم زيد رجلا اه وبما قاله الرضي اعترض اللقاني كلام المصنف وبين الشهاب التباسا في صحة الأمرين فقال ما أصله ان كان الضمير بهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المقدر لا عن النسبة لأن الضمير في نحو ياله رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبا وان عرف المقصود من الضمير يرجوعه إلى سابق معين نحو ما جاءني زيد نباله رجلا ولقيت زيدا فقه دره فارسا

نعم زيد و (الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) إذا صله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كان يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فخالا محول عن مبتدأ (إذا صله مال زيد أكثر) محول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع على الإبداء مكانه (بخلاف) ما إذا كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤثأ أخذ من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيم شل أبرحت ربا وأبرحت جارا (فانما) أي فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى) إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا (الانما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليها) فتقول من فارس ومن جارا كقوله

باسيد اما أنت من سيد • موطا لا كاف رحب الذراع (ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى إذا المعنى نعم الرجل زيد (الأنه غير محول فلذلك يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود

تخبره فلم أعدل سواء • (فتم المرء من رجل ثم احمى) بفتح التاء كيمان واقتصر في النظم على استقناص اثنين فقال واجري عن أن شئت غير ذي عدد • والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المداخل الثلاث المقدمة لأن وضع من المينة أن يفسر بها وعصوم اسم جنس سابق صالح للجدل ما بهداه عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الجمل لكون العدد دالا على متعددا والتمييز مقدر وفي المحول عن الفاعل والمفعول لأن التمييز مفسر للنسبة لا لفظ المذكور وجاز دخوله في غير ذلك لأن التمييز تقسم المعنى وفي كلامه هنا أمور منها أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محولا لصناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها أنه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجلة واعترضه المرادى بأنه تمييز مقدر لا تمييز جلة ومنه أنه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما اتص به عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارا

أو كان كاف الخطاب لشخص معين وأسم مظهر نحو لله دره رجلا والله دره زيد رجلا كان التمييز في الإضافة لا محالة اه وهذا الذي قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح في الحواشي فن الحجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارا) ظاهرة أن أبرح فعل لازم لا أن فعل تفضيل ولا فعل متعد وفي الصحاح وهذا الأمر أبرح من هذا أي أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أي أجبه يقال ما أبرح هذا الأمر قال الاعشى وأشد البيت وقال أي عجت وبألف وأبرحه أي ضاعفني أكرمه وعظمه اه ومثله في القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعلا تفضيل وكونه فعلا متعليا وبسبب عمل في التمجيد وغيره

فاستند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيراً وذهب ابن خروف الى أنه مما اتصّب
 عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولاً قول ثالث ومنه أنه خالف
 كلامه في نعم رجل زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح اللجنة فقال ولا
 تدخل من على ما كان متقولاً أو مشبهاً بالنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه
 بالنقول قولهم نعم رجل زيد ووجه شبهه بالنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا
 هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المظهر وجعل المرفوع تمييزاً لذلك الضمير
 في عمله محولاً ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت
 جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذا المعنى
 عظمت فزوسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل التمييز والى التمييز فيقول
 عظم فارس وعظم جارا
 • (فصل) لا يتقدم التمييز على عامه اذا كان اسما جامدا (كقول زينا وفعل جامدا
 نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معنوه بتقديره
 عليه (وندر تقديره على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طي
 (أنفسا تطيب بفل المني) • وداعى المذون بنادى جهارا
 فنفسا تميز مقدم على عامه وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني
 والمبرد والكسافي) قال الناطم في شرح العمدة ويقولهم أقول قياسا على سائر
 الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال
 وعامل التمييز مقدم مطلقا • والفعل ذو التصريف نرر اسبقا
 ولم يجز سبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون
 فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان
 يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالتعت
 في الايضاح والتعت لا يتقدم على عامه فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي وأحسنه ابن
 خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المنقح ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل
 محذوف يدل عليه المذكور والتقدير أن تطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل
 وصفا فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيز مع الوصف الامع
 اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على
 المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد
 قاله ابن الصانع وهذا يرد قول الفارسي
 ان التمييز كالتعت لان التعت
 لا يتقدم على المنعوت
 قاله ابن عصفور
 والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله هذا باب حروف الجر

وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله
 أبرحت جارا محولا عن الفاعل
 في المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية
 بل هو مفعول لافعل اما متعملا
 في التعجب وهو ما اقتصر على
 تخرج البيت عليه أو غير
 مستعمل فيه فليصر وفي
 الارتشاف واختلاف في اشتقاق
 أبرحت فقال الاعلم من البراح
 أي صرت في براح لا شهرا أمرك
 وقال السيرافي من البرح وهو
 الشدة المتعجب منها أي صرت ذا
 برح أي جئت بما لم ينجني به غيرك
 وقيل معناه تنهايت واشتهرت
 وقيل عظمت وقيل دهوت
 (قوله وكان حقه أن يرفعهما
 ويقول اذا المعنى عظمت فزوسيتك
 الخ) كيف يصح أن يقول ذلك
 وقد قال ان التمييز ليس محولا
 عن الفاعل صناعة ولو كان
 المعنى على ما قال كانا محولين
 عنه فتدبر
 • (فصل) • (قوله نحو ما أحسنه)
 ظاهرا أنه لا يتقدم على ما أحسنه
 ولا على أحسنه (قوله نحو طاب
 نفسا الخ) قال الدونشيري في
 كونه تمييزا مقدما على المميز نظير
 ظاهر قلنا مل وصل الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

Süleymaniye U. Kütüphanesi
 Kış. I | H. Hüsnî
 Yen. (1711-12)
 Eski kütüphane | 7401